

المجهرية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي

الأيضاح في شرح المفصل

للسيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الأول

تحقيق وتقديم

الدكتور موسى بناي العلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يسرني أن أقدم النص المحقق مع مقدمة لكتاب (الايضاح في شرح المفصل لابن حاجب) ، وكنت قد قدمت له دراسة في سنة ١٩٧٦ وطُبعت الدراسة في مطبعة المجمع العلمي الكردي ، وقد وعدت القاري في نهاية الدراسة بأنني سوف أتبعه بالنص المحقق مع فهارس عامة للآيات الكريمة والاحاديث الشريفة ، والامثال والاقوال ، والاشعار والارجاز ، والاعلام ، وكانت صعوبات الطبع في ذلك الوقت مانعاً دون تحقيق ما وعدت ، ولكن هذه الصعوبات أمكن التغلب عليها بالجهود التي بذلتها وزارة الاوقاف في نشر كتب التراث .

المحقق

الدكتور موسى بنساي العلي

ابن الحاجب

هو ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس : الكردي
الدويني الاسنائي المالكي الفقيه الاصولي القازي النحوي ، المعروف
بـ (ابن الحاجب (١)) ، من اسرة كردية كانت تسكن في الجهة الشمالية
الشرقية من العراق ، في بلدة دوين ؛ ومن اجل ذلك جاءت نسبه الى
(دوين) ، ثم انتقلت اسرته مع الايوبيين الى بلاد الشام ، ثم انقلت معهم
الى مصر ، وكانت ولادته في بلدة إسنا في الصعيد الاعلى غربي النيل في
اواخر سنة (٥٧٠هـ (٢)) ، وهي المدينة النانية التي انتسب اليها ،
ويكنى بابن الحاجب ؛ لان اباہ كان حاجباً للامير عزالدين موسك
الصلاحى خال صلاح الدين الايوبي ، وبعد ولادته توجه به أبوه الى القاهرة.
حيث اكمل دراسته فيها على يد اشهر علمائها ، امثال : الشاطبي ،
والبوصيري ، والغزنوي ، وأبو الجود ، وغيرهم ، واصبح من ابرز العلماء
في عصره في النقه والاعمول والنحو ، وقد اتضح من اماليه انه قام بجولة
الى القدس وغزة ودمشق والكرك ، كان يملئ على طلابه خلالها في كل
مكان يحل فيه ، وقد استفاد منه كثير من الطلبة في مختلف للعلوم (٣) ،
ثم رجع الى القاهرة، ودرس فيها بالندسة الفاضلية مكان استاذہ الشاطبي،
وذهب الى الاسكندرية ، ولم تطل اقامته فيها ، فقد ذهب الى جواربه في
نهار الخميس للسادس والعشرين من شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) ،
ودفن فيها خارج باب البحر .

- (١) كانت وظيفة الحاجب من الوظائف المهمة في ذلك الوقت ، انظر مصر
في القرون الوسطى ، تأليف الدكتور ابراهيم حسن ص٣٤٧ ، ٣٦٢ .
- (٢) انظر ترجمته في : الذيل على السروضتين ص١٨٢ ، ابن خلكان
٤١٣/٢ ، الطالع السعيد ص١٨٨ ، الديباج المنهب ص١٨٩ ،
غاية النهاية ٥٠٨/١ ، النجوم الزهرة ٦/٣٦٠ ، مفتاح السعادة
١١٧/١ ، دائرة المعارف الاسلامية ط ١٩٢٣ م ٤٢٦/٢ .
- (٣) ترجمت لاساتذته وطلابه ومصنفاته ترجمة واسعة في قسم الدراسة
انظر ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ .

تقديم التحقيق

ان لذي يتتبع سير الدراسات النحوية يلاحظ أن القرن الثالث الهجري قد هدأت فيه النزاعات المذهبية التي كانت قائمة بين البصريين والكوفيين ، وظهر مذهب أصحاب الاختيار (المذهب البغدادي) ، وأن الدراسات النحوية في ذلك القرن كان مفروغا من وضع اصولها ، ولذا فقد وجد المتأخرون الاصول قد وضعت والنتائج قد استنتجت ، كما وجدوا أمامهم امهات الكتب المهمة ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه قد كملت .

ونظرا الى ان كتاب سيبويه أول كتاب في النحو فقد اعجب به النحاة واضفوا عليه صفة التقديس ، وقالوا عنه انه قرآن النحو (١) ، وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه هل ركبت البحر؟ تعظيما له واستصعابا لمادته ، وكان المازني يقول : « من أراد أن يعمل كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح (٢) » ، وروى المبرد عن المازني قوله : « قرأ على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة فلما بلغ آخره ، قال لي أما أنت فجزاك الله عنى خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا (٣) » ، وقال ابن كيسان : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا الفاظه تحتاج الى عبارة وايضاح ، لانه كتاب الف في زمان كان أهله يالفون مثل هذه الالفاظ فاخصر على منهمهم (٤) » ، وكلام ابن كيسان يظهر الاتجاه الداعي الى شرح المصنفات السابقة والتعليق عليها ويظهر أن اهتمام النحويين في هذه الفترة كان منصبا على تعليقات الواعك للنحوية وتبرير

- (١) خزنة الأدب ١/١٧٩ .
- (٢) اخبار النحويين البصريين ص ٥٠ .
- (٣) انباه الرواة ١/٢٤٨ .
- (٤) خزنة الأدب ١/١٧٩ .

الظواهر اللغوية وتعريف الابواب النحوية كما كان منصبا في الاستدراك على النحويين السابقين ، ومن هنا المنطلق بدأت حركة شرح مؤلفات السابقين والتعليق عليها ، وقد ابتدأت ظاهرة الشرح والتعليق على كتاب سيبويه ، وقد ابتدأ هذه الحركة المازني المتوفي سنة (٢٤٨هـ) ، بوضعه تفسير كتاب سيبويه (٥) ، وابو الحسن علي بن سليمان الاخفش (ت ٣١٥هـ) ، شرح سيبويه وتفسير رسالة سيبويه (٦) ، وشرحه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وابو بكر محمد بن علي مبرمان (ت ٣٤٥هـ) (٧) ، وشرحه السيرافي (ت ٣٦٨هـ) (٨) ، وسار النحاة على هذا المنوال في الشروح والحواشي على الكتب التي اشتهرت في زمانهم ، والذي يبدو لي أن الاقبال على شرح الكتب دافعه اشتهار شخصية مؤلفها الى جانب اهميتها كما هي الحال في كتاب سيبويه ، واما في القرن الرابع والخامس الهجري فقد تغير هذا الاتجاه ، واصبح الاقبال على الشروح والحواشي دافعه تقديس شخصية المؤلف ، والايان بعصمته ، كما هي الحال في ايضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي ، فالايضاح والجمل ، يمتازان بوضوح العبارات وسهولة المادة فلا يحتاجان الى توضيح وتبيين ، ومع ذلك فقد تسابق النحويون الى شرحهما بشروح كثيرة ومطولة ، وبذلك يمكن القول بأن الغرض من شرحهما تقديس شخصية الفارسي والزجاجي .

ومما جعل الاهتمام بالشروح والحواشي يكون كثيرا ، اهتمام العلماء بشرح كتبهم والتعليق عليها ، فالزمخشري مثلا بعد أن أكمل المفصل (٩) شرحه ، وابن الحاجب جريا على هذه القاعدة ألف متن الكافية ، ثم شرحه وبعد ذلك نظم المتن بقصيدة أسماها الوافية في نظم الكافية ، وشرح النظم

-
- (٥) كشف الظنون ١٤٢٧/٢ .
(٦) بغية الوعاة ص ٣٣٨ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ .
(٧) بغية الوعاة ص ٤٤ ، ٧٥ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ، ١٤٢٨ .
(٨) بغية الوعاة ص ٢٢٢ .
(٩) منه نسخة بليدين تحت رقم ١٦٤ ، انظر بروكلمان ٢٩٠/١ .

بكتاب أسماء شرح الوافية نظم الكافية ، ونتيجة لهذه الظاهرة كان الاقبال على شرح المفصل والكافية كبيرا .

ومما تقدم نستنتج بأن شرح ابن الحاجب على المفصل كان الدافع له هدفين : أحدهما : الاتجاه السائد بين النحاة في الشروح والحواشي ، والثاني : أهمية المفصل بين النحاة ، واشتهار شخصية الزمخشري النحوية والفقهاء واللغوية .

لم يلتق كتاب الايضاح في شرح المفصل من الاهتمام كما لقي متن الكافية والشافية من الباحثين ، حتى خيل للقاريء أنه لم يكن لابن الحاجب كتاب في مادة النحو والصرف غيرهما .

ولعل عدم اهتمام الباحثين بكتاب الايضاح يرجع - حسب اعتقادي - الى سببين : أحدهما حجم الكتاب الكبير الذي يستغرق وقتا طويلا وصبرا متواصلًا كي يتم إخراجه . والثاني كثرة نسخه المخطوطة ونفرتها في مختلف المكتبات ، فكان بعد هذه النسخ يحول دون اقدام الباحثين على تحقيقه . وقد عاينت فعلا من السببين المذكورين في أثناء التحقيق .

وعند قيامي بمهمة التحقيق ، كان أمامي سبع نسخ من نسخه ، منها ثلاث في معهد المخطوطات المنصورة بالجامعة العربية ، ونسختان بدار الكتب المصرية في القاهرة ، ونسختان في العراق أحدهما بمكتبة الاوقاف والاخرى في مكتبة المتحف . وبعد ذلك علمت بوجود نسخة بمكتبة (اميونخ) في المانيا الغربية ، ونسخة بمكتبة (برلين) في المانيا الشرقية ، ونسخة بمكتبة (بانكي بور) في الهند ، واخرى (بالمكتبة القومية) في تونس ، وقد صورت نسختي (اميونخ) و (الدار القومية) ، وكان جواب مكتبة (برلين) بأن النسخة المذكورة اما أن تكون قد احترقت ، أو سرقت في اثناء الحرب العالمية الثانية ، وجواب مكتبة (بانكي بور) بأن النسخة المذكورة غير موجودة .

وبعد مقارنة المخطوطات بعضها ببعض اتضح أن نسخة مكتبة الاوقاف في بغداد تكرر لنسخة مكتبة الدار القومية في تونس ، ولما كانت نسخة مكتبة الاوقاف قد تلف قسم من أوراقها ، واختفى قسم آخر بسبب شريط من الصمغ ، اكتفيت بنسخة (الدار القومية) . ووجدت نسخة (المتحف) في العراق مكررة عن النسخة (التيمورية) بدار الكتب المصرية ، ونظرا لنقصان نسخة مكتبة المتحف في موضع ، واختلاف الخط بصورة يشعر بأن قسما منها كتب حديثا ، اكتفيت بنسخة المكتبة التيمورية .

وبعد إسقاط النسختين المذكورتين أصبحت النسخ المعتمدة سبعة ، وقد اخترت من بينها نسخة مكتبة (سوهاج) أصلا ، لأن هذه النسخة أفضل النسخ التي حصلت عليها واقدمها .

وبعد أن أكملت التحقيقات حصلت على نسخة أخرى ، هي نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملّي) في إيران ، كانت قد صورتها بعثة الجامعة العربية مؤخرا ، فأصبحت النسخ المعتمدة في التحقيق ثماني نسخ . وقد بذلت جهدا متواصلا كي يخرج نص كتاب الايضاح كاملا وسليما .

(وصف النسخ)

قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملّي) من إيران ، كنت قد اعتمدت نسخة مكتبة (سوهاج) ، لقدمها وقلة السقطات فيها ، ولما وصلت نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملّي) ، غيرت الاصل لميزات فيها سوف أذكرها في اثناء وصف النسخة المذكورة .

١ - نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملّي) (إيران)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المنصورة في الجامعة العربية ، صورت عن (مكتبة مجلس شوراي ملّي تحت رقم ١٦٣٠) ، وناسخها أبو بكر بن علي بن محمد ، ولم أتمكن من الحصول على ترجمة للناسخ في كتب

التراجم التي اطلعت عليها ، وقد انتهى الناسخ من نسخها في شهر ربيع
الاول سنة (٦٥٦هـ) ، وعدد أوراقها (١٨١) ورقة ، ومتوسط سطور
الصفحة الواحدة (٢٧) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة ،
وهي نسخة جيدة مخطوطة بخط نسخي واضح ، ويوجد فيها ترميم في قسم
من حواشي أوراقها لم يؤثر على كتابتها .

كتب في وجه الورقة الاولى : « الايضاح للشيخ ابي عمرو عثمان بن
عمر المعروف بابن الحاجب النحوي » ، وفي ظهرها كتب « بسم الله الرحيم
وبه نستعين » ، وابتدا الناسخ بقوله : « قال احمد على طريقة اياك نعبد
... الخ ، » وكتب في ظهر الورقة (٥٦) : « وقع الفراغ من تحرير هذا
النصف الاول من شرح مفصل الزمخشري ، في شهر محرم المكرم سنة ست
وخمسين وستمائة هجرية ، » .

وكتب في نهاية المخطوطة : « فرغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله
وحسن توفيقه اضعف عباد الله تعالى ابو بكر بن علي بن محمد في شهر ربيع
الاول ، سنة ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين
والصلاة على محمد وآله ، » .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

- أ - اختلاف بالخط بين الورقتين الاولتين ، وبقية أوراق النسخة .
- ب - حدث اختلاف في الترقيم حيث تأخرت عشر ورقات ، أي ابتداء
من الورقة (٥٣) و) الى الورقة (٦٣) و) ، وتقدمت عشر ورقات بمكانها .
وحدث عن ذلك تغير في تسلسل الارقام .
- ج - وكذلك حدث تغير في تسلسل الارقام بين الاوراق (٩٣ و الى
٩٦ و) ، وبين الورقتين (١٠٠ و الى ١٠١ و) من جهة التقديم والتأخير -

د - النسخة مقسمة الى قسمين : ينتهي القسم الاول منها عند انتهاء الممدود والمقصور مع المحافظة على أقسام الكتاب الاربعة ، أي (الاسماء ، الأفعال ، الحروف ، المشترك) .

الاسباب الموجبة لاختيار هذه النسخة هي تكون أصلا :

من أهم الاسباب التي دفعتني الى اختيار هذه النسخة وجعلها أصلا دون غيرها ، هي ما يأتي :

أ - كمالها : حيث انها لم يسقط منها شيء ، بعكس النسخ الأخرى .
ب - وضوحها : تتميز عن بقية النسخ بخطها النسخي الواضح ، وتحريك أشر كلماتها .

ج - قدمها : النسخة قديمة اذا قيست الى النسخ التي حصلت عليها ، فانها تبعد عن سنة وفاة المصنف بعشر سنوات ، الا أن الناسخ لم يشر الى أنها نسخت عن نسخة المصنف أو قوبلت عليها ، والذي اعتقده أنها أخذت عن نسخة المصنف لقرابها منه ، ولأجل ذلك اتخذتها أصلا ، ولم أجعل لها رمزا كبقية النسخ ، وانما اكتفيت بالإشارة اليها في اثناء التحقيق بكلمة (الاصل) .

٢ - نسخة مكتبة سوهاج : (مصر)

قد رزمت الى هذه النسخة بالحرف (و) ، نسبة الى (سوهاج) ، وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٣٠) نحو ، وقد صورت عن مكتبة (مكتبة سوهاج برقم (٥) نحو) ، عدد صفحاتها (٥٤٦) صفحة ، وتاريخ الانتهاء من نسخها في يوم الخميس الخامس عشر من شهر ذي الحجة سنة (١٧٠٩هـ) ، متوسط عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٦) كلمة . وهي مكتوبة بخط الرقعة ، وقد اختفى بعض سطورها بسبب التعليقات والهوامش الكثيرة ، وأكثر هذه التعليقات صعبة القراءة ، وهي من النسخ المعتمدة وقد اتخذتها أصلا قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شورى ملي) .

كتب في وجه الورقة الأولى كلمات تصعب معرفتها بسبب التصوير ،
 وكتب في ظهر الورقة نفسها : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، ومقابلها كتب
 « وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب » ، وكتب في ابتداء السطر
 الاول : « الله احمد على طريقة اياك نعيد ٠٠٠ الخ » ، وكتب في خاتمه
 المخطوطة « وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الخميس الخامس عشر
 ذو الحجة سنة تسع وسبعمائة ، على يد الضعيف المحتاج الى رحمة الله
 تعالى كمال بن محمد السيواسي غفر الله له ولجميع المسلمين ، ولم اعثر
 له على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

أ - تتميز هذه النسخة بكثرة التعليقات والحواشي التي طغت على
 النص وشوهرته ، حتى كان من الصعوبة قراءة أكثر سطور المخطوطة .

ب - سقطت ورقة منها بين صفحتي (٧٩ - ٨٠) .

ج - في صفحة (٨٣) ، قال صاحب الحواشي محمد الطبلاوي :

« هذا ما أردت ايراده وكنت بسطت القول عليه أولا ، ثم عزا لي
 التلخيص واختصار المطلوب » ، بعد ذلك أصبحت التعليقات والحواشي أقل
 من السابقة ، وهذه التعليقات لا يمكن الاستفادة منها لصغر كلماتها
 وحقائقها . أما صاحب التعليقات فهو محمد بن سالم الطبلاوي ، من علماء
 الشافعية بمصر عاش نحو مائة سنة ، توفي سنة ٩٦٦ هـ ، وقد انفرد في
 كبره باقراء العلوم الشرعية ، ولم يكن في عصره احفظ لهذه العلوم منه ،
 له شرحان على البهجة الوردية ، وهي خمسة آلاف بيت لعمر بن مظفر بن
 الوردى في فقه الشافعية ، نسبته الى طبلية من قرى النوفية (١٠) .

(١٠) انظر ترجمته في الضوء اللامع لاهل القرن التاسع (للسخاوي ت ٩٠٢
 نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣ هـ) ٢١٢/١١ ، شذرات الذهب
 ٣٤٨/٨ ، كشف الظنون ١/٦٢٧ ، الاعلام ٤/٧ .

- د - فيها تقديم وتأخير ، ابتداء من صفحة ٩٥ الى صفحة (١١٢) .
- هـ - من ابتداء المخطوطة الى نهاية صفحة (٣٠٤) ، يستعمل النسخ كلمة قال الشارح ، خلافاً لبقية النسخ ، وفي بقية المخطوطة يستعمل كلمة « قال الشيخ » وقد يحذفها .
- و - المخطوطة مرقمة حسب الصفحات .

٣ - نسخة المكتبة القومية التونسية (تونس)

وهي نسخة جيدة مكتوبة بخط الرقعة ، وقد رمزت لها بحرف (ت) نسبة الى تونس، وتاريخ نسخها سنة (٧١٤هـ)، ويبلغ عدد أوراقها (٢٦١) ورقة ، ومتوسطة عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٩) سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمة ، وقد كتب في وجه الورقة الاولى : « هذا كتاب شرح المفصل للمولى العلامة البارع الكامل أبي بكر عثمان بن الحاجب المالكي تغمده الله برحمته ، وفي الورقة كتابة تبين بيع الكتاب من قبل محمد الطيب الى مصطفى ابن حمزة الانروي بالمبايعة الشرعية بالقسطنطينية سنة (١٢٨٥) ببلغ قدره أربعون ريالاً ، وفيها أختام وتملكات غير واضحة ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب: « بسم الله الرحمن الرحيم ، رب انعمت فزد » .

في نهاية المخطوطة كتب : « وقع الفراغ من كتابته يوم السبت من صفر ختم الله بالخير والظفر ، في تاريخ سنة أربع عشرة وسبعمائة هجرية . » ، وفي الاسفل ختم غير واضح ، واسفل منه ختم دار الكتب الوطنية بتونس .

العلامات المميزة لها :

تتميز هذه النسخة عن النسخ الاخرى بمميزات هي ما يلي :

- أ - أوراقها غير مرقمة .
- ب - في آخرها فهرس للموضوعات يقع في ورقتين .

ج - حذف كلمة «قال» في اثنتان ، وفي الشرح ، وبقيت كلمة «الشيخ»
والمقصود بها ابن الحاجب .

د - فيها ورقة ساقطة في موضوع اسماء الافعال .

هـ - أكثر كلماتها غير معجمة ، والاعجام فيها في الكلمات التي يقع
فيها الالتباس .

٤ - نسخة مكتبة اميونخ : (المانية الفرية)

وقد رمزت اليها بالحرف (ل) نسبة الى (المانيا) ، وهي موجودة
بمكتبة اميونخ برقم (٦٩٣) نحو ، وتاريخ نسخها سنة (٧١٧هـ) ، ولم
يذكر اسم ناسخها ، عدد اوراقها (٢٣٧) ورقة ، متوسط عدد سطور
انصفحة الواحدة (٢٦) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٥)
كلمة ، وهي مكتوبة بخط النسخ وأكثر كلماتها محركة . كتب في وجه
الورقة الاولى « كتاب شرح ابن الحاجب على المفصل » ، وفيها عدة تملكات
غير واضحة ، وكتب في ظهرها « بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب
العالمين ، رب يسر واعن يا كريم » .

وكتب في آخر المخطوطة : « تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه ، وقع
الفراغ منه في شهر ذي الحجة من شهر سنة سبع عشرة وسبعمانه » ،
والى جهة اليسار منها كتابة صغيرة ذكر فيها « فرغت من القراءة في شهر
ربيع الآخرة ، في السابع منه سنة احدى وعشرين وسبعمانه » .

العلامات المهيضة لها :

أ - ظهر الورقة الاولى كتب بخط يخائف بقية الاوراق مما يدل على
ان الورقة الاولى ساقطة ومكاملة من نسخة اخرى .

ب - فيها زيادات كثيرة على بقية النسخ ، وسبب هذه الزيادات أن
الشارح أغفل بعض الفقرات من المفصل ولم يناقشها في كتاب الايضاح ،

وقد ناقشها في أماليه على المنفصل ، فنقلها الناسخ من الامالي وادخلها في الايضاح ، وقد تتبععت هذه الزيادات في الامالي وأشرت اليها في الحاشية ، ففي موضوع المتعول به في الايضاح ٣٠ و ، في أمالي ابن الحاجب ص ١٥٢ ، وفي توابع المنادي في الايضاح ٣٢ و ، في الامالي ص ١٤٦ ، وفي التمييز في الايضاح ٤٥ و ، ٤٥ ظ ، الامالي ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، وفي لتمييز ايضا ، في الايضاح ٤٦ و ، الامالي ١٣٦ ، وفي الخبر والاسم في بابي كان وان الايضاح ٥٠ و ، الامالي ١٣٨ ، وفي موضوع المنسوب بلا النافية للجنس ، الامالي ١٣٨ ، في الايضاح ٥٠ ظ ، وفي موضوع خبر ما ولا ، الايضاح ٥٢ ظ ، الامالي ١٤٤ ، وفي موضوع الحال ، في الايضاح ٤٣ ظ ، الامالي ١٣٣ ، الايضاح ٤٤ ظ الامالي ١٣٤ ، اما الزيادات التي لم اعثر عليها في الامالي وهي قليلة فقد ذكرتها في الحاشية .

ج - أعاد ابن الحاجب كتابة قسم من الاسم الثلاثي والاسم الرباعي والاسم الخماسي ، وهذه الاقسام المعادة موجودة في جميع النسخ ، وساقطة من ل .

لقد استدرك الشارح في هذه الاعادة ما أغفله سابقا من معاني الكلمات اللغوية ، وأضاف بعض الفقرات التي لم تذكر اولا ، وذكر بعض النصول التي لم يتسن له ذكرها سابقا .

ففي فصل الزيادة الواحدة قبل الناء (١١) ، ذكر كلمة «تدرا» علق عليها ولم يذكر معناها اللغوي ، وفي الاعادة قال : «تدرا» هي المدافعة في حرب أو خصومة ، وفي كلمة «تتفل» وهو الثعلب والانثى تتفلة ، ويقال تَتَفَلُّ وتَتَفَلُّ فيغني عنهما تَتَنَلُّ وتَتَنَلُّ وتَتَنَفَّل وتَتَنَفَّل وتَتَفَلُّ ، فاما تَنَضُّب وتَدْرَأُ فينبغي أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان ، ويستمر في استدراك معاني الكلمات الى آخر الفصل (٢١) .

(١١) الايضاح ٩٥ و .

(١٢) انظر لايضاح ٩٦ و ، ٩٦ ظ .

وما بين انفاء والعين الى آخره . ذكر في الاعادة بعض المعاني اللغوية التي أغفلها سابقا ، قال : « الشامل » الشمال والشمال من الريح ، و « الضيغم » وهو من نعوت الاسد ، و « العنسل » وهو السريع ، ويسمير في بقية الفصول في اعطاء المعاني اللغوية التي اغفلها سابقا(١٣) .

وقد أغفل فصل « المجتمعة قبل الناء في مستفعل » ، واستدركه في الاعادة قال : « في مستفعل بكسر العين وفتحها فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان(١٤) » ،

وفي الاسم الرباعي استدرك ما أغفله أولا ، من ذلك : « قال الاصول جعفر وزبرج وهو الذهب وقيل الاحمر ، وقيل السحاب الرقيق ، وبرثن وهو للسبع وللطائر كالأصبع للانسان ، ودرهم ، فطلح ، والفتحل اسم زمان تزعم العرب ان الحجارة فيه رطبة . قال رؤبة :

فَقَلَّتْ لَوْ عُمِرْتُ عُمَرَ الحِيسَلِ
أَوْ عُمَرَ نوحِ زَمَنِ الفَطْحَلِ (١٥)

والفصل الذي جاء بعد هذا الكلام ذكره ، ولم يعلق عليه ، لانه علق عليه سابقا(١٦) .

وقد أغفل الفصل الذي بعد هذا الفصل ، واستدركه في الاعادة : « قوله وبعد الفاء في قنفخر ، قال : القِنْفَخْر والقِنْفَخْر والقفاخري الفائق في نوعه ، وكنتال وهو القصير ، وكنتهبَل وهو ضرب من الشجر(١٧) » ، واستمر في بقية فصول الرباعي يضيف ما أغفله سابقا(١٨) .

(١٣) انظر الايضاح ٩٦ ظ .

(١٤) انظر الايضاح ٩٧ ظ .

(١٥) الايضاح ٩٨ و .

(١٦) الايضاح ٩٤ و .

(١٧) الايضاح ٩٨ و .

(١٨) انظر الايضاح ٩٨ و ، ٩٨ ظ .

وفي الاسم الخماسي استندرك ما أغفله سابقا ، فقال : « خزعبيل وهو الباطل من كلام مزاح ، وعضفوط وهي دابة ، ويستعور موضع بالحجاز ، ويقال ذهب في يستعور أي في الباطل وقوله :

عَصَيْتُ الْأَمْرِي بِصَرْمٍ لَيْلَى
فَطَارُوا فِي عِظَاةِ الْيَسْتَعُورِ

يحتمل الامرين ، وقرطبوس وهي الداهية أو النار الشديدة ، وقبعثرى وهو الجمل الضخم الشديد الكثير الوبر (١٩) ، .

ونظرا لكون هذه الاعادة مكملة لما ذكره سابقا اثبتتها كي يتكامل

المعنى .

د - في نهاية قسم الاسماء كتب « تم الجزء الاول من جزئين ، وافق الفراغ منه دبر شهر شوال سنة سبع عشرة وسبعمائة ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على النبي وآله (٢٠) » .

وفي ظهر الورقة (١٢٧) كتب « الجزء الثاني من شرح المفصل ، وهو الشرح الكبير تأليف الشيخ الامام العالم الزاهد جمال العلماء مفخر الفضلاء جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله ورضى عنه » .

ويظهر أن الكتاب في هذه النسخة مقسم الى جزئين الجزء الاول ينتهي في نهاية قسم الاسماء ، والجزء الثاني يشمل بقية الاقسام الاخرى من الكتاب .

وقد قسمنا الكتاب الى جزئين اعتماداً على هذه النسخة .

(١٩) الايضاح ٩٨ ظ .

(٢٠) انظر الايضاح الهامش ٩٨ ظ .

هـ - أوراق المخطوطة مرقمة بالأرقام الانكليزية .

و - بعد الورقة الاخيرة كتب بنفس الخط « الفصل الاول أسماء الليالي وأسماء الشرب واسماء قداح الميسر ، وبلمه بخط مغاير لخط المخطوطة » هذا دعاء ٠٠٠ الخ ، وهذه الكتابة ليس لها علاقة بالنص وهي من صنع الناسخ .

٥ - نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا (مصر)

وهي مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٩٨) نحو ، صورت عن مخطوطة بـ (جامع الشيخ ابراهيم باشا برقم ١٨ نحو) ، وقد رمزت لها بحرف (ش) نسبة الى جامع الشيخ ، وهي مكتوبة بخط مغربي رديء ، وناسخها عبدالله بن نصر الكسائي ، سنة كتابتها سنة (٧١٧هـ) ، عدد اوراقها (١٤٣) ورقة . متوسط عدد سطور الصفحة (٢٩) سطراً ، متوسط كلمات كل سطر (١٥) كلمة .

كتب في وجه الورقة الاولى « شرح المفصل للشيخ الامام العالم أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب » ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب ، « بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب الدمشقي الله احمد ٠٠٠ الخ ، .

العلامات المميزة لها :

أ - كتبت بخط رديء صعب القراءة .

ب - أكثر كلماتها غير معجمة .

ج - ناقصة في أماكن مختلفة ، وقد أشرت الى ذلك في اثناء التحقيق .

مثال ذلك سقوط عشر ورقات في ٨٧ ط ، وورقتين في ١٠٧ و ، اربع ورقات في ١١٩ ط ، ورقة في ١٧٠ ط ، خمس عشرة ورقة في الاخير ، أي أنها انتهت في (١٧٢ و) ، من الاصل .

٦ - نسخة دار الكتب المصرية (القاهرة)

رمزت الى هذه النسخة بالحرف (ب) نسبة الى دار الكتب ، وهي مخطوطة موجودة بدار الكتب في القاهرة ، تحت رقم (١٨٥٥) نحو ، كتبت سنة (٧٣٧هـ) بخط عبدالحليم بن محمد ، عدد أوراقها (٢٧١) ورقة ، متوسط سطور كل صفحة (٢٧) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٣) كلمة . وهي مكتوبة بخط الرقعة وكلماتها مشكولة ، الورقة الاولى فيها ساقطة ، وفي نهايتها كتب « وقع الفراغ من انتساخ هذا الكتاب ، وهو المسمى بشرح المفصل لابن الحاجب المغرب في يوم الاربعاء ، في شهر الله المبارك الاصم رمضان ، سنة سبع وثلاثين وسبعمائة هجرية ، حامدا الله ومصليا على نبيه محمد وآله على يدي العبد الضعيف المحتاج الى غفران الملك اللطيف عبدالحليم بن محمد ، اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات برحمتك يا ارحم الراحمين » ، ولم أعثر للناسخ على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لها :

- أ - جميع اوراقها غير مرقمة .
- ب - فيها تعليقات قليلة في الهوامش .
- ج - فيها تقديم وتأخير بين الورقتين ١٥ ، ١٦ .
- د - فيها ثلاثة أختام غير واضحة في الاخير .

٧ - نسخة مكتبة البلدية (الاسكندرية)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٢٩) نحو ، وقد صورت عن (مكتبة البلدية الاسكندرية برقم ٥٤٥ب) عدد أوراقها (٣١٩) ورقة ، ومتوسطة سطور كل صفحة (٢٥) سطرا ، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريبا ، كتبت سنة (٧٨١هـ) ، وقد رمزت لها بالحرف (س) نسبة الى الاسكندرية .

العلامات المميزة لها :

- أ - سقطت فيها ورقتان من الأولى ، وورقتان في ٤٦ ظ من الاصل ، وقد أشرت اليها في اثناء التحقيق .
- ب - الاوراق الثمانية الاولى يختلف فيها الخط عن بقية اوراق المخطوطة .
- ج - اوراقها خالية من الهوامش والتعليقات وغير مرقمة .
- د - لم يذكر اسم ناسخها .

٨ - نسخة المكتبة التيمورية (القاهرة)

وهي مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨٦) نحو تيمورية ، مكتوبة بالخط المغربي ، عدد اوراقها (٢٢٤) ورقة ، ومتوسط عدد سطور كل صفحة (٢٩) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٦) كلمة ، وقد رمزت لها بالحرف (ر) نسبة الى تيمور .

وقد كتب على وجه الورقة الاولى : « كتاب الايضاح في شرح المفصل تصنيف الامام العلامة ذي التصانيف الشيفة ابي عمرو المعروف بابن الحاجب المالكي رحمه الله ائتموني سنة (٦٤٦هـ) .

وكتب تحت العنوان بخط أحمر : « جاء الكسائي الى باب أمير من الخلفاء ، فاخبره الحاجب ، فكتب الى الكسائي :

لنحو وقت وهذا الوقت للكأس
وللرياحين ثم السورد والآس

... فلجابه الكسائي :

فلو علمت بما في النحو من طرب
تنتك لذته عن لذة الكأس

وفي وجه الورقة الثانية كتب بيت من الشعر :

العمرُ مضى وفاتي اخلوبُ
لا القلبُ طاوعني ولا المحبوبُ

وكتب تحته : « دخل في ملك الفقير عبدالرحمن الاقسرائي ، ، وختم
كتيبَ فيه وقف أحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور بمصر (١٣٢٠هـ) ، وكتب
تحته « قال ابقراط : حسن الصوت والعقل لا يجتمعان ، ، وتحته كتب
« من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، :

قال المنجمُ والطبيبُ كلاهما
لنَ يحشَرَ الامواتُ قلتُ اليكما
انْ صحَّ قولكما فلستُ بخاسرٍ
أو صحَّ قولِي فإلخسارُ عليكما

وكتب في ظهر الورقة الثانية ، « بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق
ويسر وسهل ، ، وفي نهاية المخطوطة كتب ، « صار ملك العبد الضعيف
المحتاج الى نعمة العلي محمد علي الديلمي الرزوقي ، ، والى جانبه ختم
أحمد اسماعيل بن محمد تيمور ، وقد جعلت هذه النسخة في أخير النسخ
لعدم وجود تاريخ فيها يدل على وقت نسخها .

العلامات المميزة لها :

- أ - لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .
- ب - الورقة الاخرة فيها ، خطها مخالف لبقية خط أوراق المخطوطة .
- ج - ناسخها كثير السقطات بسبب انتقال نظره بين الكلمات
المتشابهة ، مثال ذلك ما جاء في الورقة (٨٩ و) من الاصل ، حيث تكررت
فيها كلمة « معيوبة » ، فانتقل نظره واسقط سطرًا كاملاً ، وكذلك الورقة

(٥٦ ظ) من الاصل فيها تشابه بين مجرى الصوت ومجرى الاصوات ، فانقل نظره فاسقط سطرًا كاملاً . وفي نفس الورقة أسقط سطرًا بسبب انتقال نظره بين كلمة « وهو مصدر وقياس » وبين وهو مصدر « افتعل » ، وعلى هذه الطريقة يستمر في أماكن كثيرة من المخطوطة .

الاتفاق والاختلاف في بعض الملاحظات العامة

بعد مقابلتي للنسخ المخطوطة التي حصلت عليها ، اتضح لي أن جميع النسخ مختلفة فيما بينها ، وقد بينت ذلك في نهاية وصف كل نسخة ، وقد دفعني هذا الاختلاف إلى أن استبعدت أن تكون إحدى النسخ أخذت عن الأخرى ، وكذلك استبعدت أن تكون مجموعة من النسخ أخذت عن أصل واحد ، وقد تتفق نسخة مع أخرى في صفة إلا أنها تختلف اختلافًا كبيرًا في صفات أخرى ، مثال ذلك النسخة (ل) والنسخة (ش) يتفقان بتاريخ النسخ ، ويختلفان اختلافًا واضحًا بصفات أخرى كما هو مبين في وصف كل منهما ، وقد يتفق قسم من النسخ ويختلف في بعض الملاحظات العامة التي يحتمل أن تكون شائعة بين النسخ في ذلك الوقت منها :-

أ - اشباع الهمزة وقلبها إلى (ياء) ، وتتفق في ذلك الاصل ، و
ب ، س ، مثل خصائص ، بنس : خصائص ، بيس .

ب - تتفق الاصل مع ل ، ب ، س ، في وضع علامة مد على الالف التي تسبق الهمزة نحو جاء ، انتفاء ، الياء ، اسماء ، البناء ، جآ ، انتفاء ،
الياء ، أسماء ، البناء .

ج - تنفرد الاصل في بعض الاحيان باضافة الف بعد الواو في الفعل المضارع المسند إلى الضمير المفرد مثل : يخلو : يخلوا .

د - تنفرد (ل) باضافة الفاصلة (D) بعد انتهاء الموضوع ، ووضع هذه الاشارة (X) ، قبل وبعد بيت الشعر .

هـ - تنفرد (ت) بعدم اعجام حروف المضارعة والكلمات التي لا لبس فيها نحو يضرب ، يكتب ، نعرف ، الخليل ، سيبويه ، نصيب ، البصريين ، يضرب ، يكتب ، يعرف ، الخليل ، سيبويه .

و - الاصل وبقية النسخ ، اذا احتملت الكلمات الالتباس تعجم واذا لم تحتل الالتباس لا تعجم .

(توثيق نسبة الكتاب)

نسبة الكتاب الى مصنفه من المسائل المهمة التي تتطلب من الباحث الدقة والتاني ، اذا علمنا أن بعض الكتب قد تنسب الى غير مصنفها اما للاشتباه في الاسماء المشتركة واما للتصحييف والتحريف .

أما الاشتراك في الاسماء فلا يوجد شرح من شروح المفصل اسمه الايضاح ، يشارك ايضاح ابن الحاجب الا الكتاب الذي ذكره حاج خليفة بعد ذكر ايضاح ابن الحاجب وحاشية الجاربردي عليه ، قال : « وشرحه - أي للمفصل - الشيخ أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري وسماه الايضاح أيضا وهو شرح كبير ، وفي اسانيد خواجه محمد انه أسماه المحصل (٢١) ، ، وعند الاطلاع على المخطوطة المذكورة وجدت أن اسمها (المحصل في شرح المفصل) ، وليس الايضاح كما ذكر صاحب كشف الظنون ، وهي مخطوطة كبيرة تتكون من ثلاثة اجزاء والموجود منها في دار الكتب في القاهرة الجزء الثاني ، وقد فقد الجزء الاول والثالث (٢٢) . وكتابه شرح الايضاح هو الذي شرح به الايضاح والتكملة للفارسي ، ومنه

(٢١) كشف الظنون ١٧٧٤/٢ .

(٢٢) المحصل في شرح المفصل للعكبري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٩٢ نحو ، الموجود منه الجزء الثاني فقط .

نسخة بدار الكتب المصرية (٢٣) . ومن جهة اشتراك اسماء شراح المفصل . فلا يوجد اسم من اسماء شراحه يشبه اسم ابن الحاجب وبذلك تنتفي شبهة الاشتراك في الشروح وفي الاسماء .

وأما التصحيف والتحريف فالتفرقة بينهما بالغة الصعوبة ، وقد ذكر ابن حجر الفرق بينهما بقوله : « ان كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق ، فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فأنحرف (٢٤) » ، وقد ذهب الى هذا التفریق ب رجستراسر (٢٥) ، والذي يفهم من كلامه أن التصحيف يقع في الحروف المتشابهة بالشكل ، مثل الطاء ، والظاء ، والحاء ، والخاء ، والجيم ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، وعند النظر الى هذه الحروف نجد لها متشابهة في الصورة ولا يفرق سوى وجود التنقيط في بعضها وعدمه في البعض الآخر ، فاذا فقدت النقطة من الحروف المنقوطة ، أو زيدت الى غير المنقوطة فعند ذلك يحصل التصحيف ، مثال ذلك ما ذكره العسكري « قال: توفي ابن لبعض المهاجرة فاتاه شبيب بن شبة يعزيه وعنده بكر بن حبيب السهمي ، فقال شبيب : بلغنا أن الطفل لا يزال محبطينا - بظاء معجمة - على باب الجنة يشفع لابويه ، فقال بكر بن حبيب انما هو محبطينا (٢٦) » .

واما التحريف فينتج عن الحروف المتقاربة الرسم بغض النظر عن النقاط ، نحو الدال ، واللام ، والميم ، والنون ، والزاي ، والفاء ، والغين ،

-
- (٢٣) شرح الايضاح والتكملة للعسكري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٧ نحو ، الموجود منه الجزء الاول والثاني والثالث مفقود .
- (٢٤) شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح أهل لااثر له (مطبعة السعادة القايرة ١٩٠٩ م) ص ٢٢ .
- (٢٥) اصول نقد النصوص ونشر الكتب (اعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ م) ص ٨١ .
- (٢٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، (تحقيق عبدالعزيز احمد مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٩٦٣ م) ص ٢٧ .

مثال ذلك العدد والعدل، فإذا كانت اللام قصيرة فإنها تبدو للناسخ كالدال، وإذا كان رأس الدال طويلا فإنها تبدو للناسخ كاللام ، وهكذا في بقية الحروف المتقاربة .

وإذا استعرضنا شروح المفصل وشراحه لم نجد بينها تقاربا لا من حيث الشروح ولا من حيث الشراح ، كي يدخله التحريف والتصحيف وبذلك تنتفى شبهة التحريف والتصحيف عن كتاب الايضاح ومصنفه .

وقد يتسائل بعضهم اذا كان كتاب الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، فلماذا لم يبتدئه بمقدمة كما هو المتعارف بين النحاة ؟ والجواب عن ذلك هو ان قسما من النحاة لم يقدموا لكتبهم كما فعل سيبويه في الكتاب ، والكسائي في (ما تلحن فيه العوام) (٢٧) ، والفراء في كتابه (المنقوص والممدود) ، وابن قتيبة الف كتابا بدون مقدمة ومقدمة بدون كتاب ، قال ابن خلكان : « والناس يقولون : أن أكثر أهل العلم يقولون : ان أدب الكتاب خطبة بلا كتاب ، واصلاح المنطق كتاب بلا خطبة ، قال : وما أظن حملهم على هذا القول الا أن الخطبة طويلة والاصلاح بغير خطبة (٢٨) » ، وابن الحاجب جريا على هذه العادة في التقديم وعدمه سار في مصنفاته ، فنراه يبتدئ متن الشافية بمقدمة قصيرة (٢٩) ، ويترك متن الكافية دون أن يقدم له (٣٠) ، ويبتدئ شرح الوافية بمقدمة قصيرة (٣١) ، ويترك شرح الكافية بدون مقدمة (٣٢) ، فإذا ترك الايضاح في شرح المفصل بدون

(٢٧) كتاب ما تلحن فيه العوام للكسائي (تحقيق عبدالعزيز الميمني المطبعة السلفية القاهرة) .

(٢٨) ابن خلكان ٢ / ٢٤٧ .

(٢٩) شرح الشافية للرضي الاستربادي ١ / ١ .

(٣٠) متن الكافية مع شرحها لابن الحاجب ص ٦ .

(٣١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١ ظ .

(٣٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦ .

تقديم ، فانه ترك قسما من منصفاته الاخرى بدون مقدمة أيضا ، وبذلك تنتفي شبهة عدم ابتداء الكتاب بمقدمة ، واذا اتضح ذلك فاننا نعود مرة أخرى ونقدم بعض القرائن التي تؤكد نسبة الكتاب لابن الحاجب وهي ما يلي :

١ - ان جميع فهارس المخطوطات التي ذكرت نسخ مخطوطة الايضاح نسبتها الى ابن الحاجب ، ولم يخالف أحد من أصحاب الفهارس في هذه النسبة .

٢ - جميع كتب التراجم التي ذكرت الايضاح في شرح المفصل في اثناء ترجمتها لابن الحاجب، نسبتها اليه بدون خلاف، مثل البداية والنهاية (٣٣) . وحسن المحاضرة (٣٤) ، وهدية العارفين (٣٥) ، وبغية الوعاة (٣٦) .

٣ - النحاة المتأخرون حينما تعرضوا لآراء ابن الحاجب ، ذكروا قسما من آرائه منسوبة الى كتاب الايضاح ، وعند معارضة الآراء التي ذكرها النحاة مع ما موجود في شرح الايضاح وجدتها متفقة مع ما ذكره النحاة ، مثال ذلك قول ابن هشام : « وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة ، وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق ، وفي أنبات زيدا عمرا فاضلا ، الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق (٣٧) » ، وعند ملاحظة ذلك في الايضاح وجدته ، واذا قلت : حدثني زيد عمرو منطلق هو الذي صح وقوعه مصدرا ، ومثال ذلك قلت زيد منطلق ، اذا قلت ان قال غير متعدد فالحديث الواضع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في أنبات وأخبرت (٣٨) . « فكان ما ذكره ابن هشام مماثلا لما هو موجود في الايضاح . ونقل الصبان عن الدماميني في

(٣٣) البداية والنهاية لابن كثير الدمسقي ١٧٦/١٣ .

(٣٤) حسن المحاضرة ١٩٤/١ .

(٣٥) هدية العارفين ١٥٤/١ .

(٣٦) بغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٣٧) المغني ١٨٢/٢ .

(٣٨) الايضاح ١٦٦ ط١ .

اعراب المخصوص في المدح والذم بقوله « ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه ما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدأ ، وهو كثير شائع (٣٩) . » وعند معارضته مع ما في الايضاح وجدته « وهذا الثاني أولى من وجهين لفظاً ومعنى ، أما للفظ فلأن المبتدأ اذا كان خبره فعلاً فالوجه أن لا يتقدم عليه ، والمعنى أن الابهام يناسب التفسير ، واذا جعل زيد خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققاً ، وهو المفهوم منه ، واذا جعل مبتدأ لم يكن ذلك محققاً فظهر الوجه هو الثاني (٤٠) . »

وفي الخزانة كل النصوص التي ذكرها البغدادي كانت موافقة لمقابلتها في الايضاح ، مثل قوله : « قال ابن الحاجب في الايضاح : أصله لا تفعل كذا جدا ، لان الذي ينفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجده منه ويجوز أن يكون من غير جد فاذا قال جدا فقد ذكر أحد المحتملين (٤١) ، » وفي الايضاح « أصله لا تفعل كذا جدا ٠٠٠٠ أحد المحتملين (٤٢) ، » وذكر البغدادي في السنادي « قال ابن الحاجب في الايضاح : نداء المضمّر شاذ وقد قيل انه على تقدير يا هذا أنت ويا هذا اياك أعني (٤٣) ، وجاء في الايضاح « حيث وقع لفظ المضمّر المخاطب محله حين كان المعنى عليه وان كان شاذاً وقد قيل انما أراد يا هذا أنت ، ويا هذا اياك أعني (٤٤) ، قال البغدادي : « ورابعها قال ابن الحاجب في الايضاح : ان سيبويه استدل بانشاد هذا المصراع بانفراده على ما رواه الثقات ممن لم يعلم تتمته (٤٥) ، » وجاء في الايضاح « وأجيب عنه بأمرين : أحدهما الاستدلال بانشاد هذا النصف على انفراده ، وان

(٣٩) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣٧/٣ .

- (٤٠) الايضاح ١١٤ ظ
- (٤١) الخزانة ١/٢٦٢
- (٤٢) الايضاح ٢٨ ظ
- (٤٣) الخزانة ١/٢٨٩
- (٤٤) الايضاح ٣١ و
- (٤٥) الخزانة ١/٣٣٠

كان غير شاعر على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما تتمته (٤٦) ، وجاء في الخزانة «قال ابن الحاجب في الايضاح : وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل وقصده أن يخرج عن الشنوذ ، وهو بعيد لان المعنى على الوصف ، وأيضا فان خرج عن الشنوذ باعتبار لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا (٤٧)» ، وجاء في الايضاح « وزعم قوم أن ابن ٠٠٠ استعمال ابن بدلا (٤٨) » . وجاء في الخزانة « قال ابن الحاجب في شرح المفصل انهاء انما هو باللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى (٤٩) » ، وفي ايضاح ابن الحاجب « انهاء انما ٠٠٠٠ لاختل المعنى (٥٠) » . وفي موضوع (بل) قال السيوطي : « وتابع ابن الحاجب صاحب البسيط فقال في شرح المفصل : ابطال الاول واثباته للثاني ان كان في الاثبات في باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن (٥١)» ، وجاء مماثله في الايضاح « فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو ، فقد اضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبتته لعمرو ، فهو اذن عن باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن (٥٢) » .

٤ - اتفاق جميع نسخ مخطوطة الايضاح التي حصلت عليها على نسبة الكتاب لابن الحاجب دون خلاف ، ومنها نسخة الاصل التي تبعد عن وفاته بعشر سنوات ، وبذلك تثبت نسبة الكتاب المصنفة .

-
- (٤٦) الايضاح ٣٤ و ٠
 - (٤٧) الخزانة ٣٣٣/١
 - (٤٨) الايضاح ٣٣ ظ
 - (٤٩) الخزانة ٢٢٠/٢
 - (٥٠) الايضاح ٦٥ و ٠
 - (٥١) الاتقان في علوم القرآن ١/١٥٩ ، ١٦٠ .
 - (٥٢) الايضاح ١٣١ ظ

(منهج التحقيق)

ان الغاية من تحقيق النصوص هي اخراج نص سليم كما وضعه مصنفه دون أن يدخل معه شيء لم يقصده المؤلف ، ولما كان ذلك يتطلب مني جهدا متواصلا وصبرا طويلا نظرا لكبر حجم الكتاب وكثرة نسخه ، فقد بذلت ما في وسعي من طاقة للحفاظ على النص مراعيًا في ذلك ما يتطلبه العمل من الدقة والامانة ، كي يخرج النص سائما من النقص والزيادة على وجه يجعلني قانعا بصوابه ، ولاجل ذلك التزمت في تحقيق الكتاب بالقواعد التالية :

١ - التزمت في اثناء التحقيق بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف ولم أتدخل فيه الا بزيادة حرف أو كلمة للسياق ، أو بكلمة أو كلمتين من النسخ الاخرى بعد التأكد من أنها ساقطة في الاصل ، وأشير إليها في الحاشية بعد حصرها بين معقوفين .

٢ - وضحت الاختلافات التي وردت في جميع النسخ وأشرت الى ماهو زيادة من النساخ أو تحريف أو تصحيف .

٣ - أشرت الى الكلمات والعبارات الساقطة في غير الاصل في الحاشية، فاذا كانت هذه العبارات الساقطة طويلة لا يمكن ذكرها في الحاشية فعند ذلك احصرها بين قوسين متميزين وأشير إليها في الحاشية .

٤ - أرجعت الآراء التي ذكرها المؤلف الى مصنفات اصحابها ، مثل كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وايضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي وايضاحه ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، والانصاف لابن الانباري ، وكذلك الآراء اللغوية الى كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، وجمهرة ابن دريد ، اما اذا لم يتيسر لي الحصول علم مصنفات اصحابها أرجعها الى كتب النحو المعتمدة التي تعطني بتلك الآراء كشرح ابن يعيش على المفصل ، ومعنى ابن هشام وشرح التصريح للازهري،

- وشرح الاشموني على الالفية ، وحاشية الصبان على الاشموني ، وشروح كافية وشافية ابن الحاجب وجمع الهوامع للسيوطي وغيرها .
- ٥ - أُرجمت الاحاديث الشريفة الى كتب الحديث المعتمدة كصحيح البخاري وصحيح مسلم ، ومسند ابن حنبل وسنن النسائي وغيرها .
- ٦ - حصرت الآيات القرآنية الشريفة بين قوسين متميزين وأشرت في الحاشية الى اسم السورة ورقم الآية ، وضبطتها على المصحف الشريف .
- ٧ - اعتنيت بتخريج القراءات من كتب القراءات وكتب التفسير مثل الحجة في القراءات الفارسي ، ومعاني القرآن للفراء وكشاف الزمخشري ، وغيث النفع في القراءات السبع ، وتقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر وغيرها .
- ٨ - وضعت الامثال بين قوسين متميزين وخرجتها من كتب الامثال المعتمدة كمجمع الامثال للميداني ، وجمهرة الامثال للعسكري ، والفاخر للمفضل ، وفرائد اللآلئ وغيرها .
- ٩ - خرجت الشواهد الشعرية من دواوين قائلها ، وان لم أتمكن من الحصول على دواوين أصحابها أُرجمتها الى الكتب التي تعنى بالشواهد وشرحها ، كالخزانة للبغدادي ، وشواهد العيني ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي، وشرح شواهد المغني للسيوطي، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، وباعتبارها شواهد نحوية ارجعتها الى كتب النحو المعتمدة مثل كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وجمال الزجاجي ، وايضاح الفارسي، وخصائص ابن جني ، والانصاف لابن الانباري وغيرها ، والى كتب الامالي نحو أمالي ابن الشجري ، وأمالي المرتضى ، وأمالي القالي ، وأمالي ابن الحاجب ، والى المعاجم اللغوية مثل كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، وجمهرة ابن دريد ، والى كتب المُجامع الشعرية كالمفضليات وديوان الحماسة للمرزوقي والتبريزي وغيرها .

وقد اعتنيت بذكر الروايات المختلفة والاشارة اليها في الحاشية ،
وتكلمة أنصاف الابيات ونسبة غير المنسوب منها الى أصحابها ، كما وضحت
بعض المعاني الصعبة بصورة موجزة وأشرت الى موضع الشاهد اذا لم
يذكره المؤلف .

١٠- عرفت بايجاز باعلام النحاة واللغويين والفقهاء والقراء الذين
ورد ذكرهم في الكتاب ، معتمدا في ذلك على كتب التراجم المعتمدة .

١١- وضحت بعض الكلمات المفوية الصعبة وذلك بالرجوع الى
المعاجم المعتمدة ، كالصحاح ، واللسان ، والتاج ، والجمهرة ، وأساس
البلاغة وغيرها .

١٢- ضبطت أواخر الكلمات ، وحركت الكلمات التي يقع فيها لبس ،
وكذلك الآيات والاحاديث والامثال والابيات بصورة خاصة .

١٣- ذكرت في الحاشية محل الشاهد في الابيات التي لم يذكر
الشارح فيها محل الشاهد ، واهملت ذكر محل الشاهد في الابيات التي
مذكر الشارح محل شواهدا في الشرح .

اصلاح شرح بعض

الاصحاح

للشيخ ابو عثمان بن علي بن الجوزي

اصلاح
١٤٣٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمؤمنين ائمةً مهتدين
والعلماء اركاناً للدين
والصالحين ائمةً للعباد
والقادرين على كل شيء
العليم الخبير



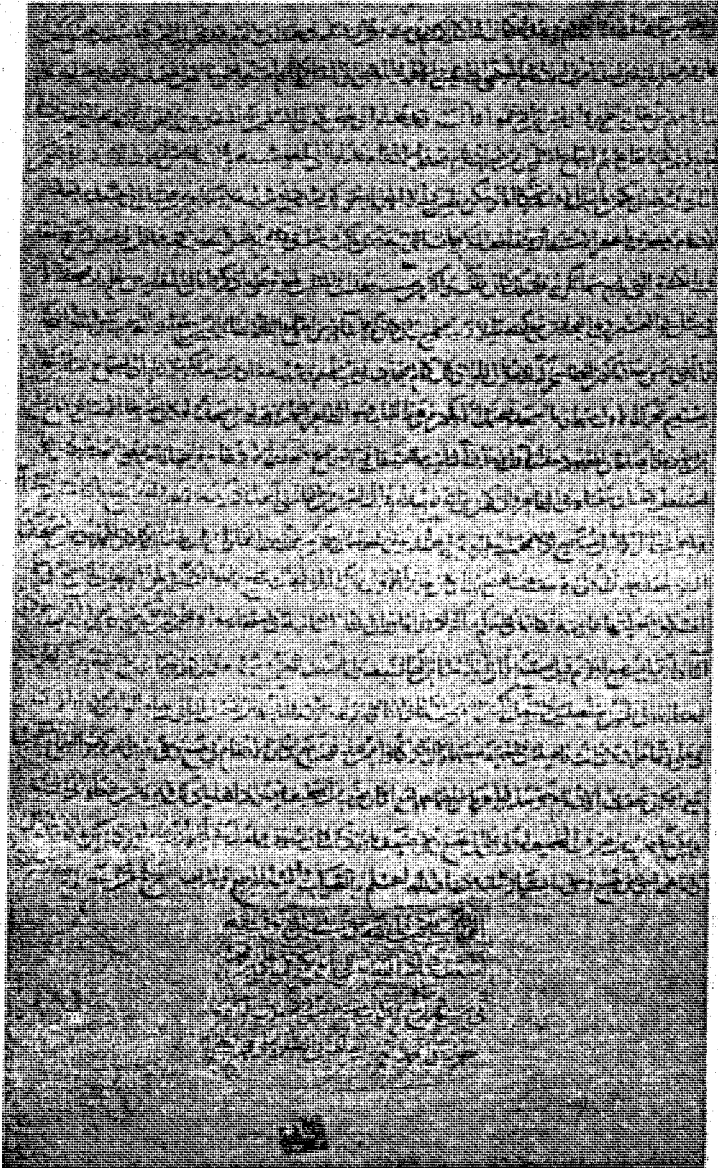
فصل



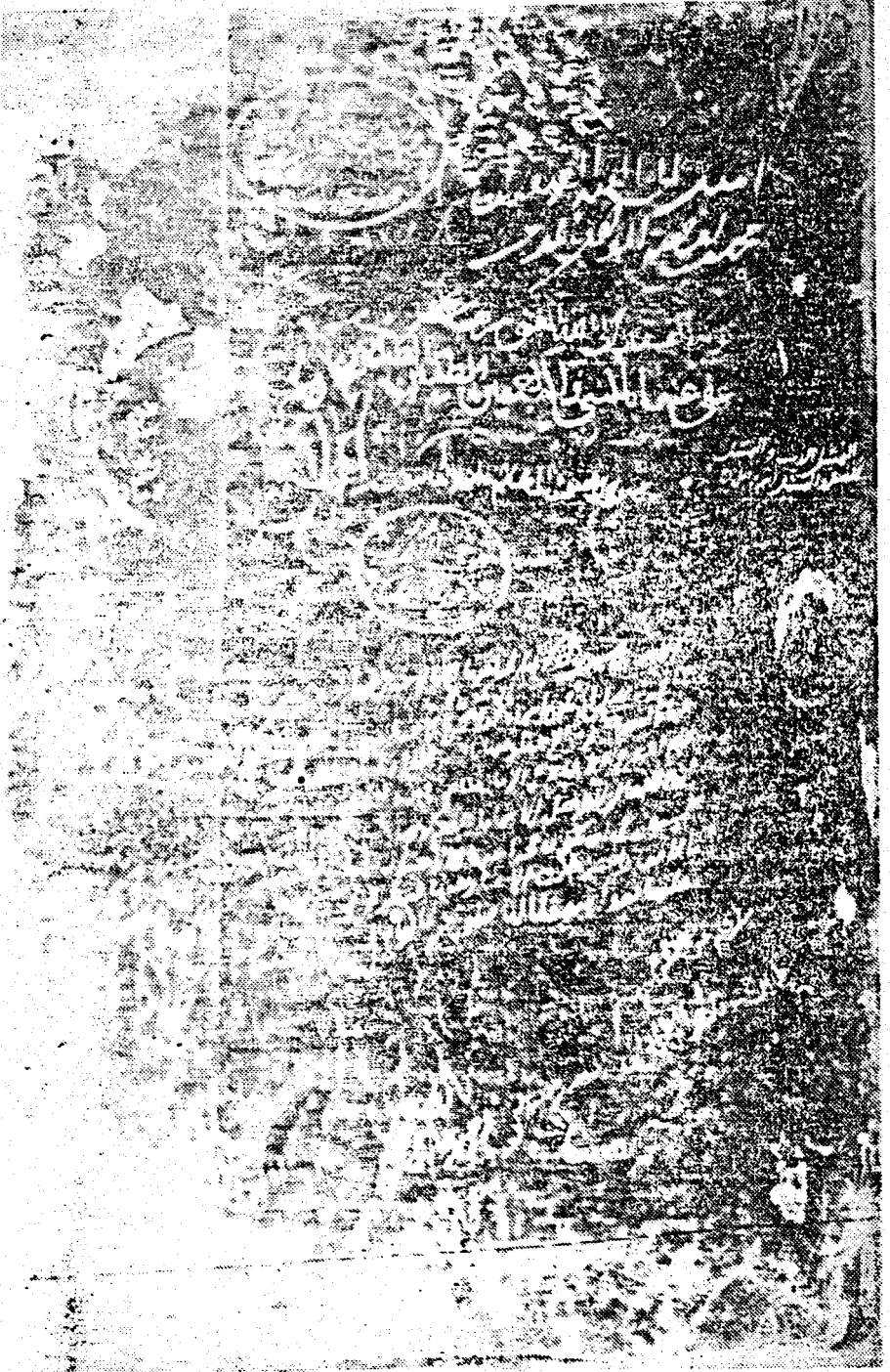
فصل



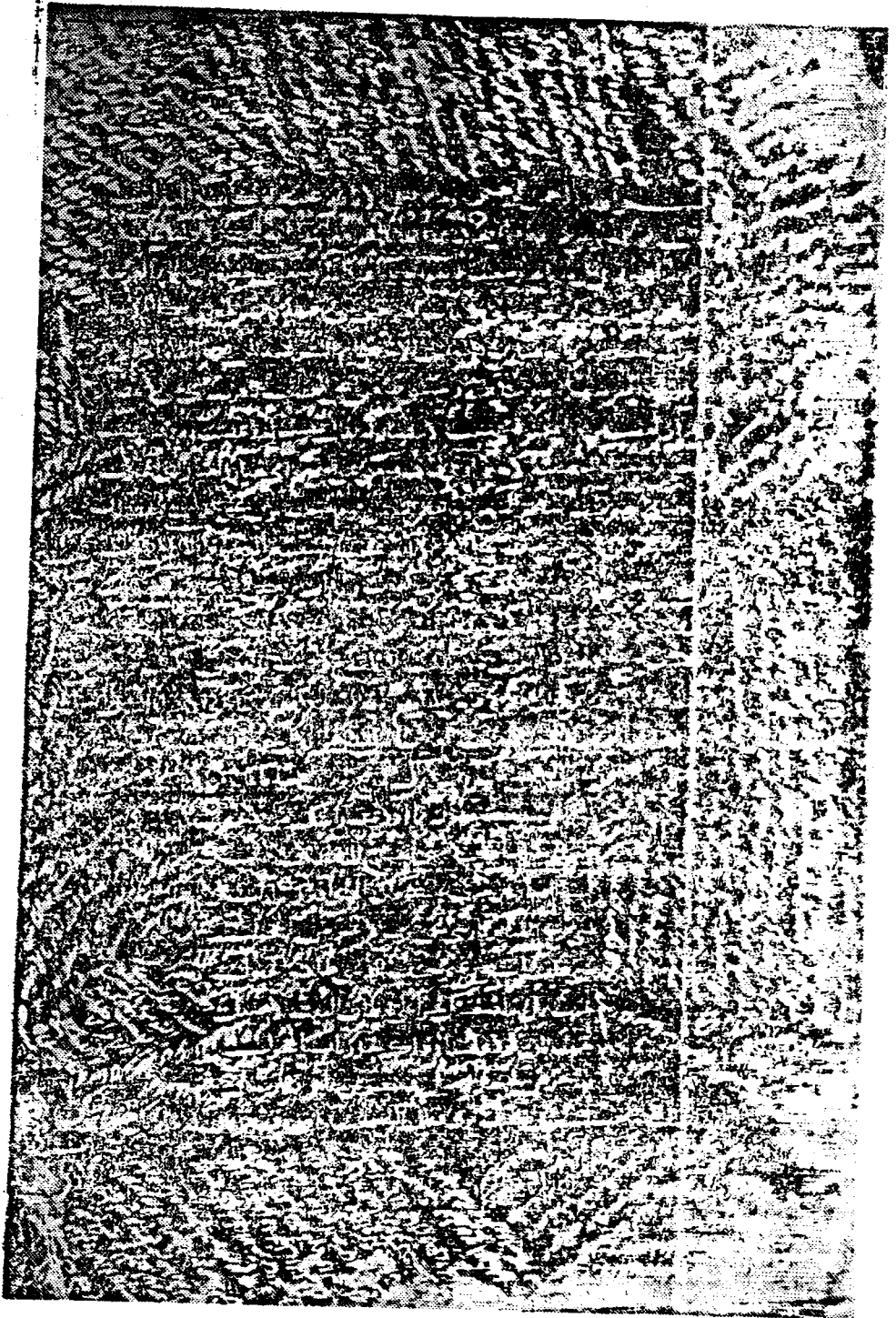
صفحة العنوان من نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملي) - الأصل



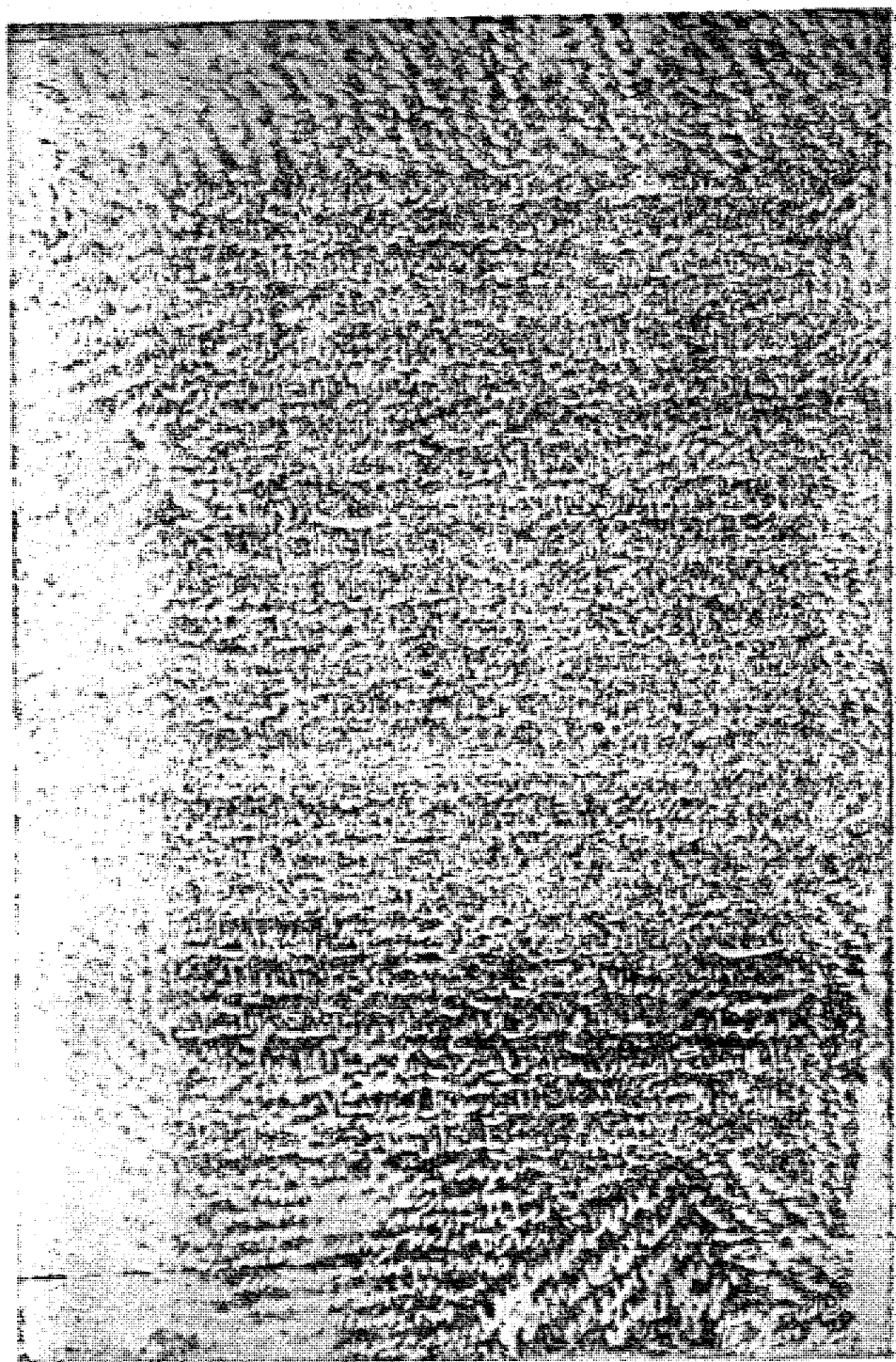
ظهر الورقة الاخرة من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) الاصل



صفحة العنوان من نسخة مكتبة سوهاج - و



وجه الورقة الاولى من نسخة مكتبة سوهاج - و



ظهر الورقة الاولى من نسخة مكتبة سوهاج - و

الاصطلاحات الواردة في التحقيق

اولاً : رموز النسخ

- ١ - الاصل : نسخة مكتبة مجلس شوزاي ملي في ايران .
- ٢ - و : نسخة مكتبة سوهاج في مصر .
- ٣ - ت : نسخة المكتبة القومية التونسية .
- ٤ - ل : نسخة اميونخ ، المانية الغربية .
- ٥ - ش : نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا ، مصر .
- ٦ - ب : نسخة دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- ٧ - س : نسخة مكتبة البلدية بالاسكندرية .
- ٨ - ر : نسخة المكتبة التيمورية بالقاهرة .

ثانياً : الاقواس

- ١ - [] يستعملان لحصر الكلام الزائد على ما في الاصل والذي اخذ من النسخ الاخرى .
- ٢ - « » يستعملان لحصر الكلام الذي اخذ من المفصل في اثناء الشرح .
- ٣ - | | يستعملان لحصر الحديث الشريف .
- ٤ - { } يستعملان لحصر الامثال العربية .
- ٥ - ﴿ ﴾ يستعملان لحصر الآيات الشريفة .
- ٦ - < > يستعملان لحصر الكلمة التي تضاف للسياق .
- ٧ - () يستعملان لحصر الكلام الساقط في النسخ الاخرى .

الأيضاح في شرح المفصل

وبه نستعين^(١) [١ ظ]

قال [الشيخُ الامامُ العالمُ جمالُ الدينُ أبو عمرو عثمان بن
عمر بن أبي بكر المعروفُ بابن الحاجب^(٢)] قوله [: « الله أحمَدُ »
على طريقتة إِيَّاكَ نَعْبُدُ تَقْدِيمًا لِلأهمِ ، وما يُنْقَلُ أَنَّهُ لِلحَصْرِ
لا دليلَ عليه ، والتمسكُ فِيهِ بِمثلِ ، بل اللهُ فاعبُدُ ضعيفٌ ، لَأَنَّهُ
قد جاءَ فَاعْبُدُ اللهُ ،^(٣) و « جَعَلَنِي » ،^(٤) جَعَلَهُ « من تُلْماءِ
العَرَبِيَّةِ » نعمةٌ محمودةٌ لما فِيها من فهمِ مَعَانِي كتابِ اللهِ تعالى تلى
وجهه ، وفهمِ مَعَانِي كلامِ رَسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والتوصلِ
بها الى إدراكِ الأحكامِ الشرعيةِ التي^(٥) بها السعادةُ الأخرويةُ ، هذا
وإنَّ كُلَّ عِلْمٍ مَفْقَرٌ إِلَى وَكُلُّ تِلْمِذٍ • « وَجَبَلَنِي » : طَبَعَنِي ،
« تلى النَّضْبَ للعَرَبِ » أي على الانتصارِ لَهُمْ ، لأنَّ الغَضَبَ من
أجلِ هُضمِ الشَّيْءِ سببُ الانتصارِ لَهُ ، يُقَالُ غَضِبَ لَهُ وَغَضِبَ
بِهِ ، وَقِيلَ غَضِبَ لَهُ حَيًّا وَبِهِ مَيِّتًا • « والعَصَبِيَّةُ » : الاحتماءُ ،
« وَأَبَى لِي » أي مَنَعَنِي ، « عن صَمِيمٍ » : أي خيار ، « وأَمَّازَ » :
أَعْتَزَلَ ، « وَأَنْضَوَى » أَنْضَمَ ، « لَفَيْفٌ » : أَخْلَاطٌ ،
« الشُّعُوبِيَّةُ » بضمِ الشَّيْنِ قومٌ متعصبُونَ على العربِ مُفضِّلُونَ
عَلَيْهِم العجمَ ، وإنَّ كانَ الشُّعُوبُ جيلَ العَجَمِ إِلَّا أَنَّهُ غلبتِ النسبةُ

-
- (١) في و (وما توفيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) • وفي ل
(رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنِّ يَا كَرِيمُ) • وفي ت (رَبِّ آتِنَا فَزْدًا) •
وفي د (رَبِّ وَفِّقْ وَيَسِّرْ وَسَهِّلْ) •
(٢) ما بينَ القوسينِ المعقوفينِ : زيادةٌ عن ش وثباتها أحسن •
(٣) في ل : (واعبدوا) •
(٤) في ل ، ب ، س : (جعل) •
(٥) في ر : (تحصل) •

إليه لهذا القيل • ويُقال إنَّ منهم مَعْمَرٌ (١) بنُ المثنى ، وله كتابٌ في مثالب العرب ، وقد أُنشدَ بعضُ الشعويَّةِ الصَّاحب (٢) بنَ عبادٍ يمدحه شعراً : (٣) :

١ - غَنِينَا بِالطَّبُولِ عَنِ الطَّلُولِ
وَعَن نَنَسٍ عَدْفَرَةٍ ذَمُولِ

فَلَسْتُ بِتَارِكِ إِيوَانَ كَسْرِي
لِتَوْضِحِ أَوْ لِحَوْمَلِ فَالِدُخُولِ

وَصَبَّ بِالْفَلَاسَاعِ وَذُئِبِ
بِهَاءِ يَعْوِي وَكَيْثِ وَسَطِ غَيْلِ

إِذَا ذَبَحُوا فَذَلِكَ يَوْمَ عِيدِ
وَإِنْ نَحَرُوا فَفِي عَرَسِ جَلِيلِ

(١) هو مَعْمَرُ بنُ المثنى التيمي تميم قريش بالولاء ، وكان عالماً باخبار العرب وأيامهم ، وهو أولُ من صنَّفَ غريبَ الحديث ، أخذَ عن يونسَ وآبى عُمر ، وأخذَ عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والمازني ، وعُمر بن شُبَّة ، وكان أبو نؤاس يفضلُه على لاصمعي ، توفي سنة (٢١٠هـ) ، أخبار النحويين البصريين للسرياني ص ٦٧ ، مراتب النحويين ص ٤٤-٤٦ ، نزهة الألباء ص ٦٨ ، بغية الوعاة ٢٦٤/٢ ، الاعلام ١٩١/٨ •

(٢) هو اسماعيل بنُ عباد بنُ العباس بنُ عباد الملقبُ بالصاحب ، تقلدَ الوزارة لتأييد الدولة الحسن بن بويه ، كان أديباً وكاتباً ، ولد سنة (٣٢٦هـ) وتوفي سنة (٣٨٥) • انظر إنباه الرواة ٢٠١/١ ، ٣٠٣ ، معجم الأديباء ١٦٨/٦ ، ٣١٧ ، وفيات الأعيان ٢٠٦/١ ، بغية الوعاة ٤٤٩/١ •

(٣) قصيدُ الشعوبي وقصيدُ بديع الزمان الهمداني موجودتان في كتابِ الصَّاحب ابن عباد حياته وأدبه للشيخ محمد حسن آل ياسين (مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٧) ص ٦٥ ، والصَّاحب بن عباد الوزير

[يَسْأَلُونَ الدِّيُوفَ لِرَأْسِ ضَبِّ
حِرَاشًا بِالْقَدَاةِ وَبِالأَصِيلِ]^(١)

بِأَيَّةِ رِثْبَةٍ قَدَّمْتُمُوهَا
على ذِي الأَصْلِ وَالثَّرْفِ الأَصِيلِ

أَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْفَرَسِ^(٢) إِلا
نَجَارُ الصَّاحِبِ العَدْلِ^(٣) الْجَلِيلِ

لَكَانَ لَهُمْ بِذَلِكَ خَيْرٌ عَزْ
وَجَلِهِمْ لِدَلِكِ خَيْرٌ جِيلِ

فقال له 'الصاحب': قدك، ثم قال لبديع الزمان 'أجبهه'،
فأجابه مرتجلاً:

٢ - أراك على شفاً خطراً مهول
بما أودعت رأيك من فضول

طلبت على مكارمنا دليلاً
متى احتاج النهار الى دليل؟

الاديب العالم للدكتور بدوى طبانة (مطبعة مصر) ص ١١٨ ، مظاهر
الشعوبية في الادب العربي للدكتور محمد نبيه حجاب (مطبعة نهضة
مصر القاهرة ١٩٦١) ص ١٢ ، بلوغ الارب في معرفة احوال العرب
محمود شكرى الالوسى ، (تحقيق محمد بهجت الاثرى المطبعة
الرحمانية مصر ١٩٢٤) ١/١٦١ .

- (١) البيت ساقط من : الاصل ، ل .
(٢) في الاصل : (في الفرس) ، وهو تحريف .
(٣) في ل : (الملك) ، وما اثبتناه افضل .

أَلَسْنَا الضَّارِّينَ جِزِيَّ عَلَيكُمْ ؟
وإنَّ الخُزْيَ أَفْعَدُ بِالذَّلِيلِ

مَتَى قَرَعَ المُنَابِرَ فَارَسِي ؟
مَتَى عَرَفَ الأَعْرَءَ مِنَ الحِجُولِ ؟

مَتَى عَلِقْتَ - وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمٌ -
أَكْفُ الفُرْسِ أَعْرَافَ الخَيُْولِ ؟

فَخُرْتُ بِمِلءِ مَا ضَفَيْتَكَ فَخِرًا
عَلَى قَحْطَانَ وَالبَيْتِ الأَصِيلِ

فَخُرْتُ بِأَنَّ مَأْكُولًا وَلَبَسًا
وَذَلِكَ فَخْرُ رَبَّاتِ الحِجُولِ

فَفَاخَرَهُنَّ فِي خَدِّ أَسِيلِ
وَشَعْرَةٍ عَن مَفَارِقِهَا رَسِيلِ

فقالَ الصَّاحِبُ : لِلشُّعُوبِي ، كَيْفَ تَرَى ؟ فقالَ : لَوْ
سَمِعْتُ مَا صَدَقْتُ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : جَائِزَتُكَ جَوَازِكُ^(١) ، إِنَّ
وَجَدْتُكَ بَعْدَهَا فِي مَمْلَكَتِي ضَرَبْتُ عُنُقَكَ . لَمْ يُجِدِ
عَلَيْهِمْ ، أَي لَمْ يَأْتِهِمْ بِجَدْوَى أَي بِنَفْعٍ ، « الرِّشْقُ » :
الرَّمْيُ بِالنَّبْلِ ، « وَالْمَشْقُ » : الطَّعْنُ . وَقَوْلُهُ : « وَإِلَى أَفْضَلِ »
هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّهِ^(٢) ، أَحْمَدُ ، فِي تَقْدِيمِ المَفْعُولِ لِتَعْظِيمِهِ ،
« وَالسَّابِقِينَ وَالمُصَلِّينَ » : أَي الأَوَّلِينَ وَالأَخْرِينَ ، أَخَذَهُ مِنْ
السَّابِقِ وَالمُصَلِّيِ فِي الحَلْبَةِ ، وَالحَلْبَةُ الخَيْلُ تُجْتَمَعُ لِلسَّبَاقِ ، وَمِنْهُ

(١) هنا خرم في (س) بقدر ورقتين من الاصل .
(٢) في نسخة ب خرم ابتداء في الاول وانتهى هنا .

قيلَ أبو بكرٍ السابقُ ، وعمرُ المصليِّ ، « أَفْضَلُ صَلَوَاتِ
 الْمُصَلِّينَ » أي أَفْضَلُ دُعَاءِ الدَّاعِينَ ، « الْمَحْفُوفُ » : المستدارُ
 حوله ، لأنَّ الحفافَ الجانِبَ ، « وَعَدْنَانُ » ابنُ أَدَّ أَبُو مَعَدَّةٍ ،
 « وَالْجَمَاجِمُ » : الرؤوسُ والسادةُ ، « وَالْأَرْجَاءُ » : الثابتةُ لأنَّهم
 لا يجوبونَ غيرَ أرضِهِمْ « وَالسُّرَّةُ » : الوَسَطُ « وَالْبَطْحَاءُ » : المسيلُ
 الواسعُ ، وقريشُ البطحاءِ من نزلِ بَطْنِ مَكَّةَ [حرسَهَا اللهُ
 تعالى^(١)] ، وقريشُ الضَّوَّاحِي من خَرَجَ عَنْهَا ، وَالنَّازِلُونَ البطحلةَ
 خيرهمُ ، وَالنَّازِلُونَ وَسَطَهَا خَيْرُ الْخَيْرِ ، « إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ » :
 الْأَسْوَدُ : الْعَرَبُ وَالْأَحْمَرُ : الْعَجَمُ ، لِأَنَّ الشَّقْرَةَ عَلَيْهِمْ أَغْلَبُ ،
 وَمِنْهُ حَدِيثُهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ السَّلَامِ | بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ
 وَالْأَسْوَدِ^(٢) | • وَقَوْلُهُ : « وَلِأَلِهِ الطَّيِّبِينَ » عَلَى طَرِيقَةِ اللَّهِ
 أَحْمَدُ ، وَأَصْلُهُ الْأَهْلُ وَغَلَبَ عَلَى الْإِتْبَاعِ^(٣) ، « بِالرِّضْوَانِ » :
 بِالرِّضَاءِ ، « الشِّتَاقُ » : الْعِدَاوَةُ وَالْمَجَانِبَةُ ، لِأَنَّ كِلَا مِنْهَا يَكُونُ
 فِي شَقٍّ ، وَفِي عِدْوَةٍ : فِي جَانِبٍ ، « وَالْعُدْوَانُ » : الظُّلْمُ ، « يَفْضُونَ
 مِنَ الْعَرَبِيَّةِ » : يَحْطُونَ مِنْ قَدْرِهَا مِنْ غَضٍّ أَيْ نَقْصٍ ، « مَنْ
 مَنَّارَهَا » : مَنْ قَدْرَهَا ، وَأَصْلُهُ الْعَلَمُ يَهْتَدِي بِهِ فِي الطَّرِيقِ ،
 ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ ذِي قَدْرٍ مَشْهُورٍ ، « وَرَفِيعُ الْمَنَارِ » : وَيَعْنِي بِالَّذِينَ
 يَفْضُونَ عُلَمَاءَ نَاجِيَتِهِ ، لِأَنَّهُ غَالِبٌ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ، « حَيْثُ لَمْ
 يَجْعَلْ » أَي يَفْضُونَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَهُ الْحَامِلَ لَهُمْ عَلَى
 الْغَضِّ ، « لَا يَبْعُدُونَ » خَيْرٌ لَعَلَّ ، أَمْرِي^(٤) لَقَدْ بَالِغٌ حَتَّى
 نَاقِضٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كَثْرًا وَمَرَاوِغَةً [٢ وَ] وَقَدْ أُخْبِرَ بِأَنَّهُمْ

- (١) (حَرَسَهَا اللهُ تَعَالَى) : سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .
- (٢) الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ أوردَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَسْنَدِهِ (الْمَطْبَعَةُ
 الْمِیْمَنِيَّةُ مِصرَ ١٣١٢ هـ) ٤ / ٤١٦ .
- (٣) الْإِتْبَاعُ : الْأَصْحَابُ .
- (٤) (وَلِعَمْرِي) : سَاقِطَةٌ مِنْ غَيْرِ لِأَصْلِ .

لا يبعدون عن الشُّعُوبِيَّةِ فَأَثَبَتْ لَهُمُ الْكُفْرَ ثُمَّ جَعَلَهُمْ بِهِ دُونَ
 الشُّعُوبِيَّةِ ، وَإِنَّمَا يَغْضُونَ مِنْهَا لِأَنَّهُمْ يَرُونَ غَيْرَهَا
 أَهْمًا [مِنْهَا ^(١)] ، « وَالْخَيْرَةُ - بِفَتْحِ الْيَاءِ - اسْمُ الْمُخْتَارِ ،
 وَأَصْلُهُ الْإِخْتِيَارُ » ، يُقَالُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَةُ اللَّهِ
 أَي مَخْتَارُهُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ ﴾ ^(٢) أَي
 الْإِخْتِيَارُ ، وَالْخَيْرَةُ بِسُكُونِ الْيَاءِ مَعْنَى الْخَيْرِ ، « وَخَيْرٌ كُتِبَ ،
 أَي أَفْضَلُ وَأَصْلُهُ أَفْعَلٌ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ : هَذَا خَيْرُ الْقَوْمِ
 وَهُمْ خَيْرُ الْقَوْمِ » ، وَقَوْلُهُ ^(٣) :

٣ - أَلَا نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أُسَدٍ

بِصَمْرُو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

مُؤَوَّلٌ بِخَيْرٍ فَخُفِّفَ ، « مُنَابَذَةٌ » ^(٤) : مُحَارَبَةٌ ،
 « وَالْأَبْلَجُ » : الْمَشْرِقُ مِنْ بَلَجٍ يَبْلُجُ ، وَمِنْهُ { الْحَقُّ
 أَبْلَجٌ وَالبَاطِلُ لَجْلَجٌ } ^(٥) ، « وَزَيْغًا ، مَيْلًا ، « عَنِ

(١) (منها) : ساقطةٌ هي الاصل

(٢) سورة القصص الآية : ٣٨ .

(٣) البيت منسوبٌ لابن القمام الأسدي ، الصمد : الذي يُصنَدُ إليه
 في الحوائج وهو من صفاته تعالى ، ورواية اللسان وأمالى القائل
 وأعراب ثلاثين سورة (بكر) مكان (نعَب) ، وفي مجاز القرآن
 (لقد) مكان (ألا) ، والبيت منسوب في معاني القرآن ٣/٢٦٨ ،
 مجاز القرآن ٣/٢٦٨ ، مجاز القرآن ٢/٣١٦ ، وغير منسوب في أمالي
 القائل ٢/٢٨٨ ، اللسان (صمد) ٣/٢٥٨ ، اصلاح المنطق ص ٤٩ ،
 إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٩ .

(٤) المنابذة أو الانتباز : تحييز كل واحد من الطرفين في الحرب .
 اللسان (نَبَذَ) ٣/٥١٢ .

(٥) مثل ' يُضْرَبُ ' في صاحب الحق ، ابلج : واضحٌ بحجته ظاهرٌ
 حقه كشرق الشمس ، لَجْلَجٌ : ترددٌ صاحب الباطل ، فهو
 مُتَلَجَلَجٌ في حجه . تصحاح للجوهري ١/٣٠٠ ، اللسان
 (بَلَجَ) ٢/٢١٥ ، فرائد اللال في مجمع الامثال ١/١٧١ .

سَوَاءٌ ، : عَنَ وَسَطَ ، « الْمَنْهَجُ » : الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ ، وَمُنَابَذَةٌ
 وَزَيْفًا نُصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ (١) أَجَلِهِ ، لِتَضْمَنِهِ (٢) مَعْنَى لَا
 يَتَعَدُونَ كَأَنَّهُ قَالَ : يَقْرَبُونَ مِنْهُمْ مِنْ أَجْلِ الْمُنَابَذَةِ أَوْ انْتَفَى بَعْدَهُمْ مِنْ
 أَجْلِ الْمُنَابَذَةِ لَا يَتَعَدُونَ ، فَاتَّهَ يُفْسِدُ الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَدَّرْتَهُ
 حَالًا بِمَعْنَى مُنَابِذِينَ ، « يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ » ، يُنْهَى : أَي
 يَبْلُغُ نَهَائِهِ مِنْ قَضَى حَاجَتَهُ ، أَوْ يَفْعَلُ مِنْ قَضَيْتَ كَمَا أَي
 فَعَلْتَهُ أَوْ يَحْكُمُ مِنْهُ بِالْعَجَبِ مِنْ قَضَيْتَ كَمَا أَي حَكَمْتَ بِهِ ،
 وَالْعَجَبُ يَكُونُ لِلتَّعْجُبِ وَلِمَا يَكُونُ مِنْهُ التَّعْجُبُ ، وَقَوْلُ
 الْأَصْمَعِيِّ (٣) : « الْعَرَبُ يَقُولُ : مَا كُدْتُ أَقْضِي الْعَجَبَ ، وَالْعَامَةُ
 يَقُولُ : قَضَيْتُ الْعَجَبَ لَمْ يُرَافِقْ عَلَيْهِ ، وَالتَّحْقِيقُ يَا بَنَاهُ
 < سَوَاءٌ > (٤) كَانَ النَّفْيُ مُشْتَبًا بَعْدَ كَادَ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، « وَحَالٌ » ،
 أَفْصَحُ مِنْ حَالِهِ ، وَتَأْنِيثُ الْحَالِ أَكْثَرُ ، وَيُقَالُ : حَالَةٌ أَيْضًا
 لَوَاحِدَةِ الْحَالِ كَحَاجَتِهِ وَحَاجٍ ، « الْإِنْصَافُ » ، النِّصْفَةُ وَهُوَ انْتِطَاءُ
 الْحَقِّ مِنَ النَّصْفِ ، كَأَنَّهُ لَزِمَ النِّصْفَ الْمَخْصُوصَ ، وَلِذَلِكَ
 سُمِّيَ انْتِصَافًا قَالَ الشَّاعِرُ : (٥)

(١) في ر : (لاجله) ، واثبتنا (المفعول من أجله) لأن الشارح استعمله
 أثناء الشرح في الموضوع المنعوت له في الكتاب .

(٢) في ر : (لما تضمنه) .

(٣) وهو عبد الملك بن قريب بن أصمع الباهلي ، روى عن أبي عمرو بن
 العلاء ، وقرّة بن خالد ، ونافع بن نعيم ، روى عنه ابن أخيه وأبو
 عبيد بن القاسم والسجستاني والرياشني واليزيدي ، ولد سنة
 (١٢٣هـ) وتوفي سنة (٢١٦هـ) ، مراتب النحويين ص ٤٦ ، أخبار
 النحويين ٦٧ ، نزهة الألباء ص ٧٤ ، أنباء الرواة ١٩٧/٢ ، بغية
 الوعاة ١١٢/٢ .

(٤) (سواء) : زيادة يقتضيها السياق .

(٥) البيت للفرزدق ، ورواية الديوان (عدلاً) مكان (نصفاً) ونصفاً
 معناها انصافاً أو عدلاً ، الديوان ٨٤٤/٢ ، الكتاب ٣٩/١ ،
 المتعصب ٧٤/٤ ، الجبل ص ١٢٧ ، إيضاح الفارسي ص ٦٨ ، الانصاف
 ٨٧/١ ، ابن يعيش ٧٨/١ .

٤ - وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ

[بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ] (١)

«والفرط» : تجاوز الحد ، «والجور» : الميل عن القصد ،
«والإعتساف» : سلوك غير الطريق ، «لا يدفع» : لا ينكسر ،
«لا يتقنع» : لا يتستر ، «مشحونه» : مملوءة ،
«والاستظهار» : الاستعانة ، «والتشبث» : التعلق ، «بأهداب» :
بأطراف ، جمع هدب وهدبة وهي الخملة ، «منأفلتهم» :
مفاعلة من النقل : أي تنقل اليهم وينقلونها «ومحاورتهم» :
مراجعة عنهم ، «والمناظرة» : إمّا من قولهم : دور متناظرة : أي
متقابلة ؛ لأنّهما متقابلان ، وإمّا من النظر وهو البحث ، لأنّ
كلّا ينظر فيما ينظر فيه الآخر ، وإمّا من النظر وهو الرؤية ،
وإمّا من النخير وهو الميل ، «والصكوك والسجلات» : (٢)
الكتب ، «متلبسون» : متعلمون ، وأصله الأختلاط ، «آية سلكوا» :
أي وجهه سلكوا ، «أينما وجهوا» : أي موضع توجهوا ،
«كل» : عيال ونقل ، «حيث سبروا» : أي ساروا ، «في
تضاعيف ذلك» : في أثناء ما ذكرت في مواضع استعملهم
العريّة ، «يججدون فضلها» : وصف لهم إمّا بالبله والفضلة ، وإمّا
بانكار الحق مع العلم به ، «الخصل» : ما يراهن عليه في
الرمي ، ثم غلب في الفضل والقلبة لكونه عنه ، «ويذهبون عن
توقيرها» : أي يفارقون تعظيمها أو يغفّون ، «ويمزقون أديمها»
أي يخرقون جلدّها ، لذمهم لها ، «ويمضفون لحمها» إمّا كناية

(١) عجز البيت : زيادة عن ر ، وفيها (قال الفرزدق) مكان (قال
الشاعر) .

(٢) الصكوك : جمع مفردها صك ، وهو الكتاب فارسي معرب ،
والصك الذي يكتب للعهد . لسان العرب مادة (صكك) ،
٤٥٧/١٠ .

عن الذمِّ مثل 'يَأْكُلُ لِحْمَهُ' فكون 'مثل' يمزقون أديمها وإمّا كناية عن الانتفاع . والمثل السائر في ذمِّ المحسن : (الشعير' يُوكَلُّ وَيُذَمُّ) (١) ، وكذلك { يَجْرِي بَلِيَّتِي وَيُذَمُّ } (٢) ، « وَقَطَّعَتِ الْإِسْبَابُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ » ، « اسْتَعَارَةَ فِي إِزَالَةِ الْوَصْلَةِ » ، « فَيَطْمَسُوا » : « فَيَمْحُوا » ، « نَفَضْتُ غِبَارَ كَذَا عَنِّي اسْتِعَارَةً عَنْ ذَهَابِ الْبَتَّةِ » ، « فِي الْفَرْقِ بَيْنَ إِنْ وَأَنْ » (٣) ، يعني في مثل أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ وَأَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ (٤) ، ويقال إِنْ الْكَسَائِي (٥) سَأَلَ أَبَا يَوْسُفَ (٦) بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ وَلَفْظًا بِأَنَّ مَفْتُوحَةً ، فَقَالَ : تُطَلِّقُ إِنْ دَخَلْتَ ، فَقَالَ الْكَسَائِي : أَخْطَأْتُ وَبَيْنَ أَنَّهَا لِلتَّمْلِيلِ ، وَ « مُحَمَّدٌ

(١) ويُقال : خبز الشعير' يوكَلُّ وَيُذَمُّ' مجمع الامثال للميداني ٢٤٧/١ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ٣١٣/١ .

(٢) بَلِيَّتِي : اسم فرس كان يسبق الخيل ومع ذلك يُعَابُ ، وكذلك المثل 'يُضْرَبُ' في ذمِّ المحسن فرائد اللآل في مجمع الامثال ٣٦٣/٢ ، المزهر للسيوطي ٤٩١/١ .

(٣) انظر منازل الحروف للرماني ص ٧٧ .

(٤) سقطت (الدار) من ل .

(٥) هو علي بن حمزة بن عبدالله أبو الحسن الكسائي امام الكوفيين في النحو واللغة والقراءات وهو أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن حمزة الزيات وسمع من سليمان بن ارقم وابن عياش ودرس على معاذ الهراء توفي سنة (١٨٩هـ) ، غاية النهاية ٥٣٥/١ - ٥٣٩ ، نزهة الالباء ص ٤٢ - ٤٧ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ - ١٦٣ .

(٦) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس الانصاري الكوفي البغدادى صاحب الامام ابي حنيفة كان فقيهاً عالماً درس على ابي حنيفة وسمع ابا اسحاق الشيباني وسليمان التميمي ويعحي بن سعد والاعمش وهشاماً وعطاء وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وبشر ابن الوليد واحمد بن حنبل ، ولي القضاة وسمى بقاضي القضاة ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة (١٨٢هـ) ، وفيات الاعيان ٤٢١/٥ - ٤٣١ ، الاعلام ٢٥٢/٩ ، النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ .

بن الحسن الشيباني،^(١) صاحب أبي حنيفة^(٢)، له كتاب في الإيمان فيه مسائل كثيرة بناها على العربية، ومن غريبها أنه قال: لو قال: إن دخل داري هذه أحد فأنت طالق فدخلها هو لم يحنث، ولو^(٣) قال: هذه الدار فدخلها حنث، فجعل الأضافة إليه قرينة تخص أحدًا وتخرجه منهم. ومنها أنه لو قال: لا بل هذه فدخلت الأولى طلقًا معًا، ولو دخلت الثانية فقط لم تطلق واحدة منهما، وهو صحيح إن لم يكن عرف ولا نية^(٤). ولم يتراطنوا: لم يتكلموا بالصيغة، «وحلق»

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء الفقيه الحنفي، درس على أبي حنيفة وتأثر به، وتفقه على أبي يوسف، ودرس الحديث على سفیان الثوري، والاوزاعي، ومالك بن أنس، ولي القضاء بالرقعة، وصنف كتاب الجامع الكبير والجامع الصغير، ولد سنة (١٣٥هـ)، وتوفي سنة (١٨٩هـ). وفيات الاعيان ٣/٣٢٤-٣٢٥، النجوم الزاهرة ٢/١٣٠، دائرة المعارف الإسلامية ١٣/٤٥٠، الاعلام ٦/٣٠٩.

(٢) هو النعمان بن ثابت الامام الفقيه الكوفي مولى تيم الله بن ثعلبة أدرك أربعة من الصحابة ولم يأخذ عن أحد منهم، أخذ الثقة عن حماد، وسمع عطاء بن ابي رباح ومحارب بن دثار ونافعاً مولى عبدالله بن عمر، أخذ القراءة عن الاعمش وعاصم وابن ابي ليلى، وزوى عنه عبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابو يوسف ومحمد ابن الحسن الشيباني ولد سنة (٨٠هـ) وتوفي سنة (١٥٠هـ)، غاية النهاية ٣/٣٤٢، وفيات الاعيان ٥/٣٩ - ٤٧، النجوم الزاهرة ٢/١٢ - ١٥ دائرة المعارف الإسلامية ١/٣٣٠ - ٣٣٢، الاعلام ٩/٤ - ٥.

(٣) في ل (وإن).

(٤) في (و) و (ل) (إن لم يكن نية ولا عرف)، وما اثبتناه الصحيح لتذكير الفعل مع النصب.

جَمَعُ حَلْقَةً وَهُوَ نَادِرٌ ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو^(١) حَلْقَيْتَهُ وَحَلَقْتُ ،
 وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ حَلْقَةً وَحَلَقْتُ كَبَدْرَةَ وَبَدْرِي ، « وَالْأَبْهَةُ ،
 الْعِظْمَةُ » ، « وَالْهَزْءُ » : مَا يَهْزَأُ بِهِ وَالْهَزْءُ الَّذِي يَهْزَأُ كَضُحْكَةٍ
 وَضُحْكَةٍ ، « هَذَا » أَي خَذُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ .

ثُمَّ ابْتَدَأَ فِي أَمْرِ آخِرِ^(٢) ، فَقَالَ : « وَإِنَّ الْأَعْرَابَ » فَيَجُوزُ
 أَنْ بِالْفَتْحِ ، أَوْ هَذَا بَابٌ [٢ ظ] ثُمَّ ابْتَدَأَ فِي بَابِ آخِرِ فِيهِ .
 « أَجْدَى » : أَنْفَعُ ، « مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا »^(٣) : مِثْلُ « يُضْرَبُ فِي كَثْرَةِ
 الْمَنَافِعِ لِكَثْرَةِ مَنَافِعِهَا ، لِأَنَّهَا يُنْتَفَعُ بِهَا عَصَاً فَتُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهَا
 سَاجُورٌ ، فَتُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهَا وَتَدُ » ، فَيُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهُ عِرَانٌ
 وَهُوَ عُودٌ يُجْعَلُ^(٤) فِي أَنْفِ الْبَحْتِيِّ ، فَيُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهُ
 نُودِيَّةٌ ، وَهُوَ عُودٌ التَّمْرِيَّةُ . وَأَصْلُهُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ لَهَا ابْنٌ
 يُجْرَحُ كَثِيراً فَتَأْخُذُ أَرْضَهُ حَتَّى اسْتَغْنَتْ ، فَقَالَتْ :

٥ - أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ بِالْمَنْفَا
 إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا

(١) وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عِمَارِ الْمَازِنِيِّ أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ وَإِمَامُ
 أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ ، قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ
 جَبْرِ ، وَمَجَاهِدٍ وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعِطَاءِ قَرَأَ عَلَيْهِ الْيَزِيدِيُّ
 وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، وَعَنْهُ أَخَذَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ تَوَفَّى سَنَةَ ١٥٤ .
 مَرَاتِبُ النَّحْوِيِّينَ ص ١٣ - ٢٠ ، أَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ص ٢٨ ،
 نَزْهَةُ الْأَبَاءِ ص ١٥-١٩ بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢/٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) فِي ل (فِيهِ) .

(٣) فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ قَالَتْ اِرْجُوزَةٌ بَعْدَمَا أَخَذَتْ الْاِرْشَ :
 أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ حَقًّا وَالصَّفَا إِنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا
 وَكَذَلِكَ فِي الصَّحَاحِ لِلْجَوْهَرِيِّ ذَكَرَهُ بِاخْتِلَافٍ بَسِيطٍ وَهُوَ (أَشْهَدُ)
 مَكَانَ أَحْلِفِ الصَّحَاحِ ٤/١٥٤٠ (فَرَّقَ) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١/٢٤ ،
 فِرَائِدُ اللَّالِ ١/٣٣ .

(٤) (يَجْعَلُ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ل) .

« والعديد » : العَدَدُ ، « فاجترأ » : فاقْدِمَ ، « وتعاطي » :
 الشيء الأخذُ فيه ، « والعياء » العَمَايَةُ وهو الباطلُ ، « العشواء » :
 الناقَةُ التي لا تصبرُ قَدَمَهَا فخطبُ كلِّ شيءٍ فقيلَ لكلِّ من ركبَ
 أمراً من غيرِ بصيرةٍ : خَبَطَ خَبْطَ عَشْوَاءٍ ، « والتَّقْوَلُ »
 والافتراءُ ، « الكذبُ » ، « الهراءُ » : القولُ الخطأُ ، « وبراءُ » :
 بمعنى بريءٍ ، وهو مصدرٌ وصِفٌ به ، « وهو » أي الأعرابُ ،
 المَرْفَاقَةُ ، « الدرَجَةُ » بفتح الميم وكسرها ، فالفتحُ على الموضعِ ،
 والكسرُ على الآلةِ • « إلى علمِ البيانِ » وهو العلمُ بالمعاني الحاصلةِ عن
 الأعرابِ ، « والمُطَّلِعُ » والكفولُ والموكِلُ ، « صفاتُ لعلمِ البيانِ لأنَّ
 تلكَ المعاني الحاصلةِ عن الأعرابِ هي المُطَّلَعَةُ على نكَّتِ نظمِ
 القرآنِ ، « الكافلُ » : الضَّامِنُ ، « الموكَّلُ » : المَجْمُولُ وكَيْلًا
 به ، « المعدنُ » : مواضعُ انْذَبِ والفضةِ فاستعاره لذلك ،
 « ونكَّتِ نظمِ القرآنِ » : المعاني الدقيقةُ المنهومةُ منه ، « فالصَادُ
 عنه » : الصارِفُ عن الأعرابِ ، « المرِيدُ » : أي وكالمريدِ (١) ،
 « والمواردُ » جَمْعُ مَوْرِدٍ ، وهو موضعٌ وردَ الماءُ أي بِمَوَارِدِ
 الخيرِ ، « أن تعافَ » : أي تَتَرَكَ ، « نَدَبْنِي » : دَعَانِي ، « مَنْ
 الأَرَبِ » : من الحاجةِ ، « الشَّفَقَةُ » : الحنوُّ والرقَّةُ « الحذبُ » :
 العطفُ ، « الأشياعُ » : الاتباعُ ، « والحفدةُ » : الخدمُ جَمْعُ حَافِدٍ ،
 « والانْشَاءُ » : الاختراعُ ، « محيطُ » : جامعٌ كأنَّهُ قد أُحْدِثَ
 به ، « الترتيبُ » : وضعُ كلِّ شيءٍ في رتبتهِ أي منزلتهِ ، « الأمدُ » :
 الغايةُ ، « وأقربُ السعيِ » : أدْنَاهُ ، « سَجَّالَهُمْ » : دِلَاؤُهُمْ •

(١) (و كاللريد) ، عطفًا على (كالسداد لطريق الخير) في المفصل •

وهذا تصريحٌ منه 'بافتقار الناس قَبْلَ كتابه الى تَعَلُّمِ العربية
بكتابِ صالحٍ للتعليمِ ، « فأنشأتُ » : أي فكانَ ما تقدّم سبباً
للإنشاء ، « النصابُ » : الاصلُ ، « والمركزُ » : الموضعُ ، « الأيجازُ » :
الاختصارُ غيرُ المخلِ بقصده ، (لأنّه لا يكادُ ينفكُ عنه ،
« والتلخيصُ » : التبيينُ ^(١) غيرُ المخلِ لطوله ^(٢) ؛ لأنّه لا يكادُ
ينفكُ عنه ، « لمقتبسه » : لستفديته ، يُقالُ 'أقبستُهُ' علماً وقبستُهُ'
ناراً فاقتبستُهُ' ، وقيلَ : اللتانِ معاً « مليٌّ بكذا » : أي قادرٌ
عليه ، والهاءُ في « له » ، للكتابِ في فأنشأتُ هذا الكتابِ أو للطالبِ
لتقدمِ ما يدلُّ عليه .

معنى الكلمة والكلام

(فصلٌ) قالَ الرمخسريُّ رحمةَ الله عليه : الكلمةُ هي اللفظةُ
الدالةُ على معنى مفردٍ بالوضع .

قالَ الشيخُ : قدّمَ هذا الفصلَ قَبْلَ الشروعِ في الأقسامِ ،
لكونه خليقاً بالمشتركِ باعتبارِها ، وتقدمتهُ أوّلى لِتَجْنِزِ الحاجةِ إليه
قبلها ؛ لأنَّ الكلامَ في الأنواعِ وتركيبها متوقّفٌ على معرفة الجنسِ ،
واللفظُ : ما لفظَ به الإنسانُ قلَّتْ حروفه أو كثرَتْ . وقوله :
« اللفظةُ » ، إنَّ أرادَ أقلَّ ما ينطلقُ عليه اللفظُ كضربةٍ ففاسدٌ ؛
لأنَّ أقلّه حرفٌ واحدٌ ، وإنَّ أرادَ به ^(٣) عدداً مخصوصاً ينتهي
إليه فليسَ مُشعراً به ، وإنَّ أرادَ معنى اللفظِ كانَ اللفظُ
أوّلى للاختصارِ ورفَعَ الاحتمالَ . وقوله : « الدالُّ على معنى ،
كديزٍ ^(٤) ، فإنَّها لفظةٌ ولا تدلُّ على حدِّ رأٍ ممَّا لا يدلُّ على معنى

(١) (التبيينُ) ساقطة من (ل) .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ر) .

(٣) (به) : ساقطة من ر .

(٤) في و ، ل ، ب ، ت ، س ، ش : (وشبهه) .

معنى • وقوله : « مفرد » ، حَذَرَ أُمَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَرْكَبٍ مَلْفُوظٍ بِجِزْتِهِ أَوْ بِجِزْتَيْهِ نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ ، وَقَمٌ ، وَأَقْعُدُ ، فَهَذَا عِنْدَهُ لَيْسَ بِكَلِمَةٍ • وقوله : « بالوضع » ، حَذَرَ أُمَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَفْرَدٍ بِالْعَقْلِ وَذَلِكَ أَنَّا لَوْ سَمِعْنَا لَفِظَةَ (دَيْرٍ) مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ لَعَلِمْنَا بِالْعَقْلِ أَنَّ هَذِهِ اللَّفِظَةَ قَامَتْ بِذَاتِ ، فَهِيَ لَفِظَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى مَفْرَدٍ بِالْعَقْلِ لَا بِالْوَضْعِ •

قوله : وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف •

قال الشيخ : فالجنس هو الذي تدخل تحته أنواع مختلفة بحقيقة كلية ، فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف ، فهي بهذا الاعتبار جنس لسببها لكل واحد منها ، وكل واحد منها نوع ، إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهي الكلمة (١) ، والدليل على الحصر أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، والثاني الأسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها ، ومعنى قوله : « في نفسه » ، أنه يستقل بالمفهومية والحرف لا يستقل بالمفهومية ، ومعنى ذلك أن نحو (من والى) مشروط في وضعها دالة على معناها الافرادى ذكر متعلقها ، ونحو الابتداء والانتهاء وإبتداء وانتهاء غير مشروط فيه ذلك ، وقد أورد على ذلك نحو (ذو ، وأولو ، وأولات ، وقاب ، وقيس ، وأي ، وبعض ، وكل ، وفوق وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخليج ووراء) ،

(١) في ل : (وهذا حقيقة الجنس إذا قسم الأنواع) •

[٣] فأنها لا تُستعمل إلا كذلك فيجب أن تكون حروفاء والجواب أنها وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك لعارض إلا أنها^(١) غير مشروط في وضعها دالة (على)^(٢) ذلك لأن وضع (ذو) بمعنى صاحب فالتزم ذكر المضاف إليه لكونها وضعت ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ، ووضع (فوق) بمعنى مكان له علو على غيره ، فالتزم ذكر المضاف إليه^(٣) ليتضح ذكر المستعمل على غيره كأفعل بالنسبة إلى المفضل عليه ، وكذلك البواقي ، ونحو عن وعلى والكاف في الأسمية رده إلى ذلك بعد ثبوت الأسمية بخصائصها ، وإن لم يتو هذا التقدير إجراءً للباين على ما علم من لغتهم فيها .

قوله : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما إلى الأخرى .

قال الشيخ : يريد بالاسناد اسناداً له إفادة ، [وهو أن يحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع]^(٤) لا إخباراً بدليل قولهم هل زيد قائم ؟ فإن الاسناد موجود ، وليس بخبر .

قوله : وذلك لا يتأتى إلا في أسمين ، أو في فعلٍ واسم .

قال الشيخ : والدليل على الحصر فيما ذكره أننا علمنا من كلامهم ، ما يُخبر به أو يُخبر عنه فسميائه أسماً ، (وما يُخبر به ولا يُخبر عنه فسميائه فعلاً ، وما لا يُخبر به ولا يُخبر

- (١) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ش ، س ، ب ، ت ، ر .
- (٢) (على) : زيادة من ر . وبقاؤها اصلح .
- (٣) (إليه) : ساقطة من ل .
- (٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة من ل وبها يستقيم الكلام .

عنه فسمّياه حرفاً^(١) ، فإذا عرفنا ذلك من كلامهم تعيّن ذلك ،
وذلك لأنّ القسمة ستة [قسمان مفيدان وأربعة غير مفيدة^(٢)]
اسمٌ واسمٌ ، وفعلٌ وفعلٌ ، وحرفٌ وحرفٌ ، واسمٌ وفعلٌ ، واسمٌ
حرفٌ ، وفعلٌ حرفٌ ، فالاسمُ مع الاسمِ أحدُ القسمين ، والفعلُ مع
الفعلِ لا يستقيم لعدمِ المخبرِ عنه ، والحرفُ مع الحرفِ لا يفيدُ
لعدمهما جميعاً ، والاسمُ مع الفعلِ هو القسمُ الآخرُ ، والاسمُ مع
الحرفِ لا يستقيم لعدمِ المخبرِ عنه^(٣) ، والفعلُ مع الحرفِ لا يفيدُ
لعدمِ المخبرِ عنه^(٤) ، فإن أُورِدَ يا زيدُ وهو حرفٌ مع اسمٍ قد
أفاد^(٥) . فالجوابُ أنَّ « يا » قامت مقامَ الجملةِ على قولِ أكثرِ
التحويين ، وعلى قولِ بعضهم إنَّ « يا » اسمٌ للفعلِ فعلى كِلا
القولين لا يردُّ على ما ذكرناه ، وقد أُورِدَ على قولِ التحويين : إنَّ
الحرفِ لا يُخبرُ عنه أنَّه تهافتُ ، لأنَّ قولهم لا يُخبرُ عنه
خبرٌ عنه ، وكذلك قولهم : الحرفُ أحدُ أنواعِ الكلمةِ وذلك كثيرٌ
وكثرَ الخطُّ فيه . والجوابُ أنَّ المرادَ أنَّ نفسَ صيغِ الحرفِ
مستعملةٌ في معناها لا يكونُ مخبراً عنها ولا توجدُ لفظاً (من) ولا
غيرها من نوعِ الحروفِ مستعملةٌ في معناها وهي مخبرٌ عنها فاندفع
الاشكالُ ، وهذا هو الجوابُ في أنَّ الفعلَ لا يُخبرُ عنه . قوله :
« وتُسَمَّى الجملةُ » يجوزُ أن يكونَ بالياءِ والتاءِ وضابطه أن كلَّ
لفظتينِ وضعتا لذاتٍ واحدةٍ واحداهما مؤنثةٌ والأخرى مذكرةٌ ،
وتوسطهما ضميرٌ جازٍ تأنيثُ الضميرِ وتذكيره والتأنيثُ^(٦) هنا أحسنُ ،
لأنَّ الجملةَ مؤنثةٌ وهي خبرٌ عنها .

(١) في ر : (وما يُخبرُ بهِ ولا يُخبرُ عنه فسمّياه حرفاً) ،
وهو تحريفٌ .

(٢) ما بينَ القوسينِ المعقوفينِ زيادةٌ عن ل : وبها يستقيمُ الكلامُ .

(٣) (عنه) : ساقطةٌ من ل .

(٤) (عنه) : ساقطةٌ من ل .

(٥) في و ، ل ، ش ، ب ، ت ، س : (هو يفيدُ) .

(٦) (الضميرِ وتذكيره والتأنيثُ) : ساقطةٌ من ر وهو سهوٌ .

القسم الأول من الكتاب وهو قسم الاسماء

قال الشيخ : ثم أخذ يتكلم على الأقسام الأربعة فأولها قسم الأسماء ، وسُمِّيَ هذا النوع اسماً من السُّمو وهو العلو كأنه رُفِعَ أو علا كالعلم عليه أو لأنه رُفِعَ مسماه عند ذكره الى الازهان • وعند الكوفيين من السمة (١) وهي العلامة وتصغيره على سُمِّيَ ، وجمعه على أسماء حجة واضحة للبصريين • ثم قال في حد الاسم « ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » • فالحد لا بد أن يكون مركباً من جنس وفصل ، فالجنس يحصر المحدود وغيره ، والفصل يفعله عن غيره (٢) • وقوله : « ما دل على معنى ، يحصر الاسم ، والفعل والحرف » وقوله : « في نفسه فصل الاسم والفعل عن الحرف وقوله : « دلالة مجردة عن الاقتران » فصل الاسم عن الفعل •

قال الشيخ : هذا الحد يرد عليه أمور : أحدها أن العيوق والصَّبوح لا يدخل في هذا الحد لدلالته على الزمان وهو [٣ ظ] من قيل الاسماء بالاتفاق • والجواب أنه لا يدل على زمان من الأزمنة الثلاثة ، وإنما يدل على الزمان الذي هو أول النهار وآخره (٣) ، وقد قيّدنا الأزمنة بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب دخوله في الحد ، فان قيل فالأفعال المضارعة لا دلالة لها على أحد الزمانين بعينه فهي تحتمل الحال والاستقبال كالعيوق (٤) والصَّبوح

(١) في الانصاف « انوسم » ٦/١ •

(٢) في ل : (ولما بعد) •

(٣) في ر : (وقد) ساقطة ، وهو سهو •

(٤) هنا انتهى الخرم في س •

في احتمالهِ بالنسبة إلى الأزمنة الثلاثة فليكن كالعُيُوقِ والصَّبُوحِ
 فيدخلُ في أحدِ الأسماءِ وهي أفعالٌ بالاتفاق . والجوابُ أنَّ الفعلَ
 المضارعَ يدلُّ على أحدِ الزمانينِ ولا ينطقُ العربيُّ ولا من يتكلمُ
 بكلامهِ إلا وهو قاصدٌ به دلالتهُ على أحدِ الزمانينِ ، وإنَّما اتفقَ أنَّ
 دلالتهُ مشتركةٌ بينهما فيقعُ اللبسُ عندَ عدمِ القرائنِ على السامعِ
 فيتوهمُ متوهمٌ أنَّه لا دلالةَ له وليس كالعُيُوقِ والصَّبُوحِ فإنَّهما
 لا دلالةَ لهما على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ البتَّةُ لا بتعينِ ولا بالاشتراكِ
 وإنَّما احتمالهما للأزمنةِ احتمالٌ وجوديٌّ وغرضنا الدلالةَ اللغويَّةَ
 لا الاحتمالاتِ الوجوديةَ .

قالَ الشيخُ : وأشكَلُ ما يردُّ على هذا الحدِّ الأفعالُ التي لا
 تنصرفُ مثلُ : نَعِمَ وبِئْسَ وليسَ وحَبَّذا وعسى ، فإنَّها تدلُّ على
 معنىٍّ في نفسها من غيرِ زمانٍ فيجبُ دخولُها في حدِّ الاسمِ وهي أفعالٌ
 عندَ البصريينِ (١) . والجوابُ أنَّ هذه الأشياءَ دالةٌ على الأزمنةِ في
 أصلِ الوضعِ تقديراً في بعضها وتحقيقاً في بعضها ، والألفاظُ إذا
 خَرَجَتْ عن دلالتهِ الأصليَّةِ لغرضٍ آخرَ من الدلالةِ لا يخرجُها
 ذلكَ عن حدِّها واعرابها ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : بَعْتُ وأنتَ
 تريدُ الإنشاءَ ، فإنَّه لا دلالةَ على زمانٍ أصلاً ، ومعَ ذلكَ فإنَّك
 تحكمُ بأنَّه فعلٌ ماضٍ ، وكذلكَ إذا قلتَ : ما أحسنَ زيداً ! ، فإنَّك
 تقولُ : ما مبتدأً وأحسنَ فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ (زيداً) مفعولٌ بوقوعِ
 الفعلِ عليه ، ولا يصحُّ ذلكَ إلا بتقديرِ أصلٍ كان فيه كذلكَ وإلا
 فهوَ بعدَ إرادةِ التعجُّبِ لا يفهمُ منه هذا المعنى أصلاً ، إذ ليسَ

(١) انظر الانصاف ١/٩٧ .

لكَ غرضٌ في (١) أنْ تُخْبِرَ أنْ شَيْئاً حَسَنَ زِيداً بَلْ قَصْدُكَ إِلَى التَّعْجِيبِ لَا غَيْرَ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ يُقَدَّرُ أَصْلًا لَهُ (٢) ، ثُمَّ نَقِيلُ عَنْهُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى ، فَبَقِيَ إِعْرَابُهُ بَعْدَ النُّقْلِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى كَمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلٌ مِنْ يَقُونُ : إِنْ أَصْلُهُ اسْتِفْهَامٌ أَوْ اسْمٌ مُوَصُولٌ ، وَمَنْ نَمَّ كَانَ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كُلِّ مُجَازٍ أَنْ تَكُونَ لَهُ حَقِيقَةٌ ، وَلَمَّا قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى فِعْلِيَّتِهَا بِالْخِصَائِصِ كَانَ هَذَا التَّقْدِيرُ أَحَقَّ لِثَبُوتِ مِثْلِهِ (٣) ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : ضَارِبٌ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ دَلَالًا عَلَى الزَّمَانِ كَقَوْلِهِمْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زِيدًا وَمَع (٤) ، ذَلِكَ فَلَمْ يَخْرُجْهُ عَنِ الْأَسْمِيَّةِ ، لِأَنَّ أَصْلَ وَضْعِهِ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الزَّمَانِ ، وَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ أَصْلُ وَضْعِهَا الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ لِمَعَانِيهَا الْخَاصَّةِ مُجْرَدَةً عَنِ مَعَانِي الزَّمَانِ فَلَا يَخْرُجُهَا ذَلِكَ عَنِ حَقِيقَةِ الْفِعْلِيَّةِ كَمَا لَمْ يَخْرُجْ ضَارِبًا دَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ عَنِ حَقِيقَةِ الْأَسْمِ . وَقَدْ أُورِدَ عَلَى حَدِّ الْأَسْمِ قَوْلُهُمُ الْمُسْتَقْبَلُ وَالْمَاضِي وَنَحْوُهُ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِثِ وَالزَّمَانِ ، فَأَجِيبَ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ وَالْمَاضِي يُرَادُ بِهِمَا نَفْسُ الزَّمَانِ ، وَإِذَا قِيلَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلٌ فَالْمَعْنَى مُسْتَقْبَلُ زَمَانِهِ ثُمَّ حُذِفَ لِلْكَثْرَةِ . الثَّانِي سَلَّمْنَا أَنَّهُ لِلْفِعْلِ لَكُنْ لَا دَلَالَةَ لَهُ (٥) عَلَى الزَّمَانِ بِالْوَضْعِ وَإِنَّمَا لَزِمَ الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ مِنْ حَيْثُ الْمَقْعُولُ كَقَوْلِكَ : الْأَسْتِقْبَالُ وَالْمَاضِي وَالْإِنْتِظَارُ وَنَحْوُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَدُلُّ قَوْلُكَ : مُتَعَلِّقٌ لِلْإِسْتِقْبَالِ فَلَوْ كَانَ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى [٤] وَالزَّمَانِ لَكَانَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَالْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِمْ : فِي

(١) فِي ل : (اِنْشَاءٌ هَذِهِ الْاِمْتِلَاءُ) ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى

(٢) (لَهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل .

(٣) فِي ل : (مِثْلِيًّا) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٤) فِي ل : (إِلَّا أَنْ وَضَعْتَ) ، وَلَا مَعْنَى لَهُ .

(٥) (لَهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، س ، وَهُوَ سَهْوٌ .

نفسه الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ، أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبانظر اليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، كقولك : الدار في نفسها حكمها كذا أي لا باعتبار أمر خارج ، وكذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره ، أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه ، ومن قال : [الضمير^(١)] في نفسه يرجع الى ما دل أي اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضمنية يحتاج اليها في دلالة الافرادية بخلاف الحرف فإنه يحتاج الى ضمنية في دلالة على كمال معناه الافرادي ، يرد عليه أن في لا تستعمل بهذا المعنى وأن المقابل وهو الحرف لا يجري فيه التقيض ، فإنه إذا قيل الحرف ما دل على معنى في غيره بعد أن يجعل في غيره تمة لقولك : (ما دل) فيكون المعنى ما دل بغيره ، أي بلفظ آخر معه على معنى ، وإذا جعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غيره ، أي باعتبار متعلقه فيتطابق الحدان في مقصود التقابل ، والله أعلم بالصواب .

قوله : وله خصائص .

قال الشيخ : الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة^(٢) ، قوله : « منها جواز الاسناد اليه » . يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بأن يقع مبتدأ وما هو في معناه ، لأن يخبر به وعنه^(٣) واختص بلام التعريف ليختص فيفيد الاخبار عنه^(٤) ، وقول الشاعر :

(١) (الضمير) : ساقطة من الاصل .

(٢) في ل (كالضحك وما أشبهه) .

(٣) في ل : (لتخبر عنه لا لتخبر به) .

(٤) (عنه) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

٦ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرُضِيِّ حُكُومَتَهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدْلِ (١)

ونحوه 'مردود' لا يُعْتَدُ بِهِ ، كَأَنَّهُ لِمَا رَأَى اللَّامَ هُنَا بِمَعْنَى
الَّذِي وَصَلَهَا بِمَا يُوصَلُ بِهِ الَّذِي •

قال الشيخ : لَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مُنْزَلَةٌ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : رَجُلٌ " ثُمَّ قُلْتَ :
الرَّجُلُ فَلَوْ لَا مَعْمُودٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَلِمَةً ،
وَالصِّفَاتُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْأَسْمَاءِ ، وَالدَّلِيلُ [عَلَى أَنَّ الصِّفَاتَ لَا تَكُونُ
إِلَّا لِلْأَسْمَاءِ] (٢) ، أَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتِ الْأَسْمَاءَ وَضْعًا عَامًّا ، وَهُوَ كَوْنُهَا
يُخْبَرُ بِهَا وَعِنَهَا ، وَوَضَعَتْ مَا سِوَاهَا - أُعْنِي الْأَفْعَالَ - وَضَعَتْ
خَاصًّا ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِحَرْفِ الْجِسْرِ (٣)
لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُخْبَرٌ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ (٤) الْمَعْنَى ، وَالْأَفْعَالَ وَوَضَعَتْ
لِيُخْبَرَ بِهَا لَا لِيُخْبَرَ عَنْهَا ، فَلَوْ أُضِفَتْ إِلَيْهَا لِأَخْرَجَتْهَا عَنْ
وَضْعِهَا الْأَصْلِيِّ ، وَالتَّوِينُ أَيْضًا مِنَ الْخَوَاصِّ كَمَا ذَكَرَ وَالْإِضَاقَةُ
كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ بِهَا الْإِضَاقَةُ مُطْلَقًا فَإِنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ (قَدْ

(١) هذا البيت للفرزدق ما ذكر ابن الأنباري يهجو به رجلاً من بني
عذرة فضل عليه جريراً ، أمام عبد الملك بن مروان ، ورواية
الانصاف (ولا البليغ مكان (ولا الاصيل) ، الاصيل : صاحب
الحسب ، الجدل : شدة الخصومة ، والبيت غير موجود في
الديوان • انظر الانصاف ٥٢١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور
٢٣/١ ، المقرب ١٦٠/١ •

(٢) ما بين القوسين المعرفين : ساقط من الاصل •

(٣) في ل : (قال وإنما كان ذلك) •

(٤) في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س : (في) ، ولا يستقيم معها الكلام •

أضيفت الى الافعال ، وإذا أراد المضاف صحت إرادة الاطلاق ، لأن
الفعل (١) إنما يضاف إليه بتأويله بالمصدر .

ومن اصناف الاسم اسم الجنس

قال صاحب الكتاب : وهو ما عُلِّقَ على شيء وعلى كلِّ
ما أشبهه .

قال الشيخ : هذا الحدُ مدخولٌ فإنَّ المعارفَ كُلَّها غيرُ العلمِ
تدخلُ في هذا الحدِّ إذ تصلحُ للشيءِ ولكلِّ ما أشبهه ، والصحيحُ
أنَّ يُقالَ هو ما عُلِّقَ على شيءٍ لا بعينه . قوله : « وكلاهما منقسمٌ
الى اسمِ عينٍ واسمِ معنى » ، يعني باسمِ العينِ ما يقومُ بنفسه كرجلٍ
ويعني باسمِ المعنى خلافه كعلمٍ وهو ما لا يقومُ بنفسه وهي عند
النحويين مُسمَّاةٌ بالمعاني ولا يسمونها صفاتٍ . وقوله : « وكلاهما
ينقسمُ الى اسمٍ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ » ، يعني : كليهما اسمٌ
انمى واسمِ العينِ ، فالاسمُ غيرُ الصفةِ من الاعيانِ « رجلٌ فرسٌ » ،
ومن المعاني « علمٌ وجهلٌ » ، والصفةُ من الاعيانِ « ركبٌ وجالسٌ » ،
ومن المعاني « مفهومٌ ومضمرٌ » ، ونعني بالصفةِ ما وُضِعَ لذاتٍ
باعتبارِ معنىٍ هو المقصودُ ، والاسمُ غيرُ الصفةِ بخلافه ، فحصلَ من
ذلك أربعةُ أقسامٍ ، مثَّلَ لكلِّ قسمٍ بمثالين .

ومن اصناف الاسم العلم

قال صاحب الكتاب : هو ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينه غيرِ مُتساوٍ
ما أشبهه .

(١) كذا في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س ، وفي الاصل : (تضاف الى
النعل ، وانما أراد المضاف واراد الجميع لأنه) وما أثبتناه أصح .

قال الشيخ: فلو اقتصر على قوله: « ما علّق على شيءٍ بعينه » لدخلت عليه المعارف كلها ، فميزه بقوله [٤ ظ] « غير متناول ما أشبهه » ، وهذا ما يؤكد ورود الدخول عليه في حد اسم الجنس . ثم قال : العلم ينقسم الى ثلاثة أقسام : الى الاسم ، والكنية ، واللقب ، والدليل على حصرها أنه لا يخلو هذا العلم ، إمّا أن يكون مضافاً إليه أب أو أم أو لا ، فإن كان فهو الكنية ، وإلا فلا يخلو إمّا أن تكون فيه دلالة على مدح أو ذم أو لا ، فإن كان فهو اللقب وإلا فهو الاسم .

قوله : وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتل .

قال الشيخ : ظاهر كلامه أن العلم ينقسم الى أربعة أقسام ، وليس كذلك بل المراد أن العلم ينقسم الى مفرد ومركب . ثم شرع بتبيين أن العلم ينقسم الى أمرٍ آخر ، وهو كونه منقولاً ومرتبلاً ، فالمفرد ما كان من كلمة واحدة ، والمركب ما كان أكثر من ذلك ، وهو لا يخلو إمّا أن يكون ارتباط قبل التسمية أو لا ، فإن كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو إمّا أن يكون ارتباطهما حلياً أو لا ، فإن كان حلياً فهو نحو برق نحره وتأبط شراً وذري حياً وشاب قرناها وما شاكله ، وإن كان غير حلي فهو تركيب الاضافة كغلام زيد ، وإن لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو مثل بعلبك ومعد^(١) يكر ، وهو التركيب المذكور في باب منع الصرف . وقول الشاعر :^(٢)

(١) في ل : (رام هرمز) .

(٢) البيت نسبته العيني لرؤية ولم أعتز عليه في ديوانه ، بنو يزيد تجار كانوا بمكة يبيعون البرود واليهيم تنسب البرود اليزيدية ، وقد بين الشارح موضع إتشاهد فيه ، وهو موجود في ابن يعيش ٢٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٢ ، الاشموني ١/١٣٢ ، الخزائن ١/١٣٠ ، العيني ١/٣٨٨ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٣ و .

٧ - نَبَّتُ أَخْوَالي بَنِي يَزِيدٍ

ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَيَدِيدُ
قال : لا يخلو يزيدُ إمّا أن يكون منقولاً من قولك يزيدُ المالُ
أو من قولك : المالُ يزيدُ ، فإن كان من الأول ، فهو مفرد^(١) ،
ووجب أن يُعْرَبَ إعرابَ المفردات [في باب منع الصرف]^(٢) ،
ولم يُفْعَلْ به ذلكَ هنا ، فدلَّ على أنه منقولٌ من الثاني^(٣) ،
فيكونُ جملةً ، والجملةُ إذا سُمِّيَ بها وجب حكايتها ، والدليلُ
على (وجوب حكايتها)^(٤) أن كلَّ اسمٍ علمٍ مركبٍ حكمه بعد
التسمية في الأعرابِ والبناء حكمه قبلَ التسمية ما لم يمنع مانعٌ ،
وهذا قبلَ التسمية جملةٌ ليس لها إعرابٌ باعتبار الجملة (فوجب
بقاؤها ، وإنما كانت الجملة لا إعراب لها باعتبار الجملة)^(٥) لأنَّ
المقتضى للأعرابِ مفقودٌ وذلك أنَّ المقتضى للأعرابِ اعتوارُ المعاني
المختلفة على المفردات ، والجملة ليست كذلك ، ووجهُ ثانٍ وهو
أنَّ المسمى بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها ولو
أُعْرِبَت الجملة خَرَجَتْ عن صورتها ، ووجهُ ثالثٍ وهو أنَّه
متعذرٌ إعرابها ، لأنَّها لو أُعْرِبَت لم يخلُ إمّا أن يُعْرَبَ الأولُ
أو الثاني أو هما جميعاً ، وباطلُ إعرابُ الأول ، لأنَّه في المعنى بمثابة
الزاي من زيدٍ ، والأعرابُ لا يكونُ وسَطاً ، وباطلُ إعرابُ الثاني ،

(١) في و ، ل ، ش ، ب ، س : (نقلته من قولك يزيدُ المالُ كان

مفرداً) ، وهو حشو .

(٢) (في باب منع الصرف) : زيادةٌ عن و ، ل ، ش ، س ، ب ،
والاحسن اثباتها .

(٣) في و ، ل ، ش ، ت ، ب : (قولك المالُ يزيدُ) بدلاً من الثاني ،
وهو خطأ .

(٤) في ل : (على أن الجملة إذا سُمِّيَ بها تحكى) مكان (وجوب
حكايتها) ولا يستقيم معها الكلام .

(٥) ما بين القوسين : ساقطٌ من ر ، وسقوطها سهو .

رَأَيْتَهُ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُعْرَبًا مُبِينًا وَبَاطِلًا إِعْرَابُهُمَا جَمِيعًا ،
لأنَّ إِعْرَابًا وَاحِدًا فِي وَجْهِ وَاحِدٍ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ لِشَيْئَيْنِ •
وقوله : « بَنِي يَزِيدَ » لَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ، لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ
الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ ، وَلَوْ جُمِلَهُ بَدَلًا لِاحْتِاجِ إِلَى مَوْصُوفٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ
الْأَخْوَالُ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمْ ، وَلَا حَاجَةَ (١) إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَعَ الْإِسْتِنَاءِ
[عَنْهُ] (٢) فَمَعْنَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً ، وَقَدْ يَجُوزُ الْبَدَلُ عَلَى قَبْضِهِ •
قوله : « عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ » جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ
لنَبِّئَتْ ، وَظَلَمًا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ لَهُمْ ،
وَدَعْنَى « عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ » أَي (٣) يَفْدُونَ لِأَجْلِ الظُّلْمِ ، أَي يَصِحُّونَ
وَقَدْ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَلِّ عَلَى ضَعْفِهِ (٤) فِيهَا ، لِأَنَّ
الْعَامِلَ فِيهَا بِمَعْنَى فَعَلٍ ، وَقَدْ أُجِيزَ أَنْ يَكُونَ ظَلَمًا مَفْعُولًا ثَلَاثًا
بِمَعْنَى ظَالِمِينَ ، وَقَدْ يَكُونُ مَا بَعْدَهُ كَالْتَفْسِيرِ لَهُ ، وَكَانَ نَحْوَ بَرَقَ
نَحْرُهُ ، لَهُ بُرِيقٌ فَتَقِيلُ بَرَقَ نَحْرَهُ فُغْلَبَ ، وَتَأْبَطَ شَرًّا جَعَلَ
سَيْفَهُ تَحْتَ أَبْطِهِ يَوْمًا وَخَرَجَ ، فَسَلَّتْ أُمُّهُ عَنْهُ فَقَالَتْ لَا
أَدْرِي إِلَّا أَنَّهُ تَأْبَطَ شَرًّا وَخَرَجَ فَسُمِّيَ تَأْبَطَ شَرًّا ، وَذَرَّرِي
حَبًّا كَانَ يَذَرَّرِي الْحَبَّ فُغْلَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

٨ - إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا أَرْبَا
كَأَنَّهُ جِبَّةٌ ذَرَّرِي حَبًّا

- (١) فِي ل : (فَائِدَةٌ فِي) ، وَمَا أُبْتِنَاهُ أَحْسَنُ •
(٢) فِي ل : (أَنَّهُمْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(٣) (عُنَى) : زِيَادَةٌ عَنْ ل ، لِأَجْلِ السِّيَاقِ •
(٤) فِي ل : (قَبِيحَةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(٥) نَسَبُهُ سَبِيئِيَّةٌ لِرَجُلٍ مِنْ طَهِيَّةِ وَالرَّوَايَةُ فِيهِ (مُرْكَبًا) مَكَانَ (مُرْكَبًا)
وَفِي ابْنِ يَعْشَرَ لِرُكْبَةِ الْمَرْكَبِ : أَعْلَى الْفَرْجِ ، وَالْأَرْبَابُ : الْغَلِيظُ ،
ذَرَّرِي حَبًّا : اسْمُ رَجُلٍ • وَالشَّاهِدُ فِيهِ (ذَرَّرِي حَبًّا) مَنْقُولَةٌ
عَلَى الْحِكَايَةِ • الْكِتَابُ ٦٤/٢ ، الْمُقْتَضَبُ ٤/٤ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ
عَصْفُورٍ ٢٧٩/٢ ، ابْنُ يَعْشَرَ ٢٨/١ ، الْجُمْهُرَةُ ٢٥٥/١ ، أَلْسَانُ
٢٨٧/١

وشَابَ قَرْنَاهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ فِي أَبْنَائِهَا^(١) :

٩ - كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكَحُونَهَا
بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ

أي بني التي شَابَ جانباً رأسها في الصَّرِّ والحلبِ كعادة
الراعيات فَغَلَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّمَا هُوَ نُبِّئْتُ
أَخْوَالِي بَنِي تَزِيدٍ بِالنَّاءِ تَنْطَعُ عَنْهُ وَتَبَحَّحُ بَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ
فِي الْعَرَبِ تَزِيدٌ بِالنَّاءِ وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْبُرُودُ التَّزِيدِيَّةُ ، وَهُوَ [٥ و]
مردود من وجهين : أحدهما أَنَّ الرِّوَايَةَ هُنَا بِالنَّاءِ ، وَالثَّانِي أَنَّ تَزِيدَ
بِالنَّاءِ مُفْرَدٌ فِي كَلَامِهِمْ لَا جَمْلَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ :

١٠ - يَعْزُرْنَ فِي حَدِّ الطَّبَاتِ كَأَنَّمَا
كُسِيَتْ بِرُودِ بَنِي تَزِيدِ الْأَذْرُعِ^(٢)

(١) البيت نسيه أبو عبيدة في مجاز القرآن للاسدي ولم يسمه ٤٧/١ ،
قرناها : ظفيراها ، صرّ الناقة : شد عليها الصرار ، وهو خيط
يُشدُّ فوق الخلف لثلا يرضعها ولدها ، وهو غير منسوب في
الكتاب ٢٥٩/١ ، ٧/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، المقرب ٦٥/١ ،
المقتضب ٩/٤ ، ابن عقيل ١٢٥/١ ، الخصائص ٣٦٧/٢ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ورواية ديوان الهذليين (يزيد) مكان
(تزييد) وقال العسكري قرأته علي بن دريد بياءٍ تحتها نقطتان ،
الطبات : جمع طلبة وهي طرف النصل ، والضمير يعود على
حمر الوحش ، برود بني تزييد : برود منسوبة الى تزييد بن عمران
في قضاة ديوان الهذليين ١٠/١ ، ما يقع فيه التصحيف والتحريف
ص ٣٢٨ ، الخصائص ٣١٤/١ ، المصنف ٢٧٩/١ .

فاستعماله كالجملةِ خَطًّا ، ومثلُ 'يزيدُ' في الجملةِ ما أنشدَ
ثعلبُ (١) :

١١- بَنُو يَدِرُّ إِذَا مَشَى
وَبَنُو يَهْرُ عَلَى الْعَشَاءِ (٢)

وعمرويه وسيويه فيه وجهان : أكثرهما البناءُ على الكسرِ ،
كَانَهُمْ أَجْرَوهُ مَجْرَى الصَّوْتِ لَمَّا أَشْبَهُهُ أَوْ لَمَّا كَانَ أَعْجَمِيًّا
لا معنى له عندهم ، أَوْ لِيُفْرَقُوا بَيْنَ التَّرْكِيبِ مَعَ الأَعْجَمِيِّ وَبَيْنَهُ
مَعَ العَرَبِيِّ ، وَاليهِ أَشَارَ سَيُويهِ (٣) ، وَالثَّانِي أَنْ يُعْرَبَ آخِرُهُ
إِعْرَابَ بَعْلِكَ .

قوله : والمنقولُ على ستةِ أنواعٍ .

قالَ الشَّيْخُ : المُنْقُولُ ما كَانَ مَوْضِعًا لشيءٍ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ
سُمِّيَ بِهِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى حَصْرِهِ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ
يَكُونَ مَنقُولًا مِنْ مَفْرَدٍ أَوْ لَا ، وَالثَّانِي هُوَ القِسْمُ السَّادِسُ وَهُوَ المَرْكَبُ

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سياد الشيباني النحوي
المعروف بثعلب امام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع عن ابراهيم بن
المنذر الخرامي وابن سلام الجعفي وابن زياد الاعرابي وسلمة بن
عاصم والزيبر بن بكار ، روى عنه اليزيدي وعلي بن سليمان الاخفش
وابن الانباري ، ولد سنة (٢٠٠هـ) وتوفي سنة (٢٦١هـ) ، نزهة
الالباء ص ١٥٧ ، انباء الرواة ١/١٣٨ ، بغية الوعاة ١/٣٩٦ .

(٢) البيت لم اعثر عليه على الصورة التي ذكرها الشارح ، والذي وجدته
في كتاب الاضداد يختلف عنه بعض الشيء ، قال وانشدنا ابو العباس
عن سلمة عن الفراء عن الكسائي :

أَعْيَرُ بَنِي يَدِبُ إِذَا تَعَشَى
وَعَيْرُ بَنِي يَهْرُ عَلَى الْعَشَاءِ
قال جعل يَهْرُ وَيَدِبُ اسمين . الاضداد ص ٥ .

(٣) انظر الكتاب ٧/٢ .

على اختلاف أنواعه كقولك : تأبطَ شرّاً وذرّى جَبّاً وشابَ
 قرّناها ، وعبدَ اللهَ وما أشبهه ، وإن كان منقولاً عن مفردٍ فلا
 يخلو إمّا أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وقد تقدم حصرها فلا
 حاجة إلى ذكره (١) ، فإن كان اسماً فلا يخلو إمّا أن يكون صوتاً
 أو لا ، فالصوت هو القسم الخامس 'كَبَبَةٌ' ، وإن كان غير صوتٍ
 فلا يخلو إمّا أن يكون صفةً أو لا ، فإن كان فهو القسم الثالث ،
 وإن كان غير صفةٍ ، فلا يخلو إمّا أن يكون اسمَ عينٍ أو اسمَ
 معنى ، فإن كان اسمَ عينٍ فهو القسم الأول ، وإلا فهو القسم
 الثاني ، والفعل هو القسم الرابع ، والحرف لم يحدّه فلم يذكره .
 ونائلة اسمٌ صنمٌ فاعلةٌ من نالَ ينالُ أو ينولُ ، وأيسٌ مصدرٌ في
 الاصل من اسه أو ساء أو أيساً أي أعطاه ، ولا يحسن أن يكون من
 ايسَ مقلوبٌ يئسَ ؛ لأنَّ مصدرَ المقلوبِ إنّما يأتي على الاصلِ ،
 ولولا أن أصلَ أيسَ يئسَ للزمَ أن يُقالَ : آس . وفي العربِ
 شمّرٌ قال الشاعر :

١٢- فَهَلْ أَنَا مَأْسٍ بَيْنَ شَوَاطِ وَحِيَّةٍ
 وَهَلْ أَنَا لَاتٍ حِي قَيْسٍ بِنِ شَمْرًا (٢)

وهو غير منصرفٍ بالاتفاق . وقوله : « كَعَسَبَ » ،
 [كَعَسَبَ] (٣) الرجلُ إذا مَشَى مشياً متقارباً خطاه ، وهو منصرفٌ

- (١) في ل : (والدليل على الحصر ظاهر فلا حاجة إلى ذكره هنا) .
 (٢) البيت لامرئ القيس ، ورواية الديوان (شرط) مكان (شوط) ،
 شوط وحية جبلان في بلاد بني طيء . ديوان امرئ القيس ص ٧٥ .
 (٣) (كَعَسَبَ) : زيادة عن ل ، واثبتنا لأن (كعسب) الأولى من
 كلام الزمخشري ، وليس معها (الرجل) ، والثانية تنفق مع السياق
 الذي ساقه ابن الحاجب .

عند سيبويه وأكثر النحويين خلافاً^(١) لعيسى بن^(٢) عمر النحوي
وسنذكر مذهبه فيما بعد .

قوله : عن أمرٍ كاصمت .

قال الشيخ : اسم لبرية من صمت يصمت وإستشهاده
باليث^(٣) يستقيم^(٤) على وجهين : أحدهما أن فعل يجيء على
يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ . والوجه الثاني أن يثبت صمت يصمت ولا
يستقيم على غير ذلك ، وقول بعضهم يجوز أن يكون أصله
أصمت ثم غيّر إثبات لبابه^(٥) بغير نبت ، وأصله أن رجلاً قال
لصاحبه فيها أصمت تخويفاً فسُميت به ، وقد قيل إن وحش
أصمت علم تلى كل مكان قفر كاسامة ، وإن كان وحش في
أصله بمعنى خلا ، ولا يخرج بذلك عن أن يكون أصمت علماً
منقولاً كبذر أو مرتجلاً كحمار قبان ونحوه من الإضافات ،
يقول : « أشلى ، أي الكلاب كلبه أو كلاباً سلوقية باتت هي

-
- (١) انظر الكتاب ٧/٢ ، وفيه ، العدو الشديد مع تداني الخطا .
(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ ، حجة في القراءات ، أخذ
عن عبدالله بن أبي اسحاق وغيره ، وأخذ عنه الخليل ، توفي سنة
(١٤٩ هـ) ، مراتب النحويين ص ٢١ ، اخبار النحويين ص ٣١ ،
انباء الرواة ٣٧٤/٢ ، نزهة الالباء ١٢ .
(٣) البيت من قصيدة للراعي النميري - عبدالله بن حصين - مدح بها
عبدالله بن معاوية :

أشلى سلوقية باتت وبات بها

بوحش اصمت في اصلايها آود

أشلى : دعا ، أو د : اعوجاج ، الديوان ص ٤٦ ، ابن يعيش ٣٣/١ ،
الاشموني ١٣٣/١ ، الخزانة ٢٨٤/٣ .

- (٤) في ل ، س : (مستقيم) ، وما أثبتناه أرجح .
(٥) في و ، ر : (لباب) وهو تحريف ، لأن الضمير في (لبابه) يعود على
الفعل الذي نقل منه .

أي الكلبة ، و بَاتَ أيضاً هو بها ، أي بوخسٍ أصمت ، وأضره
لأنه مُتقدّمٌ في المعنى لأشلى أو لبأ الاولى في أصلابها أو دُ أي
في ظهورها إعوجاجٌ وهو دليلُ القوّة^(١) ، (ويجوز أن يكون وحشٌ
أصمتٌ لكل مكانٍ قفرٍ بمعنى مثل وحشٍ أصمت ، وكذلك
قولهم بلدٌ أصمتٌ وبلدةٌ أصمتٌ)^(٢) . وقوله :

١٣- عَلَى أَطْرِقًا بِالْيَاثِ الْخِيَا
مِ إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِي^(٣)
قال الشيخ : وقوله :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدُّوِي
يُنزِرُهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرِي
على أَطْرِقًا فَأَطْرِقًا اسمٌ لبتعةٍ معروفةٍ أيضاً ، يُقَالُ أَصْلُهُ
أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِصَاحِبِهِ فِيهَا أَطْرِقًا تَخْوِيفًا فَسُمِّيَ بِهِ . وَبِالْيَاثِ
الْخِيَامِ حَالٌ مِنَ الدِّيَارِ ، وَإِلَّا الثَّمَامُ إِسْتِنَاءٌ مَنْقُوعٌ ، وَإِلَّا الْعِصِي
مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَشْدُوهُ^(٤) بِالْيَاثِ الْخِيَامُ بِأَرْفَعِ^(٥)
يَجْعَلُونَهُ مَبْدَأً ، وَبَعْضُهُمْ يَشْدُوهُ^(٦) إِلَّا الثَّمَامُ وَالْأَعِصِي بِالرَّفْعِ

- (١) (القرة) : ساقطة من ب ، ش ، ر ، وهو سهو .
(٢) في ل : (ويكون مرتجلاً ، والمرتل هو المخترع وهو على قسمين
كما ذكرنا قياسي وشاذ ، فالقياسي ما كان على قياس كلام العرب ،
والشاذ ما ليس كذلك) ، وما أثبتناه أرجح .
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . أَطْرِقًا : اسم موضع ، الباليات :
الخلقات ، الثَّمَامُ : نبت يحشى به فرج البيوت ، العِصِي : جمع
عصا وهي قوائم الخيمة . الدُّوِي : الدواة ، ديوان الهذليين ١/٦٤ ،
٦٤ ، أمالي ابن الحاجب ١٠١ و ، ابن يعيش ١/٣١ ، الاشموني
١/١٣٢ ، العيني ١/٣٩٧ الصحاح (زير) ٢/٦٦٢ .
(٤) في ل : (يرويهِ) .
(٥) (بالرفع) : ساقطة من س ، ل ، ب ، ت .
(٦) (وبعضهم يشدوه) : ساقطة من ل .

وليس بصواب وإنما يجوز^(١) بناءً على وجهين : أحدهما أنه
يجوزُ الاتباعُ [ه ظ] فقولُ : أعجبتني ضربُ زيدٍ العاقلُ بالرفع .
والثاني إمّا على قولهم ما جاءني أحدٌ إلا حمارٌ "محمولٌ" على اللفظة
التسمية ، وإمّا على أنَ إلا بمثابة غير^(٢) . وقوله : « بالياتُ الخيامِ ،
فكانت الخيامُ مرفوعةً من حيثُ المعنى ، فكأنه قالَ : بالياتُ خيامها ،
فيكونُ قوله : إلا الثمامُ على اللفظة التسمية ، وإمّا على أنَ إلا
بمثابة غيرٍ وكلٌ ضعيفٌ ، أمّا أعجبتني ضربُ زيدٍ العاقلِ ، فلأنَّ
زيداً معربٌ والتوابعُ إنّما تجرى على متبوعاتها على حسبِ إعرابها ،
وأمّا ما جاءني إلا حمارٌ فلأنَّ ذلكَ إنّما ثبتَ في النفي مع أنه فيه
ضعفٌ ، لأنَّ الحمارَ ليسَ من جنس^(٣) الأحدينِ فلا يكونُ بدلاً
لا بعضاً ولا كلاً ولا اشتمالاً ، لأنَّ بدل^(٤) الاشتمالِ إنّما يكونُ
بينهُ وبينَ المبدلِ منه ملائمةً ، وهذا ليسَ كذلكَ فصارَ بمثابة بدلٍ
الغلطِ ، فلا يخفى سقوطهُ . وأما كونُ إلا بمثابة غيرٍ فنسرحه في
الفصيحِ أن تكونَ تابعةً لجمعٍ منكرٍ غيرٍ منحصرٍ وذلكَ مفقودٌ ههنا .
ويردُ على استشهاده « بأطرفاً » إنّ كلّ تقسيمٍ ذكّرت فيه
أنواعٌ باعتبارِ صفاتٍ مصححةٍ للتقسيمِ يجبُ أن تكونَ صفةً كلّ
قسمٍ متفتيةً عن بقيةِ الأقسامِ ، وإلا لم يصحِ التقسيمُ باعتبارها .
نحال ذلكَ إذا قلتَ : الجسمُ ينقسمُ إلى حيوانٍ وغيرِ حيوانٍ فيجبُ
أن تكونَ الحيوانيةُ متفتيةً عن بقيةِ الأقسامِ الأخرى ، وههنا التقسيمُ
قد ذكّر فيه المركبُ فيجبُ أن يكونَ التركيبُ متفتياً عن بقيةِ

- (١) في ل : (على ضعف ظاهر وبيانه) ، ولا يستقيم معها الكلام .
(٢) (وإمّا على أن إلا بمثابة غير) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ش ،
وما ذكرناه أرجح .
(٣) في ل : (جملة) ، وهو وهم .
(٤) (لأن بدل الاشتمال) : ساقطة من ل ، وهو سيبو .

الاقسام ، فمثله ' بقوله أَطْرَقَا فِي غَيْرِ قِسْمِ الْمَرْكَبِ لَيْسَ
بِمُسْتَتِيمٍ • وَبَيِّنَةٌ « حكاية » ، صوت الصغير يُقَالُ إِنَّ أُمَّهُ قَالَتْ
وهي تَرْقِصُهُ طِفْلًا :

١٤- لِأَنَّكَ حَنَّانٌ بِيَّهٖ جَارِيَةٌ خَدَّبَتْهُ (١)
مُكْرَمَةٌ مُحَبَّبَةٌ تُجِيبُ أَهْلَ الْكِعْبَةِ
فَقَلَّبَ عَلَيْهِ •

قوله : والمرتجل على ضربين إلى آخره •

قَالَ الشَّيْخُ : الْقِيَاسُ مَا كَانَ عَلَيْهِ قِيَاسُ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَالشَّاذُّ
مَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَغَطَّطَانُ نَظِيرُهُ بَزْوَانُ ، وَعُمَرَانُ نَظِيرُهُ
سِرْحَانُ ، وَحَمْدَانُ نَظِيرُهُ سَكْرَانُ ، وَنَظِيرُ فَقْعَسٍ جَعْفَرُ
وَإِنْ صَحَّ مَا قِيلَ مِنْ فَقْعَسٍ فَعَسَى أَي ذَلَّ كَانَ مَنْقُولًا ،
وَنَظِيرُ حَنْتَفٍ عَنَّسِلٌ (٢) أَوْ جَعْفَرُ ، وَالشَّاذُّ نَحْوَ مُحَبَّبٍ
وَمَوْهَبٍ وَمَوْطَبٍ وَمَكْوَرَةٍ وَحَيَوَةٍ • أَمَّا مُحَبَّبٌ فقياسه
الادغام (٣) لِأَنَّ كُلَّ مَفْعَلٍ عَلَيْهِ وَلامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَجِبُ
أَدْغَامُهُ ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ مُحَبَّبٌ ، وَأَمَّا مَوْهَبٌ وَمَوْطَبٌ
فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِالْكَسْرِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَفْعَلٌ
فَاؤُهُ وَاوُّهُ ، وَمَكْوَرَةٌ كَانَتْ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ بِالْأَلْفِ لِأَنَّ كُلَّ
مَفْعَلَةٍ عَلَيْهَا وَاوُّهُ أَوْ يَاءٌ يَجِبُ قَبْلَهَا الْفَاءُ ، وَحَيَوَةٌ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ

(١) الرجز نسب لهند بنت أبي سفيان قالته وهي ترقص ولدها عبدالله
ابن الحرث بن نوفل ، تجب : بمعنى تغلب نساء قريش ، وبئته :
لقب عبدالله ، خدبة : كاملة الخلق • المصنف ١٨٢/٢ ، ابن يعيش
٣٢/١ ، العيني ٤٠٣/١ ، الصحاح (سبب) ٨٩/١ ، اللسان
(يبب) •

(٢) في و ، ش ، ل ، ت (أو جعفر) •

(٣) في ر : (كادغام) ، وهو تحريف •

حَيَّهَ ، لَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسُبِقَتَا أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ
قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتَتْ فِيهَا^(١) ، وَمَوْطَبٌ اسْمٌ مَكَانٍ •

(فصل) قوله : وَإِذَا اجْتَمَعَ لِلرَّجُلِ اسْمٌ غَيْرُ مُضَافٍ وَلِقَبٍ
أُضِيفَ اسْمُهُ إِلَى لِقَبِهِ إِلَى آخِرِهِ •

قال الشيخ : لَمَّا ذَكَرَ الْعِلْمَ بِمَا هُوَ عِلْمٌ ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ فِي
أَحْكَامِ الْعِلْمِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ مَا بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ تَقِيبَ ذِكْرِهِ
الْعِلْمَ ، لَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ وَإِنَّمَا فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِهَذَا الْفَصْلِ لِأَنَّ هَذَا
الْحِكْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْعِلْمِ الْمَذْكَورِ بَعْدَهُ^(٢) ، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْأَوَّلِ مِلَازِمَةً^(٣) ذَكَرَهُ عَقِيهِ •

قال الشيخ : ذَكَرَ اللَّتَبَ مُطْلَقًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ اللَّقَبُ الَّذِي هُوَ
غَيْرُ صِفَةٍ ، لِأَنَّ الْإِتْقَانَ الصِّنَاتِ لَا تُضَافُ إِلَيْهَا مَوْصُوفَاتُهَا ، وَسَنَذْكَرُ
تَعْلِيلَ إِمْتِنَاعِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَالْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ فِي
الْمَجْرُورَاتِ ، وَتَرْكَ تَقْيِيدِهِ إِعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى التَّمثِيلِ فَإِنَّهُ لَمْ يَمَثَلْ
إِلَّا بِغَيْرِ الصِّفَاتِ • وَقَوْلُهُ : « أُضِيفَ » ظَاهِرٌ فِي وَجُوبِ الْإِضَافَةِ ،
كَمَا إِذَا قِيلَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْبَصْرِيِّينَ^(٤) ، وَقَدْ
أَجَازَ الزَّجَاجُ^(٥) الْإِتْبَاعَ ، وَرَوَى الْفَرَاءُ^(٦) قَيْسَ قَفَّةً ، وَيَحْيَى

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر ، لا يستقيم معناها الكلام •

(٢) في ل : (أولًا) •

(٣) في ل : (الملازمة) •

(٤) انظر الأشموني ١٣٠/١ •

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج ، أخذ النحو
عن المبرد وأخذ عنه الفارسي • توفي سنة (٣١١هـ) نزهة الالباء
ص ١٦٧ ، انباه الرواة ١/١٥٩ ، بغية الوعاة ١/٤١١ •

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله المعروف بالفراء إمام الكوفيين

عينان بالاتباع ، وهو رجل " كان ضخم العينين فلُقبَ ، وقد جاء بن قيس الرقيات منوناً عطفَ بيان أو بدلاً ، فيكون ترك تقيده إمّا اعتماداً منه على ظهور [٦] و [الوجه الآخر ، فذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنده ، وإمّا لأنّه مذهبه ، ووجه إشكاله أنّهما اسمان لذات واحدة (١) ، فيتذرّ إضافة أحدهما الى الآخر ، ودليله اتفاقهم على منع أسد السبع أو سبع الاسد وشبهه وسبب الامتناع أنّ الاضافة جيء بها لغرض تخصيص الأول أو تعريفه فاذا كانا لشيء واحد تذرّ أن يتخصّص أحدهما بالآخر أو يتّضح (٢) ووجه صحة الاضافة في هذا الكلام أمران : أحدهما أنّ اللفظ قد يُطلق ويُرادُ به نفس اللفظ ، ويطلق ويُرادُ به المدلول ، دليله قولك ذات زيد ، فالذات للمدلول وزيد للفظ ، وكذلك يجوز أن يُقال إن زيداً قصد به هنا قصد الذات ، وقفة قصد به قصد اللفظ فكأنّه قال : مُسمّى هذا اللفظ الذي هو قفة ، وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فيه فتصح الاضافة فيصير بمثابة قولك غلام زيد . والوجه الآخر أنّه لما توهم التكبير في زيد عند قصد إضافته للاختصار صار بمثابة قولك كلّ وغلام ، فأضيف لتبيين والتعريف كما أُضيف كلّ غلام ، وهذا يشبه زيد المearك من حيث إنّهُ إضافة للعلم ، إلا أنّ هذا لازم أو أولى ، وذلك ضعيف باتفاق ، ولزم عند الاضافة إضافة الاسم الى اللقب فلا

= بعد الكسائي ، أخذ النحو عن الكسائي وروى عن قيس بن الربيع ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ، توفي سنة (٢٠٧هـ) ، مراتب النحويين ص ٨٦ ، غاية النهاية ٢/٣٧١ ، نزهة الالباء ص ٦٥ ، بافية الوعاة ٢/٣٣٣ .

- (١) في ل : (والاسمان المتصلان لذات واحدة) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (تتضح به صحة الاضافة) ، ولا يستقيم بها الكلام .

يجوزُ العكسُ ، لأنَّ اللقبَ إِنَّمَا يكونُ لقباً عندَ اشتهاره ، وإضافةُ
غيرِ الأشهرِ إلى الأشهرِ هو الوجهُ •

قوله : وإنَّ كانَ مضافاً أو كنيةً أُجْرِيَّ اللقبُ على الاسمِ
فقبلَ هذا عبدُ اللهِ بطةٌ وهذا أبو زيدُ قفةٌ •

قالَ الشيخُ : يتعيَّنُ الوجهُ القياسيُّ^(١) إمَّا عطفَ بيانٍ وإمَّا
البدلُ وتعدُّرُ الاضافةِ ، ووجهُ تعدُّرها أنَّكَ لو أضفتَ لم يخلُ
إمَّا أنْ تضيفهما أو أحدهما ، وكلاهما باطلٌ ، وبيانُ تعدُّرِ اضافتهما
من وجهين : من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى ، أمَّا اللفظُ فلأنَّ
انضمامَ حَقِّه أنْ يعتوره الأعرابُ لاختلافِ العواملِ ، فإذا أضفتَهما
جميعاً في موضعِ الرفعِ فيجبُ أنْ ترفعهما جميعاً لاستحقاقهما ذلكَ
باعتبارِ الناعليةِ فيكونُ الثاني مرفوعاً مخفوضاً وهو متمتعٌ ، ومن حيثُ
المعنى هو أنَّ الاسمَ إِنَّمَا يُضَافُ إلى الاسمِ المعرفةِ لتعريفه فيتعدُّرُ
اضافتهما جميعاً إلى أمرٍ آخرَ لكونِ الثاني لا فائدةَ فيه إذ إضافةُ
الأولِ إلى الثالثِ^(٢) يَسْتَعْنَى بهَا عن الثاني^(٣) ، ووجهُ ثالثُ
وهو^(٤) أنَّ الشَّيْئَيْنِ إِنَّمَا يضافانِ بواسطةِ الاشتراكِ بحرفِ العطفِ ،
ونوجتُ بحرفِ العطفِ هنا لامتتاعِ العلميةِ • [ووجهٌ رابعٌ وهو
أنَّ المضافَ إِنَّمَا يُضَافُ باعتبارِ خصوصيةِ بينه وبين المضافِ إليه
ليستَ لغيره ، فلو أضفتَهما إلى الثالثِ للزمَ أنْ يكونَ بينَ الأولِ
والثالثِ اختصاصٌ ليسَ لغيره في ذلكَ المعنى وذلكَ مؤدِّ إلى
التناقضِ ، وبيانهُ هو إِنَّكَ إِذَا أَضَفْتَهُ إلى الثالثِ لزمَ هذا أيضاً

-
- (١) في ل : (المشهور) ، وما أثبتناه أرجح •
 - (٢) في ر : (الثاني) ، وهو خطأ •
 - (٣) في ر : (الثالث) ، وهو خطأ •
 - (٤) في ل : (وهو) ساقطة ، وهو سهو •

فَكَانَكَ قَلْتَ لَهُ' بِالتَّانِي خُصُوصِيَّةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى دُونَ غَيْرِهِ وَنَسَبُهُ
بِالتَّانِي خُصُوصِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، فَكَانَكَ قَلْتَ لَهُ بِهِ
خُصُوصِيَّةٌ مَا لَهُ بِهِ خُصُوصِيَّةٌ وَأَيْضاً فَانَّهُ [(١)] لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ
الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ بَعْضُ الْأَسْمِ ، وَبَعْضُ الْأَسْمِ لَا يُضَافُ وَكَذَلِكَ
التَّانِي .

(فصل) قوله : وقد سَمُّوا إلى آخره .

قال الشيخ : 'أعوج' فحل من الخيل كان لكندة أشهر خيلهم
وأكثرها نسلًا وإليه تنسب بنات 'أعوج' الأعوجيات ، ولاحق
في الخيل كثير 'لعاوية' وعلي 'وزيد الخيل' ، وشدقم فحل من
الابل كان للنعمان بن المنذر ، وعليان لكليب بن وائل (٢) ،
وخطة عنزة سوء ، وفي المنذر { قبح الله معزى خيرها
خطة } (٣) ، وهيلة وكذلك ، وضمران كلب للناعبة وكساب
كلب للبيد .

(فصل) قوله : وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التميز

بين أفراده إلى آخره .

قال الشيخ : هذا الفصل يرد إشكالا على حد العلم ، لأن
حد العلم هو (٤) الموضوع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه وهذا

(١) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، وبإثباتها يستقيم الكلام .

(٢) في ل : (بكر) بكر أحد أجداده ، وهو مشهور بكليب بن وائل ،
انظر مختلف القبائل ومؤلفها ص ٢١ .

(٣) يضرب مثلا لمن له أدنى فضيلة إلا أنها خسيصة ، وخطة : اسم
عنزة كانت عنزة سوء مجمع الامثال للميداني ٨٥/٢ ، جمهرة الامثال

لأبي حلال العسكري ١٢٣/٢ .

(٤) (هو) : ساقطة من ل ، ب ، وهو سهو .

وَضَعُ الشَّيْءِ ، وَلَمَّا أُشْبِهَهُ فَقَدْتُ مِنْهُ الْحَقِيقَةَ الْعِلْمِيَّةَ (١) .
 وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا : أَنَّهُ مُوَضَّعٌ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ ، وَإِذَا
 كَانَ مُوَضَّعًا لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَاوَلٍ مَا أُشْبِهَهُ ، وَلَسَرَّكَانَ
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ الْجَوَابُ مُسْتَقِيمًا وَلَكِنَّهُ مُوَضَّعٌ لِلْجِنْسِ بِكَمَالِهِ
 وَمَوْضُوعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِهِ ، فَإِذَا وَضِعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ
 أَحَادِهِ فَهُوَ وَجْهُ الْأَشْكَالِ .

وَالْجَوَابُ الْمَرْضِيُّ فِيهِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ هُنَاكَ
 الْأَلْفَاطَ وَعَامَلَتْهَا مَعَامَلَةَ الْأَعْلَامِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، فَمَا اجْتَمَعَ فِيهَا
 مَعَ الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةٌ أُخْرَى وَمُنْعٌ [دَخُولٌ] (٢) ، الْأَلْفِ وَالسَّلَامِ
 وَالْأَضْفَةِ (٣) ، فَلَا يَدُ مِنَ التَّخِيلِ فِي تَقْدِيرِهَا أَعْلَامًا . قَالَ سَيَوِيهٌ (٤) :

كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنْ هَذِهِ الْأَلْفَاطُ مُوَضَّعَةٌ لِلْحَقَائِقِ الْمَقُولَةِ الْمُتَحَدَّةِ فِي
 الذَّهْنِ وَمِثْلُهُ [٦ ظ] بِالْمَعْهُودِ فِي الذَّهْنِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخْطَاطِكَ ،
 وَإِذَا صَحَّ أَنْ تَضَعُ اسْمًا بِالْأَلْفِ وَالْإِلَامِ لِلْمَعْهُودِ (٥) الذَّهْنِيِّ فَلَا يَدُ : أَنَّ
 تَضَعُ الْعِلْمَ لَهُ . قَوْلُهُ : إِذَا قُلْتِ هَذَا أُسَامَةٌ فَكَأَنَّكَ قُلْتِ هَذَا
 الَّذِي مِنْ صِفَتِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ ، يَعْني فِي الذَّهْنِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ
 الزَّمْخَشَرِيُّ بِقَوْلِهِ : فَإِذَا قُلْتِ أَبُو بَرَاءِ بْنِ فَكَأَنَّكَ قُلْتِ الضَّرْبَ
 الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ ، وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ لِمَعْهُودٍ فِي الذَّهْنِ فَإِذَا
 أَطْلَقُوهُ عَلَى الْوَاحِدِ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ الْحَقِيقَةَ الْمَقُولَةَ فِي

-
- (١) فِي ل : (الْعِلْمُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٢) (دَخُولٌ) : زِيَادَةٌ عَنِ ل ، وَبِهَا يَكْمَلُ اعْنَى .
 (٣) فِي ل : (مِثْلُ أُسَامَةِ وَتَعَالَى) .
 (٤) انظُرْ حَاشِيَةَ الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ١٣٦/١ .
 (٥) فِي ل : (مَوْضِعُ الْمَعْهُودِ) ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ أَحْسَنَ .

الذهن ، وصحَّ إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة ، وجاء التمديد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه ، ولا مشاحة في أن الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود ، فاذا أُطلق على الوجود أُطلق لغير ما وُضع له ' لأننا علمنا أنّهم عاملوا الأمرين (١) في التسمية معاملة واحدة بدليل قولك : أَكَلْتُ الخبزَ وشَرِبْتُ الماءَ وأشباهه ولا معهود ، وإرادة الجنس باطلة بدليل صحة قولك الإنسان حيوانٌ ناطقٌ ، فالحدّ الذهني ، وشرطه صحته على الوجودي . إمّا لمطابقة كليّ واحد منهما الآخر في المعقولة ، وإمّا على التوهم أنّها لأمرٍ واحدٍ ، والفرق بين قولك آسَدٌ وأَسَمَةٌ أن آسَداً موضوعٌ لواحدٍ من أحاد الجنس في أصل وضعه ، وأَسَمَةٌ موضوعٌ للحقيقة المتحدّة في الذهن فاذا أُطلقت آسَداً على واحد أصل وضعه ، وإذا أُطلقت أَسَمَةٌ على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولرّم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التمديد فجاء التمديد ضمناً لا مقصوداً ، باعتبار أصل الوضع .

قوله ق ومن هذه الاجناس ما له اسم جنس واسم علم .

قال الشيخ : يعنى بالاجناس الاشياء التي لا تتخذ ولا تؤلف منها ما له اسم جنس واسم علم ، فأسد اسم جنس موضوع لواحد لا يمينه بأصل وضعه وأسمة علم [موضوع] (٢) للحقيقة على ما تقدم .

قوله : وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مفرض وحمار قبان .

(١) في ل : (القسمين) .

(٢) (موضوع) : زيادة عن ل ، وبها يستقيم السياق .

قال الشيخ : استغنوا باسم العلم عن اسم الجنس لما علموا أنه
 وضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير مؤدياً في المعنى ما يؤديه اسم
 الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس^(١) ، وكما
 وضعوا للاعلام من الأدمين اسماً وكنية وضعوا لهذه أيضاً اسماً
 وكنية^(٢) ، والمضاف إليه في هذه الأعلام كلها نقدر في كلامهم
 علماء^(٣) ، يعامل معاملته في منع الصرف إن كان فيه علة أخرى
 ومنع اللام إلا أن يكون سمي به^(٤) ، وفيه اللام ، كأنهم لما
 أجروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف إليه في الإعراب وهو
 معرفة ، قدروا الثاني تلماً ليكون على قياس المعارف في الاصل الذي
 جرى مجراه إذ لا تضاف معرفة إلى نكرة ، فلذلك منع صرف
 قتره في ابن قتره ونحوه وانتمت اللام في طبق في بنت طبق
 ونحوه ، وإن لم يقع على انفراده مستعملاً علماً ، ولذلك قال
 شاعرهم^(٥) :

١٥- وَإِنَّ تَمِيمًا وَافْتِخَارًا بِسَعْدِهَا
 بِمَا لَا تَرَى مِنْهُمْ بِنُورٍ وَلَا نَجْدِ
 كَأَمَّ حَبِيبٍ لَمْ تَرَ النَّاسَ غَيْرَهَا
 وَغَابَ حَبِيبٌ حِينَ غَابَتْ بَنُو سَعْدِ

-
- (١) في ل : (أسماء الاجناس) ، وهو تحريف .
 (٢) في ل : (وبقية النصل لا اشكال فيه) .
 (٣) في ل ، ت : (معاملة) ، وهو تحريف .
 (٤) (به) : ساقطة من ل : وهي سهو .
 (٥) الشعر للظرماع نسبة في اللسان ، أم حبيب : دويبة على خلقه
 الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، اللسان ١٠٥/١٣ ، ١٠٦ .

وقولهم : بنات الأوبر في بنات أوبر ، وهو علم لضرب من
الكمة وأم الحبين . قال الشاعر (١) :

وَلَقَدْ جَنَّتْكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتِكَ عَنِ بَنَاتِ الْأُوبرِ

وقال الشاعر (٢) :

١٧- نَرَى التَّمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِيِّ
إِلَى تَمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ
يَقُولُ الْجُتْدُونَ : عَرَّوسُ تَمِيمٍ
سِوَى أُمِّ الْحَبِينِ وَرَأْسِ فَيْلِ

إمّا على أنه أصل كأم الحرث كأنهم وضعوها ما ، وإمّا
على تأويل التنكير كالزيد ، وإمّا على الضرورة ، وقال الكوفيون

(١) البيت لم يعرف قائله ، جنيتك : جنيت لك ، عساقيل : جمع
عسقول نوع من الكمة ، بنات الأوبر : كمة صغار مزغبة في لون
التراب . المتغضب ٤/٤٨ ، الخصائص ٣/٥٨ ، الانصاف ١/٣١٩ ،
الآزمنة والامكنة ١/٢٤٤ ، الأشموني ١/١٨٢ ، المغني ١/٥٢ ، ابن
عقيل ١/١٥٦ ، اوضح المسالك ١/٦٢ ، العيني ١/٤٩٨ مشاهد
الانصاف على شواهد الكشاف ص ٦١ .

(٢) الشعر لجرير يهجو التميم والفرزدق ، القرنبي : دويبة شبيهة
بالخنفساء أو أعظم منها قليلاً طويلة الرجل ، وعصا الملييل :
العصا التي يحرك فيها الخبز ، أم الحبين دويبة لها بطن ، ورأس
فيل : أي رأسها كبير ، الديوان ٢/٤٤ ، ابن يعيش ١/٣٧ ، لسان
العرب ١٣/١٠٥ مادة (حين) .

اللام زائدة" (١) ، وأبو براقش طائرٌ يتلون ، قال الشاعر (٢) :

١٨- كَأَبِي بَرَقِشَ كُلَّ يَوْمٍ
لَوْ نَبَهُ يَتَحَوَّلُ

ومنه برقشت الشيء أي لوثته . وابن داية الغراب ، قال

الشاعر (٣) :

١٩- وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَايَةَ
وَعَشْمَثْنَ فِي وَكْرِيهِ جَانَّتْ لَهُ نَفْسِي

لمَّا كان يقع على داية البعير كثيراً سمي بذلك . وابن قنرة : حية قصيرة خيثة ، وقيل ذكر الافاعي . وبن تبطي : حية إذا نامت كانت كالطبق ، وبها كنوا عن الداهية ، فقالوا : أخذته بنات طبق ، وابن مقرض : قال الحمام ، وحمار قبان : دوية قال الشاعر (٤) :

-
- (١) الانصاف مسألة ٤٣ .
(٢) البيت لم يعرف قائله ، والرواية في غير الايضاح هي (كل لون) مكان (كل يوم) . أبو براقش : طائر يتلون في النهار ألواناً مختلفة . ابن يعيش ٣٦/١ ، الصحاح ٩٩٥/٣ مادة (برقش) . اساس البلاغة ٢٤/١ .
(٣) انبيت لم يعرف قائله ، ابن داية : الغراب سمي بذلك لأنه يقع على داية البعير فينقرها ، الصحاح ٢٣٣٣/٦ مادة (دأى) ، ولسان العرب ٢٤٨/١٤ مادة (دأى) .
(٤) البيت لم يعرف قائله ، رواية ابن خالويه (لقد رأيت يا لقمي عجبا) حمار قبان : دويبة أصغر من الخنفساء ، المقتضب ٤٤/٤ ، الخصائص ١٤٨/٣ ، ابن يعيش ٣٦/١ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٣٤ ، شرح شواهد الشافية ١٦٧ ، الصحاح ١٩٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢ ، العيني ٣٥٧/٤ .

٢٠- يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا
حِمَارَ قَبَانٍ [٧] وَ يَسُوقُ آرْتَبًا

وَأَبُو صُبَيْرَةَ : طائرٌ يشبه لون الصَّوْر ، وأمُّ رباح :
طائرٌ في ظهره حمرةٌ يأكلُ الغبَّ •

(فصل) قوله : وقد آجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان •
قال الشيخ : وضعوا للأعيان أعلاماً ، ووضعوا للمعاني أعلاماً ،
وهي في المعنى بمنزلتها في باب الأسماء ؛ لأنه يصلح لكل فردٍ منه
باعتبار ما تقدم •

قوله : فسموا التسيحَ بسُبْحَانَ •

قال الشيخ : هذا ليس بمستقيم وبيانه 'أَنَّ سُبْحَانَ لَيْسَ
أَسْمًا لِلتَّسِيحِ ، لأنَّ التَّسِيحَ مصدرٌ سَبَّحَ ، ومعنى سَبَّحَ قَالَ
سُبْحَانَ اللَّهِ فمد لو له لفظٌ ، ومدلولٌ سُبْحَانَ تزيهٌ لا لفظٌ ،
فبيِّنَ أَنَّهُ لَيْسَ أَسْمًا لِلتَّسِيحِ • وأُجِيبَ بِأَنَّهُ لو لم يرد التسيحُ
بمعنى التزيه لكان كذلك ، وأمَّا إذا ورد بهذا فلا إشكال ، والذي
يدلُّ على أَنَّهُ علمٌ قولُ الشاعرِ (١) :

٢١- قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

سُبْحَانَ مَنْ عَلَّمَهُ الْفَاحِشِرِ

(١) البيت للاعشى ميمون بن قيس من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة
ويمدح عامر بن الطفيل الديوان ١٤٣ ، الكتاب ١/١٦٣ ، المقرب
١٤٩/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، الخزانة ٤١/٢ - ٤٤ ، ابن يعيش
٣٧/١

ولولا أنه علم نوجب صرفه ، لأن الألف والنون في غير الصفات إنما تمنع مع العلمية ولم يستعمل سبحانه علماً إلا شاذاً ، وأكثر استعماله مضافاً ، وإذا كان مضافاً فليس بعلم ، لأن الأعلام لا تُضَافُ وهي أعلام ، لأنها معرفة والمعرفة لا تُضَافُ ، وقيل إن سبحانه في البيت في تقدير (١) حذف المضاف إليه ، وهو مراد للعلم به ، وقوله (٢) :

٢٢- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ
وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ

مصروفٌ عند سيويه (٣) للضرورة . وقوله : « والنية بشعوب ، يدل على كونه علماً بمتاع صرفه ، ولا يؤثر التانيث المعنوي في منع الصرف إلا مع العلمية ومتاع اللام والاضافة . وقوله : « وأم قشعم ، يدل على كونه علماً ، امتناع دخول الألف واللام عليه لا تقول : أم القشعم ، ولو لم يكن علماً ، لعرفت بالألف

- (١) في (في تقدير) ساقطة من ل ، س ، وفي بن (على حذف) .
(٢) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه والرواية فيه (يعود له) بدلاً من (نعوذ به) ، الجودي : جبل في الجزيرة ، والجُمد : جبل في مكة ، وابو عبيدة نسب البيت لزيد بن عمرو بن نفيل ، مجاز القرآن ٢٩٠/١ ، الديوان ص ٣٠ ، الكتاب ١٦٤/١ ، المقتضب ٢١٧/٣ ، ابن يعيش ٣٧/١ ، الخزانة ٣٧/٢ ، وقد نسبه صاحب الخزانة لورقة بن نوفل في ٣٩/٢ .
(٣) هو أبو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر ، وأخذ اللغات عن الاخفش الكبير أبي الخطاب ، توفي سنة (١٨٣هـ) . انباه الرواة ٣٤٦/٢ - ٣٦٠ ، اخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، مراتب النحويين ص ٦٥ ، بغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، نزهة الالباء ص ٣٨ - ٤٢ .
(٤) في ل (كذلك ثقيل) ، وهو خطأ .

واللام كما قيل في ابن لبون وابن اللبون . وقوله : « والغدر
 (١) . قوله : والمبرّة بكيسان ، والقول فيه كالقول في
 ببرّة ، قال [الشاعر] (٢) :

٢٣- نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا بَيْنَنَا
 فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

والدليل على كونها علماً منع صرفها وليس فيها إلاّ التائت
 والتائت لا يُعتَبَرُ في منع الصرفِ إلاّ مع العلمية ، وهو كَشَمُوبُ
 وقوله : « والفجيرة بفجار ، يدل على أنه علم (٣) ، أن
 مدلوله مدلول الفجيرة ، والفجيرة معرفة فوجب أن يكون
 فجار معرفة ، وإذا كان معرفة فتعريفه لا يخلو أن يكون بالة
 أو بالتصد ، والآلة معدومة ، فوجب أن يكون بالتصد ، وهو الذي
 نفي به العلمية .

وجه آخر ، وهو أنّ فَمَالَ المبنى الذي ليس بصفة لم يأت
 إلاّ علماً كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ ، وهذا كذلك فوجب أن يكون علماً

(١) في ل قدم بيتين من الشعر الى هذا المكان .

(٢) البيت للناطقة الذيباني يخاطب به زرعة بن عمرو الكلابي لانه عرض
 عليه أن يغدر ببني أسد ، بَرَّةُ : اسم علم لجميع البر ، فجار :
 اسم لجمع الفجيرة ، الكتاب ٣٨/٢ ، الديوان ص ٩٨ ، الجمل
 ٢٣٤ ، ابن يعيش ٣٨/١ ، الاشموني ١٣٧/١ ، والخزاعة ٦٥/٣ ،
 العيني ٤٠٥/١ ، الصحاح ٥٨٨/٢ مادة (بر) .
 (٥) في ر (على أن فجار علم) ، وما أثبتناه أحسن .

إِذَا آمَكَنَ • وَأَمَّا عَلَيَّ لَفَةً بَنِي تَمِيمٍ فَوَاضِحٌ • وَقَوْلُنَا : الَّذِي
لَيْسَ بِصِفَةِ إِحْتِرَازٍ مِّنَ الصِّفَةِ ، كَقَوْلِكَ فَسَاقٍ فَانَهَا لَيْسَتْ
بِإِعْلَامٍ • وَقَوْلُهُ : « وَالْكَلِمَةُ بِيَزْوَبَرَ » ، يَدُلُّ عَلَيَّ كَوْنَهَا عِلْمًا
مُّنْعَ صَرَفُهَا وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا التَّائِبُ الْمُنْوِيُّ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ
الْعِلْمِيَّةُ مَعَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِيَزْوَبَرَ مَتْرُوكًا صَرَفَهُ
لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مَمْنُوعًا مِّنْ غَيْرِ عِلَّةٍ (١) وَهُوَ
لَا يَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُ الْخِلَافِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ فِيهِ عِلَّةٌ
وَاحِدَةٌ ، وَبَيَانَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا مِّنَ الصَّرْفِ بِغَيْرِ
عِلَّةٍ • أَنَّ التَّائِبَ الْمُنْوِيَّ مَشْرُوطٌ فِي كَوْنِهِ عِلَّةً بِالْعِلْمِيَّةِ (٢) ،
فَإِذَا قَدَّرْنَا انْتِفَاءَ الْعِلْمِيَّةِ زَالَ كَوْنُ التَّائِبِ عِلَّةً لِزَوَالِ شَرْطِهِ ،
وَصَدْرُ الْبَيْتِ (٣) وَهُوَ لِابْنِ أَحْمَرَ (٤) :

٢٤- وَإِنْ قَالَ غَاوٍ مِّنْ تَنْوُخٍ قَصِيدَةً
بِهَذَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِيَزْوَبَرَ

(١) (وهو) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ب ، ت ، وهو سهو .

(٢) في و ، ب : (العلمية) ، وهو تحريف .

(٣) في ل : هذا البيت متأخر ، وهو وهم .

(٤) اختلف في نسبة البيت ، فنسبه الزمخشري في المفصل ص ٧ إلى
الطرماح ، وتابعه ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/١ ، ونسبه ابن
الانباري في الانصاف ٤٩٥/٢ إلى الفرزدق ، ونسبه الشارح لابن
أحمر ، وتابعه صاحب لسان العرب في مادة (زبر) ، (غاو) .
وهو في ديوان الفرزدق ٢٥٥/١ ، ٣٦٦ ، وروايته في الديوان :
(من مَعَدَّ) بدلًا (من تنوخ) ، (وكانت) بدلًا من (عدت) ،
ورواه في مكان آخر من الديوان (إذا قال راوٍ) .

وبعد قوله (١) :

٢٥- إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمَّكَ مِنْهُمْ
غَرِيبًا فَلَا يَغْرُرُكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ

فَإِنَّ ابْنَ ابْنِ أُخْتِ اقْوَمِ مُصْنِي زَنَاؤُهُ
إِذَا لَمْ يَزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبِ جَلْدٍ
قوله : وقالوا في الأوقات إلى آخره .

قال الشيخ : وَضَعُوا لِلأَوَاقَاتِ أَعْلَامًا كَمَا وَضَعُوا لِلْمَعَانِي
الموجودة وَإِنَّ لَمْ تَكُنِ الأَوَاقَاتُ شَيْئًا مَوْجُودًا إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى
الأمور الموجودة . ثم مثل « غُدْوَةٌ » ، والدليل عَلَى أَنَّهُ (٢)
علم قولهم سِيرَ نَلَى فَرَسَهُ غُدْوَةً ، فغُدْوَةٌ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ عِلْمًا لَوَجِبَ صَرْفُهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ (٣) إِلَّا اثْنَانِ اللَّفْظِي
بِالنَّاءِ لَا يَكُونُ عِلَّةً إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ [٧ ظ]
نَكْرَةً ، فَعَرَّفَ بِاللَّامِ كَفَرِهِ . وَأَمَّا « بُكْرَةٌ » فَتَقَدَّ اسْتَعْمَلَ
مَعْرِفَةً وَ « نَكْرَةٌ » كَمَا اسْتَعْمَلَ غُدْوَةً إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَّصِرْفِ
كَتَصْرِفِ غُدْوَةٍ . فَلَا تَقُولُ سِيرَ عَلَى فَرَسِكَ (٤) بُكْرَةً وَلَا

(١) وتمام البيت الاول :

كانت كهولهم إلى الغدر أدنى من شبائهم المترد
الآيات للنمر بن تولب مذكورة في ديوانه ص ١٢٥ قالها في أخواله
بني سعد ، وكانوا قد أغاروا على إبله ، وكذلك نسبة للنمر بن
تولب ابن يعيش ٣٨/١ ، الجاحظ في كتابه الحيوان ١٣٧/٣ ، وفي
الصحاح ٦٩٨/٢ مادة (شَطَّرَ) إلى حسان بن وعلة ، وفي الجمل
نسبه للناطقة ص ٣٣٤ ، وفي المنفصل غير منسوب ص ٧ .

(٢) في ل (على أن غُدْوَةٌ علم استعمالهم لها معرفة ونكرة ، فاذا

قلت : رأيت غُدْوَةً كان نكرة، ولو قلت ، ولا يستقيم معه المعنى .

(٣) في ل (فيها) ، وهو خطأ .

(٤) في ش ، س (فرسه) .

بُكْرَةً ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا مُتَصَرِّفَةٌ إِنَّهَا
تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ ، وَغَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا
ظَرْفًا ، وَأَمَّا سَحَرَ فَيُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً (فَاذَا اسْتَعْمِلَ
مَعْرِفَةً ^(١)) كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَ نَكْرَةً ^(٢)) كَانَ
مُنْتَصِرًا ^(٣)) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ صَحِيحٌ قَوْلُهُمْ : خَرَجْتُ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ
إِلَّا أَنْ تَقْدَّرَ الْعِلْمِيَّةُ مَعَ الْمَدْلِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ مُبْنِيٌّ لَتَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى
الْألفِ وَاللَّامِ لَمْ يَمَعْدُ عَنِ الصَّوَابِ ، كَمَا أَنَّ أَمْسَ عَلَى لَفَةِ
أَهْلِ الْجِجَارِ مُبْنِيٌّ لَتَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى الْألفِ وَاللَّامِ وَلَا يَكُونُ عِلْمًا
عَلَى هَذَا ، لِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَكُونُ عِلْمًا بِالْقَصْدِ لَا بِتَقْدِيرِ حَرْفٍ
تَعْرِيفٍ . وَأَمَّا فِينَهُ ، فَتُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، فَاذَا
اسْتَعْمِلَتْ مَعْرِفَةً ائْتَمَّتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ وَامْتَنَعَ
تَعْرِيفُهَا بِاللَّامِ ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ نَكْرَةً صَرَفَتْهَا وَجَازَ تَعْرِيفُهَا
بِاللَّامِ .

وَوَضِعَ الْإِعْلَامَ لِلْأَوْقَاتِ كَوَضَعَهَا فِي بَابِ أَسْمَاءَ لَا كَوَضَعَهَا
فِي بَابِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، لِأَنَّهَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهَا لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ
الْمَخْصُوصَةِ كَمَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُ أَسْمَاءَ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَسَادِ ، وَلَوْ
كَانَتْ مِنْ بَابِ زَيْدٍ لَأَخْتَصَّتْ بِوَاحِدٍ وَاحْتَاجَتْ فِي الثَّانِي إِلَى وَضْعِ
ثَانٍ ، وَقَعَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَقَالُوا : فِي الْأَعْدَادِ سِتَّةٌ ضَعْفٌ ثَلَاثَةٌ
وَسِتَّةٌ ضَعْفٌ أَرْبَعَةٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ أَتْبَهُ ثُمَّ أَسْقَطَهُ
لِضَعْفِهِ ، وَوَجْهَ أَتْبَاهِهِ أَنَّ سِتَّةً مُبْتَدَأٌ فَلَوْلَا أَنَّهُ عِلْمٌ لَكُنْتَ مُبْتَدَأًا

- (١) فِي الْأَصْلِ (نَكْرَةً) وَهُوَ وَهْمٌ .
(٢) فِي الْأَصْلِ (مَعْرِفَةً) وَهُوَ وَهْمٌ أَيْضًا .
(٣) فِي ر (فَاذَا اسْتَعْمِلَ نَكْرَةً كَانَ مُتَصَرِّفًا وَإِذَا اسْتَعْمِلَ مَعْرِفَةً كَانَ غَيْرِ
مُنْتَصِرٍ) .

بالتكرة من غير شرط ، وأيضاً فإنها مرادٌ بها كلُّ سمةٍ ، فلولا أنّها علمٌ لكانت مستعملاً مفرداً نكرةً في الإثبات للمعنوم ، وإذا كان علماً وجب منع جرفه ، ووجهُ ضعفه أنّه يؤدي إلى أن تكون أسماء الاجناس كلها أعلاماً إذ ما من نكرةٍ إلاّ يصح استعمالها كذلك في مثل (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ونحوه ، وهو باطلٌ ، ويلزم أن يمنع الصرف في امرأةٍ ، في (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ، ومن ثمرةٍ وجرادةٍ في نحو قولهم : ثمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ، والمسموعٌ خلافه ، وإنّما صحّ الابتداء لكونه بمعنى كلِّ ثمرةٍ وذلك في كلِّ نكرةٍ قامت قرينةٌ على أنّ الحكم غير مختصٍ في جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ مثل قوله تعالى : { عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أَحْضَرْتَ } (١) ونحوه وهذا مما يتعلق بهذا الفصل (٢) .

(فصل) قوله : ومن الاعلام الامثلة التي يُوزنُ بها في قولك فعَلانٌ الذي مؤنثه فعَلَى وأفعل صفة لا ينصرف .

قال الشيخ : هذه الأمثلة إنّما وقعت في إصلاح النحويين ، وضعوها لموزوناتها أعلاماً على طريق الإيجاز والاختصار ، وهي في الاعلام لموزوناتها بمنزلة باب أسماء على قوله نم لا يخاو إمّا أن يستعمل وزناً للأفعال على حدّها أو لتفسير ذلك ، فإن استعملت للأفعال كان حكمها حكم موزوناتها ، نقول : استَفَعَلَ حكمه كذاً وكذاً . وإن وُضعت لتفسير الأفعال فلا تخلو إمّا أن تُوضع لجنس ما يُوزنُ بها أو لا ، فإن وُضعت لجنس ما يُوزنُ بها سواء كانت للاسماء أو للاسماء والأفعال

(١) سورة التكويد الآية : ١٤ .

(٢) (وهذا ما يتعلق بهذا الفصل) ساقطة من ر ، وسقطها سهو .

كَانَ حَكْمُهَا حَكْمَ نَفْسِهَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يَنْعَى الصَّرْفَ
 مُنَعَتْ^(١) ، وَإِلَّا صُرِفَتْ^(٢) . وَإِنْ (لَمْ تُسْتَعْمَلْ^(٣) لِحَسْرِ)
 مَا يُوزَنُ بِهَا فَلَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تُوضَعَ فِي الْكَلَامِ كِنَايَةً عَنِ
 موزوناتِهَا أَوْ لَا ، فَإِنْ وُضِعَتْ كِنَايَةً عَنِ موزوناتِهَا كَانَ لَهَا
 حَكْمُ موزوناتِهَا لِاحْتِمَالِ نَفْسِهَا عَلَى الْأَكْثَرِ^(٤) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
 كَذَلِكَ وَكَانَتْ موزوناتِهَا مذكورةً مَعَهَا ، كَقَوْلِكَ : وَزَنُ قَائِمَةٌ
 فَاعِلَةٌ^(٥) فَلِلنَّحْوِيِّينَ فِيهَا مَذْهَبَانِ : مِنْهُمُ مَنْ يُجْرِيهَا^(٦) ، مَجْرَى الْأَوَّلِ
 فَيُجْعَلُ لَهُ حَكْمُ نَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ حَكْمَهَا حَكْمَ الثَّانِي ،
 فَيَقُولُ : عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَزَنُ قَائِمَةٌ فَاعِلَةٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ
 الْعِلْمِيَّةَ وَالثَّابِتَةَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ . وَتَقُولُ عَلَى الْمَذْهَبِ
 الثَّانِي وَزَنُ قَائِمَةٌ فَاعِلَةٌ مَصْرُوفًا ، لِأَنَّ موزونَهُ مَصْرُوفٌ ، وَقَالَ
 صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي تَشْبِيهِهِ « فَعَلَّانَ الَّذِي مَوْثَهُ فَعَلَّمِي وَأَفْعَلُ
 صِفَةٌ لَا يَنْصَرِفُ » ، فَوَصَفَ فَعَلَّانَ بِالصِّفَةِ الَّتِي تَنْعَى موزونَهُ الصَّرْفَ
 لِيُخْبَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ لَا يَنْصَرِفُ ، [٨ و] لِأَنَّ غَرَضَهُ أَنْ يُبَيِّنَ^(٧)
 كَيْفَ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ فِي كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ ، وَكَذَلِكَ تَقْيِيدَهُ
 أَفْعَلُ بِكَوْنِهِ صِفَةً وَأَخْبَرَ عَنْهُمَا جَمِيعًا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ وَاسْتَفْتَى
 بِهِ عَنِ خَبَرِ الْآخِرِ فَيَقْدَرُ مِثْلَهُ لِلأَوَّلِ ، فَلَوْ قَالَ فَعَلَّانَ الَّذِي
 تَدَخَّلَهُ الْهَاءُ يَنْصَرِفُ لَكَانَ فِي التَّمثِيلِ مُسْتَقِيمًا ، إِلَّا أَنَّ وَقُوعَ
 الْأَوَّلِ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ فَلِذَلِكَ خَصَّصَهُ^(٧) . أَمَّا وَجْهُ

-
- (١) فِي ل (لَمْ تَصْرَفْ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ .
 (٢) (وَإِلَّا صُرِفَتْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ر ، وَسَقُوطُهَا سَبُوحٌ .
 (٣) فِي ل (اسْتَعْمَلْ لِحَسْرِ) .
 (٤) (عَلَى الْأَكْثَرِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل .
 (٥) فِي ر (يَجْرِيهِ) .
 (٦) فِي ل (أَنْ يَرِيكَ) .
 (٧) فِي ل (وَلِكُلِّ وَجْهٍ) .

< المذهب > (١) الأول فهو إنّه لما كان علماً باعتبار الجنس كاسامة فينبغي أن يصحّ اجراؤه على كل واحد من مفرداته كما يجري اسامة ، فاذا أطلقته على واحد من مفرداته كان علماً ، كما إذا أطلقت اسامة على واحد من الآساد كان اسماً (٢) علماً له (٣) . ووجه المذهب الثاني أنّ باب اسامة في جريه عملاً على كل واحد من المشكلات التي تحيّر فيها الافهام لكونها في المعنى نكرة ، وحكمها حكم الاعلام حتى أحيل في استقامتها بأن قدّرت أعلاماً للحقائق المعقولة ، وصحّ اجراؤها على الأحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا أنّ العرب منعت صرف اسامة عند جريه على الواحد لم يرتب في أنّه نكرة ، وإذا كان باب اسامة خارجاً عن باب الاعلام (٤) ، فاذا وضع النحويون الفاظاً ، فاعطاؤها حكم الاعلام القياسية أوّلى من اعطائها حكم اسامة الخارج عن القياس ، فعلى هذا لا يكون إفعّل في قولك وزن إصبع (٥) إفعّل علماً . ويرد على هؤلاء أنّه إذا لم يكن علماً وجب أن يكون نكرة ، فيجب أن يقال وزن طلحة فعلة إذ ليس فيه ما يمنع الصرف أصلاً ، لأنّ العلية مفقودة ، وتاء التانيث شرطها في التأثير العلية فلا علة أصلاً . والجواب عنه أنّ يقال هذا وإن لم يكن علماً فليس اللفظ مقصوداً في نفسه وإنما الغرض به معرفة موزونه فأجرى مجرى موزونه . ومبماً أورده

- (١) (المذهب) زيادة للسياق بدلالة ما بعدها .
- (٢) (اسماً) ساقطة من ل ، وهو سهو .
- (٣) (له) : ساقطة من و ، ل ، ش ، وما أثبتناه أرجح .
- (٤) في ل (فيقتدر هذا الوجه الملتبس لماذا ؟ والاعلام كلها على خلافها ، لأنه لا ينطق إلا على معين) ، وهي لا تستقيم مع المعنى .
- (٥) الاصبغ يذكر ويؤنث وفيه خمس لغات : إصبغ ، أصبغ ، أصبغ ، أصبغ ، إصبغ .

سيبويه^(١) كُـلَّ أَفْعَلٌ إِذَا كَانَ صِفَةً لَا يَنْصَرَفُ ، وَقَالَ : قَلْتُ لَهُ -
 - يعني الخليل - كَيْفَ تَصْرَفُهُ ؟ وَقَدْ قُلْتُ لَا أَصْرَفُهُ ، فَقَالَ : أَفْعَلٌ
 هُنَا لَيْسَ بِوَصْفٍ^(٢) ، وَإِنَّمَا زَعَمْتَ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ وَكَانَ
 وَصْفًا لَا يَنْصَرَفُ فَظَنَّ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ إِنَّهُ هُنَا لَيْسَ
 بِصِفَةٍ فَيَنْصَرَفُ ، أَنَّ كُلَّ وَزْنٍ لَيْسَ بِصِفَةٍ يَنْصَرَفُ ، وَلَسِمَ يَرِدُ
 هَذَا وَإِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ التَّخِيلِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا
 قَالَ : كَلَّ أَفْعَلٌ لَمْ يَتَخَيَّلِ الْعَلِمَةُ لِدُخُولِ كُلِّ وَزْنٍ الْفِعْلِ
 مُتَحَقِّقًا فَلَا يَبْقَى نَخِيلٌ فِي مَنَعِ صِرْفِهِ إِلَّا بِتَقْدِيرِ الصِّفَةِ . فَأَجَابَ
 بِنَفْيِ هَذَا التَّخِيلِ لِتَحْقِيقِ صِرْفِهِ فَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَسْنَعَ مَنْ
 الصِّرْفِ فِي الْأَوْزَانِ إِلَّا مَا كَانَ صِفَةً ، وَلِهَذَا التَّخِيلُ قَالَ
 الْمَازِنِيُّ^(٣) : فِي قَوْلِ سَيْبُوهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْعَلٌ وَأَتَى بِهِ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ
 أَخْطَأَ سَيْبُوهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْرَفَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ وَإِلَّا
 يَنْتَقِضُ جَمِيعُ مَا قَالَهُ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٤) : لَمْ يَصْنَعْ الْمَازِنِيُّ شَيْئًا ،
 وَأَرَادَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ أَنْ الْمَازِنِيُّ تَخَيَّلَ ذَلِكَ التَّخِيلَ الْمُتَقَدِّمَ ذَكَرَهُ .

(فصل) قوله : وقد يغلبُ بعضُ الاسماءِ الشائعةِ على حدِّ

المُسَمَّى بِهِ .

- (١) الكتاب ٥/٢ ، نص كتاب سيبويه ذكره الشارح بتصريف .
- (٢) في ل (فجب أن يكون مصروفاً) ، والإرجح ما أثبتناه .
- (٣) هو بكر بن محمد بن بنية بن حبيب المعروف بالمازني ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه المبرد والمفضل بن محمد ، وهو بصري المذهب ، توفي سنة (٢٤٨هـ) ، انباه الرواة ١/٢٤٦-٢٤٧ ، نزهة الالباء ص ١٢٤ - ١٢٥ ، بغية الوعاء ١/٤٦٣ - ٤٦٦ .
- (٤) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو علي الفارسي ، النحوي الثقري المشهور أخذ عن الزجاج وابن السراج وروى القراءة عرضاً عن مجاهد ، وأخذ النحو عنه ابن جنى وعلي بن عيسى الربيعي ، توفي سنة (٣٧٧هـ) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٦ ، انباه الرواة ١/٢٧٣ - ٢٧٤ ، نزهة الالباء ، ص ٢١٦ ، بغية الوعاء ١/٤٩٦ - ٤٩٧ .

قال الشيخ : غرضه في هذا الفصل أن يذكر وضع الأعلام
وأنها تنقسم قسمين : قسم يضعه واضع ، وقسم يقلب عليه ،
والحكم فيها واحد ، وأكثره الأول ، ولذلك قال : وقد يقلب قاتبي
بحرف التقليل ، وإنما ذكره ثلثا يتوهم متوهم أنه لا يكون
علماً إلا بوضع واضع مخصوص .

وقوله « الاسماء الشائعة » ، يريد الاسماء التي تصلح أن
توضع على آحاد متعددة باعتبار معناها ، ولا يعني أنها تكون نكرة ،
لأن الاسماء المضافة الى المعارف مشروط في استعمالها أن يكون
المعهود بين المتكلم وبين المخاطب باعتبار تلك النسبة كما يشترط
في المعارف باللام أن يكون كذلك ، فابن عمر قبل غلبته كان
صالحاً للإطلاق على كل واحد من أولاد عمر بشرط أن يكون
بين المتكلم والمخاطب فيمن يطلقه عليه معنى بالنسبة اليه
يتخصص بقصده كما في قولك الرجل واللام ، إما باعتبار
الوجود وإما باعتبار الذهن كما تقدم في نحو أكلت الخبز
وشربت الماء ، فاذا غلب على أحدهم صار علماً عليه غير منظور
فيه الى تفصيل باعتبار [٨ ظ] جزئيه ، ولا الى نسبة أحدهما الى
الأخر ، بل يصير كل واحد من جزئيه كأحد حروف جعفر .
وقول النحويين في مثل غلام زيد إنه بمعنى غلام لزيد غير
مستقيم على ظاهره ، فإن غلام زيد معرفة باتفاق ، وغلام لزيد
نكرة باتفاق ولا يستقيم أن يكون اللفظان بمعنى واحد أحدهما
معرفة والأخر نكرة ، وإنما قصدوا أن يبَيَّنوا أن ما
الخفص في المضاف اليه راجع الى ذلك وأنه مشتمل على ذلك
المعنى وزيادة ، والفرق بينهما في المعنى أنك اذا قلت : غلام لزيد
فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد ، فاللفظ صالح لواحد
لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد ، واذا قلت : غلام زيد ،

فإنما تعني به واحداً مخصوصاً من الغمان باعتبار عهد بيتك وبين مخاطبك تخصّصه به كما في قولك الرجل واللام على ما تقدّم ، وكما صحّ إطلاق الرجل واللام على الواحد باعتبار العهد الذهني صحّ إطلاق المضاف إلى المعرفة بذلك .

(فصل) قوله : وبعض الأعلام يدخله لام التعريف ، وهو على نوعين : لازم وغير لازم .

قال الشيخ : الأعلام باعتبار الألف واللام على قسمين : ضرب لا يدخله وضرب يدخله ، فالذي يدخله على ضربين : ضرب يدخله لزوماً وضرب يدخله جوازاً ، فأما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولا لام في أصل وضعه كرجل سمّيته بأسد أو جعفر أو ما أشبهه ، وأما الذي يدخله وجوباً فهو كل اسم (غلب باللام مطلقاً أو سمّي باللام وليس بصفة ولا مصدر)^(١) . وأما القسم الذي يدخله جوازاً فهو كل ما وُضِعَ صفة في الأصل أو مصدراً كأثلته . ومنهم من قال : الأعلام على ضربين : ضرب لا يدخله وجوباً ، وضرب يدخله وجوباً ، والذي لا يدخله وجوباً هو كل اسم سمّي بغير الف ولا لام ، والذي يدخله وجوباً كل اسم سمّي ، وفيه الف ولا لام وليس عند هؤلاء جوازاً أصلاً ، وليس يستقيم لعلنا بأنهم يقولون الحسن وحسن لمسمّى واحد ، ولو كان على ما ذكروه لم يجوز^(٢) أن يقال فيه إلاّ إمّا الحسن وإمّا حسن ، وقد علمنا أنّهم يقولون فيه^(٣)

- (١) في ل : (جعل علماً وفيه الألف واللام كيفما اتفق على أن صفة كان من غلبة أو وضع) ، وما أثبتناه أوضح .
 (٢) في ل : (لم يحسن) ، وهو خطأ .
 (٣) في ل : (تارة كذا وتارة كذا أعني فيما ذكر من المثال بالحسن وحسن) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالوجهين ، فدلَّ على أنَّ دخولها جائزٌ ، وأمَّا من يقولُ : إنَّ نحوَ
 حَسَنٍ يجوزُ فيه اللامُ فإنَّ سُمِّيَ بالحسنِ كانتْ لازمةً فيه
 فليسَ بعيدٍ ، والفرقُ بينَ من غلبَ عليه الصَّعقُ وبينَ من سُمِّيَ
 بالصَّعقِ في لزومِ اللامِ في الأوَّلِ وجوازها في الثاني أنَّها في
 الصَّعقِ في الغالبِ في أصلها مرادةٌ مقصودةٌ للعهدِ فلزمتْ كلزومِ
 أصلها ، والمُسَمَّى بالصَّعقِ كانَ مستغنياً عن اللامِ فلم تجيء فيه
 مقصودةٌ لأمرٍ لازمٍ ، وإنَّما جاءتْ للملحِ معنى الصفةِ وليسَ ذلكَ
 بلازمٍ في اعلامٍ غيرِ صفاتٍ فجازَ حذفها ، والفرقُ بينَ الاسمِ
 والصفةِ إذا سُمِّيَ بهما وفيهما الالفُ واللامُ في لزومِ الأوَّلِ وجوازِ
 الثاني أنَّ اللامَ في الاسمِ ليستْ على ما ذكِرَ في الصفةِ فلو لم تكنْ
 مقصودةٌ قصدَ الجيمِ من جعفرٍ لم يؤتَ بها . وقوله « وكذلكَ
 الدَّبْرَانُ والعَيَوقُ والسَّمَاكُ والثُّرَيَّا لأنَّها غلبتْ تلى الكواكبِ
 المخصوصةِ من بينَ ما يوصفُ بالدُّبُورِ والسُّمُوكِ والثُّرُوةِ ،
 يوهمُ أنَّها صفاتٌ غالبيةٌ كالصَّعقِ وليسَ الأمرُ كذلكَ وإنَّما هي
 أسماءٌ موضوعةٌ باللامِ في الأصلِ أعلاماً لمسمياتها ولا تجري صفاتُ
 فلزمتْ اللامَ لذلكَ ولما عُرِفَ أنَّ ذلكَ ملبسٌ قالَ بعدهُ « وما لم
 يُصَرَّفْ باشتقاقٍ من هذا النوعِ فملحقٌ بما عُرِفَ » .

(فصل) قوله : « وقدْ تَأَوَّلَ العِلْمُ بوَاحِدٍ مِنَ الأُمَّةِ المسمَاةِ »

به الى آخره .

قال الشيخُ : تأوَّلَ العِلْمُ هذا التأويلُ قليلٌ ولذلكَ أتى بقَدْرٍ
 التي تدلُّ على التَّجْزِئِ معَ الفعلِ المضارعِ ، وقد صرَّحَ به في آخرِ
 الفصلِ بقوله « وهو قليلٌ » ، قالَ والدليلُ على ضعفه أنَّ العِلْمَ إنَّما
 وُضِعَ لشيءٍ بعينه غيرِ متأوَّلٍ ما أشبههُ فاذا نكَّرتَهُ فقد [٩ و]
 استعملته تلى خلافِ ما وُضِعَ له ، ووجهُ ما ذكره من أنَّه لَمَّا

وضعه الواضع 'المُسَمَّى' ثُمَّ وضعه 'آخر المُسَمَّى' آخر صارت نسبة الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة ، فأشبه رجلاً فان نسبة الى مسمياته نسبة واحدة 'أَجْرِي مجراه' • ومُضْرُ وربيعة وأنمار أبناء نزار بن معد بن عدنان أُضِيفَ كل واحد الى ما ورثه من آبيه ورث مضر الحمراء وهي الذهب ، وربيعة الخيل وأنمار الغنم (١) •

(فصل) قوله : وكل مُسَمَّى أو مجموع من الاعلام تعريفه باللام إلا نحو آبائين الى آخره •

قال الشيخ : أدخل الفاء في خبر المبتدأ تنبيهاً على أن تشبيه العلم وجمعه سبب لادخال لام التعريف عليه فلا يكون مُسَمَّى أو مجموع من الاعلام إلا وفيه اللام وما ذكره الامام من أن الاعلام إذا قُصِدَتْ تشبيهاً وجمعها وجب تكثيرها ، ثم إن قُصِدَ تعريفها عُرِّقَتْ باللام غير مستقيم ، فانهم لم يستعملوها مثابة ومجموعة نكرات أصلاً ، والذي حمل على ذلك علمه بأن العلم إنما يكون معرفة على تقدير أفراده لموضوعه ، لأنه لم يوضع علماً إلا منفرداً فان قُصِدَ الى تشبيهه وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فحكيم على أنهم استعملوه نكرة ثم عرفوه إذا قُصِدَ تعريفه ، ولا شك أن تشبيه الاعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين : أحدهما ما ذكره ، والثاني (٢) أن التشبيه في الاسماء الحاق الاسم الزيادة المعلومة ليدل على أن معه مثله من جنسه ، ولا شك أن الاعلام وإن تعددت مدلولاتها ليست

(١) في ل (والامثلة المذكورة في اصل الكتاب ظاهرة فلا حاجة الى ذكرها) ، وخذه زيادة لا يفيد ذكرها •
(٢) في ل : (والآخر) • وما أثبتناه ارجح •

موضوعة لها وضماً واحداً حتى تكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد ، لكن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز والاختصار كراهة تكرير اللفظ الواحد مراراً متعددة (١) ، ودأوا أن العلم أحق بذلك لكثرة اغتفروا أمر خروجه بالوجهين المتقدمين لما قصدوا فيه الاختصار المقصود في التثنية والجمع ، ثم التزموا ادخال اللام فيه تمويضاً عمماً ذهب من العلمية من مفرديه ، وهذه اللام هي لام التعريف التي للعهد ، وذلك أن العلم في الحقيقة موضوع لمعهد إلا أنه لما كان موضوعاً له بأصل وضعه لم يحتج إلى زيادة تجمله له ، ولما كان نحو رجل و غلام موضوعاً لواحد من أجناسه احتاج عند جمعه لمعهد أن يزداد فيه ما يجعله له ، ولما فقدت خصوصية الافراد عند تثنية العلم وبه كانت دلالاته على ذلك المعهد ، أدخلوا لام العهد باعتبارها جميعاً ، ولم يستعملوا العلم بعد تثنية إلا كذلك لئلا يؤدي إلى إخراجها عن وضعه من كل وجه ، فهذا معنى مناسب يقضي لزوم اللام له ، وعليه جاءت لغتهم ، فالحكم على لغتهم باستعمال العلم مثنى أو مجموعاً نكرة على لغتهم من غير ثبوت وذلك غير جائز ، نعم يجوز الاتيان به منكرأ على اللغة الضعيفة في الزيد وزيدكم ، فإذا تثنى زيد بعد تنكيره قيل زيدان ، وليس الكلام على هذه اللغة هنا . وقوله « الانحوا بانين » استثناء منقطع ، ألا ترى أن بانين ليست تثنية لشيئين كل واحد منهما بان كما كان قولك الزيدان ، وإنما هو اسم لجبلين ، أحدهما بان والآخر متاع ووضعوا لهما جميعاً بانين ، فهو اسم لفظه التثنية ووضع علماء هذين الجبلين كما لو سميت رجلين (يزيدان) من أول الأمر ، ولا يستقيم أن يقال يكون تثنية على تدير أن يكون الاسم

(١) في ل : (كثيرة) ، وذكرها في النص لا يفيد .

الآخرُ أَبَانًا فَانْتَهَمُ فَعَلُوا نَحْوَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمُ الْعُمَرَانِ وَالْقَمَرَانِ ،
وهذا مثنيٌّ ، وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا لَيْسَ فِي التَّحْقِيقِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ،
وَلَكِنَّهُ جَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَأَنَّهُ 'بَعْمَرٌ' (١) ، لِأَنَّا نَقُولُ : لَوْ
كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ الْأَبَانَانِ عَلَى مَا هُوَ قِيَاسٌ لِقْتِهِمْ فِي
مِثْلِهِ ، وَإِذَا أُحْتَمِلَ الشَّيْءُ تَقْدِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يُوْدِي إِلَى مَحْذُورٍ ،
وَالْآخَرَ يُوْدِي إِلَى مَحْذُورٍ فَارْتِكَابُ مَا لَا يُوْدِي إِلَى الْمَحْذُورِ [٩ ظ]
هُوَ الْوَاجِبُ ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا التَّقْدِيرُ يُوْدِي إِلَى تَقْدِيرِ « الْأَبَانِينَ »
وَلَيْسَ بِجَائِزٍ كَانَ مُؤَدِيًا إِلَى مَا لَا يَجُوزُ فَوَجِبَ أَنْ يُجْعَلَ
إِسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا ثُمَّ لَوْ قَدَّرَ صِحَّةُ ذَلِكَ فِي « أَبَانِينَ » فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ
التَّقْدِيرِ فِي مِثْلِ أَدْرَعَاتٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى أَدْرَعَةٍ وَأَدْرَعَةٌ
وَأَدْرَعَةٌ فَجَمَعْنَاهَا أَدْرَعَاتٍ ، بَلْ لَا شَيْءَ اسْمُهُ أَدْرَعَةٌ وَإِنَّمَا
رُضِعَ أَدْرَعَاتٌ وَضِعًا أَوْ لَا لِمَوْضِعٍ مُخْصُوصٍ وَكَذَلِكَ عَرَفَاتٌ ،
فَإِنْ قِيلَ فَعَرَفَاتٌ يُقَالُ فِيهِ عَرَفَةٌ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
عَرَفَاتٌ جَمْعًا لَهُ (٢) . فَالْجَوَابُ أَنَّ عَرَفَةَ وَعَرَفَاتٍ جَمِيعًا عِلْمٌ لِهَذَا
الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَهُ (٣) لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَحَادٌ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمُهُ عَرَفَةٌ وَلَيْسَ تَمَّ أَمْكَةٌ مُتَعَدَّةٌ اسْمٌ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا عَرَفَةٌ ثُمَّ جُمِعَتِ عَرَفَاتٌ ، بَلْ تَرَفَقَةٌ وَعَرَفَاتٌ
مَدْلُولُهَا وَاحِدٌ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعًا لَهُ وَإِنَّمَا اسْتِثْنَاءٌ وَإِنْ

(١) لم يوضح الشيخ لماذا غلب أحد الاسمين على الآخر في التثنية المذكورة ، وانتغليب إما أن يغلب فيه أحد الاسمين لشرفه نحو الأبوين ، أو لشهرته كالقمرين فإن القمر أشهر من الشمس لرؤيته في الليل والنهار وتذكيره . أو للخفة نحو العمرين ، فإن لئنة عمر اخف من لفظة أبي بكر ونقطة أبان اخف من لفظة متالع ، ومن ذلك يتضح بأن الاسم الذي يغلب في التثنية لا بد له من مزية كي يتغلب على الآخر .

(٢) (له) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (له) ساقطة من ل ، وفي ر (لها) ، وما ذكرناه في النص اصح .

كَانَ مَنْقُطاً تَبِيهاً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْاَلْفَاظَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا الْفَاظُ الْمُنْتَى ،
 وَالْمُنْتَى وَالْمَجْمُوعُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْاَلْفِ (١) ، وَاللَّامِ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ وَاجِباً
 فَيَا تَقَدَّمَ ، لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُنْتَاةٍ وَلَا مَجْمُوعَةٌ ، وَلَوْ قِيلَ
 أَرَادَ بِقَوْلِهِ : وَكُلُّ شَيْءٍ مِمَّا لَفِظَهُ مُنْتَى فَيَنْدَرُجُ فِيهِ (٢) نَحْوُ أَبَانِينَ
 ثُمَّ اسْتِثْنَاهُ مِنْ دُخُولِ اللَّامِ لَكَانَ وَجْهاً ، وَالْمُخْتَارُ فِي نَحْوِ الْقَمْرَيْنِ
 وَالْعَمْرَيْنِ وَنَحْوِهِ مِمَّا جَاءَ بِاللَّامِ أَنَّهُ عَلَى بَابِ الزُّيْدَيْنِ لَا عَلَى
 بَابِ أَبَانِينَ وَإِنْ أَشْبَهَهُ مِنْ جِهَةِ اخْتِلَافِ اسْمَيْهِ مُسَمَّاهُ وَيُقَدَّرُ
 أَنَّ الْآخَرَ مُسَمَّى بِالْاِسْمِ الْمَلْحَقِ بِعِلْمِهِ الْمُنْتَى ، لِأَنَّ وَضْعَ الْاِعْلَامِ
 مُنْتَاةٌ لِمُخْتَلَفِي الْاِسْمِ وَلِتَفْقِيهِ نَادِرٌ ، وَلَوْ كَانَ فِي أَبَانِينَ الْاِلْحَاقُ
 بِهِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ نَحْوَ الْعَمْرَيْنِ عِلْمٌ عَلَيْهِمَا كَأَبَانِينَ لَكُنْهُ وَضِعٌ
 فِي (٣) آصَلِهِ بِاللَّامِ لَمْ يَكُنْ بَعِيداً لِأَنَّ التَّنْبِيَةَ بِاِعْتِبَارِ اِسْمَيْنِ
 مُخْتَلَفَيْنِ لَمْ تَثْبُتْ . « وَعَمَّائَتَانِ » : جَبَلَانِ ، وَ « اذْرَعَاتُ » : بَلَدٌ
 بِالنَّصَامِ ، ثُمَّ مَثَلٌ بَعْضُ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ مُنْتَى الْاِعْلَامِ
 وَجَمْعِهَا ، وَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ اِلَّا بِاللَّامِ وَهُوَ قَوْلُهُ « الْخَالِدَانِ
 وَالْكُفَّانِ وَالْعَامِرَانِ وَالتَّيْسَانِ وَالْمُحَمَّدُونَ وَالتَّلْحَاتُ » ، ثُمَّ وَقَعَ فِي
 الْمَفْصَلِ « قَيْسُ بْنُ هَزْمَةَ » بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالزَّيْ ، وَإِنَّمَا هُوَ قَيْسُ
 بْنِ هَزْمَةَ ، بِذَلِكَ مَعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، وَالْمُحَمَّدُونَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
 وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَذِيفَةَ (٤) ،
 كَانَ عَدُوًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُكْرِمُهُمْ لِتَسْمِيَتِهِمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَى بِحُلُلٍ فَأَرَادَ اِعْطَاءَهَا لَهُمْ فَدَعَاهُمْ ، فَلَمَّا
 حَضَرُوا قِيلَ لَهُ « هَؤُلَاءِ الْمُحَمَّدُونَ بِالْبَابِ » ، فَأَمَرَ لَهُمْ بِهَا ، فَاخْتَارَ

-
- (١) (الالف) ساقطة من : ل ، وهو سهو .
 (٢) (فيه) ساقطة من ل ، وهو سهو .
 (٣) (في) ساقطة من ل ، وهو سهو .
 (٤) (محمد بن ابي حذيفة) ساقطة من ل ، ت وهو سهو من الناسخ .

زيد بن ثابت لمحمد بن حاطب خيرا لكونه ريبه فتمثل عمر
بقوله (١) :

٢٦- أَسْرَكَ لَمَّا صَرَّعَ التَّوْمَ نَشْوَةَ
خُرُوجِي (٢) مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمٍ

صَحِيحًا (٣) كَأَنْتِي لَمْ أَكُنْ قَطُّ (٤) فِيهِمْ
وَلَيْسَ الْخِدَاعُ (٥) مَرْتَضَى فِي التَّنَادِمِ

ثم أمره (٦) بردها واخلطها وتسيبها ثم يدخل يده فيخرج واحدة
قيس نساء اسم كل واحدة

« طلحة الطلحات ، طلحة بن عبد الله الخزاعي ، لأنه فاق
في الجود خمسة أجواد اسم كل واحد منهم طلحة ، وهم
طلحة الخير ، وطلحة الفياض ، وطلحة الجود ، وطلحة الدراهم ،

(١) البيتان من قصيدة لعمارة بن الوليد بن المغيرة كان خمارا فخطب
امراة من قومه وكان يحبها فطلب منه أن يترك الخمر فحلف لينا
بتركه وتزوجها ، ثم عاود الخمر فعاقبته فقال انقصيدة ، والرواية
(غانم) مكان (غارم) ، والبيت الثاني : (بريئا كآنتي قبل
لم أك) ، والمعنى اذا تصرع القوم في نشوة الخمرة فأخرج
سالمًا غير غارم ، وكلام عمر (رض) نشوة الخلافة لا تجعله
غارمًا ولا ظالمًا . دلائل الاعجاز ص ١٠ ، حسن الصحابة ١ / ٢٦١ .

- (٢) في ل : (أتخرج) .
(٣) في ر : (بريئا) .
(٤) في ر : (قيل) .
(٥) في ت ، ش : (من تصافي التنادم) .
(٦) في ل : (وان يردها بخلطها) .

وطلحة' التدي^١ . وقيل كان في أجداده جماعة اسم كل واحد منهم طلحة .

« وابن قيس الرقيات ، عبد الله . قال الأصمعي : نكح قيس نساء اسم كل واحدة منهن رقية ، وقيل كان له جدات كذلك ، وقيل كان يشبب بثلاث كذلك ، والاستشهاد على الوجه الضعيف في إضافته على ذلك فأما إذا جعل الرقيات لقباً قيس نساء اسم كل واحدة منهن رقية ، وقيل كان له جدات على الأصح كما تقدم ، ورواية توين قيس تقوي الوجه الثاني^(٢) . وقوله^(٣) :

٢٧- قل لابن قيس أخى الرقيات
ما أحسن العرف^(٤) في المصيبات

يقوي الوجه الأول ، وإنما لم يستثن نحو عبد الله وأبي بكر إذا نسي لكونه لا يدخله اللام لما علم أن النسي والمجموع هو الاسم الأول وأنه مضاف إلى علم كما تقدم ، فإن أحكام الإضافة باقية عليه وكان كالمعلوم .

(١) كذا في ل : وفي الأصل (في الإضافة على الأصل) . وفي ت (في الإضافة إلى ذلك) .

(٢) انظر كلام الأصمعي في خزنة الأدب للبغدادى ٢٦٦/٣ .

(٣) لم يعرف قائله ، وسُمى قيس الرقيات : لزواجه لنسوة اسم كل واحدة منهن رقية ، وقيل شبب بثلاث اسم كل واحدة رقية ، العرف : بالكسر : الصبر . الخزنة ٢٦٥/٣ ، أساس البلاغة ٦٢/٢ .

(٤) في و : (الصبر) ، وهو حسن .

ثُمَّ قَالَ : وَكَذَلِكَ « الْأَسْمَاتَانِ ، وَالْأَسْمَاتُ » ، يَعْنِي أَنَّ
 الْأَعْلَامَ الْمَوْضُوعَةَ بِأَزَاءِ الْمَعْنِي الدَّهْنِيَّةِ تَجْرِي مَجْرَى الْأَعْلَامِ
 الْمَوْضُوعَةِ بِأَزَاءِ الْأَشْخَاصِ فِي وَجُوبِ إِدْخَالِ [١٠ و] اللَّامِ عِنْدَ
 تَشْبِيهِهَا وَجَمْعِهَا لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَجْرُوهَا أَعْلَامًا بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي نَسَبَهُ عَلَيْهِ
 سَيُؤَيِّهِ وَأَوْجِبَهُ مَا عَلِمَ مِنْ اعْطَائِهِمْ إِيَّاهَا حُكْمَ الْأَعْلَامِ أَجْرُوهَا
 أَيْضًا فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ مَجْرَاهَا لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ أَعْلَامًا مِثْلَهَا وَكَمَا
 أَنَّهَا فِي الْأَفْرَادِ حُكْمُهَا حُكْمَ الْأَعْلَامِ وَمَعْنَاهَا بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ ،
 وَجَبَ أَنْ تَكُونَ فِي التَّشْبِيهِ كَذَلِكَ .

(فصل) قوله : وفلان وفلانة وأبو فلان الى آخره .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي أَنَّهَا وَضَعَتْ أَعْلَامًا لِأَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ ،
 وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا أَعْلَامٌ مَنَعُ فُلَانَةٌ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلَوْلَا تَقْدِيرُ
 الْعِلْمِيَّةِ لَمْ يَجْزُ مَنَعُ صَرْفَهُ فَوَجَبَ تَقْدِيرُهَا لِذَلِكَ ، وَإِذَا وَجَبَ
 تَقْدِيرُهَا فِي فُلَانَةٍ وَجَبَ تَقْدِيرُهَا فِي فُلَانٍ ؛ لِأَنَّ نَسَبَةَ فُلَانَةٍ إِلَى
 الْمُؤَنَّثِ نَسَبَةٌ فُلَانٍ إِلَى الْمَذْكَرِ ، وَالتَّذْكَيرُ وَالتَّأْنِيثُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَنَعِ
 الْعِلْمِيَّةِ وَلَا اثْبَاتِهَا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَثَرٌ فِي ذَلِكَ وَقَدْ وَجَبَ
 لِفُلَانَةٍ الْعِلْمِيَّةُ وَجَبَ لِفُلَانٍ أَيْضًا الْعِلْمِيَّةُ . الثَّانِي هُوَ أَنَّهُمْ
 امْتَنَعُوا مِنْ دُخُولِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ ^(١) ، فَلِئَلَّا يَكُونَ فُلَانَةُ لِحُجُوزِ
 دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِمَا ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَعْلَامٌ فَلَيْسَتْ كَوْضَعِ زَيْدٍ
 وَعَمْرٍو وَإِنَّمَا هِيَ كَوْضَعُ أَسْمَاءَ وَبَابِهِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى صِحَّةِ
 [ذَلِكَ] ^(٢) ، إِطْلَاقُهَا كِنَايَةً عَنْ كُلِّ عِلْمٍ ، وَكَذَلِكَ بَابُ أَسْمَاءَ
 بِخِلَافِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمَدْلُولُهُمَا أَعْلَامُ الْإِنْسَانِيِّ ، وَأَعْلَامُ الْإِنْسَانِيِّ

(١) في ل : (هُنَا) ، وهي زيادة من الناسخ .

(٢) (ذَلِكَ) : زيادة عن ل .

لَهَا حَقِيقَةٌ كَحَقِيقَةِ الْأَسَدِ ، فَكَمَا صَحَّ أَنْ يُوضَعَ لَتِلْكَ الْحَقِيقَةِ
 عِلْمٌ صَحٌّ أَنْ يُوضَعَ لِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ عِلْمٌ ، وَكَلِمٌ يَثْبُتُ اسْتِعْمَالُهَا
 إِلَّا حِكَايَةً ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ لِاسْمٍ مَدْلُولِ الْعِلْمِ ،
 فَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ جَاءَ نِي فَلَانٌ ، وَلَكِنْ يُقَالُ قَالَ زَيْدٌ : جَاءَ نِي فَلَانٌ ،
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ،
 يَا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا } (١) فَهُوَ إِذَنْ اسْمٌ
 الْأَسْمِ .

قوله : وَإِذَا كُنُوا عَنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ آدَخَلُوا اللَّامَ ، فَقَالُوا :
 الْفَلَانُ وَالْفَلَانَةُ .

قال الشيخ : كَانَتْهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَفْرَقُوا بَيْنَ كَنَائِبَاتِ أَعْلَامِ
 الْإِنْسَانِيِّ وَكَنَائِبَاتِ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَكَانَتْ هَذِهِ أَوْلَى
 لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّ تِلْكَ أَكْثَرُ وَهَذِهِ أَقَلُّ ، فَجَاءَ أَنْ تَكُونَ
 الزِّيَادَةُ فِي الْأَقَلِّ . وَالْآخِرُ (٢) ، أَنَّ تِلْكَ هِيَ الْأَصْلُ الْمَحْتَجُّ إِلَيْهِ فِي
 التَّحْقِيقِ ، وَهَذِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَالْأَعْلَامُ تُنْفِي الْأَلْفَ
 وَاللَّامَ فَإِذَا اضْطُرَّ رِنَا إِلَى دَخُولِهَا عَلَى أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ ، فَادْخَالَهَا
 عَلَى الْفَرْعِ أَوْلَى مِنْ ادْخَالَهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَزَادُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ
 دُونَ غَيْرِهَا ، لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ فَلَمَّا اضْطُرُّوا إِلَى زِيَادَةِ أَمْرٍ لِلْفَرْقِ
 زَادُوا عَلَيْهِ مَا لَا يَنَافِي مَعْنَاهُ فِي التَّعْرِيفِ ، أَلَا تَرَى أَنََّّهُ فِي الْمَعْنَى
 كَالنُّكْرَةِ ، فَلَمَّا كَانَ كَالنُّكْرَةِ فِي الْمَعْنَى وَقَصِدُوا إِلَى زِيَادَةِ أَمْرٍ
 لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ ، كَانَ الْأَوْلَى بِهِ دَخُولُ اللَّامِ
 الَّتِي كَانَ مَقْتَضَاهُ فِي الْمَعْنَى دَخُولِهَا مَعَ الصَّرْفِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ
 تَقْدِيرَ الْعِلْمِيَّةِ لِأَجْلِهِ . وَقَوْلُهُمْ يَا فُلٌ لَيْسَ تَرْخِيمًا لِفَلَانٍ عِنْدَ

(١) سورة الفرقان الآية : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) فِي الْأَصْلِ (الْآخِر) .

سيويه^(١) ، وإن اختص استعماله بالنداء إلا على شذوذ للضرورة
كقوله^(٢) :

٢٨- في لجة أمك فلاناً عن فل

وإنما هو اسم مخفف عن فلان بالحدف كدم ، لأنه لو كان عن فلان لكان يافلاً ولم يقل يافل ، فجاز يافل بالفتح على المختار ، والكوفيون [على أنه ترخيم لفلان]^(٣) على غير قياس ولذلك قالوا : ولا يقول يافلاً خذ عني على القياس . وأما « هن وهنة » فليس يعلم ، وإنما هو اسم يوضع بازاء المستبجات . وقوله « كناية » في هن وهنة ليس كقوله « كناية عن أسماء الأعلام في فلان » ، لأن ذلك علم موضوع دال على اسم علم ، وهذا اسم موضوع بازاء مدلول اسم آخر ، لأن مدلوله اسم ، ولذلك نقول كانت بينهم هنات ، وليس الهنات الفاظاً وإنما تعني أشياء قبيحة ولذلك يكنى بهن عن نفس الفرج لا عن لفظ الفرج ، وإنما صح أن يقول كناية لأنه يقول عن ذلك اللفظ الى هذا ، لما في ذلك من الاستهجان والاستباح ، فهذا الذي سوغ اطلاق الكناية عليه ، وإنما أوردته ليعلم أنه ليس من قبيل [١٠ ظ] الأعلام ولو كان علماً لوجب منع صرف هنة ، ولوجب أن لا تضاف ، وأن لا يدخله الالف واللام ، ولا

(١) الكتاب ١/٣٣٣ .

(٢) وصدده : « تذل منه إبلى بالهوجل » ، لجة : الجلبة واختلاط الاصوات بالحرب ، أمسك فلاناً عن فل : أي احجز فلاناً عن فلان ، وهو منسب لأبي نجم العجلي في الكتاب ١/٣٣٣ ، الحمل ص ١٧٦ ، وغير منسوب في المقتضب ٤/٢٣٨ ، ابن يعيش ١/٤٨ ، ابن عقيل ٢/٢١٧ ، الخزائن ١/٤٠١ ، وفيها منسوب لأبي نجم أيضاً .

(٣) (على أنه ترخيم لفلان) زيادة عن ر .

خلافَ في صحّةِ إضافتهِ وإدخالِ اللامِ عليهِ كالنكراتِ ، وقد يُكنّى
بها عملاً لا يرادُ التصريحُ بهِ لغرضٍ ، كقولهِ يخاطبُ حسنَ بنَ
زيدٍ (١) :

٢٩- اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلاً مِنْ عَطِيَّتِهِ
عَلَى هَنْ وَهَنْ فِيمَا مَضَى وَهَنْ

يَعْنِي عَبْدُ اللَّهِ وَحَسَنًا وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ حَسَنِ (٢) ، كَأْتَهُمْ (٣) كَانُوا
وَعَدُوهُ شَيْئاً فَوْقَى بِهِ حَسَنٌ •

ومن ثمّ قالَ بعضهمُ يُكنّى بهِ عنِ الاعلامِ أيضاً ونحوه ،
قولهمُ في النداءِ للمذكورِ يَا هَاهُ وَلِلْمؤنثِ يَا هِتَاهُ ، والهاءُ في يَا هَاهُ
بدلٌ عنِ الواوِ عِنْدَ البصريينَ ، كأنَّ أصلهُ فعالٌ ، وهاءُ السكتِ
عِنْدَ الكوفيينَ ضُمَّتْ لِمَاءٍ وَصِلَتْ •

ومن أصنافِ الاسمِ العربِ (٤)

قالَ الشيخُ : قَدَّمَ قَبْلَ الشروعِ اعتذاراً عن ذكره في قسمِ
الاسماءِ من حيثُ كانَ حقّهُ أنْ يُذكرَ في المشتركِ ، لأنَّ المشتركَ
لكلِّ حكمٍ فيه ثلاثةُ أقسامٍ أو اثنانِ منها ، والأعرابُ قد اشترَكَ
فيه اثنانِ منها ، فكَانَ حقّهُ أنْ يُذكرَ في المشتركِ ، واعتذرَ عنه
باعتذارينِ أحدهما قولهُ : « إنَّ حقَّ الأعرابِ للاسمِ في أصلهِ

-
- (١) البيت لابن جريرٍ يخاطبُ حسنَ بنَ زيدٍ ، انظر الخزانة ٢٥٩/٣ ،
جمع انهوامع ٧٤/١ ، اندرر اللوامع ٤٨/١ •
(٢) كذا في (ت) وفي الاصل وفي ل (ابن حسن) ، وهو وهم •
(٣) في ر (كأتهم) ساقطة •
(٤) في و : (قال صاحب الكتاب) •

والفعلُ إِنَّمَا تَطَنَّلَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الْمُضَارَعَةِ ، ، وهذا اعتذارٌ غيرُ قوِيٍّ فَإِنَّ فِيهِ تَسْلِيمَ الْأَشْتِرَاكِ وَلَمْ يَفْرَقْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِاعْتِبَارِ كَوْنِ ذَلِكَ أَصْلًا ، وهذا فرعاً وقد وقعَ في المُشْتَرَكِ مِثْلُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْأَعْلَالَ أَصْلٌ فِي الْأَفْعَالِ وَفِرْعٌ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ذُكِرَ فِي قِسْمِ الْمُشْتَرَكِ ، وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ يُذَكَّرَ الْمُعْتَلُّ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهَا أَصْلٌ فِيهِ ، وَالْمُعْتَلُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّهُ فِرْعٌ كَمَا ذُكِرَ ذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ . الْوَجْهُ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرَهُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ تَقْدِيمِ مَعْرِفَةِ الْأَعْرَابِ لِلخَائِضِ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنَّ الْحَاجَةَ لِمَا كُنْتَ مَنْ يَشْتَقِلُ بِهَذَا الْعِلْمِ دَائِمَةً إِلَى تَقْدِيمِ مَعْرِفَةِ الْأَعْرَابِ ، اقْتَضَى ذَلِكَ تَقْدِيمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ ، وَهَذَا أَيْضًا ذَيْرٌ سَدِيدٌ ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَاقْدَمَ أَيْضًا إِعْرَابُ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ كَالْحَاجَةَ إِلَى إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ ، وَعَنْهُ بِقَوْلِهِ : « فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ » ، لِأَنَّ بَابَ الْمَرْبِ خَرَجَ ، وَلِأَنَّ بَابَ الْمُشْتَرَكِ خَرَجَ وَاسْتَعْمَلَ سَائِرَ بَعْضِي جَمِيعٍ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا (لِأَنَّهُ لَأَحْكَمُ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا بِتَرْكِيْبِ جَمَلَةٍ ، وَلَا تَرْكِيْبِ إِلَّا بِأَعْرَابِ) (١) ، وَكَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَعْلَلَهُ (٢) بِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَعْرَابَ فِي الْأَسْمَاءِ لَيْسَ هُوَ الْإِعْرَابُ فِي الْأَفْعَالِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي تَسْمِيَةِ الْأَعْرَابِ وَفِي الْفَاطِظِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ فِي الْأَسْمَاءِ مَوْضُوعٌ بِأَزَاءِ مَعَانٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، فَالرَّفْعُ عِلْمٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالنَّصْبُ عِلْمٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَالجَرُّ عِلْمٌ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَلَيْسَ الْإِعْرَابُ فِي الْأَفْعَالِ مَوْضُوعًا بِأَزَاءِ مَعَانٍ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَالذَلِكَ ذَكَرَ كُلَّ إِعْرَابٍ فِي مَوْضِعِهِ .

- (١) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) في ت ، س ، ر (تعليله) وهو تحريف .

اعتذار^(١) ثانٍ وهو أن الأعراب المقصود منه معرفة عوامله ،
 فإذا كان المقصود هي العوامل فلا مشاركة بين الأسماء والأفعال في
 العوامل ، وإذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر
 إعرابه ، لأنه أنزه ولا يفرق بين ذكر الأثر وذكر المؤثر
 فاقضى ذلك أن يذكر كل إعراب في موضع الآخر ، وهو إن من
 جملة إعراب الأسماء الجر ولا مشاركة بين الأفعال والأسماء فيه ،
 فإذا وجب ذكر الجر في الأسماء لأنه لا مشاركة فيه ، وجب ذكر
 أخويه معه^(٢) ، لأنه لا تحسن التفرقة بين أنواع الأعراب ،
 والجر نوع من أنواعه ، فإذا وجب ذكره وجب ذكر أخويه
 معه^(٣) ، ثم شرع في ذكر حدّ العرب فقال ق ما اختلف آخره
 باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف ، أو محلاً ، وقد^(٤)
 اعترض على هذا الحدّ بأنه حدّ الشيء بما هو متوقف تلى
 حقيقة وذلك أنه إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم
 كونه عربياً ، فإذا توقف اختلاف آخره تلى معرفة كونه عربياً
 توقف كونه عربياً على معرفة اختلاف آخره لكونه عربياً
 به ، توقف^(٥) كل واحد منها تلى الآخر ، ويحققه أنك إذا
 علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت ، فما لم تعرف
 أن الاسم من قبيل العرب تعذر عليك أن تحكم باختلاف آخره
 فتحقق [١١ و] أن اختلاف الآخر لا اختلاف العامل متوقف على
 فهم كونه عربياً فتعريفه به دور لا يقال ، فلعلهما يحصلان معاً
 فلا دور ، لأننا نقول : قد بينّا توقف التقديم^(٦) ، وأيضاً فإن ذلك

(١) في ل : (بعد) ، وهو خطأ .

(٢) (معه) : ساقطة من ل ، سهو من الناسخ .

(٣) (وقد) ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) في ل : (فوقف) ، وفي ت (توقفه) .

(٥) في ل : (تقدم الوقف) .

لا يستقيم في الحدود ، لاستلزامه نفي التعريف ، لأن التعريف يستدعي سبب المعرفة على المعرفة . فإن قيل نحن نعقل اختلاف الآخر لاختلاف أمر مع الذهول عن حقيقة العرب . قلت المقصود اختلاف يصح لغة ، وذلك متوقف وإنما أوقعه في ذلك أمران (١) : أحدهما أن العرب يستلزم الاعراب ، والاعراب ما يختلف الآخر به من حركة أو حرف ، فتوهم أن حقيقة العرب ما حصل به ذلك ففسر به ، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون عربياً بكسر الراء لا عربياً . الثاني أن العرب اسم مفعول من أعربت الكلمة إذا جعلت ذلك فيها فتوهم أنه يصح تفسيره بذلك كغيره ، وهو غلط فان مفعول أعربت يفاير العرب لقباً ، بدليل صحة ما أعربت الكلمة وهي معربة ، فمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس في هؤلاء ، ولو كان كذلك تناقضاً ، نعم سمي العرب المقصود عربياً لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ، ويجب أن نفرق (٢) بين حقيقة الشيء وبين تعليل تسميته فقد تسمى الشيء باعتبار لازم يتوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما لا يصح تفسيره به ولا يؤخذ في تعليل التسميات حقائق التسميات ولا لوازمها ، نعم لو فسّر العرب الذي هو مفعول أعربت حقيقة بذلك لكان مستقيماً كغيره لأنه مسماه ، والاولى في حده ذو تركيب نسبي غير مشبهة مبني الأصل ففي التركيب تيسره على السبب ، وفي الباقي تيسره على المانع ، فالذي وجد فيه موجب الاعراب بأي التفسيرين شئت ، وهو التركيب واتفى عنه المانع وهو الملقب بالعرب في الاصطلاح ، والاعراب يطلق مصدرأ لأعربت وهو واضح ، ويطلق على ما يختلف آخر العرب به من حركة أو

(١) في ر : (شيان) .

(٢) في ل (يعرف) .

حرفٍ وهو المقصودُ في الاصطلاحِ وقد فسَّره كثيرٌ باختلاف الآخرِ للعامل ، فإن أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه ، فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه وفساد ذلك من وجهين : الأولُ الاتفاقُ على أن أنواعه رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌ ، وإن الضمة في قام زيدٍ رفعٌ ، والفتحة في ضربتُ زيداً نصبٌ ، والكسرة في مرتتُ بزیدٍ جرٌ . ونوع الجنس (١) يستأزم حقيقته فوجب ما ذكرناه . الثاني أن الاختلاف أمرٌ معقولٌ لا يحصل إلا بعد التعدد ، فيجب ألا تكون الحركة الأولى في التركيب الأول في كلمتها إعراباً إذ لا اختلاف في حال واحدة . وهو باطلٌ ، ولو قدر صحته فتعسفٌ مستغنى عنه ، قالوا : الاتفاقُ على أنها حركات الأعراب وحروف الأعراب وتلامات الأعراب يدلُّ على أنها غيره ، قلنا هذا في إضافة الأعم إلى الأخص ، لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعراباً وغيره ، فأضيفت إلى الأعراب تخصيصاً (٢) وبياناً بأنه المراد لا من إضافة الشيء إلى نفسه وذلك جائزٌ باتفاق ، وقد اعترض على حدِّ المعرب أيضاً بأمور مزيقة (٣) أحدها أنه حدّه بحدٍّ يدخل فيه الفعل ، لأنه قال ما اختلف آخره باختلاف العامل ، والفعل أيضاً يختلف آخره باختلاف العامل . الثاني أنه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك منو ومننا ومني ، وليس بمعرب باتفاق . الثالث أن نحو هذين وهذان يختلف للعوامل اختلاف رجلين وليس عند المحققين معرباً .

وأجيب عن الأول أنه لم يقصد إلا الاسم فكأنه قال : هو الاسم الذي اختلف آخره ، وعن الثاني بأنه لم يرد إلا اختلافه

(١) كذا في الأصل وفي ر ، وفي بقية النسخ : (الشيء) .

(٢) كذا في ل ، وفي الأصل ب ، ت (تلخيصاً) ، وهو تحريف .

(٣) في و ، ت ش ، ب : ر (قريبة) ، وهو تصحيف .

باختلاف العوامل في لفظ التكلم به لا في لفظ غيره ، واختلاف
(مَنْوٌ وَمَنْأٌ وَمَنْيٌ) ليس (١) بعوامل في لفظ التكلم بها ، وإنما
هي لتصدك أن تخكي إعراب (٢) ما استفهمت عنه ، وعن الثالث بأن
اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء فوجب أن تحمّل
على أنها صيغ مختلفة للمرفوع والمنصوب في أصل وضعها
كالضمائر ، فكما لا يحسن في الضمائر أن يقال اختلف لاختلاف
العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء . قوله : « لفظاً أو
تقديراً » تقسيم لاختلاف ، فصارت بعد تمام [١١ ظ] الحد فلا يضر
وإن كان ناوياً ، لأنه بعد أن تم الحد . وقوله : « بحركة أو
حرف » تقسيم لفظي . وقوله : « أو محلاً » معطوف على « لفظاً »
تقسيم للاختلاف ، وصارت ثلاثة أقسام لفظي بحركة ، ومحلي .
ثم شرع في ذكر كل واحد منها .

قوله : واختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعراب
صحيحاً أو جارياً مجزاه .

قال الشيخ : ونعني بالصحيح ما ليس آخره الفاء ، ولا ياء ،
ولا واواً ، والجارى مجزاه قسماً : قسم يجري مجزاه في جميع
وجوه الاعراب ، وهو كل ما كان آخره واواً أو ياء قبلها ساكن ،
وقسم يجري مجزاه في بعض وجوه الاعراب دون بعض ، وهو
ما آخره ياء قبلها كسرة ، كقولك قاضٍ وغازٍ ، فهذا في النصب
يجري مجزاه الصحيح في كونه معرباً بحركة لفظاً ، تقول : رأيت

(١) في ل : (باختلاف العوامل) ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) في ر (الاعراب) ، ولا يستقيم معه السياق .

غازياً وقاضياً ، وفي الرفع والجرَّ معربٌ تقديرأ على ما سيأتي ، ولم
يتعرض لتمثيل مجراه ، لأنه سيذكره مفصلاً مييناً في صنف
الاعتلال . ثم قال : « واختلافه لفظاً بحرف ، وهو القسم الثاني .
فقال « في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة ، وذكرها الى
اخرها ، وهذه رفعها بالواو ونصبها بالالف وحفضها بالياء ، ولم
يذكر ذلك ابتكالا على أنه معروف لمن شرع في قراءة مثل
كتابه .

قال الشيخ : اختلف الناس في هذه الحروف ، فمنهم من
يقول : هي حروف اعراب ، ومنهم من يقول : ليست حروف
اعراب ولا يتحقق ذلك الاً بالتفصيل ، فحرف الاعراب يطلق على
الحرف الذي يصوره الاعراب لفظاً أو تقديرأ كالدال من زيد
والالف من عصاً ، ويطلق على الحرف الذي يتغير تلاءعرب ،
وظاهر مذهب سيويه أن له اعرابين تقديري بالحركات ولفظي
بالحروف ، كأنه (١) قدر الحركة وأنهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم
سكنوا للاستقلال ، وقال في الواو علامة الرفع ، فعلى هذا تكون
حروف اعراب بالاعتبارين معاً وهو ضعيف ، لأنه خارج عن قياس
كلامهم لتقدير لم يمهده مثله [وهو اجتماع] (٢) اعرابين في كلمة .
وقال أبو الحسن الربيعي (٣) : أصله أبوك نقلت الحركة الى ما قبلها
استقلالاً ونقلت في الجرَّ وقليت ياء ، ونقلت في النصب

(١) كذا في ل ، وفي بقية النسخ (لانه) .

(٢) (وهو اجتماع) : زيادة عن ر .

(٣) هو علي بن عيسى بن فرج بن صالح الربيعي النحوي ، أخذ عن ابي
سعيد السيرافي ثم لازم ابا علي الفارسي مدة طويلة وتوفي في شيراز
سنة (٤٢٠هـ) . نزهة الالبناء ط ٢١٣ ، بغية الوعاة في طبقات
اللغويين والنحاة ١١٨/٢ .

وَقُلِبَتِ الْفَاءُ^(١) ، وهو أضعف مما تقدم ، لأن فيه زيادة أن الإعراب بالحركات على غير الآخر ، وتكون حروف إعراب بالاعتبارين نظراً إلى الأصل والحال ، وباعتبار الثاني دون الأول نظراً إلى الحال . وقال أبو عثمان^(٢) : الإعراب بالحركات والحروف لاشباعها ، وهو ضعيف ، إذ لم يعهد بمثل ذلك فصيحاً ، فليست حروف إعراب بالاعتبارين معاً . وقال الفراء والكسائي^(٣) : الضمة إعراب بالحركة ، والواو إعراب بالحرف^(٤) ، وهو ضعيف لم يعهد مثله ، وتكون حروف إعراب بالاعتبار الثاني فقط والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها ، كأعراب التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع ، وإنما أعزيت بالحروف لتبها بالتثنية والجمع على حد ما من حيث كان التعدد لازماً لهما ، وآخرها حروف علته يمكن أن تتغير لتغير العامل كالتثنية وجمع السلامة ، ولا تعرف خلافاً لمحقق في التثنية والجمع ، وما يحكى عن الفراء أنها حروف إعراب في نية الحركة إن أراد أن الحركة مقدرتها عليها تقديرها في عَصَا ، وجب أن يكون أصلها ياء ، أو واو أو الف الحرف^(٥) ، لا أصل لها بالاتفاق ، وأيضاً فإنه يوجب^(٦) أن تقلب الياء في النصب والجر الفاء ، وأيضاً فإنه لم يثبت تقديرها

(١) رأى الربيعي : إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب ، الانصاف ١٧/١ .

(٢) رأى المازني : الإعراب على الحرف الآخر وهذه الحروف نشأت عن إشباع الحركات الانصاف ١٧/١ .

(٣) رأى عامة الكوفيين ، وهو الإعراب من مكانين ، الانصاف ١٧/١ .

(٤) الألف المشبعة ليس لها أصل ، لأن الألف إما أن تكون منقلبة عن واو أو منقلبة عن ياء .

(٥) (يوجب) ساقطة من ل .

في معرب ، والاختلاف فيه حاصل ، فصحَّ تشبيهه بالثنية وبطل
قول المخالف . وما يحكى عن الزجاج لو كان الالف دليل
الاعراب وهي علامة الثنية لوجب أن يكون أتما وهما معرباً لوجود
علامة الثنية ، قول لم يصدر عن فطانه ، وقول سيويه أنها حروف
اعراب^(١) ، محمول على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه
لا على الاول كما حكى عن الفراء صريحاً وقد تقدم بطلانه ،
وأما من يجعل الثنية بالالف أبداً فهي حرف إعراب على هذه
اللغة لتقدير الاعراب عليها قال^(٢) :

٣٠- تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةٌ

دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٌ

وأبو العباس^(٣) ينكر^(٤) هذه اللغة ، فان قيل إذا جعلتم حرف
العلّة زائداً للاعراب آدّى الى أن يكون في كلام العرب اسم
ممكّن على حرف واحد ، والجواب عنه من أوجه : أحدها أن

(١) الانصاف ٣٧/١ .

(٢) البيت نسبة الرماني وابن منظور الى هويد الحازني ، ومجهول
القائل في بقية المصادر ، ورواية الرماني : (سحيق) مكان
(عقيم) ، ورواية ابن يعيش (طعنة) مكان (ضربة) ، انظر
توجيه عراب ابيات ملفزة ٧٨/٢ ، الصاحبى ص ٤٩ ، ابن يعيش
١٢٨/٣ ، ابن عقيل ٥٩/١ ، همع الهوامع ٤٠/١ ، اللسان
٢٢٦/٢٠ .

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الازدى الثمالى ابو العباس المعروف
بالمبرد ، قرأ كتاب سيويه على الجرمي والمازني ، وروى القراءة
عن المازني وروى عنه ابو طاهر الصيدلاني ونفطويه والصولي ،
ولد سنة (٢١٠هـ) ووفى سنة (٢٨٥ أو ٢٨٦هـ) اخبار النحويين
ص ٩٦ - ١٠٧ ، انباه الرواة ٢٤١/٣ - ٢٥١ ، غاية النياية
٢٨٠/٢ ، نزهة الالباء ص ١٤٨-١٥٧ ، بغية الوعاة ٢٦٩/١ .

(٤) الانصاف ٣٥/١ .

ذلك إنما يكون إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : فم كانت الميم بدلاً والواو في أخوك أيضاً بدل ، وإن وافقت الحرف الأصلي في اللفظ بدليل ما تقدم ، ولا يبعد أن يكون الشيء جيء به لمعنى مع أنه بدل ، ألا ترى أن التاء في أخت للتأنيث مع كونها بدلاً عن المحذوف ولا يبعد أن تكون [١٢ و] (أخوك) للاعراب مع كونها بدلاً كما أن الألف في (الزيدان) حرف إعراب مع كونها للتثنية فظهر الفرق بينه وبين ما ألزم من أن يكون على حرف واحد . والوجه الثاني أن ذلك إنما ذكر في العرب بالحركات وهذا ليس عربياً بالحركات ، ولأنه معارض ، لأن القول به يؤدي إلى أن يكون في كلام العرب ما آخره واو وقبلها ضمة في اللفظ ، وهو مرفوض في الأسماء بالاتفاق . وقوله : « مضافة » احترازاً منها مفردة فإن حكمها على غير ذلك ، وبعضهم يقول : مكبرة احترازاً من التصغير ، وقول العجاج (١) :

٣١- خَالِطَ مِنْ سَلْمَى خِيَانِمَ وَقَا

مردود عليه . ومن قال إن قوله (٢) :

٣٢- هِيَ مَا كُنْتِي وَتَزُ

عُمُ أَنْتِي لَهَا حَمُو

(١) البيت في ديوان العجاج ص ٨٢-٨٤ ، وتمامه : (صهباء خرتلوما عقاراً قرقتنا) ، قال البغدادي : والتقدير (وفاها) ، فحذف المضاف ، الخزانة ٦٢/٢ ، وانظر المقتضب ١٤٠/١ ، شرح الجمل ٢٤٦/٢ ، اعيني ١٥٢/١ .

(٢) هذا البيت ذكره الجوهري ونسبه إلى رجل من ثقف ، الصحاح ٦٣١٩ مادة (حمى) ، وفي تاج العروس لفقيد ثقف ، ٩٨/١٠ (حمو) .

مثله غلط فإن الواو ههنا واضحة في الاطلاق فلا تحمل على ما لم يثبت ، وهنوك عند البصريين منها ، فلذلك ذكره ، وكثير على أنها كيد ، وحموك بكسر الكاف ، لأن الأحماء أقارب زوج المرأة فالخطب بذلك النساء ، ولهذه الاسماء فصل يأتي إن شاء الله تعالى .

قوله : وفي كلاً مضافاً الى مضمير .

> قال الشيخ ^(١) : اختلف الناس في أصل كلاً هل أصله الواو ، أو أصله الياء ^(٢) . فمنهم من قال : أصله الواو ، والدليل عليه قولهم : كلاً ، والواو تبدل منها التاء كثيراً ، وقول بعضهم : إنها تاء تأنيث كياء قائمة مردود بأن تلك لا تكون وسطاً ، وقول بعضهم : لللاحاق مردود بما يلزم من كلتوي ، ومنهم من قال : أصلها الياء والدليل عليه إهانتهم إيّاها ، إذ لا يميأون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ إلا ما كان من ذوات الياء . ثم لها ^(٣) جهران : أحدهما الاضافة الى الظاهر ، فاذا أضيفت ^(٤) اليه فاعرابها بالحركات تقديراً ، والدليل عليه أنها اسم مفرد آخره الف فوجب أن يعرب بالحركات تقديراً كعصا ورحى ، والدليل على أنه مفرد أن حقيقة التثنية والجمع فيه مفقودة ، وأيضاً فإن الفصح كلاً الرجلين جاءني ، ولو كان مني لوجب جاءني ، قال تعالى : { كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ

(١) قال الشيخ (زيادة للسياق)

(٢) انظر الانصاف ٤٣٩/٢ .

(٣) في ل (لكلاً) .

(٤) في ل (أضيف) .

أَكْلَهَا (١) ، وأيضاً فإنه كان يجب أن يُقالَ : رأيتُ كَلِيَّ
 الرجلين بالياء • وقالَ الكوفيون (٢) : مثني فان أريدَ مدلوله
 فصحيحٌ ، وإن أريدَ أنه زيدَ في آخره ليدل (٣) كالمثني لفظاً ففسد ،
 فإنه لا يُعرفُ كلُّ ولا كِلْتُ من كلامهم لشيء مفرد ، ولو
 سَلَّمَ فكانَ يلزمُ أن يكونَ للثنتين من المُسمَّى بكلِّ وكِلْتِ ،
 وإمّا قوله (٤) :

٣٣- في كِلْتِ رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةٌ
 كِلْتَاهُمَا قَدْ (٥) قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ

مفردودٌ ، فلو سَلَّمَ فلرادُ كِلْتِي (٦) ، والمعنى عليه والمطلوبُ كِلْتَا
 الواحدةً ولو سَلَّمَ لكانَ يلزمُ أن يكونَ معرباً بالحروفِ مطلقاً ،
 والآخرى إذا أُضِيفَتْ إلى المضمَرِ وهو الذي ذكره ، وفيه لغتانِ
 أَقْبِسُهُمَا وهي أَقْبَلُهُمَا إِجْرَاؤُهُ مجرى عَصَا وَرَحِي ، كالحكمِ
 إذا أُضِيفَتْ إلى الظاهرِ ، والآخرى وهي أَكْثَرُهَا أَنْ تُجْرَى
 مجرى المثني فيعربُ بالحروفِ ، ووجهه أنها أُضِيفَتْ إلى مثني

-
- (١) سورة الكهف الآية : ٣٣ •
 (٢) انظر الانصاف ٤٣٩/٢ ، اتجاف فضلاء البشر ، وواحد كِلْتَا كِلْتِ
 وهو مذهب الكوفيين ص ٢٩٠ •
 (٣) (ليدل) ساقطة من ب ، ت ، ش •
 (٤) انشده الفراء ونسبه لبعض العرب ، والعيني قال : قائله راجز من
 الرجّاز لم أقف على اسمه ، رواية الفراء (مقرونةً بواحدةً)
 ورواية الانصاف والعيني (مقرونةً بيزائدةً) ، والسلامة :
 العظم الذي يكون بين مفصلين ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٠ ،
 معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٤٣٩/٢ ، الخزانة ١/٦٢ •
 الاشموني ١/٧٧ ، العيني ١/١٥٩ •
 (٥) في س ، ر (كِلْتَاخُهَا مقرونةً بيزائدةً) ، وما أثبتناه يتفق مع
 ما ورد في المصادر :
 (٦) في ل ، س : (كِلْتَا) •

مُتَّصِلٌ صَارَ كَأَنَّهُ مَعَهُ كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَتَوَى فِيهَا أَمْرَ التَّشْبِيهِ لِفِعْلًا وَمَعْنَى فَأُجْرِيَتْ مَجْرَى الْمُثْنَى فِي الْأَعْرَابِ • وَقَالَ أَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ : مَعْرَبٌ تَقْدِيرًا مُطْلَقًا وَقُلِبَتْ إِلَيْهِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِإِيَّاهُ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْأَنْبِ لَدَى وَعَلَى فِي لَفْظِهَا وَلِزُومِهَا الْإِضَافَةَ ، وَلَمْ يُقَلَّبْ فِي الرَّفْعِ ، لِأَنَّ لَدَى وَعَلَى لَا يَقَعَانِ فِي الرَّفْعِ فَبَقِيَ عَلَى حَالِهَا^(١) ، وَهُوَ جَيِّدٌ ، لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْ لَى لِقَوَّةِ الْمُنَاسِبَةِ الْمَذْكُورَةِ تَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، وَلِأَنَّ قَلْبَ الْإِنْفِ فِي لَدَى وَعَلَى عَلَى خِلَافِ الْتِيَّاسِ ، وَأَيْضًا فَانْتَهَى الْفُ فِي مَبْنِي فَلَا يَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْمَعْرَبِ ، وَلِأَنَّهُ اسْمٌ مَعْرَبٌ اخْتَلَفَ آخَرُهُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعَامِلِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابًا كَعَبْرِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَرَ لَفْظًا اثْنَيْنِ فِي أَنْ حَكَمَهُ^(٢) هَذَا الْحُكْمُ أَيْضًا ، وَلَا يَسْتَمِيمُ تَرْكُهُ ، فَانْتَهَى لَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُثْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُثْنَى إِذْ حَقِيقَةُ الْمُثْنَى مَفْقُودَةٌ فِيهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَعْرَبٌ إِعْرَابَ الْمُثْنَى وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي • ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّلَاثَ فَقَالَ : « فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ تَلَى حَدَّهَا » • وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : « عَلَى حَدَّهَا » الْجَمْعَ الصَّحِيحَ ، وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى حَدَّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُسَلَّمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ كَمَا يَسَلَّمُ فِي الْمُثْنَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُثْنَى لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَالْجَمْعُ انْتَسَمَ قَسْمَيْنِ : قِسْمٌ كَذَلِكَ وَقِسْمٌ لَيْسَ كَذَلِكَ فَعَرَفَ مَا هُوَ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ وَجَعَلَهُمَا قِسْمًا وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانَا فِي الْحَقِيقَةِ قَسْمَيْنِ ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُمَا يُزَادُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهُمَا تِلْكَ الزِّيَادَةُ [١٢ ظ] وَإِلَّا فَيُخْتَلَفَانِ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْنَى وَإِعْرَابًا ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَرَ لَفْظَةَ (أَلُو) لِأَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِي قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ وَلَا مُثْنَى وَكَذَلِكَ كَانَ

(١) انظر الانصاف ٢/٤٥٠ •

(٢) (حَكَمَهُ) : سَاقَطَةٌ مِنْ ل ، وَهُوَ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ •

ينبغي أن ينبه على عشرين وبابه لأنها ليست جمعاً لما اتصلت به الزيادة ، أمّا في عشرين فواضحٌ وأمّا في غيره فليست الثلاثون ثلاثاً مجموعةً لما يلزم من صحة إطلاقها على تسعة وكذلك
 البواقي •

قوله : وإخلافه محلاً في نحو العَصَا وسُعْدَى •

قال الشيخ : فالإخلاف المحلي يكون تارةً للتعذر وتارةً للاستتقال ، فالتعذر في مكانين : أحدهما ما آخره 'الف' فيكون 'معرباً' تقديرًا في جميع وجوهه ؛ لتعذر الحركة على الالف • والقسم الآخر ما آخره 'ياء' متكلم ، وهو 'معرب' بالحركات تقديرًا كقولك 'غلامي ودلوي' ، فهذا قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجيء الأعراب ، فلما جاء الأعراب وجد محله 'ينافي وجوده' فوجب تقديره كالالف إذ لا يمكن أن يكون الحرف الواحد مضمومًا مكسورًا ، ولا مكسورًا بكسرتين ، ولما تعذر ذلك وجب تقديره ، ومن زعم أنه مبني غلط فإن الإضافة إلى المضمرة لا توجب بناءً ، ولا يجوزته على قياس لغتهم ، ومن زعم أنه في حال الخفض 'معرب' لفظاً وفي غيره تقديرًا فعمدته وجود الكسرة ، وبطله أن تحقق المفرد ثابت قبل التركيب وقد سبقت للمفرد كسرةً لموجب فلا أثر لموجب طارئ والمعرب محلاً لاستتقال ما في آخره ياء قبلها كسرةً وذلك في حال الرفع والجر كقولك 'جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ' ، وكان يمكن أن يقال 'جاءني قاضي' ومررت بقاضي إلا أنه مستثقل فرفض لاستتقاله وحذفت الضمة والكسرة عن الياء فالتقى ساكنان هي التوين بعدها فحذفت للقاء الساكنين ، فصار قاضٍ في الرفع والجر جميعاً ، ولا أعرف أحداً

ذكر الاعراب المحلى بالحر ، وهو ثابت من غير شك في مثل ضاربي ونحوه في حال الرفع ، وبيانه ' أَنْ أَصْلَهُ ضَارِبُونِي بِاتِّفَاقٍ فَحُذِفَتِ التَّوْنُ لِلإِضَافَةِ ثُمَّ قَلِبَتِ الواوُ يَاءً نَلَى مَا يِقْتَضِيهِ أَصْلُ الأَعْلَالِ فِي مِثْلِهَا ، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فَتَعَدَّرَ اللَّفْظُ بِحَرْفِ الأَعْرَابِ لِلإِسْتِقَالِ ، وَهَذَا مَعْنَى المَعْرَبِ ، تَقْدِيرًا بِالحَرَكَاتِ ، وَأَيْضًا فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْرَبًا تَقْدِيرًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا لَفِظًا أَوْ مَبْنِيًا وَذَلِكَ مُتَّفِقٌ بِاتِّفَاقٍ •

(فصل) قوله : ' والاسم ' المعرب ' على نوعين : نوع ' يستوفي

حركات الاعراب والتوين ويسمى المنصرف ' الى آخره •

قال الشيخ : ' ظاهر ' كلامه وكلام التحوين ' أن هذه القسمة في كونه منصرفاً وغير منصرف حاضرة ' لجميع المعرب ، وتفسيرهم ' كل واحد من التسمين ينفي الحصر ' وذلك أنهم فسروا المنصرف ، بأنه الذي تدخله الحركات ' الثلاث ' والتوين ' لعدم شبه الفعل ، وفسروا غير المنصرف بأنه الذي ' يُخْتَزَلُ ' عنه ' الجر ' والتوين ' شبه الفعل ، ويحرك ' بالفتح في موضع الجر ، فعلى هذا تبقى أساء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما ، منها جمع المذكر السالم ، فإنه لا تدخله الحركات ' الثلاث ' والتوين ' فلا يكون منصرفاً ولا يُخْتَزَلُ ' عنه ' الجر ' والتوين ' ولا يُحْرَكُ ' بالفتح ولا يكون غير منصرف ، فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما ' أُعْرِبَ ' بالحروف فإنه لا يدخل فيما ذكر ، فدل على أنهم لم يريدوا الحصر وإنما أرادوا أن الأسماء العربية منها ما هو منصرف ، ولم يتعرضوا لما عداها لما كان المقصود إنما هو المنصرف وغير المنصرف ، أما لو قيل المنصرف ما ليس فيه علان من التسع وغير

المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما فيما لولا هي لكان فيه ثلاث حركات
 وتوين التمكين كان حصراً فيكون على هذا رجلان اسم امرأة
 غير منصرف ورجلان ثنية رجل منصرف . ووقع في بعض النسخ
 بعد قوله : « كأحمد ومروان إلا إذا أضيف ، أو دخله لام
 التعريف ، وهو مستقيم غير مستثنى عنه ، وهو استثناء من قوله :
 « يُخْتَزَلُ عَنْهُ الْجِرُّ وَالتَّوِينُ » أي في جميع الأحوال إلا في هذه
 الحالة ، فإنه لا يُخْتَزَلُ عَنْهُ الْجِرُّ باتفاق ، ثم اختلف في
 كونه منصرفاً أو غير منصرف بناء على أن تأثيرهما ذهب الجر
 والتوين أو ذهب التوين وكان الجر تبعاً لذهاب التوين فيهما فلما
 زال التوين بغير ذلك فقد فقد موجب زوال الجر [١٣ و] .
 فذهب الزجاج ومتابعوه إلى أنه منصرف ، لأن ذلك من خواص
 الأسماء فبعده من شبه الفعل فكان مانعاً ، فرد إلى أصله وقد
 ألزم إذا وقع فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف خفض .
 وأجيب بأن هذه في المعنى العوامل فلا بد من انضمامها إلى
 ما ذكر لتصرف فإذا انفردت لم تؤثر . وأيضاً فإن السلام
 والإضافة يقومان مقام التوين ، فكأنه منون بخلاف غيرهما ، وأيضاً
 فإن ذلك يتغير به نفس المدلول ، والعوامل لا تغيره عن مدلوله ،
 وذهب جماعة إلى أنه غير منصرف كما تقدم ، وقال أبو علي :
 لا أقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف ؛ لأن التوين
 لم يذهب بهما ، وقول أبي علي قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير
 المنصرف .

(فصل) قوله : « والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه
 اثنتان من أسباب تسعة أو تكرر واحد إلى آخره .

قال الشيخ : كل واحد من هذه الاشياء يُسمى سبباً في اصطلاح النحويين ، وإن لم يكن مستقلاً في إثبات الحكم .
والذي يدل عليه (١) قولهم إذا اجتمع فيه سببان ، ولو لم يكن كل واحد يُسمى لم يقل فيه سببان (٢) ثم أخذ يذكرها واحداً واحداً . قال : وهي العلمية وقد تقدم معناها ، وهي سبب لا شرط له بل (٣) أي علته اتفق وجودها معها أثرت ، والثابت اللزوم لفظاً أو معنى ، يعني باللزوم الذي لا يفارق الكلمة بوجه ، وذلك إنما يكون إذا كان ألفاً مقصورة أو ممدودة ، أو كان مع العلمية ، فإن لم يكن كذلك لم يكن سبباً بدليل قولهم : مررتُ بامرأة قائمة ، فلو كان الثابت لمجرده سبباً لانتجع قائمة ههنا ، من الصرف ، لأن فيه الثابت والصفة ، ولكنه لما كان غير لازم لم يُعتدَّ به ، ومعنى انتجاع لزومه أنك تقول : قائم للذات التي قام بها القيام ، كما تقول : قائمة للذات التي قام بها القيام أيضاً فصارت التاء تثبت وتُحذف والمعنى بحاله . فلو سميت رجلاً أو امرأة بقائمة لكان الثابت معتداً به ، لأنه صار لازماً للعلمية فصار اللزوم إنما يحصل في مثل ذلك بالعلمية (٤) ، وإنما انتجع الاسم من الصرف عند اجتماع سبين من هذه الاسباب ، لأن هذه الاسباب كلها فروع ، فاذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما فرعاً من جهتين . أحدهما أن الاسم يُخبر به ويُخبر عنه ، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه ، وما أُخبر به وأُخبر عنه كان أصلاً ، لأنه مستقل كإلاماً فلو لم تكن الافعال لأستقلت

-
- (١) في و (على) ، وهو تحريف
(٢) في ب تأخر حوالى ثمانية اسطر ، وتقدم المتأخر مكانها .
(٣) بَل ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٤) (هينا) ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٥) في ش ، س ، ز سبعة أسطر مقدمة على بعضها .

لذلك (١) ، وأما فرعية هذه الأسباب ، فالتعريف ' فرع' التذكير معنى ولفظاً (ثم من تعرفه ' مسبوق' بجهله ، واللفظ واضح ، والتأنيث ' فرع' التذكير معنى ولفظاً) (٢) ، أما المعنى فلتنبئ المذكر ، وإن شيئاً يطلق على الأشياء كلها واللفظ واضح كقولك قائم ثم تقول قائمة ، ووزن الفعل فرع على وزن الأسم والوصف وما بعده واضح (٣) ، والوجه الثاني أن الأفعال مشتقة من الأسماء ، والمشتق فرع من المشتق منه ، فلما كان فرعاً من جهتين أشبهته الأسماء التي هي فرع من جهتين فتمطعت عما قطعت عنه الأفعال وهو الجر والتوين ، أو قطع عن التوين وتبعه الجر ، لأنه ملازمه فاذا انتفى من غير عوض انتفى معه . فان قيل كون الاسم عاملاً (٤) فرع على الفعل فيبني على هذا إذا انضم إلى الاسم العامل سبب آخر أن يستحق من الصرف . فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أننا (٥) لانسلم الفرعية ، بل هما سواء (في إقتضاء العمل ، والعمل إنما هو (٦) باقتضاء الكلمة في المعنى ، وكما أن الفعل (٧) يقتضي متعلقاً فالاسم المتقضي متعلقاً كذلك (٨) ألا ترى أن ضارباً في إقتضاء ضارب ، ومضروب كضرب في إقتضاء ذلك . الثاني سلمنا أن كونه عاملاً فرع إلا أنه لم يعتبر إلا

(١) في ر آخر أربعة أسطر إلى ما بعد (فافترق البابان) ، والتقديم والتأخير كثير في هذه النسخة .

(٢) ما بين القوسين : ساقطة من ت ، ب ، س ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) في ب أعاد السقط السابق ، أي انذي سقط في رقم (٢) .

(٤) (عاملاً) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) في ل : (أنه) ، وهو تحريف .

(٦) في ر : (باقتضاء) ، ساقطة .

(٧) في ر : (يعمل لأنه) ، وما اثبتناه أحسن .

(٨) ما بين القوسين : ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .

معانٍ يصيرُ الاسمُ بهما فرعاً عن غيره لا معانٍ يشتركُ فيها الأصلُ والفرعُ ، ألا ترى أنَّ العُجْمَةَ إِنَّمَا اعتُبرَتْ ، لأنَّ الاسمَ إِذَا قامتْ به العُجْمَةُ صارَ أَعْجَمِيًّا فيكونُ فرعاً على العربيةِ ، فالذي الاسماءُ بالدلالةِ فهو مستغنٍ والفعلُ غيرُ مستغنٍ ، أو لأنَّها لما وُضعتْ للأخبارِ بهما خاصةً على جهةِ الإيجازِ والاختصارِ فِيمَا يُسْتَقَلُّ به الاسماءُ كانتْ داخلةً عليها بعدَ استقلالِها وكانتْ فرعاً أَعْتُبرَ إِنَّمَا هي معانٍ [٣١ ظ] فروعٌ تقومُ بالاسمِ فيصيرُ فرعاً على أنَّ (١) ذلكَ المعنى غيرُ موجودٍ فيه وما ذكرتموه إِنَّمَا هو معنى اشتركَ فيه الاسمُ والفعلُ جميعاً فلمْ يتحققْ فيه كونُ الاسمِ فرعاً عما ليسَ ذلكَ فيه ، بلْ فرعٌ عما ثبتَ ذلكَ فيه (٢) فافترقَ البابانِ (٣) .

(والمعنوي كذلك كقتيل للمؤنث فأنه لا يكون معتبراً فيه التانيث إلا مع العليّة فثبت أن التانيث اللفظي بالتاء ، والمعنوي مشروطٌ بسببته بالعلمية فلو سميت مذكراً باسم موضوع في الأصل لمؤنث مجردٍ عن التاء علماً أو غير علمٍ زائداً على ثلاثة نحو زينب وعناق ، لم تصرفه بخلاف رجلٍ سميت برباب ، لأنه ليس للمؤنث في الأصل ، لأنه اسمٌ للسحاب ، وكذلك حائضٌ وطالقٌ ونحوه ، لأنه مذكورٌ في الأصل وُصِفَ به مؤنثٌ ، فإن كثر استعماله لمذكورٍ كراعٍ ساغَ الوجهانِ وفي نحو شمالٍ وجنوبٍ وجهانٍ بناءً على أنّها صفاتٌ وأسماءٌ مؤنثة (٤) .

(١) في ل : (أمر) ، وهو وهم .

(٢) (فيه) : ساقطة من ر .

(٣) في ر : أعاد أربعة الأسطر التي أخرجت في رقم (١) في الورقة السابقة .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ش ، وهو سهو من الناسخ .

قوله : ووزنُ الفعل الذي يغلبُ عليه في نحو أَفْعَلَ فَاتَّه
فيه أكثرُ منه في الاسم .

قال الشيخ : هذا قولُ المتأخرين ، وأمَّا المتقدمون فيقولون
المعتبرُ إمَّا زنةُ الفعل التي أولها زياداتُ من زيادات الأفعال
كأحمرٍ أو المختصةُ وهذا أولى ، لأنَّ إذا أخذنا الغلبةَ فلا تبتُّ
لنا أنَّ (أَفْعَلَ) في الأفعال أكثرُ منه في الأسماء ، بل ربَّما
تبتَّ عكسُ ذلك ، فإنَّ (أَفْعَلَ) اسماً يُبنى من كلِّ فعلٍ
ثلاثي للتفضيلِ فيما ليس بلسونٍ ولا عيبٍ ، ويبنى من اللوانِ
والعيوبِ لغيرِ التفضيلِ ، وقد يكونُ من غيرِ فعلٍ كأرَّنبٍ وشبهه ،
وَأَفْعَلَ ، الفعلُ إنّما يكونُ عن بعضِ أوزانِ فَعَلٍ وليس
بالأكثرِ ، ويكونُ من غيرِ فعلٍ نادراً قليلاً كقولك أشكلَ وأعدَّ ،
فبتَّ أنَّ (أَفْعَلَ) في الاسمِ أكثرُ منه في الفعلِ ، وقد اعتُبرَ
اتفاقاً ، وأيضاً فإنَّ فاعلَ في الأسماءِ قليلٌ نادرٌ كخاتمِ ، وفي الأفعالِ
كثيرٌ كضاربٍ وقاتلٍ ولم يُعتَبَرْ باتفاقٍ ؛ فانَّكَ لو سمَّيتَ رجلاً
بخاتمِ صرفه باتفاقٍ . قوله : « أَوْ يَخْصَهُ فِي نَحْوِ ضَرْبٍ إِنْ
سُمِّيَ بِهِ ، ، لَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا بِجَمَلِهِ عِلْماً مَقُولاً ،
وَالْأَفْعَلُ فَلَيْسَ مَخْصُوصاً بِالْفِعْلِ ، فَمَا مَا جَاءَ فِي نَحْوِ دُمِّلَ : سَمٌ دُوبِيَّةٌ
تَشْبَهُ ابْنَ عَرَسٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَعْرِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يَصِفُ جَيْشَ
أَبِي سَفِيَانَ حِينَ غَزَى الْمَدِينَةَ بَعْدَ بَدْرِ بِمَاتِي رَاكِبٌ :

٣٤- جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مَعْرَسَهُ
مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّنْجَلِ (١)

عَارٍ مِنَ النَّصْرِ والدُّعَاءِ (٢) وَمِنْ
أَبْطَالِ أَهْلِ النِّكَاحِ وَالْأَسَلِ

فَسَمِيَتْهُ لِلجَيْشِ بِمَا نُقِلَ ، عَنْ الفِعْلِ فَعِيرٌ مَعْتَدَةٌ (٣) بِهِ
لشُدُوذِهِ ، وَأَمَّا اسْمُ القَبِيلَةِ فَلَا يَرُدُّ كضَرْبِ لَوْ سُمِّيَ بِهِ ،
وَأَمَّا بَذْرٌ وَعَعَّرٌ وَخَضَمٌ فَأَعْلَامٌ مَنْقُولَةٌ عَنِ الفِعْلِ ، وَأَمَّا يَقَمُّ
فاسْمٌ جِنْسٍ أَعْجَبِي وَلَوْ سَمِيَتْ بِهِ لَمْ يُنْصَرَفْ لِلعَلْمِيَةِ وَوَزَنَ
الفِعْلِ لِاللَّجْمَةِ ، فَقَدْ ذَهَبَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو (٤) إِلَى كَوْنِهِ فَعْلًا فِي
الْأَصْلِ مَعْتَبَرٌ فِي الْأَسْبَابِ كضَرْبِ وَعَلِمَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَاحْتِجَ
بِقَوْلِ سَحِيمٍ :

(١) البیتان لكعب بن مالك في الديوان ورواية الديوان (مَبْرُكَةٌ)
مكان (مَعْرَسَةٌ) ، (إِلَّا كَمَفْحَصٍ) مكان (كَمَعْرَسِ) ،
(الدُّعَاءُ) ، (وَالْبَطْحَاءُ) مكان (النِّكَاحِ) ، مَعْرَسُهُ : الْمَكَانُ
الَّذِي يَنْزَلُ فِيهِ الْجَيْشُ . الدُّنْجَلُ : دَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ ابْنِ عَرَسٍ .
رواية شواهد الشافعية (عارٍ من النصر والنسل) وفَسَّرَ النِّسْلَ
بِالْوَلَدِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى . الديوان ص ٢٥١ ، مَا يَقَعُ فِيهِ
التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ لِلعَسْكَرِيِّ ص ٤٧٧ ، أَخْبَارُ النُّجُوَيْنِ لِلسِّيْرَانِي
ص ١٤ ، الْمُصَنَّفُ ٢٠/١ ، ابْنُ يَعْيشَ ٣٠/١ ، شَوَاهِدُ الشَّافِعِيَّةِ
١٤ ، الْمَبْهَجُ فِي تَفْسِيرِ أَسْمَاءِ شُعْرَاءِ الْحِمَاسَةِ ص ٧ ، الصَّحَاحُ
١٦٩٤/٤ ، الْعَيْنُ ٥٦٢/٤ .

(٢) فِي ل (الرَّأْيِ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ اصْحَحْ .

(٣) فِي ل وَرَادٌ عَلَى جِهَةٍ ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٤) انظر الكتاب ٧/٢ .

٣٥- أَنَا بِنُ جَلَا وَطَلَاعُ النَّيَا

مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (١)

وهو عند سيويه محمولٌ على تقدير الجملة (٢) ، إمّا محكيةً صفةً
لمقدّر : أي رجلٍ جَلَا أو يُسَمَّى بِهَا ، والمعتبرُ في وزنِ الفعلِ
الصفةُ حتّى لو غيرت علي وجهٍ يخرجُ به عن العليةِ والاختصاصِ
لم يُعْتَرَّ كما لو سُمِّيَ بِضَرْبٍ بعد تخصيصه باسكانِ الرادِ ،
وكما لو سُمِّيَ بِقِيلٍ وبيعٍ ورِدٍّ ونحوه ، لأنَّ المُعْتَرَّ الصيغةُ
التي لا اسمَ عليها ، وقد رُجِعَ بالأعلالِ الى زنةِ الاسماءِ بخلافِ ،
نحو يَهَبُ ، وَأَشَدُّ ، وَأَحْسَنُ ، أَمَّا (يَهَبُ) فَلأنَّه لَمْ
يرجعُ بالأعلالِ الى زنةِ اسمِ ، وَأَمَّا أَشَدُّ وَأَحْسَنُ فَلأنَّ المُعْتَرَّ
زنته أَفْعَلٌ أولُهُ زيادةٌ كزيادتهِ وذلكَ باقٍ ، لأنَّ الإدغامَ والتصغيرَ
في ذلكَ سائغٌ وهو فَعَلٌ ، ونحو: أُسِرَ وَيَأْسِرُ وَيَسِيعُ وَيَهُودُ ونحوهم
إن جعلتَ أولُهُ زيادةً لم تصرفهُ وإلاَّ تصرفهُ ، ولو سُمِّيَ
بأَسْجَارٍ لبقلةٍ أو أَرْدَبٍ لم تصرفهُ ، لأنَّهما مثلُ أَحْمَارٍ
وَأَحْمَرٍ ، ولو سُمِّيَ بِأَعْطِي بضمِ الهمزةِ ماضياً أو مضارعاً لم ينونَ
في حالِ الرفعِ والجبرِّ على قولِ سيويه ، ولو سُمِّيَ بِأَضْرِبٍ
ونحوه قطعتَ الألفَ ليكونَ مماثلاً للاسماءِ كائناً بخلافِ ابنِ
وامرئٍ علماً . قوله : « والوصفيةُ في نحو أَحْمَرٍ ، المرادُ بالوصفيةِ
كونُ الاسمِ موضوعاً لذاتٍ باعتبارِ معنى هو المقصودُ ، وقد قلبُ

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي جاهلي ، الشنايا : جمع ثنية وهي
الطريق في الجبل ، طلاعُ : مبالغة في القوة على ركوب الصعاب ،
الكتاب ٧/٢ ، ابن عيش ٦١/١ ، المقرب ٢٨٣/١ ، شرح الجمل
١٦٢/٢ ، المغنى ١٦٠/١ ، الخزائنة ١٢٣/١ ، العيني ٣٥٦/٤ ،
الاشموني ٢٦٠/٣ .

(٢) الكتاب ٧/٢ .

بعض الصفات في استعماله اسماً مطرّحاً وصفته فكون الوصفة
 الأصلية معتبرة كقولهم : آدَمُ للقيد [١٤ و] وآرَمُ للحية .
 قال سيويه : لم يختلف العرب في منع صرفهما^(١) ، وآسود : للحية
 مثلها في التحقيق ، وأما آجدل للصرير وأخيل لطائر فيه
 خيلان ، وأقعى^(٢) للحية ، فقد نقل سيويه أن بعض العرب
 ترك صرفه ، وهو وهم لأنها ليست بصفات في الأصل فتوهمت
 الوصفة لكون آجدل من الجدل وهو القوة ، وأخيل للخيلان ،
 وتوهم أن أقعى بمعنى : حيث ، وأخيل ذو خيلان .
 وجرى الخلاف في (أوّل) بناء على أنه (أقعل) كقول
 سيويه أو (فوعل) كقول بعضهم ، والفرق بين آرمل وآسود
 اسماً للحية خلافاً لسعد الاخفش^(٣) أن آرمل اسماً في الأصل
 ووصف^(٤) به كآربع بخلاف آسود ، أو أنه وصف في
 الأصل قابل للتأويل فكان كعمل فان أورد آسود للحية
 الأتني ، أُجيب بأنها طارئة بعد استعماله اسماً .

قوله : والعدل خروجه عن صيغة الى أخرى في نحو عمر

ونلات .

قال الشيخ : والعدل على ضربين : ضرب تعلم تدليته
 بالنظر اليه في نفسه ، وضرب لا تعلم إلا بحكم منعهم صرفه .

(١) الكتاب ٥/٢ .

(٢) (أقعى) ساقطة من ت ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة المشهورة بالاخفش الاوسط ،
 من مشاهير نحاة البصرة ، قرأ النحو على سيويه ، روى عنه ابو

حاتم السجستاني توفي سنة (٢١٠هـ) . أخبار النحويين ص ٥٠ ،
 ٥١ ، انباه الرواة ٣٦/٢ ، ٤٤ ، نزهة الالباء ص ٩١ ، بغية الوعاة

٥٩٠/١ - ٥٩١ .

(٤) كنا في ر ، وفي الاصل : (وصفه) .

فمن الأوّل قولهم : 'أَحَادٌ وَثَنَاءٌ' [١٤ و] و'ثلاثٌ ورباعٌ وموحدٌ ومثنىٌ ومثلٌ ومربعٌ ، فهذا تَعَلَّمَ عدليته لأنّ الأصلَ في أسماء الأعداد والألقاظ المشهورة ، وهي واحدٌ واثانٌ وثلاثةٌ ، فكان قياسُ ذلك أنّ يُقالَ 'ثلاثةٌ ثلاثةٌ' فلماً غيرَها الصيغةُ كان عدلاً محققاً ، وقد أجازهُ قومٌ ، إلى عشارٍ فقالوا يصحُّ قياساً على أنّه قد جاءَ في شعرِ الكميّ (١) :

٣٦- وَلَمْ يَسْتَرِيكَ حَتَّى
رَمَيْتَ قَوْفَى الرَّجَالِ خِصَالاً عَشَاراً
وفي شعرِ خدّاش (٢) :

٣٧- تَنَلُّ الطَّيْرُ الطَّيْرَ عَاكِفَةً عَلَيْهِ
مُرْتَقِفَةً وَأَنْحَنَةً عَشَاراً
وزعم قومٌ أنّه يُقالُ وَحَدَانِ إلى عَشْرَانَ ، وزعم قومٌ أنّ المانع (٣) في ذلك تكريرُ العدل ، لأنّه 'مدولٌ في اللفظ عن اثنين ، وفي المعنى عن اثنين اثنين . وقولُ بعضهم : إنّها معرفةٌ لاتّباع اللام . وقولُ آخرين أنّه جمعٌ لزيادةٍ معناه على الواحد رديّةٌ ، ومنها فَعَلَ في التأكيدِ كَجُمِعَ وَكُتِعَ وَبُصِعَ وَبِتِعَ ، أمّا عن

(١) اثبتت من قصيدة للكميت يمدح بها أبان بن الوليد ، وبينّ بانه بلغ مبلغ الرجال في سن الحدائنة وعلاهم بعشر خصال ، الخصائص ١٨١/٣ ، مجاز القرآن ١٦/١ ، ابن يعيش ٦٢/١ ، ادب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٥٨ ، الخزائنة ٨٢/١ ، اللسان مادة (عشر) ص ٢٦/١ ، الصحاح مادة (عشر) ٧٤٧/٢ .

(٢) وقفت الطير مقابلة له وهي صافية اجنحتها لا تمضي عنه على هيئة جماعات كل جماعة عشار ، عشار ، انظر اساس البلاغة ٧٥/٢ ، ٢٣٩ .

(٣) في ل (من) ، وهو خطأ .

جُنِعَ وَكُنِعَ فَإِنَّهُ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلِ إِذْ مُفْرَدًا جَمَعًا كَحَمْرَاهُ
 وَجَمِيرٍ ، وَإِمَّا عَنْ جَمَاعَاتٍ إِذْ مُذَكَّرَةٌ أَجْتَمِعُونَ ، وَإِعْتِرَاضُ
 أَبِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عَنِ الْجَمْعِ لِأَنَّ فَمَلَاءَ
 الْمَجْمُوعِ مُذَكَّرَةٌ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَيْسَ قِيَاسُهُ فَعَلًا وَاضِحٌ .
 وَمِنْهَا أُخْرٌ وَهُوَ جَمْعُ الْأُخْرَى ، وَالْأُخْرَى تَأْنِيثُ الْأُخْرَى ، وَآخِرُ
 مِنْ بَابِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ ، وَقِيَاسُ جَمْعِ (١) بَابِهِ إِذَا قُطِعَ عَنْ
 الْإِضَافَةِ أَنْ لَا يُسْتَمْعَلُ إِلَّا بِاللَّامِ فَاسْتِعْمَالُهُ بِسِرِّ لَامٍ عَدُولٌ
 لِمَتَّابِهِ اللَّامُ ، وَإِعْتِرَاضُ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ
 يَكُونَ مَعْرِفَةٌ (٢) ، كَسَحَرَّ وَغَيْرِهِ ظَاهِرٌ ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ
 فِي اسْتِعْمَالِهِ نَكْرَةٌ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ الْمَانِعَةِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ
 مَعْدُولًا عَنْ آخِرٍ مِنْ كَذَا ، لِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَا قُطِعَ عَنِ اللَّامِ وَالْإِضَافَةِ
 وَيُنَدَفَعُ الْإِعْتِرَاضُ . وَجَمِيعُ الْبَابِ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ وَلَكِنَّهُ لَمْ
 يَبْزُرْ إِلَّا فِي آخِرٍ لِكُونَ غَيْرِهِ لَا يَقْبَلُ التَّأْنِيثَ ، أَوْ يَقْبَلُ وَلَكِنْ فِيهِ
 ثَلَاثٌ غَيْرُهُ . وَجَمِيعُهُ مَعْدُولٌ عَنِ الثَّانِي إِلَّا آخِرَ الْمَفْرُودِ ، فَإِنَّهُ
 بَاقٍ عَلَى صِيغَتِهِ ، وَبِحِجْرَتِهِ مِنْ حَذْفِ مَنْ لَا يُوجِبُ عَدْلًا ، وَآخِرُ
 بَابِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ اقْتَضَى وَضْعَهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ذِكْرِ
 مُتَقَدِّمٍ ، وَالتَّرْمُومُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَمَّا كَانَ الْمُتَقَدِّمُ هُوَ
 الْمُرَادُ مِنْهُ ، لَوْ آتَوْا بِهَا لَكَانُوا فِي غَنِيِّهَا فَالتَّرْمُومُ حَذْفُهَا لِذَلِكَ ،
 وَلَمَّا التَّرْمُومُ (٣) حَذْفُهَا (٤) ، عَامِلُوهُ مَعَامِلَةً مَا لَيْسَ فِيهِ مِنَ الصِّفَاتِ (٥) .

- (١) فِي ش (جَمَعَهُ أَنَّهُ) ، وَفِي ل (أَجْمَعُ) ، وَفِي ت جَمِيعُهُ .
 (٢) شَرْحُ ابْنِ الْحَاجِبِ عَلَى كَافِيَتِهِ ص ١٢٠ .
 (٣) فِي ل (لَذَلِكَ) .
 (٤) (لَذَلِكَ وَمَا التَّرْمُومُ حَذْفُهَا) سَاقِطَةٌ فِي ل ، وَسَقُوطُهَا سَهْوٌ مِنَ
 النَّاسِخِ .
 (٥) فِي ل زِيَادَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ النَّاسِخِ حَوَالِي سَطْرَيْنِ ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ
 مَنْقُولَةً مِنْ أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ - كَمَا ذَكَرْتُ فِي الدِّرَاسَةِ - لِذَلِكَ لَمْ
 أَذْكَرْهَا هُنَا .

والثاني من المدول وهو الذي لا يُعرف إلاّ بسنهم صرفه ،
 نحو قولهم غُمِرَ وزُحِلَ وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه ،
 وإنما يُمنع من الصرف ما مُنِعَ منه ويُصرف ما صُرف ،
 فإذا مُنِعَ حَكِّمَ عليه فيه بالعدل ليكون تلميحاً لقياس لقياس لقياس في منع
 الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الأسباب
 سوى العدل ، وذلك ظاهرٌ ولو لم يُقدَّر لوجب أن يكون
 السبب الواحد مانعاً من الصرف ، وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد
 أو صرفه وهو خلاف لغة العرب ، وإذا صُرف وجب أن يُقدَّر
 أصلاً غير معدول ، إذ تقدير المدول يفسد^(١) مع الاستثناء عنه ،
 والأكثر في لغتهم منع صرف فعل علماء ، وجاء الصرف قليلاً
 كقولهم : هذا أَدَدٌ مصروفاً وكذلك لُبْدٌ اسم النسب المعروف ،
 وأما قُرْحٌ اسم رجل أو موضع بالزبدقة ، وقوس قُرْحٌ فغير
 مصروف [١٤ ظ] سُمِّيَ بِفَعْلٍ ما ليس مسمّى به في لغة
 العرب ولم تثبت كيفية استعماله فقيل الأولي منع صرفه إجزاء
 له على الأكثر ، وقيل الأولي صرفه لأنه القياس وتقدير العدل
 على خلاف القياس ، وفي كلام سيويه ما يدل على أنه إن كان
 مشتقاً من (فعل) منع وإلاّ صرف .

ومنها سَحَرٌ وهو معدول عن السَحَر الذي هو قياس تعريف
 مثله من النكرات قبل العلمية ، وجعل علماء كأمس عند بني تميم
 في الأمرين . وأما أهل الحجاز فنوا أمس لضمته معنى لام
 التعريف ووجب تقدير ذلك للأحكام الدالة عليه في اللتين ، ولو
 قيل في سَحَرٍ أنه مبني كأمس لم يكن بعيداً وإن اختلفت

(١) في و ، ب ، س (تغيير) .

الحركتان . وأما نحو سَحَرًا وضحيّ وعَشَاءَ وَعِثْمَةَ وَمَسَاءَ ،
وَأَنْتَ تَرِيدُ ضحى يومك وعِثْمَتَهُ وَعِثْمَةَ ليلتك ومساءها
وسَحَرًا بعينه ، فلو قصدَ فيه إلى تضمّنه معنى الحرفِ لَبُنِيَ ،
ولو قصدَ فيه إلى العلية مع العدلِ لَمُنِعَ مِنَ الصرفِ ولكنهم
جَلَوْهُ مَدولًا عمّا فيه الألفُ (١) واللامُ لا علمًا فلذلك أنصرفَ
وإنما لم يُقدَّرَ العليةُ دونَ العدلِ لما يلزمُ من منعِ صرفِ
عِثْمَةَ وَعِثْمَةَ للعلية والتأنيثِ وهي مصروقةٌ باضائي . ومن ثمّ لم
يقُلْ إِنْ المانعَ في جَمْعِ وبابه العدلُ والتعريفُ لما يلزمُ من
منعِ صرفِ عِثْمَةَ على كلِّ تقديرٍ ، ولذلك اشترطَ المحققونَ أَنْ
يكونَ التعريفُ بالعلية ، والمانعُ عندنا العدولُ والصفةُ الأصليةُ
المقدّرةُ فيه كَأَنَّ أَصلَهُ بمعنى مُجْتَمِعٍ (٢) . وقولُ الخليلِ (٣) في
جَمْعِ هو معرفةٌ بمنزلةِ كلِّهم يعني أَنَّ الأضافةَ في المعنى متدرةٌ
بإنا لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بياناً للمانع من الصرفِ ،
فأذا سُمِّيَ (٤) بِجَمْعٍ وَأَخْرَجْنَا عَنْ سببِهِ مَعِ الصرفِ (٥) ،
وعن الأخصِ والكوفينِ الصرفُ بناءً على اعتبارِ عدله الأصلي أولاً ،
وإن سُمِّيَ بِسَحَرٍ فَعَنْ سببِهِ صرفهُ عكسٌ ما تقدّمَ .

قوله : وَإِنْ يَكُنْ جَمْعًا لَيْسَ عَلَى زَنْةٍ وَاحِدٍ كَمَا جَدَّ
ومصاحح .

قال الشيخ : فالأولى أَنْ يُقَالَ والجَمْعُ الذي هو صيغةُ
متهي الجموع من غير تاءِ التأنيثِ لِيُخْرَجَ ما على زنته واحدٌ

(١) (الالف) ساقطة من ر .

(٢) في ت (مجتمعين) .

(٣) انظر الكتاب ١٤/٢ .

(٤) في ر (نحو) .

(٥) قال سيبويه : (جمع وكتب مصروفان في النكرة) الكتاب ١٤/٢ .

بناءً التائب كَفَرَ أَرَنَةً ، لِأَنَّهُ بِالنَّاءِ يَكُونُ عَلَى زَنْةٍ كَرَاهِيَةً
 فَيُشْبَهُ الْمَفْرَدَ فَيُضَعَفُ قُوَّةَ صِيغَةِ مُتَهَيِّ الْجُمُوعِ . وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ
 يَكُنُّ جَمْعًا لَيْسَ عَلَى زَنْتِهِ وَاحِدٌ » ، مِنْ قَوْلِ سَيُوبَةَ وَإِنَّمَا لَمْ
 يَنْصَرَفْ لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَكُونُ وَاحِدًا عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ (١) ، وَمُرَادُ
 سَيُوبَةَ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفِ الْجَمْعُ الَّذِي هُوَ صِيغَةُ مُتَهَيِّ الْجُمُوعِ ،
 لِذَلِكَ يَخْرُجُ نَحْوَ فَرَأَنَتَهُ ، وَفَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ،
 وَإِلَّا فَيُرَدُّ عَلَى مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ بِمَجْرَدِهِ هُوَ الْعِلَّةُ النَّقْضُ بِنَحْوِ
 أَفْعَلٍ وَأَفْعَلَةٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى زَنْتِهَا وَاحِدٌ . فَالْجَوَابُ عَنْ
 أَفْعَلٍ بِقَوْلِهِمْ أَصْبَحَ ضَعِيفٌ ، لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ زَنْتَهُ
 وَاحِدٌ فَلَمْ يُعْتَدَ بِهِ لِشِدْذِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي دُئِيلٍ ، وَالْجَوَابُ
 بِالْأَثْمَدِ اسْمٍ مَكَانَ فِي قَوْلِهِ (٢) :

٣٨- تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ

وَبِأَذْرُوحِ اسْمٍ مَكَانَ فِي قَوْلِهِ (٣) :

٣٩- وَإِنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةً أَذْرُوحَ

(١) الْكِتَابُ ١٥/٢ .

(٢) وَتَمَامُهُ : « وَنَامَ الْخَلِيئِيُّ وَلَمْ تَرَ قَدِّ » ، الْأَثْمَدُ : اسْمٌ مَوْضِعٌ ،
 الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ وَهُوَ دِيْوَانُهُ ص ٩٢ ، وَفِي كِتَابِ نَزْهَةِ ذُو
 الْكَيْسِ وَتَحْفَةِ الْأَدْبَاءِ فِي قِصَائِدِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ص ٤٧ ، مَشَاهِدُ
 الْأَنْصَافِ عَلَى شَوَاهِدِ الْكِشَافِ ص ٢٥ ، الْعَيْنِيُّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ
 . ٢٣٦/١ .

(٣) الشَّطْرُ لَمْ أَطَّلِعْ عَلَى نَسْبَتِهِ وَلَا عَلَى تَكْمِلَتِهِ فِيمَا أَطَّلَعْتُ عَلَيْهَا مِنْ
 الْمَصَادِرِ . أَذْرُوحُ : عَلَى وَزْنِ أَذْرُوحُ مَدِينَةٌ تَلْقَاءُ الشَّرَاةِ مِنْ أَدْنَى
 الشَّامِ ، وَقِيلَ فِي فِلَسْطِينَ . مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْبِلَادِ
 وَالْمَوَاضِعِ لِلْبَكْرِيِّ (طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ) ١٣٠/١ .

أَضْعَفُ فَانَّهُ كَالْمَسَاجِدِ لَوْ سُمِّيَ بِهِ • وَالْجَوَابُ بِأَنْمَلَةٍ
وَأَبْلَمَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ لَفَةٌ فِيهِمَا أَضْعَفُ ، لِأَنَّ الْهَاءَ إِذَا لَمْ تُعْتَبَرَ
فِي ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ لَا تُعْتَبَرَ فِي كَرَاهِيَةِ ، وَأَمَّا الْجَوَابُ
بِأَنْتِكَ وَأَرْزُ وَأَشْدُّ فَأَضْعَفُ ، لِأَنَّ أَنْكَأَ عَجْمِي ، وَأَيْضاً
فَلَيْسَ جَمَلُهُ أَفْعَلًا بِأَوْلَى مِنْ فَاعِلٍ وَأَرْزُ عَجْمِي وَأَيْضاً
فَرُزٌ يَعْضُهُ وَأَشْدُّ جَمْعُ شِدَّةٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (١) :

٤٠- بَلَفْتُهَا وَاجْتَمَعَتْ أَشْدَى

ونظائره ، ولكون هذه العلة لم تبلغ غيرها في القوة جاء صرفها
كثيراً في الشعر وفي الكلام للفواصل في مثل { قَوَارِيرًا } (٢) ، { (٣)
الأول وللتناسب مثل { سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا } (٤) ، ومثل
قَوَارِيرًا الثَّانِي حَتَّى تَوْهَمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ بِهَا غَيْرُ

(١) البيت من ارجوزة لأبي نخيلة واسمه يعمر وهو من بني حمار بن
كعب بن سعد ، يمدح بها هشام بن عبدالمك ، ذكر البغدادي
خمسة ابيات قبله ، وروايته :

بَلَفْتُهَا مُجْتَمِعَ الْأَشْدِّ فَانْهَلَّ مَا قُمْتُ صَوْبَ الرَّعْدِ
الْأَشْدُّ : جمع شدة على غير قياس وهو القوة ، وفيها الشاهد ،
والهائي بلفتها يعود على الخلافة ، شرح الكافية للرضي ٤٢/١ ،
الخزانة ٧٨/١ .

(٢) قوله تعالى : (كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ) سورة
الانسان الآية ١٥ - ١٦ .

(٣) قرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر بتنوينها معاً لأنهما
كسلاسل جمعاً وقرأ ابن كثير وخلف بالتنوين في الأول وبدونه
في الثاني ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وروح بغير تنوين
فيهما ووقفوا على الأول بالالف لأنه رأس آية . اتحاف فضلاء
البيهر في القراءات الأربع عشر ص ٤٢٩ .

(٤) سورة الانسان الآية : ٤ .

محتّم • (قال ابنُ بابشاذ^(١) : وقد^(٢) جمعتُ العربُ هذا الجمعَ
 تائياً تاهياً وبالنة ، فقالوا : | صَوَاحِبَاتُ يُوْسُفَ |^(٣)

٤١- قد جَرَى الطَّيْرُ 'أَيَامِنِنَا'^(٤)

جمع أَيامن فكانه نُزِّلَ منزلةَ الأحادِ تقديراً قبلَ أَنْ يُجْمَعَ
 لفظاً وفي ذلكَ بعضُ العذرِ لمنْ صرفَ سلاسلًا وقواريرًا وهذه
 طريقةُ أبي علي الفسوي^(٥) (٦) • وصفهُ هذا الجمعُ المانعُ أَنْ يكونَ
 تائهُ الفأِ وبعدَ الالفِ حرفانِ فصاعداً ، وحرفٌ مشددٌ ليسَ بعدَ
 ذلكَ تاءُ التائيتِ •

قوله : 'الإِ' ما اعتلَّ آخرهُ في نحو جَوَّارٍ وشبهه •

-
- (١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، إمام عصره في علم
 النحو من مؤلفاته المقدمة في النحو ، شرح الجمل للزجاجي شرح
 الاصول لابن السراج ، توفي سنة (٤٦٩هـ) ، وفيات الاعمان
 ١٩٩/٢ ، معجم الادباء ١٧/١٢ ، النجوم الزاهرة ١٠٥/٥ ،
 الاعلام ٣١٨/٣ •
- (٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ نسخة مخطوطة بدار الكتب برقم
 ٥٦٧ • ورقة ٢١٥ •
- (٣) الحديث كما جاء في سنن النسائي : (أمكن لأنتن صواحيبات يوسف)
 سنن النسائي ١٣٣/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ ،
 شرح الكافية للرضي ٤٢/١ •
- (٤) هذا الرجز لم يعرف قائله وتامه :
 (قالتُ وكننتِ رجلاً فطيناً هذا لعمرُ الله اشرائينا)
 والشاهد فيه جمَعَ يميناً على أيمان ثم جمَعَ أيماناً على أيامين •
 انظر المقرب ١٢٨/٢ ، اللسان (يمن) ٣٥١/١٧ ، شرح الجمل
 لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ •
- (٥) هو ابو علي الفارسي وترجمته في ص ٩٥ •
- (٦) ما بين القوسين ساقط من ل •

قال الشيخ: لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال
النصب، وأما في حال الخفض فكثر العرب يقولون: مرتت
بجوارٍ، ومنهم من يقول: مرتت بجواري واختار ذلك
سيويه والكسائي وقد جاء على هذه اللفظة قول الفرزدق^(١):

٤٢- فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ
وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

[١٥ و] فأمّا حال النصب فواضح، لأن قولك: رأيت جوارِي
مثل قولك: رأيت مساجد، فلا أشكال ولا خلاف، وحال
الخفض في اللفظة الضعيفة واضح أيضاً؛ لأنهم قدرّوه في أوّل
الأمر^(٢) غير منصرف فوَقَعَتْ حركته فتحة فاحتملها كما يحتملها
في النصب، وحال الرفع وحال الجرّ في اللفظة الفصيحة مختلف في
تقديرها، فمنهم من يقول: أصله جَوَارِي وممرت بجواري؛
لأن أصل الأسماء الصرف ثم الاعلال قبل النظر في منع الصرف،
فلما أُعْلِ صَارَ كَتَاظٍ ثُمَّ نَظَرَ فلم توجد زنته على الزننة
[التي]^(٣) فسُرَّتْ أَوَّلًا فبقي منصرفاً لاتقاء مانع الصرف؛ لأن
لفظه كلفظة سلام وكلام فانصرف مثله، ونُقِلَ عن سيويه^(٤)
أن أصله جَوَارِي بغير توين حذفت الياء لعلتين [الضم]^(٥)

(١) قاله الفرزدق في هجاء عبدالله بن أبي اسحاق لما لحّنه في بعض
أبياته، والبيت غير موجود في الديوان، وهو في الكتاب ٥٨/٢،
المقتضب ١٤٣/١، ابن يعيش ٦٤/١، الخزائنة ١١٤/١، العين

٣٧٥/٤، جمع اليوامع ٣٦/١.

(٢) في ر (أمره)، وما أثبتناه ارجح.

(٣) (التي): زيادة عن ر.

(٤) شرح الاشموني ٢٤٥/٣.

(٥) (الضم): زيادة من ش، ل.

مع الاستتال بحرف العلة ثم عوض عن الياء التوين ، وهو
ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر ؛ لأنه يلزم أن يُقدَّرَ
(جَوَّارِي) كالنصوب ، فلا وجه لتغييره كالنصوب . ونقل عن
أبي العباس^(١) أن أصله (جَوَّارِي) بإسكان الياء ثم عوض
التوين عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، والتوين توين
العوض ، وهو أضعف . ومنهم من يقول : أصله جَوَّارِي
ومررت بجَوَّارِي ، فأعلَّ كما تقدَّم في الأوَّل ثم منع من
الصرف بعد الاعلال ، لأنَّه على وزن ما لا ينصرف تقديرأ ،
فحذفت منه توين الصرف وعوض عن الاعلال تويناً آخر
فامتع تحريك الياء في الجرِّ لحذفها لالتقاء الساكنين ، وفي الرفع
واضح ، فهو عند الجميع غير منصرف ، والتوين توين العوض ،
وعلى الوجه الأوَّل منصرف والتوين توين الصرف ، وليس
بصحيح^(٢) ، وقولهم : إنَّه ليس على زنة الجمع غير مستقيم ؛
لأنَّ المقدَّرَ فيه كالموجود الذي يدلُّ عليه وجوب كسر الراء
ونحوها في حال الرفع ، ولو كان [نحو]^(٣) سلام وكلام لقيـل
جَوَّارٍ كما يقال كلام ، فلما لم يقل دلَّ على إرادتها ،
وتقديرها باعتبار الاحكام اللفظية ، وما نحن فيه [حكم]^(٤) ،
لفظي ، ولو كان ما ذكره^(٥) صحيحاً لوجب أن يقال في
أعلى أعلاً بالتوين ، لأنَّ أصله أعلى فاعتلت الياء بقلبها
ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين وكان ينبغي على قولهم أن يُخرَجَ

(١) شرح الأشموني ٢٤٥/٣ .

(٢) في و (وهو الصحيح) ، ولا يستقيم مع كلام الشارح .

(٣) (نحو) زيادة عن ش ، ر .

(٤) (حكم) زيادة عن ر .

(٥) في ش (ذكره) ، وهو تحريف .

عن زنة الفعل بذهاب الإلف فيصير مثل 'زيد' ، ولما اعتبرت الياء مع حذفها لفتناً حتى منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها في جوار ، والذي يدل على أن التوين عوض عن إعلال الياء لا توين الصرف إطباقهم في تصغير أعلّى على آتّه (١) هو أعلّ منك وشبهه ، وقد ثبت أن التصغير في أفعل غير مضر (٢) في منع الصرف ، بدليل إجماعهم على هو أفضّل منك غير منصرف ، وقد ثبت أن حروف العلة في أفعل في حكم الموجودة بدليل هو أعلّى منك فلولا أن التوين توين عوض ، لوجب أن يقال هو أعلّى منك ومررت بأعلّى منك لوجود علة منع الصرف ، وهو الصفة ووزن الفعل ، ولا أنصر تصغير ولا لإعلال الياء ، لأننا قد بينّا الغاءها .

قوله : حضاجر وسر أويل .

[قال الشيخ (٣) يرد 'إعترض' على هذا الجمع من وجهين : أحدهما قوله : « لا نظير له في الآحاد » (٤) ، والآخر قولهم : إن علة منعه من الصرف الجمعية فأجاب عنها جميعاً بجواب واحد ، وهو أنهما في التثنية جمع ، والجمع المقدّر كالجمع المحقق ، ويدل عليه أنك [لو] (٥) سميت رجلاً بمساجد ، لمنعه من الصرف للجمع المقدّر في الأصل ، وهو جواب ظاهر الصحة في

-
- (١) في ل ، ت (أنه) ساقطة ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) في ل (مؤنر) ، وهو تحريف .
(٣) (قال الشيخ) ساقطة من الاصل .
(٤) في ل هذه الجملة متأخرة عن التي بعدها .
(٥) (لو) زيادة عن ش ، ر .

عَضَا جَر لَأَنَّهُ جَمْعٌ مَحْقُوقٌ سَمَّيْتَ بِهِ الضَّبْعَ (١) ، وَهُوَ جَمْعٌ
حَضَجْرٌ فَهُوَ كَمَسَاجِدَ لَوْ سُمِّيَ بِهِ ، وَأَمَّا سَرَاوِيلٌ فَلَا يَجِبُ
أَنَّ يَكُونَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ وَالنَّقْلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ (٢) ، إِنَّمَا جَاءَ فِي
الْإِعْلَامِ ، لَا فِي الْإِجْنَاسِ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَجْوِبَةُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ .
فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ أَعْجَمِيٌّ مُنْصَرَفٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ السُّؤَالُ (٣)
لَأَنَّهُ يَقُولُ أَرَدْتُ يَقُولِي لَا وَاحِدًا عَلَى زْتِهِ فِي أَوْزَانِ الْعَرَبِ
وَهَذَا أَعْجَمِيٌّ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْعُمُومِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَعْيُ الصَّرْفِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَعْجَمِيٌّ غَيْرٌ مُنْصَرَفٌ ، فَيَنْفَصِلُ عَنِ السُّؤَالِ
الْأَوَّلِ بِمَا أَنْفَصَلَ بِهِ مِنْ قَبْلِهِ [١٥ ظ] وَيَنْفَصِلُ عَنِ السُّؤَالِ ،
الثَّانِي بِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَمَّا أُشْبِهَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَمْتَنِعِ مِنْ
الصَّرْفِ جَرِيَتْ مَجْرَاهُ ، فَفَقِيلَ لَهُمْ فَلَمَّا نَعِيَ الْجَمْعُ وَمَا أَشْبَهَ
الْجَمْعَ فَالْتَزَمُوهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : عَرَبِيٌّ مُنْصَرَفٌ ، فَيَنْفَصِلُ عَنِ
الْأَوَّلِ بِكَوْنِهِ شَاذًا لَا اتِّدَادَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي دُرِّهِ ، وَلَا يَرُدُّ (٤)
نَعْيُ الصَّرْفِ ، وَالْجَوَابُ (٥) عَنِ شَرَّاحِيلَ وَبَرَّاقِشَ وَمَعَاظِرَ
كَحَضَا جَر ، وَعَنْ مَلَائِكَةَ أَنَّهُ مُرْتَجِلٌ لِصِغَةِ الْجَمْعِ ، وَكَانَ
كَالْجَمْعِ ، وَفِي حِمَارِ حَزَابِ (تَذَكِيرُ حَزَابِيَّةِ وَجِهَانِ بِنَاءَ عَلَى
أَنَّهُ كَيْمَانٌ ، أَوْ جَمْعٌ ، فَيُقَالُ رَكِبْتُ حِمَارًا حَزَابِيًّا
عَلَى) (٦) الْأَوَّلِ ، وَحَزَابِيٌّ عَلَى الثَّانِي ، وَإِذَا سُمِّيَ بِنَحْوِ

(١) قَالَ سَيْبُوِيَّةُ : وَإِنَّمَا جُعِلَ اسْمًا لِلضَّبْعِ لِسَعَةِ بَطْنِهَا ، الْكِتَابُ

- (٢) فِي وَ ، ب ، ت : (هَذَا) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَرْجَحُ .
(٣) (السُّؤَالُ) عَنِ ل ، وَفِي وَ (السُّؤَالُ) .
(٤) فِي ر : (عَلَيْهِ) .
(٥) فِي وَ ، ب : هَذَا الْمَقْطَعُ يَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ (وَذَلِكَ عَلَى التَّوْهِمِ) .
(٦) مَا بَيْنَ الْوَسْطَيْنِ : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ب ، ت ، ش ، س .

مَسَاجِدَ ، فَسَعِيدُ الْإِخْفَشِ^(١) يَقُولُ : بِصَرْفِهِ وَليسَ بِمُسْتَقِيمٍ ،
أَمَّا إِذَا صُفِّرَ الْعِلْمُ مِنْهُ فَالْقِيَاسُ صَرْفُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤْتَشراً
كَسَرَ أَوْ يَلِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْاسْمُ مُنْصَرَفاً مُكَبَّراً
أَوْ مُصَنَّراً (أَوْ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ فِيهِمَا ، وَمُنْصَرَفاً مُكَبَّراً خَاصَةً)^(٢) ،
وَعَكْسُهُ كِزِيدَ وَأَحْمَدَ وَتَخَاصِمَ وَعُمَرَ ، وَأَمَّا رَبَاعٌ وَثَمَانٍ
وَيَمَانٍ وَشَامٍ فَيَأْوُهُ لِلنَّسَبِ وَزَيْدَ الْفَأْ عَوْضاً مِنْ إِحْدَى يَأْتِي
النَّسَبِ وَقَدْ جَاءَ ثَمَانِيٌّ فِي النَّسَبِ شاذّاً • قَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

٤٣- يَحْدُو ثَمَانِيٌّ مُنْوَعاً بِلِقَاحِهَا

[حَتَّى هَمَمَنْ بَزَيْفَةَ الْإِرْتَاجِ]^(٤)

وَذَلِكَ عَلَى التَّوَهُمِ • وَنَهْمٌ مِنْ يَقُولُ : هُوَ عَرَبِيٌّ غَيْرٌ مُنْصَرَفٌ ،
فَلَا جَوَابَ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا تَقَدَّمَ ،
وَإِنَّمَا يَقْوَى بَعْدَ بَيِّنَاتٍ كَوْنُهُ عَرَبِيّاً ، وَكَوْنُهُ^(٥) غَيْرَ مُنْصَرَفٍ لِمَا
يُؤَدِّي مِنْ مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ هُوَ مَعْلُومٌ الْإِمْتِنَاعِ ، فَكَانَ إِرْتِكَابُ
ذَلِكَ لِأَزْمًا ، وَنُقِلَ عَنْ سَيُويهِ أَنْ سَرَ أَوْ يَلِ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ
أَعْرَبٌ كَمَا أَعْرَبَ الْأَجْرُ إِلَّا أَنَّهُ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا

(١) جاء في شرح الأشموني : (وعن الإخفش القولان) أي جواز الصرّف

ومنع صرف الذي يُسَمَّى بِمَسَاجِدَ ٢٤٩/٣ •

(٢) ما بين القوسين ساقطة من ر ، وهو سو من الناسخ •

(٣) البيت منسوب لابن ميادة ، وهو من شواهد سيوييه ، الزيفة :

الميل إلى الأزلق ، الارتاج ، الأغلاق ، أي هممن بالميل مما في أرحامها

من الاجنة ، الشاهد فيه ترك صرف ثماني تشبيهاً لها بما جُمع

على زنة مفاعل ، انظر الكتاب ١٧/٢ ، شواهد التوضيح ص ٤٩ ،

الشمثري ١٧/٢ ، الأشموني ٢٤٨/٣ ، العيني ٣٥٢/٤ •

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة عن ر ، س •

(٥) (وكونه) : ساقطة من ش •

ينصرف' . ثم قال : فان حَقَّرْتَهَا^(١) اسم رجل لم تصرفها كما
تصرف عَنَانَ اسم رجل^(٢) فقيل ظاهره أَنَّهُ عِنْدَهُ غير
منصرف ، وهو الصحيح ، وقيل بالعكس من قوله كما أَعْرَبَ
الأَجْرُ وهو منصرف وهو فاسد^(٣) ، لَأَنَّهُ قال أولاً وقيل من
قوله : فان حَقَّرْتَهَا علماً لم تصرفها وهو ضعيف ، لأنَّ الغرض
بيان أنَّ الجمع خلفه غيره .

قوله : والتركيب في نحو معد يكرب وبعليك .

قال الشيخ : التركيب الذي يُعْتَبَرُ في منع الصرف ما ليس
بإضافي ولا اسنادي كتولك بعليك ، ولا يكون إلا مع العلمية ، لأنَّ
المركبات من هذا الباب لا تجامع إلا مع العلمية ، وإتماً جاء في نحو
خمسَ عشرَ وياسين إذا سُمِّيَ بهما البناء^(٤) أيضاً بناءً على حكاية
أصلهما ، وسيأتي الكلام على لغات بعليك في باب البناء .

قوله : « الالف والنون المضارعتان اللتي التائيت [ومضارعتهما
كونهما زائدتين في آخر الاسم يمتنع دخول تاء التائيت]^(٥) عليهما ،

(١) في الاصل : (جعلتها) .

(٢) انظر الكتاب ١٦/٢ .

(٣) وقد خالف الشيخ رأيه هذا في مصنفاته الاخرى حيث يقول :
وإذا صرِفَ فلا إشكال على ما ذكرناه الجمع المانع شرطه صيغة
منتهى الجموع ، وقد فقدتها هنا كونه جمعاً فلا أثر للشرط عند فقدان
السبب ، وأما من قال العلة كونه لا نظير له في الآحاد فلا إشكال
عليه صرف أو لم يصرف . شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥ شرح
الوافية ٩ ظ .

(٤) (البناء) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) ما بين المعوفين : ساقط من الاصل وإثباته يستقيم معه الكلام .

ثمَّ الاسم الذي هما فيه إمَّا أن يكونَ صفةً ، وإمَّا أن يكونَ غيرَ صفةٍ ، فإن كانَ صفةً نُظِرَتْ فإن كانَ مما جاء له فعلى في مؤنثه ادشع من تاء التانيث وامتنع من الصرف كسكران وغضبان ، وإن كانَ مما جاء فعلانة صرفته ، لأنَّه لم يمتنع من دخول تاء التانيث كندمان ، وإن كانَ مما لم يثبت واحدةٌ منهما فقد اختلفَ فيه ، فمنهم من لم يصرّفه وهم الأكثرون نظراً الى امتناع دخول التاء ، ومنهم من صرفَ نظراً الى أنَّه من قيس فعلانة لامتناعِ فعلى في مؤنثه ، ومثاله 'فولك' : الله 'رحمنٌ رحيمٌ' ، وإن كانَ غيرَ صفةٍ لم يدخلْ من أن يكونَ علماً أو غيره ، فغيرُ العلم لا يكونُ إلا منصرفاً ، لأنَّه لا يتفقُ اجتماعُ علتهِ أُخرى معه (١) ، وإن كانَ علماً امتنع من الصرف لوجودِ علتين ، فعلى ذلك لـو سميتَ رجلاً بندمان لامتناعٍ من الصرف إذ بعدَ العلميةِ يمتنعُ دخولُ التاء عليه فامتنع من الصرف لوجودِ علتين ، وإذا امتنعَ ندمانٌ من الصرف بعدَ التسميةِ فحوسكرانٌ وعمرانٌ آجدرٌ ، وإذا احتملتَ النونُ بعدَ (٢) الألفِ الزيادةَ ، والاحالةَ وسُمِّيَ به تلعماً جازاً معاملتها بالامرین كحسانِ علماً (٣) فإنَّه يُحتملُ أن يكونَ من الحسینِ والحسَنِ ، وزمانٌ من زمٍّ أو من زمنٍ أي أقامَ ، وشيطانٌ من شاطَ أي هلكَ ، وشطننٌ أي بعدَ .

قوله : والمعجبة في الاعلام خاصة .

قال الشيخ : شرطُ المعجبة في اعتبارها سبباً العلمية الاصلية في كلامِ العجم حتى لو كانَ الاسمُ أعجمياً ، ولكنه اسمٌ جنسٍ ثمَّ

- (١) (معه) : ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) في ر : (مع) ، وهو تحريف .
(٣) (علماً) : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

طرأت عليه العلمية لم تعتبر العجمة كما لو سُمِّيَ بديباج
 وإبر يسْمِ أو لجام [١٦ و] ، فإنه ينصرف، وإن كان أعجيباً
 وإنما اشترطت العلمية فيها، لأنه إذا كان اسم جنس امتزج
 بكلامهم في أحكام متعددة فضعف أمر العجمة، وإذا كان مع
 العلمية لم تتورده تلك الأحكام فامتيزت العجمة حينئذ لقوتها،
 وأكثر التحويين يشترط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة
 [أو تحريك الوسط] (١) ، وهؤلاء لا يجوزون في نوح ونوط
 إلا الصرف، والأكثر على أنه لا اعتداد بتحريك الوسط
 وبعضهم يعثره، وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار سقر (٢) اتفاقاً .
 وقول سيويه (٣) كان مذكراً سُمِّيَ بثلاثة أحرف من غير حرف
 تانيك مصروف أعجيباً كان أو عربياً إلا أن يكون فعلاً نجو
 يجعد ونحو ضرب فهو منقوض بسحر وليس مما استناه .
 وقولهم : التانيث أقوى ملئى بأن العدل المقدر أضعف اللل ،
 لأنه أمر تقديري يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء مماثله
 منصرفاً ، وإذا امتيز في نحو سحر ، وباب غنم فاعتباره فسي
 العجمة أولى (٤) . والاسم الأعجمي إذا وافق لفظه عربياً وقصد
 إليه بالتسمية فلا اعتداد بالعجمة كما لو سُمِّيَ بامسحاق وقصد
 المصدر أو يعقوب وقصد به ذكر الخجل ونحو ذلك ، فإن
 قيل فيجب أن يكون اعتبار العجمة في نوح (٥) ونحوه مياً سكن

-
- (١) (وتحريك الوسط) : زيادة عن ل .
 (٢) اي اعتبار تحريك الوسط في كلمة (سقر) المنوعة من الصرف
 اتفاقاً .
 (٣) انظر الكتاب ١٣/٢ .
 (٤) في ل : متأخرة حوالى خمسة أسطر ، عن لفظه (أولى)
 (٥) في و ، س ، ش ، ت : (ولو ط) .

وسَطَهْ أَوْلَى كَذِبِ المَصْنَفِ ، لِأَنَّهُ اعْتَبِرَ فِي نَحْوِ هُنْدٍ •
 قَلْتُ : قَدْ ثَبَتَ الغَاءُ قُوَّةَ التَّائِيثِ مَعَ التَّحْرِيكِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الغَاءِ
 قُوَّتُهَا مَعَ التَّحْرِيكِ الطَّوْءُهَا [مَعَ السَّكُونِ لضعفِ السَّكُونِ ، لَكُونِ
 الكَلِمَةِ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الخَفَةِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ بَابُ نُوحٍ إِلَّا
 مَضْرُوبًا وَثَبَتَ فِي هَذِهِ الوُجُهَانِ] (١) وَمَذْهَبُ صَاحِبِ الكِتَابِ أَنَّ
 العَجْمَةَ تُنْمَعُ جَوَازًا مَعَ سَكُونِ الأَوْسَطِ كَالتَّائِيثِ المَضْرُوبِ عَلَى
 مَا سَأَلْتَنِي فِي آخِرِ البَابِ • قَوْلُهُ : « إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ صَرَفَ ،
 مَسْتَشِيٌّ مِنْ قَوْلِهِ وَالأَسْمُ يُنْمَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَكُلُّ مَا لَا يُصَرَفُ
 يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ رَدًّا إِلَى أَصْلِهِ ، وَقَدْ نَمَعُ الكَوْفِيُونَ صَرَفَ
 بَابِ أَفْعَلٍ مِنْكَ لِلضَّرُورَةِ ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَعَ
 كَثْرَتِهِ وَعِلَلَّ بِأَنَّ (مِنْكَ) قَوِيَةٌ بِهَا العِلَّةُ لِمَعاقِبَتِهَا السَّلَامِ
 وَالإِضَافَةِ لِلَّذِينَ يَاقِبَانِ التَّوِينِ ، وَلَا يَنْدَفِعُ بِخَيْرٍ مِنْكَ (٢) ، فَانَّهُ
 لَا مَوْجِبَ لِحذفِ التَّوِينِ وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِيهِ سَبَبٌ فَلَا يَجُوزُ نَمَعُ
 صَرْفِهِ لِلضَّرُورَةِ بِحَالٍ • وَأَمَّا مَا فِيهِ سَبَبٌ وَاحِدٌ فَمُخْتَلَفٌ فِي نَمَعِ
 صَرْفِهِ لِلضَّرُورَةِ ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ جَوَازَ النَمَعِ ، وَالكَوْفِيُّونَ
 يَجِيزُونَ نَمَعِ الصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ • وَقَوْلُهُ : « وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ الكَوْفِيُّونَ
 فِي إِجَازَةِ نَمَعِهِ فِي التَّعْرِي لَيْسَ بَثْبِتٍ » ، أَي : لَيْسَ بِحِجَّةٍ ، وَالَّذِي
 تَعَلَّقَ بِهِ الكَوْفِيُّونَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

٤٤- فَمَا كَانَ حِصْنًا وَلَا حَابِسًا

يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

- (١) مَا بَيْنَ المَعْقُوفَيْنِ : سَائِقَةٌ مِنَ الأَصْلِ وَإِثْبَاتُهُ أَحْسَنُ •
- (٢) (مِنْكَ) : سَائِقَةٌ مِنْ وَ ، ش ، ت ، ب ، وَإِثْبَاتُهَا أَوْضَحُ •
- (٣) البَيْتُ لِلعَبَّاسِ بَيْنَ مِرْدَاسٍ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا حِينَ قَسَمَ الرِّسُولُ
 (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) غَنَائِمَ حَنِينِ بَيْنَ المُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَأَعْطَاهُ
 دُونِهِمْ ، انظُرِ الإِنْصَافَ ٢/٥٠٠ ، شَرَحَ الجَمَلُ لابنِ عَصْفُورٍ ٤٥٩ ،
 الخِزَانَةُ ١/٧١ ، العَيْنِيُّ ٤/٣٦٥ •

فإنه أراد^(١) أنه ليس بحجة لأن الرواية « يفوقان شيخي في مجمع »^(٢) كما يقول : بعض البصريين^(٣) في رده فليس بمستقيم ، وإن صحت هذه الرواية ، لأن الرواية الأخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحح مسلم وغيره ، ويكفي في التمسك به رواية صحيحة ، وإن روي غيرها من جهة أخرى فلا يضر إذ ليس بينهما تعارض ، وإن أراد بقوله : ليس بحجة ، لأنه على خلاف التماس ، واستعمال الفصحاء ، فمستقيم عند الأكرين ، وقد استعمل ذلك في غير موضع وفيه نظر ، وقول من قل : إن ثبوت رواية شيخني ينافي روايته^(٥) مردّاس فدل على بطلانه مستدلاً بأنه لو كان جائزاً لم يعدل عنه إلى شيخني ، لكونه أقدم منه في المعنى ضعيف ، فإن الشاعر الفصح يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة ، وقد استدل الكوفيون أيضاً بقول ذي الأصبع^(٦) :

٤٥- وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ
ذُو الطُّولِ وَذُو المَرَضِ

-
- (١) في ش (به) .
(٢) الانصاف ٥٠٠/٢ .
(٣) رواية المبرد انظر حاشية الانصاف ٥٠٠/٢ .
(٤) (روى) : ساقطة من ر .
(٥) (رواية) ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٦) البيت من قصيدة لذي الأصبع العدواني في الديوان ص ٤٨ ، الانصاف ٥٠١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠ ، ابن يعيش ٦٨/١ ، ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، العيني ٣٦٤/٤ .

وليس ثبت أيضاً، لصحة عمله على القبلة، واستدلوا أيضاً بقول الرقيات (١) :

وَمُصْعَبٌ حِينَ جَدَّ
الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

وليس ثبت، لقول الأصمعي رحمه الله فيه : «فسدت الحضيرة لقبه» :

قوله : «وَأَنَا أَحَدُ بَنِيهِ أَوْ أَسْبَابِهِ الْعِلْمِيَةِ إِلَى آخِرِهِ» .

قال الشيخ : إنما اتصرف ما ينكر مما لا يتصرف إذا كان فيه العلمية قبل التكرير ، لأنه لا يتفق ما فيه علل أحدها العلمية وهي مؤثرة إلا وهي شرط في جميعها ، أو فيما سوى واحدة منها ، وذلك أن العلل تسع : أحدها العلمية بقية ثمانية (٢) ، الوصف لا يكون مع العلمية ، لتضادها ، والثاني شرط العلمية إن كان بالياء أو معنوياً ، وإن كان بالالف فلا أثر [١٦ ظ] للعلمية ، فسقط الثاني أيضاً ، والعجبة شرطها العلمية والتركيب كذلك ، والجمع لا يؤثر معه العلمية فسقط أيضاً ، والالف والنون إن كان مما ليس مؤثراً فعلى شرطه العلمية وإلا فلا يجمع العلمية فسقط أيضاً ، بقي العدل ووزن الفعل ومما لا يجتمعان وبيانه أن للعدل زئات مخصوصة ليس منها شيء على وزن الفعل فلا يجتمع مع وزن الفعل ، فإذا ثبت أنه لا يكون

(١) البيت نسيه الشيخ للرقينات وهو في ديوانه ص ٢١٨ ، وانظر الانصاف ٥٠١/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، المصعب : السيد ، والاسد ،
وتقول فلان مصعب من المصاعب كما تقول قرم من القروم .
(٢) (ثمانية) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

مع العلمية مؤثر" إلا ما العلمية شرط" فيه ، أو واحد من العدل ووزن الفعل ولا يطرأ بالتكثير باعتبار ما لم يكن معتبراً إلا في باب أحمر على خلاف ، وجب أن يكون ما عده إذا نكّر انصرف لبقائه بلا سبب إن لم يكن فيه بدل أو وزن فعل أو على سبب إن كان فيه عدل أو وزن فعل ، ولا يرد رجل سمي بمساجد أو صحراء أو ما أشبههما لأن العلمية في مثل ذلك لا أثر لها ، والحكم ثابت بالجمع على انفراده ، والالف على انفرادها فسقط إيراده . قوله : « إلا نحو أحمر » ، فإنه مستثنى من هذه القاعدة عند سيويه لوجوب اعتبار الصنة بعد التكثير (١) وجار عليها عند الأخفش ، إذا سمي بأحمر وشبهه مما فيه الصفة قبل العلمية ثم نكّر فسيويه يمنعه الصرف والأخفش يصرفه . ووجه قول الأخفش : إن العلمية تنافي الوصفية فإذا سمي ، فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكّر زالت العلمية وبقي على سبب واحد فانصرف على قياس ما ذكرنا آنفاً ، ولذلك اتفق على منع صرف أفضل إذا سمي به وصرفه إذا نكّر وهو على مثل أحمر . ووجه قول سيويه : أن الصرف ومنعه من الأحكام (٣) اللفظية في أمرها الوصفية الأصلية كما اعتبرت في جمعه وإدخال اللام عليه ، ولذلك قالوا : في جمع أحمر حمر : وإن كان علماً ، وقالوا : الأحمر فلولا اعتبار الوصفية لم يجر ذلك فيه ، ولذلك لم يجر أن يقال في (٤)

(١) انظر الكتاب ٢/٢ .

(٢) في شرح الأشموني أجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة على وزنه ، ٢٣٥/٣ .

(٣) في ل (أحكام لفظية) ، وهو تحريف .

(٤) في ر (جمع) ، وهي حشو .

أَحْمَدَ حَمْدٌ وَلَا الْأَحْمَدُ ، بَلْ قَالُوا : أَحَامِدُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 بِصِفَةٍ فَقَدْ نَبَتْ أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ الْوَصْفِيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ فَيَجِبُ إِتْبَارُهَا أَيْضًا
 هُنَا ؛ لِأَنَّهَا أَحْكَامٌ لِقِطْعَةٍ مِثْلِهَا وَالَّذِي يَحْتَقِقُ ذَلِكَ ، مِنْهُمْ سِرْفَ
 آدِهَمَ وَأَرْقَمَ وَأَسْوَدَ بَعْدَ خُرُوجِهِ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ ،
 فَلَوْلَا إِعْتَابُ الْوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ لَمْ يَسْتَقِمْ ذَلِكَ ^(١) ، وَكَانَ يَجِبُ
 سِرْفُهُ فَاجْمَاعُهُمْ عَلَى مَنَعِ سِرْفِهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ فِي بَابِ أَحْمَرَ
 إِذَا نَكَّرَ عَلَى مَذْهَبِ سَبْيُوهِ ^(٢) . وَقَوْلُهُمْ : تَوَافَقْنَا فِي أَفْضَلِ الْعِلْمِ ،
 وَهُوَ مِثْلُهُ مِثْلُهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ ، لِأَنَّ أَفْضَلَ لَا يَكُونُ صِفَةً
 حَتَّى يَتَّصَلَ بِهِ (مِنْ) وَعِنْدَ ذَلِكَ نَحْنُ وَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى
 أَنَّهُ إِذَا نَكَّرَ لَمْ يَنْصَرَفْ ^(٣) ، فَمَا جَعَلُوهُ حِجَّةً لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ حِجَّةٌ
 عَلَيْهِمْ . قَالُوا : لَوْ كَانَتِ الْوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ يَصِحُّ إِعْتَابُهَا فِي مَنَعِ
 الضَّرْفِ لَصَحَّ إِعْتَابُهَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ كَمَا يَصِحُّ إِعْتَابُهَا فِي الْجَمْعِ
 وَالْإِلْفِ وَاللَّامِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ ^(٤) ، وَيَبَانَ أَنَّهُ
 لَمْ يَصِحَّ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِضَارِبٍ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الصِّنَاتِ
 لَا تَنْصَرَفُ بِالْإِجْمَاعِ . وَلَوْ اعْتَبِرَتِ الْوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ لَوَجِبَ أَنْ
 يَكُونَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ فَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ إِعْتَابُهَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ لَمْ يَصِحَّ
 إِعْتَابُهَا بَعْدَ التَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَكَّرَ نَفْسَ الْعِلْمِ بَعْدَ إِتْقَانِ إِعْتَابِ
 الْوَصْفِيَّةِ ، فَلَا وَجْهَ لِإِعْتَابِهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مُشْكَلٌ . وَالْجَوَابُ
 عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَبَرِ الْوَصْفِيَّةَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ لِتَنَافِي بُيُوتِهِمَا
 فِي التَّحْقِيقِ فَكُرِهُوا تَقْدِيرَ شَيْئَيْنِ مُتَافِينَ يَثْبِتَانِ ^(٥) حُكْمًا وَاحِدًا

(١) (ذلك) ساقطة من ل ، ت ، سهواً .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢ .

(٣) في ل (إذا لم ينكّر لم ينصرف) ، وما اثبتناه افضل .

(٤) (لم يصح) ساقطة من ب ، س ، سهواً .

(٥) (يثبتان) ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

بخلاف الجمع ودخول الالف واللام ، فإنه 'حكم' باعتبار الوصفية (لا مشاركة للعلمية [التي كانت]^(١) معها^(٢)) فيه فاذا نكّر نحو أَحْمَرَ فقد زالت العلمية التي كان يتعدّر 'اعتبار' الوصفية معها في الحكم)^(٣) الواحد^(٤) ، وهو منع^(٥) 'الصرف' ، ولم يتعدّر 'اعتبار' الوصفية بعد التكرير ، لأنه 'حينئذ صار' مثل 'أَحْمَرَ في الجمع' ، ودخول الالف واللام بخلاف ما قبل التكرير ، فظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية وبينهما بعد التكرير .

قوله : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط .
منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل .

قال الشيخ : 'أكثر' الناس تلى 'صرف' نوح ولوط وجوباً [١٧ و] كما تقدّم في إشتراط الزيادة ، أو تحرك الأوسط على الأصح ، وإن كان الأكثر على إشتراط الزيادة تعيناً ، وخالفهم الزمخشري^١ فيهما معاً لشبهة ، وهو أنّهم متفقون على جواز 'صرف' نحو دَعْدٍ وَهَنْدٍ ومنعه 'الصرف' ، وجواز 'صرفه' لمقاومة السكون أحد السبين ، ومتفقون على 'جوب' منع 'الصرف' في 'مَاءَ وَجُورٍ' ، فلو كانت العجمة لا أثر لها في الساكن الأوسط ؛ لكان 'حكم' 'مَاءَ وَجُورٍ' 'حكم' 'هَنْدٍ وَدَعْدٍ' في منع 'الصرف' وجوازه ، ولما تخالفاً دلّ على اعتبار العجمة في الساكن الأوسط ، فثبت أنّ 'نحو' 'هَنْدٍ وَجُورٍ' و'لوطٍ' ، وهو قوي جداً بالنظر إلى المعنى إلاّ أنّه لم يُسمع منع

(١) (التي كانت) زيادة عن ش ، ل ، ر .

(٢) (معها) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) (الواحد) ساقطة من و ، س ، ب ، وما اثبتناه أصح .

(٥) في س (فلو منع 'الصرف') ، ولا يستقيم معه المعنى .

صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله ، والمختار منع صرف باب هند ، فوجب أخذ قیده في العجمة ، وهو أن يشترط في اعتبارها الزيادة والحركة على القول الآخر ، وحينئذ يقع الفصل بين نوح ، وبين هند . والجواب عن ما وجور ، هو (١) أن السكون إنما يقاوم التأنيت بشرط ألا يتقوى بالعجمة ، ولا يلزم من كون العجمة متقوية في إمتناع مقاومة السكون أن يكون سبباً فيما سكن وسطه ، فتدفع بذلك الشبهة .

قوله : والتكرّر في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصايح .

قال الشيخ : اللام في التكرّر تعريف العهد لما تقدم في أوّل الفصل من قوله : أو تكرر واحد ؛ لأنّ المعنى : أو حصل تكرر ، ويكون ذلك في موضعين : أحدهما الف التأنيت المقصورة ، أو المدودة ، نزلوا لزومها في الكلمة منزلة تأنيت مكرر ، والثاني الجمع المقدم (٢) صفته وهو صيغة منتهى الجموع ، ألا ترى أنك تقول : كلب وأكلب ، ثمّ تجمع أكلباً على أكالب ثم لا تجمع أكالب ، لأنه قد جمع مرتين فيتكرر فيه الجمع فذلك قام مقام علتين ، (وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكنته في وزنه وامتناع جمعه وإن لم يكن جمع (٣) مرتين (٤) فكرر فيه الجمع جمعين محققين تنزيلاً له منزله للمشاكلة المذكورة فذلك قام مقام علتين والله أعلم) (٥) .

- (١) (هو) : ساقطة من ل سهواً .
- (٢) في ب (المقدر) ، وهو تحريف .
- (٣) (جمع) ساقطة من ل . سهواً .
- (٤) في ر (جمعين) ، وما اثبتناه أرجح .
- (٥) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .

القول في وجوه إعراب الاسم

قوله: 'والفاعل واحد' ليس إلا .

قال الشيخ: 'يريد أن نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الاسناد ، والاسناد لا يختلف فلذلك لم يتمدد الفاعل ، ونسبة الفعل إلى المفعول ليست على جهة الاسناد وإنما هي على جهة التعلّق (١) ، والتعلّق يختلف (٢) فتارة يتعلّق به على أنه الذي فعل ، وهو المفعول المطلق ، وتارة يتعلّق به على أنه الذي فعل به ، وهو المفعول به ، وتارة يتعلّق به على أنه الذي فعل فيه ، وهو المفعول فيه ، وتارة يتعلّق به على أنه الذي فعل من أجله وهو المفعول من أجله ، وتارة يتعلّق به على أنه فعل معه وهو المفعول معه ، فلذلك لم يجيء الفعل إلا (بفاعل واحد وقد جاء بمفاعيل متعددة) (٣) .

قوله: 'وأما التوابع إلى آخره .

قال الشيخ: 'اختلف الناس في عامل التوابع ، فمنهم من يقول ينسحب حكم العامل على القبيلين جميعاً (٤) ، أتني التابع والتبوع . ومنهم من يقول: 'يقدر' عامل مثله في التبوعات كلها . ومنهم من يقول: 'هو في البدل والمعطوف بالحرف مقدر' ، وفي غيره 'منسحب' ، وانفرد أن البدل حكم تكرار العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً

(١) في ل (التعلّق) ، وهو تصحيف .

(٢) (يختلف) : ساقطة من و ، ش ، ب ، ت ، س ، ل ، وهو سهو .

(٣) في ل (لفاعل واحد وقد يجيء لمفاعيل) .

(٤) في ل (معاً) ، وفي ت (جميعهما) ، وما أثبتناه ارجح .

في قوله تعالى : { لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لَدِينٍ أَمِنْهُمْ } (١) ،
والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل ، فكأنه موجودٌ ولذلك
فرق بين هذين القسمين وبين ما عدهما . وقيل العاملُ فيها
كونها (٢) صفةٌ ، وقيل العاملُ عاملُ الصفةِ والموصوفُ معاً وكذلك
بقية التوابع . والصحيحُ الأولُ ، لأنهُ بهِ يقومُ المعنى المقضي
للإعرابِ ، ولأنَّ المعنى عليه بديلُ اشترتِ الجارية نصفها وولدني
غلامٌ زيدٌ وعمرو ، ألا ترى أنه لو قدرَ الأولُ فسدَ المعنى ،
وفسدَ غيرُ البديلِ والعطفِ أولى ، وبه تبيّنَ فسادُ القولِ الثالثِ .
ومن صحَّحَ الثاني بديلُ أعجبتني قيامُ زيدٍ وعمرو ، وقيامُ زيدٍ
لا يُنسبُ إلى عمرو مردودٌ بأنَّ القيامَ لم يُنسبْ إلى عمرو بعدُ
نسبته إلى زيدٍ وإنما نسبه المتكلمُ في أولِ الأمرِ اليهما معاً ، مثل قامَ
الزيدون ، وإذا وجبَ صحةُ ذلكَ في غيرِ تقديرٍ وجبَ صحةُ
الآخر ، ومن صحَّحَ الثالثَ بنحوِ { لِبَيْوتِهِمْ سَقَطًا مِنْ
فِضَّةٍ } (٣) ، يُجَابُ بأنَّ حروفَ الجرِّ [١٧] في نحو ذلكَ
للتأكيدِ ، وضعفَ الرابعِ بلزومِ إعرابِ واحدٍ وبأنَّه ليسَ بهِ
يقومُ المعنى المتقضي للإعرابِ ، والخامسُ قريبٌ ، (وتركَ ذكرَ
المفعولِ الذي لم يُسمِّ فاعلهُ لأنَّه عندَه فاعلٌ) ، وتركَ
ذكرَ المرفوعِ في بابِ كانَ ، لأنَّه عندَه فاعلٌ ، لأنَّه منسوبٌ إليه
الفعلُ ، ومن قالَ : ليسَ بفاعلٍ لأنَّ أفعالها لا دلالةَ لها على الحدثِ
يلزمُ منه أنْ لا تكونَ أفعالاً ، وسُمِّيَ الرفعُ رفعاً لاستعلاءِ الشفتينِ
عندَه ، كما أنَّ الخفضَ يُسمَّى خفضاً لنزولِ الشفتينِ عمّا كانتَ

- (١) سورة الأعراف الآية : ٧٥ .
- (٢) في ش (كونه) ، وتحريف .
- (٣) سورة الزخرف الآية : ٣٣ .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

عِنْدَهُ ، وَالْجَرُّ إِمَّا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْخَفْضِ مِنْ جَرِّ الْجِبْلِ وَهُوَ
 أَسْفَلُهُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَرِّ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ - أَيْ
 إِيصَالِهِ - فَنَسَمِّي بِاسْمِ مَدْلُولِهِ ، وَأَمَّا النَّصْبُ ، فَلِأَنَّهُ مِنَ الْأَنْبِ
 الَّتِي الْإِتِّصَابُ مِنْ صِفَتِهَا .

ذِكْرُ الْمَرْفُوعَاتِ

الْفَاعِلُ

قَوْلُهُ : الْفَاعِلُ هُوَ مَا كَانَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ
 مَقْدَمًا عَلَيْهِ أَبَدًا .

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ : « هُوَ مَا كَانَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ
 شِبْهِهِ » لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ : « هُوَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ » ؛
 لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ فَإِنَّهُ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ وَلَيْسَ
 بِفَاعِلٍ . فَقَالَ : « مَقْدَمًا عَلَيْهِ » لِيُخْرَجَ ذَلِكَ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ
 غَيْرُ لَازِمٍ ، لِأَنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ لَيْسَ بِمَسْنَدٍ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
 أَوْ شِبْهُ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا أُسْنِدَ مَعَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ ، فَالْفِعْلُ
 وَشِبْهُهُ مَسْنَدٌ إِلَى مَا هُوَ مُؤَخَّرٌ وَهُوَ الضَّمِيرُ ، وَهُمَا جَمِيعًا مَسْنَدَانِ إِلَى
 زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ أَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي قَامَ أَوْ فِي قَامَ فِي قَوْلِكَ :
 زَيْدٌ قَامَ هُوَ فِي الْمَعْنَى : زَيْدٌ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ وَارِدٌ وَلَيْسَتْ هَذِهِ دَلَالَةٌ
 لِعُيُوبَةٍ وَإِنَّمَا هِيَ دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَنَّهُ مَسْنَدٌ إِلَى
 الضَّمِيرِ لَا إِلَى زَيْدٍ ، وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِإِعْتِبَارِ لَفْظِ هَذَا الْحَدِّ ،
 فَإِنَّ قَوْلَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَاصِدًا إِلَى أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ
 الْحَدِّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرَدُّدِ الَّذِي هُوَ مُنَافٍ لِلْحُدُودِ ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ
 كَالْفَضْلَةِ مِيثًا أَقْسَامَ الْمَسْنَدِ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَقْصُودًا فِي الْحَدِّ

دخلَ عليه لو اقتصرَ عليه زيدٌ قامَ وزيدٌ قائمٌ أبوهُ وشبههُ لأنَّهُ مسندٌ إليه ، فلو اقتصرَ على قوله : هو المسندُ إليه ؛ لدخلَ ذلكَ في الحدِّ فاحتاجَ إلى أنْ يقولَ : مقدَّمًا عليه أبدأً ، أمّا من قالَ : الفاعلُ هو المسندُ إليه النعلُ أو شبههُ فقد جعلَ (١) ذكرَ الفعلِ وشبههُ من جملةِ حدِّه ، وعندَ ذلكَ لا يحتاجُ إلى ذكرِ وجوبِ التقديمِ لما تبينَ أنَّه لا يكونُ إلا كذلكَ ، ثمَّ مثَّلَ بإسنادِ الفعلِ وشبههُ ، لما قصدَ إلى ذكرهما أولاً وسيأتي ذكرُ ما تنزَّلَ منزلةَ الفعلِ في ذلكَ في آخرِ قسمِ الاسماءِ .

قالَ الشيخُ . ومفعولٌ ما لم يُسمَّ فاعلهُ عندهُ فاعلٌ والذي يدلُّ عليه أنَّه داخلٌ في حده ، وأنَّه لم يذكرهُ في المرفوعاتِ ، فدلَّ على أنَّه داخلٌ في حدِّ الفاعلِ إذْ لا يصحُّ دخولهُ مع غيره بوجهٍ وأنَّه قد صرَّحَ بذلكَ في بعضِ فصولِ كتابهِ . وهو قوله : وتضائُقُ الصفةُ إلى فاعلها كقولك : معمورٌ الدارُ ومؤدبٌ الخدامُ ، ومن لم يجعلهُ فاعلاً احتاجَ في حدِّ الفاعلِ إلى حدٍّ لا يدخلُ هو (٢) ، فتوقَّلْ : هو ما أُسندَ الفعلُ إليه وقُدِّمَ عليه على طريقةِ فَعَلَّ أو على طريقةِ القيامِ بهِ .

قوله : وحقه الرفعُ .

قالَ الشيخُ : وأرادَ أنْ ذلكَ لأمْرٍ يناسبهُ لا على أنْ تُخبرَ بأنَّه مرفوعٌ ؛ لأنَّ ذلكَ قد علِمَ من أصلِ كلامهِ في

(١) في ل (دخلَ) ، وهو تحريفٌ .

(٢) في ل (ما لم يُسمَّ فاعلهُ) ، وهو وهمٌ .

(٣) (أن ذلكَ) ساقطةٌ من ل ، وهو سببو .

المرفوعات • الوجه الثاني استحق به الرفع 'أَنَّهُ' لِمَا حَتِيجَ إِلَى
الاعرابِ لِلْمَعْنَى الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَكَانَ الْفَاعِلُ مَتَّحِدًا غَيْرَ
مَتَّعِدٍ وَغَيْرُهُ مَتَّعِدٌ كَانِ الْمَفْرُودُ أَوْ لَتَى بِالْحَرَكَةِ الْمُسْتَثْلَةِ لِثِقَلِ
النَّقْلِ ، وَالمَتَّعِدُ أَوْ لَتَى بِالْحَرَكَةِ الْخَفِيفَةِ لِذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ
فَأَعْطِيَ الْإِتْقَالَ قَبْلَ الْكَلَامِ (١) بِمَا بَعْدَهُ • قَوْلُهُ : وَرَافِعُهُ
مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ ، يَعْنِي : الْفِعْلَ وَشِبْهَهُ وَيَعْنِي : بِرَافِعِهِ مَا يُسَمَّى
عَامِلًا فِي إِصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ ، وَمَعْنَى الْعَامِلِ : هُوَ الْأَمْرُ الَّذِي
يَتَحَقَّقُ بِهِ الْمَعْنَى الْمَقْتَضَى لِلْأَعْرَابِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَقْتَضَى الْأَعْرَابِ فِي
الْفَاعِلِ هُوَ الْفَاعِلِيَّةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلَا تَتَوَوَّمُ الْفَاعِلِيَّةُ وَتَحَقَّقُ إِلَّا
بِمُسْنَدٍ مِنَ الْفِعْلِ ، أَوْ شِبْهِهِ ، فَعُلِمَ أَنَّ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ هُوَ الْفَاعِلُ
وَلَا فَرْقَ فِي الْفَاعِلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَثْبُتًا ، أَوْ مَثْبُتًا ، فَرِيدٌ فِي قَامٍ زَيْدٌ
فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَثَابُهُ فِي مَا قَامَ [١٨] وَ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ فَاعِلًا
باعتبارِ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَعَهُ دَلَالًا عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ أَتَيْتِ
أَوْ نُفْسِي ، قَوْلُهُ : « وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَلِي الْفِعْلَ ، لِأَنَّهُ أَحَدُ جُزْئِي
الْجُمْلَةِ الْمُنْتَقَرَةِ إِلَى ذِكْرِهِمَا ، وَقَدْ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ فَيَنْبَغِي أَنْ
يَلِيَهُ الْجُزْءُ الْآخَرُ الْمُنْتَقَرُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ الْفَضَلَاتِ إِذَا الْمُنْتَقَرُ إِلَيْهِ
أَوْ لَتَى بِالذِّكْرِ مِنَ الْمُسْتَنْتَنِي عَنْهُ ، قَوْلُهُ : « فَإِذَا قَدَّمَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ
كَانَ فِي النِّيَّةِ مُؤَخَّرًا ، وَهُوَ أَثَرُ مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ اسْتَدَلَّ تَلَى ذَلِكَ
بِمَسْأَلَتَيْنِ : أَحَدُهُمَا جَائِزَةٌ وَالْأُخْرَى مَمْتَعَةٌ ، وَلَا وَجْهَ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا
إِلَّا بِاعتبارِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ هُوَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ
الضَّمِيرَ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ عَوْدَةٍ عَلَى مَذْكَورٍ مُتَقَدِّمٍ إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى وَإِمَّا
لَفْظًا لَا مَعْنَى وَإِمَّا مَعْنَى لَا لَفْظًا ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَائِدٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ كَانَ مَمْتَعًا وَقَدْ جَازَ ضَرْبَ غَلَامِهِ زَيْدًا ، وَامْتَعَ ضَرْبَ غَلَامِهِ

(١) فِي ل ، ب (الْكَلَالُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

زيداً ، فلو كان كل واحدٍ منهما على سواء ؛ لجازت المسألان ، أو امتعتا ، ولما جازت أحدهما وامتعت الأخرى ، ولا مصحح سوى ما ذكرناه وهو مناسبٌ وجب التعليلُ به . وأمّا قولُ الشاعر^(١) :

٤٧- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عُدِيَّ بِنِ حَاتِمِ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

فمردودٌ عندَ المحققينَ ، (وأرادَ ربَّ الجزاءِ المدلولِ عليهِ بقولهِ جَزَى)^(٢) . ومنه قولُ سَلِطِ بْنِ سَعْدِ^(٣) :

٤٨- جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَن كَمِيرِ
وَحَسَنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارِ

(١) البيت مختلف فيه ، قال العيني : قيل هو للنايفة الذيباني ، وقال ابو عبيدة : قاله عبدالله بن همارق أحد بني عبدالله بن عطفان ، وحكي الاعلم انه لأبي الاسود يهجو عدي بن حاتم ، وقال ابن كيسان : احسبه مولداً مصنوعاً ، ورواية الطوسي ان في صدره خلاف ، فقد ورد في ديوان النايفة : صدر البيت (جزى الله عبساً عمس آل بغيض) ، وهذا غير البيت الذي ذكره الشارح ، انظر شواهد العيني على الخزانة ٤٨٧/٢ ، ونسبه البغدادي للنايفة ثم نسبه لأبي الاسود الدؤلي ، وذكر رواية العيني الخزانة ١٣٤/١ ، ١٣٦ ، وهو غير منسوب في الجمل ص ١٣١ ، ابن يعيش ٧٦/١ ، ابن عقيل ٤٢١/١ ، وفي ديوان النايفة صدره مختلف عن البيت الذي ذكره الشارح ، الديوان ص ٢١٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٣) أبا الغيلان : كنية رجل ، وسنمَارُ : اسم رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان فلما كملَ القاهُ النعمان من فوقه فمات . ابن عقيل ٤٢٢/١ ، الخزانة ١٣٥/٢ ، العيني ٤٩٥/٢ ، همع الهوامع ٦٦/١ .

ومن يُجيزُ ضربَ غلامهُ زيداً يحتجُّ به ، وهو ضعيفٌ .

(فصل) قوله : ومضمره في الاسنادِ اليه كظهره الى آخره .

قال الشيخ : يريدُ أنه يصحُّ وقوعُ المضمرِ (فاعلاً كما يصحُّ وقوعُ الظاهرِ)^(١) وهذا وإن كان غيرَ مُلبسٍ إلا أنه ذكره لاشتماله على مسألة تُلبسُ على المتدئين وهي مثلُ زيدٍ قام ، ولذلك أُشيعَ الكلامُ فيها واستدلَّ عليها^(٢) ، ولأنَّ غرضه أن يسوقَ بابَ الفعلينِ الموجهينِ الى شيءٍ واحدٍ ، فاحتالَ على الاتيانِ به بذكرِ الفاعلِ المضمرِ ليجرَّهُ الذكْرُ باعتبارِ إحدَى مسائله ، ثم يسوقُ المسائلَ كُلَّها وكذلك فعل .

قوله : وتقولُ زيدٌ ضربَ فتوي في ضربَ فاعلاً ، وهو ضميرٌ يرجعُ الى زيدٍ ، الى آخره .

قال الشيخ : وغرضه أن يُثبتَ أن زيداً في (زيدٌ ضربَ) ليسَ بذيْبٍ ، ولمَّا فقدَ شرطُ الاستتارِ ، ولا بدَّ من الفاعلِ ، يتوهمان فاستدلَّ على ذلكَ بوجوبِ أنا ضربتُ وأنتَ ضربتَ فلو كانَ زيدٌ فاعلاً ؛ لوجبَ أن يكونَ أنا فاعلاً ، ولو كانَ فاعلاً ؛ لوجبَ جوازُ أنا ضربَ ، ولمَّا لم يجزْ دلَّ على أنه ليسَ بفاعلٍ ، وكذلك لو كانَ الفاعلُ محذوفاً في (زيدٌ ضربَ) لجازَ حذفه في (أنا ضربَ) ولمَّا لم يجزْ للعلمِ باستوائيهما في مصححِ الجوازِ والامتناعِ ، ولا يجوزُ اضماره مستراً في (أنا ضربَ) لفقدانِ شرطِ الاستتارِ (في الماضي ، وشرطه أن يكونَ مفردٍ غائبٍ ، وهذا

(١) في ل (كما تقدّمَ من أن الظاهر يقعُ فاعلاً) .

(٢) (عليها) ساقطة من ل ، وهو سهو .

ليس بغائب ، ولما فقد شرط الاستيثار (١) ولا بسد من الفاعل ،
 وجب ذكره على حسب ما يقتضيه الوضع له ، والذي وضع له
 لفظ بارز فوجب أن يؤتى به وسيأتي الكلام في المضمرات
 بتفاصيله .

(فصل) قوله : ومن اضمار الفعل قولك : ضربي وضربت

زيداً الى آخره .

قال الشيخ : الاضمار في هذه المسألة من هذا الفصل ليس
 على باب الاضمار المتقدم ، بل هو اضمار قبل الذكر ، ولذلك
 نبه عليه (٢) ، ولكنه لما كان اضماراً صحح الاثنان به إذا كان (٣)
 كلامه في مثله باعتبار الاضمار ، ولما ساق هذه المسألة وتكلم
 عليهما (باعتبار توجيه فعلها مع فعل آخر ظاهر بعدها ، ذكر ما كان
 مثلها من باب التوجيه ، فجر ذكر الاضمار احدى المسائل وجر
 ذكر المسألة (٤) باعتبار أمر اشتملت عليه من باب آخر ، ذكر
 جميع تلك المسائل ، وهذا الباب ضابطه أن يذكر فعلاً أو
 شبههما موجهين في المعنى الى شيء واحد ذكر بعدهما ظاهراً ، فقد
 يكون توجيههما على جهة الفاعلية ، وقد يكون على جهة
 المفعولية (٥) ، وقد يكون الاول على الاول والثاني على الثاني ، وقد
 يكون على العكس ، مثال ذلك : قام وقعد زيد ، ضربت وأكرمت
 زيداً ، وقام وأكرمت زيداً [١٨ ظ] ، وضربت وقام زيد ، فإن
 عمل الثاني في الظاهر فلا يخلو الاول من أن يكون موجهاً على

(١) ما بين القوسين ساقط من ل ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) (عليه) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (كان) ساقطة من ل .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٣ .

جهة الفاعلية أو جهة المفعولية ، فان كان وجهاً على جهة^(١) الفاعلية وهي عين المسألة التي هي أصل الفصل ، وجب الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين ، فتقول : ضربتني وضربت الزيدين وشبهه ، وامتنعت على مذهب الفراء ، وجازت من غير اضمار على مذهب الكسائي^(٢) . والدليل على جوازها ورود مثلها في كلام العرب كقوله^(٣) :

٤٩- جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مَذْهَبِ
ونظائرهما ، وإذا ثبت جوازها ، وجب الاضمار لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل ، وليس ذلك من لغتهم ثبت ما ذكره المحققون . وأما مذهب الفراء ، فإنه لما رأى المسألة لا تخلو من أحد أمرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بينهما^(٤) ؛ لأنه إن أضمر ، أضمر قبل الذكر ، وإن حذف حذف الفاعل ، فأوجب أعمال الاول فيهما . وقال : في نحو قام وقعد زيد العامل في زيد الفعلان معاً ولا ضمير في واحد منهما ، ويجب عن مثل « جَرَى فَوْقَهَا ، بأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، وأما الكسائي فإنه لما ثبت عند الجواز رأى أنه يلزم من

- (١) (جهة) : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الاشموني ١٠٤/٢ .
(٣) البيت لطيف الغنوي ، صدره : « وَكُنْتَا مِئْمَةَ كَانَتْ مَثُونَهَا ، استشعرت : جعلت شعارها ، مذهب : التمييز بالذهب ، وهذا البيت جاء على مذهب الكسائي ، لأن الضمير في الفعل الاول غير بارز ومخالف لمذهب الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير ، الكتاب ٣٩/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، الجمل ١٢٧ ، الايضاح للفراسي ٦٨ ، الانصاف ٨٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤ ، ٤٥٤ ، ابن يعيش ٧٨/١ ، الاشموني ٢٤/٢ ، اساس البلاغة ١٤٩/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٤ ظ .
(٤) شرح الاشموني ١٠٣/٢ .

الاضمار الاضمار قبل الذكر ، فرأى أنه الحذف أقرب^(١) ، وهو بعيد ، فإن الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم يثبت بحال ، فإذا لم يكن بدًّا من أحدهما فالاضمار أقرب ، وإن كان الأول يحتاج إلى مفعول وجب حذفه كقولك : ضربت وضربني الزيدون ، ولا تقول : ضربتهم وضربني الزيدون لأن الموجب للاضمار مفقود ، وهو كونه فاعلاً ، وأما المفعول فنضلة في كلامهم يجوز حذفه فلذلك وجب الحذف لئلا يؤدي إلى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة . وقد استدل على ذلك بالمفعول الثاني من باب علمت في طئي وظننت زيدا قائماً ، فإنه يجب ذكره ظاهراً ؛ لأنه إن أُضمر أُضمر مفعول قبل الذكر ، وإن حذف حذف مفعول لا يستثنى منه وفيه نظر ، فإن ذلك كخبر المبتدأ فإذا جاز حذف خبر المبتدأ للقريظة جاز حذف ذلك ، وإن أُعمل الأول فلا يخلو الثاني من أن يكون الفاعل أو المفعول ، فإن كان الفاعل وجب الأضمار باتفاق ، وليس إضماراً قبل الذكر ، فتوهم امتناعه كقولك : ضربت وضربوني الزيدين ، لأن الزيدين معمول الفعل المتقدم ، فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني فكان الضمير عهداً على غير^(٢) المذكور في المعنى ، وإن كان للمفعول فالاحسن أن يضمراً ، ويجوز حذفه وإنما حسن الاضمار ، لأن الحذف يؤدي إلى لبس ، والاضمار يفيقه ، ويبان ذلك مثل قوله^(٣) :

- (١) شرح الاشموني ١٠٢/٢ .
(٢) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، وسقوطها يفسد المعنى .
(٣) البيت لامرئ القيس وصلده : « وكو أن ما اسعنى
لادنتي معيشة » انظر الديوان ص ٣٩ ، الكتاب ٤١/١ ،
المقتضب ٧٦/٤ ، الايضاح للفارسي ص ٦٧ ، شرح الجمل ١/
٤٥٨ ، الانصاف ٨٤/١ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغنى ٢٥٦/١ .

٥٠ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (١)

يوهم 'أن يكون' أطلب' القليل ويجوز 'أن يكون' لغيره ، ولو قال : ولم أطلبه' لأدفي ذلك اللبس ، فلما كان كذلك وليس فيه إضمار قبل الذكر كان أحسن من الحذف ، وهذا جار في غير هذا الباب ، لو قلت : قام زيد وضربت ، (ضرب) مفعوله زيد' لكن الأحسن أن تقول : وضربه' فكذلك هنا ، وجاز الحذف من حيث كان المفعول 'فضلة' يستغنى عنه' فلا حاجة تلجئ الى ذكره ، وقد استدل تلمي ذلك بالمفعول الثاني إذا كان غير مطابق للمذكور آخرأ ، نحو ظننت وظناني قائماً الزيدين فإنه يضر ولا يحذف ، أمأ الأول' فلهذا الإضمار' لأنك إن قلت : وظنايه جعلت ضمير المفرد للشئى ، وزن قلت : وظنايهما جعلت المفعول الثاني متى والاول مفردأ ، وأمأ الثاني فلأنه مفعول لا يستغنى عنه' فلا يحذف' وفيه نظر" ، وأمأ الاول' فلأن الإضمار قد يأتي على المعنى المقصود وإن اختلفا فيما ذكر كر كما في قوله تعالى (٢) :

{ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً } (٣) لما كان المعنى المقصود الوارث فلا يمد فيه هنا ، لما كان المعنى نسبة القيام [الى زيد] (٤) ، وأمأ الحذف' فكما تقدم لقيام القرينة كخبر المبتدأ كقولك : زيد' والعمران قائمان ، ولا خلاف أن إعمال كل واحد من الفعلين جائز على ما ذكرناه ، وإن كان البصريون يختارون إعمال الثاني

(١) (من المال) : ساقطة من ل ، سهواً .

(٢) سورة النساء الآية : ١١ .

(٣) اتحاف فضلاء البشر في القرآن الاربع عشر . قرأ نافع وابو

جعفر بالرفع على إتمام كان' والباقون بالنصب ص ١٨٧ .

(٤) (الى زيد) : زيادة من ل ، وبها يكمل المعنى .

[١٩ و] والكوفيون [إعمال]^(١) الاول^(٢) ، والدليل على ما ذهب إليه البصريون^(٣) مجيء ذلك في القرآن في مثل قوله تعالى : { أَتُونِي أَقْرَبْ عَلَيْهِ قِطْرًا }^(٤) ، وقوله : { هَاؤُمَ اقْرَؤْا كِتَابِيَةَ }^(٥) ، ولو كان العمل للاول^(٦) لقال : [هَاؤُمَ]^(٧) [اقْرؤه كِتَابِيَةَ . ووجه الاستدلال هو إنَّه لو أعمل الاول نكان الاحسن 'اقْرؤه' ، ولم يأت اقْرؤه' ، فدل على أنه لم يعمل الاول ، ولا يستقيم أن يقال جاء على أحد الجائزين ، فأننا لم نختلف في الجواز وربما اختلفنا في الاحسن ، وإذا ثبت أن إعمال الاول ليس بأحسن وجب أن يكون إعمال الثاني أحسن ، إذ لا يقال بثبات ، ولو كان فالكلام معهم لا مع غيرهم ، ولا يستقيم أن يقال جاء محذوفاً منه الضمير ، وإن كان تلي غير الاحسن ، والاعمال الاول^(٨) فأنه يؤدي الى أن يكون الاجماع على قراءة ليست بالاحسن^(٩) ، ومثل ذلك لم يأت في القراءة المجمع عليها أصلاً ، فثبت أن ما صار إليه البصريون أولى . ومن حيث المعنى هو إن أصل المعمل أن يلي عامله وهذا الظاهر^(١٠) يلي الثاني ، فكان أولى بأن يكون عاملاً له مما فصل بينه وبينه فاصل .

-
- (١) (إعمال) : زيادة عن ر .
(٢) الانصاف ١/ ٨٣ ، ٨٦ .
(٣) الانصاف ١/ ٨٧ ، ٩٢ .
(٤) سورة الكهف الآية ٩٦ .
(٥) سورة الحاقة الآية ١٩ .
(٦) في الاصل ، ر : (الثاني) وهو وهم .
(٧) (هَاؤُم) ساقطة من الاصل ، وهو سهو من الناسخ .
(٨) (للاول) : ساقطة من ل .
(٩) (بالاحسن) : ساقطة من ل ، وهو سهو .
(١٠) في ل : (العامل) .

وَأَتَشَدَّ سَبِيوِيهِ مُسْتَدَلًّا عَلَى أَنْ الْأَوَّلَ يُجْحَدُ فِيْ ، أَوْ يُضْمَرُ
اسْتِقْنَاءً عَنْهُ بِقَوْلِهِ (١) :

٥١- نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وهو واضحٌ وبقوله (٢) :

٥٢- فَسَنُ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَأَنْتَى وَقِيَّارٌ بِهَا لَفَرِيَسِبُ

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه طبعة لايبزك ص ٤٥ ، وطبعة بغداد ص ٨١ ، وكذلك في الكتاب ٣٨/١ ، ونسبه أبو عبيدة والبغدادي لعمر بن امرئ القيس الخزاعة ١٥٩/٢ ، ونسبه ابن الأنباري إلى درهم بن يزيد الأنصاري الأنصاف ١٩٥/١ ، انظر المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣٤ ، معاني القرآن ٧٧/٣ ، مجاز القرآن ٣٩/١ .

(٢) قاله ضابحي البرجمي من أبيات قالها حينما حبسه الخليفة عثمان بالمدينة ، وقِيَّارٌ اسم فرسه وقيل جملة ، ورواه سيبويه بنصب (قيار) يعطف قيار على لفظ اسم ان ومن عطفه على المحل رفعه . الكتاب ٣٨/١ ، الأنصاف ٩٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ ، مجاز القرآن ١٧٢/١ ، معاني القرآن ٣١١/١ ، المغنى ٤٧٥/٢ ، مشاهد الأنصاف على شواهد الكشف ص ١١ ، همع الهوامع ١٤٤/٢ ، الأشموني ٢٨٦/١ ، الخزاعة ٣٢٣/٤ .

وبقولِ ضابِيءِ البرِّجَمِي (١) :

٥٣- رَمَاتِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي
بَرِيثًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَاتِي

ويقول الفرزدق (٢) :

٥٤- إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ آتَانِي مَا جَنَّتِي
وَأَبِي وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ

واعترضَ بآتهُ لا ينهضُ لأنَّ فَعِيلًا وفَعُولًا صالحٌ للمتعددِ ،
فلا حاجةَ الى تقديرِ الحذفِ ، ويقوي مذهبَ الكوفيينَ أَنَّهُ يلزمُ من
خلافه الاضمارُ قبلَ الذكرِ ، وهو ضعيفٌ فكانَ ضعيفاً . ثمَّ قالَ :
« وتقولُ على المذهبينَ قَامًا وقَعْدًا أَخَوَاكَ وَقَامَ وقَعْدًا
أخوَاك » (٣) ، فذكرَ المسألةَ الأولى على اختيارِ البصريينَ ، والثانيةَ

(١) نسبه الشيخ لضابِيءِ البرجمي ، وهو وهم حيث إن البيت
الذي قبله لضابِيءِ البرجمي والبيت نسبه سيبويه لابن أحمز
وتبعه ابن عصفور ، ونسبه أبو عبيدة للازرق بن طرفة الباهلي ،
انظر الكتاب ١/٣٨ ، مجاز القرآن ٢/١٦١ ، اصلاح المنطق
ص ٨٨ ، شرح الجمل ٢٨٤ ، معاني القرآن ١/٤٥٨ ، همج
الوامع ١/١١٦ .

(٢) نسبه الشارح للفرزدق تبعاً لسيبويه والفراء ولم أجد البيت
في ديوان الفرزدق وكذلك نسبه ابن الانباري في الانصاف
للفرزدق ، الكتاب ١/٣٨ ، معاني القرآن ٣/٧٧ ، الانصاف
١/٩٥ .

(٣) قامَ وقَعْدًا أخوَاكَ ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .

على اختيار الكوفيين ، وليس يعني أن المسألتين جميعاً على المذهبن
جميعاً ، وإنما جمعهما في الذكر وقصد إلى التفصيل . قال :

وليس قول امرئ القيس :

كفّاني ولم أطلب قليل من المال

إلى آخره . وهذا البيت أنشده سيويه ، وقال : ولو نصب فسد
المعنى (١) ، وأورده صاحب الإيضاح (٢) مستدلاً به على مذهب
الكوفيين ، وما ذكره سيويه أظهر ، وبيان ذلك أن (لَو) تدل
على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير ، وإذا وجب أن
يكون ذلك مقدراً وجب أن يكون غير حاصل فيجب على هذا أن
ما يذكر بعدها منفي ، إن كان مثبتاً ، ومثبت إن كان منفيّاً ، فإذا
قلت : لو أكرمتي أكرمتك فلا كرامان منفيان ، وإذا قلت : لو
لم تكرمني لم أكرمتك فلا كرامان حاصلان ، وإذا ثبت ذلك
كان قوله : « فلو أن ما أسعى لأدتي معيشة ، موجبا أن
يكون سعيه لأدتي معيشة غير حاصل لأنه مثبت في سياق
(لَو) ، فلو كان (لم أطلب) موجهاً إلى (قليل) وهو داخل
في سياق جواب (لَو) ، لوجب أن يكون طالباً للقليل ، فيكون في
صدر البيت إنه لا يطلب القليل ، وفي عجزه إنه طالب للقليل ،

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) قال الفارسي ومن إعمال الأول قوله : وذكر البيت ، الإيضاح :

العصدي ص ٦٧ .

وهو متناقض^١ ، وأيضاً فإنه قال بعده^(١) :

٥٥- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ

وفهم من سياق كلامه أنه لا يطلب إلا الملك ولا يستقيم أن يكون (لَمْ أَطْلُبْ) موجهاً الى (القليل) لأنه يلزم أن يكون طالباً للقليل فيكون قائلاً في البيت الذي بعده (ما أطلب إلا الملك) ، وفي هذا البيت أنه يطلب القليل ، وهو متناقض ، وإذا ثبت أنه ليس موجهاً للقليل ثبت أنه ليس من هذا الباب ، إذ شرطه أن يكون افعالان موجبهين الى شيء واحد ، فهذا الذي قصد سيويه^(٢) وجرى الزمخشري على ما أراده ، وأما صاحب الايضاً فلظاهر أنه قصد^(٣) جهة أخرى ، وهو أنه لَمْ يعطف (لَمْ أَطْلُبْ) على قوله (كفئاني) فيلزم ما تقدم ، ولكنه جعلها واو الحال ، وإذا كانت واو الحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتاً ، بل يجب أن يكون منفياً على ظاهره فدأته قال : لو كنت ساعياً لأدنى معيشة دنية لكفئاني القليل غير طالب له^(٤) ، فيكون الفعلان موجبهين الى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير ، فصح أن يكون من هذا الباب ، ويكون [١٩ ظ] قد أعمل الاول ، والظاهر مع سيويه ، إذ استعمال واو العطف أكثر ، وأيضاً فإنه قد فهم من سياق كلام

(١) البيت لامرئ القيس ، المجد المؤتل : المجد الثابت الوطيد ،

وعجزه : « وَقَدْ يَنْدُرُكَ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلُّ آمَنَالِي ، الديوان

ص ٣٩ ، الانصاف ٩٣/١ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغني ٢٥٦/١ ،

الخزانة ١٥٨/١

(٢) الكتاب ٤١/١

(٣) (قصد) : ساقطة من ل ، وهو سهو

(٤) (له) : ساقطة من ل ، وهو سهو

الشاعر أنه لم يقصد إلا إلى نفي طلب الملك في سياق (لو)
 لقوله : « وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ » ، وكأنه تفسير
 للمنحول الذي حذفه في قوله : « وَلَمْ أُطَلِّبْ » ، ولو كان من هذا
 الباب لأقضى أن يكون إعمال الأول أولى ، لأن الفصح قد عدل
 عن إعمال الثاني مع إمكانه إلى إعمال الأول على وجه يستلزم
 ضعفاً ، فلولا أنه أولى ما اغتفر من أجله الضعف الذي لزمه ،
 وهو حذف الضمير من (وَلَمْ أُطَلِّبْ) ، وإذا أضمرت في نحو
 كسوت وكساني إياها أو كسانيتها زيدا جبة ، فإن كانت الجبة
 واحدة فلا إشكال ، وإن كانت متعددة ، وجب أن يكون التقدير
 مثلها فذات المضاف للعلم به ، لأن التقدير وكساني جبة ،
 والضمير لها لما يلزم من كون الضمير نكرة ، وهو بعيد . وأيضاً
 فنه يؤدي إلى أن يكون الضمير لغير من يعود عليه ، وإضمار
 (منطلق) في قولك ظننت وظنتي إياه أو ظنتيه زيدا منطلقاً أشكل
 لأن الظاهر لغيره ، وفيه ضمير غيره ، وإضماره يوجب تعيينه .
 والجواب أنه لما لم يكن مقصوداً بد الذات ، وأضمر مجرداً
 عن الضمير صح جعله لغيره مضمراً ، والمتعدي إلى ثلاثة لم يجيء
 في هذا الباب مسموعاً فمنعه الجرمي^(١) وأجازه آخرون^(٢) . وقالوا :
 في لعل وعسى زيد أن يخرج إنه على إعمال الثاني ، لوجه لعل
 زيدا أن يخرج ، وذلك يستلزم حذف معمولي (لعل) للقرينة .

(١) هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، أخذ النحو
 عن الاخفش ويونس واللفظة عن الاصمعي وأبي عبيدة مات في
 سنة (٢٢٥هـ) . نزهة الالباء ص ٩٨ ، أنباه الرواة ٨٠/٢ ،
 بغية الوعاة ٨/٢ .

(٢) في ل : (قال) ، وهو تحريف .

وقالوا: لو أعمل الأول، لقليل لعل^(١) وعسى زيدا خارج، وليس
بواضح إذ لا يقال: عسى زيد خارجاً، وهو أيضاً يستلزم حذف
منصوب عسى.

قوله: ومن إضمار قولهم: إذا كان غداً فأتني.

قول الشيخ: وهذا إضمار جائز لقيام قرينة دلت عليه،
وليس إضمار قبل الذكر، لأن الترائن قائمة مقام تقدم الذكر،
فإن تقدم أمر أو حال جاز أن يكون في كان ضميره كما لو قال:
يكون كذا غداً، وكان فعل مخصوص بذلك الوقت وإلا فالمعنى
إذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسره به، لأنه
مستغن كما تقدم عن الترائن ولذلك فسره بقوله: «إذا كان
ما نحن عليه غداً»، ولو رفع غداً لكان جائزاً وتبين أن يكون
فاعلاً، وإنما جاء وجوب الإضمار ضرورة نصب غد، ويجوز أن
يكون غداً متعلقاً بكان فتكون التامة، ويجوز أن يكون متعلقاً
بمحذوف على أن تكون كان الناقصة.

(فصل) قوله: وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمراً.

قول الشيخ: إنما ذكر الفعل لتعلق الفاعل به إذ لم
يعقل حقيقته إلا بذكره، فلماً فرغ من ذكر المقصود ذكر حكم
ما يتوقف عليه، وهو الفعل ولم يذكر وقوعه ظاهراً للعلم به،
وإن كان ذلك مفهوماً من قوله: «وقد يجيء»، وحذف الفعل
على ضربين: واجب وجائز، فالواجب أن تقوم قرينة تدل على

(١) (لعل) : ساقطة من ل .

خصوصية الفعل ، ويكون معه ما يمنع مجامعته للفعل . والجائز فيما عدا ذلك ،) وهو يعني بالاضمار في الافعال الحذف ، أي يأتي الفاعل ورافعه محذوف بخلاف الاضمار في الاسماء (١) ، ثم ذكر من الجائز قوله : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ } (٢) ، وقراءه : « و لِيُبِّكَ يَزِيدُ » وشبهه ، وذلك أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ « يُسَبِّحُ » عَلِمَ أَنَّ نَمَّ مُسَبِّحًا فَكَانَتْ دَالٌ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا قِيلَ بِدَ ذَلِكَ « رَجَالٌ » عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ يَسْبِحُهُ رَجَالٌ ، وَكَذَلِكَ « لِيُبِّكَ يَزِيدُ » ، وَتَقْدِيرُهُ فَاعِلًا أَحْسَنَ مِنْ تَقْدِيرِهِ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ ، لِأَنَّ الْقَرِينَةَ فَعَالِيَّةً فَكَانَتْ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ أَوْلَى [وَإِنَّمَا قُلْنَا أَوْلَى ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّجَالُ مَرْفُوعِينَ عَلَى خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ فَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ أَوْلَى] (٣) والبيت (٤) :

٥٦- لِيُبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْضَمُومَةَ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْيِجُ الذَّوَانِجُ

- (١) ما بين الوسين : ساقط من و ، ش ، ت ، ب ، س .
 (٢) سورة النور الآية : ٣٦ ، ٣٧ .
 (٣) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل ، ومعها يستقيم الكلام .
 (٤) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه ، ونسب للحرث بن نهيك ، الضارِعُ الذَّلِيلُ ، الكتاب ١/١٤٥ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير للمسكري ص ٢٠٨ ، المقتضب ٣/٢٨٢ الخصائص ٢/٣٥٣ ، المغني ٢/٦٢٠ ، شرح الجمل ١/٣٨٥ ، الخزائن ١/١٤٧ ، ابن يعيش ١/٨٠ ، مجاز القرآن ١/٣٤٩ ، الاشموني ٢/٤٩ ، العينني ٢/٤٥٤ ، اساس البلاغة ٢/٤٦ مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٢٤ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٥ -

والضارعُ الدليلُ ، والمختبطُ السائلُ ، لأنَّه كانَ ينجيرُهُما .
 وقوله : « ممَّا » متعلقٌ بمختبطٍ ، أي ابتداءً من ذلك ، ومختبطٌ
 من أجل ذلك ، والطوائحُ جمعٌ مطيحةٌ على غيرِ قياسٍ كلوافتحٍ
 جمعٌ ملقحةٌ وقبله (١) :

سَقَى جَدْتًا أَمْسَى بِدُومَةٍ ثَاوِيًا

مِنِ الدَّوِّ وَالْجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحٍ

ويروى : « لَيْبِكِ يَزِيدَ » بفتحِ الياءِ وكسرِ الكافِ ونصبِ
 (يَزِيدَ) ، وهو واضحٌ ويخرجُ بذلكَ عن الاستشهادِ به ، وكذلكَ
 إذا قلتَ في جوابِ قولٍ : من ضربَ ؟ يَزِيدُ ، فَإِنَّهُ يَفْهَمُ أَنَّ
 المعنى : ضربَ يَزِيدُ ، وكذلكَ ما أشبههُ ، وذكرَ من الواجبِ ، هلْ
 يَزِيدُ خَرَجَ ؟ وَإِنْ كَانَ مُوهِمًا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ [٢٠] لَا شَدُوذَ فِيهَا
 وَأَنَّهَا سَائِقَةٌ مِثْلَهَا فِي : أَزِيدُ خَرَجَ ؟ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلْ
 هلْ يَزِيدُ خَرَجَ ؟ شَاذٌ ، وهو على شذوذه مقدَّرٌ على ما ذكره ،
 وَإِنَّمَا لَمْ يَحْسُنْ عِنْدَهُمْ هَلْ يَزِيدُ خَرَجَ ؟ وَشَبَّهَهُ ، إِسَّالَانَ
 (هَلْ) بِمَعْنَى (قَدْ) على ما يقوله شيبويه (٢) فكانتْ بالفعلِ أوَّلَى ،
 فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْأِسْمُ كَانَ كَوَقُوعِهِ بَعْدَ (قَدْ) وَلَا يَسْمُوعُ ذَلِكَ
 فَلَا يَسْمُوعُ هَذَا ، وَإِنَّمَا لِأَنَّ (هَلْ) مَوْضُوعٌ لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَالِاسْتِفْهَامُ
 مَقْتَضٍ (٣) لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى ، فَكَانَ ذِكْرُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ لَفْظًا هُوَ الْقِيَاسُ ،

(١) البيت ذكره البغدادي حينما عرض للبيت الشاهد ، انظر

الخزانة ١/١٥٠ .

(٢) الكتاب ١/٥١ .

(٣) في ب : (يقتضى) ، وهو خطأ .

ولا يردُ عليه آزيدٌ خرجَ ؟ ، فإنَّ الهمزةَ تصرفوا فيها ما لم يتصرفوا في (هَلْ) ولذلك جازَ آزيداً ضربتَ ؟ ولم يجزَ هَلْ زيداً ضربتَ ؟ ولذلك حسنَ إنَّ زيداً أكرمني أكرمتُهُ ، ولم يحسنَ متى زيداً أكرمني أكرمتُهُ ، ولا في غيرها من أدواتِ الجزمِ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ كقوله (١) :

٧٥- صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

وقال (٢) :

٥٨- فَمَتَى وَاغِلٌ يَزُرُهُمْ يُحِبُّوْ

وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّافِي

والمرفوعُ بعدَ إذا الشرطيَّةِ جائزٌ فيه عندَ سيِّريه الامرانِ (٣) ، فاذا

(١) البيتُ لكعب بن جُعيلٍ ، يصف امرأةً شبَّهَ قَدَمَا بالصعدَةِ ، الصعدَةُ : القناةُ التي تنبتُ مستويةً ، والحائرُ القرارُ من الأرضِ يستقرُّ فيه الماءُ ، الكتابُ ١/٤٥٨ ، المقتضبُ ٢/٧٥ ، الانصافُ ٢/٦١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٢ ، الخزانة ١/٤٥٧ ، العيني ٤/٤٣٤ ، الصحاح ١/٤٩٥ مادة (صعد) .

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي ، الواغلُ : الداخلُ على الشرابِ من غيرِ أن يدعوهُ ، وروايةُ سيبويه والانصافُ (يُنْبِئُهُمْ) مكانُ يَزُرُهُمْ ، الكتابُ ١/٤٥٨ ، الانصافُ ٢/٦١٧ ، الخزانة ١/٤٥٦ ، ٣/٦٣٩ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد علي الهاشمي ص ١٩٣ .

(٣) الكتابُ ١/٥٤ .

ثبت ذلك وجاءت هذه المسألة على وجه شدوذٍ ، فحملها على وجه مستقيمٍ أولى من حملها على وجه آخر من الشذوذ ، فتقديرها بالفعل ، أولى من تقديرها بالابتداء ، فإنه إذا قدر الفعل وقُر عليها ما يقتضيه ، وإذا قدر الابتداء لم يوقر عليها ما يقتضيه لافظاً ولا تقديرًا ، فكان ذلك أولى ، ونُقِلَ عن الجرمي أنه مبتدأ ، ونُقِلَ عن سيويه جوازُ الامرين ، ومذهبُ سيويه في (أزيدَ خرجَ؟) جوازُ الامرين ^(١) وهو الصحيح ، وعنه في إذا الشرطية جوازُ الامرين أيضاً ، وكذلك لو أنك جتني { لو أتتكم تملكون } ^(٢) ، والمختر أنه فاعل في الجمع ، ومن ذلك قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } ^(٣) ، فإنه قد دلت القرينة على خصوصية الفعل ، ووقع معه ^(٤) ، ما لا يسمحُ ذكرُ الفعلِ معه ، وهو الفعلُ المفسرُ ، لأنه لو ذكرَ لأدنى الى الجمع بين المفسرِ والمفسرِ ، فيصيرُ الثاني مفسراً غيرَ مفسرٍ والاولُ مفسراً غيرَ مفسرٍ ، وقد صحح بعضهم كونه مبتدأ ، وكذلك قوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا } ^(٥) وهو كلُّ موضوعٍ وقعت (أن) المنقوحة فيه بعد (لو) وإنما وجب حذفه ؛ لقيام القرينة الدالة عليه وهو ما في (أن) من معنى الثبوت ، ومعهُ ما هو في المضي مفسراً وكان مثل : « اسْتَجَارَكَ » في قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ

(١) قال سيويه : ولو قلت : أزيدَ ذهب ؟ لم يكن الا الرفع وهو خلاف ما ذكره الشيخ ، الكتاب ٥٣/١ .

(٢) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

(٣) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٤) (معهُ) : ساقطة من ل .

(٥) سورة الحرات الآية : ٥ .

مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ^(١) ، ولذلك لَوْ قِيلَ وَلَوْ صِيَرَهُمْ
 لَمْ يَجْزُ ، وَلَوْ قِيلَ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ، لَكَانَ جَائِزاً ، فَهَذَا مِمَّا
 يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَصْدَهُمْ فِيهِ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ رَاعَى الْعَرَبُ فِي خَبْرٍ
 (أَنَّ) هَهُنَا أَنَّ يَكُونُ فِعْلاً إِنْ أَمَكْنَ مَحَافِظَةً عَلَى صُورَةِ الْفِعْلِ
 مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، فَيَقُولُونَ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ قَمْتُ ، وَلَا يَقُولُونَ :
 لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامْتُ قَمْتُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ اغْتَفَرُوهُ ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى أَمْرِ
 لَفْظِي وَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى أَجْدَرُ ، فَيَقُولُونَ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا أَخْوَكَ لَا كَرَمَتِكَ ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ
 أَقْلَامٌ } ^(٢) ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْحُرُوفِ ، وَمِنْهُ
 قَوْلُهُمْ (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) ^(٣) ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّ تَكُونُ
 « لَوْ » لِلتَّمْنِي وَأَنَّ تَكُونَ شَرْطِيَّةً ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ التَّمْلِيلِ ، وَإِذَا
 قَدَّرْتَ شَرْطِيَّةً قَدَّرَ جَوَابُهَا مَحذُوفًا ، فَإِذَا قَدَّرْتَ لِلتَّمْنِي ، لَمْ
 يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرٍ ، وَهُوَ مِثْلُ لِلْكَرِيمِ يَجْنِي عَلَيْهِ لَيْسَ ، كَانَ أَصْلُهُ
 إِنَّ رَجُلًا شَرِيفًا لَطَمَتْهُ أُمَّةٌ ، فَقَالَ : ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى لَكُنْتُ
 مُحْتَمَلًا ^(٤) ، فَتَكُونُ شَرْطِيَّةً أَوْ عَلَى مَعْنَى التَّمْنِي فَتَكُونُ لِلتَّمْنِي ^(٥) .

(١) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٢) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(٣) ورواية الاصمعي (لَوْ غَيْرُ ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) وَالْمِثْلُ
 كَمَا فَسَّرَهُ الشَّيْخُ وَهُوَ فِي جُمُوهَرَةِ الْأَمْثَالِ لِأَبِي هَلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ
 ١٦٨/٢ ، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٨١/٢ ، فِرَائِدُ اللَّالِ ١/
 ١٤٣ ، الصَّحَاحُ ٢٠٣٠/٥ ، (لَطَمَ) ، الْمُقْتَضِبُ ٧٧/٣ .

(٤) كُنَّا فِي ل ، ت ، ر ، وَفِي الْأَصْلِ (مُحْتَمَلٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) (فَتَكُونُ لِلتَّمْنِي) : سَائِقَةٌ مِنْ ت .

قوله: "ومنه" (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ) (١) .

قال الشيخ: يُرَوَى هذا المثلُ منصوباً ومرفوعاً فإذا نُصِبَ فليس من هذا الباب: وإِنَّمَا يكونُ من بابِ خبرِ كانِ المحذوفِ عاملةٌ على ما سأتِي ، وإذا رُفِعَ كانَ من هذا البابِ ، ويجبُ حذفه ؛ لأنَّ القرينةَ في أصلِ المثلِ دلتُ على المرادِ ، وقد اشتملتُ على أمرٍ لا يجوزُ مجامعةُ (٢) الفعلِ معه وهو كونهُ مثلاً وتقديره "أنْ لا تكنُ لك حَظِيَّةٌ" ، ويجوزُ [٢٠ ظ] تقديرُ "كانَ تامَّةً" وناقصةً إذ لا يخلُ ذلكُ بالمعنى ، ويُقالُ: "إنَّ أصلَ ذلكَ أنَّ رجلاً كانَ (٣) لا تحظى عندهُ امرأةٌ ، فلَمَّا تزوجَ هذهَ لم تألُ جهداً في أنْ تحظى عندهُ ، فطلَّقَها ولم تحظْ ، فقالتُ: (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ)" ، أي: إنَّ لَمْ تبتْ لك (٤) حَظِيَّةٌ فما ألوتُ جهداً في قصدِ الحظوةِ ، وإنَّ لم تكنُ لك حَظِيَّةٌ وإذا نصبتُ فالتقديرُ: "وإنَّ لَمْ أكنُ حَظِيَّةً فتكونُ ناقصةً لا غيرهُ" ، وقوله: "فَلَا أَلِيَّةٌ" ، إنَّ نُصِبَ فظاهرٌ ، ويكونُ نصه "كنصبِ حَظِيَّةٍ بكانَ مقدرةً ، وإذا رُفِعَ جازَ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ تقديره "فأنا غيرُ أَلِيَّةٍ إِلَّا أَنَّهُ" وضعُ لا موضعَ غيرٍ من غيرِ تكرارٍ وذلكَ قليلٌ ، وساغَ لكونه مثلاً ، وإِنَّمَا جازَ ذلكَ فيها معَ التكرارِ ، ويجوزُ أنْ لا يكونَ لا بمعنى ليسَ وخبرُها محذوفٌ ، أي لا أَلِيَّةٌ حاصلةٌ وهو أيضاً قليلٌ .

(١) وهو مثل "يضربُ لمدايرة الرجل للناس ليدرك ما يحتاجُ اليه منهم ، وآلائية: من الألو بمعنى التقصير ، والمثل موجودٌ في جمهرة الأمثال ٤٥/١ ، مجمع الأمثال ١٣/١ ، فرائد الآل ١٩/١ ، الصحاح ٢٣١٦/٦ (حظاً) ، اللسان ١٨٥/١٤ ، معجم مقاييس اللغة ١٢٨/١ .

(٢) في ت: (معاملة) .

(٣) (كانَ): ساقطةٌ من ل ، وإثباتها أحسن .

(٤) (لكَ): ساقطةٌ من ش ، وهو سهو .

[اِبْتِدَاءُ وَالْخَبْرُ]

قوله : هما الاسمان المجردان للاسناد .

قال الشيخ : حدّ المبتدأ والخبر بحدّ واحد بمبدأ ذكرهما بخصوصية اسميهما ، ومثل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يحدّ مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الانسان والفرس جسم متحرك ويقصد^(١) به تحديدهما فكذلك هذا ، فان زعم أنه حدّ باعتبار ما اشتملا عليه من الامر العام ، وهو كون كل واحد منهما مجرداً عن العوائل لم يستقيم الا على تقدير أن يذكرنا باسميهما من تلك الجهة العامة ، مثال ذلك أن^(٢) تقول : الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الفرس الانسان فان اطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم خطأ كاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيواناً ، لأنها دلالة تضمن ، وهي غير مستعمله ، ويمكن هنا أن يقال : المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان للاسناد ، وإنما ارتكبي ذلك لعلبه بما يرد عليه لو أورد ، وذلك أنه لو أورد المبتدأ ، وقد علم أن التحويين إنما يميزونه بكونه مسنداً اليه لورد عليه أقائم الزيدان ؟ فإنه اسم ليس مسنداً اليه ، وهو مع ذلك مبتدأ عندهم فخرج عن الحدّ ما هو منه فلا يعكس ، وكذلك إذا حدّ الخبر بكونه مسنداً به ورد عليه أقائم الزيدان ؟ لأنه مسند به ، وليس بخبر فلا يطرّد فلما لم يمكنه^(٣) إفرادها لذلك ولم

(١) (به) : ساقطة من ل .

(٢) (أن) : ساقطة من ل .

(٣) في ل : (يكن يمكن) ، وهو تحريف .

يرد الخروج عن اصطلاحهم جمعها بحد واحد ، لئلا يرد عليه ذلك فيه ، وكان يمكنه أن يحدّه بكونه مسنداً إليه ويردّفه القسم الآخر وهو الصفة التي بعد حرف النفي ، وحرف الاستفهام رافعه الظاهر إلاّ أنّه كره التويع في الحدّ ، والتحقيق أنّ المعنى الذي كان به المبتدأ مبتدأً معنى واحداً ، وهو كونه اسماً مجرداً عن العوامل له صدر الكلام في الأصل ، فهذا هو المعنى الذي سميّ باعتباره مبتدأً ، وإنّما عدل النحويون عن تعريفه به ؛ لئلا يؤدي إليه من الدور في حقّ المبتدئ ، لأنّه لا يعرف أنّ المبتدأ (١) له صدر الكلام في الأصل حتّى يعرف كونه مبتدأً ، فإذا لم يعرف كونه مبتدأً إلاّ بذلك كان دوراً فعدلوا عنه لقلّة فائدته الى كونه مسنداً إليه ، وإنّ لزم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائدة للتعلم ؛ لأنّ ذلك القسم في حكم العدم لقلته وتدوره ، وخبر المبتدأ وإن كان يكون فعلاً وجاراً ومجروراً ، أو جملةً اسميةً راجعاً الى كونه اسماً (٢) في التقدير ، ولذلك اغتضّر قولهم فيه إنّهُ اسمٌ ، لأنّه في المعنى مفردٌ يحكّم به على المسند إليه ، والمفرد إمّا أن يكون فعلاً ، وإمّا أن يكون اسماً وإمّا أن يكون حرفاً ، لا جائز أن يكون حرفاً لما تقدّم (من أنّه لا يكون أحد جزئي الجملة ولا أن يكون فعلاً) (٣) من أنّ الفعل إنّما يسند الى ما بعده فوجب أن يكون اسماً وإنّما جاز وقوع غيره في الصورة ، لأنّه بتأويله لأنّ الفعل الذي وقع خبراً بتأويل الاسم .

(١) (المبتدأ) : ساقطة من ل ، ت ، وهو سهو .

(٢) (اسماً) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .

(٤) في ل : (الضرورة) وهو تحريف .

قوله : والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان
وإن وحسب وأخواتها •

قال الشيخ : قد ذكر أجناس العوامل اللفظية الداخلة على
المتبدا والخبر ، ثم بين أن دخولها عليها مسأ يخرجها عن ذلك .
لكونها يرجعان معمولين لهما ، وقال : « تَلَعَّبَتْ بِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ
أَكْثَرُهَا يَتَلَعَّبُ بِأَحَدِهِمَا إِمَّا عَلَى إِرَادَةِ أَنْ الرَّفْعَ الْحَاصِلَ بِمَسْئَلَةٍ
دَخُولُهَا غَيْرُ الرَّفْعِ الَّذِي كَانَ فِيهِمَا [٢١] ، وَإِمَّا عَلَى مَعْنَى إِرَادَةِ
التَّفْصِيلِ بِمَدِّ الْأَجْمَالِ ، أَيْ بَعْضُهَا يَتَلَعَّبُ بِالْأَوَّلِ ، وَبَعْضُهَا بِالثَّانِي ،
وَبَعْضُهَا بِهِمَا وَذَلِكَ جَائِزٌ ، تَقُولُ : الزَّيْدَانِ ضَرَبَا الْعَمْرَيْنِ فَلَا
يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَرَبَ الْآتَيْنِ جَمِيعًا ، بَلْ
يَجُوزُ ذَلِكَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَرَبَ وَاحِدًا
وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ
هُودًا أَوْ نَصَارَى } (١) ، { وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ ، وَأَحِبَّاؤُهُ } (٢) ، قَالَ : « وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي
التَّجْرِيدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الْأَسْنَادِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ حَصَلَ
التَّرْكِيبُ الْمُتَّفَعِّي لِلْأَعْرَابِ ، إِذَا لَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ عَلَى مَا ذَكَرَ حَكِيمًا
حَكِيمَ الْأَصْوَاتِ الَّتِي لَا أَعْرَابَ فِيهَا ، وَشَبَّهَهَا بِالْأَصْوَاتِ فِي كَوْنِهَا غَيْرَ
عَرَبِيَّةٍ ، لِاتِّفَاعِ مُتَّفَعِّي الْأَعْرَابِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْأَصْوَاتِ فِي الْبِنَاءِ مَا
يُقْتَضَى أَنْ بِنَاءَهَا كَانَ لِمَانِعٍ كَغَيْرِهَا مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ فَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ
تَأَقُّصٌ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْأَعْرَابِ لِاتِّفَاعِ السَّبَبِ لِوُجُودِ
الْمَانِعِ ، وَاتِّفَاعِ السَّبَبِ يَنَاقِي وَجُودَ الْمَانِعِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَوَادٌ

(١) سورة البقرة الآية : ١١١ •

(٢) سورة المائدة الآية : ١٨ •

بالاصوات التي ينطق بها من غير تركيب مثل ألف باء وأشباههما
من المفردات التي لا يُقصدُ فيها تركيبٌ فيندفعُ الاعتراضُ .

ثم ذكر العامل فقال : « وكونهما مجردين للاسناد هو
رافعهما ، وقد تقدم أن العامل هو المعنى الذي يتحقق به مقتضى
الاعراب ، وللمنجوين في تبيينه ههنا مذاهب ، فذهب البصريون
المتاخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد ، وذهب
المتقدمون منهم الى أن يكون المبتدأ مجرداً عن العوامل ^(١) للاسناد
رافع له ، وهو المبتدأ بجمعياً رافعان الخبر ^(٢) ، وذهب النكوفون الى
أن المبتدأ عامل في الخبر ، والخبر عامل في المبتدأ ^(٣) ، فوجه الاول
أنه معنى اقتضى الامرين جميعاً اقتضاه واحداً في تحقيق ما به ثبت
الاعراب ، فوجب أن يكون هو العامل فيهما كما في ظنت ، ولا بد
من أخذ التجريد باتفاق ، لأنه لولا التجريد لاتفى ذلك المعنى
الذي يكون هذا الاعراب منه فوجب اعتباره . ووجه الثاني أنه
عديمي فوجب ألا يسار اليه على انفراده إلا لضرورة ، ولا
ضرورة تلجئ باعتبار الخبر ، فوجب أن يكون المبتدأ معه جزء
في ^(٤) العمل ، وهذا ليس بشيء في التحقيق فإنه وإن كان عديماً
ففيه اعتبار الوجود ، وهو الاسناد فلم يكن عدماً صرفاً بل ^(٥) معه
وجود فصارت الزيادة التي اعتبروها لأجل الوجود لا معنى لها ، ولو
قدّر ^(٦) عدماً فليس هو ههنا موجباً ولا سبباً في التحقيق ، وإنما هو

-
- (١) : (عن العوامل) : ساقطة من ل .
(٢) الانصاف ٤٦/١ .
(٣) الانصاف ٤٤/١ .
(٤) في ل : (من) ، وهو تحريف .
(٥) (بل) : ساقطة من ل .
(٦) في ل : (قلونا) ، وهو تحريف .

كالعلامة للشيء ، وقد تكون العلامة عدماً ثم تخصيص الخبر بزيادة مع استواء الاسناد اليهما تحكّم محض فلو صح أخذُ البتداء عاملاً في الخبر ، لصحّ أن يكون الخبر عاملاً في البتداء . ووجه قول الكوفيين إن كل واحد منهما لا يكون مسنداً ومسنداً إليه إلا باعتبار أخيه ، فوجب أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر ، إذ لا يتحقق ذلك المعنى إلا به ، وهذا ليس بمستقيم ، فإن المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما البتداء ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبراً فصار المصحح لقتضى الاعراب فيهما واحداً ، فيجب أن يكون هو العامل فيهما أصله ظننت زيداً قائماً ، فاناً متفقون على أن العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضى لهما جميعاً الاقضاء الذي به يتسوم المعنى المقتضى للاعراب وهذا كذلك ، وأيضاً فإن هذه العوالم كالعلامات ، وإذا جعل كل واحد منهما علامة على رفع الآخر ، أدّى الى أن تكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه وهو خلاف التماس العقلي . فإن قيل فقد عمل « أياً » في « تدعو » ، و « تدعو » في « أياً » في نحو قوله تعالى : { أَيَّامًا تَدْعُو } (١) ، وأجيب بأن أسماء الشروط إنما عملت من جهة تضمها معنى أن ، وكانت معمولة من جهة معنى الاسميه فاختلفت الجهتان . وأيضاً فاناً قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيد قائماً ، وكان زيداً قائماً ، فيجب أن يكونا مرفوعين على ما كنا عليه ؛ لوجود الرفع لكل واحد منهما ، ولا يستقيم أخذ التجريد (٢) لهم في ذلك ، لأن من مذهبهم [٢١ ظ] أن « قائم » مرفوع على ما كان مرفوعاً به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه ، ولو أخذوا التجريد (٣) قديماً مع ما ذكروه ، لانتفى عنهم هذا الاعتراض ، والذي

(١) سورة الاسراء الآية ١١٠ .

(٢) (٣) في ت : (التجريد) ، وهو تحريف .

جَسَلَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَأْخُذُوهُ (١) كَوْنَهُمْ تَوْهُمُوا أَنَّهُ عَدَمٌ مَحْضٌ
فَرَكُوهُ لَدَيْكَ فَلَزِمَهُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ . ثُمَّ شَرَعَ يَسْبِهُمَا بِالْفَاعِلِ عَلَى
مَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَوْفُوعَاتِ كَلَّمَهَا مَشْبَهَةٌ بِالْفَاعِلِ فَشَبَّهَ الْمَبْتَدَأَ مِنْ
حَيْثُ كَوْنُهُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ ، وَشَبَّهَ الْخَبَرَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جِزْءًا ثَانِيًا مِنْ
الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ شَبَّهَهُمَا بِإِفْتِقَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى جِزْءٍ يَنْضُمُ إِلَيْهِ
(كَإِفْتِقَارِ الْفَاعِلِ إِلَى جِزْءٍ يَنْضُمُ إِلَيْهِ) (٢) وَكُلُّ ذَلِكَ قَرِيبٌ .

(فصل) قوله : « والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس » .

قال الشيخ : « لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا
يكون إلا بعد معرفته (٣) . وقوله : « ونكرة » ، يعني نكرة مقربة
من المعرفة ، وتقريبها من المعرفة بوجودها منها أن تكون موصوفة
لأنها إذا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ فَقَرِبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ (٤) ، وَمِثْلُ بَقُولِهِ
تَعَالَى : { وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ } (٥) ، وَالْمُرَادُ كُلُّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ ،
وَمِثْلُ ذَلِكَ لَيْسَتْ الصِّفَةُ فِيهِ بِمُصَحِّحَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ ، بَلْ مِثْلُهَا فِي
قَوْلِكَ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ عَالِمٌ ، وَالَّذِي يَصْحَحُ ذَلِكَ صِحَّةُ قَوْلِكَ :
رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ إِمْرَأَةٍ ، وَقَوْلُهُمْ : تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جِرَادَةٍ ، وَذَلِكَ
جَارٍ فِي كُلِّ نَكْرَةٍ لَمْ يُقْصَدْ بِهَا وَاحِدٌ مَخْتَصٌ فَكَانَ فِي مَعْنَى

(١) في ل : (لم يأخذوه) ، وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من و ، ل ، ر .

(٣) في ل : (وإذا المجهول لا يُحكَمُ عليه بشيء) ، وما اثبتناه
أفضل .

(٤) قال سييويه : ولو قلت رجل ذاهب لم يحسن حتى
تعرفه بشيء فتقول راكب من بني فلان الكتاب ١/١٦٥ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٢١ .

المعوم ، وذلك مصحح مستقل ، وأما غير موصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة ، فانها إذا دخلت عليها دلت على أن المتعلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما إلا أنه لا يعلم بعينه فهو يسأل عن المتعين^(١) ، وإذا كان الحكم معلوماً صار الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة ، وإما نكرة في سياق النفي كقولهم : ما أحد خير منك ، فإن النكرة في سياق النفي تم ، وإذا عمّت كانت للجميع ، فكانت في المعنى كالعرفة ، وإما أن تكون في كلام^(٢) مقدر بالفاعل ، كقولهم : { شَرٌّ أَهْرَذا نَابٍ }^(٣) ، فإن معناه ما أهرذا ناب إلا شرٌّ ، وإذا كان في معنى الفاعل صح الابتداء به لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ، فكأنه موصوف ، فالوجه الذي صح الاخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل ، ومنه : { شَرٌّ يُجِيئُكَ إِلَى مَخَّةٍ عَرَفُوبٍ }^(٤) يضرب في شدة الضرورة المحوجة الى ما لا يليق ، ومنه : { مَأْرِبَةٌ لَا حَفَاوَةَ }^(٥) ، أي : حاجة جاءت بك لا تناية

- (١) في ت : (التعيين) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : ت (كلافهم) وهو تحريف ، وفي س : ساقطة .
(٣) أصل المثل ان العرب سمعت هريراً الكلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء فقالوا ذلك فيه الكتاب ١٦٦/١ ، فرائد اللال في مجمع الامثال ٣٠٦/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٤ .
(٤) في مجمع الامثال شرٌّ ما يجيئك الى مخّة عرفوب (والمثل يضرب للمضطر ، مجمع الامثال ٢٤٣/١ .
(٥) المثل يضرب للذي يتملق : لاجل قضاء حاجته ، والمأربة : الحاجة ، والحفاوة : الاهتمام ومأربة يجوز فيه الرفع مأربة عظيمة ، والنصب فعلت هذا مأربة . فرائد اللال في مجمع الامثال ، ٢٧٣/٢ .

يتنا ، وذلك جارٍ في كل نكرةٍ أخصيرَ عنها بجملَةٍ فعليةٍ على ما ذكرَ في المعنى ، وقد قيل إنَّ المصححَ كونه موصوفاً في المعنى ، أي : شرٌ عظيمٌ ، وأربعةٌ عظيمةٌ ، وقيلَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَعَجُّبِ • وَقَالَ سَيُوبَةُ (١) : قَدْ ابْتَدَأُوا بِالنُّكْرَةِ عَلَى غَيْرِ هَذَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (أَمَّتْ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ) (٢) أَي عَلَى غَيْرِ بَابِ (شَرٌّ أَهْرًا ذَانَابٍ) ، وَسَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى شَرٍّ ، وَلَا بِمَعْنَى الدَّاءِ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى مَدْحُهُ بِأَنَّهُ لَا اعْوِجَاجَ فِيهِ ، قَالَ : وَهُوَ نَادٍ ، وَإِمَّا نُّكْرَةً قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا خَيْرُهَا ، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، وَقَدْ كَثَرَ كَلَامُ النَّاسِ فِي مِثْلِهِ ، فَعَامَّةُ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجِيزُونَ (رَجُلٌ فِي الدَّارِ) ، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَجْوِيزِ (فِي الدَّارِ رَجُلٌ) ، فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَالُوا : فَاعِلٌ مِثْلُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، عِنْدَهُمْ أَيْضًا بِالْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ ، وَقَدْ رَدَّهُ الْبَصْرِيُّونَ بِجَوَازِ أَنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَبِجَوَازِ فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ زَيْدٌ فِي دَارِهِ ، وَذَلِكَ يَدْمَعُ كَوْنَهُ فَاعِلًا ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : هُوَ مُبْتَدَأٌ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَعْلِيلِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّمَا جَازَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ لِلخَبْرِيَّةِ ، وَلَمْ يَجْزُ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ صَفَةً ، فَيَنْتَظِرُ السَّمْعُ الْخَبَرَ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ فِي الدَّارِ رَجُلٌ مَعَ نَفْيِ الْاحْتِمَالِ ، جَوَازٌ (٣) رَجُلٌ فِي الدَّارِ مَعَ بَقَاءِ الْاحْتِمَالِ (٤) ، وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَمْنَعُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ الْقَائِمُ ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَهُ بِالِاتِّفَاقِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَفَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا فَيَنْتَظِرُ السَّمْعُ الْجَوَابَ ، فَلَمْ يَكُنْ هَذَا

(١) الكتاب ١٦٦/١ •

(٢) المثل في كتاب سيبويه ١٦٦/١ •

(٣) في ر : (نفى) ، وهو خطأ •

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٥١/١ - ٥٥ •

الاحتمال' بمانع . الثاني أن الغرض أن يُبينَ قِربَ النكرة من المعرفة . وقال قوم : إنما جازَ في الدار رجلٌ لأنَّ الخبرَ في معنى الصفة ، لأننا حكمنا عليه [٢٢ و] قبلَ ذكره فلم يأت إلا بعد أن صارَ كأنه ' موصوفٌ ' ، ألا ترى أنَّ الفاعلَ لما كانَ الحكمُ عليه مقدماً جاءَ معرفةً أو جاءَ نكرةً ، ويردُّ عليه جوازُ قائمٍ رجلٌ على أنه ' خبرٌ مقدَّمٌ ' ويُجابُ إمَّا بكثرةِ تصرفهم في الظروف ، وإمَّا بقوةِ معنى الفاعلِ (١) فيه حتى قال كثيرٌ : إنَّ الفعلَ مقدَّرٌ مرادٌ ، وإمَّا بكونِ الظرفِ يتعيَّنُ بتقديمه للخبرية .

قوله : والخبرُ على نوعين : مفردٌ وجملةٌ ، فالمفردُ على ضربين : خالٍ من الضميرِ ومضمَّرٌ له .

قال الشيخُ : الخبرُ الذي يتضمنُ الضميرَ ، هو كلُّ اسمٍ من أسماءِ الفاعلينِ والمفعولينِ ، والصفاتِ كلها ، وإنما احتاجتْ إلى ضميرٍ ، لأنَّها تعملُ عملَ أفعالها ، فإنَّ كانتْ في الحقيقةِ للمبتدأ أسندتْ إلى ضميره في المعنى ، وإنَّ كانتْ لغيره فلا بدَّ من تعلقِ ذلكَ الغيرِ بضميره ، وإلاَّ كنتَ مخبراً بالأجنبيِّ عن الأولِ ، وأما غيرها فلا عملَ لها فلم يحتجِ إلى ضميره ، وزعمَ الكوفيونَ أنَّ كلَّ خبرٍ لمبتدأٍ فيه ضميرٌ ، ويتأولونَ غيرَ المشتقِّ بالمشتقِّ (٢) ، وهو تصفٌ غيرٌ محتاجٍ إليه .

قوله : والجملةُ على أربعةِ أضربٍ ، قال : وإنما هي على ضربينِ كما تقدَّم في أولِ الكتابِ ، ولكنه ' قسمُ الفعاليةِ ، فالمجردةُ عن الشرطِ والجزاءِ سمَّاها فعاليةً ، والمتضمنةُ للشرطِ سمَّاها

(١) في ل ، ب (الفعل) ، وما اثبتناه ارجح .

(٢) الانصاف ٥٥/١ .

شرطية ، والمتضمنة للظرف سماها ظرفية ، والاكثرُ على أن المتعلق المحذوف في الظرف فعلٌ كما اختاره ، وتقديره 'استقرَ فيها لأن أصلَ التعلق للأفعال ، فاذا وجب التقديرُ فالأصلُ أقربُ .
 واستدلَّ بأنه يقع صلةٌ فوجبَ تقديرُ الفعلِ ليكونَ جملةً .
 وأجيبَ بأنه تعيّنَ الفعلُ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلاَّ جملةً بخلافِ غيرها ، وزعمَ قومٌ أنَّ المتعلقَ باسمٍ تقديره 'مستقرٌ ، لأنه خبرٌ مبتدأ ، والأصلُ فيه 'أنَّ يكونَ مفرداً ، وكانَ أولى ، والذي يضعفه الاتفاقُ على صحةِ دخولِ الفاءِ في مثلِ كلِّ رجلٍ في الدارِ فلهُ درهمٌ ، والوقوفُ فيها في مثلِ كلِّ رجلٍ عالمٍ في الدارِ فلهُ درهمٌ ، ثمَّ الأكثرُ على أن الظرفَ تضمّنَ الضميرَ ، ومنعَى الاستقرارَ لما صارَ نياً منياً لا يُذكرُ ، واستدلَّ أبو علي على ذلك بامتناعِ « قائلاً زيدٌ في الدارِ » ، وشبّههُ بقولهم كَلَّمْتُهُ^(١) فاهُ الى في ، وبيتهُ باباً باباً في أنَّ الأصلَ جاعلاً ومفضلاً^(٢) ، ولكنهُ مرفوضٌ فاهُ وباباً باباً حتّى صارَ الضميرُ فيه ، واستدلَّ أيضاً بقول كثيرٍ^(٣) :

٥٩- فإِنْ يَكُ جِسْمِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ
فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

إذا قلتُ : هذا حينَ أسألُو ذكْرْتَهَا
وطلّتْ لها نفسي تتوقُّ وتنزعُ

-
- (١) (كلمته) ساقطة من ش ، وهو سهو .
 (٢) أمالي بن الحاجب ١٦٣ و .
 (٣) البيت لجميل بثينة ، وهو جميل بن معمر العذري ، الديوان ص ٣٨ ، وكذلك منسوب في الدرر اللوامع ٧٥/١ ، وغير منسوب في المغني ٤٤٣/٢ ، الأشموني ٢٠١/١ ، الأمالي لأبي علي القالي ٢١٧/١ ، جمع اللوامع ٩٩/١ .

وتقدير 'أَنَّهُ' لو كَانَ الفعلُ مقدراً لكانَ الضميرُ محذوفاً معه
 فيكونُ 'أَجْمَعُ' مؤكداً لغيرِ مذكورٍ ، واستدلَّ بِأَنَّهُ كَانَ يجبُ أَنْ
 يرتفعَ زيدٌ^(١) في الدارِ زيدٌ 'الفاعلية لا بالابتداء' ، وافتقوا على أَنَّهُ
 لا يُخْبَرُ بظرفِ الزمانِ عن الجثثِ لوضوحه فلا وَثِدَةٌ بخلافِ ظرفِ
 المكانِ ، وبخلافِ المعاني ، وقولهم : الليلةُ الهلالُ متأولٌ ، أي
 حدوثُ الهلالِ ، وكذلك قوله^(٢) :

٦٠- أَكَلَّ عَامٍ نَعَمَّ تَحْوُونَهُ

وأما مثلُ قولهم : اليومَ يومُكَ ، فوجهه ، أنَ المعنى اليومَ
 حصولُ الحينِ المنسوبِ اليك : لَأَنَّهُ قَدْ يُنطَلَقُ 'اليومُ' بمعنى
 الحينِ ، مثلُ : أَتَيْتَكَ يَوْمَ فُلانٍ أميرٌ ، ونحوه ما أجازَ الكوفيونَ
 من اليومِ عشرونَ يوماً ، أي : حصولُ عشرينَ يوماً ، وأما ما أجازَهُ
 بعضُ البصريينَ من قولهم : اليومَ الجمعةُ ، اليومَ السبتُ بتأويلِ
 الاجتماعِ ، والسكونِ من معنى الجمعةِ والسبتِ فضعيفٌ ياباهُ
 المعنى ، وإجازةُ بقيةِ الأيامِ أضعفُ ، ثم قالَ : « ولا يبدؤُ في الجملةِ
 الواقعةُ خبراً عن المبتدأ من ضميرِ يعودُ إليه ، ، وإنما كانَ كذلكَ ؛
 ليحصلَ ربطٌ بينَ الخبرِ والمُخْبِرِ عنه ، وإلاَّ كانَ أجنياً ، وقد
 يكونُ الضميرُ معلوماً لكثرةِ ذلكَ النوعِ من الكلامِ ، فيستغنى عن
 التصريحِ بهِ كما مثَّلَ .

(١) (زيدٌ) ساقطة من ش .

(٢) عجزه : (يَلْقِيحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ) الشاعرُ يصفُ بهِ
 قوماً بالشجاعةِ والشدةِ ، أي كلُّ ما القحِ الإعداءُ انعامهمُ
 يغزوهم ويأخذوا الانعامَ وتنتج عندهم والبيت غير منسوب في
 الكتاب ٦٥/١ ، الانصاف ٦٢/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ،
 شواهد التصحيح والتوضيح ، ص ٩٥ ومنسوب في الخزانة
 ال قيس بن حصين بن يزيد الحارثي ١٩٦/١ .

قوله : ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، كقولك : تميمي أنا ، ومَشْنُوٌّ من يَشْنُوْكَ .

قال الشيخ : إِنَّمَا حَسُنَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ : زَيْدٌ^(١) قَائِمٌ تَمَلَّقَ بِنَفْسِ السَّمْعِ اِحْتِمَالَاتٍ شَتَّى ، مِنْ أَنَّهُ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ ، إِلَى مَا لَا تُحْصَى كَثْرَةٌ ، فَاذَا قَدَّمَ الْخَبْرَ ارْتَعَ هَذَا الْإِشْكَالُ . وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ : لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ [ظ] الْخَبْرِ^(٢) فِي غَيْرِ مَا أَوْجِبُهُ ، إِسْتِفْهَامٌ وَنَحْوُهُ مُرَدُّدٌ بِقَوْلِهِمْ : تَمِيمِي أَنَا ، وَمَشْنُوٌّ مِنْ يَشْنُوْكَ ، وَسِوَاءَ مَجَاهِمٌ وَمَمَاتِهِمْ ، وَمِثْلَ يَقُولُهُ تَمَالَى : { وَسِوَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْ نَذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ }^(٣) فِي تَقْدِيمِ الْخَبْرِ ، وَقَالَ : الْمَعْنَى : سِوَاءَ عَلَيْهِمْ الْإِنذَارُ وَعَدْمُهُ ، وَإِنَّمَا يَنْهَضُ مِثَالًا لِمَا ذَكَرَهُ إِذَا جَعَلَ (سِوَاءَ) خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مُقَدَّمٍ ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلَ (سِوَاءَ) خَبْرَ أَنْ ، وَأَنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ فَعَلٌ لَهَا خَرَجَ عَنْ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ^(٤) ، وَلَكِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ (سِوَاءَ) لَيْسَ بِصِفَةٍ فِي أَصْلِ وَضْعِهِ فَاجْرَأُوهُ عَلَى بَابِ الْأَسْمِيَةِ أَوْ لِي مِنْ اجْرَائِهِ عَلَى بَابِ الْوَصْفِيَّةِ ، وَلَوْ كَانَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ لَكَانَ تَقْدِيرُهُ فَاعِلًا أَحْسَنَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ ، أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ ، وَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءٍ هُوَ أَبُوهُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءٍ هُوَ أَبُوهُ ، وَكَذَلِكَ هَهُنَا إِذَا جَعَلْتَهُ غَيْرَ فَاعِلٍ فَيَكُونُ سِوَاءَ

(١) (في ش ، ر : (من زيد) .

(٢) الانصاف ٦٥/١ .

(٣) سورة ياسين الآية : ١٠ .

(٤) انظر الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ١٩٨/١ .

خبراً مقدماً كان أو لى من جملة فاعلاً ، فيكون 'سواءً خبر' (أن) ،
وأمّا قوله : 'أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ' فهو فعلٌ مقدرٌ
بالمصدر ، وأصله 'كما مثل' : وإنما عدل به عن أصله تقوية
لمعناه في غرض التسوية ، فإن همزة الاستفهام وأَمْ نصٌ في
استواء ما وقع بعدهما ، فلما قصد إلى تقدير معنى الاستواء استعمل
ذلك اللفظ مجرداً عن معنى الاستفهام منقولاً للاستواء خاصة ، وهم
ينقلون الكلام ، وإن كان في الأصل لمعنى إلى معنى آخر ؛ لأجل
بعض ذلك المعنى ، ألا ترى أنّهم يقولون 'أما أنا فافعل' كذا أيها
الرجل لا يعنون النداء وإنما يقصدون الاختصاص لما في النداء
من معنى الاختصاص ، وتسهيله بذلك مع (تسمي 'أنا) يشعر بأنه
عنده من قبيل الجزم ، ولأنه قطعهُ عن قوله ، وقد التزم
حيث ذكره قبله ، والظاهر أنّه ممّا التزم فيه التقديم ، لأنه
لم يُسمع خلافه مع كثرته ، وسرّه ما فهم من المبالغة في معنى
الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التغيير فتاسب تقديمه تسيهاً على
المبالغة ، وعلى التغيير ، وقول أبي علي : 'سواءً مبتدأ' ؛ لأنّ الجملة
لا تكون مبتدأً مردوداً بأنّ المعنى سواءً عليهم الانذار ، وعدمه ،
وبأنّه كان^(١) يلزم عود الضمير إليه ، ولا ضمير يعود إليه في
هذا الباب كله ، وقد تقدّم الكلام على تقديم الخبر على^(٢)
المبتدأ ، إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً . وأمّا قوله : 'سلام
عليكم ، وويل له' فأورده إعتراضاً على قوله : 'وقد التزم
تقديمه فيما وقع المبتدأ فيه نكرة' ، والخبر ظرفاً ، فهذا نكرة
وخبره ظرف ، ولم يلزم تقديمه ، فقال هذا المصحح للإبتداء به
غير التقديم ، كما أنّ المصحح لقولك : 'رجل عالم في الدار غير'

(١) كان (ساقطة من ر .

(٢) على (ساقطة من و ، ر .

التقديم ، ثم يَبَيِّنُ المصححَ فيه لكونه لم يتقدَّم ذكره ، وإن كان بابه ما تقدَّم ، ويَبَيِّنُ أَنَّ المصححَ كونه في المعنى (١) بمنزلة المصدر المنصوب ، وإذا كان في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب ، كان معلوماً نسبتَه الى فاعل فعله فتخصَّصَ : لأنَّ معنى سلاماً : سَلِّمْتُ سلاماً عليك ، فالسلامُ المذكورُ سلامُ فاعلِ الفِعلِ المقدَّرِ ، وهو في الرفع على ذلك المعنى فهو مخصَّصٌ في المعنى ، إذ تقديره سلامي أو سلامٌ مِنِّي ، فقد صارَ مقررَباً من المعرفة لذلك .

ثمَّ قالَ : « وفي قولهم : آيُنَ زيدٌ ؟ ، وكيفَ عمرو ؟ ، ونسى القتالُ ؟ ، عطفَه » (٢) على قوله فيما وقع في قوله : وقد اتَّزِمَ تقديمه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً ، والخبرُ ظرفاً ، هذا مما التزمَ فيه تقديمُ الخبرِ على المبتدأِ ولا يكونُ إلاً مقدماً ، ولا يكونُ إلاً خبراً ، وإنما كانت مقدمةً ؛ لأنَّه قسمٌ من أقسامِ الكلامِ ، وكلُّ بابٍ من أبوابِ الكلامِ ، فالقياسُ أن يتقدمَ أوَّلُه ما يدلُّ عليه كحرفِ الشرطِ والاستفهامِ والنهيِ والتمنيِ والترجيِّ والعرضِ (٣) والتَّيْبِ والدعاءِ (٤) ، والنداءِ ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا تبيينَ القسمِ المقصودِ بالتعبيرِ عنه ليعلمه السامعُ من أوَّلِ الأمرِ لينفرغَ فهمه لما عده ، لأنَّه لو كان مؤخرًا لجوزَ السامعُ عندَ سماعه أوَّلَ كلمةٍ أن يكونَ ذلكَ من كلِّ واحدٍ من أقسامِ الكلامِ فبقيَ في حيرةٍ واشتغالِ خاطرٍ ، وإنما كانت خبراً ، لأنَّك إما أن تجعلَ آيُنَ مبتدأً وزيداً الخبرَ أو لا ؟

- (١) في ش : (في المعنى كونه) ، وهو خطأ .
 (٢) في ت : (عطف) وهو تحريف .
 (٣) (والعرض) : ساقطةٌ من ل ، ب ، ت .
 (٤) (الدعاء) : ساقطةٌ من ل ، ب ، ت .

باطلٌ أن تكون هي وأمثالها مبتدأ ، لأنَّ المبتدأ والخبر شيءٌ واحدٌ ، والمبتدأ يكون مرفوعاً ، ومحالٌ أن تكون الأيئة هي زيدٌ ، وزيدٌ هو الأيئة ، وإذا ثبت ذلك فلا يجوز إلا أن يكون خبراً ، وإذا كان خبراً كان ظرفاً متعلقاً [٢٣ و] بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفٌ هو في المعنى ذلك المبتدأ المذكور .

قل : ويجوز حذف أحدهما .

قال الشيخ : الحذف على قسمين : واجبٌ وجائزٌ ، فالجائز أن تقوم قرينة لفظية أو حالة على الحذف (١) ، فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينة قول المستهل الهلال والله ، وذلك عند تراخي الناس الهلال وشبهه . والحذف الذي يكون واجباً ، وسأتي أمثلة تدل على ذلك . ثم قال : حذف الخبر قوله : خرجت فاذا السبع ، (إذا) ههنا للسفاجاة ، وهي تدل على الوجود فلا تخلو إمّا أن تريد وجوداً مطلقاً ، أو لا تريد ذلك ، فإن أردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر ، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياماً أو قعوداً أو ما أشبه ذلك فلا بد من ذكره إذ ليس فيه ما يدل عليه ، كما إذا قلت زيد في الدار فامّا أن تريد الوجود ، أو أمراً آخر كما تقدم ، فإن أردت الوجود فلا تأتي به ، وإن أردت غيره لم يكن بد منه إذ ليس فيه ما يدل عليه . وقوله عز وجل : { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ } (٢) يحتمل الأمرين ، يعني من حذف المبتدأ أو حذف الخبر .

(١) في ل : (ومثل بقوله) ، وما اثبتناه أصح .

(٢) سورة يوسف الآية ١٨ .

قال الشيخ : إلا أن حذفَ المبتدأِ أولى من أوجه : أحدهما ، أن حذفَ المبتدأِ أكثرُ وحملُ الشيءِ على الأكثرِ أولى من حمله على الأقل ، الآخرُ أن الكلامَ سبقَ للمدحِ بحصولِ الضميرِ له ، فجعلَ المبتدأَ محذوفاً يحصلُ هذا المعنى ، وجعلَ الخبرَ محذوفاً لا يصله ، لأنه غيرُ مخبرٍ بأن الصبرَ الجميلُ أجملُ بمن قامَ به ؛ ولذلك يقولُ المتكلمُ : الصبرُ الجميلُ أجملُ ، ولم يرزقْ منه شيءٌ . الثالثُ أن المصادرَ المنصوبةَ إذا ارتفعتُ ينبغي أن تكونَ (١) على معناها وهي منصوبةٌ ، وهي في النصبِ إذا قلتَ : صبرتُ صبراً جميلاً ، قانتُ في حالِ النصبِ مخبرٌ بالصبرِ ، وإذا جعلتَ المبتدأَ محذوفاً في حالِ الرفعِ كنتَ مخبراً بالصبرِ فهو موافقٌ للمنصوب ، فكان (٢) أولى ، والآخرُ هو أن المبتدأَ إذا كان محذوفاً كانت قرينةُ حاله (٣) ، وهي قيامُ الصبريةِ دليلاً على المبتدأِ المحذوفِ فحسنَ حذفه ، وإذا كان الخبرُ هو المحذوفُ ، وليس ثمَّ قرينهٌ لفظيةٌ ولا حاليةٌ تدلُّ على خصوصيةِ الخبرِ المحذوفِ ، فكان ما ذكره من حذفِ المبتدأِ أولى . ثمَّ قال : « وقد التزمَ حذفُ الخبرِ (٤) في قولهم : لولا زيدٌ لكانَ كذا ؛ لصدِّ الجوابِ مسددهً ، وقد تقدَّم ضابطُ ذلك ، وقد قيلَ في المرفوعِ بعدَ لولا أنه فاعلُ فعلٍ مقدَّرٍ ، أي : لولا حصولَ أو وجدَ ، وليس بعيدَ ، والاستدلالُ لهم بأنَّه لو كان مبتدأً لكانت (أن) مكسورةً لا ينهضُ ، لأنَّهم إنما وقعوا موقعَ الاسمِ المجردِ لما كانَ الخبرُ ملتزماً حذفه ،

(١) في ت : (يكون) وهو تصحييف .

(٢) في ت ، ب ، س : (فهو) ، وما اثبتناه أولى .

(٣) في ت ، ل : (هو) ، وهو تحريف .

(٤) في و (المبتدأ) وهو سهو .

والاستدلالُ عليهم بأنَّهُ لو كانَ فاعلاً لَمْ يَدْخُلْ (أَنْ) لا يَنْهَضُ ،
لأنَّها عندهم حينئذٍ واقعةٌ موقعُ الفاعلِ ، لأنَّها دَخِلَتْ عَلَى الفاعِلِ .

قالَ : ومِمَّا التُّزِمَ فِيهِ حَذْفُ الخَيْرِ لِسَدِّ غَيْرِهِ مَسَدَةً ،
قولهمُ : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ؟

قالَ الشَّيْخُ : لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ المَبْتَدَأِ المَحْدُودِ عَلَى الحَقِيقَةِ كَمَا
قَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أوَّلِ المَبْتَدَأِ ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ مَبْتَدَأً لَمَّا قَدَّمَ مِنْ
المَبْتَدَأِ فِي التَّحْقِيقِ الأَسْمَ المَجْرُودِ الَّذِي لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ ، وَلا يَحْتَاجُ
فِي التَّحْقِيقِ إِلَى خَيْرٍ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى آيَقُومُ الزَّيْدَانِ ؟ فَقَائِمٌ مُخْبِرٌ
بِهِ ، كالأخْبَارِ بِالفِعْلِ والزَّيْدَانِ فاعِلٌ مِثْلُهُ فِي يَقُومُ الزَّيْدَانِ ، وَإِنَّمَا
ذَكَرَ الحَذْفَ عَلَى سَبِيلِ المَسَامَحَةِ تَقْرِيباً عَلَى المَبْتَدئينِ وَالتَّحْقِيقِ فِيهِ
مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَنَحْوُ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ عَلَى المَبْتَدَأِ فَيَكُونَ
زَيْدٌ فاعِلاً وَلا ضَمِيرَ فِيهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ مَبْتَدَأً مَقْدِمِياً
فِيهِ ضَمِيرٌ لَزَيْدٍ ، وَأَمَّا نَحْوُ : أَكْرَمَ مِنْكَ زَيْدٌ ، فَلا يَكُونُ مَبْتَدَأً
وَزَيْدٌ فاعِلاً ، لِأَنَّهُ لا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ وَلَكِنْ خَيْرٌ مَقْدِماً عَلَى زَيْدٍ ، أَوْ
مَبْتَدَأً خَيْرُهُ زَيْدٌ ، وَعَلَى الرَّجْهَيْنِ يَحْتَمِلُ أَكْرَمَ مِنْكَ الزَّيْدَانِ
أَيْضاً ؛ لِصَحَّةِ الأَخْبَارِ بِأَكْرَمَ مِنْكَ عَنِ التَّسْبِيحِ وَالجَمْعِ وَغَيْرِهِمَا ،
وَأَمَّا مِنْ جَوَزَ مَرَدٌ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ أَبُوهُ بِالخَفْضِ فِي خَيْرٍ
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ مِنْكَ زَيْدٌ مِنْ بَابِ أَقَامَ الزَّيْدَانِ ،
وَاحْتَلَفَ فِي مِثْلِ إِنْ قَائِمًا الزَّيْدَانِ ، فَأَجازَهُ أَبُو الحَسَنِ (١) ، أَمَّا
مَنْ مَنَعَ قَائِمَ الزَّيْدَانِ فَلا وَجْهَ لِجَوازِهِ ، لِأَنَّهُ فَرَعُهُ ، وَأَمَّا مَنْ
أَجازَهُ فَيَحْتَمِلُ الجَوازَ لِكُونِهِ مَبْتَدَأً ، وَيَحْتَمِلُ النِّعَ لِأَنَّهُ فِي

(١) انظر شرح الاشموني على الالفية ١/ ٢٢٠ .

المنحى الخبر عن الزيديين ، ومن حذف الخبر لزوماً ، قولهم :
 لعمرك لافعلن وتجرؤ ، وتقديره قسمني أو يميني لسد الجواب
 سنده [٢٣ ظ] كما ذكر في (لولا) .

وقوله : ضربى زيدا قائماً وأخواتها .

قال الشيخ : ضابط هذا الباب (١) أن يتقدم مصدر ، أو ما هو
 في معنى المصدر منسوباً إلى فاعله أو مفعوله ويبدء حال منهما أو من
 أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر ، وللنحويين فيه
 ثلاثة مذاهب : أحدها ، وهو مذهب أكثر المحققين من أهل
 البصرة ، أن التقدير ضربى زيدا طاملاً إذا كان قائماً (٢) ، حذف
 متعلق الظرف على القياس المعروف ، وهو أن الظرف إذا وقع
 صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي حال أو خبراً
 لمخبر [عنه] (٣) تعلق بمحذوف إذا كان متعلقه عاماً ، وهو
 مطلق الوجود ثم لما كان في الحال شبه بالظرف حذف لدلالته
 عليه فبقي ضربى زيدا قائماً ، المذهب الثاني : وهو مذهب (٤)
 الكوفيين ، أن التقدير ضربى زيدا قائماً حاملاً (٥) ، فعلى هذا يكون
 الحال عندهم من تسمية المبتدأ ، وعلى القول الأول تكون الحال
 من تسمية الخبر المقدر ، والمذهب الثالث : وهو مذهب بعض
 المتأخرين وأختاره الأعلام ، أن التقدير عنده ضربت زيدا قائماً ،

(١) (الباب) ساقطة من ت ، ل ، وهو سهو .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥ .

(٣) (عنه) : ساقطة من الاصل ، ل ، ت .

(٤) في س : (أكثر) ، وما اثنائه الصحيح .

(٥) انظر جمع الهوامع ١/١٠٦ ، شرح الكافية ٢٥ .

فـضـريـي هـنـا ، و إن كان مـصـدراً قائـم مـقـام الفـعـل ، فـاسـتـقـلت^(١)
 الـجـمـلـة به وبقاطه كـما اسـتـقـلت في أقـم الزـيـدان ؟ ، و المـذـهـب
 الصـحـيـح هو الأوـل ، و بـيـانـه أن المـعـنى في قـولـك : ضـريـي زـيـداً
 قائـماً ، ما ضـرـبـت زـيـداً إلـا قائـماً ، و كـذـلك إذا قـيـت . أكـثـر شـريـي
 السـويـق مـلـتـوتاً فـان مـعـناه^(٢) ما أكـثـر شـريـي إلـا مـلـتـوتاً ، و هـذا المـعـنى
 لا يـسـتـقـيـم كـذـلك إلـا عـلـى تـقـديـر مـنـهـب البـصـريـن ، و بـيـانـه أن
 المـصـدـر المـبـتـدأ أـضـيـفَ و إذا أـضـيـفَ عـمَّ بالنـسـبـة إلـى ما أـضـيـفَ
 إلـىه كـأـسـماء الأـجـناس الـتى لا و احـد لها ، و جـمـوع الأـجـناس الـتى لها
 و احـد إذا أـضـيـفَ أَيْضاً عـتت ، ألا تـرى أنـك إذا قـلت : ماء
 البـحـار حـكـمـه كـذا عـمَّ جـمـيع مـياه البـحـار ، و كـذـلك إذا قـلت : عـلم
 زـيـد حـكـمـه كـذا عـمَّ جـمـيع عـلم زـيـد ، فـقـد و قـع المـصـدـر أو لا عـاباً
 عـيـر مـقـيداً بـالحـال ، إذ الحـال من تـمـام الخـبـر ، ثم أـخـيـر عـنه
 بـحـصـولـه في حـال الـتـيـام ، فـوجـب أن يـكـون هـذا الخـبـر لـلـمـعـوم لـما
 تـقـرر من عـمـومـه ؛ لأن الخـبـر عـن جـمـيع المـخـبـر ، فـلو قـدرت بـض
 ضـرب زـيـد لـيـس في حـال الـتـيـام ، لـم تـكـن مـخـبـراً عـن جـمـيعه ، و إذا
 تـقـرر ذـلك كان مـعـناه ما ضـريـي زـيـداً إلـا في حـال الـتـيـام ، و عـلـى
 مـذـهـب الكـوفـيـن تـكـون الحـال من^(٣) تـمـة المـبـتـدأ ، و يـكـون المـخـبـر
 عـنه مـقـيداً بـالتـيـام^(٤) : فـيـتـخـصـص ، و يـكـون المـعـنى الإخـبار عـن الضـرب
 في حـال الـتـيـام أـتـه حـاصـل و لو قـدرت ضـرباً في غـيـر حـال الـتـيـام
 لـم يـكـن تـسـاويـاً إذا لـم تـخـبـر إلـا عـن ضـرب في حـال الـتـيـام بـالحـصـول
 و إـخـبارك عـن شـيء عام ، أو خـاص بـالحـصـول لا يـسـم إـخـبارك عـن

- (١) في ت : (استقل) ، وهو خطأ .
 (٢) (ما) : ساقطة من ل ، وهو خطأ .
 (٣) (من) : ساقطة من و ، وهو سهو .
 (٤) مع الهوامع ١/١٠٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥ .

غيره باتبات الحصول أو نفيه ، وأيضاً فإنه إذا قال القائل : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، وجعلنا ملتوتاً من تمة الشرب ، صار المعنى الأخبار عن أكثر شرب السويق الملتوت أنه حاصل ، فيجوز طعن على هذا أن يكون أكثر شربي السويق غير ملتوت إذا لم نخبر إلا عن أكثر شرب السويق ملتوت بالحصول ، وأكثر شرب سويق ملتوت إذا كان جاصلاً ، لا يمنع حصول سويق غير ملتوت أضعافه ، ويوضحه أننا لو قدرنا أنه شرب سويقاً ملتوتاً لمرة ، مرات وسويقاً غير ملتوت ألف مرة ، فإذا أراد أن يخبر عن شرب (١) من الأول بالحصول ، لقال : أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل (٢) ، فحينئذ بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الأول الأخبار عن أكثر الشرب غير متيد (٣) باللت مخبراً عنه بحصوله ملتوتاً ، فلو قدرت أكثرية أخرى غير ملتوت ، لكان مناقضاً عليه المعنى ، وأيضاً فإنه يخرج عن هذا الباب ؛ لأن الاتفاق على أن الحال المتعلقة بالمصدر المتبدأ ، لا تمنع من ذكر الخبر إذا لا خلاف في جواز ضربيه زيداً قائماً خيراً من ضرب عمرو ونحوه ، فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر ، وكذلك ضربيه زيداً قائماً يوم الجمعة ، فإن قلت : فهذا يصح على كل تقدير ، قلت : إنما يصح عندنا إذا كان يوم الجمعة متعلقاً بقائم ، لا أن يكون خيراً . وفساد المذهب الثالث من وجهين : من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، أما من حيث اللفظ ؛ لأنه لو كان المتبدأ قائماً مقام الفعل لا يستل بفاعله كما استل اسم الفاعل بفاعله في (٤) قولك : أقائم

(١) في و ، ت ، ل ، س : (تسعة) ، وهو غير صحيح لأن العدد للمؤنث .

(٢) (حاصل) : ساقطة من ل ، ب ، وهو سهو .

(٣) في ت (مقدر) ، وهو خطأ .

(٤) في (ساقطة من و) .

الزيدان ؟ ، [لا يستقل ^(١)] إذ لو قلت : ضربني أو ضربني زيدا لم يكن كلاماً . وأما من حيث المعنى فإن الأخبار يقع بضرب على زيد ^(٢) في حال القيام ، ولا يمنع هذا [٢٤ و] المعنى من أن يكون ثم ^(٣) ضرب في غير حال القيام ، (ألا ترى ^(٤) أنك إذا قلت : ضرب زيد قائماً ، لم يمنع من أن يكون ضرب قائماً ^(٥)) ، وهو عين ما ذكرناه في بطلان مذهب أهل الكوفة ، وقد ذكر بعض النحويين لبعض هذه المسائل وجهاً رابعاً وهو ^(٦) أخطب ما يكون الأمير قائماً وشبهها ، فزعم أن ما يجوز أن تكون ظرفية فيكون أخطب زماناً ضرورة ، لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وأن يكون الخبر إذن نفس إذا المقدر من غير متعلق ، لأنها هي الخبر بها ، كما لو قلت : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة ، ولو قيل هذا المذهب في جميع المسائل لاستقام على تقدير حذف مضاف ، وتقديره زمان ضربني زيد قائماً ، فلا يحتاج إلى حاصل على هذا وإنما ختموه بما فيه ^(٧) ما لكثرة وقوع ما المصدرية ظرفاً ، ولم يجزوه في غير ما فيه ما لقلّة وقوع المصادر ظرفاً ، فإن قيل لعل قائماً خبر كان ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه لو كان خبراً لجاز تعريفه ، وهو لا يجوز تعريفه ، والآخر أنه لو كان خبراً لكان لم تكن فيه

-
- (١) (ولا يستقل) : زيادة عن ش ، س ، ب ، وفي ل : (وليس كذلك) ، وما ذكرناه أرجح .
(٢) في و ، ت (المتكلم) ، وما ذكرناه أصح ، بدلالة ما بعده .
(٣) في ل ، ت : (ثم) ساقطة ، وهو سهو .
(٤) (ترى) : ساقطة من ت ، وهو سهو .
(٥) ما بين الوسين : ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .
(٦) (هي) : في ل ، س ، ب ، ت ، وهو خطأ .
(٧) (ما) : ساقطة من ش ، وهو سهو .

دلالةً على الظرف ، والحال له ' دلالةً عليه وقد أجز في قوله (١) :

٦١- الحَرْبُ ' أَوَّلُ مَا تَكُونُ ' فَنَيْتٌ

تَسْتَفِي بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جَهْوَلٍ

أربعة أوجه (٢) رفع ' أَوَّلُ ' وَفَيْتٌ ونصبها ، ورفع ' الأَوَّلُ ' ونصب الثاني ، وعكسه وأشكلاهما نصبهما (٣) ، والوجه أن نجعل تَسْمَعِي الخبر ، وأَوَّلَ ظَرْفًا ، وَفَيْتٌ حالًا من الضمير في تكون ، وقوله : كلُّ رجلٍ وصنفته أي : وحرفته ، فيه مذهبان : أحدهما أن الخبر محذوف ، ويكون الواو ههنا بمعنى مع ، فدل على المقارنة ، فيكون معناه مقرونان . والآخر أنه ليس ثم خبر محذوف أدملاً ، بل هذه الواو بمعنى مع فكما أنك إذا قدرت مع لم تحتج إلى الخبر فكذلك ههنا . فان قيل لم لم يُنصَب ؟ فالجواب أنها إنما تُنصَبُ إذا كان قبلها فعل ، أو معنى فعل ، ولا فعل ولا معناه فلا نصب ، وكان ينبغي أن يمثَّلَ في حذف الخبر لزوماً به مثل لعمر ك لأفعلن أيضاً ، وقالوا : في أنت أعلم وربك إنّه منه ، وإنّ التقدير وربك مجازيك ، كأنه جرى مجرى المثل ، فاستغنى بأعلم الأولى ، ولما كان المعنى في المقدّر المجازاة فسّر به .

(١) البيت لعمر بن معد يكرب يصف الحرب به ، ويصفها

بأنها تغر من لم يجربها بزينتها فهلكه ورواية سيبويه

(بزيتها) ، الكتاب ١/ ٢٠٠ ، المقتضب ٣/ ٢٥١ ، التمام في

تفسير اشعار هذيل لابن جني ٦٧ ، أمالي ابن الحاجب ٢٥٨ .

(٢) في ل (يصح) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(٣) ذكر سيبويه ثلاثة أوجه ولم يذكر الوجه الرابع ، وهو

نصب الأول والثاني الذي قال عنه الشارح بأنه اشكلا .

الكتاب ١/ ٢٠٠ .

(فصل) قوله: 'وقد يقع' المبتدأ والخبر معرفتين معاً ، كقولك :
زيد المنطلق ، والله الهُنا ، ومحمد نينا .

قال الشيخ: 'يُردُّ على هذا أن الإخبار هي محط' الفوائد ،
وذلك لا يحصل إلا بما يجمله' المخاطب' ، أمّا إذا كان معرفة ،
فالإخبار به لا فائدة فيه إذ هو حاصل عنده' (١) ، والجواب أن
الإخبار هنا لم يقع بالحكم الذي هو القيام ، وإنما وقع بالذات ،
وفائدته إخباره عما كان يجوز أنه متعدد ، وأنه واحد في
الوجود ، وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف مسمين في
ذهنه ، أو أحدهما في ذهنه ، والآخر في الوجود ، فيجوز أن
يكونا متعددين ، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الآخر كان فائدته
أنهما في الوجود ذات واحدة ، وهذا فيما كان متقاير اللفظ ، نحو
قولك: زيد المتخلفي ، وإن كان لفظه لفظاً واحداً ، فلا يستقيم فيه
هذا التقدير ؛ وإنما يستقيم فيه حذف مضاف (٢) باعتبار حالين
كقولك: « شعري شعري » (٣) ، وأنا أنا وتقديره: شعري الآن
مثل شعري فيما تقدم ، أي: المعروف المشهور بالصفات التامة
وبعد:

(١) في ل: (والإخبار بالحاصل محال) ، وهي زيادة لامبرر لها .

(٢) في ل: (الذي هو مثل) ، وهو وهم .

(٣) هذا جزء من شطري من الرجز لأبي النجم العجلي وهو « أنا
أبو النجم وشعري شعري » وقد ذكر الشارح التكملة
بعد ذلك ، والرجز مذکور في التوجيه للرماني ص ١٨٤ ،
المنصف لابن جني ١٠/١ ، شرح ديوان الحماسة للمزوقي
١٠٣/١ ، الخزانة ٢١١/١ ، مشاهد الانصاف على شواهد
الكشاف ص ٥٩ ، المفصل ص ١٦ .

٦٢- لله دري ما اجن صدري

تنام عيني وفؤادي بسري

مع العفاريت يارض قفري

وكذلك قولهم: "الناس' الناس' ، أي الناس' الذي تعرف' .

(فصل) قوله: "وقد يجي' للنبتدأ' خبران فصاعداً كقولك:

هذا حلو' حامض' .

قال الشيخ: "إن قيل كيف يصح' الاخبار' بأمرين متضادين

في حالة واحدة؟ فالجواب' أنه' (١) حامض' من كل' وجه' ، أو حلو'

من كل' وجه' ، وإنما أراد' أن' فيه طرفاً من هذا وطرفاً من ذلك ،

وهذا ليس' بمتناف' ، ولذلك وقع' في بعض' النسخ' ويجمعهما قولك:

مز' ، فالاخبار' المتعددة' تلمى' قسمين' (٢) : قسم' لا يستقل' المعنى

فيه' (٣) إلا' بالمجموع' ، وقسم' يستقل' بكل' واحد' منهما ، فنبه' على

التقسيم' ، وما يورد' على' نحو' حلو' حامض' من أنه' إن' كان' في

كل' واحد' منهما ضمير' فاسد' ، لأنه' لا يؤدي' الى' أن' يكون' كل'

[واحد]' (٤) خبراً على' حاله' ، وإن' كان' في' أحدهما فتحكم' وإن'

لم' يكن' فاسد' . فالجواب' نقول' : بالقسم' الاول' ، ولا يلزم' أن'

(١) في ل : (لا يخلو إما أن يريد) ، والمعنى والسياق يستقيم

بغيرها .

(٢) في ل : (نوعين) ، وهو خطأ .

(٣) (المعنى) : ساقطة من و ، ب ، ت ، س ، ل ، وما ذكرناه

ارجح .

(٤) (واحد) : زيادة عن ت ، ب .

يكون كلُّ خبراً على حاله ، لأنَّ المقصودُ جمعُ الطعمين ،
والضميران على أصلهما ، والمعنى أنَّ فيه حلاوةً وفيه حموضةٌ ،
وكان القياسُ جمعهما بالعطفِ إلاَّ أنَّ خبرَ المبتدأ من نحو [٢٤ ظ]
عالمٌ^(١) وعاقولٌ سائغٌ فيه الأمران مع الاستقلال فكان هذا أجدر ،
وخصمناً باعتبار معنى مُزَّ ضميراً آخر عائداً على المبتدأ ، واستشهد
بقوله تعالى : { وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ،
فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ }^(٢) على أنَّ المبتدأ له خبران ، لأنَّ هو مضمَّرٌ
فلا يكونُ موصوفاً ، فتعيَّن أنَّ يكونَ ما بعدهُ خبراً عنه فقد مثلَ
بما هو متعينٌ لما ذكرَ .

(فصل) قوله : وإذا تضمنَّ المبتدأ معنى الشرطِ الى آخره .

قال الشيخُ : إنّما تضمنَّ المبتدأ معنى الشرطِ في هذه الصورةِ
التي ذكرها من حيثُ كانت دالةً على معنى^(٣) العمومِ ، لأنَّ الذي في
قولك : الذي يأتيني فله درهمٌ ، للعمومِ لا للعهدِ ، وكذلك النكرة
في كلِّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ ، وقوله : « إذا كانت الصلةُ أو
الصفةُ فعلاً أو ظرفاً » ، لأنَّ الفعلَ يُشعرُ بالسيئةِ ، وكذلك
الظرفُ ، لأنَّهُ يتعلقُ بالفعلِ على القولِ الصحيحِ ، ثمَّ مثلَ بقوله
تعالى : { الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً
وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ }^(٤) وبقوله تعالى : { وَمَا بِكُمْ مِنْ
نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ }^(٥) .

- (١) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، وإبائتها وحذفها سيئان .
(٢) : سورة البروج الآية : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
(٣) (معنًى) : ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٤) : سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٥) : سورة النحل الآية : ٥٣ .

قال الشيخ : فيها إشكال من جهة أن الشرط وما شَبَّهَ به ، يكون الأول فيه سبباً للثاني ، تقول 'أَسْلِمَ' فتدخل الجنة فالإسلام سبب لدخول الجنة ، وههنا على العكس ، وهو أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين ، والثاني كونها من الله فلا يستقيم أن يكون الأول فيه سبباً للثاني من جهة كونه فرعاً عنه ، وتأويله أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم النعمة وجهلوا مَعْطِيهَا ، أو شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة أو مجهولة ، سبب الأخبار لكونها من الله فَيَحَقُّقُ إِذْنًا (١) أن الشرط والمشروط على بابه (٢) ، وأن ذلك صح من حيث أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، ويكون معنى الشرط فيه ، إما مضمونها وإما الجواب بها ، فمثال المضمون قوله تعالى : { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بَاتِلِيلٍ وَأَنْهَاءً (٣) } الآية ، ومثال الخطاب بهما قولك : إن أكرمتي اليوم فقد أكرمتك أمس ، والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة ، كقوله تعالى : { قَلْبَهُمْ آجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ } (٤) ، فبوت الأجر لهم هو مضمون الجملة ، وهو سبب عن الانفصال ، والمعنى بالخطاب بها أن يكون نفس الأعلام بها هو المشروط لا مضمونها ، ألا ترى أنك ، لو جعلت مضمون قوله : فمن الله هو المشروط ؛ لكان المعنى أن استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط سبباً للمشروط ، ومن ثم وهم من قال : إن الشرط قد يكون سبباً ، وإذا جعلنا الخطاب (٥) بنفس الجملة هو المشروط ، ارتفع الإشكال .

- (١) (اذن) : ساقطة من ب .
(٢) في ل : (وهو أن جواب الشرط تارة قد يكون جملة وقد يكون معنى الشرط فيه) .
(٣) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٥) في ر : (الاخبارية) .

قوله: "فإن دخلت ليت ، أو لعل لم تدخل الفاء بالأجماغ ،
وفي دخول أن خلاف بين الاخفش^(١) وصاحب الكتاب .

قال الشيخ : فحجة صاحب الكتاب أن يقال إنه حرف
يتمتع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على ما أشبه الشرط^(٢)
قياساً على ليت ولعل ، وتقريره أن لشرط لا يعمل فيه ما^(٣)
قبله ، لأنه قسم من أقسام [ما له صدر]^(٤) الكلام^(٥) ، وأن
إن لا يليها إلا مفعولها ، فلو دخلت على الشرط فلا يخلو إما أن
تعمل أو لا ، وكلاهما تتمتع^(٦) ، ووجه امتناعه^(٧) ظاهر ، وأيضاً
فإن كلاً منهما له صدر الكلام فيتأين . وقال الاخفش : دخولها
في خبر أن جائز^(٨) والدليل عليه ورود ذلك في القرآن وكلام
العرب ، فأورد في القرآن قوله تعالى : { إن الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم }^(٩) ، وما
اجتج به سيويه^(١٠) ، إنما يصح إن لو اعتبره الواضع ، ولما لم
يعتبره ، دل على أنه ملغى ، وليس لمذهب الاخفش رد ، وعلته
الأصل على مذهب الاخفش غير ما ذكره سيويه ، وهو أن ليت

-
- (١) جمع الهوامع ١١٠/١ .
(٢) (الشرط) : ساقطة من ل ، وهو سهو .
(٣) (ما) : ساقطة من ل ، وفي ب : (فيما) ، وما اثبتناه أحسن .
(٤) (ماله صدر) ، زيادة من : ل ، وبها يكمل المعنى .
(٥) في ش ، ر : (وقد تقدم) .
(٦) في ر : (باطل) ، وهو خطأ .
(٧) في ر : (بطلانه) ، وهو خطأ .
(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ .
(٩) سورة البروج الآية : ١٠ .
(١٠) الكتاب ٤٥٣/١ ، شرح الكافية ص ٢٥ .

ولعلَّ إنشاءً انٍ وما يقعُ خبراً لهما غيرُ محتملٍ للصدقِ والكذبِ ، فلا يجوزُ الجمعُ بينَ قَضيَينِ متناقضَينِ من وجهٍ واحدٍ ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكونَ ما وقعَ بعدَ الفاءِ محتملاً غيرَ محتملٍ ، وعِلَّةُ سيويهِ في الاصلِ المتيسرِ عليه أنَّهما حرفانِ يقتضي كلُّ واحدٍ منهما أن يكونَ له صدرُ الكلامِ ، فلا يجتمعانِ ؛ لأنَّه يؤدي إلى التناقضِ . والجوابُ أن ذلكَ ليسَ في المشيئةِ بالشروطِ فلا يلزمُ معَ أنَّه قد ثبتَ العاوُةُ . واعتذرَ لسيويهِ عن قوله تعالى : { قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ }^(١) باعتذاراتِ ثلاثةٍ : أحدها قالوا : إنَّ الفاءَ زائدةٌ ، وهذا ليسَ بشيءٍ ، لأنَّ سيويهِ لا يقولُ بزيادةِ الفاءِ ، فكيفَ يحتجونَ له بشيءٍ لا يقولُ به . الثاني أنَّ إنَّ لم تدخلْ على الذي ، ونحنُ كلامنا في أن التي تدخلْ على الذي^(٢) ، وليستْ أيضاً بشيءٍ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ كالشيءِ الواحدِ فلا فرقَ [٢٥ و] بينَ أن تدخلْ على الموصوفِ ، أو تدخلْ على الصفةِ . الثالثُ أن قالوا : إنَّ الفاءَ ليستْ بزيادةٍ ، وإنَّما هي عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ ، ويكونُ خبرُ (أن) قد تمَّ بقوله : قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ ، وهذا أقواها^(٣) ، وهذا كلهُ بحثُ المتأخرينَ ، والظاهرُ أنَّه مبنيٌّ على نقلِ الزمخشريِّ ، وقد أوضحه معللاً في غيرِ المفصلِ ، وهو بعيدٌ من جهةِ النقلِ والفقهِ . أمَّا النقلُ فقد استشهدَ سيويهِ في كتابه^(٤) بعدَ قوله : { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ }^(٥) بقوله : { قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ }^(٦) ،

(١) سورة الجمعة الآية : ٨

(٢) انظر معاني القرآن للفرانج ١٥٦/٣

(٣) (آقواها) : ساقطةٌ من و ، وهو سهو .

(٤) الكتاب ٤٥٣/١

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٧٤

وأما الفقه فيعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات وقد يُوردُ على
 مثل : { قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي } ، إنَّ الفرارَ ليسَ سبيًّا للموتِ
 فكيفَ أُجِبَ به ؟ ، وأُجِبَ من وجهين : أحدهما أنَّ المنسَى :
 أنَّ الفرارَ المظنون سببٌ للنجاة ، وسببُ الاخبارِ بملاقاةِ انوتِ معه
 كما ذُكرَ في غيره . والثاني أنَّ ما ينزمُ على كلِّ حالٍ يحسنُ أنَّ
 يُبنى جزءاً على أبعادِ الاحوالِ فجبيءُ الباقي^(١) من طريقِ الاولى ،
 مثلُ : { نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يُخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْمَه }^(٢) ،
 وقوله^(٣) :

٦٣- وَمَنْ هَابَ آسَابَ الْمَنَابِ يَنْلَنَهُ
 وَإِنْ رَامَ آسَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وإذا جازَ ذلكَ في صريحِ الشرطِ فالنسيءُ به أولى ، وفي دخولِ نحوِ
 المكرمِ لي فأنَّي أكرمهُ في هذا البابِ نظرٌ ، وكذلكَ كلُّ رجلٍ
 مكرمٍ فأنَّي أكرمهُ ، ونحوِ ميمًا وصلِ باسمِ فاعلٍ ، أو مفعولٍ
 أو نحوهما .

- (١) في ل : (الثاني) وهو تحريف .
 (٢) هذا ليس حديثاً ، وإنما هو من كلامِ عمر (رض) ، وحديثه
 (ص) كما رواه أبو نعيم في الحلية في سالم مولى أبي حذيفة
 (أنه شديدُ الحبِّ لله لَوَ كانَ لا يخافُ اللهَ ما عَصَاهُ) ،
 وروايةِ الأشموني (نعمَ المرءُ) . انظر شرح الكافية لابن
 الحاجب ص ١٣١ ، للرضي ٤٣٢/٢ ، الاشموني ٣٦/٤ ،
 لأصبان ٣٦/٤ ، همع الهوامع ٦٥/٢ .
 (٣) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى ، ورواية الديوان
 (ولَوَ نَالَ) مكانَ (وإن رامَ) ، ورواية الخصائص
 (وآنُ يرقُ) ، الديوان (طبعة دار صادر) ، أسبابُ
 السماء : مراقبها الخصائص ٣٢٤/٣ ، الديوان صنعة ثعلب
 (ط . دار الكتب) ص ٣٠ ، (ط . دار صادر) ص ٨٧ .
 شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ٣٤٨ .

قال صاحب الكتاب : خبر ' أن ' وأخواتها ، ثم قال : هو المرفوع في قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل بشراً صاحبك .

قال الشيخ : إنما لم يحد خبر (أن) ؛ لأنه إما أن يحد باعتبار المعنى ، أو باعتبار اللفظ ، فأما باعتبار المعنى ، فقد تقدم ما يرشد إليه ، وهو خبر ' المتبدأ ' ، وأما من حيث اللفظ ، فقد قال : هو المرفوع ' والعامل عند البصريين هو (أن) ^(١) ، ودليلهم ^(٢) أنه ' سمي ' اقتضى شيئين ' اقتضاءً واحداً فكان عاملاً كعمت ، والكوفيون يقولون هو مرتفع ' بما كان مرتفعاً به قبل دخول (أن) ^(٣) ، وحجتهم أن زيدا كان عاملاً في أخوك لاقتضائه إيّاه وذلك أن الاقتضاء باقٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأن الاقتضاء في (أخوك) باقٍ أيضاً في زيد ، فلو كان الاقتضاء قبل دخول (أن) باقياً على حاله لوجب ألاّ يُنسب زيدٌ بأن ، وقد انتصب ، فدل على أنه ليس باقٍ ، قالوا : إن ضعيفةً عن معاني الأفعال ، فلا تعمل في الجزئين عمل الأفعال وبيان ضعفها كقوله ^(٤) :

٦٤- لا تتركتني فيهم شطيراً
إنني إذن أهلك أو أطيراً

-
- (١) الانصاف في مسائل الخلاف ١٧٦/١ .
 - (٢) كذا في ش : وفي بقية النسخ (دليله) وهو تحريف .
 - (٣) الانصاف ١٧٦/١ .
 - (٤) البيت لم يعرف قائله ، الشطير : البعيد أو الغريب ، والشاهد أعمال ' إذن ' مع كونها معترضةً ، وقد أولها الفراء على حذف خبر أن ، الانصاف ١٧٧/١ ، المقرب ٢٦١/١ ، المغني ٢٢/١ ، صمغ الهوامع ٧/١ ، الخزانة ٥٧٤/٣ ، العيني ٢٨٢/٤ ، الصحاح ٦٩٨/٢ ، أساس البلاغة ٢٥٩/١ .

ينصبِ آهلكَ ، وظولهم : إِنَّ بِكَ زَيْدٌ ، أَخُوذٌ • ومثل (١) :

٦٥- كَانَتْهُنَّ قِيَاتٌ لَعَسُ
كَانَ فِي دِيَارِهِنَّ الشَّمْسُ

ومثال (٢) :

٦٦- إِنَّ لِلَّهِ دُرَّ قَوْمٍ يُزِيدُ وَتَكْمٌ
بِالْبَيْضِ وَالشَّقَاءِ شَقَاءُ

وقَدْ أُوِّلَ إِذْنَ أَهْلِكَ عَلَى مَعْنَى أَقُولُ ، والقولُ يُحذفُ
كثيراً ، أو على حذفِ إِذْنَ ، والباقي على ضميرِ الثَّانِ •

وإنَّما قَدَّمَ منصوبها على مرفوعها لوجهِ ثلاثةٍ : أحدها
للفرقِ بينها وبينَ ما شَبَّهَتْ بهِ ، وشبَّهها بالأفعالِ ظاهرٌ فلمْ
يُحْتَجَّجْ إلى ذكره ، والثاني أَنَّ الفعلَ الذي شَبَّهَتْ بهِ له
عملانِ : عملٌ أصلي ، وعملٌ فرعي ، فالأصلي أنْ يتقدَّمَ مرفوعةً
على منصوبه ، والفرعي أنْ يتقدَّمَ منصوبه على مرفوعه ، وهذا
فرعٌ فعملُ عملِ الفرعِ • الثالثُ أَنَّهُ إنَّما قَدَّمَ لثلاثِ يؤدي إلى
محذورٍ ، وهو الاضمارُ في الحروفِ ؛ لأنَّكَ لَو قُلْتَ : إِنَّ

(١) البيتُ لعمارة بن عقييل بن بلال بن جرير ، والرواية
(أَطْلَالِهِنَّ) مكانَ (ديارِهِنَّ) قال علي بن حمزة : وهذا
مِمَّا أجمع أهلُ العلمِ على لحنه فيه وتغيير روايته ، وإنَّما
الروايةُ (تحارُ في أَطْلَالِهِنَّ الشَّمْسُ) ، ولم يذكر البيتُ
كاملاً في كتابِ التنبیہاتِ ، التنبیہاتِ لعلی بن حمزة ص ١٦٠ .

(٢) البيت لم اعثر عليه فيما اطلعت عليه من المصادر •

قائم^(١) زيداً ، فمیلَ اجْعَلَ مَكَانَ زَيْدٍ ضَمِيرًا لَكُنْتَ إِمَّا أَنْ تَأْتِي بِهِ
متصلاً أو منفصلاً ، وكلاهما فاسدٌ فالذي يؤدي إليه فاسد^(٢) ، وبيانه
أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ بِهِ مُتَصِلًا لَمْ يَخْلُ مِنْ^(٣) أَنْ تَكُونَ صَوْرَتُهُ ضَمِيرَ
النَّصْبِ أَوْ الرَّفْعِ ، فَإِنْ كَانَ ضَمِيرَ الرَّفْعِ فَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى
الاسْتِثْنَاءِ فِي الْحُرُوفِ ، وَإِنْ أَتَيْتَ بِهِ مَنْصُوبًا لَمْ يَسْتَقِمْ لَوْضَعِكَ
الْمَنْصُوبِ مَوْضِعَ الْمَرْفُوعِ ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، فَلِلمَرْفُوعِ لَا يَسْتَقِيمُ ، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ إِذَا وَلِيَ
عَامِلَهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُتَصِلًا ، وَالْمَنْصُوبِ فَاسِدٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ
جَمِيعًا .

(فصل) قوله : وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصفاه
وأحواله وشرائطه ، قائم فيه ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع
ظرفاً .

قال الشيخ : يعني بأصفاه كونه معرفةً ونكرةً ومفرداً
وجملةً ، وبأحواله كونه مقدماً ومؤخراً ومحدوفاً ، وبشرائطه أنه
إذا كان ظرفاً [٢٥ ظ] إذا كان جملةً فلا بد له من ضمير ،
والمبتدأ نكرةً فلا بد من تقدم الخبر . فإن قيل يلزم من قوله :
« وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصفاه وأحواله وشرائطه
قائم فيه ، أن يجوز أن زيداً أضربه ؛ لأنه يجوز زيد^(٤) »

-
- (١) في ب ، ل : (إن قائماً زيداً) ، وهو خطأ .
(٢) ذكر الشيخ هذه المسألة في شرحه للكافية وناقشها بصورة
موجزة في متن الكافية ص ٢٦ .
(٣) (من) : ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٤) في ت (زيداً) ، وهو خطأ .

اضربه * فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه لم يذكر ذلك أصلاً ، وإذا لم يذكره فإثماً حكم باشتراكهما فيما ذكر لا فيما لم يذكره * فقوله : « وجميع ما ذكر ، إنما أراد وجميع ما ذكرته لا أنه أراد : وجميع ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لأن * الثاني وهو الأقوى لشموله الجواب عن هذه الصورة وغيرها أنه لم يرد بقوله : « وجميع ما ذكر إلى آخره ، إلا أن خبر إن مشارك للخبر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثبت كونه خبراً لأن بشرائطه ، وانتفاء موانعه ، لأن كل موضع صح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لأن ، ولذلك^(١) لا يلزمه أن أين زيدا ، ولا أن من أبوك ؛ وإن جاز أين زيد ؟ ومن أبوك ؟ مبتدأ وخبراً بالاتفاق . فان قيل فهذا يؤدي إلى الدور ، لأنه قصد إلى تعريف خبر أن ، إذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها ، ودخولها لا يعرف إلا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبراً لها كان دوراً سلمنا أنه ليس بدور إلا أنه تبطل فائدة التعريف ، لأنه إذا قصد إلى تعريف خبر (إن) بكونه خبراً للمبتدأ ، وكان خبر المبتدأ منقسماً باعتبار خبر (إن) في صحة بعضه ، وامتناع بعضه كان تعريفاً للاخص بالأعم . فالجواب أنه لا يتوقف كونه صالحاً لأن يكون خبر (إن) ، بل يعرف ذلك قبل دخول (إن) ، بأن يقال كل مبتدأ وخبر لا منافاة بينهما ، وأن صالح أن يكون خبر المبتدأ خبراً لأن ، فينتفي الدور ، وأما الثاني فإثماً يلزم لو كان قصد إلى التعريف به ، ولا أحد يعرف خبر إن بذلك ، وإنما عرفه بكلام معناه أن الخبر الذي يصح دخول إن عليه وعلى مبتدئه ، بقوله هو

(١) في ش (وكذلك) ، وهو تعريف .

المرفوعُ في قولك : إنَّ زيدا أخوك ، ولعلَّ بشراً صاحبك ، فما لم يثبت أنه خبرٌ لأنَّ ، لا يلزم إعطاؤه أحكام الخبر من حكمه لأنَّه إنما حكم بأحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبراً لأنَّ ، وأما موضعُ يمتنع^(١) فيه أن يكون خبراً لأنَّ من أصله فلا يحكم عليه بشيءٍ .

قوله : وقد حذف في نحو قولهم : « إنَّ مالا وإنَّ ولداً » الى آخره .

قال الشيخ : وهذا ظاهرٌ على ما بيَّناه وأما قولُ الاعشى^(٢) :

٦٧- إنَّ محلاً وإنَّ مرَّتحلاً

وإنَّ في السفرِ إذْ مضوا سهلاً

فواضحٌ أيضاً ، أي : إنَّ لنا محلاً ، وهو موضعُ استشهاده ، أي : إنَّ لنا محلاً في الدنيا ومرَّتحلاً عنها الى الآخرة^(٣) ، وإنَّ في السفرِ للراجلين عنها مهلاً ، أي : إمهالاً ، أي : طولاً ، ورؤي مثلاً ، أي : لنا فيهم مثلاً ، وقد روي في كتاب سيبويه وإنَّ في السفرِ ما مضوا سهلاً ، فتكون ما مصدريةٌ تقديره مضيهم ، فيكونُ التقديرُ بدلَ اشتمالٍ ، وبعدَ قوله إنَّ محلاً :

-
- (١) (يمتنع) : ساقطةٌ من ت ، وهو سهو .
 (٢) وروايةُ الديوان (ما مضى) وكذلك سيبويه ، الكتاب ٢٨٤/١ ، الديوان ص ٢٣٣ المقتضب ١٣٠/٤ ، الخصائص ٢٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/١ ، المغنى ٨٢/١ ، المقرب ١٠٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١ ، الخزائن ٣٨١/٤ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٦ اظ .
 (٣) في و : ورقة ساقطة .

اسْتَأْتَرَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ وَبِالْعَمَلِ
دَلٌّ وَوَلَّى السَّلَامَةَ الرَّجُلَ (١)

وتقول إن غيرها إبلا وشاء لمن رأى لك أمتعة أو خيلاً أو غير ذلك ،
فقال : هل لك غيرها ؟ فتقول : إن غيرها إبلاً وشاء ، أي إن لنا
غيرها ويحتمل أن يكون إبلاً منصوباً على تمييز من غيرها أو بدلاً
من غيرها أو موصوفاً لغيرها ، وقد تقدم عليه فلا بد أيضاً من تقدير
تقديم الخبر ، لئلا يؤدي إلى أن يلي (أن) ما ليس باسمها ولا
ولا خبرها . وقال (٢) :

٦٨- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وللناس فيه ثلاثة مذاهب : أحدها وهو مذهب البصريين ، أن
رواجعاً منصوبٌ على الحال ، وخبر (لَيْتَ) محذوفٌ تقديره
« لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعًا » ، فيكون حالاً من الضمير في
لنا (٣) ، أي : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا مُسْتَرَةً لَنَا فِي حَالِ كَوْنِهَا
رَوَّاجِعًا (٤) . ومذهب الفراء أن (لَيْتَ) نصبُ الأسمين جميعاً

(١) البيت السابق أول القصيدة التي يمدح بها سلامة ذا فائس الحميري وهذا البيت الثاني في الديوان ص ٢٣٣ ، وكذا في الخزانة ذكره بعد البيت الأول . الديوان ص ٢٣٣ ، الخزانة ٣٨٤/٤ .

(٢) هذا الـرجز نسب إلى العجاج ، وهو موجود في ملحقات ديوانه ٣٠٦/٢ ، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٨٤/١ ، ابن يعيش ٨٤/٨ ، المنصل ص ١٦٤ ، الأشموني ٢٧٠/١ ، الخزانة ٢٩٠/٤ .

(٣) ذهب سيبويه إلى نصب « رَوَّاجِعًا » على الحال والخبر مقدر لنا ، الكتاب ٢٨٤/١ .

(٤) الخزانة ٢٩٠/٤ .

على لفظة بعض العرب^(١) ؛ لأنّ (ليت) بمعنى (تمنيت) ، وهم يقولون : تمنيت زيدا قائماً ، كذلك^(٢) هذه . ومذهب الكسائي أن رواجماً منصوباً باضمار (يكون) ، فيكون من باب ما أضمّرت فيه (كان)^(٣) . قال : ومذهب البصريين أولى إذ ثبت حذف الخبر مع إرادته وهو عين ما حملوه عليه^(٤) ، وأمّا مذهب الفراء فلم يثبت أن (ريت) عاملة نصباً في الجزئين فيحمل عليه البيت ، ولا يثبت مثل ذلك إلاّ بثبت . وأمّا مذهب الكسائي وإن كان خيراً من مذهب الفراء لثبوت إضمار كان (في مواضع ، إلاّ أن مذهب البصريين أولى لكثرة حذف الخبر [٢٦ و] ، وقلة إضمار كان)^(٥) .

وقد وقع في بعض النسخ ، وقد التزم حذفه في قولهم : لَيْتَ شِعْرِي ، والظاهر أنّه أراد اثبات ذلك في كتابه ثمّ رجع عنه ، وهذا الكلام بمجرد غير مستقيم إذ لم يُسمع عن العرب ، ولا يستقيم أن يقول أحدٌ : لَيْتَ شِعْرِي مقتصرًا من غير انضمام شيء آخر إليه وإنّما المعروف لَيْتَ شِعْرِي أي الرجلين عندك أو أزيد عندك أم عمرو؟ ونحو ذلك . وقوله^(٦) :

-
- (١) الخزانة ٢٩٠/٤ .
(٢) كذلك (: ساقطة من ش .
(٣) في ل (جرى فيه على أصله ، لأنه أخذه من طريق السماع عن العرب فهذا من باب ما أضمّرت فيه كان وحذف الخبر في باب إنّ إنّما تكون إذا قامت قرينة حال أو مقال على ما تنقسم في المبتدأ) .
(٤) في س : (وهو غير ما حكموه عليه) ، وهو خطأ .
(٥) ما بين القوسين : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .
(٦) البيت لأبي طالب عم النبي (ص) من أبيات يرثي بها أبا عمرو ، قال الشنتمري : هو رجل من قريش بن عبد شمس =

٦٩- لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي
عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا لِحَزُونٍ

محمولٌ على الحذف للقرينة والمعنى ، أَتَجْتَمِعُ أَمْ لَا ؟ أَوْ أَتَعُودُ
كَمَا كُنْتَ ؟ وَنَحْوَهُ ، لِأَنَّهُ يُرِيهِ ، وَنُصِبَ مُسَافِرٌ عَلَى النَّدَاءِ ،
وَمَعْنَى لَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَبِيكَ وَنَحْوَهُ ، لَيْتَ عَلِيٍّ مَتَلَّقٌ بِمَا
يُنْجَبُ بِهِ هَذَا الْقَوْلُ ، أَلَا تَرَى إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ كَقَوْلِهِمْ^(١) :
عَلِمْتُ مَنْ أَبِيكَ ؟ وَلَا خِلَافَ أَنْ مَنْ هُنَا اسْتِنْهَامٌ وَيُرَادُ هُنَا
عَلِمْتُ مَا يُنْجَبُ بِهِ هَذَا الاسْتِنْهَامُ ، فَرَأَى أَنَّهُ مِنْ قِيلِ مَا حَذَفَ
خَبْرَهُ وَقَامَ كَلَامٌ آخَرُ مَقَامَهُ ، وَمِثْلُ لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا فَأْتَبَتْهُ
فِي مَا حَذَفَ مِنْهُ الْخَبْرَ ، نَهْمٌ رَأَى أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُطَاقَ عَلَيْهِ
الْخَبْرِيَّةَ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَنَّهُ خَيْرٌ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى
الْمَتَلَّقِ الَّذِي لِإِبْدَاءِ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ مَذْكُورٌ^(٢) فَاسْقَطَهُ ، أَوْ يَكُونُ
الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ .

قوله : خيرٌ لا التي لنفي الجنس ، هو في قول أهل الحجاز :
لا رجلَ أفضلُ منك ولا رجلَ خيرُ منك .

قال الشيخ : لا يدلُّ على إثباته عند الحجازيين إذ يُحْتَمَلُ
أَنْ يَكُونَ صِفَةً عَلَى مَحَلٍّ (لَا) ، وَكَوْنَهُ يُجْمَلُ عَلَى مَذْهَبِ
الْحِجَازِيِّينَ خَيْرًا ، وَعَلَى مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ صِفَةً تَحْكُمُ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ

= ابن عبد مناف ، مات غريباً وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه ،
والبیت من شواهد سيبويه ذكره ولم ينسبه ، الكتاب ٢/٣٢ ،
الشتنمري ٢/٣٢ ، الخزانه ٤/٣٨٦ ، وفيها ايضاً نسبه
البغدادي لأبي طالب عم النبي (ص) .

(١) في ل : (كقولك) .

(٢) في ش : (مسقوط) ، وهو خطأ .

مذهب الحجازيين إذا كان المنفي مضافاً أو مطولاً فإنه يكون منصوباً ولا عمل له إذ ليس بمبني ، ويقع بعده 'مرفوع' ، فذلك الدليل الواضح على أن لها خبراً مرفوعاً ، ولو كان صفة لكان منصوباً على جميع المذاهب ، والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله : « ولا كريم من ولدان مصوح » ، وهو (١) ما استشهد به لأهل الحجاز ، وبعضهم يقول : لحاتم ، والجرمي يقول : لأبي ذؤيب ، وقوله (٢) :

٧٠- هَلَا سَأَلَ حَدَاكَ اللَّهُ مَا حَسَبِي

عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَاذِرَهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً

فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيحٌ

إِذَا اللَّفَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا

وَلَا كَرِيمَ مِنْ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحٌ

(١) في ش : (مثل) .

(٢)

«الآبيات الثلاثة» من أبيات أربعة ذكّرت في ديوان حاتم الطائي لرجل من النبت اجتمع هو وحاتم الطائي والنايفة الديباني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتماً عليهم وتزوجته ، فانشد النبتي الآبيات ، ورواية الديوان (النبتيين) مكان هداك ، وفي البيت الثاني (وازدهم) مكان (جازرهم) (والأسلاء) مكان (الاصلاب) ، الحرف : «الناقة الضامر ، المصبوح» : المَسْقَى صباحاً ، انظر الديوان ص ١٥ ، الكتاب ١/٣٥٦ ، المقتضب ٤/٣٧٠ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤٠ ، الاسموني ١٧/٢ ، ابن عقيل ١/٣٥٢ ، العيني ٢/٣٦٨ .

وفي كلام سيويه ما يدل على أن رفع خبر (لا) بالأبتداء الذي كان رافعاً قبل دخول (لا) ؛ لأن^(١) (لا) وما عملت فيه في موضع رفع^(٢) ، وهو ضعيف لازم في أن . وذو الفقار سيف كان لمبنة بن الحجاج ، فأخذه صلى الله عليه وآله يوم بدر ، وذو الفقار وعلي في قوله^(٣) :

٧١- لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِي

لا يصح أن يكون خبراً ، لأنه مستثنى من مذكور ، والمستثنى كذلك لا يصح أن يكون خبراً عن المستثنى منه ، لأنه لم يذكر إلا ليتين به ما قصد بالمستثنى منه .

(١) (لا) : ساقطة من ل ، ش ، ب ، ت ، س ، ولا يستقيم المعنى بغيرها .

(٢) الكتاب ١/٣٥٦ .

(٣) هذا البيت ذكره أبو الفداء في البداية والنهاية ، قال : قال الحسن بن عرفة : حدثني عمارة بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي ، قال : نادى مناد في السماء يوم بدر يقال له رضوان وذكر الرجز والفقار : جمع فقرة ، قال الأصمعي : رأيت مع الرشيد وفيه ثمان عشرة فقارة ، وقد دفعه الرشيد إلى يزيد بن مزيد أثناء محاربتة للوليد بن طريف ، وقال له إنك سوف تنتصر عليه ، وقال فيه الشاعر مسلم بن الوليد الانصاري :

أذكرت سيف رسول الله سنته

وبأس أول من صلى ومن صاماً

البداية والنهاية لأبي الفداء ٧/٢٢٤ ، وفيات الاعيان لابن خلكان ٦/٢٢٩ - ٣٣٠ .

ذئير التنصوبات

قال الشيخ : لم يتعرّض لحدّ في ظاهر كلامه استثناءً عنه بما دلّ عليه من اسمه في قوله : « المفعول المطلق » ؛ لأنّ معنى المفعول المطلق هو^(١) الذي فُعِلَ على الحقيقة من غير قيد ، فلمّا كان الاسم يدلّ على الحقيقة استغني عنه ؛ لأنّه لو ذكره لم يزد عليه . ثمّ قال : « هو المصدر » ، فذكر اسماً من الأسماء التي هي أشهر أسمائه عند النحويين ولا سيما المتأخرون ، فإنّهم لا يكادون يقولون إلاّ المصدر ، ولا تكادُ نسمهم يقولون : المفعول المطلق ، ويجوز أن يكون خصه بهذا الاسم تبيهاً على الردّ على مذهب الكوفيين في أنّه مشتقّ من الفعل^(٢) ؛ ولذلك تعرّض بعد قوله^(٣) : هو المصدر فقال : سُمِّيَ بذلك ؛ لأنّ الفعل يصدر عنه ، وإذا كان هو وغيره سواء في تفسيره وترجّح هذا الاسم بمعنى مقصود ، وإن لم يكن متعلقاً بما هو فيه كان أوّلى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة^(٤) مقصودة . ثم ذكر بعده الأسماء التي ليس فيها ما تقدّم ، وهو الحدث والجدان . ثمّ ذكر بعدهما الاسم الذي هو أقلهما ذكراً ، وهو قوله : « الفعل » ، ومقتضى مذهب الكوفيين أن يُسمّى المصدر صادراً والفعل مصدراً ، لأنّ المصدر محلّ الصدور ، وهو عندهم الفعل ، والصادر من حصل له الصدور^(٥) .

(١) (هو) : ساقطة من ل ، ت ، ب ، س ، وهو سهو .

(٢) الانصاف ٢٣٥/١ .

(٣) انتهى الخرم في نسخة و .

(٤) مخصوصة (ساقطة من ب ، سهو .

(٥) (الصدور) ساقطة من ل ، وهو سهو .

وهو المصدرُ عندهم • وأجابَ ابنُ (١) الأنباري بأنَّه مصدرٌ بمعنى مفعولٍ ؛ لأنَّه أَصْدَرَ عن الفعلِ مثلُ مركبٍ فإنَّه بمعنى : مركوبٍ [٢٦ ظ] ، ومُشْرَبٌ بمعنى : مشروبٌ (٢) ، وأُجِيبَ بأنَّه لم يَجِبْ مَفْعَلٌ بمعنى : مفعولٍ ، ولو سلمَ فناسدٌ بعيدٌ • وقال بعضهم : المَعْدِرُ ما حصلَ بهِ الصَّدورُ (كما حصلَ الصَّدورُ للمحلِّ المصدورُ عنه حصلَ للصادرِ (٣)) ، وأُجِيبَ عنه (٤) ، بأنَّه تخليطٌ لاسمِ المكانِ بالفاعلِ ، وقيلَ سُمِّيَ مَعْدِرًا لأنَّه ذُو صَدورٍ وأُجِيبَ بأنَّه يلزمُ أنْ يُسَمَّى الفاعلَ مفعولًا لأنَّه ذُو فعلٍ ، وهذا بحثٌ لفظيٌّ ، وقد استدلَّ البصريونَ ، بأنَّ معنى الاشتقاقِ موافقةَ لفظينِ في حروفهما الاصولِ (٥) ، ومعنى الاصلِ ، فاذا جُعِلَ الفعلُ أصلًا لم يستمَّ لأنها لم يتفقا في معنى الاصلِ ، وإنْ جُعِلَ المصدرُ أصلًا استنمَّ ، وإذا لم يشترطْ في اللفظينِ معنى الاصلِ ، لم يستمَّ معنى الاشتقاقِ ، لأنَّه إمَّا أنْ يُعْتَبَرُ معنى أي : معنى كانَ ، أو لا يُعْتَبَرُ معنى أصلًا ، وكلاهما ظاهرٌ الفسادِ ، واستدلَّ الزجاجُ بأنَّه لو كانَ الأمرُ كما زعموا لم يكنْ

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن ابي سعيد الأنباري الملقب بالكامل النحوي ، قرأ على ابي منصور الجواليقي وابن الشجري ، من مؤلفاته الانصاف ولد سنة ٥١٣ وتوفي سنة ٥٧٧ • أنباء الرواة ١٦٩/٢ ، بغية الوعاة ٨٦/٢ ، الانصاف ١/١ - ٥ •

(٢) الانصاف ١/٢٤٣ •

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من ل ، وهو سهو •

(٤) (عنه) ساقطةٌ من ل ، ت ، وهو سهو •

(٥) الانصاف ١/٢٣٧ •

مصدراً إلاً وله فعل^١؛ لكون المصدر فرعه^(١)، وليس بواضح؛
لأنه مشترك الالزام إذ يقال لو كان الأمر بالعكس لكان كل
فعل له مصدر لكون الفعل فرعه، ونحو نعم ويش وليس
أفعال ولا مصدر لها. واستدل ابن السراج^(٢) لسو كانت المصادر
مشتقة من الأفعال لم تختلف كما لم تختلف أبنية الفاعلين،
والمفعولين ونحوهما^(٣) وهو ضعيف، ومشارك الالزام. واستدل
الكوفيون بأن المصدر أعل لأعلال الفعل فكان فرعاً^(٤) وأجيب
بأنه لا يلزم من فرعيته في الأعلال فرعية أصله فإن يكرم فرع
اعلال أكرم، وأعد فرع أعلال يعد وليس فرعاً في غيره.
قالوا: أكد به والتأكيد فرع^(٥)، وأجيب بما تقدم قالوا:
عمل في المصدر والموصول فرع^(٦)، وأجيب بأن الحرف عامل،
وليس معموله فرعاً له. ثم قال: «وينقسم إلى مبهم وموقت»،
ويعني بالمبهم ما لا يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ولا يفسد
سوى التأكيد، ويعني بالموقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من
الفعل، وهي على ضربين: ضرب يستفاد منه النوع، وضرب
يستفاد منه العدد.

قوله: وقد يُقرَنُ بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه إلى

آخره.

-
- (١) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٨ .
(٢) هو ابو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، أخذ
النحو عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي
والرمانى ، توفى سنة ٣١٦ هـ . نزهة الالباء ص ١٧٠ ، معجم
الادباء ١٨ / ١٩٧ ، أنباء الرواة ٣ / ١٤٥ .
(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٩ .
(٤) الانصاف ١ / ٢٣٥ .
(٥) الانصاف ١ / ٢٣٦ .

قال الشيخ : نَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْفِعْلِ الَّذِي يُنْتَصَبُ بِهِ فِي اللَّفْظِ ، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ خِلَافُهُ ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْحَدُّ شَامِلًا لِلْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا ، وَلَكِنَّ الْمَشْتَرَطَ فِيهِمَا جَمِيعًا الْمَعْنَى ^(١) . ثُمَّ تَمَّ : وَذَلِكَ عَلَى نَوْعَيْنِ : مُصَدَّرٌ وَغَيْرُ مُصَدَّرٍ ، فَتُبِتَ اسْمُ الْمَصْدَرِ لِأَنْوَاعِ الْمَصْدَرِ وَنَفَاهُ ، وَلَا يَسْتَتِمُ أَنْ يُذَكَّرَ نَوْعُ الشَّيْءِ وَيُنْفَى اسْمُ جِنْسِهِ عَنْهُ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَصْدَرَ الثَّانِي لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَا أُرِيدَ بِالْمَصْدَرِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنْ قَوْلِهِ : « هُوَ الْمَصْدَرُ » ، وَالْمَصْدَرُ يُطْلَقُ بِإِعْتِبَارَيْنِ : أَحَدُهُمَا كُلُّ اسْمٍ ذُكِرَ بَيْنًا لِمَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٌ فَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ كُلُّ اسْمٍ لِحَدَثٍ ^(٢) لَهُ فِعْلٌ « اشْتَقَّ مِنْهُ » ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَقَتَلْتُ قَتْلًا ، فَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ فِي الْمَنْصُوبَاتِ ، وَالثَّانِي هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ بِالذِّكْرِ فِي بَابِ إِعْمَالِ الْمَصَادِرِ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ : وَهُوَ ^(٣) عَلَى ضَرْبَيْنِ ^(٤) : مُصَدَّرٌ يَعْنِي بِهِ الْمَصْدَرُ ^(٥) الَّذِي لَهُ فِعْلٌ « اشْتَقَّ مِنْهُ فَجَازَ أَنْ يُنْفَى الْمَصْدَرُ عَنْ بَعْضِ أَقْسَامِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ بِإِعْتِبَارِ الْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ ، فَتُبِتَ أَنَّ الَّذِي نَفَاهُ غَيْرُ الَّذِي أَتْبَعَهُ ، وَالتَّنَاقُضُ إِنَّمَا يُلْزَمُ إِذَا كَانَ عَيْنُ مَا أُتْبِعَ هُوَ عَيْنُ مَا نُفِيَ ، وَأَمَّا إِتْفَاقُ اللَّفْظِ فِي الْمَثَبِ وَالْمُنْفَى فَغَيْرُ ضَارٍ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَّنَاقُضٌ بِإِتْفَاقٍ . ثُمَّ قَسَمَ الْمَصْدَرَ بِالْإِعْتِبَارِ الثَّانِي إِلَى قَسْمَيْنِ : قَسْمٌ يَكُونُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ ^(٦) مَعَهُ مُوَافِقًا لَهُ فِي أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَقَسْمٌ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَاللَّهُ

- (١) (المعنى) : ساقطةٌ من ت .
(٢) في ل : (يحدث) ، وهو تحريف .
(٣) (وهو) : ساقطةٌ من ل .
(٤) في ل : (على نوعين) ، وما ذكرناه أرجح .
(٥) (المصدر) : ساقطةٌ من ش .
(٦) في ش : (فيه) .

أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا^(١) } ، وقوله تعالى : { وَتَبَتَّلْ
 إِلَيْهِ تَبْتِيلًا^(٢) } { لِأَنَّ (تَبْتِيلًا) وَإِنْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ
 فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ لَتَبَتَّلَ (وَلَكِنَّهُ يُبْلَغُ فِي أَصْلِ الْأَشْتِقَاقِ ، إِذِ
 الْجَمِيعُ مِنْ بَابِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْبَاءُ وَالنَّاءُ ، وَاللَّامُ ، وَكَذَلِكَ
 (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ، وَفِي مِثْلِهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ
 (تَبْتِيلًا) (بِمَعْنَى (تَبْتَلًا)) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ • قَوْلُهُ : مِمَّا هُوَ بِمَعْنَاهُ ،
 وَكَذَلِكَ (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) • وَالثَّانِي أَنَّهُ لَمَّا كَانَ
 تَبَتَّلَ مُتَّوَعًا بَتَّلَ كَانَ مُتَضَمَّنًا لَهُ ، وَكَذَلِكَ (أَنْبَتَ) وَإِنْ
 كَانَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ (تَبَتَّلَ) ، وَيَلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ الْوُقُوفُ عَلَى
 الْمَسْوُوعِ ، فَلَا يُقَالُ كَسَرْتَهُ انْكَسَارًا وَلَا انْكَسَرَ كَسْرًا ، إِذَا لَمْ
 يَثْبُتْ كَوْنُهُ بِمَعْنَاهُ ، (وَعَلَى الثَّانِي لَا يَلْزَمُ)^(٣) ، وَالثَّانِي نَحْوُ^(٤)
 قَعْدَتٌ جُلُوسًا ، وَحَسِبْتُ مَنَعًا ، لِأَنَّ جُلُوسًا [٢٧ وَ] وَإِنْ كَانَ لَهُ
 فِعْلٌ مُشْتَقٌّ مِنْهُ فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ لِقَعْدَتٌ وَلَا يُبْلَغُ فِي الْأَشْتِقَاقِ ،
 وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَاهُ^(٥) لِأَنَّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ فِي جَمِيعِ الْبَابِ • ثُمَّ قَالَ :
 « وَغَيْرَ الْمَصْدَرِ » ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَرَادَ بِغَيْرِ الْمَصْدَرِ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ
 الَّذِي لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ مَذْكُورٌ وَلَا غَيْرُ مَذْكُورٍ كَقَوْلِكَ :
 ضَرِبْتَهُ أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ ؛ لِأَنَّ الْأَنْوَاعَ لَيْسَتْ مَصْدَرًا بِإِغْتِبَارِ أَنَّ
 لَهَا فِعْلًا تَجْرِي عَلَيْهِ إِذَا ائْتَوْعَتْ إِنَّمَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِقِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ
 الشَّيْءِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ ؛ وَلَكِنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ
 الْمَخْصُوصِ مُرَادًا بِهِ ضَرْبًا^(٦) مَخْصُوصًا بَيَانًا لِمَا فَعَلَهُ الْفَاعِلُ ،

- (١) سورة نوح الآية : ١٧ •
- (٢) سورة المزمل الآية : ٨ •
- (٣) في ت (ولا يلزم على الثاني) •
- (٤) (نحو) ساقطة من ش •
- (٥) في و (معنَى) ، وهو تحريف •
- (٦) في ل الضرب ، وهو خطأ •

فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً ، لاشتماله على الحقيقة التي كان بها كذلك أي ضرب وأيّما ضرب • ثم قال : « ومنه رجوع القهقري ، فنبه على أنه نوع من غير المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسماً من أسماء الفعل لا ينطلق على غيره بخلاف قولك أنواع إذ الأنواع تكون للفعل وغيره ، وبين النحويين اختلاف في أن نصب القهقري وشبهه على كونه مفعولاً مطلقاً ، هل لكونه اسماً من أسماء الفعل قصد به ههنا بيان ما فعله فاعله ، أو صفة لرجوع مخصوص حذف موصوفها وأقيمت مقامه فاتصبت نصبه وعمول معاملته ، والاختيار الأول ، ولذلك نبه عليه فقال : لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ، والذي يدل عليه استعمالها كذلك مجردة عن موصوفها مطلقاً ، ولو كانت صفة لجرت على موصوفها إما لازماً وإما جائزاً ، ولما (١) لم تجر على موصوف كانت كالأسماء التي ليست بصفات • ثم قال : « ومنه ضربته سوطاً » ؛ تنبيهاً على أن هذا يخالف ما تقدم من حيث إن وصفه للآلة المخصوصة الجسمية إلا أنه أستخدم في هذا المحل المخصوص لضربه به بياناً لما فعله فاعل الفعل ، فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لذلك • قال : « والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ، منها ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، ومنها ما يستعمل إظهار فعله • ترك ذكر المنصوبات بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع ما تقدم ، فلم يبق إلا المنصوبات بفعل مضمرة ، وذكر ثلاثة أقسام • قال : « ما يستعمل إظهار فعله ، إلى آخره ، وليس بالجيّد فإن القسمين الأولين شاملان (٢) لجميع المقسوم ، والحصر معلوم من النفي والاثبات ، وليس بينهما درجة ثالثة »

(١) (وَتَأ) ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، سهواً .
(٢) في ت ، ل (يشملان جميع) وما ذكرناه ارجح .

فنجعل لها قسماً ؛ لأن هذا القسم الثالث إما أن يستعمل إظهار فعله (١) فيكون من الاول ، وإما أن لا يستعمل فيكون من الثاني ، ولعلته أراد بالثاني ما لا يستعمل إظهار فعله وله فعل مشتق منه فيكون الثالث ما لا يستعمل إظهار فعله ولا فعل له مشتق منه وتمثيله في التقسيم يدل عليه ، لأنه مثل في النوع الثاني بأمثله (٢) كلها لها أفعال مشتقة منها ، ولم يمثل في النوع الثالث إلا بما لا فعل له مشتق منه كقولك : ذقراً وبهراً وشبهه ، فدل ذلك على أنه مقصود . فان قيل هذا يفسد من وجه آخر ، وهو أنه يلزم من كل ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المصدر ألا يجوز إظهار فعله ، وعلوم أن ضربته سوطاً من ذلك ، وإظهار جائز باتفاق (٣) ، فالجواب أن هذا غير لازم ، لأن النوعين قسماً ما لا (٤) يستعمل إظهار فعله ، ولا يلزم أن يكون منهما ما يظهر فعله ، وما ذكر يكون من القسم الاول ، وهو الذي يستعمل إظهار فعله واضماره ثبت أنه غير لازم ولا يستقيم أن يكون أراد بقوله : وما (٥) يستعمل إظهار فعله مما له فعل ينصبه ، وما لا يستعمل إظهار فعله مما لا فعل له ينصبه فإنه فاسد من جهة أنه لا مصدر إلا وله فعل ينصبه في التقدير ، فالنوع الاول كقولك للقادم من سفره خير مقدم ، وهو ما قامت فيه قرينة تدل على الفعل المحذوف من غير زيادة ، ولين يقرب مط في عاداته أي يردد فيها ولا يفي مواعيد

-
- (١) (يستعمل إظهار فعله) ساقطة من ر .
(٢) في س : (أمثلة) ساقطة .
(٣) في ل : (بالاتفاق) .
(٤) (لا) : ساقطة من و .
(٥) في ش : (لا) .

عُرْقُوبٍ ، ، وَعُرْقُوبٌ مِنْ الْعَمَالِقَةِ سَأَلَهُ أَخُوهُ شَيْئًا فَاسْتَمَلَهُ إِلَى
إِطْلَاعِ نَجْلِهِ فَلَمَّا طَلَعَتْ ، سَأَلَهُ فَقَالَ حَتَّى تَبْلُغَ نَمَّ حَتَّى تَرْهِي
نَمَّ حَتَّى تَرْطَبَ نَمَّ حَتَّى تُصِيرَ تَمْرًا ، فَلَمَّا صَارَ تَمْرًا جَذَهُ لَيْلًا ،
وَلَمْ يَعْطِهِ شَيْئًا فَضُرِبَ مِثْلًا فِي إِخْلَافِ الْوَعْدِ ، قَالَ الشَّمَاخُ (١) :

٧٢- وَوَأَعَدْتُ نِي مَا لَا أُحَاوِلُ نَفْعَهُ
مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

[٢٧ ظ] وَقَالَ الْأَشْجَعِيُّ (٢) :

٧٣- وَوَعَدْتُ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً
مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

وَقَالَ (٣) :

٧٤- كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مِثْلًا
[وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ] (٤)

(١) البيتُ وردَ في ملحقاتِ ديوانِ الشَّمَاخِ ، والرَّوَايَةُ فِي الْدِيَّوَانِ

ص ٤٣ وفي كتابِ سَبِيوِيَّةٍ وشرحِ دِيَّوَانِ الْحَمَّاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ

(يَتْرِبُ) بِالنَّوْءِ ، وَفِي بَقِيَّةِ الْمَصَادِرِ بِالنَّوْءِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ ،

الْكِتَابُ ١/١٣٧ ، ابْنُ يَعِيشَ ١/١١٣ ، الْخَصَائِصُ ٢/٢٠٧ ،

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٠٦ .

(٢) بيتُ الْأَشْجَعِيِّ وَرَدَ (يَبْتَرِبُ) بِدُونِ إِخْلَافٍ ، يَتْرِبُ : مَوْضِعٌ

قَرِيبُ الْيَمَامَةِ ، شرحِ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ١/١١٣ ، الصَّحَاحُ

لِلْجَوْهَرِيِّ ١/٩١ مَادَّةُ (تَرِبُ) ، شرحِ دِيَّوَانِ الْحَمَّاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ

ص ١٣٠٦ ، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٢/١٧٧ .

(٣) الْبَيْتُ لِكَعْبِ بْنِ زَهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى ، عُرْقُوبٌ : هُوَ عُرْقُوبُ

ابْنِ نَصْرِ رَجُلٍ مِنَ الْعَمَالِقَةِ نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَهَا الْيَهُودُ ،

وَكَانَ صَاحِبُ نَجْلِ . لِسَانَ الْعَرَبِ مَادَّةُ (عَرَقَبُ) ، شرحِ

ديوان كعب بن زهير ص ٨ .

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمُعْقُوفَيْنِ : زِيَادَةٌ هُنَّ ب ، ش ، ت ، س .

ويشرب بقاءً بنقطتين وفتح الراء : موضع قريب باليامة ، وأنكر أبو عبيدة على من قال : يشرب بالباء المثناة ، لأن العالقة لم تكن بالمدينة (١) . { وَغَضِبَ الْخَيْلُ عَلَى النَّاجِمِ } (٢) ، يقال لمن غضب على من لا يبالي به ، لأن الخيل لا يبالي بغضها على اللجم . وقوله : { أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ } (٣) ، مثل لمن يحصل منه المتصود بالخوف دون غيره ، ويقال { رُهْبَاكَ خَيْرٌ مِنْ رُحْمَاكَ } ، { وَرُبَّ فَرَقٍ خَيْرٌ مِنْ حُبِّ } (٤) ، ويقال إن الحجاج لما حبس الغضبان بن الشنفرى ثم جاء كتاب عبد الملك بأن يطلق كل مسجون ، أحضره (٥) فقال له : إِنَّكَ لَسَمِينٌ ، فقال له ضيف الأمير يسمن (٦) ، فقال : أنت القائل لأهل العراق : { تَعَشُّوا الْجَدِيَّ قَبْلَ أَنْ يَتَغَدَّكُمْ } (٧) ، فقال : ما نفعت قائلها ولا ضرت من قيلت فيه ، فقال : تحبني يا غضبان ، فقال : « أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ » ، فذهب مثلاً ، وإذا ثبت أن المثل جرى كذلك ضعف إظهار الفعل في مثله ، والفرق بينه وبين مواعيد عرقوب إن لفظ مواعيد عرقوب لم يجز مثلاً ، وإنما يذكر مع فعله أو

(١) انظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف للمسكرى ص ٣٣٧ .

(٢) المثل موجود في مجمع الامثال للميداني ٢/٢ ، فرائد اللآل في

مجمع الامثال ٤٩/٢ ، لسان العرب ١/٦٤٩ مادة (غضب) .

(٣) ، (٤) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد

اللآل في مجمع الامثال ٦٠/٢ .

(٥) في ل (أحضره) : ساقطة .

(٦) في ر : (لاحتلك على آدم ، فقال : مثل الأمير يركب على

الآدم والاشهب) .

(٧) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد اللآل

في مجمع الامثال ٦٠/٢ .

مع عدمه (١) على سبيل التمثيل ، والفرق بينه وبين غضب الخيل أنه يقال غضب غضب الخيل ، (ثم اختصر بقيل غضب الخيل فجاز الوجهان ، ولو ثبت أن التمثيل في أصله غضبت الخيل (٢) ، لكان (٣) القياس حذف الفعل أيضاً ، والنوع الثاني هو الذي يجب إضمار فعله ولكنه له فعل (٤) نجو سيقاً ورعياً إلى آخره . وأكثر من تمثيل هذا القسم من جهة أن أمره سماعي ، وليس له ضابط كلي يضبط ما انتشر وما طرقت ذلك وليس (٥) في الحقيقة من النحو ، وإنما هو من اللغة وإذا تعلق بالنحو أمر من اللغة على ذلك أكثر النحويون من تمثيله ليكون قد حصل لهم منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين ، فإن الضابط يعني عن كثرة التمثيل ، وكلام سيويه يشعر بأن علة (٦) الحذف في هذه المواضع (٧) كثرة في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره (٨) ، إلا أنه لا يصح أن يكون ضابطاً نحوياً لأنه يحتاج إلى النظر في كل لفظة أكثر أم لم تكثر ؟ وذلك من حظ اللغوي ، واستدل سيويه على وجوب الحذف في مثله بما معناه أنه سمع كثيراً من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لاحتياجهم إلى الأوزان والقوافي وغير ذلك ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم ، فلو كان من الجائز لقصت العادة بجريانه في كلام واحد منهم ، ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرئين لذلك ولم ينقل فلم يُسمع فام يحجز إظهاره .

- (١) في ل : (أربع عدات) ، وهو خطأ .
- (٢) ما بين القوسين : ساقطة من ب .
- (٣) في ل : ش ، ت : (فكان) ، وهو خطأ .
- (٤) (له فعل) : ساقطة من ل .
- (٥) (وليس) : ساقطة من ل .
- (٦) في و ، ل ، ت ، ش ، س (كثرة) وهو خطأ .
- (٧) في ل : (هذا الموضع كثر) ، وما ذكرناه ارجح .
- (٨) الكتاب ١١٨/١ .

وقوله : جدياً ، الجدع : قطع الألف ، و قطع اليد أيضاً ،
 و قطع الأذن أيضاً ^(١) ، و قطع الشفة أيضاً ، و عَصْرًا مِنْ قَوْلِهِمْ : عَصَرَ
 اللَّهُ جِئِدَهُ ، و حَلِقًا مِنْ قَوْلِهِمْ : حَلَقَهُ ، أي : أصاب حلقه ،
 و بِنُؤْسًا مِنْ بَيْسٍ إِذَا افْتَرَّ ، و سَجِقًا مِنْ اسْحَقَهُ اللَّهُ فَسَجِقَ
 سَجِقًا ، أي : أبعده ، و حمداً و شكراً من حمدتُ الله و شكرته ،
 و عَجِيًّا مِنْ عَجِبْتُ ، و كَرَامَةً و مَسْرَةً مِنْ أكرمته و سررته ،
 و يقولُ المَجِيبُ لِلطَّالِبِ نَعَمْ و نَعْمَةٌ عَيْنٍ و نَعْمَةٌ الْعَيْنِ : قرأتها من نعمت
 عينك ، و كذلك نَعَمْ عَيْنٍ و نَعْمَةٌ عَيْنٍ ، و نَعْمَى عَيْنٍ ، و يقولُ الرَادُّ :
 لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هِمًّا ، أي : لَا أَكَادُ وَلَا أَهْمُ ، أي : لَا
 أَقَارِبُهُ ، و يُقَالُ : وَلَا كَوْدًا وَلَا مَكَادَةً . و يقولُ الرَادُّ عَلَى النَّاهِي
 لِأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ وَرَغْبًا وَهَوَانًا ، مِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ رَغْمًا وَرَغْمًا . ثم
 قَالَ : وَ مِنْهُ مُشِيرًا إِلَى التَّوَجُّعِ الْأَصْلِيِّ وَفَصَلَّهُ مِنْ نَوْعِهِ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ
 بِضَابِطٍ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا لَا يُسْمَعُ مِنْ مَفْرَدَاتِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ : مَا أَنْتَ إِلَّا
 سِيرًا سِيرًا وَاسْتَنْتَى بِالتَّمْثِيلِ ، وَآتَى فِيهِ بِمَا يَوْهَمُ أَنَّهُ مِنَ الضَّابِطِ
 وَلَيْسَ بِمَشْرُطٍ وَهُوَ تَكَرُّرُ (سِيرًا سِيرًا) فَانَّهُ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الذَّهْنِ
 أَنَّ التَّكَرُّارَ قَامَ مَقَامَ ذِكْرِ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بِاتِّفَاقٍ فِي مِثْلِ (زَيْدٌ
 سِيرًا سِيرًا) ، و قَوْلُكَ : الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، وَ قَدْ نَقَلَ الثَّقَاتُ أَنَّ
 الْعَرَبَ يَقُولُ : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ كَمَا قَوْلُهُ مُكَرَّرًا
 فِي أَنَّهُمْ لَا يُظْهِرُونَ الْفِعْلَ أَبَدًا ، فَانْ قُلْتُ : يَنْدَفِعُ هَذَا الْوَهْمُ
 بِقَوْلِهِ : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرَ الْبَرِيدِ ، وَ لَيْسَ فِيهِ تَكَرُّارٌ ، قُلْتُ : قَدْ
 يَتَوَهَّمُ التَّوَهَّمُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ إِمَّا التَّكَرُّارُ وَإِمَّا الْإِضَافَةُ [٢٨ و]
 لِأَنَّهُ لَفْظٌ زَائِدٌ فِيهِ ، فَكَأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْمَحذُوفِ ، وَالضَّابِطُ لِهَذَا

(١) (و قطع الأذن أيضاً) : ساقطة من ب .

القسم أن يتقدم نفي أو ما هو في معنى (١) النفي (٢) داخل على اسم وبعد إثبات لا يصح أن يكون ما بعد الإثبات خبراً عن الأول ، فعند ذلك إذا نصبت على المصدر وجب الحذف ، ولو قيد شرط (٣) مما ذكرناه لم يلزم هذا الحكم فلو لم يوجد النفي ، فقلت : أنت سيراً أو أنت سير البريد لم يجب حذف الفعل ، بل قول : أنت سير سيراً باتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن منصوباً بفعل مضمراً أصلاً ، كقولك : ما سير الأسيروا ، ولو لم يكن مملاً لا يصح أن يكون خبراً عن الأول لم يصح نصبه باتفاق (٤) كقولك : ما سيرك الأسيروا ، وقيل أو بمعنى نفي ليدرج نحو إنتما أنت سيراً ، ونحوه زيد أبدأ سيراً ، وزيد سيراً سيراً . ثم قال : وبنه قوله تعالى : { فَاِمَّا مَتًّا بَعْدُ وَاِمَّا نِدَاءً } (٥) ، وفصله ليبن أنه نوع ثالث من النوع الأصلي وهو أيضاً باب له ضابط يحتمل عليه أشباهه ، وضابطه أن تقدم جملة متضمنة فوائده ، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصادر ، وجب حذف أفعالها فحذفوا الفعل لقيام القرينة الأولى ، وهي الجملة التي هذه فوائدها ، والتزموه ؛ لأن اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظاً ومعنى ، كقوله تعالى : { فَسُدُّوا الْوَتَانَ } (٦) ، فإن سددوا الوتاق متضمن لفوائد وجودية من من ، أو استرقاق ، أو فداء ، أو قتل ،

(١) في ب : (معناه) ، وهو خطأ .

(٢) (النفي) : ملاحظة من ت .

(٣) في ر : (شيء) ، وهو تحريف .

(٤) في ش ، س : (باتفاقهم) ، وهو تحريف .

(٥) سورة محمد الآية : ٤ .

(٦) سورة محمد الآية : ٤ .

فليتأ ذاكِرت تلك المعاني بالفاظ المصادر لم تذكر أفعالها ، وقيل
فأما لمتأ وإماء فداء ، ولو قيل في مثله فإما تمنون متأ وإماء تفدون
فداء لم يجز . ومنه مررت به فاذا له صوت صوت حمار ، وهو
أيضاً قسم قياسي ، وضابطه أن تقدم قبل المصدر جملة مشتملة
على اسم بمعناه وعلى من هو منسوب إليه في المعنى كقولك : لزيد
صوت صوت حمار ، فقولك : لزيد صوت جملة على الصفة
المذكورة استثنى عن الفعل بما في قولك : صوت من الدلالة عليه ،
ووقع موقعه لفظاً ، فأغنى عنه لفظاً ومعنى ، ولو قلت : في السدار
(صوت صوت حمار كان ضعيفاً لأن الفعل الذي قدره لا بد أن
يُسبب إلى (١) فاعله ، وهو غير معاوم فذلك ضعف ، ولو قلت :
لزيد صوت حمار لم يجز لفقدان ما يدل على الفعل [وبقية
الأمثلة مثله] (٢) ، وقال سيويه : لأنك مررت به في حال
تصويت (٣) ومعالجة يعني أنه دال على الحدوث كالفعل ، فكان
قولك : له صوت بمنزلة فاذا هو بصوت ، فظاهر كلامه أنه
منسوب بمعنى قولك : له صوت لأنه بمعنى صوت ، والصحيح
أنه منسوب بفعل مقدر دل ذلك على أي : بصوت صوتاً مثل
صوت الحمار ، ويجوز رفعه على الصفة أو البدل ، أي : مثل
صوت حمار ، وأما نحوه علم علم الفقهاء فالوجه الرفع لما تقدم
من فهم (٤) المعالجة الدالة على الفعل ؛ لدالاتها على الحدوث بخلاف
العلم فإنه يمدح به كالحصاة الثابتة كاليد والرأس ، ألا ترى
أن معنى قولك : له علم علم الفقهاء وهدي هدي الصلحاء إنما

(١) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٢) (وبقية الأمثلة مثله) : زيادة عن و ، ل ، ب ، ر ، ش .

(٣) الكتاب ١ / ١٧٨ .

(٤) في ر ، ل ، ت : (فقد) ، وهو خطأ .

تريد ثبوته واستقراره ، ولم ترد ماذا هو يفعل ؟ كما أريد في فاذا له صوت صوت حمار ، فأما نحوه صوت (صوت حسن ، فقال سيويه الرفع^(١)) وجعل الثاني تأكيداً وحسن صفة وكذلك له صوت مثل صوت الحمار ، وله صوت أيما صوت ، وقد أجاز الخليل له صوت صوتاً حسناً^(٢) على المصدر أو الحال ، وكذلك مثل أيما وقد قال رؤبة^(٣) :

فِيهَا اَزْدِهَافٌ أَيَّمَا اَزْدِهَافٍ

-٧٥-

بالنصب مع أنه لم يذكر صاحبه فكان أضعف^(٤) .

قوله : وبنه ما يكون تأكيداً لغيره ، كقولك : هذا عبد الله حقاً والحق لا الباطل ، وهذا أيضاً موضع يعرف بالقياس وضابطه أن تتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه فإن احتملت غيره فهو تأكيد لغيره ، وإن لم تحتمل في المعنى غيره فهو تأكيد لنفسه ، وسمي تأكيداً لغيره ؛ لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتمالاً وسمي الثاني تأكيداً لنفسه ، لأنه لا معنى لغيره فلم يبق سواه ومدلوله هو مدلول الأول ، ثم مثل في النوع الأول بقوله : هذا عبد الله حقاً لأن المخبر عن شيء بشيء يحتمل أن يكون الأمر على

(١) الكتاب ١/١٨٢ .

(٢) الكتاب ١/١٨٢ .

(٣) البيت في الديوان والرواية فيه (فيه) مكان (فيها) ، وصدرة : (قَوْلِكَ أَقْوَلًا مَعَ التَّخْلَافِ) ، اَزْدِهَافٌ : استخفاف ، الديوان ص ١٠٠ ، الكتاب ١/١٨٢ ، سر صناعة الاعراب ١/٢٠١ .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ل .

ما ذكره ، ويحتمل أن يكون على خلافه ، فإذا قال حقاً فقد ذكر أحد المحتملين فلذلك كان توكيداً لغيره ، وكذلك قوله : الحق لا الباطل بعد قولك : هذا عبد الله وشبهه ، وهذا زيد غير ما تقول ؛ لأن المخبر بقوله : هذا زيد ، يجوز أن يكون موافقاً لقول مخاطبه (١) ويجوز أن يكون مخالفاً ، فإذا قال : غير ما تقول فقد جملة [٢٨ ظ] لأحد المحتملين فكان توكيداً لغيره . وقوله : أجدك لا تفعل كذا أصله لا تفعل كذا جداً ؛ لأن الذي ينتفي الفعل عنه يجوز أن يكون بحد منه ويجوز أن يكون من غير حد ، فإذا قال : جداً فقد ذكر أحد المحتملين ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذاناً بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير ، فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام فصار أجدك لا تفعل كذا ، ثم لما كان معناه تقدير أن يكون الأمر تلي وفق ما أخبر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدم هو الأصح الجاري على قياس لغتهم ، ويجوز أن يكون (٢) معنى أجدك في مثله أفعاله جداً (منك على سبيل الإنكار لفعله جداً) (٣) . ثم نهاه عنه ، وأخبر عنه بأنه لا يفعل فيكون أجدك تأكيداً (٤) لجملة مقدرة ، دل سياق الكلام

(١) (مخاطبة) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، س .

(٢) في ل : (في) .

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ل .

(٤) (تأكيداً) : ساقطة من و ، ل ، ش .

عليها ، ومِمَّا يدلُّ علي أنَّهم يقولونَ : أفعلهُ جَدًّا قَولُ أبي طالب^(١) :

٧٦- إِذَنْ لَا تَبَعْنَاهُ عَلَيَّ كُلِّ حَالَةٍ

مِنَ الدَّهْرِ جَدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ

ومن التأكيد لغيره فعله 'البتة' ، ثمَّ مثَّلَ في نوعِ الثاني بقولهم : لهُ عليّ ألفُ درهمٍ عرفاً ، أي إِعترافاً ، ومعلومٌ أنَّ من قالَ لهُ عليّ ألفُ درهمٍ فقد اعترفَ ولا يَحتمَلُ غيرهُ ، فأذا قالَ إِعترافاً فقد ذَكَرَ ما دلَّ عليه الأولُ ، وتعيَّنَ لهُ فكانَ توكيداً لنفسه على ما تقدَّمَ تفسيرهُ ، ومنه قولُ الأحوص البيت^(٥) ، لأنَّ أنَّ توكيدَ الجملةِ ، والقسمَ توكيدٌ للجملةِ المقسمُ عليها ، فأذا قيلَ إنَّني أميلُ فتد

(١) لم أعر على هذا البيت في كتب الشواهد إلا في خزنة الادب ، قال : قال ابن كثير : هذا البيت من قصيدٍ تُعَدُّ من المعلقات وأفضل من المعلقات . والتهازلُ : بمعنَى الهزل . الخزنة ٢٥١/١ ، والسيرة لابن هشام ذكره ضمن قصيدة طويلة ١٧٨/١ ، ومنسوبٌ فيها لأبي طالب .

(٢) بيت الاحوص هو :

إنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي

قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ

والبيت في شرح ابن يعيش ١١٦/١ ، المقرب لابن عصفور ٢٥٦/١

عَلِمَ أَنَّهُ أَكْدُ ، فَاذَا قَالَ قَسَمًا فَإِنَّمَا (١) ذَكَرَ مَا تَعَيَّنَ بِالْجُمْلَةِ
الاولى ، وهو معنى قوله : توكيداً لنفسه • ومنه قوله تعالى : { صُنْعُ
اللَّهِ } بعد قوله : { وَتَرَى الْجِبَالَ (٢) } ؛ لأن ذلك معلوم
مِمَّا تَقَدَّمَ ، ومنهم من يزعم أَنَّهُ توكيدٌ لما تقدمَ قبل ذلك من
قوله : { وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ (٣) } ، وكيف ما قدر فهو
توكيدٌ لنفسه ، وقولهم : اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ كَانْتَهُمْ كَانُوا يَتَدَاعَوْنَ
بِهَا لِيُنْحَازَ سَامِعُهَا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَيْهِمْ فَيُصَحِّحُ أَنْ يَكُونَ توكيداً
لنفسه • قال : ومنه ما يكونُ مثنى هذا النوعُ لهُ جِهَتَانِ : سَمَاعِيَّةٌ
وَقِيَاسِيَّةٌ ، فالسَمَاعِيَّةُ أَنْ يُسْمَعَ كَوْنُهُ مثنى بهذا المعنى فلا يُقَاسُ
عَلَيْهِ فِثْنِي غَيْرَ مَا سُمِعَ وَالْقِيَاسِيَّةُ أَنْ كُلَّ مَا جَاءَ مثنى حُذِفَ
فَمَاهُ وَجوباً من غير أن يحتاج إلى سماعٍ ، ومعنى التثنية في ذلك :
التكريرُ والتكثيرُ • وَقَالَ الخليل (٤) : فِي حَتَائِكَ مَعْنَاهُ كَلِمَا كُنْتَ
فِي رَحْمَةٍ مِنْكَ فَيَكُنُ موصولاً (٥) بآخرٍ وَلَبَّيْكَ مِنْ أَلْبٍ عَلِيٍّ
كَذَا أَي : أَقَامَ فَكَانَ الْمَعْنَى أَدْوَمُ دَوَاماً بَعْدَ دَوَامٍ عَلِيٍّ طَاعَتِكَ ، وَقَدْ
يَأْتِي وَسَعْدِيكَ مَعَ لِيكَ خَاصَةً بِمَعْنَى مُسَاعَدَةٍ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ ،

(١) في ل : (فانه) ، وهو تحريف •

(٢) سورة النمل الآية : ٨٨ •

(٣) سورة النمل الآية : ٨٨ •

(٤) سورة النمل الآية : ٨٧ •

(٥) الكتاب ١٧٤ / ١ ، ١٧٥ •

(٦) (فلتكن موصولة باخرى) : في ل ، ش ، س ، ب ، وما أثبتناه
• أحسن •

وَدَوَّالِيكَ مِنَ الْمَدَاوِلَةِ أَي : مَدَاوِلَةٌ بِمَدِّ مَدَاوِلَةٍ ، قَالَ (١) :

٧٧- إِذَا شُقَّ بَرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلَهُ

دَوَّالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ

وَهَذَا ذِيكَ مِنْ هَذَا أَي أَسْرَعَ أَي هَذَا بَعْدَ هَذَا . قَالَ (٢) :

٧٨- ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْمًا وَخَضْمًا

قَالَ : وَمِنْهُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ (٣) النسخِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ غَلَطٌ ، وَإِنَّمَا غَلَطَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّشْبِيهِ بِسُبْحَانَ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ سُبْحَانَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ (٤) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يُقَالُ فِي سُبْحَانَ هَهُنَا إِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ مَفْرَدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ سُبْحَانَ ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ فِي سُبْحَانَ تَعَدَّرَ فِي مَعَاذٍ ، وَعَمْرُكَ وَقَعْدُكَ ،

(١) البيت لسحيم عبد بني الحساس ، ورواية الديوان (بالبرد برقع) ، (كلنا غير لابس) ، الديوان ١٦ ، الكتاب ١٧٥/١ ، الخصاص ٤٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، ابن يعيش ١١٩/١ ، الأشموني ٢٥٢/٢ ، الخزانة ٢٧١/١ ، العيني ٤٠١/٣ ، الصحاح ٥٧٣/٢ ، مادة (هذذ) اساس البلاغة ١٥١/١ .

(٢) البيت للعجاج في ديوانه وصدوره : « حَتَّى تَقْضَى الْقَدْرُ الْمُقْضَى ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا الْحِجَاجَ بْنَ يُوْسُفَ الثَّقَفِيَّ ، الْهَيْدُ : السَّرْعَةُ فِي الطَّعْمِ ، الْوُخْضُ : الطَّعْنُ الَّذِي يَنْزِلُ إِلَى الْجَوْفِ . الْكِتَابُ ١٧٥/١ ، الْجَمَلُ ص ٢٩٦ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِبْنِ عَصْفُورٍ ٣٣١/٢ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٥٢/٢ ، الْخَزَانَةُ ٢٧٤/١ ، الْعَيْنِيُّ ٣٩٩/٣ ، الْدِيْوَانُ ١٤٠/١ .

(٣) (بعض) ساقطة من ل ، ر .

(٤) في ل (الجملة) وهو تعريف .

وإنما أراد أنه لا يتصرف أي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدر ،
كالظروف غير المتصرفة ، وهي التي تلزم الظرفية ، وأراد أنها
لا تستعمل إلا مضافة^(١) غير مقطوع عنها في اللغة الفصيحة ، وإلا
فقد استعمل سبحان في قوله :

سُبْحَانَ مِّنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

وهو شاذ ، ومعنى سبحان الله أي : سبحت الله تسيحاً ، أي :
نزّهته تنزيهاً ، ويكون سبحت هنا بمعنى نزّهت لا بمعنى قلت
سبحان الله ، وعن أبي العباس أبريه من السوء براءة^(٢) ، وعن
أبي عبيدة جاءتني امرأة فقالت : أتكتب لي ؟ قلت نعم . فقالت :
أكتب « سبحان »^(٣) شهلة بنت عدف من أيتق ادعاهها عليها
أختها ، تريد بريت شهلة . ومن كلامهم سبحان الله وريحانه ،
والعنى استرزاقه ، أي : واسترزقه استرزاقاً من الروح ، لأنه رزق
الله ، وجاءت الياء إما لأن أصله فيعلان ، وإدماً لقب الواو ياء
تخفيفاً ، وعمرك الله مصدر عند سيويه وتقديره أن معنى عمرك
الله عمرتك الله^(٤) ، أي : سألت الله عمرك ، وإذا صح
أن عمرك الله بمعنى [٢٩ و] عمرتك وجب أن
يكون مصدراً ، وقد ثبت أنهم يقولون : عمرك الله وعمرتك
بمعنى فيكون اسم الله منصوباً بعمرك على قول ، وبالفعل المقدر
على قول ، وفيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم
السؤال ، وقيل منصوب بفعل مقدر ، أي : سألت الله عمرك أي :

- (١) في الاصل ، و ، ب : مضافاً ، وما أثبتناه أحسن .
(٢) قال المبرد : براءة الله من السوء ، المقتضب ٣ / ٢١٧ .
(٣) في ر (الله) .
(٤) الكتاب ١ / ١٦٢ .

بِقَاءِكَ وَفَتِحَتِ الْعَيْنُ فِي انْقِسَامِ تَخْفِيفًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 قَوْلِ سَيُوبَةَ : وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى بِقَاكَ ، أَنَّ عَمْرَكَ عَلَى
 مَذْهَبِ سَيُوبَةَ بِمَعْنَى عَمْرُكَ الْمَلْتَزِمِ حَذْفِهِ ، وَهُوَ النَّاصِبُ لَهُ ،
 وَاسْمُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَعَلَى الْآخِرِ عَمْرُكَ وَاسْمُ اللَّهِ مَفْعُولَانِ
 لِسَأَلْتُ الْمَقْدَرِ وَأَجَارَ الْأَخْفَشُ عَمْرُكَ اللَّهُ بِرَفْعِ اسْمِ اللَّهِ أَي : أَسْأَلُ
 بِأَنَّ يَعْمُرَكَ اللَّهُ لِيَرْتَفِعَ بِعَمْرِكَ ، حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ . وَقَعْدُكَ
 اللَّهُ عِنْدَ سَيُوبَةَ مِثْلُ عَمْرِكَ اللَّهُ يَجْعَلُهُ مَنْصُوبًا^(١) بِمَعْنَى فَعَلَ مَقْدَرٌ
 مَعْنَاهُ سَأَلْتَهُ أَنْ يَكُونَ حَفِيفًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ
 حَفِيفًا اللَّهُ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ
 قَعِيدٌ }^(٢) ، أَي : حَفِيفٌ وَوَضِحٌ ذَلِكَ فِي عَمْرِكَ اللَّهُ ، لِاسْتِعْمَالِ
 فَعَلَهُ ، وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّ مَعْنَى قَعْدُكَ اللَّهُ مَعْنَى الْفَعْلِ الْمَقْدَرِ الْمَذْكُورِ
 وَضِحٌ أَيْضًا . وَيُقَالُ أَيْضًا قَعِيدُكَ اللَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَفِيهِ أَيْضًا مَعْنَى
 السُّؤَالِ كَعَمْرِكَ اللَّهُ . قَالَ :

٧٩- قَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَامَةً

وَلَا تَنْكِي الْفُؤَادَ فَيَجْعَا^(٣)

(١) (منصوباً) ساقطة من ل ، ب .

(٢) سورة ق الآية : ١٧ .

(٣) البيت من قصيدة للمتم بن نويرة ذكرت في المفضليات
 عدتها خمسون بيتاً ، يرثي بها أخاه مالك بن نويرة ، نكثي
 القرح : قشرة ، ييجعا : يوجع ، انتضب ٢/٣٣٠ ، المفضليات
 ص ٢٦٩ ، الخزانة ١/٢٣٤ ، ٤/٢١٤ ، الصحاح للجوهري
 ٧٨/١ مادة نوا .

والنوع الثالث^(١) نحو دفرأ ، وبهراً ، وأفة^(٢) ، وتفة ،
 وويحك^(٣) ، وهو النوع الثالث من الذي يلزم إضمار فعله ،
 ولا فعل له مشتق من لفظه بخلاف القسم الذي قبله ، فإن له
 فعلاً من لفظه على ما تقدم . ثم مثل الأمثلة المذكورة فكلها على
 ما ذكره من وجوب الإضمار ، ولا فعل لها من لفظها ، وبهراً
 بمعنى : نتنا هو المراد لا بهراً من بهر الله ، أي : لعه ، ولا من
 بهر أي : غلبه ، كقول الشاعر^(٤) :

٨٠- تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي

بِجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

ودقرأ^(٥) أفة وتفة بمعنى : نتنا ، وليس كذلك (فعل) ،
 وويحك وويسك وويلك وويبك كلها بمعنى : الويل ثم كثر
 حتى صارت تستعمل من غير قصد دعاء ، وقيل ويحك وويسك

(١) في ب (الثاني) ، وهو خطأ .

(٢) (آفة) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) في ر (وويسك) .

(٤) البيت لابن ميادة - (الرماح بن آبرد) - ورواية اللسان
 (ألا يا لقومي) ، بهراً : تعساً ، وتفاقد : فقد بعضهم بعضاً ،
 الكتاب ١٥٧/١ ، الكامل (ط . نهضة مصر) ١٤٥/٢ ، أمالي
 المرتضى ٣٤٦/١ ، الانصاف ٢٤١/١ ، اللسان مادة (فقد)
 ٨٢/٤ ، الصحاح مادة (فقد) ٥١٧/١ ، اساس البلاغة ٣٨/١ .

(٥) في ر : (وفسره أبو عمرو فقال بهراً أي : تعساً وهو قريب
 من قوله نتنا) ، ولا يستقيم معه المعنى .

ترحم" ، وما يُنشدُ من قوله (١) :

٨١- فَمَا وَالٍ وَلَا وَاحٍ وَلَا وَاِسٍ أَبُو هِنْدٍ (٢)

• مجهول

قوله : وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجري •

قال الشيخ : وقد ذكر في هذا الفصل أسماء غير مصادر في الأصل نصبت على المفعول المطلق ، وقد تقدم ذكر ذلك في أول هذا الباب ، ولكنه ذكرها لغرض آخر ، وهو كونها انتصبت نصب المصادر ، ويلزم إضمار أفعالها الناصبة لها فالوجه الذي ذكرها لأجله هنا غير الوجه الذي ذكرها من أجله أولاً ، إذ لم يذكرها أولاً باعتبار أن فعلها محذوف ، بل ذكرها مظهراً فعلها في مثل قولك : رجع القهقري ، وضربته سوطاً ، وذكرها هنا باعتبار لزوم إضمار الفعل ، وهو معنى قوله : ذلك المجري ، إشارة إلى ما تقدم من لزوم إضمار الفعل • ثم قسمها قسمين : إلى ما هو في الأصل اسم لأجسام ، وإلى ما هو موضوع وضع الصفات ، ثم قصد بها إلى قصد مدلول الفعل ، فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لذلك ، فالنوع الأول نحو ترّباً وجندلاً (٣) ، ومعاوم أن ذلك في الأصل اسم

(١) البيت 'مجهول' كما ذكره الشيخ ، ورواية ابن خالويه

(فما والٍ وما واحٍ وما واسٍ أبو زيد) • قال : وأما هذا

البيت المعمول فلا تلتفتن إليه فإنه مصنوع خبيث •

إعراب ثلاثين سورة ص ١٧٩ ، ورواية ابن جنى في المنصف كرواية

الشيخ • المنصف ١٩٨/٢ ، شرح التصريح ٣٣٠/١ •

(٢) في ل : (أبو ليد) ، وهو تحريف •

(٣) الكتاب ١٥٨/١ •

لهذه الأجسام المعروفة ، إلا أن المتكلم بقوله : تُرْبًا في الدعاء لم يرد به إلا الدعاء ، وإذا علم ذلك وجب أن يكون مصدرًا إذ لا فرق بين قوله خَيْبَةً وبين قوله تُرْبًا ، وكذلك جسدًا معناه هلاكًا ، وإذا علم ذلك وجب أن تحكم بالمصدرية ، وكذلك قوله : « فاهأ ففك » هذا في الأصل اسم للفم ، والضمير للداهية ، وقول القائل : فاهأ لفك داعيًا لم يرد به الفم وإنما قصد الخيبة وإصابة الداهية كأنه قيل ذهبت دهاة ، وإذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدرية ، وقيل أصله جعل الله فاهأ لفك ثم كثر حتى صار عبارة عن إصابتها . والنوع الثاني نحو قوله : هَنِيئًا مَرِيئًا^(١) ؛ لا أصله صفة ، إذ هو من قولك : هَنَأَ ومرأاً فهو هنيء ومريء ، فاذا قلت : هَنِيئًا مَرِيئًا فإِنَّمَا قصدت هَنَاءَ^(٢) الله ومرأاه ، كقوله^(٣) :

الكتاب ١٥٩/١ .

(١) قوله : « هنيء ومريء » يدل على أن هنيئًا اسم فاعلٍ وضع موضع المصدر جوازاً ، وقد ذهب ابن الشجري تبعاً لابن جنى على أنه حال قام مقام الفعل ، قال : مما حذف منه الفعل وقامت الحال مقامه قولهم : هنيئًا لك قدمك ، قال أبو لفتح في قول أبي الطيب :

هَنِيئًا لَكَ الْعَيْدُ الَّذِي آتَتْ عَيْدُهُ

وَعَيْدٌ لِمَنْ سَمَى وَضَحَّى وَعَيْدًا

العيد مرفوعٌ بفعله وتقديره ثبت هنيئًا لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد كما أن الفعل يرفعه ، وقال أبو العلاء المعري : هَنِيئًا يُنْتَصَبُ عِنْدَ قَوْمٍ عَلَى قَوْلِهِمْ : ثَبِتَ لَكَ هَنِيئًا ، وقيل هو اسم فاعلٍ وضع موضع المصدر . ومن ذلك يتضح لنا أن هَنِيئًا لا تقتصر على المفعولية المطلقة كما ذهب إلى ذلك ابن الحاجب . أمالي ابن الشجري (طبعة حيدر آباد) ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ، وعجزه في همع الهوامع (وللأكلين التمر مخمس مخسًا) العزب : الذي لا زوج له ، البيت لم ينسب إلى قائل ، الكتاب ١/١٦٠ ، همع الهوامع ١/٢٦ ، الدرر اللوامع ١/٧ .

١٢٣- هَنِئاً لآرَبَابِ الْيُوتِ يُوْتُهُمْ

وَاللْعَزَبِ الْمَسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُوا

أي : هَنَاءَهُمُ اللهُ ، وَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ وَجِبَ الْحِكْمُ بِالْمَصْدَرِ ،
وَقَوْلُهُمْ : أَقَانِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؟ اسمُ فَاعِلٍ فِي الْأَصْلِ ، مَنْ قَامَ
يَقُومُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْصُدْ هَهُنَا إِلَّا مَعْنَى اتَّقَوْمُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَإِذَا
عَلِمَ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ وَجِبَ الْحِكْمُ بِالْمَصْدَرِيَّةِ [٢٩ ظ] ،
وَقَوْلُهُ : أَقَانِدَا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ؟ (مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى ، أَتَمَدُّ وَقَدْ
سَارَ الرِّكْبُ (١)) .

وقوله : ومن إضمار المصدر قولهم : عبد الله أظنه منطلق
أي : أظنُّ ظنِّي .

قال الشيخ : هذا الإضمار على قياس باب المضمرات تقدم
ما يدلُّ عليه ، وهو الفعلُ فحقه أن يُذكَرَ ، ثم ليس ما يتعلق
بالإضمار في الأسماء مخصوصٌ بذلك الباب ، والذي حسن ذكره
ههنا التنبه على أنه يصحُّ أن يُتَّصَبَ نَصَبُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ مَعَ
كونه مضمراً ، لأنه يسبقُ إلى الوهم خصوصية ذلك بالظاهر ،
ثم مثَّلَ بقوله : عبد الله أظنه منطلقٌ وذلك أن الضميرَ في
(أَظَنَّهُ) لا يجوزُ أن يكونَ راجعاً إلى عبد الله ، لأنه لو رجع
إليه لكان منصوباً على أنه مفعولٌ أولٌ فيجبُ أن يكونَ منطلقاً
منصوباً على أنه مفعولٌ ثانٍ ، وهو مرفوعٌ فبطلَ أن يكونَ الضميرُ

(١) ما بين القوسين : ساقطٌ من ر ، وهو سهو .

لعبد الله ، وإذا بطلَ أن يكونَ لعبد الله تبيّنَ [أن يكونَ]^(١) ضميرِ
المصنوعِ ، ويكونُ عبدُ الله مبتدأً ومنطلقاً خبره ، والظنُّ
ملغى ، ويجوزُ الناءُ الظنُّ إذا توسطَ أو تأخرَ ، وهذا متوسطٌ
فجازَ التاؤهُ ، وإضمارُ المصدرِ لا يمنعُ الالفاءَ ؛ لأنَّ للمفعولينِ
متعلقاً^(٢) آخرَ سواه ، ولا يزيدُ الفعلُ بذكرِ المصدرِ مفعولاً ولا
ينقصُ ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : أعطيتُ إعطاءً زيداً ثوباً ، وأعطيتُ
زيداً ثوباً كانَ تعدُّيه معَ المصدرِ كعدِّيه معَ عدمه ، فصحَّ أنْ
يكونَ الضميرُ في أَظنُّه ضميرَ المصدرِ على ما تقررَ . نعم الفاءُ
بابُ الظنِّ معَ ذكرِ المصدرِ ضعفٌ ، لأجلِ كونهِ تأكيداً ، وإنما
حسنتُه كونهُ مضمراً فلم يقوَ قوةَ الظاهرِ ، وأمّا قوله :
{ واجعله الوارثَ منّا }^(٣) محتملٌ على ما ذكرناه ، وإنما قالَ
فيه محتملٌ ولم يقلْ في الأولِ ، لأنَّ الأوَّلَ متعينٌ بخلافِ الثاني ،
وبإِنْ الاحتمالُ أنْ قوله : واجعله يجوزُ أنْ يكونَ ضميراً
للمفعولِ الأولِ راجعاً الى ما تقدّمَ من ذكرِ الأسماعِ والأبصارِ ،
ويكونُ الوارثُ هو المفعولُ الثاني ، ويدلُّ عليه أمرانِ : أحدهما
ما رويَ من قولهم : واجعلْ ذلكَ الوارثَ منّا ، وهذا تسميرهُ وهو
مفعولٌ أوَّلٌ راجعٌ الى ما ذكرناه . والثاني أنْ المقصودُ أنْ تكونَ
هذه الأعضاءُ المذكورةُ لازمةً له عندَ موته لزومِ الوارثِ ، لأنَّه
لمَّا قالَ : متعنا اللهمَّ بأسماعِنَا وأبصارِنَا ، قرَّره بأنْ تكونَ كالوارثةِ

(١) (ان يكون) : زيادة من س

(٢) في ل : (لان المفعول متعلق آخر) ، وهو خطأ .

(٣) هذا دعاءٌ ، ذكره الشيخ في الامالى بقوله : وقال في الدعوةِ

المرفوعة : واجعله الوارثَ منّا ، وذلك بعد قولهم : اللهم

متعنا بأسماعِنَا وأبصارِنَا أبداً ما حيَّينَا ، الامالى ص ١٥١ ،

ابن يعين ١٢٤/١ .

في لزومها واستقرارها باعتبار العادة فهذا يبيِّن احتمال كون
الضمير لغير المصدر ، وإنما فرَّق قومٌ عن عوده إلى المفعول وجعلوه
للمصدر لأمرين : أحدهما وهو أن الأسماع والأبصار جمعٌ ، ولا
يصحُّ عودُ الضمير المفرد إلى الجمع ، ولو كان لها لكان الصحيحُ
أن يقول : واجمعهنَّ أو واجطها فلما قال : واجطه دلَّ على
أنه ليس له ، الثاني وهو أنه يلزم أن يكون الوارث مفعولاً
ثانياً ولا يستقيم في الظاهر أن تكون هذه وارثةً ولا مثل
والوارثة . قولهم : إنه أراد به الملازمة ، جوابه أنه قد^(١) تقدم
ما يدلُّ على ذلك وهو قوله : « متخا ، فجعله لمضى آخر من غير
تأويل أو لى من تكرير المعنى الأول بوجه من التأويل ، وهو أن
يكون الضمير ضمير المصدر ، والوارث مفعولاً أو لى ، ومتى ما في
موضع المفعول الثاني على معنى ، واجعل الوارث من نسلنا لا كلالته
خارجاً عنَّا ، وهذا^(٢) معنى مقصود للعقلاء والصالحين ، ومنه قوله
تعالى^(٣) : { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ
آلِ يَعْقُوبَ }^(٤) ، وإذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر
على ما تقرَّر ، فمن أجل ذلك حصل صاحب الكتاب الضمير على
المصدر ، وقد أجيب عن عود الضمير المفرد إلى الجمع بأنه على

- (١) (أنه قد) : ساقطة من ل ، وهو سهو .
- (٢) في ب ، ش ، س ، ر : (وهو) ، وما أبتناه أرجح .
- (٣) سورة مريم الآية : ٥ ، ٦ .
- (٤) اختلف في (يَرِثُنِي وَيَرِثْ) فابو عمرو والكسائي يجزمها
فالاول على جواب الدعاء أو جواب الشرط ، والثاني عطف
عليه والباقون بالرفع فيهما ، الاول صفة لوليا أي وارثاً ،
والثاني عطف عليه ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة
عشر من ٢٩٧ .

معنى واجعل المذكور كما صحَّ أن يُشار إليه بذلك ، وقوي بقوله : { وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِيزَةٌ نَسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا } (١) ، وهذا وإن كان ثائماً إلا أنه ليس بالطاهر ، وقوله تعالى : (نَسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) ليس الانعام عند سيوئه فيه بجمع ، وإنما هو اسم جمع ، فعلى ذلك جاء الضمير في بطونه .

المتعمول به

قوله : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل .

قال الشيخ رحمه الله : أراد بالتوقع التعلق المنوي للمفعول (٢) ، لا الأمر الحسي ، إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً . كقولك : علمت زيداً ، وأردته ، وشأفته ، وخاطبته ، وما أشبه ذلك . والتعلق المنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه . كما قال : وهو الفارق بين [٣٠ و] المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ، وذلك أن الفعل المتعدي هو الذي له متعلق ترفقت عقابته عليه ، فما كان متعدياً إلا باعتبار هذا المتعلق ، وهو الذي يسمى مفعولاً به ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي ، ألا ترى أنك لو (٣) قطعت النظر عنه كانت الأفعال كلها سواء في عدم التعدي ، ولو قدرتها جميعاً كذلك كانت كلها (٤) متعدية ، وإنما انقسمت

(١) سورة المؤمنون الآية ٢٦ .

(٢) للمفعول : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) في ب : (إذا) .

(٤) (كلها) ساقطة : من ل .

باعتبار أن بعضها له هذا التعلق ، وبعضها عري عنه ، فما ثبت له هذا التعلق ، فهو متعدٍ ، وما عري عنه فهو غير متعدٍ ، فهنا الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي على التحقيق ، وسمي هذا المتعلقُ المفعولُ به ؛ لأنه أوقعَ الفاعلُ به أو تعلقَ (١) به ، أو لأنه جوابٌ من فعلٍ به هذا الفعلُ ، والكلامُ في كونه مفعولاً وفي نصبه في مثل ما ضربتُ زيداً كالكلامِ في الفاعلِ .

قال : ويكونُ (٢) واحداً فصاعداً الى الثلاثة على ما سيأتيك (٣) وذلك أنَّ الفعلَ توقفَ عقلتهُ تارةً على متعلقٍ واحدٍ فيجبُ أن يكونَ متعدياً الى واحدٍ ، كقولك : أكلتُ ، وشمتُ ، ولمستُ ، وتارةً يتوقفُ على اثنين ، فيجبُ أن يكونَ متعدياً الى اثنين ، كقولك : أعطيتُ وكسوتُ وخلمتُ وحسبتُ وزعمتُ وتعلمتُ ، وتارةً يتوقفُ على ثلاثة فيكونُ متعدياً الى ثلاثة كقولك : أعلمتُ إذا قصدتَ تفسيرهُ عالماً بالمركباتِ ، وليسَ في الأفعالِ ما يتوقفُ عقلتهُ على أكثرِ من ذلك .

قوله : ويجي منصوباً بفاعلٍ مضمرةٍ مستعملٍ إظهاره أو لازم إضاره . . .

قسمَ عاملَ المفعولِ الى ظاهريٍّ ومضمرةٍ ، والذي تقدمَ يمثلُ للظاهرِ والمتغنى عن ذكره على ما هو عادتهُ في الاستثناءِ ، وذكر

-
- (١) (أو تعلقَ به) : ساقطةٌ من ل .
 (٢) في س ل (يجيء) وهو تحريف .
 (٣) (على ما سيأتيك) : ساقطةٌ من ل ، ن .

المضمر لكونه لم يتقدم له ذكر ، وقسمه (١) الى ما يجوز إظهاره ، والى ما لا يجوز (٢) ، والذي يجوز إظهاره هو أن تكون معه قرينة تُشعر بخصوصية ذلك الفعل المحذوف مجرداً من غير وقوع لفظ آخر في موضعه ، أو ما يقوم مقامه ، مثل أهلاً وسهلاً كالتائب عنه . ثم مثل بأمثله ، فمنه قولهم : لمن أخذ يضرب القوم ، أو قال : اضرب شر الناس زيداً ؛ لأن آخره قرينة حالية تُشعر بمقصوده في قصد الفعل . قوله : المنصوب بالمستعمل إظهاره ، هو في الحقيقة راجع الى كل موضع قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف ، وليس في موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ، ولا كثرة بلغت مبلغاً يستغنى بها عن الفعل ، ثم شرع يستلها بما ذكره . قال : هو قولك لمن أخذ يضرب القوم ، فالتقوم مفعول يضرب المفعول بها ، والمثال إنما هو (زيداً) ولا يستقيم أن يكون القوم مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لأمرين : أحدهما أنه ليس معنى (٣) قبل قوله : أو شيء يصلح أن يكون ما بعدها معطوفاً عليه . والثاني أنه لو كان ذلك للزم أن يكون المثال أحد الأمرين لا الأمران جميعاً (٤) ، لا يجاب ، أو هذا المعنى والأمر بخلافه ؛ لأن الغرض التمثيل بأنواع كليهما من الباب ، لا أن أحدها من الباب . وأفاعيل البخلاء يعني : من منع وإغلات باب وتضييق ونجوه ، وأفاعيل : جمع أفعال ، ولمن زكنت ، أي تقول : عن من زكنت ، وكذلك لمن سدّد سهماً وللمستهلين ، وإلا كان التفسير تريده ،

- (١) في ب : (قسم) ، وهو تعريف .
(٢) في ل : (الى ما لا يجوز إظهاره) .
(٣) في ز : (المعنى) ، وما اثبتناه أحسن .
(٤) (لا الأمران جميعاً) : ساقطة من ر ، وهو سهو .

وتصيب ، وأبصرتهم ، بالخطاب ، ومعنى زكّت : علمت
 بالقرائن ، ويقع في بعض النسخ وما شرآ ، أي : ما رأيت شرآ ،
 وإضمار الفعل بعد النفي من غير تفسير ضعيف ، وهو في قول
 سيويه^(١) وما شرآ . ومثّل بالقرائن الحالية والمقابلة ثم أورد
 البيت ، وهو^(٢) :

٨٣- لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا

وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيلاً^(٣)

وقريته لفظية ؛ لأنه لما أثبت بعد النفي ونصب بعد الأثبات علم
 أن المراد إثبات الفعل المنفي أولاً ، وهو (ترى) والتقدير إلا
 وترى لها ، وأبو العباس ينكر بيت (لَنْ تَرَاهَا) ، وقال هو
 مجهول . ومنه قولهم : « كالיום رجلاً » والقرينة هنا تقديرية في
 الأصل ، ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كأن القرينة فيه
 موجودة ، وليس ذلك بمنزلة ما لزم فيه الحذف إذ لم يبلغ
 عندهم ذلك المبلغ ، ورجلاً منصوبٌ بالفعل المتدّر فهو الممثل به
 في مقصود الباب^(٤) ، وكالיום في موضع نصب صفة في الأصل
 قدّمت فعمارت منصوبة على الحال ، وتقديرها [٣٠ ظ] كرجل

(١) (سيويه) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س ، وهو في

الأصل و (ل) .

(٢) البيت لابن الرقيات ورواية الديوان ص ١٧٦ ، (لو تأملت

منها) بدلاً من (إلا) ، مفارق الرس : الفروق التي بين

الخصل ، الكتاب ١/١٤٤ ، المقتضب ٣/٢٨٤ ، التوجيه

ص ٣٤ ، ابن يعيش ١/١٢٥ ، الخصائص ٢/٤٢٩ ، المغني

٦٠٧/٢ .

(٣) في ل : (العجز) : ساقط .

(٤) في ل زيادة على بقية النسخ حوالى سبعة أسطر . وقد أخذها

الناسخ من أمالي ابن الحاجب انظر ص ١٥٢ .

اليوم تم حذف رجل المخفوض بالكاف ثم (١) قدّم مع خافضه قبل المفعول وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ، ويجوز أن يكون كالיום هو المنصوب بالفعل نصب المفعول ، أي : ما رأيت رجلاً مثل رجل اليوم ، حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فصار ما رأيت كالיום ، ثم فسّر (رجلاً) إما تمييزاً وإما عطف بيان ، والظاهر ما تقدّم لما فيما بعده من كثرة التقديرات ، ومنه قوله (٢) :

٨٤- حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا
كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا

ذَكَرَ الْبَيْتَانَ لَهَا فَرَاغَعَهَا
عَنْ نَفْسِهِ وَنَفْسِهَا نَدَبًا

قال سيويه : هذه حجج "سُمِعَتْ" [عن العرب] (٣) ودل على أنهم لم يلتزموه ، أنهم قد يظهرونه فيقولون اللهم اجسع فيها أو اجعل فيها ، وقول بعض العرب ، وقيل له لم أسدتم مكانكم ؟ فقال الصياني بأبي أي : لم الصياني ، إما لما تضىنه (لم أسدتم) من معنى اللوم ، وإما لما فهم من قرينة الحال ، وقيل لبعضهم أما بكان كذا وجد ؟ فقال باي وجاذاً ، لأن معنى ذلك

(١) في ل : (ثم أقيمت الظرف الذي هو يعامله صفة لرجل مقامه ، لأن تقديره كرجل أراه اليوم فالخفض لكان) .

(٢) البيتان لاوس بن حجر من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتاً في الديوان ص ٣ ، الكلاب : الذي يرسل كلب الصيد ، والبيت الاول في أمالي المرتضى ٧٣/٢ ، الفصل ص ٢٠ ، ابن يعيش ١٢٥/١ .

(٣) (من العرب) ، زيادة من (ر) .

أما تعرف؟ فقال بلى أعرف، والوجد^(١): الموضع الذي يستقع فيه الماء، وكانوا يسألون عن ذلك ليردوه.

المنصوب باللازم اضماره « منه المنادى »

قال الشيخ رحمه الله: لم يجدّه لاشكاله، وذلك لأنه إن حدّه باعتبار المعنى وردّ عليه قول القائل: مخاطبتي معك وأنت المراد بهذا الخطاب وما أشبهه، وإن حدّه باعتبار اللفظ وردّ عليه المندوب والمخصوص في قولك: أقبل كذا أيها الرجل، ونحن نضلّ كذا أيها القوم، والتحقيق أن يقال في حدّه: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديرًا، فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره (وبحرف نائب مناب أدعو فصل، وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله^(٢)) وسيأتي ذكره بحدّه. وممّا يدلّ على أنه إشكال عليه حدّه، أنه جعل المندوب منادى لما فصل أحكام المنادى في الأعراب والبناء، فقال في آخر الفصل أو مندوباً كقولك: يا زيدا، وقد اختلف النحويون في المنادى هل هو مفعول به بفعل التزم اضماره؟ فيكون من هذا الباب وعليه الأكثر، أو هو مفعول باسم فعل، وهو يا وأياً وهياً، فجعل هؤلاء حروف النداء أسماء أفعال، والمنادى منصوب بها لفظاً أو محلاً على ما يقوله المحققون في نصب اللفظي والمحلي. والوجه القول^(٣) الأول.

(١) في ر: (هو)

(٢) ما بين القوسين: ساقط من ل، وهو سهو.

(٣) في ر: (المعقول)، وهو تحريف.

لوجهين : أحدهما أنه لا يستقيم أن تكون هذه الكلمات أسماء أفعال ، لأن أسماء الأفعال لا بد لها من مفعول ، ولا مرفوع ههنا فوجب أن لا تكون أسماء الأفعال ، فإن زعم زاعم أن الفاعل مضمّر فيها ، مثله في رويداً زيداً وأشباهه فغير مستقيم لأنها لا تخلو إما أن تكون لتكلم أو مخاطب أو غائب ، لا جائز أن تكون لغائب إذ لم يتقدّم له ذكر وليس المعنى أيضاً عليه ، ولا جائز أن تكون لتكلم ؛ لأن ضمير المتكلم لا يكون^(٢) مستتراً في أسماء الأفعال . ولا جائز أن تكون لمخاطب ؛ لأنه ليس المعنى عليه إذ لم يرد أن المخاطب هو الداعي ، وإنما المراد أنه المدعو ، فلا يستقيم أن يكون فاعلاً مع كونه واقعاً عليه الفعل . الوجه الثاني هو إن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين ، وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد ، وإذا بطل أن تكون الهمزة اسم فعل بطل البواقي إذ لا قائل بالفرق ، ولأن الجميع في معنى واحد باتفاق ، فاذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن يكون البواقي كذلك ، وأمّا من قال : إن حرف النداء مع المنادى نفسه مستقل كلاماً ، وليست أسماء أفعال ولا فعل يُقدّر . فقوله ليس بمستقيم ، لأننا إذا علمنا أن الجملة هي التي تتركب من كلمتين أُسندت إحداها إلى الأخرى ، وعلمنا أن وضع الحرف لأن لا يُسند ولا يُسند إليه علم بهاتين المتقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام ، وإذا ثبت هذان الأصلان باتفاق ، فلا وجه لمن يقول : إن الحرف مع الاسم كلام لأنه مخالف لما علم ثبوته إذ يلزم منه أن يكون الحرف

(١) في ل ، ب : (لأنه) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (لا يكون إلا مستتراً) ، وما اثبتناه أحسن .

مسنداً إليه ومسنداً به وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام^(١) من غير اسناد ، وهو باطل ، فلماً لزم منه بطلان أحد الأصلين [٣١ و] المذكورين المتفق عليهما علم أنه باطل إذ ما أدى الى الباطل فهو باطل ، وقول من قال : إنه ليس بجمله ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من كلام إذ المتأدى إنما ينادى بكلام يذكره بعد نداءه ، فالجملة هو ما يذكره بعد النداء ، والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجمل وهذا قول بعض أصحاب الأصول وليس بمستقيم فإنه محصل من جهة اللفظ والمعنى ، أمّا من جهة المعنى فإتاً نقطع بأن القائل يا زيد قد تمّ كلامه ، فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق ، أو جاءني زيد ، أو يفعل كذا كان جملة مستقلة مثلها في قولك : أفعل كذا من غير قولك : يا زيد . وقد يقول القائل : يا زيد لا ليخبره بشيء ، بل ليعلم حضوره أو غيبته ، ولذلك قال المحققون : إن الوقت على الجملة الندائية جائز لأنها جملة مستقلة وما بعدها جملة أخرى ، وإن كانت الأولى لها تعلق من حيث كانت تنبهاً في المعنى ، وأما من جهة اللفظ فهو إن الاسم لا بد له من إعراب من جهة التركيب ، وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها على تقدير أن يكون جزء فبطل أيضاً لذلك .

فأوجه ما قاله النحويون في أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، وأنه كان الأصل يا أدعو زيدا ، وأنادي زيدا ، أو ما أشبهه على معنى الإنشاء ، فلماً كثر

(١) كذا في و ، وفي الاصل كلاماً .

استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً واقتصرُوا عليه فكان الموجبُ لحذفه كثرة استعماله ، ووقوع حرف يدلُّ عليه في محله ، وحذف الفعل لما يدلُّ عليه ليس بدع في اللغة ، بل واقعٌ كثيراً كغيبا سيأتي في مواضع ، وليس المنى بكثرة الاستعمال في ذلك ، وفي مثله أنهم تكلّموا به على الأصل ثم خففوه ، لأن ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك كثيراً ، وإنما المنى أنهم علموا أنه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من أوّل مرة . إن قلنا أنهم الواضعون باصطلاحهم ، وإن قلنا إن الله عزّ (١) وجلّ علمهم ذلك فأوضح ، وإذا تكرر معنى وضع (٢) المنادى في نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلّق بأعرابه وبنائه ، والأصل فيه أن يكون منصوباً لأنه مفعولٌ به إلا أن يعرض ما يوجب بناءه على الضمّ أو بناءه على الفتح أو إعرابه بالخفض ، فأما ما يوجب خفضه فدخل لام الاستفائه ، وأما دخول لام التعجب فنيست في التحقيق داخله على المنادى ، لما تقرر أن المنادى هو المطلوب إقبانه ، والتحقيق إن المنادى في قولهم يا للماء ، ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد يا قوم أو يا هؤلاء أعجبوا للماء وللدواهي ، ولذلك سمّيت لام التعجب بخلاف المستفان به فأنه في الحقيقة مطلوب الأقبال كما إذا قلت يا زيد ، وإنما أدخلوا اللام عليه تيهماً على أنه مستفانٌ به وليس يتحقق مثل ذلك في الماء والدواهي ، إذ لا معنى للطلب من مثل ذلك . وأما الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو أن يكون مفرداً معرفة ، وإنما يبنى على الضمّ لطوره سبباً أو جوباً .

(١) في و ، ش ، ل : (تعالى) ، وما اثبتناه أحسن .

(٢) (وضع) : ساقطة من و . وهو سهو .

البناء ، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الاعراب ، وهو شبهه بالمضمر ،
 ألا ترى أنك إذا قلت يا زيد فأصله في المعنى أدعوك وأناديك ،
 لأنه مخاطب ، ووضع المخاطب يكون بضمير الخطاب ؛ فلما
 عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعا له موضع المضمر ،
 فلما أشبه المضمر كان سبباً موجباً للبناء ، ألا ترى الى قول بعض
 العرب : يَا إِيَّاكَ ، وقول ابن دارة (١) :

٨٥- يَا مَرُّ يَا ابْنِ وَاقِعِ يَا آتِنَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُمُعَتَنَا

(حيث أوقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه ،
 وإن كان شاذاً وقد قيل إنما أراد يا هذا أنت وما هذا إيَّاك ،
 أعني كما تقول : يا زيد أنت فعلت كذا ، ويا زيد إيَّاك
 ضربت) (٢) .

ثم من النحويين من يزيد قيدا آخر وهو كونه مفرداً ، ويجعل
 السبب لموجب البناء شبهه بالمضمر لفظاً ومعنى (٣) ، فلا يرد عليه

-
- (١) البيت من ارجوزة عدتها خمسة ابيات لسالم بن دارة يهجو
 بها مرة بن واقع الفزاري ، ورواية ابن عصفور في شرح الجمل
 والمقرب (يا أبجر بن أبجر) وقد صحح البغدادي رواية
 ابن الحاجب في الخزائفة . الانصاف ١/٣٢٥ ، ابن يعيش
 ١٣٠/١ ، شرح الجمل ٢/٤٩ ، المقرب ١/١٧٦ ، الخزائفة
 ٢٩٠/١ ، الدرر اللوامع ١/١٥١ .
 (٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .
 (٣) انظر الانصاف ١/٣٢٤-٣٢٥ .

المضاف 'ولا الطويل' ولا النكرة' ، لأنه 'إِنْ' وردَ المضافُ 'والطويل' ،
أَجِيبَ بَأَنَّهُ 'ليس مفرداً فَقَدْ فَقِدَ مِنْهُ' (١) 'أحدُ جزئِي
العلة' ، ومن النحويين من يقتصرُ على العلةِ المنويةِ • فإذا أُورِدَ
عليه 'يا عبد الله' و'يا رفيقاً بالباد' وشبهه • أجبَ بَأَنِّ فِيهِ مَانِعاً مَعَ
السببِ [ظ] وقد ينتفي الحكمُ (٢) لانقضاءِ السببِ ، وقد ينتفي
لوجودِ المانعِ ، ويُجملُ المانعُ وجودَ الأضافةِ التي هي من خواصِ
الاسماءِ ، وهي مناسبةٌ لقوةِ الأعرابِ وثبوتهِ ، فلم يقوَ السببُ
لإثباتِ ما يتأني الأضافةِ من البناءِ ، ومثالهُ عندهمُ بناءُ لا رجلِ
وإعرابُ لا غلامِ رجلِ ، وليسَ [هنا (٣)] إلاّ الأفرادُ والأضافةُ ،
فالذي منعَ البناءَ في غلامِ رجلِ معَ وجودِ السببِ ، هو الذي منعَ
البناءَ في يا غلامِ زيدٍ معَ وجودِ السببِ • وقد رُدُّ نليهم بَأَنِّ
المبنياتِ لا يغيّرُها الأضافةُ ودخولُ الألفِ واللامِ عن بنائها ، وإذا
كانَ كذلكَ (كانَ فيما ذكرتمُ خلافُ ما عليه النغمةُ ، والذي يدلُّ
عليه الإجماعُ على قولك : خمسةٌ عشرٌ والخمسةُ عشرٌ و (٤))
خمسَةٌ عشرٌ كَلِمَةٌ مَبْنِيٌّ أَضْفَتُهُ أَوْ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ السَّلَامَ أَوْ
أفردتهُ ، وإذا كانَ كذلكَ فلا معنى لإثباتكمُ ذلكَ مانعاً من البناءِ
معَ وجودِ البناءِ معه في جميعِ ما يُضافُ من المبنياتِ ، وما يدخله
الألفُ واللامُ • وقد أُجِيبَ عن ذلكَ بَأَنِّ البناءِ فِيهِ أَصْلِيٌّ بِسَبَبِ
قوي ، والبناءُ ههنا عارضٌ لثبتهِ بعيدٍ فلا يلزمُ من منعِ المانعِ
عملُ (٥) السببِ الضعيفِ منه عملُ السببِ القوي ، وقرّرُوا ذلكَ

- (١) (منه) ساقطةٌ من ل •
(٢) (الحكم) : ساقطةٌ من و •
(٣) (هنا) : زيادةٌ عن و •
(٤) ما بين القوسين : ساقطةٌ من و ، وهو سهو •
(٥) (عمل) ساقطةٌ من ر •

بما تقررَ من بناء لا رجلَ ، وإعراب لا غلامَ رجلٍ ، وقالوا :
السببُ في المواضعِ كُلِّها قويٌّ إلاَّ أنَّه اتفقَ في بعضها^(١) استمراره
فكانَ البناءُ لازماً للملازمةِ سببه واتفقَ في بعضها انتفاؤه في بعض^(٢)
الصورِ فاتفقَ مسيبهُ ، ولا يُوصَفُ السببُ بالقوةِ والضعفِ لوجوده
تارةً وانتفائه أُخرى ، كما لا يُوصَفُ بالقوةِ لكونه دائماً ، وربَّ
سببٍ قويٍّ يتفقُ وجوده تارةً وعدمه أُخرى ، وربَّ سببٍ ضعيفٍ
يتفقُ استمراره ودوامه ، وقد ثبتَ أنَّ الأضافةَ لا تخلُّ بالبناءِ ولا
تعارضُ السببَ الموجبَ له بما ذكرناه من أن كلَّ بنيٍّ يصحُّ
دخولُ ذلكَ عليه غيرَ حملِ النزاعِ ، وما ذكرتموه من أنَّه
ضعيفٌ أيضاً من جهةِ كونِ الشبهِ بعيداً ليسَ بمستقيمٍ فإننا نعلمُ أن
أسماءَ الإشارةِ مشبهةٌ بما لا تمكَّنُ له بوجهٍ بعيدٍ ، ومع ذلكَ
فإنَّ الأضافةَ لا تخلُّ بينها بدليلٍ وجوبِ ذلكَ في قولك : رأيتُ^(٣)
غلامَ هؤلاءِ ، وما ذكروه من الأصلِ في لا غلامَ ولا غلامَ رجلٍ ،
ليسَ المانعُ عندنا ذلكَ ، بل المانعُ أمرٌ آخرٌ ، وهو أنَّه لو بُنيَّ ؛
لأدَّى الى انتزاجِ ثلاثِ كلماتٍ ، وهم لا يفعاون ذلكَ ، فإنَّ زعمَ
زاعمٍ أنَّه كذلكَ في يا غلامَ زيدٍ لم يستقمَ له ذلكَ لما في (لا)
من معنى ما بُنيَّ له رجلٌ وهو إضممارُ الحرفِ فيه بخلافِ يا غلامَ
زيدٍ ، فإنَّه لا يحتاجُ الى (يا) في ذلكَ ، ويدلُّك على ذلكَ جوازُ
حذفِ « يا » وإمتناعِ حذفِ « لا » ، وأيضاً ممَّا يضعفه إنَّ لا غلامَ
السببُ فيه تضمَّنَه معنى الحرفِ ، وهو أقوى الأسبابِ فبطلَ أن
يُقَالَ إنَّ سببَ البناءِ ضعيفٌ ، فلذلكَ قابلتهُ الأضافةُ . وأجيبُ

- (١) في ر (الصوزة) ، وهو خطأ .
(٢) في بعض الصور (ساقطة من ر .
(٣) رأيتُ) : ساقطة من ر .

بأنّ المعنى بضعفه كونه 'بُنِي' في هذا الموضع خاصة ، ولم يثبت مثل ذلك في لغتهم في المضاف ، وما ذكرتموه 'بني' بالاصالة في كل موضع ، وما ذكرتموه من (غلام هؤلاء) لا يفيد ، فإنّ الكلام في المضاف لا في الثاني ، وما ذكرتموه في لا غلام (١) من التركيب بعيد مع أنّه مستقنى عنه بتضمن الحرف ، وما ذكرتموه (٢) من أنّه امتنع في (غلام رجل) من التركيب (٣) ، كراهة تركيب ثلاث كلمات مردود على مذهبهم بمثل لا رجل ظريف بينهما معاً ، وهو واضح في أنّهم لم يركبوا إلا مع رجل ، وإذا لم يركبوا بطل ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه ، والأمر في ذلك كله 'قريب' .

وقول الفراء : إنّما أرادت العرب 'يا زيدا' ثم حذفته (٤) ، وهو كالمضاف فكان كقبلاً وبعداً ، ولما قام الاسم الثاني مقام الزيادة نصبت ، إذ ليس بنصوب بفعل ولا أداة ، إذ لو كان بفعل لصحت منه الحال 'ضعيف' ، وامتنت الحال ؛ لأنّ المعنى دعاؤه على كل حال ، وقول الخليل (٥) : إنّما نصبوا المضاف كما نصبوا (قبلك) حين طال ورفعوا المفرد كقبلاً وبعداً أضعف .

وقول الكسائي : رفعوا المفرد بغير توين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صريح ، ونصبوا المضاف حملاً له على أكثر الكلام (٦) للفرق بينه وبين المفرد أضعف ، والاتفاق على أنّه إذا اضطر

-
- (١) في و : (مع) ، وهو تحريف
 - (٢) في و : (في) ، وهو تحريف
 - (٣) (من التركيب) ليس في ل
 - (٤) انظر الانصاف ١/٣٢٣
 - (٥) الكتاب ١/٣٠٣
 - (٦) انظر الانصاف ١/٣٢٣

المشاعرُ في المفردِ نَوْنُهُ . وقال الخليلُ [٣٢ و] وسيبويه
 والمازني^٣ : مضموماً^(١) ، وقال عيسى بن عمر^(٢) ، ويونس^(٣) :
 منصوباً ، ردأ له^(٤) في الأصل^(٤) . وأثمد سيبويه^(٥) :

٨٦- سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

- (١) في الكتاب قال الخليل : أمّا العربُ فأكثُرُ ما رأيناهمُ
 يقولون : يا زيدُ والنضرُ ٣٠٥/١ ، وقال المبرد في المقتضب :
 أمّا الخليلُ وسيبويه والمازني فيختارونَ الرفعَ ٢١٢/٤ .
- (٢) (أبو عمر) : في و ، وهو خطأ .
- (٣) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري ، أخذَ عن أبي
 عمرو بن العلاء وسمع من العرب ، وأخذ عنه سيبويه
 والكسائي والفراء ، توفّي سنة ١٨٣هـ ، أخبار النحويين
 البصريين ص ٣٣ ، مراتب النحويين ص ٢١ ، نزهة الباء ص ٣١ ،
 بغية الوعاة ٣٦٥/٢ .
- (٤) قال المبرد : وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر
 الجرمي فيختارونَ النصبَ وهي القراءة العامة . المقتضب
 ٢١٢/٤ .
- (٥) البيت للاحوص - محمد بن عبدالله بن عاصم - يخاطب رجلاً
 اسمه مطر ، الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ ، الانصاف
 ٣١١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢ ، شرح شواهد
 الشافية ٣٥/٤ ، المغني ٣٤٣/٢ ، ابن عقيل ٢٠٥/٢ ، الخزانة
 ٢٩٤/١ ، العيني ١٠٨/١ ، اصلاح الخلل ١١٣ .

فقال: لم يُسْمَعْ من العربِ من يقولُ: يا مَطْرَأً^(١) . واستدلَّ
الناصبُ بقوله^(٢) :

٧٨ فَيَا رَاكِبًا إِذَا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَا قِيَامَا

وقد صرَّحَ الفراءُ والكسائيُّ : بتجويزِ يا رجلاً^(٣) راكباً لمعيّن
جعلوه من المشبهِ بالمضافِ ، ومن ثمَّ أجازَ يا راكباً لمعيّن ، وفي كلامِ
سيبويه ما يشعرُ بجوازه وفيه اشكالٌ^(٤) ، فإنَّه 'يستلزمُ جوازُ لا
رجلاً راكباً . وأمّا نحو^(٥) :

٨٨- آيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ

(١) الكتاب ٣١٣/١ .

(٢) البيتُ من قصيدةٍ لعبدِ يغوث الحارثي في المفضليات مستنجداً
باحبته حينما وقع في الأسر ، والشاهد في البيت نصب راكباً لأنه
منادى منكر ، الكتاب ٣١٢/١ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، الفصل
ص ٢١ ، شرح المفضليات ٣١٥ ، الجمل ص ١٥٨ ، ابن عقيل
٢٠٢/٢ ، الخزانة ٣١٣/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٣ و .

(٣) الخزانة ٣١٣/١ .

(٤) الكتاب ٣١٢/١ .

(٥) البيتُ من قصيدةٍ للصلتان العبدي عددُ أبياتها ثلاثة
وعشرون بيتاً ذكرها البغدادي ، حكم فيها للفرزدق بالشرف
ولحريرٍ بالشاعرية ، وعجزه : (جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلَيْبِ
تَوَاضَعُ) ، الكتاب ٣٢٨/١ ، المقتضب ٢١٥/٤ ، شرح الجمل
لابن عصفور ٧٥/١ ، أمالي القالي ١٤١/٢ ، الخزانة ٣٠٤/١ ،
الصاحبي ١٤٩ .

ويا رجلاً يضربُ عمرًا^(١) باتفاق^(٢) ، والترقيُّ بينهُ وبينَ لا رجلَ يضربُ عمرًا أنَّه في يا رجلاً تندرُ جملهُ مذى مفرداً ، لأنَّ يضربُ لا يصحُّ صفةً ، ولا يجوزُ الحالُ بخلافِ لا رجلَ ، وأيضاً فإنَّه قد ثبتَ جعلُ الأسمينِ في النفي كاسمٍ واحدٍ ، بدليلِ لا رجلَ منطلقٍ بالفتحِ فيهما .

وأدبُ الموضعُ الذي يُبنى على الفتحِ فيه ، فإنَّ تدخلَ^(٣) الألفِ الاستثناةُ ، كقولك : يا زيدا ، وهذه الألفُ تدلُّ على أنَّ الاسمَ مستثانٌ به كدلالةِ الألفِ في قولك : يا زيدا ، ولذلك لا يُجمَعُ بينهما فيقالُ : يا زيدا ، ووجبَ البناءُ على الفتحِ ضرورةً أنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلها إلاً مفتوحاً ، وإلاً فالضمُّ فيه واجبٌ لولا الألفُ ، ألا ترى أنَّك لو حذفتها لوجبَ ضمُّها ، ولم يحتجْ الى ذكرِ نحو يا هؤلاءِ ويا حدَّامَ ، لأنَّه بُنيَ فلا يتغيرُ بالنداءِ ولا الى ذكرِ يا غلامي ، كانَ مبرباً أو مبنياً على القولينِ فيه . وقالَ صاحبُ الكتابِ : تمثيلاً للمبني على الفتحِ^(٤) ، « أو مندوباً كقولك : يا زيدا ، وليسَ بمستقيمٍ بما تقرَّرَ من أنَّ المندوبَ ليسَ بمنادى فلا يبنى أنَّ نذكرُ حكمه في بابِ المنادى وإنْ وفقى بعضُ الفاضلِ لفظَ المنادى ، ولذلك ذكرَ المندوبَ على حاله في فصلِ برأسه ، فالتَّمثيلُ بما ذكرناه هو الوجهُ .

(١) في و : (زيدا) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) في ل ، ش ، س : (باتفاق) وهو تحريف .

(٣) في و ، ب : (الالف) ، وهو خطأ .

(٤) في ل : (الضم) ، وهو تصحيف .

(فصل) قوله: 'توابع' المئادى المضموم غير المبهم إذا أقردت
حُمِلَتْ على لفظه ومحلّه .

قال الشيخ رحمه الله: ذكر توابع المئادى الموصوف بالصفة
المذكورة في باب النداء ، وإن كان للتوابع باب مفرد فكان حَقُّها
أن تُذكر فيه ، لا مالا ذكره منها مخالف لحكم التوابع
باعتبار النداء فكان ذكره في باب النداء أولى ؛ لأنه من آثاره في
التحقيق . فقال : 'توابع' المئادى المضموم ، احترازاً من المئادى
المنصوب فإن تابعه على قياس باب التوابع (٢) . وقال : غير
المبهم احترازاً من المبهم فإنه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين
على المختار كقولك : يا أيها الرجل وأيهذا الرجل ، ولو لم يحترز
منه لكان داخلاً في أن تابعه يجوز فيه الوجهان ، وليس كذلك
الإ عند (٤) بعض النحويين ، وليس بالجيد وسيأتي ذكره .

وقوله : إذا أقردت قيد للتوابع ، فإنها قد تكون مفردة ،
وقد تكون مضافة ، والحكم الذي ذكره مختص بالفرد ، ولذلك
وجب قيدها به (٤) ، قال وحملت على لفظه ومحلّه ، فذكر
الحكم الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة ، أمّا حملها على محلها

-
- (١) في ل : (ما ذكرناه) ، وهو خطأ .
(٢) في ل : زيادة حوالى أربعة أسطر على بقية النسخ . وهي من
الإمالى انظر ص ١٤٦ .
(٣) في ل : ذكر حوالى ثلاثة أسطر . وهي من الامالى . انظر
ص ١٤٦ .
(٤) في ل : ذكر حوالى أربعة أسطر . وقد أخذها الناسخ من
الإمالى ص ١٤٦ .

فهو اقيس لانه مفعول منسوب المحل فوجب أن يكون تابعه
منسوباً كجميع^(١) المنيات ، كقولك : ضربت هؤلاء الرجال لا
يجوز غير ذلك^(٢) ، وأما حملها على لفظه فلأنه لما كان فيه
البناء عارضاً أشبه الأعراب في عروضه ، وأنبه بوجهه على
الأعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة
الأعراب في متبوعه ، لأنهم لما شبهوا موجب هذه الحركة بالعامل
لشبهها بحركة الأعراب في متبوعه ، أجروا التوابع بجرى توابع
المعرب ، فكان حكم ذلك المشبهة بالعامل في الانسحاب على التابع
حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع ، كما شبهت
الحركة في يا زيد بحركة جاء زيد شبه الموجب لها وهو دياً ،
في (يا زيد) بالموجب لها في (زيد) ، فكذلك شبهوا التابع في
يا زيد العاقل بالتابع المعرب المحقق في (جاء زيد العاقل) ، وهو
من مشكلات أبواب النجوم من حيث كان تابعا [٣٢ ظ] معرباً
أعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه إعراباً مخالفاً له
وايضاحه بما ذكرناه فاننا لم يلتزم أن الرفع في العاقل على هو
العاقل ، وإن كان وجهاً مستقيماً لما ثبت في يا تميم^(٣) أن جمعون
فعلم جواز الرفع فيه على الاتباع ، ووقع الاتفاق على أن هذه
التوابع معرفة^(٤) ، وإن كانت على لفظ المتبوع المبني لعدم الموجب
للبناء فيها فلم يختلف لذلك في إعرابها .

(١) في و ت ، : (لجميع) وهو تحريف .

(٢) في ل : زيادة على بقية النسخ حوالى تسعة أسطر ، أخذت من
الامالي ص ١٤٦ .

(٣) في س (تميم) وهو تحريف .

(٤) (معرفة) : في و ، وهو تحريف .

ووجه ما تقدم ذكره من التشبيه المذكور ، والفرق بينه
 وبين المتبوع هو أن المتبوع وجدت فيه علة (١) البناء فوجب
 بناؤه ، والتابع لم توجد (٢) فيه فلم يجز بناؤه ، ولا يلزم من بناء
 المتبوع بناء التابع إذا فقدت علة البناء منه . ألا ترى أنك
 تقول : جاءني هذا العاقل فيكون المتبوع مبنياً لوجود علة البناء
 فيه والتابع مغرباً لفقْدان العلة باتفاق ، وإن كان هو في المعنى
 المتعارف إليه ، فكذلك إذا قلت : يا زيد الطويل بني زيد لكونه
 واقعاً موقع المضمرة المخاطبة باعتبار ما ذكرناه ، ولم يبن الطويل
 لأنه لم يرد ذلك الورد ، وإما قصد به التوضيح (٣) والتبيين ،
 كما في قولك : جاءني هذا العاقل ، ولا اعتبار بكونه هو الذات
 المادة في المعنى كما لا اعتبار بمثل ذلك في الطويل في قولك : هذا
 الطويل (٤) ؛ لأن هذه الصفات لم يقصد بها قصد الذات ، فتكون واقعة
 ذلك الموقع ، وإنما قصد بها المعاني خاصة وذلك خرجت عن المعنى
 الموجب للبناء في متبوعاتها ، وقد اعترض على ذلك بأنهم قد بنوا
 الصفة لبناء موصوفها في قولك : لا رجل ضارب في الدار ، فلم
 لا تكون هذه الصفة أيضاً مبنية بناء ضارب في قولك : لا رجل
 ضارب في الدار ، وفرق بينهما بأن المراد هنا نفي رجل على هذه
 الصفة لا نفي رجل مطلقاً فلم ينف رجل مطلقاً (٥) أولاً ثم
 وُصف وإنما نفي رجل موصوف بهذه الصفة ، فمارا بهذا
 الاعتبار كأنهما شيء واحد ، لأن النفي لهما جميعاً بخلاف يا زيد
 الطويل ، فإنه قد تم النداء في قولك : يا زيد ، ولو قلت : ثم

- (١) في و : (العلة) وهو خطأ .
 (٢) (لم توجد فيه) مكرر في و ، وهو سهو .
 (٣) في ب : (التبيين والتوضيح) .
 (٤) في ر : (هذه الصفات) ، وهو خطأ .
 (٥) (فلم ينف رجل مطلقاً) : ساقطة من ل .

لا رجل هو المقصود لاختلاف المعنى ، ألا ترى أن نفي رجل ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقاً فيختل المعنى عند تقديرك أن النفي داخل على رجل مطلقاً ثم تصفه فيصير معماً ، خصوصاً ، وهو باطل بخلاف قولك : يا زيد الطول (١) فانك تعلم أن المنادى (زيد) ولا يخلف المعنى بانضمام الطويل اليه وحذفه في كونه هو المنادى حتى يصح تقديره جزء معه . فان قلت فما ذكرت من المعنى يمكن مثله في مثل قولهم :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ

جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضِعٌ ٨٨

وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو ؛ لأنه لم يقصد الى النداء أولاً ، ثم يوصف بعد تمامه ، وإنما قصد الى نداء محقق بالوصف قبل النداء فصارت الصفة والموصوف في قصد المنادى مثلها في قصد النفي في قولك : رجل ضارب في الدار . فاجواب أن الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدم إلا أنه بالطول فات موجب البناء فوجب الاعراب ، لأن المنادى إذا كان مضافاً أو طويلاً وجب إعرابه لفوات علة البناء ، فتفق أن هذا الربط الحاصل لزم منه فوات علة البناء فوجب إعرابه ، ولو كانت علة البناء قائمة لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى أنه لو لم يبين لكان نقضاً مبطلًا لما ذكرناه ، ويتخيل في جواب عنه . فان قيل لو كانت الصفة توجب طولاً للمنادى لوجب نصب مثل قولك : يا رجل إذا وصفت بالجملة ، وليس كذلك . وأجيب بالترامه كما تقدم وبالمفرق بين ما وصفت بالمفرد وبين ما وصفت

(١) في ل : زيادة حوالى ثلاثة أسطر .

بالجملة ، لأنه إذا وُصِفَ بالمفرد أُنكِنَ تمام الاولِ دونهُ
وعُرفَ الثاني وجُعِلَ وصفاً له ، وإذا كان جملة لم يستقم إلا
أن تكون من تَمَتُّه ، لأنه لو قُدِّرَ استقلالُ الاولِ دونهُ
وُصِفَتِ المعرفةُ بالجملة التي هي نكرةٌ ، وهو باطلٌ . والخليلُ
وسيويه يختارانِ في بابِ يا زيدُ والحارثُ الرفعُ [٣٣ و] ، وأبو
عمرو ويونس يختارانِ النصبَ ، وأبو العباس إن كانت اللامُ كلاماً
الحسنُ فكالخليلِ وإلا كأيي عمرو^(١) . ثم مثلُ بالتوابعِ التي
أرادها ثم استثنى البدلَ ونحو زيدٍ وعمروٍ من بابِ المطفوفاتِ .

(وقوله : ونحو زيدٍ وعمروٍ من المطفوفاتِ)^(٢) ، يعني به
كلَّ مطفوفٍ أُنكِنَ أن يدخلَ عليه حرفُ النداءِ ، وإنما اختص
بابُ البدلِ وهذا النوعُ من المطفوفاتِ بذلك ، لأنَّ البدلَ في حكمِ
تكرارِ الداملِ فكان كأنَّهُ موجودٌ في الثاني فأجرى جري
المستقلِ بنفسه إن قلنا : إنَّ البدلَ يخالفُ التوابعَ في حكمِ تكريرِ
الداملِ ، وإن قلنا : إنَّهُ مثلها فإنَّما خالفها في ذلك لأنه المقصودُ
بالذكرِ ، والاولُ كالتوطئةِ له فكرهوا أن يجعلوا ما هو المقصودُ
غيرَ محكومٍ له بحكمِ المقصودِ ، ويجعلوا غيرَ المقصودِ محكوماً له
بحكمِ المقصودِ مع كونه أُولَى في الدلالةِ على الغرضِ ، وأمَّا
المطفوفُ المخصوصُ بما ذُكِرَ ، فلأنَّ حرفَ العطفِ كالتائمِ مقامُ
العاملِ فصارَ بمنزلةِ ، فكأنَّهُ مذكورٌ ، فجعلَ حكمهُ حكمَ المذكورِ
معهُ ، أو لأنَّ المطفوفَ والمعطوفَ عليه بالواوِ وأخواتها في المعنى
متركانِ متساويانِ فكرهوا أن يجعلوا لأحدِ المتساويينِ شأنًا ليسَ
لمساويهِ ، وهذا ثابتٌ في الواوِ ، والفاءِ ، وثمَّ ، وحسبي ، ثمَّ

(١) انظر المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب

ص ٣٠ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

أُجْرِيَتْ بِقِيَّتِهَا مَجْرَاهَا لِكُونِهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ مَثَلٌ فِي الْبَدَلِ بِقَوْلِهِ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، وَقَدْ مَثَلُ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ (١) ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْيِيدِ اللَّفْظِيِّ (وَالْأَوْلَى أَنْ يُمَثَّلَ بِغَيْرِهِ ، فَيُقَالُ يَا رَجُلُ زَيْدٌ أَوْ يَا زَيْدُ عَمْرٌو عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ لَهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَا مِنْ بَابِ التَّكْيِيدِ اللَّفْظِيِّ بَطْلًا) (٢) ، أَنْ يَكُونَ التَّوَابِعُ غَيْرَ الْبَدَلِ ، وَنَحْوِ زَيْدٍ وَعَمْرٌو مَعْرَبَةٌ لَفْظًا وَمَحَلًّا فَإِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ ، فَالْجَوَابُ أَنَّا لَمْ نَقْصِدُ بِالتَّكْيِيدِ الْمَتَقَدِّمِ إِلَّا التَّكْيِيدَ الْمَعْنَوِيَّ لَا التَّكْيِيدَ اللَّفْظِيَّ ، وَأَمَّا التَّكْيِيدُ اللَّفْظِيُّ فَتَقْدِيرُ عِلْمٍ أَنْ حِكْمَهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : يَا زَيْدَ زَيْدَ الْعِمْلَاتِ فَتَأْتِي بِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَكَذَلِكَ هُنَا ، وَلَوْ بَيَّنَّ ذَلِكَ وَاسْتَنَاهُ (٣) مَعَ الْبَدَلِ وَنَحْوِ زَيْدٍ وَعَمْرٌو ، لَكَانَ أَنْفَى لِلْبَسِّ وَأَبْيَنَ لِلْحُكْمِ فِيهِ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الْآخَرَ مِنَ التَّوَابِعِ لِلدَّعَادَى الْمُتَمَيِّدِ الْمَذْكُورِ ، أَوَّلًا ، وَهُوَ الْمُضَافُ فَقَالَ : وَإِذَا أُضِيفَتْ فَالْتَّعْبُ ، وَإِنَّمَا نُصِبَتْ ؛ لِأَنَّ مَبْتَوِيَهَا مَنْصُوبٌ وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّعْبُ وَلَمْ يَجْزُ الْأَجْرَاءُ تَلِيَّ اللَّفْظِ كَالْتَّوَابِعِ الْمَفْرُودَةِ ؛ لِأَنَّهَا جِزْرٌ ذَلِكَ فِيهَا إِجْرَاءٌ مَجْرِيٌّ مَنَادِيٌّ (٤) ، انْصَحَبَ حُكْمُ حَرْفِ الدَّعَاءِ عَلَيْهِ تَقْدِيرًا وَتَشْبِيهًا لَهُ بِعَوَامِلِ الْأَعْرَابِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ مَنْسُجِبًا عَلَيْهَا كَانَتْ حَرَكَتُهَا حَرَكَةَ الْمَبْتُوعِ فَلَسَا شَبَّهَ بِعَامِلِ الْأَعْرَابِ جُعِلَتْ حَرَكَتُهُ الْأَعْرَابِيَّةُ حَرَكَتُهُ الَّتِي كَانَتْ تَكُونُ (٥) لَهُ لَوْ بَاشَرَهُ هَذَا

(١) انظر الايضاح العضدي ص ٢٣١ .

(٢) ما بين القوسين : ساقطٌ من ل .

(٣) في ش ، س ، ت ، (لاستثنى) ، وهو تحريف .

(٤) في و : (المنادى) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٥) في و : (يكون) وهو تصحيف .

انفردُ عاملاً ، وإذا كان مضافاً لم يكن ذلك فيه ، ووجب له
 النصبُ على كلِّ تقديرٍ ، إذ تقديره 'على أصلِ الترابيعِ للبيناتِ'
 يوجبُ نصبه وتقديره 'على أنه منسحبٌ عليه حكمٌ ما نُبِئَهُ'
 بالعاملِ يُوجبُ له أيضاً النصبُ ، إذ المضافُ إذا قُدِّرَ عليه
 حرفُ النداءِ ، لا يكونُ إلاّ منموباً فوجبَ له النصبُ على تقديره .
 ثمَّ مثلُ بانتوابِ المقدمةِ ، وما استثنى ههنا ببدلٍ ولا غيرهٍ لأنَّهُ إذا
 وجبَ النصبُ في غيرِ البدلِ ، ونحو زيدٍ وعمروٍ من المطفوفاتِ إذا
 كانتِ مضافةً معَ كونِها كانَ يجوزُ فيها الرفعُ إذا كانتِ مفردةً ،
 فلا يجبُ النصبُ في البدلِ ، ونحو زيدٍ وعمروٍ إذا كان مضافاً معَ
 كونه كانَ في حكمِ المنادى ، إذا كان مفرداً من طريقِ الأولى ،
 وتامَ قوله (١) :

٨٩- أزيدُ أخاً ورقاءَ إن كنتَ نائراً

فقدَ عرَضتَ أحناءُ حتى فخرَهم

وَسألَ بقولهم : يا تميمُ كلِّكم أو كلَّهم ، وأتى بحرفِ الخطابِ
 فجعله مخاطباً تارةً وغائباً أخرى ، لأنَّهُ باعتبارِ المعنى مخاطبٌ ،
 فجازَ الاتيانُ بضميرِ الخطابِ لذلك (وباعتبارِ اللفظِ هو ظاهرٌ)
 كالغائبِ فجازَ الاتيانُ بضميرِ الغائبِ لذلك (٢) وهو أصلُ مطرَدٌ
 في كلِّ مكانٍ له جهتانِ من حيثِ المعنى واللفظِ ، كقولك : أنتَ

(١) البيتُ لا يعرفُ قائله ، والشاهدُ فيه نصبُ (أخا) على محلِّ
 زيدٍ ، ورقاءُ : حيٌّ من قيسٍ ، النائرُ : الذي يطلبُ بدمه ،
 أحناءُ : جوانبُ ، لكتابِ ٣٠٣/١ ، ابنُ يعيشِ ٤/٢ ، المفصلُ
 ص ٢٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ر .

الذي فعلت كذا ، وأنت الذي فعل كذا ، والاعتبارُ ينلغى أقوى إذا كنا في حكم الجزء الواحد لأنه المقصود [٣٣ ظ] ، ولللفظ متوسلٌ به إليه في التحقيق فكان الراء بالاهم أولى ، ولذلك كان قواهم : يا تميم كلكم أولى ، فإن قلت : ينبغي على هذا أن يكون أنت الذي فعلت كذا من أنت الذي فعل كذا ، والأمر بخلافه فإنهم لم يختاروا في أنت ضعيف . فالجواب أن هذا جزء مستقل ، وأنت جزء آخر مستقل ، وليس كذلك يا تميم كلكم فإنه تأكيد له وهذا جميعاً كجزء واحد فصار هذا كالتائب لفظاً ومعنى باعتباره في نفسه لأنه مستقل^(٢) . فإن قلت فإو قدرته تمة للأول لأن يكون جزء يجب فيه على هذا ما يجب في يا تميم كلكم من اختيار الخطاب . قلت لو أمكن ذلك لكن واكتة لا يمكن فإنه لا يصلح المضمرة المخاطب أن يكون موصوفاً ولا مبدلاً منه بدل الكلك وليس بمعطوف ولا مؤكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق إلا أن يكون مستقلاً فمن ثم جاءت المخالفة بينه وبين يا تميم كلكم .

قال صاحب الكتاب رحمه الله : والوصف بابن وابنة إلى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : وإنما ابن وابنة حكمه في نفسه واحد ، وإنما يوجب حكماً فيما قبله إذا وقع بين علمين صفة ، والحكم هو تخفيفه وتلته كثرته في اللفظ والاستعمال . أمّا اللفظ فلأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة ، وأمّا

(١) في س ، ب : (الذي) ، وهو خطأ .

(٢) (مستقل) ساقطة من ل .

الاستعمال فلأنّ الاتيانَ بانِ مضافاً الى العلمِ صفةً أكثرَ من مجيئه مضافاً الى غيره فلماً كثرَ من هذينِ الوجهين خففوهُ بابدالِ الضمةِ فتحةً ، وتحقيقُ (الخفة من وجهين : أحدهما أنّ الفتحةَ أخفُ من الضمةِ في نفسها ، والآخرُ أنّ فيها إبتاعاً ، والاتباعُ أخفُ من مخالفةِ) (١) الحركاتِ ، والصحيحُ إنّ حركةَ زيدِ بنِ عمروِ حركةُ بناءٍ ، وحركةُ ابنِ عليّ حالها . وزعم قومٌ أنّهما حركتا بناءً ؛ كأنّه (لما كثرَ صارَ عندهم كالكلمة الواحدة كخسة عشرَ . وزعم قومٌ أنّهما حركتا اعرابِ كأنّه لما كثرَ ذلكَ معه صارَ كأنّه قيلَ) (٢) يا زيدِ عمرو ، ولما ذكرَ حكماً تخفيفاً عند وقوعِ ابنِ بينِ علمينِ في المنادى ، ذكرَ أيضاً حكماً تخفيفاً أوجب وقوعُ ابنِ بينِ علمينِ صفةً في غيرِ المنادى ، وهو حذفُ التنوينِ ، ولعلّة (٣) ما تقدّمَ إلاّ أنّ الحكمَ ههنا حذفُ التنوينِ ، والحكمُ ثمّ الفتحُ ، وشرطُ وجودِ الامرينِ جميعاً بأنْ يكونَ صفةً واقعةً بينِ علمينِ حتّى لو انتبيا أو أحدهما لم يُخفف . فمثالُ انتباههما قولك : زيدُ ابنِ أخِي ، ومثالُ انتفاءِ الضمةِ قولك : زيدُ ابنِ عمرو فهذا وإنْ كان واقعاً بينِ علمينِ إلاّ أنّه ليسَ بصفةٍ ، ومثالُ كونه صفةً وليسَ واقعاً بينِ علمينِ قولك : جاءني زيدُ ابنِ أخِي ، فهذا وإنْ كانَ صفةً فليسَ بينِ علمينِ ، ومثالُ حصولِ الشرطينِ قولك : جاءني زيدُ بنِ عمرو ، فيجبُ التخفيفُ لوجودِ الشرطينِ إلاّ في ضرورةِ الشعرِ كقوله (٤) :

- (١) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .
(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .
(٣) في ل : (فيه) .
(٤) البيتُ من ارجوزةٍ للاغلب العجلي ، وروايةُ اللسانِ « كريمةٌ آخوالها والعصبّةُ » ، وروايةُ الشنتمري (كأنّها خليةٌ سيفٌ مذهبةٌ) ، الكتاب ١٤٨/٢ ، المتنضب ٣١٥/٢ ، الخصائص =

٩٠- جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ نَعْلَبَةَ
قَبْلَهُ ذَاتُ سُورَةٍ مَقْبَلَهُ

وزعم قومٌ أنَّ (ابن نعلبَةَ) بدلٌ ، وقصدته أن يخرجهُ عن
الشذوذِ ، وهو بعدٌ لأنَّ المعنى على الوصفِ كثيره ، وأيضاً فإنَّ
خرجَ عن الشذوذِ باعتبارِ التوينِ لم يخرجْ باعتبارِ استعمالِ ابنِ
بدلاً ، وظاهرُ كلامه يدلُّ على تحمُّ القتحِ في المنادى إذا وقعَ ابنُ
بعدهُ بينَ علمينِ وعليه بعضُ النحويين ، والموابُ أنَّه ليسَ
بمحممٍ فيكونُ تركَ ذكره ، إمَّا لأنَّ هذا هو الأوضحُ ، وإمَّا لأنَّ
ذلكَ كالمعلومِ • وأشدُّ سيبويه للعجاج (١) :

٩١- يَا عُمَرَ بْنَ نُعْمَرَ لَا تُنْتَظَرُ

بالفتح ، ورؤيَ قوله (٢) :

٩٢- يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

على الوجهين

= ٤٩١/٢ ، ابن يعيش ٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/٢ ،
المفني ٦٤٤/٢ ، الفصل ٢٢ ، الخزانة ٣٣٢/١ ، اللسان مادة
(نعلب) • شرح ابيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨ •

(١) وصدرة : (مَنْ شَاهَدَ الْأَمْصَارَ مِنْ حَيَّيْ مُضَرَ) وعمر

ابن معمر : هو عمر بن عبدالله بن معمر القرشي والى البصرة ،
وكان العجاجُ يحثه على قتال الخوارج ، والبيت من قصيدةٍ
مطولة وردت في ديوانه ٧١/١ ، الكتاب ٣١٤/١ •

(٢) الكلامُ من ارجوزة لرؤبة بن العجاج وعجزه: (أَنْتَ الْجَوَادُ

ابنُ الجوادِ المحمودُ) مدحٌ بها (حكم) وهو من أولادِ
المنذر بن الجارود كان والياً على البصرة من قبل عبدالمك بن
مروان ، وهو غير منسوب في الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٢٣٢/٤ ،
الاشموني ١٤٣/٣ ومنسوب لرؤبة في مجاز القرآن ٣٩٨/١ ،
الصحاح (سردق) ، الديوان ص ١٧٢ •

(فصل) قوله : « والمنادى المبهم شيان ، أي واسم الإشارة

الى آخره . »

قال الشيخ رحمه الله : يجب في تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين من النحويين ، وأجاز المازني^(١) النصب قياساً^(٢) وليس بشيء ، وتوهم بعضهم الفرق بين « يا أيها الرجل » ، و« يا هذا الرجل » ، لجواز « يا هذا فأجاز في « يا هذا الرجل » الوجهين ، فإن أراد جواز النصب بتقدير أعني فمستقيم ، وأن أراد جوازه على الاتباع فليس بشيء ، وإنما وجب الرفع لأنه لما رأوه هو المنادى فسي المعنى وما قبله وصلة لذكره جعلوا حركته الاعرابية بحركته التي كانت تكون له لو كن مباشرة بالنداء تبيهاً على أنه هو المنادى في المعنى ، وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على « يا زيد الطويل » [٣٤ و] لتلهور الفرق بينهما بذكرناه . الوجه الآخر أن يقال لما كانت صفة المبهم مع المبهم كاشية الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت « بزيد في الدار الكريم » ، وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم ، صار الرجل في قولك : « يا أيها الرجل كأنه انتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية التي تكون له لو كان انتهى الاسم حقيقة . »

قال : « واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الالف واللام » ، وإنما كان كذلك ؛ لأن وصف اسم الإشارة أصله أن يكون بأسماء الاجناس ؛ لأنه بهم الذات فكان وصفه بما يدل على ذاتياته أولاً هو الوجه ؛ لأن الوصف بالمعاني الخارجية فرع

(١) في ل : (بعضهم) ، وهو خطأ .

(٢) انظر شرح الاشموني على الالفية ٣ / ١٥٠ .

على معرفة الذات ، وذلك كان المبهم مبتدأً بمحجة الوصفية بأسماء الاجناس دون غيره لما فيه من الابهام ، وإذا ثبت وصفه بأسماء الاجناس ، وهو معرفةٌ وجب تعريفها بالالف واللام .

وقوله : قال الشاعر^(١) :

٩٣- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ

وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ : أُرِيدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ رَفْعَ الضَّامِرِ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الْعَنَسِ ، قَوْلُهُ وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ ، فَيَعِيرُ الْمَعْنَى الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالضَّامِرِ الْأَقْتَابِ ، وَهِيَ لَا تُوصَفُ بِالضُّمُورِ ، فَادَّنُ يَنْبَغِي^(٢) يَا ذَا الضَّامِرِ بِالْخَفْضِ كَمَا أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّونَ^(٣) ، وَيَسْقَطُ الْأَسْتِدْلَالُ ، لِأَنَّهُ يَعِيرُ مَنْ بَابِ آخَرَ لَيْسَ مِنْ بَابِ نَدَاءِ الْمَبْهَمِ . وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَسْتِدْلَالَ بِإِتِّمَادِ هَذَا التَّصْفِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ شَاعِرٍ مَتَوَقَّفٍ عَلَى مَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ مِمَّنْ لَمْ يَعْلَمْ دَاتَهُ ، وَالْآخَرَ

(١) البيت لخزر بن لوزان السدوسي ، العنس : الناقة الشديدة ، الضامر : المتغير ، والاقتاب : جمع قتب رحل صغير ، والحلس : إكساء يجعل على ظهر الناقة ، الكتاب ٣٠٦/١ ، الخصائص ٣٢٩/١ ، المقتضب ٢٢٣/٤ ، ابن يعيش ٨/٢ ، المفصل ص ٢٢ ، اتقرب ١٧٩/١ ، أمالي الشجري ٣٢٠/٢ ، الخزانة ٣٢٩/١ .

(٢) في ل : (آن يكون) .

(٣) انظر الخصائص ٣٠٢/٣ ، ٣٠٣ .

هو أن يكونَ (الرَّحْلِ) معطوفاً على (العنسي)^(١) على سبيلِ
التجوزِ ؛ لأنَّ معنى (الضامرِ العنسي) الذي ضعفَ أو بلى عنه
فقط (الرَّحْلِ) باعتبارِ المعنى كأنه قال : الذي ضعفَ أو بلى
عنه ورحله ، وفي (الضامرِ العنسي) إشكالٌ في وجوبِ رفعه مع
كونه صفةً ، والصفة^(٢) المضفةُ تكونُ منصوبةً على ما تقررَ في أولِ
النادي في الفعملِ الثاني . وأجيبَ عنه بجوابين : أحدهما أن
(الضامرِ العنسي) موصولٌ ، والموصولُ في حكمِ المفردِ ؛ لأنَّه
كالمركبِ^(٣) فكأنه قال : الذي ضمرتُ عنه ولو كانَ الذي
ضمرتُ عنه يُقبلُ حركةٌ لم تكنْ إلاّ رفعاً فكذلكَ ما كانَ مثله .
الآخرُ هو أنَّ الضامرَ العنسي وقعَ صفةً لموصوفٍ^(٤) مفردٍ
مرفوعٍ ؛ لأنَّ صفةَ اسمِ الإشارةِ لا تكونُ إلاّ كذلكَ على ما تقدّمَ
فيجبُ أنْ يكونَ هذا الوصفُ معرباً بأعرابه ، وإعرابه رُفِعَ ،
فيجبُ أنْ يكونَ مرفوعاً ، والكلامُ على قوله يَا ذَا الْمُخَوَّفَا كالكلامِ
في البيتِ المتقدمِ والاعتراضُ كالاعتراضِ والجوابُ كالجوابِ^(٥)
وسببُ قولِ عيد^(٦) :

٩٤ - يَا ذَا الْمُخَوَّفَا بِمَقْتَلِ نَيْبِهِ
حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ
لَا تَبْكِنَا سَفَهًا وَلَا سَادَتِنَا
وَأَجْعَلْ بَكَاءَكَ لِابْنِ أُمِّ قِطَامِ

- (١) في و : (الاعنسي) وهو خطأ .
(٢) (الصفة) : ساقطة من ر .
(٣) في ل : (كالمفرد) ، وهو خطأ .
(٤) في ل : محنوف () .
(٥) في و : (الجواب) وهو تحريف .
(٦) البيتان لعبيد بن الأبرص من قصيدة يهجو بها امرأ القيس في
ديوانه ص ١٣٠ ، الكتاب ١/٣٠٧ ، الخزانة ١/٣٢١ .

أَنَّ قَوْمَ عَيْدٍ قَتَلُوا أَبَا امْرِئٍ الْقَيْسِ حَجْرًا وَهُوَ ابْنُ أُمِّ قَطَامٍ ،
فَتَوَعَّدَهُمْ امْرَأُ الْقَيْسِ ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ وَتَمَامَهُ (١) : (٢)

٩٥- أَلَا أَيُّهُنَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ
لِشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

وجاءَ في الوجدِ الرفعُ على الفاعلِ والنصبِ على المفعولِ من أجلهِ ،
وَإِذَا أُجِيزَ فِي مِثْلِ (٣) :

٩٦- يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي

النصبُ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الْإِتْبَاعِ ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ يُرْفَعُ عَلَى كُلِّ
تَحْدِيرٍ .

قوله : وَقَالُوا : فِي غَيْرِ الصِّفَةِ يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا .

(١) في ش ، س ، ب (وتمام قوله) ، الضمير يعود على الاعتراض .

(٢) البيت من قصيدة لذي الرمة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن

أبي موسى الأشعري الباخع : المهلك ، الوجد : شدة الشوق ،

نحته : صرفته ، اقتضب ٢٥٩/٤ ، ابن يعيش ٧/٢ ، مجاز

القرآن ٣٩٣/١ ، معجم مقاييس اللغة ٢٠٦/١ ، شرح الأشموني

١٥٢/٣ ، العين ٢١٧/٤ ، اللسان مادة (نجع) ، تفسير

غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٦٣ ، الامالي لابن العاجب ١٦٦ .

(٣) وتامه : (لَا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنَّكْرِ) ، التَّنَزِّي : نزع

الانسان الى الشر ، النَّكْرُ : لسع الحية . الرجز لرؤبة بن

العجاج ، الكتاب ٣٠٨/١ ، شرح الأشموني ١٥٢/٣ ، شواهد

العين على الأشموني ١٥٢/٣ .

قال الشيخ رحمه الله : لا يخلو إمّا (١) أن يريد عطف اليانِ أو البدل ، فإن أُريدَ عطفُ اِيانِ يجوزُ فيه الوجهانِ على اللفظِ وعلى المحلِّ إمّا اللفظُ فهو المفظُ التقديري ، وإن أُريدَ البدلُ فالضمُّ ليسَ إلاَّ . وقوله : يا هذا ذا الجنةِ ، على البدلِ لا غيرُ ، لأنَّهُ لا يصحُّ أن يكونَ توكيداً لا لفظاً ولا معنىً ، إمّا المعنى فبهي الفاظٌ محفوظةٌ وليسَ هذا واحداً منها ، وأمّا اللفظُ فهو إعادةُ الأولِ بعينه ، وليسَ هذا كذلكَ ولا يصحُّ أن يكونَ عطفاً لا بياناً ولا نسقاً ، إمّا النسقُ فلندمِ الحرفِ ، وأمّا اليانُ فأنَّهُ يكونُ بالاسماءِ الجوامدِ وهذا بمعنى المشتقِّ ، ولا يصحُّ أن يكونَ صفةً ؛ لأنَّ أسماءَ الاشارةِ (٢) لا توصفُ إلاَّ بالألفِ واللامِ على ما تقدّمَ فتعينَ أن تكونَ بدلَ كلِّ من كلِّ .

(فعل) قوله : ولا ينادى ما فيه الاث واللام إلا الله وحده .

قال الشيخ : علَّلَ بعلتين : كلُّ واحدةٍ منهما جزءٌ واحدٌ (٣) [٣٤ ظ] ، احدهما لزومها الكلمةَ والاخرى كونها بدلاً من المحذوفِ ، إذ أصلها الا له فنقلت حركةَ الهمزةِ الى اللامِ فصارت اللامُ فاجتمعَ المثانِ فجازَ الادغامُ فصارَ اللهُ فصارت الالفُ واللامُ عوضاً من الهمزةِ ، ويُعلَّلُ أيضاً بأنَّهُ لو قيلَ يا أيُّها الله (٤) أو يا هذا لأُطلقَ لفظاً لم يؤذنَ فيه ولم يستتم لهم في المعنى أن

-
- (١) في و : (يكون) .
(٢) كذا في ل : ب ، ت ، ر ، وهو الصحيح ، وفي الاصل (الأجناس) .
(٣) في و : (جزء علة) .
(٤) (الله) : ساقطةٌ من ل .

يشيرُ وا الى ما تستجیلُ عليه الاشارة في التحقيق ، ولو قيلَ بِإِلاهِ
أَوْ يَا إِلَهَ لَعِيرُوا الْأَسْمَ وَلَا زَالُوا مَا فَصِدَ بِهِ الْعَظِيمُ •

قالَ صاحبُ الكتابِ : قالَ (١) :

٩٧- مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّذِي تَبَيَّتْ قَلْبِي
وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

شاذٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الْوَجْهَانِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ،
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٩٨- فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا نَسْرًا

فَأَكْثَرُ شذوذًا مِنْهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ وَجْهٌ مِنْهُمَا لَا لَزُومَ وَلَا عَوْضَ •

(فصل) قوله : وَإِذَا كُرِّرَ الْتَادَى فِي غَيْرِ حَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى

آخِرِهِ •

(١) البيتُ لم يعرف قائله ، ورواية سيبويه (بالتود) مكانَ
بالوصل ، تَبَيَّتْ : أي ذللت واستمعدت ، الكتاب ١/٣١٠ ،
ابن يعيش ٨/٢ ، المفصل ص ٢٣ ، معجم الهوامع ١/١٧٤ ،
ورواية الانصاف (فديتك) مكانَ أَجْلِكَ ١/٣٣٦ ، الخزانة
• ٣٥٨/١

(٢) البيت لم يعرف قائله ، قال المبرد : وصوابه (فَيَا غُلَامَانَ
اللَّذَانَ نَسْرًا) ، والشاهد في البيت ادخالُ حرفِ النداءِ عَلَى
الذي فيه الف واللام عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ الْإِنْصَافِ ١/٣٣٦ ،
المقتضب ٤/٢٤٣ ، ابن يعيش ٩/٢ ، المقرب ١/١٧٧ ، ابن
عقيل ٢/٢٠٦ ، الاشموني ٣/١٤٥ ، الخزانة ١/٢٥٨ ، العيني
• ٢١٥/٤

قال الشيخ رحمه الله : وقع في بعض النسخ في حال
 الاضافة ، وهي ترجمة سيويه ؛ لأنه قال : هذا باب تكرر فيه
 الاسم في حال الاضافة ^(١) وكلاهما مستقيم في المعنى ؛ لأن معنى
 التكرار ذكره مرة أولى ثم مرة ثانية ، وليس مخصوصاً بأحدهما
 فيصح تقيده باعتبار الاولى فقال : في غير حال الاضافة وباعتبار
 الثانية ، فيقال في حال الاضافة وتقوى ترجمة سيويه أن المعنى
 وإذا كرر المتأدى ثانياً في حال الاضافة فتقيد المرة الثانية أولى ،
 لأنها المرادة والاسم مضاف فيها فكان في حال الاضافة أظهر ، وفيه
 وجهان : النصب والضم ، فالنصب وجهان : أحدهما أن يكون
 (تيم) الاول مضافاً الى عدي ، والثاني مؤكداً للمضاف فوجب
 نصب الاول ؛ لأنه مضاف ، ووجب نصب الثاني لأنه توكيد
 للنصب ، وهو مذهب سيويه والخليل ، وشبهه بقولهم : لا أباً
 لك ^(٢) ج أن اللام زِيدَتْ توكيداً ، ولولا زيادتها لقال لا أب
 لك . وقوله ^(٣) :

٩٩ - مَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ النَّيِّ

وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا

ولولا زيادتها لقال يا بؤساً للحرب . والوجه الثاني أن يكون كل
 واحد منهما نصباً لأنه مضاف إلا أنه حذف المضاف إليه من

(١) الكتاب ٣١٤/١ .

(٢) الكتاب ٣١٥/١ .

(٣) البيت لسعد بن مالك البكري من قصيدة في الحرب التي نسبت
 بسبب مقتل كليب ، أراهط : قوم ، يا بؤساً للحرب : يا تعساً
 للحرب . شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٠/٢ ، المتقضب ٢٥٣/٤ ،
 المغني ٢١٦/١ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، الخزانة ٢٢٤/١ ، اصلاح
 الخلل ١٢٢ .

أحدهما استغناء عنه ، بالآخر ، وبقيت أحكام الإضافة فيه كقوله (١) :

١٠٠- الإِغْلَالَةُ أَوْ رُبْدَا هَهُ سَابِحٌ تَهْدِي الْجُزَارِمَا
ومثاله عليّ نصف وربع درهم ، وما هو المحذوف منه فيه وجهان :
أحدهما أن المحذوف منه المضاف إليه هو الأول ، وتيمم الثاني
مضاف إلى عدي ، وهذا هو الظاهر ، والدليل عليه أننا لو قلنا :
إن المضاف إلى عدي هو الأول لأدى إلى أمرين محذورين :
أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة ، والآخر الفصل بين
المضاف والمضاف إليه . والمذهب الآخر أن تيمم الأول مضاف إلى
عدي المذكور ، وتيمم الثاني مضاف إلى عدي المحذوف ، ووجه
أنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى أن يكون المتأخر لفظاً ومعنى
دالاً على مقدم ، والمتقول أن المتقدم يدل على المتأخر . والجواب
عن الأول أننا لما أخذنا المضاف إليه من الثاني بقي الاسم غير تام
فأحرر المضاف إليه الأول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون
الأول تاماً بما بعده ، وهما الاسمان جميعاً ، ألا ترى أنك إذا
قلت : « يا تيمم عدي تيمم » لم يكن مستقيماً ، لأنه لم يتم ولهم
يعوض عن تمامه ، وإذا آخرت فقلت : « يا تيمم تيمم عدي » ،
عوضت عن عدي المحذوف لفظاً مثله وصار « تيمم عدي » ،

(١) البيت للاعشى من قصيدة يهجو بها شيبان بن شهاب
الجحدري ، قال الشاعر قد أضاف الغلالة إلى سابع مع الفصل
بالدهاة ، ورواية سيويه (قارح) مكان (سابع) ،
الكتاب ١/٩١ ، ٢٩٥ ، المتضبط ٤/٢٢٨ ، الخصائص ٢/٥٧ ،
الديوان ص ١٥٩ ، المقرب ١/١٨٠ ، معجم مقاييس اللغة
٢١٢/١ ، الخزائن ١/٨٣ .

بالنسبة الى الاول كالتمام^(١)؛ فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير ،
وأما الرفع فعلى أن يكون ناداهُ علماً مفرداً ثم أتى بالمضافِ إمّا
عطفُ بيانٍ وإمّا بدلاً وأنشد بيت جرير^(٢) :

١٥١- يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ
لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرَ

على الوجهين يريدُ عمرَ بنَ لجاهٍ يُحرِّضُ قومهُ عليه ؛ لأنَّه
يقول : أَنَا أَهْجُوكُمْ بِسِيِّهٍ وَبِعَدَةٍ :

أَحِينَ كُنْتَ شِمَامًا يَا بَنِي لَجَاءِ
وَخَاطَرْتَ بِي عَنْ أَحْسَابِهَا مُضِرٌّ

خَاطَرْتَ أَي غَالَبْتَ • فَجَابَهُ [٣٥ وَ] عُمَرُ بْنُ لَجَاءِ^(٣) :

- (١) في ل : (تيم الاول حقيقة والثاني لفظاً) ، وهو خطأ .
- (٢) البيتان في الديوان ، وروايته (لا يُوقِعَنَّكُمْ) مكان
(لا يُلْقِيَنَّكُمْ) من قصيدة يهجو بها عمر بن لجاه التيمي ،
الديوان ١٣٠/١ ، الكتاب ٢٦/١ ، ٣١٤ ، المُقتضب ٢٢٩/٤ ،
ابن يعين ١٠/٢ ، الخصائص ٣٤٥/١ ، المغني ٤٥٧/٢ ، شرح
الاشموني ١٥٣/٣ ، العيني ٢٤٠/٤ ، الخزانة ٣٥٩/١ ، ابن
عقيل ٢١١/٢ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٤١ .
- (٣) الابيات من قصيدة مطولة يهجو بها جريراً ، أوردها محمد بن
المبارك في منتهى الطلب من أشعار العرب والرواية فيه (بكلِّ
أنت) مكان (أَلَسْتَ) و (لَن) مكان (لا) ، والرواية في
(مِنِّ هَمِّ) مكان (فِي سَمَرَةٍ) ، النزوة : مصدرٌ من نَزَا
الذَكَرُ عَلَى الْإِنثَى ، وهي تكونُ في الحيوانات ، الخوار :
ضعفُ العقلِ والقلب • منتهى الطلب ج ٣٩/٥ ، الخزانة
٣٦١/١ ، اصلاح الخلل ورقة ١١٥ .

١٠٢- لَقَدْ كَذَبْتَ وَشَرُّ الْقَوْلِ أَكْذَبُهُ
مَا خَاطَرَتْ بِكَ عَنْ أَحْسَابِهَا مَضْرُ

أَلَسْتَ نَزْوَةً خَوَّارٍ عَلَى أُمَّةٍ
لَا يَسْبِقُ الْحَلَبِيَّاتِ اللَّوْمُ وَالْخَسْوَرُ

مَا قُلْتَ فِي مَرَّةٍ إِلَّا سَأَنْقُضُهَا
يَا بَنَ الْأَثَانِ بَسْتَلِّي تَنْقُضُ الْمِرْرُ

وكذلك يُنشدُ (١) :

١٠٣- يَا زَيْدُ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ الذُّبُلِ
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ

والمبردُ يقولُ هو لابنِ رواحه .

(فعل) قوله : وقالوا في المضافِ الى ياءِ المكلمِ الى آخره .

قال الشيخُ رحمه الله : في ياءِ الاضافةِ قولان : أحدهما أن
أصها المفتحُ ، وجاءَ السكونُ تخفيفاً وهو الأكثرُ والأظهرُ . والآخرُ

(١) نسبه سيبويه الى بعض ولد جرير ، والصحيح أنه لعبدالله
ابن رواحة كما قال المبرد وصرحه البغدادي في الخزانة يخاطبُ
زيد بن أرقم في غزوة مؤتة ، اليعتملات : جمعُ يعلمة وهي
الناقة القوية الحمولة ، الذُّبُلُ : جمعُ ذابل بمعنى ضامير .
الكتاب ٣١٥/١ ، المقتضب ٢٣٠/٤ ، ابن يعيش ١٠/٢ ، المغني
٤٥٧/٢ ، ابن عقيل ٢١٣/٢ ، الاشموني ١٥٣/٣ ، اساس
البلاغة ٤٨/٢ ، الخزانة ٣٦٢/١ ، العيني ٢٢١/٤ .

أَنَّ أَوَّلَهَا أَنْ تَكُونَ مَأْكَنَةً وَفُتِحَتْ تَقْوِيَةً لَهَا لضعفها وخفائها ،
 وَدَلِيلُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَيَجِبُ أَنْ تَبْنَى
 عَلَى حَرَكَةٍ كَمَا تَرَى الْأَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، كَمَا كَانَتْ فِي
 ضَرْبِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَلَوْ قُنَا : مُضْمَرٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لَكَانَ أَيْضاً
 حَسَباً ، وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِنَّ فِي الْأَسْمَاءِ أَسْمَاءَ مَفْرَدَةً مَبْنِيَةً عَلَى
 السُّكُونِ كَالْوَاوِ فِي ضَرْبِهَا وَشَبَهِهِ ، فَقَوْلٌ عَلَى هَذَا الْمُضْمَرِ هُوَ
 حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنَ ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْنَى عَلَى السُّكُونِ قِيَاساً عَلَى الْوَاوِ فِي
 ضَرْبِهَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَفْرُقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَاوَ تَسْتَقِلُّ
 عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ بَعْدَ الْحَرَكَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْيَاءُ ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ :
 رَأَيْتُ الْقَاضِيَ وَلَنْ يَشْتَرِيَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَلَا يَقُولُونَ :
 رَأَيْتُ قَانِسُوّاً ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ : لَنْ يَدْخُرَ فِي الْأَفْعَالِ دُونَ
 الْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَحْتَمِلُ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ (١) الْأَسْمَاءُ ، فَدَلَّ عَلَى
 أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي تَحْرِيكِ الْيَاءِ تَحْرِيكَ الْوَاوِ لِمَا ظَهَرَ مِنَ الْفَرْقِ
 بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ تَوَهَّمَ قَوْمٌ أَنَّ شَرْطَ الْحَذْفِ فِي نَحْوِ يَا غَلَامَ أَلَّا يَكُونَ
 بَعْدَهُ مَا تَحْتَمِلُ بِهِ سِتُّ (٢) حَرَكَاتٍ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، ثُمَّ تَلَلَّ
 بِأَنَّ اجْتِمَاعَ ذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ غَلَطٌ ثَانٍ ، وَلَوْ
 عَلَّلَ بِأَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ أَثْقَلُ مِنْ اثْبَاتِهَا لَكَانَ لِلتَّعْلِيلِ
 وَجْهٌ ، وَلَا يَخْتَلَفُ فِي جَوَازِ عَمْرٍ (٣) ضَرْبَ فَرَسِهِ وَأَكَلَ عَمْرٍ
 وَشَرِبَ وَهَذِهِ عَشْرُ حَرَكَاتٍ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ خَمْسُ حَرَكَاتٍ

(١) فِي ب : (تَحْتَمِلُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي ل : (خَمْسُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٣) فِي و : (ضَرْبَ عَمْرٍ فَرَسَهُ) .

فصاعداً في الشعر لفوات الوزن^(١) المقصود • وزعم سيويه أن
بعض العرب يقول 'يَا رَبِّ' ^(٢) ويا غلام ، ومزادهم 'يا ربّ ووجهه'
أنهم لما حذفوا شابه المزد فجمعت حركته حركته •

فوله : ' والتاء في يَا آبَتِ وَيَا أُمَّتِ الى آخره •

قال الشيخ رحمه الله : للناس فيها^(٣) مذهبان : مذهب أهل
الكوفة أن التاء للتأنيث ، وياء الاضافة مقدره بعد ها ، كأنه قال :
يَا آبَتِي وَيَا أُمَّتِي ، ومذهب البصريين أن تاء التأنيث عوض عن
ياء الاضافة ، واستدلوا بوجهين : أحدهما أنها تقلب هاء ولو كانت
ياء (الاضافة مقدره بعد ها لم يجز قلبها هاء لأنها حينئذ متوسطة
والمتوسطة لا تقلب هاء ، والآخر هو أنه لو لم يكن عوضاً^(٤))
لجاز أن يجمع بينهما وبين الياء ، فيقال 'يا أمّتي كما يقولون :
يَا ضَارِبَتِي ، ولما لم يقولوا : يَا أُمَّتِي دل على أنها عوض عنها ،
ومن كسر التاء وهو الأكثر فلأنها مناسبة للحرف المبدل منه التاء
فكانت أولى^(٥) ، ومن فتح ، وهي عن^(٦) ابن عسير^(٧) فلأنها حركة

(١) في و : (وزن) ، وهو تحريف •

(٢) الكتاب ٣١٦/١ •

(٣) في ل : (في هذا) ، وفي ش ، ب ، ت ، س : (فيه) ،

وما اثبتناه أصح •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٥) شرح الاشموني ١٥٨/٣ ، شرح التصريح ١٧٨/٢ •

(٦) في ت (أبني عامر) ، وهو تحريف •

(٧) هو عبدالله بن عامر بن زيد بن تيم بن زبيعة بن عامر بن عبدالله

ابن عمران الحيصي امام أهل الشام في القراءة ، وانتهت اليه

مشيخة الاقراء فيها ، أخذ القراءة عن ابي الدرداء وعن الخيرة

ابن شهاب ، ولي القضاء بدمشق ولد سنة ٨ هـ ، وتوفي سنة

١١٨ هـ ، غاية النهاية ٤٢٣/١ •

الحرف المبدل منه • وزعم قوم أن يا أبت فرع يا أبتا فحذف
الالف وليس بشيء •

وقوله : • وقالوا : يا ابن أمي إلى قوله وجعلوا الأسمين
كاسم واحد ، يعني أنهم جعلوا ابن^(١) المضاف إلى أم ، وابن
المضاف إلى عم لما أضافوهما إلى ياء التكلم كاسم واحد أضيف
إلى ياء المكلم حيث علمواها بالتخفيف معاملةً لما كثر قولهم : يا ابن
أمي ويا ابن عمي بخلاف يا غلام عمي ويا غلام أمي لقلته ،
وجاز الفتح في يا ابن عم ويا ابن أم لزيادة استقلاله فبولغ في
تخفيفه بأكثر من تخفيف يا غلام ، وزعم قوم أنه^(٢) فرع على
يا ابن أمًا فحذف الف ، وهو تصنف ، وقيل في تفسير
جعلوا الأسمين كاسم واحد ، يعني مزجوا ابن مع أم أو عم
وصيروهما واحدًا ، فبنيتا^(٣) كخمس عشرة ، ثم أضافوا كما أضيف
خمس عشرة وليس بشيء ، وقيل جعلوا كخمس عشرة حيث
فتحوا آخر الأسمين ولم يفتحوا في باب^(٤) يا غلام فبنوهما معًا كما
بني خمس عشرة ، وكل ذلك بعيد عن الصواب ، لأننا قاطعون
بأن الحركة في يا ابن أم بفتح الميم مثلها في يا ابن أمي باثبات
الياء^(٥) ، فكيف يستقيم أن يبني الاسم مع التركيب بغير
موجب ، فإن زعم أنهم قالوا : (بادي بدي ، أو ذهبوا أيدي
سبا) بالبناء مع أن أصله [٣٥ ظ] معرب لما صار الأسمان

- (١) في ر : (وللاين) ، تحريف •
(٢) في و : (مرفوع) ، وهو تحريف •
(٣) (فبنيتا) ساقطة من و •
(٤) (باب) : ساقطة من و ، ش ، ل ، من •
(٥) (باثبات الياء) ساقطة من ر •

كاسمٍ واحدٍ ، فكذلكَ هنا لما صارَ ابنُ ' أمَّ عبادةَ عن القربِ ، وإنْ لم يقصدُ اضفتهُ ، جرى مجرى ذلكَ ، قيلَ لهُ لولا السكونُ في بيادي ، وأيدي لم يقلْ أحدٌ بذلكَ لكتَّهمُ لما سكتنوا أمكنُ أنْ يُقالَ ، وأيضاً فإنْ مثلَ ذلكَ موجبُ لبناهِ الاولِ خاصةً فأين موجبُ بناءِ الثاني ؟

(فنمل) المندوبُ •

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : هو التفعُّعُ عليهِ بياءٍ ، أو (وا) واختصَّ بـ (وا) وحكمهُ في الاعرابِ والبناءِ حكمُ المتادى وتوابعهِ كتوابعه ، تقولُ : وازيدُ الظريفُ نصباً ورفماً كأنَّهمُ أخرجوهِ مخرجَ المتادى في اللفظِ ليكونَ أبلغَ في التفعُّعِ ، ولذلكَ (١) كانَ الاقبحُ الاتيانَ بالمدةِ في آخرهِ • وإنَّما قالوا : الفُ وقدْ يكونُ غيرَ ألفٍ ، لأنَّها الغالبُ ، وإنَّما يعدلُ الى غيرها لفرضِ ، ولا يخلو من (٢) أنْ يكونَ آخرهُ حركةً أو سكوناً ، فإنْ كانَ حركةً فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ إعراباً أو بناءً فإنْ كانتْ إعراباً فليسَ إلاَّ الألفَ كقولك : وازيداهُ واعدَ الطلبةَ واغلامَ أحمداهُ ، بخلافِ مدَّةِ الانكارِ ، فانَّكَ تقولُ : فيها عبدُ المطلبيةِ ، ومدَّةُ التذكُّرِ أيضاً فتتَّك تآمِّي بها على حسبِ حركةِ الآخرِ كأنَّه ما كانتْ ، فإنْ كانتْ حركةً الآخرِ حركةً بناءً أتبعها مدَّةً من جنسها ، فقلتُ : في حدَّامِ واحدٍ ، وفي أميرِ المؤمنينِ وأميرِ المؤمنيناهُ ، وفي غلامكِ للراةِ المخاطبةِ واغلامكِيه ، وإنْ كانَ آخرهُ ساكناً فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مدَّةً أو غيرَ ذلكَ (٣) ، فإنْ كانتْ مدَّةً

-
- (١) كذا في ل ، و (وكذلك) في الأصل •
 (٢) (من) ساقطةٌ من ر •
 (٣) في س : (غيرَ مدَّةٍ) ، وما اثبتناه اصح •

استغنيَ بِهَا فيُقَالُ 'فِيمَن اسْمُهُ إِضْرَبِي وَإِضْرَبِيهِ' (١) ، وفي غلامه
 وا غلامهوه وفي غلامكما وا غلامكما ، ولا فرق بين الواو المقدره
 والمحقة فإذلك قلتَ في وا غلامكم (فيمن أسكن الميم
 وا غلامكموه ؛ لأنَّ الواو مرادةٌ عندهُ ولذلك وجب الضمُّ في
 قولك) (٢) : غلامكم اليومَ رداً للميم الى أصلها كما وجب في منذ
 اليومَ كذلك ، فأما الحاقُ الالف في العربات فلأنَّها أسماءُ (٣) بمنزلة
 زيدٍ وعمروٍ لا لیس (٤) فيها فاللحقت الالفات في آخرها كما
 الحقت بزید وعمرو ، وأما الحاقُ الياء والواو فلخوفِ الالباسِ •
 ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ في غلامك واغلامك ؛ لالتبسَ المذكورُ
 بالموث ، ولو قلتَ : في غلامكم واغلامك لالتبسَ المثنى بالمجموع ،
 ثمَّ أُجْرِي مِثْلِي الآخرِ مجرى واحدٍ ، وأما اختيارهم في
 واغلامي باسكان الياء واغلامي (فلأنَّ أصله الفتح) (٥) فردتْ
 اليه • وجوزَ الميردُ واغلامه (٦) وليس بجيدٍ وواغلاميه أوجهٌ ،
 أمَّا بناءُ علي أنَّ أصلها السكونُ فلا إشكالٌ ، ألا ترى أنَّكَ لو
 قلتَ فيمن اسمهُ اضْرَبِي أو اضْرَبُوا لقلتَ : وا اضْرَبِيهِ
 ووا اضْرَبُوهُ ، وأما بناءُ علي أنَّ السكونَ العارضُ كالاصلي في هذا
 الباب ، بدليلِ أنَّكَ إذا قلتَ : فيمن اسمهُ مثنى أو معلّى لقلتَ :
 وا مثناه ووا معلاه ، ولا تردُّ الالف الى أصلها فكذلك قياسُ الياءِ

(١) (اسمه اضْرَبِي واضْرَبِيهِ) : ساقطةٌ من ل

(٢) ما بين القوسين ساقطةٌ من ر

(٣) في ب : (اسم) ، وهو خطأ •

(٤) في ر : (عدم) ، وهو خطأ •

(٥) في ب : (فلأنَّها في الاصل الفتح) ، وفي ل : (لاصليها)

(٦) المتضرب ٤/ ٢٧٠ •

بعد سكونها بخلاف التثنية فائتك تقلبها^(١) للزوم ألف التثنية
 للاسم المثني • وأمّا^(٢) قنزون ، فقال سيويه : واقسروناه^(٣) ،
 وقال الكوفيون : واقسريناه^(٤) وهما جائزان في التحقيق بناء على
 أن إعرابه بالحروف أو الحركات ، ولو سميت باتني عشر ،
 فقال سيويه : واثنا عشره^(٥) ؛ لأنه عندَه اسم مفرد فوجب أن
 يكون حاله حال المرفوع ، وقال الكوفيون : واثنى عشره ؛ لأنه
 عندهم في حكم المضاف ، فوجب أن يكون منصوباً ، والخلاف
 جارٍ في (قنزون) واثنى عشر لحتتِ الألف أو لم تلحق •

قوله : « ولا تلحق الصفة عند الخليل^(٦) ؛ لأن الاسم
 المنعج عليه قد تم ، والصفة ليست من جملته ، وإنما هي^(٧)
 اسم آخر جيء به لمضى آخر وهو التوضيح وليس كالمضاف
 والمضاف إليه ، لأنه جعل أولاً على المسمى بجملته ، فالمضاف
 إليه مع المضاف كالدال من زيد (فكما لحتت العلامة الدال من
 زيد فكذلك هنا)^(٨) ، وليس كذلك الصفة ، وهذا يونس جواز
 ذلك^(٩) ، وقول : إنهما كشيء واحد كالمضاف مع المضاف إليه ، وقد
 ظهر الفرق بينهما • وقال الخليل : لو جاز وأزيد الظرفاً لجاز

-
- | | |
|-----|-------------------------------------|
| (١) | (تقلبها) ساقطة من شن • |
| (٢) | في ل : (مثل) ، وهو خطأ • |
| (٣) | الكتاب ١/ ٣٢٤ • |
| (٤) | الانصاف ١/ ٣٢٤ • |
| (٥) | الكتاب ١/ ٣٢٤ • |
| (٦) | الكتاب ١/ ٣٢٤ وزعم الخليل هذا خطأ • |
| (٧) | كذا في ل ، و (هو) في الاصل • |
| (٨) | ما بين القوسين : ساقطة من و • |
| (٩) | الكتاب ١/ ٣٢٤ • |

جاء زيدٌ الظريفُ ، وتقريره 'أنه' لو جازَ للهِقَتِ العلامةُ ما ليسَ باسمِ مندوبٍ ، وإذا لهِقَتِ العلامةُ ما ليسَ بمندوبٍ جازَ الحاقها^(١) في جاء زيدٌ الظريفُ ، وإن لم يكنْ مندوباً . وقد نقلَ عن يونسَ أنه 'يجزُ' وازيدُ أنتَ الفارسُ البطلاءُ ، وهذا أبعَدُ وقد احتجَ يونسُ بقولهم : وا جَمَجَمَتِي الثاميتينام^(٢) ، والجماجمُ والرؤوسُ والثاميتينَ صفةٌ للججمتينِ ، وهذا لو صحَّ فسادٌ لا يُحْمَلُ عليه [٣٦] .

قوله : « ولا يُندَبُ إلاَّ الاسمُ المعروفُ » ، أي الدالُّ على المندوبِ بضمٍّ لفظه ، فأما التكراتُ وأسماءُ الإشارةِ فليستْ من هذا القبيلِ لأنَّ التادبَ غرضهُ الجوزُ بذكرٍ من يتنَجَّعُ عليه إمَّا لتعريفه وإمَّا لإقامةِ عذره في ذلك ، ولا يحصلُ هذا المعنى إلاَّ أنْ يكونَ الاسمُ كما ذكرناه ، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ علماً أو كالعلمِ وعلى ذلكَ نزلَ وا من حفرَ بشرَ زمزماه منزلة قولك : واعدِ المطلباء^(٣) ، قال الخليلُ : كما لا يُقَالُ وا من لا يُعَيِّنِي أمرهوه ، ولا يُعذَرُ من يتفجَّعُ بذلكَ ، لا يُعذَرُ من يتفجَّعُ بسبهم^(٤) ، يعني أنه لا يُعرَفُ من يعينه .

(فعمل) قوله : ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ عملاً لا توصفُ به أي .

-
- (١) في و : (لحقها) ، وفي ل (لحوقها) وما ذكرناه ارجع .
 (٢) الكتاب ١/٣٢٤ .
 (٣) في ب : زيادة حوالي ثلاثة أسطر .
 (٤) الكتاب ١/٣٢٤ ، المقتضب ٤/٢٦٨ .

قول الشيخ رحمه الله : ذكر القيد ، وهو مشعر بالعلّة .
 ووجه التعليل به (١) أن قولك : يا رجل أصله يا أيها الرجل
 ويا هذا الرجل ، أصله يا أي هذا الرجل فحذفوا الالف والسلام
 استغناء عنها بما حذفوا أي ، لأنهم ما أتوا بها إلا وصله إلى نداء
 ما فيه الالف واللام ، فبقي يا رجل فكرهوا أن يحذفوا حرف
 النداء فيدخلوا بحذف أشياء كثيرة ، وفي قولك : يا زيد ونسبه لم
 يحذف منه إلا حرف النداء فلا يلزم من جواز حذف شيء
 واحد جواز حذف (٢) أشياء متعددة . ومن الناس من قال : لم
 يجز الحذف في قولك : يا رجل لبقائه مبهماً وفي قولك : يا زيد
 جاز لكونه غير مبهم فلا يلزم من جواز الحذف في الموضع (٣)
 الذي يمام النداء (٤) فيه جواز الحذف في الموضع الذي لا يعلم ،
 (وأورد على هذا) (٥) قولهم : هذا (٦) فأنه فيه تعريف يرشدنا إلى
 المقصود بانداء فليجز كما جاز قولك : زيد ، وأجيب عنه
 (إننا قلنا ذلك ؛ لأنه) (٧) إذا حذف بقي مبهماً ، وهذا هو مبهم
 أيضاً ، ولذلك يسميه النحويون مبهماً وما ذلك إلا لتزده بين (٨)

- (١) في ل : (تعليله) ، وهو تحريف .
- (٢) (حذف) ساقطة من ر .
- (٣) في و : (المواضع) وهو تحريف .
- (٤) (فيه) ساقطة من ل .
- (٥) في ل : (ويرد على هذا القائل بهذا التعليل) .
- (٦) (هذا) : ساقطة من و .
- (٧) في ل : (انا قلنا لأنه) ، في ب : (انا قلنا إنه) ، في ت :
 (انا قلنا انما ذلك) ، في س : (انا قلنا قلنا) ، وما اثبتناه
 أنسب .
- (٨) في و : (من) وهو تحريف .

أشياء متعددة عند الإشارة ، وليس بشيء ، لأنَّ (١) نجوتز أن تقول : غلامٌ هذا ، وإن كان أقلُّ تعريفاً من قولك : هذا ، لأنَّه يترددُ بين المثار اليهم والغلمان جميعاً فكان بالمنع أولى ، ولنا لم يمتنع دلٌّ على أنَّ الجواب ليس بشيء .

وأما { أَصْبِحَ لَيْلٌ } (٢) فأجريه مثلاً يُضْرَبُ في شدة طاب النبي ، وقيل أولُ من قاله امرأةٌ طرقتها (امرؤ القيس) وكان مغمضاً فجعلت قولُ أَصْبَحْتَ يا فتى فيقول : لا فرجعت الى خطاب الليل كأنَّها (٣) تستطفه لفرط تضرُّها فقالت : « أَصْبِحَ لَيْلٌ » { وَافْتَدِ مَخْنُوقٌ } (٤) مثلٌ للاحض على تخليص النفس من الشدائد ، وآطرق كراً ، مثل لمن يتكلم وبخضرة أولى منه بذلك (٥) كان أصله خطاب الكروان (بالاطراق لوجود السعام ولذلك يقال إتمامه (٦) :

(١) (لأنَّ) : ساقطة من و .

(٢) المثل في جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري ١٣٨/١ ، فرائد اللال ٣٤٠/١ ، المقتضب ، المقتضب ٢٦١/٤ ، مجمع الامثال للميداني ٢٧٣/١ . الكتاب ٣٢٦/١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من و .

(٤) مثل يُضْرَبُ لكل مشفوق عليه مضطر . وهو في مجمع الامثال للميداني ١٧/٢ ، فرائد اللال ٦١/٢ ، المقتضب ٢٦١/٤ ، المقرب ١٧٧/١ ، الكتاب ٣٢٦/١ .

(٥) في ر : (كان منه بذلك) ، وهو خطأ .

(٦) المثل في مجمع الامثال ٢٩٢/١ ، جمهرة الامثال للعسكري ١٣٩/١ ، فرائد اللال ٦١/٢ ، المقتضب ٢٦١/٤ ، المقرب ١٧٧/١ ، الكامل ٥٦/٢ ، لسان العرب ٢١٩/١٠ ، الكتاب ٣٢٦/١ .

أَطْرِقُ كَرَأ [أَطْرِقُ كَرَأ] (١)
إِنَّ التَّمَامَةَ فِي التَّرِي

وَيُقَالُ إِنَّ الكَرَوَانَ (٢) يَخْفُ مِنْ التَّمَامِ ، وَكَرَأَ مَرَحْمٌ عَلَى لَبَةٍ
مِنْ يَقُولُ : يَا جَارُ بِالضَّمِّ • وَقَوْلُ العَجَاجِ شَاذٌ ، يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ
يَصْلِحُ حَلَسًا (٣) لَهُ ، فَمَرَّتْ بِهِ جَارِيَةٌ فَأَلَحَتْ بِالنَّظْرِ إِلَيْهِ مُتَعَجِبَةً
فَقَالَ (٤) :

١٠٤- جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي
سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وَحَذْرِي (٥) مَا لَيْسَ بِالْمَحْذُورِ

عَذِيرِي مَبْدَأٌ خَبْرُهُ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ مَفْعُولٌ تَسْتَكْرِي ، وَمَا بَعْدَهُ
إِمَّا خَبْرٌ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : تَعَذِيرِي وَإِنَّمَا بَدَلٌ مِنْ عَذِيرِي
الْمَذْكُورِ • وَالتَّرْمُومَةُ حَذْفُهُ فِي اللُّهْمِ ، لِأَنَّ المِيمَ عَوَّضَ عَنْهُ (٦) عِنْدَ

-
- (١) (أَطْرِقُ كَرَأ) زيادة عن ل .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٣) في الاصل (لحساً) : وهو تصحيف .
(٤) الرجز للعجاج ، ورواية الديوان (سَعْبِيي) مكان (سَيْرِي) ،
وجازي حذف منه حرف النداء ورخم ، العذير : العمل الذي
يحاوله الانسان • الديوان ١/٣٣٢ ، الكتاب ١/٣٢٥ ، المقتضب
٤/٢٧٧ ، ابن يعيش ٢/٢٠ ، شرح شواهد الشافية ٤/٤١٩ ،
المقرب ١/١٧٧ ، شرح الاشموني ٣/١٧٢ ، العيني على الاشموني
٣/١٧٢ ، الخزانة ١/٨٣ ، الصحاح ٢/٧٠٢ .
(٥) في ش (صبري) ، وهو خطأ .
(٦) (عنه) ساقطة من ل .

البصريين^(١) ، فقالَ الفراءُ : أصاهُ يا اللهُ أَمَا بِخَيْرٍ ثُمَّ كَثَرَ حَتَّى
خُفِنَ^(٢) وهو بعيدٌ جداً . وقوله^(٣) :

١٠٥- إِنِّي إِذَا مَا حَدَنَ آلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقوله^(٤) :

١٠٦- وَمَا عَلَيكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحْتَ أَوْ مَلَّيْتَ يَا اللَّهُمَّا

أَرَدَدُ عَلَيْنَا نَبِيحَنَا مُسَلِّمًا
مِنْ حَيْثَمَا وَكَيْفَمَا وَأَيْنَمَا^(٥)

(١) الانصاف ١/٣٤١ ، ٣٤٣ .

(٢) الجمل للزجاجي ص ١٧٧ .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، الحدث : الحادث من الامور
المكروهة ، قد جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة
للضرورة . وهو بلا نسبة في الانصاف ١/٣٤١ ، ابن يعيش
١٦/٢ ، شرح الاشموني ٣/١٤٦ ، الخزانة ١/٣٥٨ ، لسان
العرب مادة (اله) .

(٤) الابيات لم يعرف لها قائل وهي غير منسوبة في الانصاف
١/٣٤٢ ، القوافي وما اشتقت القابها منه للمبرد) ص ١٢ ،
المقتضب ٤/٢٤٢ ، الجمل للزجاجي ص ١٧٧ ، معاني القرآن
١/٢٠٣ ، ابن يعيش ٢/١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨١ ،
الخزانة ١/٣٥٩ .

(٥) (مِنْ حَيْثَمَا وَكَيْفَمَا وَأَيْنَمَا) ساقط من ل وفي مكانه
ما بعده .

فَأَنتَا مِن خَيْرٍ لَّن نَعْدَمَا

محمولٌ على الضرورة مع كونه مجهولاً ، وفي جواز وصف اللهم^{٢٦} خلاف جعله سبويه لما كان مخصوصاً بالنداء مثل يا هناه وجوز قوم وصفه كما يوصف يا الله ، واستدلوا بمثل { قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ } (١) ، { قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } (٢) ، وحمله سبويه على أنه نداء ثان (٣) .

الاختصاص

(فصل) قوله : وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاص لا النداء .

قال الشيخ رحمه الله : أعلم أن في كلامهم جملاً لمعان في الاصل ثم ينفقونها الى معانٍ أُخر مع تجريدِها عن أصل معناها الاصلي ، وهذا في أبواب : منها أن أوصل صيغة للأمر في الاصل ثم نقلت الى معنى التعجب كقوله تعالى : { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ } (٤) ، لم يقصد به هنا الى أمر وإنما قصد التعجب ، وكذلك قولهم : ما أحسن زيدا ! أصله إماماً خيراً وأما استفهام على الخلاف ثم نقل الى التعجب ، وكذلك قولهم : أقمت أم قعدت ؟ سؤال عن تعيين مع التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر

-
- (١) سورة آل عمران الآية : ٢٦ .
 - (٢) سورة الزمر الآية : ٤٦ .
 - (٣) انظر الكتاب ١ / ٣١٠ .
 - (٤) سورة مريم الآية : ٣٨ .

بمعنى التسوية عن غير سؤال كقولك : سواء [٣٦ ظ] عليّ أقمت أم قعدت ؟ ، وكذلك قولهم : أيها الرجل أصله تخصيص المنادى (١) لطلب إقباله عليك ، ثم يُنقل إلى معنى الاختصاص مجرداً عن معنى طلب الإقبال في قولك : أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، وكان ما يُنقل من باب إلى باب فإن إعرابه يكون على حسب ما كان عليه ، فلذلك تقول في قولك : أكرم يزيد ، أكرم فعل أمر وتقول : في أيها (٢) الرجل [أي] (٣) هنا منادى مفرد ، والرجل صفة له كما تقول : في المنادى الحقيقي ، ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المحض بالنداء فيكون لفظه لفظ النداء ، كقولك : أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، ومنه ما ليس على لفظ النداء كقولك : نحن العرب ، فهذا لا يكون إعرابه إلا بما يقتضيه في نفسه ، لأنه لا يصح أن يكون منقولاً من النداء ، ومنه ما يحتمل الأمرين ، كقولك : إنّما معشر العرب ، فجاءت في إعرابه الأمران جميعاً إلا أن الأولى أن يقال منصوب نصب العرب إذ النقل على خلاف القياس فجعله أصلاً في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولاً ، وقول أبي سعيد (٤) : أيها الرجل (هنا مبتدأ والخبر محذوف) (٥) أي المراد أو خير والمبتدأ

(١) في ل : (الرجل)

(٢) في و : (يا أيها)

(٣) (أي) : زيادة من ر

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي النحوي

قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد ، واللغة على ابن دريد

والنحو على ابن السراج توفي سنة ٣٦٨ هـ . أنباء الرواة

١/٢١٣ ، غاية النهاية ١/٢١٨ ، نزهة الالباء ص ٢١١ ، بغية

الوعاة ١/٥٠٧ .

(٥) قال السيرافي : عندي أن أيها الرجل وأيّتها العصابة في

موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ .

شرح السيرافي ٣/٦١ .

محدوف^(١) ، أي المرادُ الرجلَ وليسَ شَيْئاً ، ويُقْبَعُ في بعضِ
النسخِ علامةَ قطعٍ بينَ قوله : «إِلَّا أَنَّهُمْ» وبينَ ما كَتَبُوا عَنْهُ ،
وكانَ هؤلاءُ فهموا أَنَّهُ استتافٌ ، وخبرهُ كَأَنَّهُ قِيلَ^(٢) أَي كَأَنَّهُ
قِيلَ فِيهِ ، والذي حملهُم عليه إنَّ عطفَهُ على أَنفُسِهِم يقتضي
المغايرةَ وليسَ بمغايرٍ ، وما^(٣) ارتكبهُ مُفسدٌ للمعنى ، لأنَّهُ يكونُ
قوله : كَأَنَّهُ قِيلَ تفسيراً لقوله : وما كَتَبُوا عَنْهُ ، وليسَ هذا
تفسيراً لهُ باتفاقٍ ، وإنما هو تفسيرٌ لقولهم : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وإذا
تبينَ جملةُ لما تقدمَ وجبَ العطفُ على غيرِ ظاهره في المغايرةِ أو
يُجْمَلُ وما كَتَبُوا عَنْهُ خبرٌ مبتدأٌ محدوفٌ ، أي وهو ما كَتَبُوا
[عنه]^(٤) فيستقيمُ .

وقوله : «إِلَّا أَنَّهُمْ سَوْغُوا دَخُولَ اللَّامِ هُنَا» ، يعني : بينَ
غيرِ أنْ تذكرَ أَيُّهَا يُرِيدُ ، ويلزمُ التنبُّهُ على أصلِ التنبُّهِ
وذكرَ اسمَ اللهِ تعالى ليعلمَ أنَّ التنبُّهُ لازمٌ فيما يجوزُ دخولُ
(يَا) عليهِ وفيما لا يجوزُ إذا لم تدخلْ (يَا) ، وقيلَ قوله^(٥) :

-
- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ر .
(٢) كَأَنَّهُ قِيلَ (أي) : ساقطة من ل .
(٣) في ش (والذي) ، وهو خطأ .
(٤) عنه (زيادة عن ش) .
(٥) الأبيات من قصيدة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ذكرت في ديوان
الهذليين ١٨٣/٢ في وصف صياد ، وعجز البيت الأول
(وشعثاً مراضيع مثل السُعالي) ، الشعث : المنغرات
مفيداً : مستفيد من الصيد ، مصيداً : معتاداً على الصيد ،
ذكر سيبويه البيت الأول ، الكتاب ١٩٩/٢ ، ٢٥٠ ، معاني
القرآن ٢١٦/٣ ابن يعيش ١٨/٢ ، الثقرب ٢٢٥/١ ، الخزانة
١/٣٢٠ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٠اظ ، اصلاح الخلل ٢٢ .

١٠٧- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلَ

فَأَوْرَدَهَا مَرَصِدًا حَافِظًا

به ابن الدُّجَنِيِّ لَا طَبِياً كَالطَّحَالِ

مُفِيداً مُعِيداً لَا كَلِّ الْقَنِيْبِ

صِ ذَا فَكَّةٍ مُلْحِمًا لِلْعِيَالِ

ويأوي يعني أورد العير الآن مرصداً أي مكاناً يرصد به الصائد
الرحمن حافظاً به ابن الدُّجَنِيِّ أي الصائد ، ثم أخذ في وصفه
لَا طَبِياً كَالطَّحَالِ أي ملتصقاً بالأرض ليخفي عن الصيد ، ثم
وصفه بلزومه للصيد لفقره ، وقول بعضهم إنّه قصد تقسيم
النسوة الى عطل وشعث ياباه النصب لأنها حينئذ في معنى
الصفة الواحدة فلا يستقيم جري احدهما وتقطع الأخرى .

[الترخيم]

(فصل) ومن خواص النداء الترخيم الى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : الترخيم من قولهم رخم صوته إذا
رققه ، وكلام رخم أي ضعيف ، وعن الأصمعي قال (١) : قال
لي الخليل ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت : الترخيم فعمل باب
الترخيم ، وقد ضعفت قول الأصمعي بأن قبل الخليل جماعة من

(١) قال (ساقطة من ل ، ب)

التجاة كأبي عمرو وابن أبي اسحاق^(١) ، ولم يُقَلَّ عنهم [اسم]^(٢) غيره فلا يضعف لمجرد ذلك ، نعم إن صحَّ أنَّهم تكلموا فيه بهذا الاسم ، تبيَّن ضعفه ، وإلا فيجوز أنَّهم تكلموا فيه بغير هذا الاسم ، أو ما تكلموا فيه أصلاً ، وإن ثبت ما روي عن ابن عباس^(٣) أنَّه لمَّا سمع قراءة ابن مسعود^(٤) (وقالوا يا مَالِ)^(٥) ، قال : ما أشغل أهل النار عن اترخيم ؟ كان مضعفًا والاتفاق بعيد . وقوله : « إلا إذا اضطرَّ الشاعر فرخم في غير النداء » يعني فيجوز على الوجهين ، وهو مذهب سيويه^(٦) وأجازه المبرد في الشعر تلى لفة يا حارُّ بالضم خاصة دون الأخرى

(١) هو عبدالله بن أبي اسحاق بن الحارث بن الحضرمي النحوي البصري كان مقروءاً أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وروى عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء مات سنة ١١٧هـ . أخبار النحويين ص ٢٥ ، نزهة الالباء ص ١٠ ، إنغاية النهاية ٤١٠/١ ، بغية الوعاة ٤٢/٢ .

(٢)

(اسم) : زيادة من ش ، ر .

(٣) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الأمة دعا له الرسول (ص) بقوله (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) يقال قرأ على علي بن أبي طالب (ع) ، عرض عليه القرآن مولاه درباس وسعيد بن جبير ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وتوفي سنة ٦٨هـ ، غاية النهاية ٤٢٥/١ ، صفوة الصفوة لابن الجوزي ٣١٤/١ ، الاعلام ٢٢٨/٤ .

(٤)

هو عبدالله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب الهذلي المكي أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة ، ولي بيت مال الكوفة في زمن الخليفة عمر (رضى) ثم رجع الى المدينة وتوفي بها سنة ٣٢ هـ ، غاية النهاية ٤٥٨/١ ، صفوة الصفوة ١٥٤/١ ، الاعلام ٢٨٠/٤ .

(٥)

(٦) سورة الزخرف الآية : ٧٧ نص الآية : (و نادوا يا مالِكُ) . قال الطبرسي : وفي الشواذ قراءة ابن مسعود ويحيى والاعمش (يا مالِ) ، وقال الفارسي : وقوله : يا مالِ علي =

(٧)

وأنكر ما أجازه سيويه وغيره^(١) ، وأنشد سيويه^(٢) :

١٠٨- أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالِكُمْ رِمَامًا

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةَ أُمَامًا

وهو واضح فيما أدعاه وردة^(٣) المبرد^(٤) بأن الرواية (وما عهدي كعهديك يا أمامًا)^(٥) وهو من تصفاته ، وجاء أيضًا^(٥) :

١٠٩- إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيِهِ

أَوْ أَمْتَدِحِهِ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

= المذهب المألوف في الترخيم ، مجمع البيان في تفسير القرآن

ط ١٣٧٩ طهران ، ٥٦/٩ .

الكتاب ٣٤٢/١ .

(١) شرح الاشموني ١٨٤/٣ .

(٢) البيت ورد في ديوان جرير وهو مطلع القصيدة ، وروايته

خلاف ما رواه سيويه والذين اتبعوه ومماثل لرواية المبرد .
ورواية الديوان ٩٢/٢ :

أَصْبَحَ حَبَلٌ وَصَلَّكُمْ رِمَامًا

وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا

الكتاب ٣٤٣/١ ، الجمل ص ١٨٩ ، الانصاف ٣٥٣/١ ، شرح

الجمل لابن عصفور ٩٥/٢ ، الاشموني ١٨٤/٣ ، التوجيه

ص ٢٦٧ ، العيني ٢٨٣/٤ .

(٣) انظر المقتضب ٢٥٤/٤ ، الانصاف ٣٥٥/١ ، الشنتمري

٣٤٣/١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ش .

(٥) البيت لأوس بن حنينا التميمي ، وفيه رخيم حارثة في غير

النداء وأبقي حركة الشاء على حالها ، الكتاب ٣٤٣/١ ،

الانصاف ٣٥٤/١ ، المقرب ١٨٨/١ ، الاشموني ١٨٤/٣ .

وَمَنْ كَسَرَ وَنَوَّنَ وَنَقَلَ الْحَرَكَةَ تَعَسَّفَ ، وَقَالَ عَنَتْرَةُ^(١) :

١١٠- يَدْعُونَ عَنَتْرَةَ وَالرَّمَاحُ كَانَتْهَا

أَشْطَانُ بَيْتْرِ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

وَيُرَوَّى بِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ التَّسْدِيرُ
يَا عَنَتْرُ فَيْسَطُ الْاِسْتِدْلَالُ وَقَالَ^(٢) :

١١١- أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَّادٌ بِصِرْتِهِ [٣٧ و]

إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمَسَى حَيَّةَ الْوَادِي
فَإِنْ نَبَتْ أَنَّهُ اسْمُ أَبِيهِ كَمَا يَقُولُ سَبِيوِيهِ^(٣) نَهَضَ ، وَإِنْ نَبَتْ
أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ كَمَا يَقُولُ الْمُرْدُ لَمْ يَنْهَضْ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَنْصَرَفُ
لِلْعَلْمِيَّةِ وَالنَّائِبِ ، وَأَمَّا اللَّغَةُ الْآخَرَى فِيهِ فَبِاتِّفَاقٍ .

(١) فِي دِيْوَانِهِ أَحَدُ آيَاتٍ مَعْلُوقَتِهِ ، الْاِسْطَانُ : حَيْالُ الْبَيْتْرِ ،
الْاِسْطَانُ : الصَّدْرُ ، الْكِتَابُ ٣٣٢/١ ، شَرْحُ دِيْوَانِ عَنَتْرَةَ
ص ٢٢٦ ، الْمَغْنِي ٤١٤/٢ ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ ١٨٤/١ ، شَرْحُ
شَوَاهِدِ الْمَغْنِي لِلْسَبِيوِيَّيْنِ ص ٨٣٤ . شَرْحُ الْقَصَائِدِ التَّسْعِ
الْمَشْهُورَاتِ ص ٥٢٩ .

(٢) الْبَيْتُ لِلْاِسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ ، الصَّرْمَةُ : قِطْعَةٌ مِنَ الْاِبِلِ مَا بَيْنَ
الثَّلَاثَيْنِ إِلَى الْارْبَعِينَ ، أَضْحَى حَيَّةَ الْوَادِي : كِنَايَةٌ عَلَى أَنَّهُ
يُحْمَى حِمَاهُ ، وَيُنْتَقِبُهُ النَّاسُ ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٣٤٤/١ ،
الْاِنْصَافُ ٣٥٢/١ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٩٦/٢ ، الْخَزَانَةُ
٣٧٤/١ ، السَّلْسَلَةُ : (جُلْهَمٌ) .

(٣) قَالَ سَبِيوِيهِ : (فَاِنَّمَا أَرَادَ أُمَّهُ جُلْهَمٌ) ، وَهُوَ خِلَافُ
مَا ذَكَرَ الشَّرَاحُ الْكِتَابَ ٣٤٤/١ .

قوله : وله شرائطُ الى آخره .

قال الشيخ : [له شرائطُ أربعة^(١)] : منها شرطانِ عامانِ في كلِّ شيءٍ ، وهو كونه غيرَ مضافٍ ، والآخرُ كونه غيرَ مستغاثٍ ولا مندوبٍ ، وشرطانِ خاصانِ في غيرِ ما فيه تاءُ التانيثِ ، وهما العلميةُ والزيادةُ ، (وأما كونهُ علماً فلأنَّ الأعلامَ كثرَ نداؤها فاسبَ التخفيفَ)^(٢) ، وأما كونهُ غيرَ مضافٍ ، فلأنَّ الاسمَ المضافَ حكمه بعدَ التسميةِ حكمه قبلَ التسميةِ ، لأنَّها اسمانِ معرaban بائراينِ مختلفينِ ، فلو رخصتَ فإنا أن ترخيمَ الاولِ وأما أن ترخيمَ الثاني ، والاولُ لا يستقيمُ ، لأنَّ الترخيمَ يبقى في وسطَ الكلمة من حيثُ المعنى ، وذلك على خلافِ الترخيمِ . والثاني لا يستقيمُ ، لأنَّه ليسَ بمندوبٍ ، لأنَّ الذي وقعَ عليه النداءُ لفظاً هو الاولُ . وأما المندوبُ والمستغاثُ ، فلأنَّ المقصودَ^(٣) بهما امتدادُ الصوتِ ، والترخيمُ بضادُ ذلك . وأما الزيادةُ على الثلاثةِ فلأنَّه لو رخصَ الثلاثي لبقى على صورةٍ ليست^(٤) مثلها في المتمكاناتِ إذ ليسَ في كلامهم اسمٌ متكنٌ على حرفينِ ولا سيما على لغةٍ من يقولُ : يا حارُ .

وقوله : « إلا ما كان في آخره تاءُ التانيثِ ، » فإنَّ العلميةَ والزيادةَ على الثلاثةِ فيه غيرُ مشروطينِ ، أمَّا العلميةُ فإنَّها خلفها هيرها وهو التانيثُ ؛ لأنَّ التانيثَ يتنضي التخفيفَ لبقوله كما يقتضيه

-
- (١) له شرائط اربعة (زيادة عن ل)
(٢) ما بين القوسين ساقط من ر
(٣) في ش : (المفضل) ، وهو تحريف
(٤) في ش : (في) ، وهو وهم

العلمُ لكثرة ، وأدبًا كونه ليس زائدًا على ثلاثة ، فلأنَّ استرطابَ ذلك إنما كان لما يؤدي إليه الترخيمُ من الإخلالِ ، وأمَّا ما فيه نأثأتيتُ فإتثأت تخذفُ فيه التاءُ ، وحذفُ التاءِ لا يؤدي إلى إخلالٍ ، لأنَّها زائدةٌ فلا إخلالَ بالتخيمِ ، فلا حاجةَ إلى الزيادةِ ، وقد أجازَ الفراءُ والكوفيونَ ترخيمَ العلمِ الثلاثي الذي تحركَ وسطه ، لأنَّه يصيرُ مثلَ يدٍ فيقولونَ : فيمن اسمه ' كنف ' وقدمُ ' يآكت ' ويأقد (١) ، وليسَ بالبيدِ فإنَّ نحو يدٍ إنما صارَ كذلكَ بنوعٍ من الاعلالِ ، ولا يلزمُ منه ' جوازُ ' مثله في الترخيمِ . ومن ثمَّ قالَ الفراءُ : في سعيِّ ياسعٍ وفي لسيِّسٍ يآلمٍ يحذفُ الحرفينِ معًا . وقوله في قولِ أوس (٢) :

١١٢- تَنكَرْتُ مَنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي
وَبَعْدَ التَّصَابِي والتَّسَابِي المَكْرَمِ
إِنَّ البَاءَ لِلإلْحاقِ تَحْكَمُ . وكذلكَ قوله (٣) :

١١٣- وَقَالُوا تَعَالَ يَا بَنِي بَنِي مَحْزَمٍ
فَقُلْتُ لَهُمْ إِنِّي حَلِيفٌ صُدَاءُ

-
- (١) انظر الانصاف ١/٣٥٦ - ٣٥٧ .
(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ، لمي : مرخم ليس اسم امرأة ، الكتاب ١/٣٣٦ ، الديوان ص ٤٨ ، الصاحبي ص ١٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٩ .
(٣) البيت ليزيد بن مخزم ، قال الشنتمري : وصفَ آتَه دُعِيَّ إلى الحلف فآبى أن ينقضَ حلفه ، لصداء ، وصداء : حي من بني أسد الكتاب ١/٣٣٥ ، الشنتمري ١/٣٣٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٩ .

إِنَّهُ لَا يَأْتِي فِيهِ حُدُفٌ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَمِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ السَّاكِنَ
 يُحْدَفُ مَعَ الْآخِرِ فِي [نحو] (قِمَطِرٍ) (فِيْقَالُ يَأْتِي ،
 فَيَأْتِي مَحْدُوفَةٌ عِنْدَ سِيَوِيهِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ (٢) ، وَعِنْدَ الْقِرَاءِ
 الْمَاءِ مَحْدُوفَةٌ مَعَ الدَّالِ (٣) لِلتَّرْخِيمِ كَالطَّاءِ مِنَ قِمَطِرٍ (٤) ،
 وَقَوْلُهُ : التَّرْخِيمُ حُدْفٌ فِي آخِرِ الْأَسْمِ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتَابِ لِيُخْرَجَ
 مَا حُدْفَ لِكُونِهِ حَرْفٍ عِلَّةً لِمَوْجِبِ مِثْلِ قُضٍ ، أَوْ لِلتَّخْفِيفِ ،
 مِثْلُ الْقَاضِي فَيَمْنُ حُدْفٌ ، وَقَالَ سِيَوِيهِ : إِنْ نَحْوُ قَائِمَةٍ وَقَاعِدَةٍ إِذَا
 كَانَ غَيْرَ عِلْمٍ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةِ يَاحَارُ بِالضَّمِّ ، لِثَلَا يَلْتَسِمُ
 بِالْمَذْكَرِ ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ فَأَمَّا مِي وَنِي ، فَلِأَنَّهُ كَالْآخِرِيِّ
 وَالْأَدَلِيِّ ، وَكَذَلِكَ يُنَالُ فِي قِمَحْدَوَةٍ وَعَرَقَوَةٍ يَا قِمَحْدِي
 وَيَا عَرَقِي ، وَفِي قَطْوَانٍ (٥) ، وَكَرَّ وَأَنْ يَفْقَطَا وَيَا كَرَّا
 كَعَمَّا ، وَفِي سَنُّورٍ وَبَرَّزُونٍ ، يَاسِنَا وَيَابِرُذَا ، وَفِي شَاةٍ يَاشَاهِ
 بِالْهَاءِ تَرُدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا حِينَ احْتَجَّتْ إِلَى الرَّدِّ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ
 [اسم] (٦) مَتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيهِ الْفَاءُ ، وَقَدْ نَبَتَ رَدُّهَا إِلَى
 الْأَصْلِ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ فِي مِثْلِ شَوِيهِ وَشِيَاهِ ، وَفِي الْمَسْمِيِّ بِطَيْلَسَانَ
 يَأْطِيدِسُ ، وَزَعَمَ أَبُو شَمَانَ الْمَازِنِيُّ (٧) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 فِي كَلَامِهِمْ (فَيَسْعَلُ) فِي الصَّحِيحِ ، قَالَ : وَسَأَلْتُ الْإِخْتِصَافَ فَأَخْطَأَ
 فَنَبَتَهُ فَنَبَتَهُ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ ، إِذْ لَا يُعْتَبَرُ وَجُودُ نَفْسِ

-
- (١) (نحو) : زيادةً عن ش .
 (٢) الكتاب ٣٣٥/١ .
 (٣) انظر شرح الاشموني على الالفية ١٧٧/٣ .
 (٤) ما بين القوسين : ساقطة من ل .
 (٥) الكتاب ٣٣٤/١ .
 (٦) (اسم) : زيادةً من س .
 (٧) (المازني) : ساقطة من ل ، ت ، س ، ر .

البرقة ، وإنما أراد جريه على قياس كلاًهم وهو الصحيح ، وكذلك قيل في ترخيم سدوس وفردق وعنقوان علماً يأسدي ويأفرزد ويأعنفي ، وليس من أبيتهم ، وتقول في شقاوة وحمران علماً ياشقاو ياحمراء بالهمزة ، وفي حوآياً ياحوآء بالهمزة ، وفي حيوة ياحيو ، ولا يدغم لما ثبت من شدوذه ، وفيه نظر ، وفي شية ودية ياوشي وياودي [٣٧ ظ] ، لأن الرد يلزم والعين مكسورة فتبقى ، والأخفش يقول : ياوشي وياودي بسكونها^(١) رداً إلى الأصل ، وفي أسحار علماً يأسحار بالفتح تندسيويه على الفصيحة ، وبالكسر عند قوم ، وأما نحو ياراد ويارافار علماً بالكسر لا غير ، وأما على اللغة القليلة فالنسم في البابين ، وقالوا : في (قاضون) علماً ياقاضي بآباء على اللغتين ، وفي نحو أعلن ياعلى بآباء الألف ، ولو قيل بحذف ذلك على اللغة الكثيرة ولم يبد ، وقالوا : في محمر علماً عن اسم فاعل يامحمر بسكون الراء على الكثيرة ، والقراء يكسرها عن اسم فاعل ويقح في غيره ، وهو قياس من قال : في (قاضون) ياقاضي بآباء الياء • والمرخم الذي يحذف منه حرفان كل اسم آخره زيادتان زيدتا معاً أي لمعنى كالألف والنون في سكران وعثمان أو حرف صحيح (وقبله مدّة قبلها^(٢)) ثلاثة أحرف فصاعداً وقد أهمل قوله : ثلاثة أحرف قبلها^(٣) ؛ لأنه قال وأما حرف صحيح وقبله^(٤) مدّة (ولم يزد كأنه استغنى بما

(١) (بسكونها) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب •

(٢) (قبلها) : ساقطة من ت •

(٣) (قبلها) : ساقطة من ش •

(٤) ما بين القوسين ساقط من : ر •

مَثَل به في مثل منصور وعمار وبما تقدم في مثل يأمود ، ولولا
تقدم تصريحه في يأمود ونحوه باثبات الواو توهم أن مذهبهم
كمذهب القراء ، وقد اختلف في أسماء هل هي مما آخره
زيادتان أو حرف أصلي وقبله مدة ؟ فمذهب سيويه أنهما
زائدتان ووزنه نندة فعلاء من الوسم انقلب الواو همزة على
غير قياس كما قلت : في أناة واحد ، وقد ذهب غيره إلى أن أسماء
أفعال جمع اسم سمي به المؤنث واستمع من الصرف للتأنيث
المعنوي والعلمية ، فعلى هذا يكون آخره حرفاً أصلياً وقبله مدة ،
فيكون مثل قولك : عمار ، ومذهب سيويه أقرب إلى المعنى ،
ومذهب غيره أجري على مقتضى اللفظ وبيان المعنى أن أسماء
الاعلام أكثرها صفات ولم يُسم بالجمع إلا نادراً فإذا تردّد
الاسم بين كونه جمعاً وبين كونه صفةً كان حمله على الوصفية
أولى ، وعند سيويه قلب الواو همزة محافظة على هذا المعنى ،
وحجة غيره أن قلب الواو همزة إذا قدّر وسما^(١) على خلاف
القياس ، كونه وجد وورد وأنشأه ، ولا ضرورة تلجئ إلى ذلك
وإذا لم تكن الواو منتقلةً وجب أن تكون أفعلا ، وهذا وإن كان
قوياً فإنما خالفه سيويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته في الجموع
فراى أن قلب الواو همزة أقرب من تسميتهم بالجمع .

وقوله : « وقبله مدة » يعني : رائدة ، وإلا ورد نحو مختار ،
وترخيمه يأمختاً باثبات الألف ، وأما المركب فإنه يُحذف
آخر الأسمين بكامله^(٢) ، والفرق بينه وبين المضاف أن المضاف

(١) في ر : (وسما) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (وعلة ذلك) ، وهو وهم .

مع المضاف إليه اسمان معربان باعرايين مختلفين فظهر التعدد فيهما لفظاً ، والترخيم 'حكم' لفظي فلم يجز في التعدد لفظاً وأماً^(١) معديكرب فلم يجز فيه التعدد المفظي فجرى مجرى قولك : جعفر وعمران' بدليل اعرابه اعراباً واحداً في آخره ، فلماً لم يعد تعدداً لفظياً جرى مجرى المفردات وحذف عند الترخيم^(٢) آخر الاسمين بكماله ، لأنها كلمة زيدت على الكلمة الأولى فانسبعت تاء التانيث والفتحة التانيث ، وإذا قلت : يا خمسة في خمسة عشر وقفت على الهاء على اللغتين ، وكذلك لو رخصت نحو (مسامتان) قال سيويه : لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة ، وتقول : في « اثنا عشر » اسماً يائنان ويائنان ؛ لأن « عشر » بمنزلة النون^(٣) حيث عاملوه معاملة (اتنان) فتبعها الانف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه ، ومن جهة أن الالف لا تحذف زيادتها ، ومن قال : يائني عشر بآلاء فتيسره يائني على الكثيرة ويائنا على القليلة ، وأماً تابط شرراً فهو أشبه شيء بالمضاف مع المضاف إليه ، لأن التعدد فيه مقصود بعد التسمية ، ألا ترى أن^(٤) شرراً في قولك : تابط شرراً منصوب في أحواله كلها فدلنا أن العدد بقاءً تذر [فيه]^(٥) الترخيم كما تذر في المضاف والمضاف إليه . وقال سيويه : ولو رخصت تابط شرراً لرخصت رجلاً يسمى^(٦) :

- (١) في ر : (نحو) ، وهو خطأ .
- (٢) في و : (التركيب) ، وهو تحريف .
- (٣) انظر الكتاب ٥٥/٢ ، ٥٦ .
- (٤) في ل : (قولك) ، وسيوه .
- (٥) (فيه) زيادة عن ب .
- (٦) البيت لعنترة العبسي وهو في ديوانه وعجزه : (وعمي صباحاً دار عبلة وأسلمي) وقد أورده سيويه مثلاً كما ذكر الشارح ، الكتاب ٣٤٢/١ ، الديوان ص ٢١٥ ، الحجة للفارسي ٥٧/١ . القصائد التسع المشهورات ص ٤٥٦ .

١١٤- يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي

وَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

١١٥- فَأَجْزُوا تَأْبِطَ قَرَضًا لَا أَبَا لَكُمْ

صَاعًا بِصَاعٍ فَإِنَّ الذَّلَّ مَمْبُوبٌ

فشدوذٌ على شدوذٍ ، وما عدا القسمين المذكورين هو الذي يُحذف منه حرفٌ واحدٌ ، وقد يُحذفُ المنادى على ما ذُكِرَ ، وقوله : { أَلَا يَا اسْجُدُوا } (٢) تلى قراءة الكسائي من ذلك ، لأنه يقف على ياءٍ ويبتديءُ اسْجُدُوا [٣٨ و] بضمِّ الهمزة (٣) . وقوله (٤) :

عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ - ١١٦

أي جاراً حالٌ أو تمييزٌ أي على جبرته (٥) .

(١) البيت لم اعثر عليه في المصادر التي اطلعت عليها ولا على قائله .

(٢) سورة النمل الآية : ٢٥ في المصحف (أَلَا يَسْجُدُوا) .

(٣) قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف

اللام على أن ألا للاستفتاح ، ثم قيل ياءٌ حرفٌ تنبيهٌ وجمعٌ

بينه وبين (ألا) تأكيداً ، وقيل للنداء ، والمنادى محذوفٌ ،

ورُجِحَ الأولُ لعدم الحذف ، والابتداء (اسْجُدُوا) بهمزة

مفتوحة فعل أمرٌ ، وحذفت همزة الوصل خطأً على مراد

الوصل كما حذفت لذلك في بينزوم أتحاف فضلاء البشر ص

٣٣٦ ، غيث النفع ص ٣١١ ، سراج القاريء المبتديء ص ٣١٢ .

(٤) البيت لم يعرف قائله ، وصدوره : (يا لعنة الله والأقوام

كلهم والصالحين برفع (لعنة) على الابتداء والجار

والمجرور خبرٌ ، وعلى هذا يكون المنادى محذوفاً ، الكتاب

١/٣٢٠ ، الانصاف ١/١١٨ ، المغني ٢/٣٧٣ ، شرح الجمل

٢/٨٥ ، ابن يعيش ٢/٢٤ ، العيني ٤/٢٦٣ .

(٥) على جبرته (ساقطة من ش .

التحذير

(فمّل) قوله : ومن المنصوب باللازم إضماره قولك : فمّل

التحذير إلى آخره .

قال الشيخ : هذا ينقسم^(١) إلى قسمين : منه ما هو سماعي
وعلة حذف قلبه ما تقدم في قولك : رعباً وسمياً وبابه ، ومنه
ما هو قياسي ، وقياسي ما بدأ به في قوله^(٢) : إياك والاسد ، وهو
كل موضع كان الاسم فيه محذوراً وذكر المحذر منه^(٣) بعده
بحرف العطف أو بحرف الجر ، كقولك : إياك والاسد ،
وكقولك^(٤) : إياك من الاسد ، وأصله تحل ، إلا أن الضميرين
إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بانفس في غير أفعال
القاب ، فمماز التقدير فح نسك ثم حذف الفعل بفاعله فزال
الموجب لتغير إضمار الثاني فوجب رجوعه إلى أصله إلا أنه
لا يمكن الايمان به متملاً ، لعدم ما يتمل به فوجب أن يكون
منفصلاً ، وهذا المذكور بعده إن كان بحرف الجر فظاهر تعلقه
بالفعل المحذوف ، وإن كان بانوار فهو معطوف على إياك كأنك
قلت فح نسك ونج الاسد ، ولا يجوز أن تقول : إياك الاسد
كما يزعم بعض النحويين ، ونسب سيويه على ذلك^(٥) ، لأنه إن

(١) (إلى) ساقطة من ل .

(٢) في ب ، ت ، س : (قولك) ، وهو تحريف .

(٣) في ل ، ت : (فيه) ، وهو تحريف .

(٤) (قولك) ساقطة من ل ، ت .

(٥) انظر الكتاب ١/١٤١ .

كان عن قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ ،
 وَإِنْ كَانَ عَنْ قَوْلِكَ : إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ فَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يُحْذَفُ فِي
 مِثْلِ ذَلِكَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ (١) : إِيَّاكَ وَأَنْ تَتَوَمَّ ، وَإِيَّاكَ وَمَنْ أَنْ
 تَتَوَمَّ فِهَذَا جَائِزٌ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاكَ أَنْ تَتَوَمَّ وَحِينَئِذٍ يَجِبُ حَمْلُهُ
 عَلَى إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَتَوَمَّ وَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ
 لَا يُحْذَفُ عَنْ أَنْ وَلَا عَنْ غَيْرِهَا وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ شَاذًا :

١١٧- إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

إِلَى الْكُتْرِ دَعَاءً وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٢)

وَحَمْلُهُ الْخَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُتَدَرٍّ ، كَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ
 تَسَامٍ الْكَلَامِ أَحْذَرِ الْمِرَاءَ ، وَحَمْلُهُ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَلَيَّ أَنْ
 أَصْلَهُ إِيَّاكَ مِنَ الْمِرَاءِ (٣) فَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ لَمَّا كَانَ الْمِرَاءُ
 يَمَعْنِي أَنْ تَمَارِي فَحَمْلُهُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى شَذُوذِهِ ، وَمِنْهُ
 { مَمَارَ رَأْسِكَ وَالسَّيْفِ } (٤) ، وَمَمَارٌ تَرْخِيمٌ مَازِنٌ وَقِيلَ
 تَرْخِيمٌ مَازِنِي ، وَفِيهِ شَذُوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : تَرْخِيمٌ مَا لَيْسَ يُعْلَمُ
 وَحَذْفُ حَرْفِ (٥) قَبْلَ يَاءِ النِّسْبِ ، وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ

(١) قوله (ساقطة من ت)

(٢) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي ، المراء : مصدر

ماريته أي جادلته ، الكتاب ١/١٤١ ، المقتضب ٣/٢١٣ ،

الخصائص ٣/١٠٢ ، المغني ٢/٦٦٩ ، معجم الشعراء للمرزباني

٣١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٩ ، ابن يعيش ٢/٢٥٠ ،

شرح الاشموني ٣/٨٠ ، ١٨٩ ، الخزانة ١/٤٦٥ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٤١ .

(٤) المثل في فرائد اللآل ١/٢٤٢ ، الكتاب ١/١٣٨ ، المقتضب

٢١٥/٣ .

(٥) حرف (ساقطة من ت)

ما يُنقل أن كراماً المازني أسر بجيراً القسري ، فجناء قنمياً ،
 اليربوعي لقتل بجيراً فحال المازني دون أسيره ، فقال له قنمياً :
 ماز رأسك ولستف (١) ، فإن كان المثل ستقدماً أو سماء مازناً ،
 باسم أبيه استقام ، وإلا فترك الشذوذ لجريه مجرى المثل ،
 وقدّر سيوييه إيأي والشمر بقل المتكلم (٢) كأنه أمر لنفسه ،
 لا باعد نفسي عن الشر ولا بأعد الشر عني ، وأنكره غيره ، وقال :
 المعنى علي أنه يخاطب غيره علي معنى باعدني واليه ذهب
 الزمخشري ، وكلا التديرين مستقيم ، وقول غنم رضني الله
 عنه : { إيأي وأن يحذف أحدكم الأرتب (٣) } ، مثله وقد
 قدره الزجاج بإيأي وإيكم (٤) ، وأراد غير النهي عن حذف
 الأرتب بالعماء ، لأن ذلك يقتضاها فلا تحل ، فقال : ، لئلا لكم
 الأسل والرماح والسهام وإيأي وأن يحذف أحدكم الأرتب ،
 ضالغ في نهيهم بأن قال : باعدوني عن حذفه ، فحمله من الأرتب الذي
 يطلب منهم البعد عنه لعظمه أو يطلب من نفسه البعد عنه وهو
 أبلغ من أن يقال لا تحذفوا الأرتب وما بعد ذلك سماعي
 وقوله : { أهلك والليل (٥) ، أي يادر أهلك ويادر الليل
 وأحضر عذرك تفسير سيوييد (٦) ، وعاداً ان تفسير المفضل من

- (١) (رأسك والسنيف) : ساقطة من شين .
- (٢) انظر الكتاب ١٣٨/١ .
- (٣) الكلام موجود في الكتاب ١٣٨/١ ، شرح الأشموني على الالفية
 ١٩١/٣ ، تاج العروس لمرضى الزبيدي مادة حنف ٦٦/٦ .
- (٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩١/٣ .
- (٥) المثل موجود في الكتاب ١٣٨/١ ، المقتضب ٢١٥/٣ ، جمهرة
 الامثال للعسكري ١٤٠/١ ، لسان العرب ٣٠/٦٦ ، مادة
 (اهل) ، فرائد اللال ٤٣/١ .
- (٦) انظر الكتاب ١٣٨/١ .

سلمة^(١) ، كأنه استبعد أن يكون فعيل مصدرأ غير صوت
كالنهم ، والزئير ، والصليل ، والصرير ، ومنه { هذا ولا
زعماتك }^(٢) ، كان المخاطب وعد بشيء فلم يف بها ثم رأى
المؤود على حال دونها ، فقال المؤود هذا أي : أرضي هذا ولا
زعماتك أو ولا أتموهم زعماتك . وقولهم : { كليهما
وتمرأ }^(٣) ، مثل تلتزم حكايته كالامثال ، قيل أصله أن عمراً
الجمدي كان بين يديه قرص ، وتمر ، وزيد فقال له رجل :
أطعمني من قرصك وزيدك ، فقال عمرو : كليهما وتمرأ ،
أي : أطعمك كليهما وأزيدك تمرأ . فقال سيويه : ومنهم
من يقول : { كلاهما وتمرأ }^(٤) ، أي : كلاهما ثابتان
وأزيدك تمرأ ، وكذلك قال في : { كل شيء ولا شئمة
حر }^(٥) ، أي كل شيء أمم ، والمشهور فيها التصب ، ومنه :
{ أنتهوا خيراً لكم }^(٦) ، قل سيويه : لأنك حين قلت أنته
فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخه في آخر^(٧) ، فكانته
قال : وآئت خيراً لك^(٨) ، وقال النراء : المعنى أنتهوا انتهاء

- (١) هو المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي
الكوفي أخذ عن أبيه وعن ابن السكيت وثعلب توفي سنة ٥٢٩١هـ .
بغية الوعاة ٢/٢٩٦ ، الفاخر للمفضل بن سلمة ص ١ .
- (٢) المثل ذكره سيويه الكتاب ١/١٤١ ، الاشموني ٣/١٩٣ ،
(٣) المثل مذکور في جمهرة الامثال للعسكري ٢/١٣٧ ، فرائد
اللال ٢/١١٨ ، الفاخر ص ١٤٩ ، مجمع الامثال للميداني
٢/٦٥ ، الكتاب ١/١٤٢ .
- (٤) انظر الكتاب ١/١٤٢ .
- (٥) المثل مذکور في لسان العرب مادة (شتم) ١٢/٣١٨ ،
الكتاب ١/١٤٢ ، شرح الاشموني ٣/١٩٤ حاشية الصبان على
الاشموني ٣/١٩٤ .
- (٦) سورة النساء الآية : ١٧١ .
- (٧) انظر الكتاب ١/١٤٣ .
- (٨) في ش : (لكم) ، وهو تحريف .

خيراً لكم ، وَقَوْلَ الكَسَائِي : المَعْنَى اتَهَوُوا بِكُنْ خَيْراً لَكُمْ ، وما ذَكَرْتُمْ
 [٣٨ ظ] سِيَرِيهِ أَظْهَرَ والمعنى عليه ، ولذلك أَظْهَرُوهُ فِي مَثَلِ
 أَنْتَهُ (١) أَتَيْتُ أَرَأَيْتَ قَاصِداً . وَقَوْلُ الرَّمْخَمِرِيِّ : وَمِنْهُ أَنْتَهُ أَمْرٌ
 قَاصِداً نَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ فِيهِ حَذْفُ الْقَمَلِ غَلَطٌ ، وَمِثْلُ أَنْتَهُ أَمْرٌ
 قَاصِداً قَوْلُهُ :

١١٨- تَرَوَّحِي آجِدَرُ أَنْ تَقِيلِي

[وَمِنْهُ (٣) : { وَرَأَاكَ أَوْسَعَ لَكَ } (٤) ، مِثْلُ فِي الرَّجْرِ عَنِ
 الْأَقْدَامِ عَلَى الشَّمِيِّ ، يُقَالُ إِنَّ ابْنَ الْجَنْدَمِيَّةِ التَّمَامِيَّ أَدَّى جَرَّ وَلَا
 الْحَطِيئَةَ فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ (٥) ، فَقَالَ : كَلِمَةٌ تُقَالُ وَلَيْسَ لَهَا
 جَوَابٌ ، فَقَالَ : أَلَيْجُ ؟ فَقَالَ : (وَرَأَاكَ أَوْسَعَ لَكَ
 فَقَالَ (٦) : أَنَا ابْنُ الْحَمَامَةِ الشَّاعِرُ ، فَالْأَجَدَرُ (٧) : { كُنْ مِنْ أَيِّ

(١) في و : (فَاتَتْ تَرِيدُ أَنْ تَخْرُجَهُ مِنْ أَمْرٍ) وَلَا يَسْتَقِيمُ
 مَعَهَا الْكَلَامُ .

(٢) هذا صدر بيت لأحيحة بن الجلاح ، وتكملته : (غدا
 يجتني بارداً ظليل) وقد ذكر العيني بآته خطاباً
 للشسيل في قوله : « تَابِرِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ ، وَتَرَوِّحِ
 النَّبَاتِ » . إِذَا طَالَ تَقِيلِي : كِنَايَةٌ عَنِ النَّمْوِ وَالزَّهْوِ .
 الْأَشْمُونِي ٤٦/٣ ، الْعَيْنِي عَلَى الْأَشْمُونِي ٤٦/٣ ، الصَّنَاعَةُ عَلَى
 الْأَشْمُونِي ٤٦/٣ .

(٣) منه : سَبَاطُطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، ش .

(٤) مثل موجود في الكتاب ١٤٣/١ ، فرائد الألائل ٣٢٨/١ ،
 الفاخر ص ٣٠١ .

(٥) في س : (غَلَبَكُمْ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ت .

(٧) (فَقَالَ) سَبَاطُطَةٌ مِنَ ش .

طَيْرَ اللَّهِ شَيْئًا (١) ، وَمِنْهُ : { مَنْ آتَتْ زَيْدًا } (٢) ،
يُقَالُ لِمَنْ ذَكَرَ عَظِيمًا بَسُوءًا وَلَمْ يَشَبَّهُ نَفْسَهُ (٣) بِرَجُلٍ عَظِيمٍ ،
وَلَيْسَ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ لَفْظُ زَيْدٍ ، وَلَيْسَ أَنْ تَذَكَرَ اسْمَ ذَلِكَ الرَّجُلِ •
وَمِنْهُ مَرْتَجِبًا إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ ،
فَلَوْ قِيلَ إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، قَالَ صَوَابًا ، (وَإِنَّ تَأْتِي فَأَهْلَ
الليْلِ وَأَهْلَ (٤) النَّهَارِ) (٥) ، أَي فَاثْنِكَ تَأْتِي وَمَعْنَاهُ الْإِكْرَامُ ، لِأَنَّ
الرَّءْيَ يُكْرَمُ فِي أَهْلِهِ لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ أَنَّهُ كَثُرَ
حَتَّى صَارَ مَعْلُومًا وَجَرِيًّا مِثْلًا أَوْ كَلِمًا لِكَثْرَتِهِ •

ما اضمير عامله على شريطة التفسير

(فصل) قوله : وَمِنْ الْمَنْصُوبِ بِاللَّازِمِ إِضْمَارُهُ مَا أُضْمِرَ

عامله على شريطة التفسير •

قال الشيخ رحمه الله : ضابطه أن يتقدم اسم وبعده فعل
أو ما هو في معنى الفعل مسلط على ضمير ذلك الاسم من جهة
المفعولية ، أو ما يتعلق بضميره لو سلط على الأول لكان معمولاً
له ، ومهما وقعت فعلية الابتداء ، وإذا نصبت فعلية تقدير فعل ،

(١) رواية التامخ : (كن ابن آي طير الله عز وجل

شئت) وهو تابع لكلام الخطيئة لابن الحمامة ص ٣٠٢ •

(٢) مثل ' يُقَالُ لِمَنْ يَذَكَرُ عَظِيمًا بِسُوءٍ ، شرح الاشموني

١٩٣/٣ ، الصبان على الاشموني ١٩٣/٣ •

(٣) (نفسه) : ساقطة من و •

(٤) (أهل) : ساقطة من ل ، ت •

(٥) المثل موجود في شرح الاشموني ١٩٣/٣ ، حاشية الصبان على

الاشموني ١٩٣/٣ •

(٦) في ل : (على) ، وما أثبتناه أحسن •

فإذا نصبتَ في مثل زيداً ضربتهُ فالتقديرُ 'ضربتُ زيداً' ، وفي مثل زيداً مررتُ بهِ جاوزتُ زيداً مررتُ^(١) بهِ ، وفي مثل زيداً ضربتُ أخاهُ أَهَنْتُ [زيداً]^(٢) ، وفي مثل زيداً سميتُ بهِ لابسْتُ ، فقيسُ على ذلكَ ، وزعمُ المبردُ أنَّ الرفعَ في قوله^(٣) .

١١٩- إذا ابنُ أبي موسى [بلالٌ بَلَّغْتَهُ]^(٤)

بتقديرِ فعلٍ رافعٍ ، كأنَّه قيلَ إذا بلغَ لا على الابتداء^(٥) ، ويلزمه أنْ يجوزَ مثلهُ في غيره . ثمَّ هو ينقسمُ إلى أقسامٍ : ما يُختارُ فيه الرفعُ ، وما يُختارُ فيه النصبُ ، وما يستوي فيه الأمرانُ ، ومنه ما يجبُ فيه النصبُ ، فأما الموضعُ الذي يُختارُ (فيه الرفعُ) فإنَّ يكونَ مجرداً عن القرائنِ التي يذكرُها في بابِ الأقسامِ ، كقولك : زيدٌ ضربتهُ ، وأما الموضعُ الذي يُختارُ فيه النصبُ^(٦) فإنَّ يتبعُ بمدَّ الاستفهامِ وحرفِ النفي ، وإذا ، وحيثُ ، وإنَّ تعطفَ

(١) (مررتُ بهِ) ساقطةٌ من ل ، ت .

(٢) (زيداً) زيادةٌ عن ل ، وإثباتها أَحْسَنُ .

(٣) البيتُ لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي برزة بن

أبي موسى الأشعري يخاطب ناقتَه بها أي إذا بلغت به المبدوحَ

يستغني عنها فتجزر ، الكتاب ٤٢/١ ، المقتضب ٧٧/٢ ،

الخصائص ٣٨٠/٢ ، المغني ٢٦٩/١ ، الخزانة ٤٥٠/١ ،

اساس البلاغة ٢٨٧/٢ ، الديوان ٣٩ . وعجزه : (فقامَ

يفأسُ بينَ وَصَلَيْكَ جازِرٌ) .

(٤) (بلالٌ بَلَّغْتَهُ) زيادةٌ عن ل .

(٥) انظر المقتضب ٧٧/٢ .

(٦) ما بين القوسين ساقطةٌ من ر .

هذه الجملة على [جملة (١) فعلية (٢) ، وأما الموضع الذي يستوي
فيه الأمران فإن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية (٣) ذات
وجهين ، كقولك : زيدٌ ضربتهُ وعمروُ أكرمهُ ، وأما الموضع
الذي يجب فيه النصب فإن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا
الضلع ، كقولك : إن زيداً تكرر منه (٤) ، أكرمك ، فأما قولك : زيدٌ
قامَ وزيدٌ ضربَ وشبهه فليس من هذا الباب ، وليس فيه إلا
الرفع ، لأن الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وإنما
سَلَطَ على جهة انقاعية ، وإنما أُخْتِيرَ الرفع في القسم الأول ،
لأنه إذا ارتفع ارتفع بالابتداء ، وإذا انتصب انتصب بفعل مضمّر
دلّ عليه ما بعده ، وليس معه قرينة تقوّي أمر الإضمار فيه فكان
حملة على ما لا إضمار فيه أولى ، فلذلك كان زيدٌ ضربتهُ أحسن
من قولك : زيداً ضربتهُ ، وإنما حسن (٥) النصب في الوجه الثاني ،
لوجود قرائن تقضي تقدير الفعل (٦) ، ليتوفر عليها ما تقتضيه ، وأولى
من ذلك الاستفهام كقولك : أزيداً ضربتهُ ؟ لأن الاستفهام بالفعل
أولى ، فكان تقدير الفعل (٧) أولى فكان النصب أولى ، فكذلك
كان أزيداً ضربتهُ ؟ أحسن من قولك (٨) : أزيدٌ ضربتهُ ؟ وليس
هل زيداً ضربتهُ ؟ مثل أزيداً ضربتهُ ؟ لا في الرفع ولا في

-
- (١) جملة (زيادة) عن ل ، س .
(٢) في ت ، ب : (على جملة ذات وجهين كقولك زيدٌ ضربتْ
وعمرؤ أكرمه) ، وهو خطأ .
(٣) فعلية) : ساقطة من و ، ش ، س ، ت .
(٤) في ش : (أكرمه) ، وهو تحريف .
(٥) في ل ، ب ، ت ، س : (اختير) ، وما أثبتناه أصح .
(٦) في ر (فكان تقدير الفعل) ، ولا يستقيم معها المعنى .
في ت ، ل (لتتوفر عليه أولية ما يقتضيه أولى فكان تقدير
الفعل أولى) ، وهو متناقض .
(٧) قولك (ساقطة من : ش .

النصب ، لاقضائها لفظ الفعل ، فذلك كان (١) شاذاً بخلافه في
 الهمزة لتصرفهم فيها ، أو لأنَّ (حلّ) في أصلها بمنزلة (قد) ،
 وأمثلة بقية القسم سواء ، ومنه عطف الجملة المكتمم فيها على
 جملة فعلية ، وذلك أنّك إذا قدرت الفعل (٢) في الثانية تناسب
 الجملتان في كونهما فعليتين ، (فكان تقدير الفعل أولى ليحصل
 التناسب فكان نصب أولى ، وإنما حسن الرفع مع [٣٩ و]
 ما تقدم مع الجملة الفعلية (٣) ؛ لأنها انتطع ما بعدها عما قبلها ،
 وكذلك (إذا) التي للمفاجأة ، وإذا نصب مثل قوله تعانى : { وأما
 ثمود فهديناهم } (٤) ، على القراءة الشاذة (٥) ، فالتقدير (وأما
 هدينا) (٦) ثمود فهديناهم ، لأنَّ الفعل لا يابها ، وروي قوله (٧) :

١٢٠- فأما تميم تميم بن مر
 فالشاهم القوم روبي نياما

- (١) في ل (حلّ) .
 (٢) الفعل في الثانية (ساقطة) من ش .
 (٣) ما بين القوسين ساقط من ر .
 (٤) سورة فصلت الآية : ١٧ .
 (٥) عن الحسن (وأما ثمود) بفتح الدال بلا تنوين وافقه
 المطوعي هنا خاصة بخلفه وعنه أيضا بالرفع والتنوين وافقه
 الشنبرودي فيه ، والجمهور على ضم الدال بلا تنوين على
 الابتداء والجملة بعده خبره ، وهو متعين عند الجمهور لأنَّ أمّا
 لا يليها الا الابتداء فلا يجوز فيه الاشتغال الا على قلة كما قال
 السمين . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨١ .
 (٦) (هدينا) ساقطة من ت ، وفي ل ، ش : (فهديناهم) ، وفي
 ر : (فهديناهم فهديناهم) .
 (٧) البيت لبشر بن أبي جازم ، روى : الخشراء الانفس لمخالطة
 النعاس ، الكتاب ٤٢/١ ، نصوص في النحو العربي للدكتور
 يعقوب بكر ص ٣٣ ، اساس البلاغة ١/١٩٨ ، الديوان
 ص ١٩٠ .

بالرفع والنصب ، وقد توهم قوم النصب بعد أمّا لاقتضائها الفعل لما فيها من [معنى]^(١) لشرط ، وليس بشيء ، لأنّه يستلزم اختياره ، وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية فهو في غير ذلك أجدر • وأمّا الموضع الذي يستوي فيه الامران فن تكون الجملة الاولى ذات وجهين : منتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية ، والنصب على تأويل الفعلية ، ون زعم زاعم أن هذا المعنى يقتضي تقابلها فيرجع الامر الى ما كان عليه وهو اختيار الرفع ، والجواب أن قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع لقربها من اثنائية ؛ لأن الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما ترجحت^(٢) عليها قابل ما فيها من الرجحان ذلك الاصل وقابلت هي باعتبار نفسها بالجملة الاسمية ، فاستوى الامران لذلك ، فلذلك كان زيد قام وعمر أكرمه ، مستويان • وأمّا القسم الرابع الذي يجب فيه النصب ، فلأنه ولي الجملة^(٣) ما لا يجوز أن يكون بعده إلاّ الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما يقتضيه ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب إذ الرفع لا يكون إلاّ بالابتداء ، وقد تبين أن الموضع موضع لا يقع فيه المبتدأ كقولك : إن زيداً أكرمه أكرمه ، ألا ترى أنك^(٤) لو رفعت المبتدأ بعد حرف الشرط ، وهو غير جائز ، فوجب تقدير الفعل ، والقرض أنه متعلّق فوجب تقديره متعلّقاً اليه فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المنعولية ، ولذلك وجب نصب مثل قوله^(٥) :

- (١) (معنى) زيادة عن ر .
(٢) في ر : (الفعلية) .
(٣) في ش : (فلا يجوز) ، وهو تعريف .
(٤) في و : (اذا قلت) ، وهو خطأ .
(٥) البيت للنمر بن تولب من قصيدة يصف بها نفسه ويعاتب زوجته على لومها له وتماحه : (واذا هلكت فعيند ذلك =

وكذلك هلاً زيداً ضربته ! وما كان مثاه ، وأما قولهم : زيد قام زيد ضرب ، فليس من هذا الباب ، إذ ليس متسلطاً على ضمير الأول ولا على ما يتعلق به تسلط المفعولية ، وما كان كذلك فليس من هذا الباب ، وحكمه أن يكون مبتدأ إن لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل على المختار^(١) ، وفعالاً على الوجوب إن كان معه ما يرجح تقديره ، فالأول كقولك : زيد قام ، والثاني كقولك^(٢) : أزيد قام ؟ والثالث كقولك : إن زيد قام^(٣) ، فالذي أوجب النصب على جهة المفعولية في قولك : إن زيداً ضربته هو الموجب للرفع على الفاعلية في قولك : إن زيد قام ، لأن الموضع وضع يجب فيه النصب بتقدير الفعل ، وإذا وجب تقدير الفعل كان الاسم معمولاً على حسب ما يقتضيه ، فلذلك يمتنع النصب إن زيداً ضربته ، وتمتنع الرفع في إن زيد قام .

حذف المفعول به

(فصل) وحذف المفعول به كثير ، وهو في ذلك على

نوعين : إلى آخره .

فأجزعي (، المقتضب ٧٦/٢ ، ابن يعيش ٨٢/١ ، المغني ١٦٦/١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٢ ، ابن عقيل ٤٤١/١ ، العين ٥٣٥/٢ ، الخزانة ١٥٢/١ ، الديوان ص ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩٤ .

(١) (على المختار) ساقطة من : ر .

(٢) في و : (إن) وهو وهم .

(٣) (والثالث كقولك إن زيد قام) ساقطة من ب .

قَالَ الشَّيْخُ : ذَلِكَ عَلَى نَوْعَيْنِ : تَارَةً يُجَذَفُ 'فِيَعْلَمُ' مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَتَارَةً لَا يُعْلَمُ مِنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، فَالْتَسِمِ الَّذِي يَعْلَمُ مِنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُضْمَرٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَقْتَضِيهِ كَالْمُضْمَرِ الْوَاقِعِ مَفْعُولًا فِي صَلَةِ الَّذِي ، أَوْ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ ، أَوْ صِفَةِ الْمَوْصُوفِ ، أَوْ حَالِ ذِي الْحَالِ ، أَوْ مَفْعُولِ ظَاهِرٍ غَيْرِ مُضْمَرٍ ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ [فَيَعْمُ (١)] كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } (٢) ، لِأَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ لَا تَقْدَمُوا شَيْئًا كَانَ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَيَعْمُ الْجِنْسُ ، وَالْجِنْسُ مَعْلُومٌ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي ، فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يُتَدَرُّ الْمَفْعُولُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، فَهَذَا لَا يَعْلَمُ لَا بِالتَّخْصِيصِ وَلَا بِالتَّعْمِيمِ ، وَلَكِنْ تُتَدَرُّ مَضْرُوبًا لَا غَيْرَ . وَاقْسَمِ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ الْمَتَكَلِّمُ [٣٩ ظ] قَسَدًا إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ لَا بِاعتْبَارِ وَقْعِهِ كَقَوْلِهِمْ : فُلَانٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ كَأَنَّهُ قَوْلٌ : يُوقِعُ الْإِعْطَاءَ وَيُوقِعُ الْمَنْعَ فَجَعَلَ الْمَفْعُولَ بِهِ نِسْبًا نَسْبًا كَأَنَّهُ مِنْ حَسْبِ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَعَدِيَةِ .

المفعول فيه

قَالَ : إِنَّمَا لَمْ يَذَكَرْ حَدَّهُ لِمَا فِي لَفْظِ الْمَفْعُولِ فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْمَفْعُولُ فِيهِ هُوَ الَّذِي فُعِلَ فِيهِ الْفِعْلُ ، قَوْلُهُ : « وَكِلَاهُمَا يَنْتَسِمُ إِلَى مَبْهَمٍ وَمَوْقِعٍ » ، فَتَسَمَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ إِلَى مَبْهَمٍ وَمَوْقِعٍ ، وَالَّذِي يَقَعُ ظَرْفًا مِنَ الْمَكَانِ لَيْسَ إِلَّا الْمَبْهَمُ ، فَلَا يَسْتَقِيمُ تَقْسِيمُهُ الظَّرُوفَ الزَّمَانِيَّةَ وَالْمَكَاتِيَّةَ مَطَقًا إِلَى مَبْهَمٍ وَمَوْقِعٍ ،

(١) (فَيَعْمُ) : زِيَادَةٌ مِنْ شِ .
(٢) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ الْآيَةُ : ١ .

ثم اختلفت عبارات النحويين في تعريف المبهمة والموقت^(١) ، فمنهم
 من ظن أن المبهمة هو التكررة والموقت هو المعرفة ، وهذا فاسد
 ظاهر الفساد ، ووجه الفساد قولنا : باتفاق ضربته مكانك ، وهو
 معرفة ، ولو كان وقتاً لم يمح أن يقع ظرفاً ، ومنهم من ظن أن
 الموقت هو المحدود ، والمبهمة غير المحدود ، وهو غير مستقيم ؛ لأن
 الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظروف محدودة بقياس مخصوص ،
 وهو يتصعب انتصاب الظروف بلا خلاف ، ولو كان الظرف الموقت
 هو المحدود لادتح نصب هذه على الظروف ، ومنهم من قال : إن
 الموقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهمة ما له
 اسمه باعتبار ما ليس داخلًا في مسماه ، وهذا هو الذي يطرد ،
 فالدار على هذا موقت والفرسخ مبهم ؛ لأن الدار لها اسمها^(٢) من
 جهة ما دخل في مسماهما من البناء والسمتف وغيره ، والفرسخ له
 اسمه باعتبار قياس غير^(٣) داخل في مسماه ، ثم لم يستثن من
 الموقت في كونه يقع^(٤) ظرفاً إلا قولهم : ذهبت الشام بلا خلاف ،
 ودخلت الدار^(٥) باعتبار كل موقت ، هذا قول أكثر النحويين ،
 وقال بعضهم : بل الدار مفعول به^(٦) ، والخلاف مبني على أن
 دخلت هل^(٧) هو متعد أو غير متعد ، فسن قال : هو غير متعد
 حكم بأن الدار ظرف ، ومن قال : إنه متعد حكم بأن الدار

-
- (١) (والموقت) ساقطة من : ش .
 (٢) في ش : (اسمه) ، وهو خطأ .
 (٣) في ر : (ليس) ، وهو خطأ .
 (٤) (يقع) ساقطة من و .
 (٥) (الدار) ساقطة من : ل .
 (٦) (به) ساقطة من : ر .
 (٧) (هل) : ساقطة من و .

مفعولٌ به ، فمن قال : إنه غير متعدٍ قال : لأنَّ ضدهُ خرجتُ ،
 وخرجتُ غيرُ متعدٍ باتفاقٍ كذلك دخلتُ ، ومن قال : إنه
 متعدٍ ، قال : المتعدي هو الذي لا يُعقلُ إلاَّ بمتعلقٍ وغيرُ المتعدي
 هو الذي يُعقلُ بنفسه من غيرِ متعلقٍ ، وهذا لا يُفهمُ إلاَّ
 بمتعلقٍ ؛ لأنَّك لو قدرتَ انتفاءَ المدخولِ إليه عن الذهنِ لم يفهم
 معنى الدخولِ ، كما أنَّك لو قدرتَ انتفاءَ متعلقِ الضربِ عن
 الذهنِ لم يفهمُ معنى الضربِ بخلافِ القيامِ (١) ، فإنَّك لو قدرتَ
 انتفاءَ الموضعِ عن الذهنِ لفهمتَ معنى القيامِ (٢) ، (٣) ، فليسَ الموضعُ
 باعتبارِ القيامِ كالموضعِ باعتبارِ الدخولِ عندَ هؤلاءِ إذْ شغلَ منى
 القيامِ معَ الذهولِ عن الموضعِ ولم يُعقلْ معنى (٤) الدخولِ (٥) معَ
 الذهولِ عن الموضعِ فدلَّ على أنَّه متعدٍ .

ثمَّ قالَ : ومنها ما يستعملُ اسماً (١) وظرفاً ، وهو ما جازَ أنْ
 تعتَبَ عليه العواملُ كما ذُكرَ . ومنها ما لا يستعملُ إلاَّ ظرفياً
 ولا يُعرفُ إلاَّ بالسماعِ . ووجهُ الحكمِ عليه بأنَّه لا يستعملُ
 إلاَّ ظرفاً هو أنَّه كثرَ في استعمالِهِمْ ولم يجيءْ إلاَّ منسوباً على
 الظرفيةِ فدلَّ ذلكَ على أنَّه لو كانَ ممَّا يقعُ غيرُ ظرفٍ لوقعَ في
 كلامٍ ما غيرُ ظرفٍ فكما أنَّ سقياً وريحياً في المصادرِ كذلكَ ،

(١) في و : (القياس) وهو تحريفٌ .

(٢) في و : (التباس) وهو تحريفٌ .

(٣) في ش : (معَ انذهولِ عن الموضعِ) .

(٤) (معنَى) ساقطةٌ من ل ، ت ، ش .

(٥) في س : (الذهولِ) ، وهو تصحيفٌ .

(٦) (اسماً) ساقطةٌ من ر .

والأمثلة (١) ، قوله : « سرنا ذات (٢) مرة » وشبهه . وقوله :
 « ومثله عند سوي وسواء في الأكنة » ، إلا أن (عند)
 تدخل عليها (من) فلم تلزم الظرفية ، وأمّا (سوي وسواء)
 فللناس فيهما مذهبان : أحدهما أنه بمعنى (غير) ، فتعرب
 كثير (٣) ، ومذهب سيبويه أنها متصبة على (٤) الظرفية أبداً ولا
 تستعمل غير ظرف (٥) والدليل على ذلك إن (سواء) لم تجيء
 إلا منصوبة إلا فيما شذ من قولهم (٦) :

١٢٢- وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ
 إِذْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَنْصُوبَةً فَذَلِكَ مَا أُرْدَاهُ مِنْ كَوْنِهَا غَيْرَ
 مَتَّصِفَةٍ ، وَسِوَى مِثْلِهَا وَلَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ ، وَيَبِينُ الظَّرْفِيَّةَ فِيهَا هُوَ أَنَّ
 الْعَرَبَ تَجْرِي الظَّرُوفَ الْمَعْنُويَّةَ الْمَقْدَرَةَ [٤٠ و] مَجْرَى الظَّرُوفِ
 الْحَقِيقِيَّةِ ، فَيَقُولُونَ : جَلَسَ فُلَانٌ مَكَانَ فُلَانٍ ، وَأَنْتَ تَنْدِي مَكَانَ

- (١) في ل : (والامثلة مذكورة في الكتاب ، ولا يستقيم مع السياق والمعنى .
- (٢) في و : (مَرَّةٌ مَرَّةٌ) وهو وهم .
- (٣) مذهب الكوفيين : إن سوي تكون اسماً وتكون ظرفاً ، ومذهب البصريين لا تكون إلا ظرفاً الانصاف ٢٩٤/١ .
- (٤) (على) : ساقطة من و ، ش ، ل ، ت ، ب ، س .
- (٥) قال سيبويه : سوي لا يكون اسماً إلا في الشعر ، قال بعض العرب : لما اضطرر في الشعر جعله بمنزلة غير ، الكتاب ٢٠٣/١ .
- (٦) البيت للأعشى في ديوانه وصدده : (تَجَانَّفَ عَنِّي جُلَّ الِيَمَامَةِ نَاقَتِي) . تَجَانَّفَ : مالت ، أو انحرفت ، (جُلَّ) في الديوان : أي جميع أنحاء اليمامة ، وفي غيره جَوَّ : اسم مكان . الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، الديوان ص ٨٩ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الاضداد في اللغة ص ٣٣ ، ابن يعيش ٨٤/٢ ، الانصاف ٢٩٥/١ ، ما يقع فيه التصحيف ص ٢٩٧ ، اساس البلاغة ٧٣/١ ، الحجة للفرسي ١٨٧/١ .

فلان^(١) ، ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة فينبهونه^(٢) فتسبب الظروف الحقيقة فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سيواك وسيواك ، إنهما يعنون مكنك وعوضاً منك من حيث المعنى فانتصب ذلك الانتصاب ، وأما حجة من قال : إنهما بمعنى غير يعتورهما الاعراب على اختلاف وجوهه فانقلبت والمعنى ، أما المعنى فقولهم : مررت برجل سيواك مثل قولهم : مررت برجل غيرك^(٣) ، وأما النقل فقول الشاعر^(٤) :

١٢٣- وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ وَأَنْ
دَتَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وتقول : ما ضربت سيواك وما جاني سيواك ، والجواب ما ذكرناه من أن سواء لا تستعمل إلا منصوبة ، ومجيئها المعنى غير منصوبة^(٥) شاذ ، ولا قائل بالفرق بينه وبين سوى ، (وما ذكروه من المعنى مردود ؛ لأنه يؤدي إلى رفع سواء^(٥))^(٦) ، ولم يستعمل ، فرده إلى الظرف أو إلى ليوافق كلام العرب ، وإن كان مخالفاً للظاهر ،

-
- (١) (وانت عندي مكان خلاف) ساقطة من ت .
(٢) الانصاف ١/٢٩٤ ، ٢٩٦ .
(٣) البيت للفند الزماني - شهيل بن شيبان - من قصيدة قالها في حرب البسوس ، دتاهم كما دانو : فعلنا بهم مثل فعلهم بنا ، فقد ورد سيوى فاعل وبذلك خرج عن الظرفية ، الأشموني ٢/١٥٩ ، ابن عقيل ١/٥١٩ ، شرح التبريزي على ديوان اشعار الحماسة لابي تمام ١/١٣ ، الخزائن ٢/٥٧ ، العيني ٣/١٢٢ ، مشاهد الانصاف ص ١٢٥ .
(٤) في ل : (استعمال ضمير المذكر اي منصوباً مجيئه منصوباً) .
(٥) في ل : (سيوى) ، وهو تحريف .
(٦) ما بين القوسين ساقط من ش .

وأما اليت وغيره من الكلام فهو صفة لموصوف محذوف وذلك
المحذوف هو الذي دخل عليه العامل ووجهه ما تقدم لما يلزم من
رفع سواء (١) وخفضها ، ولم يأت فحمله على وجه يوافق
استعمالهم ، وإن كان بعيداً أو لى من حمله على وجه يخالف
استعمالهم ، وإن كان قريباً ولا خلاف في هذا الأصل •

قوله : ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الاحيان
تقول : سير عليه طويلاً •

قال : إنما اختير فيه التنبؤ ؛ لأن في مخالفة النصب خروجاً
عن انقياس من وجهين : أحدهما حذف الموصوف واقامة الصفة
مقامه ، والآخر وقوعه موقع الفاعل إذا قلت : سير عليه كثيراً •

(فحمل) وقوله : وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام الى
آخره • ثم مثل بقوله : مقدم الحاج •

قال الشيخ رحمه الله : تقدم الحاج عندي لا ياتي أن
يمثل به هنا ؛ لأنه يحتمل أن يكون مصدراً ويحتمل أن
يكون زماناً بأعمل وضعه ؛ لأن من عمل من يفعل يكون للزمان
ويكون للمصدر فجعله هنا للمصدر بالأصالة معدولاً عنه الى
الظرف خروجاً عن انقياس ، والمثل بالمكان مستدلاً علي حكم
إدعاه لا يمثل بما هو علي خلاف ما ذكر عند ظاهره ، بل ولا
يحتمل ، وهذا هو علي حذف المضاف مع كونه تجوزاً •

(١) في ل : (سيوى) ، وهو تحريف •

(٢) في و : (لأن) وهو تحريف •

قوله : وقد يُذهَبُ بالظرفِ عن أن يُقدَّرَ فيه معنى فسي

إتساعاً .

قال الشيخ : إِنَّمَا تُنْصَبُ عَلَى الظرفِ الأسماءُ الظاهرةُ دونَ
المضمرةِ كقولك : خرجتُ يومَ الجمعةِ ، ولا تقول : يومَ الجمعةِ
خرجتهُ على أن يكونَ التمهيدُ ظرفاً ، وسرهُ هو أنهم قصدوا إلى
أن يكونَ في اللفظِ إشعاراً بالظرفيةِ ، فعلى هذا إذا قلت : يومَ
الجمعةِ خرجتهُ كانَ جارياً مجرى المفعولِ بهِ على الاتساعِ ، ولا
يُتَسَمَّعُ إِلَّا فيما كانَ لهُ شبهةٌ مما يتعدى إلى مثله ، فإذْلك اتَّسَعَ
في غيرِ المتعدي تسيهاً لهُ بالمتعدي إلى واحدٍ ، فقولُ اليومَ خرجتهُ
تسيهاً بقولك : زيداً ضربتهُ ، وفي المتعدي إلى واحدٍ تسيهاً لهُ
بالمتعدي إلى اثنين ، فقولُ اليومَ ضربتهُ زيداً تسيهاً بقولك : زيداً
أعطيتهُ درهماً ، ولم يُتَسَمَّعْ في المتعدي إلى ثلاثةٍ فلا يُقالُ : اليومَ
أعلمتهُ زيداً عمراً قائماً ؛ لأنَّهُ ليس في كلاهما متعدٍ إلى أربعةٍ حتَّى
يُشَبَّهَ هذا بهِ في الاتساعِ ، واختلفَ في المتعدي إلى اثنين هل
يُتَسَمَّعُ فيه في الظرفِ أو لا ؟ فأجازَ بعضهم اليومَ أعطيتهُ زيداً
درهماً ، تسيهاً بقولهم : زيداً أعلمتهُ عمراً قائماً ، وندعهُ بعضهم ؛
لأنَّ المتعدي إلى ثلاثةٍ قليلٌ محصورٌ بخلافِ المتعدي إلى واحدٍ أو
اثنينِ فلا يلزمُ من إتباعهم فيما كانَ [٤٠ ظ] مشبَّههُ كثيراً إتساعهم
فيما كانَ مشبَّههُ قليلاً . قوله : ويضافُ إليه (١) . [كقولك (٢)] :

(١) (قوله ويضاف إليه) ساقطة من ش ، وفي ر (قوله

ويضاف إليه المتبدأ) .

(٢) هذا الرجز لم أجد أحداً من النحويين كمله أو نسبه ، وقد

ذكره سيبويه في كتابه ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، وهو من إضافة

سارق إلى الظرف إتساعاً ، ابن يعيش ١/٤٦ ، الخزانة

١/٤١٥ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ ، الحجة

للفارسي ١/١٤ .

قال : وهذا متمحض للمفعول به إسماعاً ؛ لأنَّ المضافَ إليه إمَّا أَنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً به ، ولو كانَ مفعولاً فيه لكانَ منصوباً فهذا سميّاً يقوِّي استعمالهم مفعولاً به . قوله : « وَيَضْمَرُ عامِلُهُ على شريطةِ التفسيرِ » ، وضابطه أنْ يتقدَّمَ ظرفٌ وبعدهُ فعلٌ أو ما هو في معنى الفعلِ كهـ «لَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْتَ» (٢) ضاربٌ فيه ، مُسلطٌ على ضميرِ ذلكَ الظرفِ باظهارِ « في » ، إذْ لو لم تظهرْ « في » لكانَ تسماً فيه كما تقدَّمَ في الفصلِ الذي قبله (٣) .

المفعولُ منه

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : هُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَائِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى مَع .

قَالَ الشَّيْخُ : (قوله) هُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَائِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى مَع (٤) ، إِنَّمَا يَكُونُ مَرْتَباً لِمَا هُوَ موجودٌ فيما يتكلمُ بِهِ مِنْكُمْ ، فإمَّا إِذَا قصدَ تعريفَ حقيقتهِ لِتَمَيُّزِ عِنْدَ الْمُتَشَبِّهِ لِلِكَلَامِ لِيُعْطِيَهُ بَعْدَ تَعَقُّلِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْأَعْرَابِ أَضَى ذَاكَ إِلَى الدَّوْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطِيهِ النَّصْبُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ كَوْنِهِ مَفْعُولاً مَعَهُ ، وَإِذَا حَصَلَ النَّصْبُ حَدَّآ لهُ فَقَدْ تَوَقَّفَ كَالْوَاحِدِ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَقَّلُهُ حَتَّى يَكُونَ مَنْصُوباً ، وَلَا يَكُونُ مَنْصُوباً حَتَّى يَتَعَقَّلَهُ ، وَإِنَّمَا قَوْلُ : هُوَ الْمَنْصُوبُ ؛ لِأَنَّ نَمَّ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً الْوَائِ فِيهَا (٥) بِمَعْنَى

- (١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل وإثباتها احسن .
- (٢) في ل : (خارج) ، وهو خطأ .
- (٣) في ل : زيادة سطر ونصف وهي من الحواشي .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ل .
- (٥) (فيها) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ل .

مع ، ومع ذلك ليس مفعولاً معه ، كقولك : كل رجل وضعته ،
وما شأن زيد وعمرو ؟

فقال : هو المنصوب لتمييز به عن هذا .

قال النسخ : شرطه أن يكون مشتركاً بينه وبين فاعل قبله
إما لفظاً وإما معنى ، فإن كان لفظاً فلا يخلو^(١) إما أن يصح
العطف أولاً ، فإن صح العطف جاز الوجهان على السواء ،
كقولك : خرجت أنا وزيد ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو
الوجه كقولك : خرجت وزيداً ، وإن كان معنى فلا يخلو إما أن
يصح العطف أولاً ، فإن صح العطف فهو أولى كقولك : ما لزيد
وعمر ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : مالك
وزيداً ؟ وإن صح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف ،
وقوله تعالى : { فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ }^(٢) ، على
قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار أنه في المعنى مشترك بينه وبين
فاعل (اجمعوا) ، ويانه من وجهين : أحدهما أنه لو لم يكن لكان
مفعولاً على (أمركم) ولو كان معطوفاً على (أمركم) لكان
التقدير (اجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم)^(٣) ، ولا
يقال إلا (اجمعت أمري) ، وجمعت شركائي ، والآخر ما ثبت
من قراءة يعقوب^(٤) (شركاؤكم) ، بالرفع ، وإذا اجتمع

(١) انظر الاتصاف ٢٤٨/١ .

(٢) (اجازة النصب على ضعف) ساقطة من ر .

(٣) سورة يونس الآية : ٧١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ر .

(٥) فيعقوب قرأ برفع الهمزة عطفاً على الضمير المرفوع المتصل

باجمعوا ، وحسنه الفصل بالمفعول ، ويجوز أن يكون مبتدأ

حذف خبره والباقيون بالنصب نسقاً على أمركم .

اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٣ .

قراءتان لاحدهما تأويلان : أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان
جملة على الموافق أولى لسلا يؤدي الى اختلاف المعاني والاصطلاح
اتفاقهما [والله أعلم بالصواب] (١) .

تفصيل له

قال صاحب الكذب : هو علة الأقدام على الفعل .

قال الشيخ : قياس قوله في المفعول معه ان يقول : هو
المتصوب لعلته الأقدام على الفعل لأنه اذا لم يقل المتصوب دخل
تحت كل ما يكون علة ومن جملة المخفوض تفسد الحد : لأن
كلامنا في المتصوبات .

قال الشيخ رحمه الله : كلما يذكر مفعولاً من أجله فهو
علة الأقدام على الفعل فاذا قلت : ضربته تأديباً ، فالتأديب سبب
الضرب ، فان قلت : كيف يكون الضرب سبباً لشيء ، وذلك
الشيء سبب له ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ؟ فالجواب
أن التأديب له جهتان : هو باعتبار احدهما سبباً وباعتبار الأخرى
مسبباً ، وباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار
وجوده سبب للضرب . فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه
الذي كان به مسبباً ، وإنما يتناقض أن لو كان سبباً لشيء
واحد من وجه واحد فكل فعل هو سبب لوجود أمرٍ فان
معتوية ذلك الأمر سبب للأقدام على الفعل كذلك : أسلم تدخل
الجنة ، فالاسلام سبب لدخول الجنة ، ومعتوية دخول الجنة (٢)

(١) ما بين المتوفين : زيادة من و .
(٢) (معتوية دخول الجنة) : ساقطة من ش .

وفائدته 'سبب' للاقدام على الاسلام ، وكذلك قولهم : ابن بناء
تستظل به ، والبناء 'سبب' للاستظلال ومقبولية الاستظلال [٤٩ و]
هو الحامل على البناء .

قال صاحب الكتاب : وله ثلاث شرائط الى آخره .

قول الشيخ : وإنما اشترط ذلك لبقوى معنى التعليل فيصح
حذف الحرف الدال عليه ، فوزانه 'وزان' الظرف باعتبار حذف
'في' ، فشرطه أن يكون اسماً ظاهراً ليتوى أمر الظرفية فيصح
حذف 'في' ، ووجه قوة التعليل عند وجود (١) هذه الشرائط
أنها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل ، فصح حذف
اللام لما فيها من القوة ، فاذا فات شيء منها ضعفت دلالة التعليل
واحتج الى حرف التعليل ، كما أنه اذا غير اسم الزمان الظاهر
بمضمر أو إشارة وجب الاتيان بحرف الظرف ، كقولك : يوم
الجمعة خرجت فيه ، وخرجت في هذا اذا كانت الإشارة الى زمان ،
ولو قلت يوم الجمعة خرجته لم يستقم إلا على الاتساع لا على
الظرف .

الحال

قال الشيخ : (قدّم شبه الحال على حده وأقامه ولم يفعل
ذلك في غيره ؛ لأنه 'أول' المسببات فنبتة على الابتداء بها فذكر
الشبه أول الأمر لذلك) (٢) وحده بقوله : « وجهيها لبيان هيئة

(١) وجود : ساقطة من ر .

(٢) في له ذكر مكان العبارة المضمرة بين القوسين كلاماً مخالفاً ،

لا يتفق مع المعنى .

الفاعل أو المفعول ، ؛ لأنَّ حدَّ الالفاظِ إنّما هو باعتبارِ موضوعِها ،
فيه يَتميزُ بعضها عن بعضٍ ، ولَمَّا كانَ موضوعُ الحالِ (١) على هذا
المعنى صحَّ أنْ نجعلهُ فصلاً لَهَا ، وإنْ كانتِ العبارةُ على غيرِ
اصطلاحِ المتكلمينَ في نظمِ الحدودِ ، إلاَّ أنَّه على التحقيقِ مستقيمٌ ،
لأنَّ اغراضَ بالحدِّ تميزُ المحدودِ وهو حاصِلٌ بذلكَ حصوله من
نظمِ اصطلاحِ المتكلمينَ ، وإذا قُصِدَ مجيئه على المصطلحِ ، قيلَ
الحالُ هو اللفظُ الدالُّ على هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ ، وقد ائْتَرَضَ
على ذلكَ بِنْتُهُ يَدْخُلُ فِيهِ الصِّفَةُ فَيَكُونُ غَيْرَ مَطْرُودٍ ، وَيَسَانُ
دخولها أَنَّكَ إذا قلتَ : جاءني رجلٌ عالمٌ فهو لفظٌ دالٌّ على هيئةِ
فاعلٍ ، وأكرمتُ رجلاً عالماً فهو لفظٌ دالٌّ على هيئةِ مفعولٍ . فهذا
وَجِدَ فِيهِ الحدُّ ، وليسَ بالمحدودِ فحصلَ أنَّه غيرُ مانعٍ .
وأجيبَ عنه بأنَّ المرادَ من حدودِ الالفاظِ أنْ يكونَ المفظُ دالاً
على ما ذكروا ، وإذا كانَ الحالُ هو الدالُّ على هيئةِ الفاعلِ باعتبارِ
الوضعِ خرجتِ الصِّفَةُ عن ذلكَ ، لأنَّ قولكَ : جاءني رجلٌ عالمٌ
لا يدلُّ إلاَّ على هيئةِ ذاتٍ ، وإنَّما أُخِذَ كونهُ فاعلاً من غيرِ
جهةٍ دلالتِها بخلافِ الحالِ فإنَّها موضوعةٌ دالةٌ على هيئةِ فاعلٍ أو
مفعولٍ بنفسِها ، وتبيِّنُ من ذلكَ بأنَّكَ تقولُ : زيدٌ رجلٌ عالمٌ (٢) ،
فتجدُ دلالةَ عالمٍ في مثلِ ذلكَ كدلالتِهِ في ما تقدَّمَ ، ولا (٣) تقولُ :
زيدٌ قائماً أخوكَ ، لانتفاءِ الفاعلِ والمفعولِ فثبتَ أنَّ وضعَ الحالِ
للدلالةِ على هيئةِ الفاعلِ دالاً عليه ، والصِّفَةُ دالةٌ على هيئةِ ذاتٍ
مطلقاً من غيرِ تقييدٍ ، وقد حدَّ بعضهمُ الحالَ بأنَّ قولَ : هو اللفظُ
الذي يبيِّنُ كيفيةَ وقوعِ الفعلِ وهو في (٤) المعنى أيضاً مستقيمٌ ،

- (١) (على) : ساقطة من ل ، ب ، ص ، ت .
(٢) في ت : (رجلٌ زيدٌ عالمٌ) ، وهو وهم .
(٣) في و : (وتقولُ) وهو وهم .
(٤) في و : (الوضعُ) والكلامُ غيرُ مستقيمٍ معها .

وَأَنَّ كَانَ الْاَوَّلَ اَوْضَحَ فِي بَابِ الْحُدُودِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْمَاهِيَةَ بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ ، لِأَنَّ مَاهِيَةَ الْاَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ وُضُوعَاتِهَا ، وَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا ذِكْرُ الْاَلْزَامِ ، وَهُوَ كَيْفِيَّةٌ وَقَوَعُ الْفِعْلِ ، وَالْحَالُ فِي قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، لَيْسَ مَاهِيَتُهَا فِي الْوَضْعِ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ وَقَوَعِ الْفِعْلِ وَإِنَّمَا مَوْضُوعَتُهَا ذَاتٌ قَامَ بِهَا الْمَعْنَى الْمَشْتَقَّةُ هِيَ مِنْهُ ، وَلَكِنَّهُمْ وَضَعُوهَا وَضْعًا مُتَيَّدًا بِالْفَاعِلِ خَاصَّةً فَجَاءَ ذَلِكَ مِنْ لَازِمِهَا ، لِأَنَّهُ مِنْ مَاهِيَةِ دَوْضُوعِهَا ، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ النَحْوِيِّينَ فِي حَدِّهَا كُلِّ نَكْرَةٍ جَاءَتْ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ (١) قَدْ تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهَا فِيمَا لَا حَاصِلَ لَهُ ، لِأَنَّ حَدَّ الْاَلْفَاظِ إِنَّمَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولَاتِهَا حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا الْحَدُّ عَرِيٌّ عَنِ الْمَعْنَى . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « قَدْ تَمَّ الْكَلَامُ » ، فَلَيْسَ أَيْضًا بِمَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِمَدْلُولِ الْحَالِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِأَمْرٍ آخَرَ يَكُونُ تَبَعٌ (٢) الْحَالِ قَيِّينَ أَنَّ هَذَا الْحَدُّ عَرِيٌّ عَنِ مَدْلُولِ [٤١ ظ] الْحَالِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، ثُمَّ [هُوَ] (٣) فَاسْتَدْرَجَ حَيْثُ إِنَّمَا نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ الْاَلْفَاظِ مُوَافِقَةً لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَيْسَ بِحَالٍ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ رَجُلًا وَضَرَبْتُ يَوْمًا وَضَرَبْتُ تَأْدِيبًا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ ، فَكُلُّهَا نَكْرَةٌ جَاءَتْ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ قَدْ تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهَا وَلَيْسَتْ بِحَالٍ .

(فَمَعْل) قَالَ الشَّيْخُ : نَبَّهَ فِي هَذَا الْفِعْلِ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ الْمُقَيَّدَ فِعْلُهُ بِحَالٍ قَدْ يَكُونُ فَاعِلًا لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلًا مَعْنَى لَا لَفْظًا وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ . فَقَالَ : وَالْمَاعِلُ فِيهَا إِمَّا فِعْلٌ أَوْ شَيْءٌ مِنْ الصِّفَاتِ أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ . فَالْفِعْلُ مَعْرُوفٌ وَشَبَّهَ ، أَتَى بِهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِهِمَا وَالْمَصْدَرُ ، وَهَذِهِ

- (١) فِي ش : (و) .
(٢) فِي ر : (تَبَع) وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٣) (هُوَ) زِيَادَةٌ عَنِ ب .

مُنَزَّلَةٌ منزلة الفعل في أن الفاعل المفعول (١) بها لفظاً ومعنى ،
وأمّا معناه فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلاً معنويّاً ومفعولاً
معنويّاً لا لفظيّاً ، فمثال الفاعل قولك : زيدٌ في الدار قائماً ، فقائماً
حالٌ من الضمير في (في الدار) ، لأنّه في المعنى فاعلٌ فصيحٌ أن
يُقيدَ باعتبار ما هو في المعنى فاعلٌ له ، وكذلك قوله تعالى : { فَكَيْفَ
لَهُمْ عَنِ الذِّكْرِ مَعْرِضِينَ } (٢) ؛ لأنّ المعنى ما يتنصّون
(فمعترضين) حالٌ من الضمير باعتبار كونه فاعلاً في المعنى فصيحٌ
تقيدهُ لذلك ، ومثال المفعول قولهم : هذا زيدٌ قائماً ، { وَهَذَا
بِعَلِيٍّ شَيْخًا } (٣) ، فقائماً وشيخاً (٤) حالٌ من المشار إليه ؛ لأنّه
مفعولٌ في المعنى فصيحٌ تقيدهُ لذلك ، لأنّ التقدير أشيرٌ إليه في
حال كونه قائماً ، ولولا ذلك لم يستقم الحال ، ألا ترى أنّك لو
قلت : زيدٌ قائماً أخوك لم يستتم ، ولو قلت : هذا قائماً أخوك
لاستقام ، ومثّل (٥) أيضاً في المعنوي بليت وأعلّ وكان ، لأنّها
ليست بأفعال ، وإنّما هي مشبهةٌ بها ، وإذا قيّدَ منسوبها ومفعولها
بالحال كان مقيداً بانتبار معناها الذي أشبهت به الفعل ، فكلّ
معنويّاً لذلك ، فإذا قلت : كأنّ زيداً الأسدُ راكباً ، كان (راكباً)
حالاً من زيدٍ ، لأنّ المعنى أشبهُ زيداً [بالأسد] (٦) راكباً ، فلو
كان كذلك صحّ تقيدهُ ، ولولا هذا المعنى لم يصحّ ، ثمّ حكيمٌ بأنّ

-
- (١) في ز : (يكون) .
(٢) سورة المدثر الآية : ٤٩ .
(٣) سورة هود الآية ٧٢ .
(٤) عن المطوعي (شيخ) بالرفع خيرٌ بعد خيرٍ ، والجُمُورُ
(شيخاً) على الحال اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ .
(٥) في ش (المفعول) وهو وهم .
(٦) (بالأسد) زيادة عن س .

الفعل وشبهه 'يجوز' تقديم الحال عليه ، وأما المعنى فلا يجوز
 تقديم الحال عليه ، وإنما تقدم على الفعل وشبهه ؛ لأنه الأصل
 في الفاعلية والمفعولية ، وهذا مشبه به ومحمول عليه ، فلم يقو
 الفرع قوة الأصل ، ولأنه عايل متصرف ، فنصرف في معموله ،
 وهذا غير متصرف ، وقد اختلف في مثل (زيد في الدار قائماً)
 فجوز بعضهم تقديمه ، والظاهر أن المجوزين له ' يذهبون السى
 أن العمل لما علق الظرف ، وهو الاستقرار ، فلتقدير ' استقر أو
 مستقر ' ، وإذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقق أو شبه فعل ،
 فيكون من القسم الأول ، والثالثون بالمتع يعاون العمل للظرف ،
 ويجعلون الفعل أو شبهه على التقديرين نسياً منسياً ، وصار الظرف
 هو العامل عندهم في المعنى ، وكلا القولين مستقيم ، والقول الأول
 أرجح من وجهين : أحدهما لم يثبت مثل (زيد قائماً في الدار) في
 فصيح الكلام ، فدل ذلك على أنه من قبيل المعنى إذ لو كان من
 قبيل ما تقدم لوقع على كثيره متديماً كما في الأول ، والثاني أنه إذا
 صار ذلك نسياً منسياً صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنائب
 عنه فدل على أن (١) العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ،
 ولذلك كان مذهب المحققين في قوله : سقياً زيدا منصوب
 ب (سقياً) لا بالفعل المحذوف ، لأنه صار نسياً منسياً بخلاف
 قولك : ضرباً زيدا فإنه منصوب بالفعل المقدّر ، لا بالمصدر لصحة
 التلغظ به فرجح بذلك الوجه الأول (٢) .

(١) (أن) ساقطة من ل .

(٢) في و ، ت ، ب : (الثاني) وهو خطأ

قوله (١) : وقد منعوا في مررت ركباً يزيد أن يكون (٢) حالاً
من المجرور .

قال الشيخ : تقديم الحال على المجرور إذا كان صاحب
الحال هو المجرور مختلف فيه فأكثر البصريين على منعه ، وكثير
من النحويين على تجويزه (٣) ، ووجه الجواز أنه حال عن معمول
فعل لفظي ، فجاز التصرف فيه بالتقديم والتأخير كسائر أحوال
الأفعال ، فتمسكوا في جوازه بدخوله تحت مفردات أحوال
الأفعال [٤٢ و] ، وقد علم بالاستقراء (٤) جواز تقديمه ، ألا ترى
أنك إذا قلت : جاءني ركباً زيد لم تحتج في جواز التقديم إلى
سماع مخصوص ، بل يحكم بالجواز (٥) نظراً إلى عموم القاعدة
المعومة من استقراء كلامهم كما في رفع جاء زيد ، ونصب ضربت
زيداً ، ووجه المنع هو أنه كثر الحال من المجرور في كلامهم ، ولم
يسم من الفصحاء تقديمه ، ولو كان تقديمه جائزاً لوقع في كلامهم
قدماً ، فلما لم يقع دل على امتناعه . وأجاب على ما ذكره

(١) في ل : زيادة حوالي تسعة أسطر : وقد أخذها الناسخ من

أما لي بن الحاجب على المنفصل . انظر الأمالي ص ١٣٢ .

(٢) في المنفصل (أن يجعل الراكب) .

(٣) أجاز الكوفيون إذا كان المجرور ضميراً أو كان الحال فعلاً ،

شرح الأشموني ١٧٨/٢ ، حاشية الصبان على الأشموني

١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٤) في و : (بالاستقرار) وهو تصحيف .

(٥) في و : (بجواز) ، وهو تحريف .

المجوزون بأنَّ الحكمَ بما ذكروه من اقياسٍ (١) مشروطٌ (٢) فيه ألاَّ تختلفَ الأنواعُ بوجهٍ يصحُّ مخالفةَ الحكمِ بسببه (وهنا مضى مناسبٌ ليسَ في الاصلِ فيصحُّ أنْ تخالفَ الاصلَ بسببه) (٣) وهو أنَّ حالَ المجزورِ صفةٌ لصاحبها فهي معمولةٌ في المعنى لحرفِ الجرِّ (٤) ، إلاَّ أنَّهم نصّبوها (٥) لغرضِ الفصلِ بينَ الصفةِ والحالِ (٦) ، وكما أنَّ معمولَ الجارِ لا يتقدّمُ عليه ، ففرعٌ معمولِ الجارِ بأنَّ لا يتقدّمُ على الجارِ أجدرُ ، فثبتَ أنَّ في هذا المعنى مناسباً يقطعهُ عن تلكِ القاعدةِ المذكورةِ من تقدّمِ الحالِ ، وإذا صحَّ ذلكَ انتزعَ الحاقهُ بذلكِ الى أنْ يثبتَ بوجهٍ آخرَ ، أو يمتنعَ ، وقد ثبتَ امتناعهُ بما ذكروه من الدليلِ السالمِ من الاعتراضِ فثبتَ أنَّ الوجهَ امتناعهُ .

(فصل) وقد يقعُ المصدرُ حالاً الى آخره .

قالَ الشيخُ : يبيِّنُ في هذا الفصلِ أنَّهم استعمروا الفاظَ المصادرِ راقيةً في معنى الحالِ ، كما أوقفوا الفاظَ الاحوالِ واقعةً مصادرَ ، ثمَّ مثلَ بوقوعِ الاحوالِ بمصادرِ كقولهم : قُمْ قائماً ، ومنها قُمْ قياماً ؛ لأنَّ قائماً لا يستقيمُ أنْ يكونَ حالاً ، لتعذُّرِ تقديرِ الحالِ فيه ، لأنَّك إذا (٧) جملتهُ حالاً لم يكنْ إلاَّ من المضمَرِ الناعِلِ في

-
- (١) في ر : (قياس) ، وهو تحريف .
(٢) (فيه) ساقطة من ش .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .
(٤) في ر : (المبتهم) .
(٥) في س : (نصّبوا) ، وهو تحريف .
(٦) (والحال) ساقطة من ر .
(٧) في ل : (لو) .

قَمٌ ، وإذا جعلته 'حالاً' من المضمرة 'وجب أن يكون القيام مقيداً ، ولا يستقيم أن يكون قائماً مقيداً للقيام ، لأنه هو هو فكيف يكون مقيداً له ؟ فوجب أن يعدل به إلى معنى المصدر فيكون التقدير 'قَمٌ قياماً ، والمصدر يؤتي به الفعل فصح تقديره به . وكذلك قوله :

—١٢٥— وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (١)

تقديره 'ولا يخرج' خروجاً ، لأن قوله : 'ولا خارجاً معطوف' تلمى قوله : 'لا أشتّم' ، وهو الذي حلب عليه فلا بد أن تكون جملة ، وإذا وجب أن يكون المعطوف (٢) عليه جملة ، ولا يكون جملة إلا بتقدير 'ولا يخرج' ، فوجب تقدير ذلك فصار مثل قولهم : 'قَمٌ قائماً فوجب تقدير ذلك ، ولا يخرج' خروجاً فصار المعنى 'حلبت لا أشتّم مسلماً ولا يخرج من في زور' كلام . ثم أكد 'يخرج' بخروجاً ، ثم وضع 'خارجاً موضع خروجاً . وقد زعم بعض النحويين المتقدمين أن 'خارجاً حال' على بابه ، وجعل قوله : 'ولا أشتّم' حالاً (٣) من قوله : 'عاهدت' ، أي 'عاهدت ربّي ، وأنا على هذه الحال' ، ثم عطف الحال الأخرى التي هي (خارجاً) ، فكأنه 'قول : عاهدت ربّي في حال كوني غير شاتم وغير خارج من في زور' كلام ، والاول أظهر وهو قول سيويه ، لأن الثاني إذا جعلته

- (١) البيت للفرزدق من قصيد قالها حين تاب عن الهجاء في آخر عمره وصدره : (على حنيفة لا أشتّم الدهر مسلماً) ، الكتاب ١٧٣/١ المقتضب ٢٦٩/٣ ، ابن يعيش ٥٩/٢ ، المغني ٤٥٠/٢ ، شواهد الشافية ٧٢/٤ .
- (٢) (المعطوف عليه) ساقطة من ر .
- (٣) هو عيسى بن عمر انظر الكتاب ١٧٤/١ ، شواهد الشافية قال خارجاً حال ولا اشتّم حال ٧٣/٤ .

حالا كان^(١) المحلوف عليه غير مذكور^(٢) وغرضه أن يبين أنه عاهد على ما ذكره من نفي التسم ونفي قول الزور ، ولا يستقيم هذا المعنى اذا جعل حالا ؛ لأن المعنى حينئذ أي أنا الآن على هذه الحالة فيجوز أن تكون المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما ، ألا ترى أنه لو قل : عاهدت ربّي في هذا الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قاتلاً زوراً إنني بعد ذلك لا أترك التسم لكان مستقيماً في القول ، وكذلك لو قال : عاهدت ربّي وأنا في هذه الحال على الصوم والصلاة أو غيرهما لكان مستقيماً^(٣) ، فدل ذلك على أن مقصود هذا القائل ذكر المعاهد عليه وأنه ترك التسم ، وقول الزور ؛ لأنه عاهد في هذه الحال على شيء [٤٢ ظ] لا يذكره ، فأوجه إذن مذهب سيويه .

ثم مثل بالمصادر الواقعة أحوالاً ، وقد اختلف النحويون في هذه المصادر على وجهين : الوجه الأول هذه المصادر أنفسها استعملت بمعنى الحال أو هي على حذف مضاف . والوجه الثاني أن هذه المصادر المستعملة هذا الاستعمال هل هي قياس أو مختصرة بما سُمع منها ؟ فذهب الاكثرون الى أنها موضوعة بمعنى الحال لا^(٤) على حذف مضاف ، فاذا قلت : جاء زيد ماشياً فمعناه ماشياً لا على أن التقدير ذا مشي ، وهو مذهب المحضين ؛ لأنه صريح بذلك وجمله في هذا الموضع كالحال الواقعة مصدراً ، ولا خلاف أن الحال بمعنى المصدر نفسه لا على حذف يُسمّره مصدراً . وذهب الاكثرون في الوجه الثاني الى أنها اسماعية لا

(١) في ر : (الاول حالا واذا كان حالا كان) ، وهو خطأ

(٢) الكتاب ١/١٧٣ .

(٣) في ر : (في القول وكذلك لو قال) ، وهو خطأ .

(٤) في و : (لأن) وهو تحريف .

قياسية" ، وذهب المبرد^(١) ، ومن تابعه الى أنها قياسية بشرط أن تكون في الفعل دلالة عليها ، ومعنى دلالة الفعل عليها أن تكون في المعنى من تقسيمات الفعل ، كالمسي والركض وانعدو بانسبة الى المجيء ، فيجيزُ جاءني زيدٌ عدواً ومثياً وركوباً وجرياً وأشبه ذلك ، لأنها في معنى أقسام (المجيء) ، ويمنعُ جاءَ زيدٌ ضحكاً وبكةً وأكلاناً وشرباً وما أشبهه ؛ لأنها ليست في المعنى من^(٢) أقسام الفعل ، وكذلك أجازَ أتاناً رجلاً وسرعةً ؛ لأنه^(٣) مثل قولك : أتاناً مثياً ، ولم يجزه سيويه لأنه مخصوصٌ عندَه بالسماح ولم يُسمع ذلك .

(فعل) قوله : والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها في هذا

• الباب

قال الشيخ : يعني بهنزة الصفة والمصدر في صححة وقوته حالاً ، وذلك تشبيه منه على أن المتوهم للحال كونها دالة على هيئة ، فلا^(٤) ينظرُ الى ما يقوله كثير من النحويين من أنها مشتقة ؛ ولذلك جازَ هذا بسراً أطيّبُ منه رطباً ، ونظائره من الاسماء الدالة على الهيئات ، ومعنى هذا بسراً أطيّبُ منه رطباً ، تفضيلُ هذه الثمرة في حال كونها بسراً عليها في حال كونها رطباً ، وقد اختلف النحويون في العامل في (بسراً)^(٥) ، فقال ،

(١) قال المبرد : وأعلم أن الاسماء التي تؤخذ من الافعال تجري

هذا المجرى ، المقتضب ٣/٢٦٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من : ر

(٣) في و : (لأن) ، وهو تحريف

(٤) في ل : (ولا) .

(٥) ينظرُ الكتاب ١/١٩٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٠ ، ٤١ .

بعضهم : العاملُ فيه الإشارةُ ، وقالَ بعضهم : العاملُ فيه كانَ مقدرةً^(١) متعلقةً بظرفٍ ، كأنَّه قيلَ هذا إذا كانَ بسراً أطيّبُ منه إذا كانَ رطباً ، والعاملُ في (إذا) الإشارةُ . وقالَ بعضهم : العاملُ في بسراً أطيّبُ ، وقالَ بعضهم : العاملُ كانَ والعاملُ في إذا أطيّبُ . والخلافُ في الحقيقةِ هلَ العاملُ اسمُ الإشارةِ أو أطيّبُ ؟ وإذا قدَّرَ إذا رجعَ الخلافُ في العاملِ في إذا هلَ هو الإشارةُ أو أطيّبُ ؟ وقد قالَ أبو علي الفارسي وكثيرٌ من النحويين : إنَّ العاملَ هذا^(٢) ، وذهبَ آخرونَ إلى أنَّ العاملَ أطيّبُ ، (وهذا هو الصحيحُ ، والقولُ الأولُ وهمٌ محضٌ ، والدليلُ على أنَّ العاملَ أطيّبُ من وجوهٍ : أحدهما أنَّ متفقونَ)^(٣) على جوازِ (زيدٌ قائماً أحسنُ منه ركباً) ، وتمرةٌ نخلتني بسراً أطيّبُ منه رطباً ، والمعنى فيه كلفني سواءَ كانَ^(٤) في المنضَل أو المنضَل عليه ولا عاملَ سوى أطيّبُ وأحسنُ ، وإذا وجبَ أنْ يكونَ أطيّبُ هو العاملُ والمسألةُ الأخرى بمعناها وجبَ أنْ يكونَ العاملُ فيها أيضاً أطيّبُ ، والوجهُ الثاني هو أنَّه لو كانَ العاملُ هذا لوجبَ أنْ يكونَ في حالِ الخبرِ عنه بسراً ، لأنَّه حالٌ من المثارِ إليه فوجبَ أنْ يكونَ في حالِ الإشارةِ إليه كذلكَ^(٥) ، ونحنُ قاطعونَ بأنَّه يجوزُ أنْ يكونَ على غيرِ ذلكَ بدليلِ قولك : له وهو رطبٌ ، هذا بسراً أطيّبُ منه رطباً ، وكذلكَ لو كانَ بلحاً . والوجهُ الثالثُ أنَّه لو كانَ

- (١) في و : (مقدراً) ، وهو خطأ .
(٢) قال الفارسي : هذا بسراً أطيّبُ منه تمراً . فبسرّاً وتمراً انتصبا على الحال ومعنى الكلام هذا إذا كانَ بسراً أطيّبُ منه إذا كانَ رطباً . الإيضاح ص ٢٠١ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ر .
(٤) (كانَ) : ساقطة من ش .
(٥) في ش : (فوجبَ تقديرُ ذلكَ) ، وما ذكرناه أحسن .

العامل فيه هذا لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً ، لأن تقييد
المشار إليه باعتبار الاشارة لا يوجب تقييد الخبر [٤٣و] بدليل قولك :
هذا قائماً أبي ، فالخبر بالأبوة وقعت مطلقاً عن الذات المشار اليها
وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بأحسن وقع عن المشار إليه
مطلقاً كأنك قلت : هذا أطيب منه رطباً إذ وجود الحال وعدمها
إذا كان العامل الاشارة باعتبار الخبر على سواء ، وإذا ثبت ذلك
فسد المعنى ؛ لأنك فضلت شيئاً على نفسه من غير تقييد له تحصل
به الافضلية . والوجه الرابع أنه إذا لم يكن العامل أحسن (١)
لم تكن الأحسنية مقيدة بالسرية ، لأن المقيد بالحال هو العامل
فيها ، والعامل فيها هو المقيد بها ، وإذا لم تكن الأحسنية مقيدة
بالسرية فسد المعنى ، لأن الغرض تقييد الاحسنية بالسرية مفضلة
على الرطوبة ، وهذا معنى العامل في الحال ، وإذا ثبت أن الاحسنية
مقيدة بالسرية وجب أن يكون معمولاً لأحسن ، فثبت بما ذكرناه
أن القول الصحيح قول من قال : إن العامل أطيب ، فأما من
قال : إن العامل هذا فسبتهم أنه لو كان أحسن هو العامل في
(بسرّاً) وقد ثبت أنه العامل في رطباً ، لأدى الى أن يكون (٢)
الشيء الواحد مقيداً بحالين مختلفين في الحال وهو محال ، وهذا
ليس بشيء ، فإن الأحسن من جهتين ، لأن معناه زاد حسنة
فيعمل في (بسرّاً) باعتبار زاد ويعمل في (رطباً) باعتبار الحسن ،
حتى لو فككت هذا لقلت : هذا (٣) زاد سرّاً في الطيب على طيبه
في حال كونه رطباً ، فيستقيم المعنى المطلوب فثبت أن ما ذكرناه

(١) في ر : (أطيب) استعمل كل الكلمات على هذا النمط .

(٢) في ر : (أن يكون) ساقطة .

(٣) (هذا) ساقطة من ر .

وهم محض ، وشبهة أخرى قاوا : لا يتقدم معمول (أفعل) عليه بدليل امتناع زيد منك أحسن ، وإذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال ، وإذا لم يتقدم فالعامل هذا إذ لا عامل سواه ، وهذا عندنا أيضاً غير مستقيم ؛ لأن امتناع تقديم منك بعد تسليمه إنما كان لأنه في معنى المضاف إليه بدليل أن قولهم : زيد أحسن منك كقولهم : زيد أحسن الناس في قيام أحدهما مقام الآخر^(١) ، ولما قام مقام المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف ، لأنه خلاف لغتهم ، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع [تقديم]^(٢) معمول هو كالمضاف إليه امتناع الممول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل ، وأيضاً فإن للرب في الشيء إذا فضله على نفسه باعتبار حالين [من تقدم أحدهما على العامل ، وإن كان ممثلاً لا يسوغ لو لم يكن كذلك غرضاً في التيه بالتقديم على أنه المفضل وكذلك إذا فضلوا ذاتين باعتبار ، وكذلك إذا شبهوا باعتبار حائنين]^(٣) ، فيقولون : زيد قائماً أحسن منه قائداً ، وزيد قائماً أحسن منك قائداً ، وزيد قائماً مثله قائداً ، وزيد قائماً مثلك قائداً ، ويقولون^(٤) : زيد قائماً كعرو قائداً ، ولو جاز تقدم هذا الممول على الكاف التي هي أبعده في العمل من باب أحسن ، فتقديم معمول (أحسن) أجوز وأيضاً فإنه يجوز تقديم الطرف . وقوله : « جاء البر قفيزين ودماعين » ذكره فسي الاحوال ، والاولى أن يكون ذلك من قبيل الاخبار ، والذي يدل

- (١) في ل ، ت : (الثاني) ، وما اثبتناه احسن .
(٢) (تقديم) : زيادة عن س ، ر .
(٣) ما بين المعوفين : ساقط من الاصل .
(٤) في ر : (زيد قائماً كعرو قائداً أو)

عليه أن الحاصلَ فُضِّلَ ، وُقِفِرَينِ ههنا ليسَ على معنى الفُضْلَةِ ، وإِنَّمَا هو على معنى الصيرورةِ تقولُ (١) : أَكَلْتُ البرَّ فجاءَ قُفِرَينِ ، ويمكنُ أنْ يُقَالَ نسبةً المجيئةِ إلى البرِّ على (معنى حصوله في نفسه ثم أُثْبِتَ له 'حَالاً' من القُفِرَينِ والصاعينِ وأشباههما كَأَنَّهُ قالَ : حصلَ (٢) البرُّ (٣) على هذه الحالِ ، ولا يريدُ الإخبارُ عنه بذلكَ والاولُ هو الظاهرُ .

وقوله : « كَلَّمْتُهُ فَاهُ » إلى في ، وبِأَيْفَتُهُ يَدَا يَدَيْ ، (٤) ، من أشكالِ مسائلِ النحو (٥) ، لأنَّ الاصلَ كَلَّمْتُهُ قَوْهُ إلى في ، وبِأَيْفَتُهُ يَدُ بِدَلِيلِ أَنَّ الجَمَلَ تَسْتَمَلُّ استعمالَ المفرداتِ ولا تُعَكِّسُ . وأيضاً فإنَّ الهَيْئَاتِ غيرَ الجَمَلِ لا تكونُ إِلاَّ مفردةً كقولكَ : ضارِبٌ وشبههُ سَوِيٌّ كَأَنَّ رَ [٣٣ : ظ] للتفضيلِ نحوَ بَابَا بَابَا (وفاهُ إلى في لَمْ تَفْهَمِ الهَيْئَةَ إِلاَّ من جميعه ، فدلَّ على أَنَّهُ ليسَ من قبيلِ المفرداتِ في الاصلِ . والوجهُ الذي به انتصبَ (فاهُ) هو أَنَّهُ كَثُرَ استعمالُهُ حَتَّى صارَ معنى المِثَاقَةِ يَفْهَمُ منه من غيرِ نظرٍ إلى تفضيلِ ، بَلْ صارَ قَوْهُ إلى في بِمَعْنَى مِثَاقَةً حَتَّى يَفْهَمُ ذلكَ من لا يخطرُ بِبالهِ فاهُ . المتكلمِ ولا فاهُ [غيرِ] (٦) المتكلمِ ولا مدلولُ الحالِ (٧) ، فدلَّ صارَ كذلكَ جُعِلَ (٨) كالمفرداتِ فأعربَ

-
- (١) (تقولُ) : ساقطة من ر .
(٢) في و : (الحاصلُ) ، وهو تحريفُ .
(٣) ما بين القوسينِ : ساقط من ر .
(٤) انظر الكتاب ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .
(٥) في ل : زيادة بمقدار سطرين .
(٦) (غيرِ) : زيادة عن ش .
(٧) في و : (الجار) وهو تحريفُ .
(٨) (جُعِلَ) : ساقطة من ش .

ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الحال ، وهو فاه فصبوه
 وشبهوه بقولهم (١) : باباً باباً فهذا وجه قولهم : فاه الى في ، وأنا
 كانوا قد (٢) بنوا في قولهم : أيدي سباً وأقل هذا بادي بدا مع
 كونه مضافاً لتنزله بكرة الاستمالة منزلة المفردات (٣) ، ولم
 يستبعد (٤) من لغتهم إعراب ما نحن فيه بإعراب المفرد ، وبايت
 يداً يداً مثله وأصله يداً يداً كما ذكرناه ، وكذلك بعث النساء
 شاةً ودرهماً (٥) أصله شاةً بدرهم أي شاةً مع درهم ، ثم كثر
 ذلك فنصبوا (شاةً) نصب (يذاً) ، ثم أبدلوا من باء المصاحبة واواً
 (٦) وإذا أبدلت باء المصاحبة واواً (٧) وجب أن يعرب ما بعدها
 بإعراب ما قبلها كقولهم : كل رجل وضيمته ، وقولهم : امرأة
 ونفسه .

وقوله . . . ويئت له حسابته باباً باباً ، والمعنى بيئت له
 حسابته مفصلاً ؛ لأن العرب تكرر الشيء مرتين ، فيستوعب (٨)
 تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر ،
 فلذا قلت : جاء القوم ثلاثة ثلاثة فمعناه جاءوا مفصلين على (٩)
 هذا العدد المخصوص ، وإذا قلت : بيئت له الكتاب كلمة كلمة
 فمعناه بيئت له مفصلاً باعتبار كلماته ، وكذلك يفيد هذه الهيئة
 المخصوصة صح وقوعه حالاً .

- (١) ما بين القوسين ؛ ساقطة من ر .
- (٢) (قد) : ساقطة من غير الاصل ، ل .
- (٣) في ب ، ت ، س ، ل ، ر : (المفرد) ، وهو تعريف .
- (٤) في و (ثم يستبعد) وهو خطأ .
- (٥) انظر لكتاب ١٩٦/١ .
- (٦) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
- (٧) في و : (يستوجب) : وهو تصحيف .
- (٨) في ب : (باعتبار) ، وما أثبتناه أفضل .

قوله : « ومن جتها أن تكون نكرة » ، وذلك من وجهين :
أحدهما أن لا تُشبه بالصفة ، والثاني أن الجاهل يحكم^(١) كالخبر ،
والأحكام يجب أن تكون نكرات لأن التعريف بالمعروف مذهب
عليه^(٢) ، ولذلك قالوا : في (زيد القائم) إنه ليس بخبر على
الحقيقة ، وإنما الخبر مقدر له^(٣) بقواك : زيد محكوم عليه
بالقائم^(٤) ، وذو الحال معرفة ، لأنه «مخير عنه ومحكوم عليه» ،
وذلك إنما يأتي بعد معرفة الشيء ، ولولا يشبه بالصفة^(٥)
أيضاً^(٦) في قولهم : رأيت رجلاً عالماً وأما أرسلها العراك^(٧)
وأخواتها فأختلف الجويون فيها^(٨) ، فذهب أبي علي الفارسي
أنها ليست بأحوال وإنما الأحوال للأفعال التي عملت فيها ، فقوله :
أرسلها العراك أي : أرسلها تعترك العراك^(٩) ، وكذلك
بواقها ، ومذهب سيويه وهو إختيار الرمخشري في كتابه إنتهى
مصادر معرفة^(١٠) وضعت موضع الأسماء النكرات^(١١) ولا بعد في كون
الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه معنى^(١٢) النكرة بدليل

-
- (١) (حكم) : ساقطة من ش .
(٢) (عليه) : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س ، ش .
(٣) (له) : ساقطة من ش .
(٤) زيادة في ل : بمقدار أربعة أسطر . وقد اقبحها الناسخ من
الأمالي التي أملاها الشيخ على المفصل . انظر ص ١٣٣ .
(٥) بالصفة) ساقطة من ر .
(٦) (أيضاً) ساقطة من ت ، ر ، وفي ب متقدمة على الصفة .
(٧) انظر الكتاب ١/١٨٧ ، المقتضب ٣/٢٣٧ ، شرح الكافية لابن
الحاجب ص ٤٠ .
(٨) (فيها) ساقطة من ش .
(٩) انظر الإيضاح العضدي ص ٢٠٠ .
(١٠) الكتاب ١/١٨٧ .
(١١) (معنى) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س .

قولهم : مررتُ برجلٍ مثلكَ ، وضاربٍ زيدي ، وقصدَ الى أنْ
يُجعلَ الجميعُ مصادرَ استعملتُ للاحوالِ التكراتِ ليكونَ لفظاً
قد استعملَ في غيرِ موضعه الذي وُضِعَ التعريفُ له ، ولا يعدُ في
أنْ يكونَ اللفظُ في الاصلِ معرفةً لشيءٍ ثمَّ نُقلَ مجازاً لشيءٍ
منكرٍ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ إنَّ التعريفَ في هذه الاشياءِ ليسَ
تعريفاً لمهودٍ في الوجودِ ، وإنما هو لمهودٍ في الذهنِ ، فلمهودُ في
الذهنِ يكونُ باعتبارِ الوجودِ في المعنى [٤٤ و] كالتكراتِ فجاءتُ
هذه أحوالاً ، وإنْ كانَ لفظُها لفظَ المعرفةِ باعتبارِ الوجودِ ، (وهي
معارفٌ باعتبارِ الذهنِ كما أنْ أسامةٌ معرفةٌ باعتبارِ الذهنِ ، نكرةٌ
باعتبارِ الوجودِ) (١) كما تقدمَ ، وإنما وجبَ التقديمُ إذا كانَ
صاحبُها نكرةً ، لثلاثِ سببٍ بالصفةِ في قولك : ضربتُ رجلاً قائماً
فحيثُ يقعُ اللبسُ ، وإذا قدِّمتُ ارتفعَ اللبسُ ؛ لأنَّ الصفةَ
لا تتقدمُ .

(فصل) قوله : « والجالُّ المؤكدةُ » ، وحدها أنْ تكونَ صاحبها
متضمناً معانها وتكونُ بعدها جملةٌ أسيةٌ لا عملَ لها كما صرحَ به
هنا كقولك : زيدٌ أبوكَ عطوفاً ، فإنَّ الأبوَّةَ تضمنُ العطفَ ،
وكذلكَ الباقي وتقولُ : أنا فلانُ بطلاً شجاعاً كريماً جواداً ، ولا
يجوزُ ذلكَ إلاَّ لمن اتصفَ بهذه الصفاتِ ، وعُرفَ بها وشهرَ
بأمرها ، لئلاَّ ذلكَ منزلةُ التضمنِ . قالَ : « ولو قلتُ : زيدٌ
أبوكَ منطلقاً ، أو أخوكَ أحلكَ » (٢) إلاَّ إذا أردتَ التنبِّيَ والصداقةَ ؛
لأنَّ الأبوَّةَ المحققةَ لا تقبلُ التقييدَ بحالٍ إلاَّ إذا ذكرها مجازاً
وعُنيَ بهِ التنبِّيَ والصداقةُ .

(١) ما بين القوسين ساقط من ر

(٢) (منطلقاً وأخوكَ آحلتُ) ساقطة من ش

قال الشيخ رحمه الله: يرد على حدّ الحال بالنظر [إلى الحدّ]^(١) المذكور ، الحال المؤكدة من وجهين : أحدهما أن الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول وهذه ليست بواحدٍ منهما ، وجوابه أنّها من مفعول ، وهو ما في أحقه وأثبتّه بن العامل المتدرّ على ما ذكره آخراً ، والآخر أنّ الحال تقييدٌ للفاعل والمفعول باعتبار فعله ، وهذه الجملة لا تخلو إمّا أن تكون مقيدة أو مطلنة ، فإن كانت مطلقةً اختلّ معنى^(٢) الحال من حيث مشابهتها الصفة ، وإن كانت مقيدةً اختلّ معنى الكلام إذ لا تكون أبوة إلا في حال العطفية وهو ممتنع ، وأجيب عنه بأنّ من الأفعال أفعالاً لا قبل التقييد ، وهي أفعال العلم كقولك : تحققت الإنسان قائماً فلم نجني بقائم لتيديد التحقيق (حتى يتنفي اذا قعد ، وإنما ذكرته لتعرفه أنّه كذلك كان عند)^(٣) التحقيق ، والتحقق مستمر ، واذا ثبت ذلك في هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التي يسمح انتقالها والتي لا يسمح ، وكذلك جاءت الحال في هذا الباب غير متقلبة ، وبنهم من استشكله فجعل الحال قسمين : كل واحدٍ منهما محدودٌ بحدّ ، وهو ظاهر كلام صاحب الكتاب ، فاذا حدّ الحال المؤكدة ، قال : هي تقريرٌ وتحقيقٌ لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحدٍ منهما فيه ، والفرق بينهما وبين الحال المقيدة ، أنّ الحال المقيدة تأتي لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة ، وهذه تأتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقاً من غير تقييد . ووجه آخر من الفرق أنّ العامل فيها إمّا فعلٌ وإمّا معنى

(١) إلى الحدّ (زيادة عن س .

(٢) معنى) ساقطة من ش .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ت .

فعل يجوز إظهاره ، والمؤكد لا يكون عاملها إلا ، قدرأ لا يجوز
إظهاره .

قوله : أنا عبد الله أكلاً كما يأكل العبد .

قال الشيخ : إن قصد العلمية لم يستقم أن تكون حالاً
مؤكدَةً ، لأن أكلاً ليس فيه تقرير في أنه عبد الله [ولا في أن
اسمه غير عبد الله إلا أن يكون قد اشتهر بأنه يأكل كما يأكل
العبد فيكون تقريراً ؛ لأنه عبد الله]^(١) ، وهو لم يرد هذا المعنى ،
وإنما أراد معنى العبودية من حيث الإضافة فكأنه^(٢) قال : أنا
عبد الله أكلاً . قوله : « والجملة تقع حالاً الى آخره » ، وإنما كان
كذلك ؛ لأنها نكرة والجملة تقع مكان النكرات [فيصح وقوعها
أحوالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية]^(٣) فان كانت
اسمية فلا بد من الواو ويجوز اسقاط الضمير ، ويجوز عرؤها
من الواو على ضعف ، ولا بد حينئذ من الضمير ، ولم يجز^(٤) في
كتابه إلا الوجه الأول ، ولذلك تكلم على لقيته عليه جبة وشي ،
وتأوله بمسفرة ، ولم يكن عنده عليه جبة وشي مبتدأ تقدم
عليه خبره^(٥) ، قال [٤٤ ظ] : وإن كانت فعلية^(٦) ، فان كان
مضارعاً مثبتاً في خبر واو لوقوعه موقع ضارب وثبته به ولا بد من

- (١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن و ، ل ، ت ، ب ، س .
- (٢) قال : ساقطة من و ، س .
- (٣) ما بين القوسين : زيادة من (ل) وبها يكمل المعنى .
- (٤) في و : (لم يختار) ، وهو خطأ .
- (٥) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الامالي ص ١٣٤ .
- (٦) في ل : زيادة بمقدار خمسة أسطر . مأخوذ من الامالي من قبل
الناسخ انظر ص ١٣٤ .

الضمير كما في ضارب ، وإن كانت منفية فلا بد له (١) من الضمير ،
 وأنت في الواو بالخيار ، أما الضمير ، فلأنه كاسم الفاعل وإذا
 كان اسم الفاعل لا بد له فهذا أجدر ، وأما جواز الايمان بالواو
 فلأن الحال في الحقيقة هو الانتفاء ، كقولك : جاء زيد لا يتكلم ،
 مناه غير متكلم ، فالحال هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من
 وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعل مجرى اسم
 الفاعل . وجوب حذفها في الموضع الذي صار فيه [فيه] (٢) الحكم
 للمنفى لا لاسم الفاعل ، وإنما جز حذف الواو مع ذلك ، لأن
 الفعل هو المصحح للحالية والنفي جيء به لترض كون النسبة
 متفية ، ألا ترى أن قولك : ضرب زيد وما ضرب زيد (٣) سواء
 بالنسبة الى رفع زيد باسناد الفعل اليه ، وإن كان في أحدهما مثبتاً
 وفي الآخر منفياً فثبت بذلك أن المقوم للحالية هو الفعل وإذا كان
 لا واو فيه في الاثبات صح أن يكون بغير واو في النفي لجريه
 مجراه فيما ذكرناه .

(فصل) وقوله : ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى

ذي الحال . يعني بالجملة الجملة المذكورة لا الجملة من الفعل
 المضارع فإن ذلك لا بد له من ضمير ، وشبهها بالظرف لما
 تقدم (٤) .

(١) (له) ساقطة من ب ، ت .

(٢) (فيه) زيادة عن ر .

(٣) (زيد) : ساقطة من ش .

(٤) (هذا الفصل) ساقط من ت .

(فصل) ومن إنتصاب الحال [بنادل مضمراً]^(١) ، قال :
 ومنه أخذته بدرهم فصاعداً^(٢) أي فذهب الثمن صاعداً ، وهذا^(٣)
 الكلام إنما يكون في شيء ذي أجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضها
 بأكثر من درهم ، فيقول : أخذته بدرهم فصاعداً ، مثل أخذت
 الأردب من القمح بدرهم فصاعداً ، والأردب متعددة ، وإنتصاب
 (فصاعداً) لا يستقيم أن يكون بالعطف على ما قبله ، ولا بحال
 على ما قبله ، أما العطف فلم يتقدم إلا الفاعل والمفعول والدرهم ،
 وعطف (صاعداً) على الجميع فاسدٌ لفظاً ومعنى ، أما عطفه على
 الفاعل فلا يستقيم لفظاً ولا معنى ، وأما على المفعول فلا يستقيم من
 حيث المعنى ، إذ ليس الغرض أنك أخذت الثمن والصاعد ؛ لأن
 الصاعد هو الثمن ولم ترد أنك أخذت الثمن والثمن ولا يستقيم
 عطفه على درهمٍ لا لفظاً ولا معنى أما اللفظ فواضح ، وأما المعنى
 فإنه لم يرد أنه أخذ الثمن بدرهم فصاعداً ، وإنما الغرض
 أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر ، وإذا جعل عطفاً صار
 مأخوذاً بالدرهم والزائد جميعاً ، ثم لو قدر أنه كذلك لم يستقيم
 العطف باقياً ؛ لأنها تؤذن بالاعتقاب ، وبعض ثمن الشيء لا يكون
 باعتبار كونه ثمناً عقيب بعض ، لو قلت : اشتريته بدرهم فربح
 لم يستقيم فوجب أن يحمل على محذوف ، ويكون تقديره فذهب
 الثمن على هذه الحالة ، (والمراد فذهب الثمن في البعض إلى هذه
 الحالة)^(٤) .

- (١) ما بين القوسين : زيادة من ش .
 (٢) انظر الكتاب ١٤٧/١ ، انقضب ٢٥٥/٣ .
 (٣) في س (وهو) ، وهو خطأ .
 (٤) ما بين القوسين : ساقط من ش .

وقوله : « أَتَمِيمِيًّا مِرَّةً وَ قَيْسِيًّا أُخْرَى » (١) ، ذكره في الجال ، وليس بقوي أن يكون حالاً إذ لو كان حالاً (٢) لكان المعنى تتحول في هذه الحالة ، ولم يرد أنه يتحول في حال كونه تَمِيمِيًّا وإنما أراد أنه ينقل تنقلاً متعدداً كما في قوله (٣) :

١٢٦- أَيْ الْوَلَدِمْ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةٍ

وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ

أي تتحولون هذا التحول وتستقلون هذا التقل ، فاتصابه انتصاب المصدر ، وكذلك قوله (٤) :

١٢٧- أَيْ السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً

وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النَّسَاءِ الْعَوَارِكِ

(١) انظر الكتاب ١/١٧٢ ، المتضبط ٣/٢٦٤ .

(٢) (حالاً) : ساقطة من ش .

(٣) البيت مجهول القائل ، أولاداً لعلات : أولاداً لاميات متفرقات ، الكتاب ١/١٧٢ المتضبط ٣/٢٦٥ ، توجيه الرماني ص ٢٢٠ ، المقرب ١/٢٥٨ .

(٤) البيت 'نسب' لهند بنت عتبة بن ابي لهب ، العوارك : الحيض ، أعيار : العير' الحمار' . الكتاب ١/١٢٧ ، المتضبط ٣/٢٦٥ ، المقرب ١/٢٥٨ ، الخزانة ١/٥٥٦ ، العيني ٣/١٤٢ .

[٤٥ و] يريد 'أنهم يتقلون هذا التقل' ، فثبت أنه لم يرد أنه يتقل في حال كونه تسيماً وإنما أراد أنه تقل هذا التقل المخصوص من التسمية إلى القسيمة فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال (١) ، وهو مذهب (٢) سيويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه .

التمييز

قال صاحب الكتاب : ما يرفع الأبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ، فقوله : يرفع الأبهام يشمل التميز وغيره . وقوله : المستقر ليخرج به نحو قولك : عين مبصرة ؛ لأنه رفع الأبهام عن ذات وليس بتمييز ؛ لأن الأبهام فيه غير مستقر بخلاف قولك : عشرون ، فعشرون في أصل وضعه موضوع لذات مبهمة في أصل الوضع ، وعين وضع دالاً على كـ واحد من مدلولاته ، فإن وقع إبهام عمّا هو عارض فمن جهة خفاء القرائن على السامع في مراد المتكلم ، ولذلك يصح إطلاق لفظة العين قاصداً بها إلى الدلالة (على العين المبصرة وغيرها من مدلولاته ، ولو أطلق مطلقاً عشرين) (٣) وأراد به الدلالة على دناير ، أو دراهم كان مستعملاً اللفظ في غير ما وضع له فتبين أن الأبهام فيها مستقر وفي المشترك غير مستقر .

قوله : « محتملاته » ، لا يصح أن يقال إلا محتملاته بفتح الميم ؛ لأن محتملاته (٤) بالكسر إنما هي التي انتصب عنها التمييز ،

-
- (١) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر .
 (٢) الكتاب ١٧٢/١ .
 (٣) ما بين القوسين ساقط من ش .
 (٤) في ش : (محتملات) ، وهو تحريف .

ألا ترى أن قولك : عشرون وثلاثون وأربعون محتملات ؛ لأن تكون من الدراهم والدنانير فهي محتملات والدراهم والدنانير التي تذكر هي المحتملات بالفتح ؛ لأنها التي احتملها المنتصب هي عنه ، وهي المرادة بقوله : بالنص على أحد محتملاته ، لأنه يريد التمييز فيجب أن يكون مفتوحاً (١) .

وقوله (٢) : مذكورة ومقدرة تقسيم للتمييز ، بأنه قد يكون عن ذات ذكرت (٣) مبهم كعشرين ، أو قد (٤) يكون عن ذات مقدرة ، وهي أيضاً مبهم كقولك : حسن زيد أباً ؛ لأن قولك : حسن مسند في اللفظ إلى زيد وهو في المعنى مسند إلى مقدر متعلق بزيد ، وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت : أباً فقد رفعت لإبهام في الذات المقدرة أعني المتعلق كما رفعت الإبهام بقولك : درهماً عن عشرين في الذات المذكورة ، والذات المذكورة لا تكون إلا مفردة باعتبار إبهامها كقولك : عشرون وثلاثون ، وأكثره فيما كان مقدراً من جهة أن الغرض بالمقادير تعيين المقدار ليحجرى على كل ما يقدر ، فوجب أن تكون الذوات فيها مبهمه فاحتاجت إلى التمييز لذلك ، وقد يجيء فيما يشبه بها وهو كل اسم باعتبار هيئة ، فإنه يجوز أن يميز بجنسه كقولك : خاتم حديداً أو باب ساجاً ، (وإن كان الأكثر أن يقال خاتم حديد

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة عشر سطرأ . أخذت من قبل

الناسخ من الامالي ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) في ل ، س ، ت : (قولنا) ، وهو وهم .

(٣) (ذكرت) ساقطة من س .

(٤) (قد) ساقطة من س .

أو باب 'ساج' (١) ، والذات 'المقدرة' إنما تكون باعتبار النسبة ،
 وذلك في الجملة وما يضافها (٢) من الصفة النسوية إلى معمولها ،
 والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه ، كقولك : في الجملة حسن زيد
 أباً وفيما يضافها زيد حسن أباً ، وفي الأضافة يعجبني حسن زيد
 أباً : لأنها جميعاً قصد فيها إلى نسبة الحكم إلى متعلق بالذكور ،
 وهو مبهم فكان ما ذكره ضميراً له وتمييزاً كما في قولك :
 عشرون ، وإن كان عشرون ذاتاً مذكورة وتلك ذاتاً مقدرة وهذا
 الاسم الذي تميز به هذه الذات المقدرة إن كان صالحاً لأن
 يجعل لما نسب إليه الحكم صح أن يجعل لمتعلق له
 كقولك : حسن زيد أباً ، فأب صالح لزيد في المعنى فجاءت أن
 تكون أردت به نفس زيد فكأن المدوح بحسن الأبوة زيداً
 باعتبار أبوته لغيره ، ويجوز أن يكون المدوح أباً زيد فتكون
 الأبوة المدروحة ، الأبوة المتعلقة بزيد ، وكذلك قوله (٣) :

[٤٥ ظ]

أَبْرَحْتَ جَاراً

١٢٨-

ونظائره (٤) وإن كان اسماً غير صالح لما ذكرناه لم يكن إلا

- (١) ما بين القوسين ساقط من ر .
 (٢) في ل : (زيد حسن الصفة) ، ولا يستقيم معه الكلام .
 (٣) البيت للاعشى ، ورد في ديوانه ، والمعنى أبرح أبرح ربك وأبرح
 جارك ، وأراد بالرب المدوح ، والبيت بتمامه :
 تقول ابنتي حين جد الرحيد
 ل أبرحت رباً وأبرحت جارا
 الكتاب ٢٩٩/١ ، الفاخر ص ٢٨٠ ، ديوان الاعشى الكبير
 ص ٤٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٤ .
 (٤) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الامالي . انظر ص ١٣٥ .

للمتعلق خاصة كفواك : حسن زيد داراً ، ثم لا يخلو هذا التمييز
 في النسب ، إما أن يكون اسم جنس أو غيره ، فإن كان غيره
 طابق ما قصد منتهى أو مجموعاً ، وإن كان اسم جنس كان
 مفرداً إلا أن يقصد الأنواع ، مثال الأول حسن زيد أباً إذا
 قصدت إلى أبوته لابنه أو أبوة أبيه خاصة له فإن قصدت أبوة
 آبائه قلت : حسن زيد آباء ، وكذلك إذا قلت : حسن الزيدان
 وقصدت إلى مدحهما بأبوتيهما لغيرهما قلت : حسن الزيدان أبوين ،
 وكذلك حسن زيد داراً واحدة ، ودارين ، ودوراً إذا قصدت
 اثنين وجماعة . ومثال الثاني حسن زيد ماء وعسلاً وتمراً ، فهذا
 يجب إفراده إذا قصدت إلى الحقيقة لأنه يستقيم تنبيهه ولا
 جمع^(١) فيه ، فإن قصدت إلى الأنواع كان الأمر فيه كما تقدم
 من جواز التثنية والجمع . وإما تمييز المفرد فلا يخلو إما أن
 يكون جنساً أو غيره ، فإن كان جنساً أفرده إلا أن يقصد
 الأنواع فينتى ويجمع ، وإن كان غيره جمع لا غير ، تقول : في
 الأول عندي راقودٌ خلاً ورطلٌ زيتاً ، فإن قصدت الأنواع قلت :
 خلين [وخلولاً]^(٢) وزيتين وزيتاً ، وتقول : في الثاني عندي
 قنطارٌ أثواباً أو خواتم ، وما أشبه فيما ليس بجنس فلا بد من جمعه ،
 وسببه أن اسم الجنس لما كان دالاً على الحقيقة أغني عن التثنية
 والجمع وهذا لما كان مفرداً^(٣) لا دلالة له عن الجنس واختص
 بالدلالة على المفرد عدل المفرد^(٤) عن لفظ^(٥) إفراده إلى ما هو
 أدل منه على الجنس فقل قنطارٌ خواتم وقنطارٌ أثواباً .

(١) في ش : (وجمعه) ، وهو خطأ .

(٢) (وخلولاً) زيادة عن ر .

(٣) في و ، ل ، ت ، ب : (مفردة) ، وهو خطأ .

(٤) (المفرد) ساقطة من : ش .

(٥) (عن لفظ إفراده) ساقطة من : ر .

قوله : وشبه التمييز بالمفعول من حيث إن موقعه في هذه
الامثلة كوقوعه في ضرب زيد عمراً الى آخره .

قال الشيخ : شبه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول لكونه بعد
تمام الجملة وشبه انتصاب تمييز المفرد بما انتصب عن تمام
المفردات المشبهة بالجملة كضاريان وضاربون ، فالعامل على ذلك
في (درهماً) عشرون كما أن العامل في (ضاربون) زيداً ضاربون ؛
لأن العامل هو الذي يقوم به المعنى مقتضي للاعراب ، والمعنى
المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول ، وشبهه^(١) بالمفعول إنما
حصل لوقوعه من تمة عشرين كما أن عمراً من تمة (ضاربون)
فكما أن عمراً معمولاً لضاربون فدرهماً معمولاً لعشرون^(٢) .

(فعمل) قوله : ولا ينتصب الميز عن مفرد إلا عن تمام
الى آخره .

قال الشيخ : لم يخص المفرد ؛ لأن تمييز الجملة يكون عن
غير تمام ، وإنما خصه لما يذكر بعد ذلك من جواز الاضافة
المختصة بتمييز المفرد ، وإلا فالتمييز عن الجملة وعن المفرد في
كونه لا يكون إلا عن تمام سواء ، والذي يتم به أربعة أشياء :
التوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة . ثم قسمه قسمين :
زائل ولازم ، يعني بالزائل ما يجوز زواله الى الاضافة ، ويعني
باللازم ما لا يجوز العدول عنه الى الاضافة ، فالزائل التمام
بالتوين نون التثنية ؛ لأنك تقول : في جمع الباب رطل زيتاً

(١) وشبهه بالمفعول (ساقطة من : ر)
(٢) في ل : زيادة بمقدار تسعة أسطر . أخذها الناسخ من الامالي
انظر ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

ورطلٌ زيتٍ ومنوانٍ سنناً ومنواً سمنٍ ، ولا يستثنى من ذلك إلا قولهم : مائة درهمٍ والفتوبُ ومائة درهمٍ والفتوبُ ، فإن الإضافة في ذلك هي الوجهُ وجئزٌ أن يُستعملَ التمامُ والنصبُ كقوله (١) :

١٢٩- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَمَاءَ

وإنما اخترت الإضافة إما لكثرة العدد في كلامهم ، والاضافة أخف فاحترت فيما كثر ، وإما لأن الأصل في تمييز العدد الإضافة بدليل قولهم : ثلاثة أنوابٍ إلى عشرة أنوابٍ ، وإنما عدل السى النصب فيما تذر فيه الإضافة فبقي ما عداه على الأصل ، واللازم التمام بنون الجمع ، والاضافة يعني لا يكون مميّزها إلا منسوباً ولا يعدل فيه إلى الإضافة ، وإنما كان لتذرع الإضافة فيه ، أما ما [كان] (٢) فيه نون الجمع فلا يكون إلا في الأعداد كعشرون وثلاثون ، وذلك لا يضاف البتة لا إلى التمييز ولا إلى غيره ، وإذا تذر [٤٦] و [٤٦] إضافته إلى غير تمييزه مع ميسر الحاجة في المعنى إليه كان تذر إضافته إلى التمييز الذي يمكن استغناء الإضافة عنه أجدر ، وبيان تذر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخل إما أن تثبت فيه النون أو تحذف ، فلو ثبت لثبت نون تسميه نون الجمع المحقق فكما أن نون الجمع المحقق لا يثبت ، فكذلك

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري وتماهه : (ففقد ذهب المسيرة والفتاء) ، في سيبويه فقد آوذي . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ١٦٩/٢ ، الجمل ص ٢٤٦ ، المقصور والمدود للفراء ص ١٧ ، ابن يعيش ٢١/١ ، المقرب ٣٠٦/١ ، اساس البلاغة ١٠٣/٢ ، الخزانة ٣٠٦/٣ .

(٢) (كان) زيادة عن ب ، س .

المشبهُ به ، ولو حُدِفَتْ لِحُدِفَتْ نونٌ ليستَ في الحقيقةِ نونٌ جمعٌ ، فكَرِهوا الاضافةَ لادائها الى أحدِ هذينِ الأمرينِ فالتزوا في تمييزهِ المنسبِ ، وقد أوردَ على ذلكَ الزيدونَ حسنونَ وجوهاً ، فقيلَ هذا تمييزٌ عن اسمِ تم بنونِ الجمعِ ، وأنتِ في اضافتهِ بالخيارِ ، وقد تقدّمَ من قوله : إنَّ كلَّ تمييزٍ عن تامِ بنونِ الجمعِ لازمٌ نصبه ولا تجوزُ الاضافةُ اليه •

والجوابُ عن ذلكَ أنَ هذا ليسَ من تمييزِ المفردِ في شيءٍ وإنما ذلكَ من تمييزِ (١) ما يضاهاه الجملُ ، وقد تقدّمَ أنَ حكمَ ذلكَ حكمُ تمييزِ الجملِ على الحقيقةِ ، لأنَّ الحسنَ منسوبٌ الى الضميرِ العائدِ الى المبتدأِ وهو في المعنى لمتلته ، وهذا هو الذي فسّرَ به تمييزَ الجملةِ بخلافِ تمييزِ المفردِ ، والكلامُ الآنَ في تمييزِ المفردِ ، وإنما قوي الاعتراضُ بذلكَ لكونه لم يُفْعَلْ تمييزَ الجملِ ولم يبيِّنْهُ بما يدفعُ هذا السؤالَ ، وقد تقدّمَ في الكلامِ عليه ما يدفعُ به ذلكَ ، واللازمُ التامُ أيضاً بالاضافةِ كقولك : على اتمرةٍ مثلها زبدًا ؛ لأنَّه تذرّتُ فيه الاضافةُ فلزمَ نصبه لذلكَ ، وبينَ تعذّرِ الاضافةِ هو أنّه لو أُضيفَ لم يخلُ إمّا (٢) أنَ يُضَافَ المضافُ أو المضافُ اليه أو كلاهما ، ولا يمكنُ اضافةُ المضافِ من جهةِ اللفظِ ومن جهةِ المعنى ، أمّا من جهةِ اللفظِ فالفاصلُ ، وأمّا من جهةِ المعنى ؛ فلأنَّ الغرضَ نسبةَ المثليةِ الى التمرةِ لا الى الزبدِ ، والسوَأُضيفَ الى الزبدِ فسدَ المعنى ، ولا يمكنُ اضافةُ المضافِ اليه لفسادِ المعنى ، ألا ترى أنّكَ اذا قلتَ : عندي مثلُ تمرةٍ زبدٍ (٣) فأضفتَ (٤) تمرةً الى

(١) (تمييز) : ساقطة من ل

(٢) في و ، ش ، س : (ميمًا) ، وهو تحريف

(٣) في ز : (منكِ تمرٌ الى زبدٍ) ، وهو خطأ

(٤) (أضفت) : ساقطة من ر

زبدٍ لم يكن له معنى إذ ليس الغرضُ تبيينَ التمرةِ بالزبدِ ، وإنما الغرضُ تبيينَ مثلِ التمرةِ بالزبدِ فكانتِ الاضافةُ تؤدي الى ما ليس بمقصودٍ في المعنى ، ولا يستقيمُ اضافتهما جميعاً لما تقدمَ من إمتناعِ اضافةِ كلِّ واحدٍ منهما ، واذا امتنعَ ضافةُ كلِّ واحدٍ منهما بما ذكرَ كنَ إمتناعُ اضافتهما جميعاً أجدرَ (١) .

(فعل) قوله : وتميزُ المفردِ أكثره فيما كنَ مقدراً كيلاً

كـ (قفيزانِ) الى آخره .

قال الشيخُ : وهذا كما ذكرَ ، لأنَّ المقاديرَ وُضِعَتْ والمقصودُ فيها انصوبيَّةٌ على المقاديرِ وحقائقِ الذواتِ لا دلالةَ لها لئليها فاحتاجتُ الى التمييزِ باعتبارِ الدلالةِ على أجناسها ، ثم فسّرَ ما جاء من تمييزِ المفرداتِ من غيرِ المقاديرِ بقوله : لله دُرَّةٌ فارساً ، وحسبكُ به ناصرأ ، وهو غيرُ مستقيمٍ من جهةِ أنَّ المعنى في لله دُرَّةٌ فارساً : لله درُ فروسيتهِ ، فهو مثلُ قولك : يمجنني حسنُ زيدٍ أبأ ، والمعنى حسنُ أبوتهِ ، واذا كانَ كذلكَ فهو من بابِ تمييزِ الجملِ ؛ لأنَّه من بابِ تمييزِ النسبةِ الاضافيةِ ، قد تقدمَ أنَّ ذلكَ ليس من بابِ (٢) تمييزِ المفرداتِ ، وكذلكَ حسبكُ به ناصرأ ؛ لأنَّ المعنى حسبكُ بنصرتهِ ، واذا تبيَّنَ ذلكَ لم يكنْ لايرادهِ في تمييزِ المفرداتِ معنى ، والاولى أنْ يُقالَ موضعهُ ، كقولك : عندي خاتمٌ حديدأ أو بابٌ ساجأ ، وإنْ كانَ الأكثرُ في مثلِ ذلكِ الاضافةُ ، وقد جاءَ التمييزُ فيها منصوباً تشبيهاً لها بالمقاديرِ ، فهي تمييزٌ (٣) عن مفردٍ فيما ليس بمقدارٍ .

(١) في ل : زيادةٌ بمقدارِ سبعةِ أسطر . مأخوذ من أمالي ابن

الحاجب اتر ص ١٣٦ .

(٢) أ باب (: ساقطة من ش .

(٣) في و : (التمييزُ) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(فصل) قوله : ولقد أُمي سيبويه تقدّم المميز إلى آخره .

قال الشيخ : لا خلاف أن تقديم تمييز (١) المفردات غير جائز عند الجميع ، فلا يجوزُ عندي درهماً عشرون وكذلك ما أشبهه ، وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة ، كقولك : طاب زيدٌ نفساً ، وحسن زيدٌ أباً ، وأجاز المازنيُّ والمبردُ التقديم (٢) ومنه سيبويه (٣) ، وإنما لم يجرزُ تقديمه ؛ لأنه في المضي فاعلٌ فكما أن الفاعل لا يقدمُ على الفعل فكذلك هذا ، ألا ترى أن قولك (٤) حسن زيدٌ أباً معناه حسنتُ أبوهُ زيدٌ أو حسن أبو زيدٍ . والثاني أن تقديمه يخرجُه عن حقيقة (٥) التمييز ، فكان في تقديمه يبطالُ أصله إذ (٦) حقيقة التمييز أن يميزَ ما أشكل ، وهو في المعنى تفسيرٌ والتفسيرُ لا يكونُ إلاً لمفسّرٍ [٤٦ ظ] ، والمفسّرُ لابدٌ في المضي أن يكونَ مقدماً على التفسير ، وإلاً لم يكنُ تفسيراً له وفي تقديم التمييز إخراجُه عن ذلك ، فوجب تأخيره ، وتمسكوا بأنه معمولٌ فعلٌ متصرفٌ فجاز تقديمه كسائر معمولات الأفعال

(١) تمييز : ساقطة من س .

(٢) قال المبرد : وتقولُ راكباً جاء زيدٌ ، لأنَّ العاملَ فعلٌ

فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العاملُ فعلاً وهذا رأى

أبي عثمان المازني . المتعصب ٣/٣٦ ، الانصاف ٢/٨٢٠ .

(٣) قال سيبويه : ولا يقدمُ المفعولُ فيه فنقول : ماء امتلأت ،

الكتاب ١/١٠٥ .

(٤) في و ، ت ، ب ، س : (ان قولك) ساقطة ، وفي ر ، س :

(أن) ساقطة .

(٥) في و : (لحقيقة) ، وهو خطأ .

(٦) في و : (أو) وهو تصحيف .

المتصرفه (١) ، وقووا ذلك بما أوردوه من قوله (٢) :

١٣٠- وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبٌ
والجواب عمّا أوردوه من وجهين : أحدهما أن (٣) الرواية « واما
كان نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبٌ » (٤) ، ولين بالقوي ، والثاني أن
ذلك علي خلاف اقياس ، واستعمال الفصحاء ومثل ذلك « رردود » ،
ولا يُحتج به ، وما ذكره من المعنى لا ينهض ؛ لأنه معارض
بمثله في المنع ، وإذا تعارض المعيان في الإجازة والمنع كان الاصل
المنع حتّى يثبت الباب عندهم سماعاً ، فقد تبين أن ما لم (٥) يُسمع
لا ينهض على ما نسب الى سيويه .

وقوله : « وأعلم أن هذه الميزات عن آخرها أشياء نزلة عن
أصلها ، . وبين أن الاصل أن يكون التمييز موصوفاً بما اتصّب
عنه ، ألا ترى أن معنى قولك : عندي عشرون درهماً ، عندي دراهم

(١) في الاصل (منصوب) مكان (متصرف السابقة ، والمتصرفه)
ولا يستقيم معه المعنى ، وقد قومنا العبارة واثبتنا (متصرف
والمتصرفه) اعتماداً على نسخة (ل) .

(٢) نسب للمخيل السعدي وقيل لاعشى همدان وصدره :
آتهجر سلمى بالفراق حبيبها ، وقال الفارسي : في
الايضاح : الرواية عن الزجاج ، وما كان نفسي بالفراق (١) ،
وكذلك ابن جنى وذلك لا حجة فيه ، المقتضب ٣/٣٦ ،
الايضاح للفارسي ص ٢٠٣ ، الجمل ٢٤٧ ، الخصائص ٢/٣٨٤ ،
الانصاف ٢/٨٢٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٨ ؛ ابن
يعيش ٢/٧٤ .

(٣) (أن) : ساقطة من ش .

(٤) انظر الانصاف ٢/٨٣١ .

(٥) في ت : (لا) ، وهو خطأ .

عشرون ، وكذلك جميع تمييز المفردات ، ثم قرّر تمييز الجمل
بكونها في المعنى منسوبةً إليها الفعل ، فإذا قلت : حسن زيد أباً ،
فالمعنى نسبة الحسن إلى الأب ، فكأنك قلت : أبو زيد حسن ،
وإذا ثبت (١) ذلك ثبت أنه في المعنى وصف له (٢) إذ لا فرق في
المعنى بين الصفات والأخبار ، وإنما يفرقان من جهة تلم المخاطب
وجعله ، فسمي الحكم باعتبار جهل المخاطب له خيراً وسمي
باعتبار علمه له صفة فتبين أن تمييز الجملة كتمييز المفرد فيما
قصد إليه ، وفي هذا الفصل تقرير الدليل على امتناع تقديم
التمييز ، لأنه إذا قدم خرج عن حقيقته (٣) ؛ لأنه إنما كان
تمييزاً بعد العدول عن هذا الأصل الذي حصل به التفسير بالتمييز ،
وإذا قدم خرج بتقديمه عن حقيقته ، ثم بين (٤) بعد ذلك المعنى
الذي من أجله غير عن أصله بقوله : والسبب في ذلك قصدهم
إلى ضرب من المبالغة والتأكيد ، يريد أنك إذا ذكرت الشيء بهما
ثم (٥) (توفرت الدواعي إلى طلب علمه ، فكان في ذلك مبالغة
وتعظيم ، وأيضاً فإنك إذا ذكرته (٦) بهما (٧) ثم فسرتَه فقد
ذكرته مرتين ، وما ذكر مرتين أكد ممّا ذكر مرة واحدة ،
فتبين أن في العدول عن الأصل مبالغة وتأكيداً .

(١) (ثبت ذلك) : ساقطة من و .

(٢) (له) : ساقطة من ر .

(٣) في و : (الحقيقة) ، وهو تحريف .

(٤) في ت : (بين) ساقطة .

(٥) (ثم) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (ذكرت الشيء) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من : ت .

الاستثناء

قال الشيخ : الترجمة ينبغي أن تكون بالمستثنى ، لأنه تفصيل لما تقدم ، والذي تقدم إنما هو الممتنى حيث قال : المستثنى المنصوب ، والاستثناء مشكل باعتبار عقليته وحده ، أما بيان إشكال معقوليته فأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا ، لم يخل إما أن يكون زيدا داخلًا في القوم أو لا ، فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم ؛ لأن إجماع أهل العربية (١) في الاستثناء المتمثل أنه إخراج ما بعد (إلا) مما قبلها ، وإجماع أهل العربية مقطوع به في تناديل العربية ، وأيضاً فإننا قاطعون إذا قال : العربي له عندي دينار إلا ثمنًا ونصف ثمن ، أن يحسب المذكور بعد إلا ثم يخرج من الدينار ثم يقطع بأن انقرب بعده هو الباقي ، وقد قال القاضي (٢) : لا إخراج ، وقول القائل : له عندي (٣) عشرة إلا ثلاثة موضوعة بزاء سبعة حتى كأنهما عبارتان عن معبر واحد ، وقد تبين بطلانه قطعاً ، وإما أن نقول : الإخراج ثابت ، وهو مشكل ، فإن التكلم إذا قال : جاء القوم وزيد منهم فقد وجب نسبة المجيء إليه ، لأنه منهم (٤) فإذا أخرج بعد ذلك فقد نفى عنه المجيء ، فيصير مثبتاً باعتبار واحد فيؤدي إلى أن

(١) في ش : (اللغة) ، وما اثبتناه ارجح .

(٢) القاضي : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني درس على أبي الحسن الأشعري ، توفي سنة (٤٠٣هـ) . ترجمته في ابن خلكان ٤٠٠/٣ ، النجوم الزاهرة ٢٣٤/٥ ، اتحاف السادة المتقدمين بشرح اسرار علوم الدين ٣/٢ ، ٤ ، ٥ ، الاعلام ٤٦/٧ .

(٣) له عندي (زيادة عن ل)

(٤) في س : (مبهم) وهو تصحيف .

لا يكون الاستثناء في كلامٍ إلا وهو كذبٌ من أحدِ الطرفين وهو باطلٌ ، فإنَّ القرآنَ مشتملٌ عليه ، قالَ اللهُ تعالى : { فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا }^(١) ، فلو جعل الالف يكمالها وقد نسب اللبثُ إليها لوجب أن يكون اللبثُ في جميعها ، ولم يسمع بعد هذه النسبة إخراجُ شيءٍ منها ، ولهذا التهمة فرَّ القاضي الى مذهبه المذكور ، والصوابُ الذي يجمع [بين]^(٢) رفع الاشكالين أن نقول : لا نحكمُ بالنسبة^(٣) إلا بعد كمال ذكرِ المفرداتِ في كلامِ المتكلمِ ، فاذا قال المتكلمُ قام القومُ إلا زيـداً فهم القيامُ أولاً بمفرده ، وفهم القومُ بمفرده ، وإنَّ منهم زيـداً ، وفهم إخراجُ [٤٧ و] زيدٍ منهم بقوله : إلا زيـداً ثم حكمُ بنسبة القيامِ الى هذا المفردِ الذي أُخرجَ منه زيدٌ فحصل الجمعُ بين المسالكِ المقطوعِ بها على وجهٍ مستقيمٍ ، وهو أن الإخراجَ حاصلٌ بالنسبة الى المفرداتِ ، وفيه توفيةٌ باجماعِ النحويين^(٤) ، وتوفيةٌ أنكَ ما نسبتَ إلا بعد أن أخرجتَ زيـداً ، فلا يؤدي^(٥) الى التناقضة المذكورة ، فاستقام الأمرُ^(٦) في الوجهين جميعاً . وأمَّا حدّه فمشكلٌ ، لأنَّ الاستثناءَ يجمعُ المتصلَ والمنقطعَ ، ولا يتميـزُ المتصلُ إلا بالإخراجِ ، ولا إخراجَ في المنقطعِ ، وكلُّ أمرينِ فصلٌ

(١) سورة العنكبوت الآية : ١٤ .

(٢) (بين) : زيادة من ل .

(٣) في س خرم بمقلد صفحتين .

(٤) (توفيةٌ باجماع النحويين) : ساقطة من ش .

(٥) (فلا يؤدي) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (إلا) ، وهو تحريفٌ .

أحدهما مفقود^(١) في (الآخر يستحيل جمعها في حد واحد ، فالأولى أن يُحَدَّ المتصل على حدته (والمنقطع على حدته ، فيقول : في حد المتصل هو كل لفظ أُخْرِجَ به شيء من شيءٍ بالآ)^(٢) وأخواتها ، فاذا أُورِدَ قوله تعالى : { فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ }^(٣) ثم قال : لا تقتلوا أهل الذمة ، قلنا : هذا ليس باخراج ، وإنما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ^(٤) الأول ، كذلك لو قيل : قام القوم إلا زيداً فليس زيداً داخلاً في القوم ، بل هو بمنزلة قولك : قام زيد لا عمرو .

وقد اختلف في عامل الاستثناء ، فقال^(٥) قوم : إن العامل (إلا) نفسها ؛ لأن معنى (إلا) استثنى^(٦) ، وقد رُدَّ ذلك بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا تنفك عن النصب ، (وقال قوم : (إلا) مركبة من إن^(٧) و لا^(٨)) ، فالعامل إذا نصبت (إن) ،

-
- (١) في ل : (من) ، وفي ت : ساقطة ، وهو تحريف في (ل) .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٣) سورة التوبة الآية : ٥ .
(٤) اللفظ (ساقطة من ش) .
(٥) في ل : (فذهب منهم) ، وهو خطأ .
(٦) في ل ، ت : (الاستثناء) ، وهو خطأ .
(٧) هذا من ذهب الكوفيين . الانصاف ١ / ٢٦١ .
(٨) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ش ، ر .

وإذا رفعتَ (لا) ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه غير مستقيم^(١) لفظاً ومعنى ، وأما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك . وقال قوم : العامل (إن) بعد (إلا) كأنك قلت : إلا أن زيدا^(٢) ، وهذا ليس بجيد ، لأن (إن) لا تُضمر ، ولأنه كان يجب أن تكون ناصبةً أبداً . وقال قوم : العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا)^(٣) (إذا كان فصلة ، وهو المذهب الصحيح) ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا فقد وقع زيد فصلةً ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك : جاء القوم إلا فقد صار لتوكل : جاء القوم بواسطة (إلا)^(٤) في زيد بمعنى هو معنى الاستثناء ، وهذا هو معنى العامل كذا أن قولك : ضربت وزيدا وقع زيد فصلةً متوصلاً إلى معناه على جهة المعية مع^(٥) ما قبله بواسطة الواو فانذي أو جب أن تقول : في ضربت وزيدا ، العامل ما قبل الواو بواسطة الواو ، وكذلك تقول : هنا ، وإنما قلنا : إذا وقع فصلةً ؛ لأنه إذا لم يتبع فصلةً صار إما أحد جزئي الجملة فيكون له حكمه ، وإما من باب آخر غير باب الاستثناء كقولك : ما ضربت إلا زيدا . ويرد عليه أمران : أحدهما ، أن العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء وليس في جاء وشبهه اقتضاء يخرج منه . فإن قيل اقتضاؤه كونه مخرجاً مما نُسب إليه ، قيل قد تقدم أن النسبة إنما حكم بها بعد الإخراج وإلا تناقض فلا يليق^(٦) بعد ذلك أن يقال إن في جاء اقتضاء للمخرج

- (١) ما بين القوسين ساقط من ت .
(٢) هنا مذهب الكسائي . الانصاف ١/٢٦١ .
(٣) هنا مذهب البصريين . الانصاف ١/٢٦١ .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٥) (مع) : ساقطة من ر .
(٦) في ش : (العامل) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالاعتبار ذكراً ، والثاني أن ثمّ مسأله ليس فيها فعل " مثل القوم
 إلاّ زيداً أخوتك " ، فإن كان العامل هو (١) الفعل بقت هذه
 المسأله بغير عامل ، فالوجه أن يُقل إن العامل هو الذي (اقتضى)
 المخرج منه وهو ما ذكره . ومنهم من يقول : إن الاسم المتعدد
 والمفرد (٢) الذي يتناول الممتنى (٣) هو الذي يقتضي صحة الإخراج
 منه فهو في المعنى العامل بواسطة (إلاّ) ، وهذا يشمل المواضع كلها
 وجد الفعل أو لم يوجد فالتمسك به أولى ، وإنّما هذا في الاستثناء
 المتصل فأمّا المنقطع (٤) فالعامل فيه (إلاّ) لأنّها تعمل عمل
 (لكن) ولها خبرٌ مقدّرٌ على حسب المعنى المراد ، ومنهم من
 يقول : إنّه يظهر ، ومنهم من يجعله إذنٌ كلاماً مسانفاً ، ثمّ تكلم
 في الاعراب لأنّه هو (٥) المقصود .

فقال : « والمستنى في إعرابه على خمسة أضرب : أحدها
 منصوبٌ أبدأ ، وهو على ثلاثة أضرب : منها ما أستنى بإلاّ من كلامٍ
 موجبٍ « احترازٌ من كلامٍ غيرٍ موجبٍ ، وهو القسم الثاني من
 الخمسة كما سيجيء (٦) ، ولم يحتز عن الصفة وإن كان ما بعد
 (إلاّ) لا يكون منصوباً لقوله : « ما استنى » ، وإذا كان صفة لم
 يستثنى بها ، ألا ترى أن قوله تعالى : { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا
 اللَّهُ } (٧) لم [٤٧ ظ] يقصد إخراج الله من الآلهة وإنّما قصد

-
- | | |
|-------|--------------------------------------|
| (١) | (هو) : ساقطة من ش |
| (٢) | (المفرد) : ساقطة من ش |
| (٣) | ما بين القوسين : ساقط من ت |
| (٤) | في ش ، ب : (المنفصل) ، وهو خطأ |
| (٥) | (في الاعراب لأنّه هو) : ساقطة من ش |
| (٦) | (يجيء) ساقطة من ل ، ت |
| (٧) | سورة الأنبياء الآية : ٢٢ |

الوصف والآلة على حالهم ، ولو قصد الأخراج بالأل لم يكن مستقيماً وكان بمثابة قولك : له عندي دراهم إلا درهماً ، وليس له حيثذ فائدة ، « وبعداً وخلاً بعد كل كلام ، ولم يعتبر الخفض بعد عداً وخلاً لشذوذه ، فجعله ممماً يكون منسوباً أبداً ونذلك ضعفت ذلك القول فقال : « ولم يورد هذا القول سيويبه ولا المبرد »^(١) ونصبه (بعداً) على أن يكون فعلاً أضمراً فيها فاعلمها مستراً كما أضمراً في ليس ولا يكون ، وتقديره عداً بعضهم زيداً ، أي : جانب بعضهم زيداً ، ولم يقدر حرفاً كالأل للزوم النصب^(٢) فيها بعد كل كلام ، وكذلك ليس ولا يكون ، فأنا^(٣) إذا قلت : ما عداً وما خلا فلا يكون إلا النصب ، لأنها حيثذ يجب تقديرها أفعالاً من جهة أن ما هنا لا يستقيم أن يكون موصولة ، فيصح تقدير الجار بعدها ، بل يجب أن تكون مصدرية ، فيجب أن يكون (عداً) فعلاً ؛ لأن المصدرية لا يليها إلا الفعل ، وإنما لم يصح أن تكون موصولة ، لأن الموصولة للتصفة والموصوف جميعاً ، وهنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما ، ألا ترى أنك تقول : اشتريت الكتاب الذي تعلم ، ولا تقول : اشتريت الكتاب ما تعلم ، والآخر أنها لو كانت بمعنى الذي (لصح أن يتمع موضعها (من) في قولك : جاء القوم ؛ لأنها لمن يعقل ، والآخر أنها لو كانت بمعنى^(٤) الذي لوجب أن يكون في الفعل ضمير

(١) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، قال المبرد : فما كان حرفاً سوى إلا

فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا وإن وافقاً لفظ

الحروف وعدا ولا يكون المقتضب ٣٩١/٤ .

(٢) انتهى الخرم الذي وقع في نسخة س .

(٣) (غامماً) : ساقطة من ش .

(٤) ما القوسين : ساقط من ش .

يعودُ عليها ، فالضميرُ الذي ذكرنا ضميرَ بعضِ القومِ ، وأما كونها ليستَ من الأوجهِ البواقي فظاهرٌ فاذا نَ تقديرهُ جاءَ القومُ خلوصاً من زيدٍ ، كأنكَ قلتَ : وقتَ خلوصهم من زيدٍ ، فوجبَ هذا التقديرُ لما لم يكنْ تمَّ مقتضِ المصدرِ • والقسمُ الثاني من الثلاثة شرطه أن يتقدّمَ بعضُ الجملةِ كقولك : ما جاءني إلاّ أخكَ أحدٌ ، لأنّه كالمفعولِ معه عندَ المحققينَ فكما لا يتقدّمُ المفعولُ معه فكذلكَ هذا • القسمُ الثالثُ من المنصوبِ أبدأً ، هو المنقطعُ ، وهو كلُّ لفظٍ من الفاظِ الاستثناءِ لم يُردِّدْ بهِ إخراجٌ سواءً كانَ من جنسِ الأولِ (١) ، أو من غيرِ جنسه ، فلو قلتَ : جاءَ القومُ إلاّ زيداً ، (وزيدٌ ليسَ من القومِ كانَ منقطعاً وكذلكَ اذا قلتَ : ما (٢) جاءَ القومُ إلاّ زيداً) (٣) لم يجرِ إلاّ النصبُ على مذهبِ أهلِ الحجازِ ، واستمهاده بقوله تعالى : { لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ } (٤) ، حملاً على أربعةِ أوجهٍ ، أحدها وهو المشهورُ لا معصومٌ إلاّ الراحمُ وعليه يُبنى • والوجهُ الآخرُ (٥) اثنانِ منها متصلٌ وليسَ فيه غرضٌ وقد قيلَ بهما واحدٌ منقطعٌ وهو لا عاصمَ إلاّ المرحومُ ، ولم يقلْ بهِ ولو قيلَ بهِ لم يكنْ بعيداً • والقسمُ الثاني من الخمسةِ وهو قوله : ما استثنى بالآ من كلامٍ غيرِ موجبٍ الى آخره •

(١) في ز : (المستثنى منه) •

(٢) (ما) : ساقطة في ، ل ، ت ، ب ، س •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٤) سورة هود الآية : ٤٣ •

(٥) في ل : (الثاني) •

قال الشيخ : كان ينبغي أن يقول : ذكر المستثنى منه ، وإلا ورد عليه ما ضربت إلا زيداً ، فإنه مستثنى من كلام غير موجب ، وليس هو من هذا القسم ولا يسمح أن يُقل هو منه لتعميره في القسم الخامس به ، وأيضاً فإن الاتفاق على أنه مفعول ، وأيضاً فإن البدلية لا تستقيم فيه إذ شرط المبدل منه أن يكون مذكوراً ، والاختيار البديل لأن النسب على الاستثناء في عقليته العامل فيه إشكال ، فإذا أمكن غيره^(١) من الواضح كان أولى ، ووزانه وزان لمفعول معه فإنه إذا أمكن غيره كان أولى ، ألا ترى أن قولك : ما لزيد وعمرو أحسن من قولك : (وعمراً) ما لك وعمراً ، لما تذر العطف رجع إليه كذلك ههنا لا ينبغي أن يُعمر إلى الاستثناء إلا عند تذر البداية . وقوله عز وجل : { وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ }^(٢) ، فيمن قرأ بالنسب^(٣) من قوله : فَاسْرِ بِأَهْلِكَ .

قال الشيخ : جعل القراءة بالرفع محمولة على البديل من قواه : وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ، وقراءة انصب محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله : فَاسْرِ بِأَهْلِكَ ، وهذا العمل باطل قطعاً ، فإن القراءتين ثابتان قطعاً فيمتنع حماهما على وجهين : أحدهما باطل قطعاً ، والقضية واحدة ، فهو إما أن يكون سرى بها

(٣) قرأ ابن كثير وابو عمرو بالرفع ووافقهما ابن محيصة والبيزدي والحسن ، على انه بدل من احد ، والباقون بالنسب مستثنى من بأهلك ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٢٦ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ .

(١) في س : (العطف) .

(٢) سورة هود الآية : ٨١ .

أو ما سرى بها^(١) ، فإن كان قد سرى بها^(٢) ، فليس مستثنى [٤٨ و] إلا من قوله : ولا يلفظ منكم أحد ، وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله : فاسر بأهلك ، فقد ثبت أن أحد التاويلين باطل قطعاً فلا يُمَارُ إيه في إحدى القراءتين الثابتين قطعاً ، والأولى في هذا أن يكون إلا امرأتك في الرفع والتمب ، مثل قوله : { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ }^(٣) [وَإِلَّا قَلِيلًا]^(٤) ، ولا يبعد أن يكون أقلُّ القراء على الوجه الأقوى ، وأكثرهم على الوجه الذي^(٥) ، دونه ، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء على قراءة غير الأقوى . والقسم الثالث من الخمسة يجب فيه الجر وهو إمّا اسم وإمّا حرف ، فإن كان اسماً فما بعدها مضاف إليه ، وإن كان حرفاً أعني^(٦) : حرف جرٍّ فما بعده مجرور به ، والكلام في غير وسوى يأتي في فعلٍ بعد هذا ، والكلام في (حائما) إذا نسبت بها على غير المختار كالكلام في عدا وخلا على المختار وقد تقدم .

قوله : والقسم الرابع جئز فيه الرفع والجر ، وهو

• ما استثنى بلا سيما .

(١) (بها) : ساقطة من و .

(٢) في ر : فهو ، وهو خطأ .

(٣) سورة النساء الآية : ٦٦ .

(٤) (وإلا قليلاً) : زيادة عن ل ، ت ، س .

(٥) في ش : (هو) .

(٦) في ش : (أو غير) ، وهو وهم .

قال الشيخ : لا ينبغي أن يكون في الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إخراج شيء من شيء ، وإثبات ضد الحكم له ، وهذا ليس كذلك ، بل هو إثبات ذلك الحكم الأول بطريق الزيادة في معناه ، مثاله قولك : أحسن إلى القوم لا سيما عمرو وإنما أوردته لما كان بينهما مخالفة ما ؛ لأن الثاني ثبت^(١) له زيادة فكانه غير الحكم الأول ، ويجوز في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الأكثر ، والرفع وهو قليل ، والنصب وهو الأقل ولم يذكره ، وقد وقع في بعض النسخ فأما الجر^(٢) ، فله وجهان : أحدهما أن تكون ما زائدة ، والاسم مجرور بالاضافة ، فيكون التقدير جاء القوم لا مثل زيد ، والوجه الثاني أن تكون ما نكرة بمعنى شيء ، فيكون زيد بدلاً منها ، فيكون التقدير جاء القوم لا مثل (رجل زيد ، والرفع على أن يكون ما بمعنى شيء ، وزيد مرفوع خبر مبتدأ محذوف ، فيكون التقدير جاء القوم)^(٣) لا مثل شيء هو زيد ، ولو قدّرت ما موصولة وزيد خبر المبتدأ المحذوف والجملة صلة لم يكن بعيداً . والقسم الخامس جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء ، وهذا لم يذكر له ضابطاً وضابطه أن يكون ما قبل (إلا) غير موجب ، ولا مذكور معه المستثنى منه وسواء كان فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو صفة أو حالاً ، كل ذلك واقع ، وفائدة (إلا) في المعنى كفائتها لو ذكر المستثنى منه في أن الغرض حصر ذلك المعنى لما ذكر بعده .

قوله : وحكم غير في الاعراب حكم المستثنى بالآ .

-
- (١) (ثبت) : ساقطة من و .
(٢) (فاما الجر) : ساقطة من ر .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قال الشيخ : لما وقعت غير موقع إلا ، وإلا حرف غير
 معرب ، وغير اسم وجب أن يكون لها إعراب فجعل إعرابها
 الإعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد^(١) (إلا) وجعل
 ما بعدها هي مخفوض بالاضافة ، لأنها اسم يقبل الاضافة فوئي
 بمقتضى الاسمين ، فاذا وقعت (إلا) موقع غير في الوصفية جعل
 إعراب ما بعد (إلا) إعراب غير نفسه وسيأتي ، ومثل ذلك لا اذا
 وقعت موقع غير جعل إعراب ما بعدها إعراب غير لتعذر
 الاضافة ، فيقولون : جئت لا راكباً ولا ضارباً ، أي غير راكب ولا
 ضارب ، وقال الشاعر^(٢) :

١٣١- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

وأما (سوى) فقد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه .

(فيل) قوله : وأعلم أن إلا وغيراً يتقارضان ما لكل واحد

منهما .

قال الشيخ : سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه أن

ما بعد كل واحد منهما معاير لما قبلها ، إلا أن غيراً وقوعها^(٣) موقع

(١) (بعد) : ساقطة من ش .

(٢) البيت لأبي الاسود الدؤلي ورد ضمن ستة أبيات في ديوانه

ص ١٤٣ ، الفيته : وجدته ، مستعتب : طالب العتاب .

الكتاب ٨٥/١ ، الانصاف ٦٥٩/٢ ، المقتضب ٣١٣/٢ ، مجاز

القرآن ٣٠٧/١ ، ابن يعيش ٣٥/٩ ، الخصائص ٣١١/١ ،

الغنى ٥٥٥/٢ ، الخزانة ٥٥٤/٤ .

(٣) في و ، ش ، ر : (اذا وقعت موقع الاكثر) وهذا التعبير غير

مستقيم .

(إِلَّا كَثِيرٌ ، وَوُقُوعٌ (إِلَّا) مَوْقِعٌ غَيْرٌ قَلِيلٌ ، وَسِيَّهٌ أَنْ غَيْرَ اسْمٍ وَتَصْرَفُهُمْ فِي الْأَسْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ تَصْرَفِهِمْ فِي الْحُرُوفِ ، وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ } (١) الْآيَةَ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : فَإِنْ قِيلَ (غَيْرٌ) إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَهِيَ نَكْرَةٌ (٢) ، فَكَيْفَ جَرَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ صِفَةً ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ غَيْرَ إِذَا كَانَتْ فِي تَقْسِيمٍ حَاصِرٍ كَانَتْ مَعْرِفَةً مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ } (٣) ، فَكَذَلِكَ جَرَتْ كَذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { لَوْ كَانَتْ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ } (٤) ، ، قَوْلَ بَعْضِهِمْ لَيْسَ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ [٤٨ ظ] ، وَإِذَا مَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَصَحَّ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النَّفْيِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : (لَوْ كَانَتْ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ) ، مَا فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ (٥) ، فَلَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى النَّفْيِ جَرَى فِي الْبَدَلِ مِجْرَاهُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ مِنْ أَوْجِهِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ لَوْ كُنَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَقُولَ : لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَّا اللَّهُ كَمَا يَقُولُ : مَا فِيهَا إِلَّا اللَّهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَجْرِي النَّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ مِجْرَى النَّفْيِ اللَّفْظِيِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَبِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا بِالنَّمْسِ لَيْسَ إِلَّا ، وَلَوْ كَانَ النَّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ كَالْلَفْظِيِّ لَجَازَ أَبِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ ، وَكَانَ الْمَخْتَارُ ، وَهَذَا أَوْلَى لِأَنَّ النَّفْيَ مُحَقَّقٌ غَيْرٌ مُقَدَّرٌ فِيهِ إِبْتِاتٌ ، وَفِي (لَوْ) مُقَدَّرٌ مَا بَعْدَهَا الْإِبْتِاتُ وَإِنَّمَا قُدِّرَ فِيهِ النَّفْيُ لَمَّا كَانَ الْإِبْتِاتُ

-
- (١) سورة النساء : ٩٥ .
 (٢) انظر الانصاف ١/٢٨٧ .
 (٣) سورة الفاتحة الآية : ٧ .
 (٤) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .
 (٥) في ل : (ما كان فيها آلهة) ، وهو خطأ .

تقديرًا • والثالثُ أَنَّهُ لو كانَ على البَدلِ لكانَ معناهُ معنى الاستثناءِ
ولو كانَ معناهُ معنى الاستثناءِ لجازَ أنْ نقولَ : إلاَّ اللهُ بالنصبِ ولا
يستقيمُ المنى ، لأنَّ الاستثناءَ إذا سكَّتْ عنه دخلَ ما بعدهُ (١) ،
فما قبلهُ ، ألا ترى أَنكَ لا تقولُ : جاءني رجالٌ إلاَّ زيداً ، فكذلك
لا يستقيمُ أنْ تقولَ : لو كانَ فيها آلهةٌ إلاَّ اللهُ • وقوله (٢) :

١٣٢- وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوهُ

لعمركَ أَيبكَ إلاَّ الفرقدانِ

قالَ النسخُ : فيه شدوذانِ : أحدهما أَنَّهُ وُصِفَ المضافُ
ههنا وهو كُلُّ ، والتماسُ أنْ يوصفَ المضافُ إليه في (كلِّ) ، وهو
مع ذلكَ جائزٌ ، وحملهُ على ذلكَ (٣) ضرورةُ الردفِ بالالفِ
فإنَّها لازمةٌ ، وهو المنى الذي حملهُ على الوصفةِ ولو جازَ له أنْ
يقولَ : إلاَّ الفرقدينِ من غيرِ ضرورةٍ تحملهُ لم يحتملْ على
(الخفضِ الذي هو ضيفٌ ، ويحتملْ على الاستثناءِ فالذي
حملهُ) (٤) أنْ يجعلَ (إلاَّ) صفةً هو الحاملُ له على أنْ تكونَ
صفةً لكلِّ ، وإلاَّ لم يحصلْ له غرضٌ ، والشذوذُ الثاني أَنَّهُ فصلَ
بين الصفةِ والموصوفِ بالخبرِ وهو قليلٌ •

(١) في ل : (قبله) •

(٢) البيتُ نسبه سيبويه إلى عمرو بن معد يكرب ١/٣٧١ •

المقتضب ٤/٤٠٩ ، توجيه الروماني ص ٢٧٥ ، مجاز القرآن

١/١٣١ ، ابن يعيش ٢/٨٩ ، المغني ١/٧٢ ، الأشموني

٢/١٥٧ ، الخزانة ٢/٥٤ ، صمغ اللوامع ١/٢٢٩ ، العجوة

١٦/١

(٣) ذلك : ساقطة من ش •

(٤) ما بين القوسين : ساقطة من ش •

(١)

(فصل) قال : و تقول : ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ فتحصل على البدل من الموضع لا من اللفظ .

قول الشيخ : إنما كان كذلك لتعدو الحمل على اللفظ من حيث إن (من) لا يصح تقديرها بعد (إلا) لأنها لا تزد إلا في سياق النفي ، وإذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على المحل ، والمحل رفع فوجب الرفع على المحل لأن تقدير جاءني زيدٌ مستقيم ، وكذلك إذا قلت : ما رأيت من أحدٍ إلا عبد الله مستقيم أيضاً . وقوله : « ولا أحدٌ فيها إلا عمرو » ، قال بعضهم : إنما لم يصح الحمل على اللفظ ؛ لأنه يؤدي إلى تقدير دخول (لا) على المعرفة ، وهي لا تدخل عليها ، وهذا غير مستقيم فإنه لو قيل لا اله إلا اله واحد لم يكن (إلا) كذلك فبطل تمليه بذلك ، وإنما الوجه أن يقال إنما امتنع لأنه يؤدي إلى تقدير (لا) بعد (إلا) ؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل ، والعامل في الأول (لا) فوجب أن يكون كذلك في البدل منه ، ولا يستقيم لفظاً ولا^(١) معنى ، أمّا اللفظ فإن « لا » لا يلغظ بها بعد (إلا) ، وأمّا المعنى فإنه يتناقض ، لأن « إلا » للآيات و « لا » للنهي (فيتناقضان ، وأشكل ما يرد عليه ليس زيدٌ شيئاً إلا شيئاً لا يماً به ونظيره^(٢) ؛ لأنه^(٣)) يقال فليمتنع البدل ههنا ، لأن النصب إنما يكون بعد النفي [بتقدير (ليس) بعد (إلا)]^(٤) ، وهو لا يتقدّر بعد « إلا » لفساد المعنى^(٥) إذ الغرض

(١) في و : (وما) ، وهو خطأ .

(٢) انظر الكتاب ٣٦٢/١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، ش ، ر .

[٥] انظر المتضرب ٤٢٠/٤ ، ٤٢١ .

اثباته شيئاً يعاب به . فإن أُجيبَ بأن قولهم : لا اله إلا الله مستثنى من أحد الجزئين لا باعتبار أنه الجزء الآخر كما في قولك : ليس زيد^(١) شيئاً . فليس بمستقيم لأمرين : أحدهما لأنه لا أثر لكونه من الاول ، والثاني ، لأن العامل واحد ، والآخر بطلانه بقولك : ليس القوم إلا عرو^(٢) منطلقين فهذا مستثنى من الجزء الاول ، وهو جائز على البطل . فإن قيل المستثنى في لا اله إلا الله مستثنى من مبني^(٣) وفي ليس من معرب ، فليس بمستقيم أيضاً ، لأننا نقول : لا فرق بين قولنا : لا اله إلا الله ، ولا اله للناس إلا الله . والجواب الصحيح أن يقال : إنما عملت (لا) لأجل النفي ولا تُقدَّرُ عاملة إلا مع النفي فبطل تقديرها عاملة بعد (إلا) ؛ لأن (إلا) للاثبات ولم تعمل ليس لأجل النفي ، وإنما^(٤) عملت لكن شيئاً فملا فملي بمشابهة ما وكان جميعاً ، (أي بمشابهة هذا المجموع وهو قولنا : ما كان فإنه فعل ، وإن كان شيئاً كذلك ليس)^(٥) ، ولو قلت : ما كان زيد شيئاً إلا شيئاً لكان مستقيماً ؛ لأن العمل لكان ، وكان يصح تقديرها بعد إلا وليس لما كانت فعلاً معناه النفي توهم أنه بمشابهة (لا) في العمل ، وليس الأمر كذلك ، بل عمله للفعلية ، والفعلية إذا قدَّرت [٤٩ و] مجردة عن النفي لم تعذر^(٦) ولكن لما كان انشكاكها عن النفي متحذراً لفظاً توهم أن التقدير متعذر كما تعذر في (لا) ، وسيجيء في باب الافعال المتأخمة ، هذا وإذا تحقق أن عملها ليس لأجل النفي

(١) في ل : (وليس كذلك في قولك ليس زيد) ، وما اثبتناه

أصح .

(٢) في ش : (مشى) ، وهو تحريف .

(٣) في ش : (نادا) ، وما اثبتناه أصح .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .

بِإِلِّ لِأَجْلِ الْفِعْلِيَّةِ تَحَقُّقِ جَوَازِ تَقْدِيرِ الْفِعْلِيَّةِ بَعْدَ (إِلَّا) مَجْرَدَةً
 عَنِ النَّفْيِ ، وَهَذَا السَّرُّ هُوَ الَّذِي جَوَّزَ أَنْ تَقُولَ : لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا
 قَائِمًا ، وَلَمْ يَجْزُ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، لِأَنَّ (مَا) لَا تَعْمَلُ إِلَّا لِلنَّفْيِ
 وَلَا تَقْدَرُ بَعْدَ (إِلَّا) فَبَطَلَ الْعَمَلُ ، وَلَيْسَ لَمْ تَعْمَلْ لِأَجْلِ النَّفْيِ
 بِلِ لِأَجْلِ الْفِعْلِيَّةِ ، فَكَانَ عَمَلُهَا مَعَ (إِلَّا) وَمَعَ غَيْرِ إِلَّا عَلَى حَدِّ
 سَوَاءٍ فَيَتَحَقَّقُ الْفَرْقُ عَلَى وَجْهِ مُسْتَقِيمٍ ، وَإِذَا تَحَقَّقْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ
 جَوَّازَ لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا بِالنَّصْبِ ، وَإِمْتَاعُ مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ
 إِلَّا شَيْئًا بِالنَّصْبِ ، لِأَنَّ عَمَلَ (مَا) ^(١) لِأَجْلِ النَّفْيِ ، فَلَوْ قَدَرْتَهَا
 بَعْدَ (إِلَّا) عَامِلَةً لَمْ تَكُنْ (إِلَّا) نَافِيَةً فَيَخْتَلُ الْمَعْنَى بِخِلَافِ لَيْسَ
 فَإِنَّ عَمَلَهَا لَيْسَ لِأَجْلِ النَّفْيِ ، فَالْوَجْهُ الَّذِي هِيَ نَفْيٌ فِيهِ غَيْرُ
 الْوَجْهِ الَّذِي ^(٢) هِيَ عَامِلَةٌ فِيهِ .

(فصل) قَوَاهُ : وَإِنْ قَدَّمْتَ الْمُسْتَنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ
 فِيهِ طَرِيقَانِ : أَحَدُهُمَا وَهُوَ اخْتِيَارُ سَيُوبِهِ أَنْ لَا تَكْتَرُثَ لِلصَّفَةِ
 وَتَجْمَلُ عَلَى الْبَدَلِ ^(٣) .

قَالَ الشَّيْخُ : يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ سَيُوبِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَنَى
 مِمَّا تَأَخَّرَ عَنْهُ فَلَمْ يَجِبِ النَّصْبُ ، وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَنَى ^(٤) مِمَّا
 تَأَخَّرَ عَنْهُ أَنْ زَيْدًا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْأَحْدِيثِ ، وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ وَ(خَيْرٌ) ^(٥)
 إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِيَبَيِّنَ الْمُرَادَ بِالْأَحْدِيثِ ، فَتَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ عَلَى حَدِّ
 وَاحِدٍ (فَوْجِبَ أَلَا يَكُونُ مُسْتَنَى مُتَقَدِّمًا ، وَوَجْهُ آخِرٌ وَهُوَ أَنْ

- (١) فِي ر : (شَيْئًا) ، وَهُوَ خَطَا .
 (٢) فِي و : (التِي) وَهُوَ وَهْمٌ .
 (٣) انظُرِ الْكِتَابَ ٣٧٢/١ ، الْمُقْتَضِبَ ٣٩٩/٤ .
 (٤) فِي ت : (غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٥) (خَيْرٌ) مِنْ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْمَفْصَلِ .

البدل مختاراً في كلِّ كلامٍ غيرٍ واجبٍ وهذا^(١) مستثنى من كلامٍ غيرٍ موجبٍ^(٢) ، فوجب اختيارُ البدلِ ، وبيانه 'أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ وَسَكَتَ كَرَانَ كَلَامًا تَدَا وَالصَّفَةُ لَيْسَتْ جِزَاءَ مَرِ الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْمَوْصُوفِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامٍ غَيْرٍ وَاجِبٍ ، فَيَجِبُ اخْتِيَارُ الرَّفْعِ^(٣) فِيهِ ، كَمَا يَجِبُ فِيمَا لَمْ يُوصَفْ ، وَحُجَّةُ الْمُخَالَفِ أَنَّهُ 'تَوْهَمَ أَنَّ الصَّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ انْتزَجَا فِي الْمَعْنَى ، وَدَلَالَةُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَكَانَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَتَقْدِيمِهِ لِيْلِهِمَا فَوَجِبَ التَّنْصِبُ عِنْدَهُ ' .

(فضيل) قوله : ' وتقول : ' في تثنيةِ المستثنى ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرأ^(٤) .

قالَ الشيخُ : يعني بثنيةِ المستثنى تكريرَ المستثنى ، لا على الاصطلاح ؛ لأنَّ حكمَ المستثنى انثنى وغيره سواء ، ثمَّ مثَّ بقوله (ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرأ وإلاَّ عمرأ إلاَّ زيدٌ)^(٥) ، ترفعُ انْذِي أسندتَ إليه وتَنْصَبُ الآخرَ ، فرفعُ أحدهما واجبٌ إذْ لا بدَّ مِنَ الْفَاعِلِ ، وتَنْصَبُ الآخرَ ؛ لأنَّ التفرِيعَ لا يَكُونُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا لشيءٍ واحدٍ ، ولو رُفِعَ الآخرُ لكانا مرفوعينِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ . فإِنْ قِيلَ أَرْفَعُهُ عَلَى أَنْ أُبْدِلَ إِلَّا عَرَوْا مِنْ قَوْلِكَ : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ من أحدٍ ، والمُخْرَجُ مِنْهُ ' زيدٌ'^(٦) ،

- | | |
|-----|--|
| (٢) | في ش : (الكلام) ، وهو زيادةٌ بغيرٍ موجبٍ . |
| (٢) | ما بين القوسين : ساقط من ت . |
| (٣) | في ت : (الربع) وهو تحريف . |
| (٤) | انظر الكتاب ٣٧٢/١ . |
| (٥) | ما بين القوسين : ساقط من ش . |
| (٦) | (زيدٌ) : ساقطة من ش . |

فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفرغ ، لأن التفرغ قد أخذ حقه فلم يبق إلا أن نقول : إن قولك : ما أتاني أحد إلا زيد بمعنى ترك هؤلاء الاثان ، فلذلك قال صاحب الكتاب : لأنك لا تقول : تركوني إلا عمرو وتعرض لموقع الشبهة ، ويئن أنك لو صرحت بما هو معناه الذي رجع إليه لم يكن إلا نصبا . والمسألة الثانية ما أتني إلا عمراً إلا بشرأ أحد^(١) واضحة بعد ما ذكره ؛ لأن نصب أحدهما على أنه مقدم على المشتى منه^(٢) ونصب الآخر على ما كان عليه لو كان متأخراً ، وهذا الثاني لما تقدم ووضح لم يتعرض له ، والذي نصب لأجل التقديم تعرض له ؛ لأنه هو الذي حدث له النصب في هذه المسألة لأجل التقديم ، ولو قلت : ما أتاني أحد إلا زيدا إلا عمرو كان جائزاً أيضاً ، ويكون قولك : عمرو بدلاً من قولك : أحد إلا زيدا ، فان قلت : ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمرو^(٣) ، وأجعل (عمرو) بدلاً من قولك : أحد فقد تقدم ما يدل على دفعه ، وهو أن هذا قد أخذ بدله ، وهو فرع التفرغ فلا يكون له تفرغ آخر من جهة واحدة ، والذي قبله لم يأخذ تفرغاً ؛ لأن زيدا منصوب فيه ، فأمّا اذا قلت : ما أتاني إلا زيدا أحد إلا بشر لم يخل من أن تجعل بشرأ هو البدل وزيدا استثناء أو زيدا بدلاً ثم قدمته على المشتى منه ، فان قدرت الأول كان رفع بشر هو المختار ويكون قولك : إلا زيدا [٤٩ ظ] استثناء من قولك : أحد إلا بشر ، ويجوز النصب أيضاً على الاستثناء ، وإن قدرت الثاني نصبت بشرأ أيضاً على الاستثناء ، لأن الذي كان يكون بدلاً قد قدمته ،

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٧٣ .

(٢) (منه) : ساقطة من ش .

(٣) في و : (إلا زيدا إلا عمراً) ، وهو خطأ بدليل ما بعده .

وهو زيد' ويكون' بشر' استثناءً من (أحد) فخرجَ منهم زيد' ، وأمّا
نصبُ زيدٍ فواضحٌ .

(فتمل) قوله : ' واذا قلتَ : ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ'
منه' (١) الى آخره .

قال الشيخ : هذا راجعٌ الى الاستثناءِ المفرغِ باعتبارِ الصفاتِ ؛
لأنّ التفرّيعَ جازَ في الصفاتِ وغيرها ، قالَ اللهُ تعالى : { وَمَا
أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ } (٢) ، والصفةُ قد
تكونُ بالمفردِ والجملةِ وحكمتُها واحدٌ في الصفةِ (٣) فعلى هذا نقولُ :
ما جاءني أحدٌ إلاّ قائمٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاّ أبوه قائمٌ ، وكلُّ ذلك
مستقيمٌ ، فإن قيلَ فالاستثناءُ المفرغُ معناهُ نفي الحكمِ عن كلِّ
ما عدا المستثنى ، كقولك : ما جاءني إلاّ زيدٌ ، وما ضربتُ إلاّ يومَ
الجمعةِ نفيَتِ المجيءُ عن كلِّ واحدٍ وأثبتهُ لزيدٍ ، ونفيَتِ الضربُ
في جميعِ الاوقاتِ ، وأثبتهُ في يومِ الجمعةِ ، وهذا لا يستقيمُ في
الصفةِ ، لأنك إذا قلتَ : ما جاءني (٤) أحدٌ إلاّ راكبٌ لم يستقيمُ أن
تتفي جميعَ الصفاتِ حتّى لا يكونُ عالماً وحياً مهتماً لا يستقيمُ أن
ينفكَ عنه ، فالجوابُ من وجهين : أحدهما أن الصفاتَ لا يتتفي
عنها (٥) إلاّ ما يمكنُ اتفاؤه ، ومِمّا يضافُ الميثبُ ؛ لأنّه (٦) قد

(١) الكتاب ١/ ٣٧٤ .

(٢) سورة الشعراء الآية : ٢٠٨ .

(٣) في الأصل (الصفة) : وهو تعريف .

(٤) (جاءني) : ساقطة من ش .

(٥) في ت ، ل ، ر : (ميثباً) .

(٦) (لآثه) : ساقطة من و .

عُلِمَ أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ لَا يَصِحُّ اتِّتَاؤُهَا ، وَإِنَّمَا التَّرْضُ نَفْسِي
 مَا ضَادَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَ (إِلَّا) لَمَّا كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا فَتَغْتَضَّرَ اسْتِعْمَالُهُ
 بِلِنَظَرِ النَّفْيِ وَالْإِبْتَاتِ الْمَقِيدِ لِلْحَمْرِ ، وَالثَّانِي أَنَّ يُقَالُ إِنَّ هَذَا
 الْكَلَامَ يَرُدُّ جَوَابًا لِمَنْ يَنْفِي تِلْكَ الصِّفَةَ ، فَيُجَابُ عَلَى قَصْدِ الْمُبَالَغَةِ
 وَالرَّدِّ جَوَابًا يَنْقُضُ مَا قَالَهُ ، وَالتَّرْضُ إِبْتَاتٌ إِظْهَارٌ تِلْكَ الصِّفَةَ
 وَوَضُوحًا وَإِظْهَارًا دُونَ غَيْرِهَا . وَقَوْلُهُ : « وَالْأَلْفُ فِي اللَّفْظِ
 مَعْطِيَةٌ فِي الْمَعْنَى فَتَدْتُمُّهَا ، مُسْتَقِيمٌ » ، وَقَوْلُهُ : « جَاعِلَةٌ زَيْدًا خَيْرًا مِنْ
 جَمِيعٍ مِنْ مَرَّتَ بِهِمْ » ، غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَأْخُذٌ مِنْ نَفْسِ
 خَيْرٍ زَيْدٍ لَا مِنْ (إِلَّا) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ
 جَمِيعِهِمْ كَانَ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَفَادًا مِنْهُ وَلَيْسَ فِيهِ (إِلَّا) وَإِنَّمَا مَعْنَى
 (إِلَّا) إِبْتَاتٌ هَذِهِ الصِّفَةَ لِلْأَحْدِيثِ دُونَ غَيْرِهَا عَلَى حَسَبِ الْوَجْهَيْنِ
 الْمُتَقَدِّمَيْنِ .

(فصل) وقوله: وقد أُوقِعَ الفعلُ موقعَ الاسمِ المُسْتَنَى ، فِي
 الْفِئَاظِ الْجَلْبِ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْعَاطِ لِلْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ : نَشَدْتُكَ
 بِاللَّهِ أَلَّا فَعَلْتَ فِيهِ احْتِمَارَانِ : أَحَدُهُمَا وَضْعُ الْإِبْتَاتِ وَالْمُرَادُ
 مَعْنَى النَّفْيِ ، وَالْآخَرُ وَقُوعُ أَفْعَلٍ مَوْجِعِ الْمَصْدَرِ ، فَتَقَوْلُهُ : نَشَدْتُكَ
 بِاللَّهِ مَعْنَاهُ مَا أَطْلَبُ ، وَقَوْلُهُ : أَلَّا فَعَلْتَ مَعْنَاهُ فَعَلْتَ ، وَجِازَ
 ذَلِكَ ، لِأَنَّ بَابَ الْقَسَمِ بَابُ السَّمْعِ فِيهِ فِي الْإِخْتِصَارِ لِكَثْرَتِهِ فِي
 الْكَلَامِ فَجِازَ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ .

(فصل) وقوله: وَالمُسْتَنَى يُحْذَفُ تَخْفِيفًا .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى
 خُصْمُوعِيَةِ الْمُسْتَنَى الْمُحْذُوفِ ، وَإِلَّا فَلَوْ قِيلَ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا لَمْ يَجْزُ

ما يشعرُ بالمستثنى المحذوف ؛ لأنَّ ليسَ المضروبُ إلاَّ زيداً وكذلك
 فاذا قلتَ (١) : ضربتُ زيداً ليسَ إلاَّ فهذا جائزٌ ؛ لأنَّه قد تقدّمَ
 ليسَ غيرُ ؛ لأنَّ المعنى ليسَ المضروبُ غيرُ زيدٍ ، وليسَ الضمُّ فسي
 ليسَ غيرُ رفماً ، وإتّما هو بناءٌ لحذفِ المضافِ إليه منها (٢) ، وسيأتي
 ذلكَ في الظروفِ المبنيةِ إن شاء الله تعالى ، فغيرُ في موضعِ خبرٍ
 ليسَ ؛ لأنَّ إعرابها إعرابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلاَّ ، والاسمُ الواقعُ
 بعدَ إلاَّ ههنا نصبٌ فكذلكَ غيرُ فلماً حذفَ مضافها بُنيتُ بناءً
 الغاياتِ فلذلكَ ضُمَّتْ .

الخبرُ والاسمُ في بابي كانَ وإنَّ

قوله : لما نُسِبَ العاملُ في البابينِ بالفعلِ المتعدي الى آخره .

قالَ الشيخُ : جعلَ معمولي كانَ وإنَّ مشبهتينِ بالفاعلِ والمتعولِ
 ولم يذكرْ مرفوعَ كانَ في المشبهاتِ بالفاعلِ وهذا الذي هو ظاهرُ
 كلامه ههنا في أنَّ مرفوعَ كانَ مشبهٌ بالفاعلِ مذهبٌ كثيرٌ من
 النحويينَ ، واسقاطه اسمَ كانَ من المشبهاتِ بالفاعلِ حيثُ لم
 يذكرْه يدلُّ على أنَّه عندهُ فاعلٌ (٣) ، وذكرْه ههنا أنَّ
 المعمولينِ (٤) في بابي كانَ وإنَّ يدلُّ على أنَّه مشبهٌ بالفاعلِ ، فأما
 أنَّ يكونَ إختارَ المذهبَ الاولِ وهو أنَّه فاعلٌ فلم يذكرْه ، وإختارَ

(١) (ضربتُ) : ساقطة من و ، ت ، ش ، س .

(٢) (منها) : ساقطة من ش .

(٣) سيبويه سماه اسمَ فاعلٍ ، يقول : باب الفعل الذي يتعدى

اسمُ الفاعلِ الى اسمِ المفعولِ ، وقال المبرد : باب الفعل الذي

يتعدى الى مفعولٍ ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشبه واحدٍ .

الكتاب ٢١/١ ، اقتضب ٨٦/٤ .

(٤) في و : (المفعولين) ، وهو خطأ .

هنا أنه مشبهٌ بالفاعلِ فجاءَ الاختلافُ في قوله : وأدباً أن يكونَ هذا الكلامَ على خلافِ ظاهره فيحملُ قوله : شبهُ العاملِ فسي البابين^(١) بالفعلِ المتعدي أن (إن) شبهتُ بالفعلِ المتعدي باعتبارِ معموليها جميعاً و (كان) شبهتُ به باعتبارِ منصوبها خاصةً [٥٠] ويكونُ قوله : شبهَ ما عملَ فيه بالفاعلِ^(٢) ، يعني خبرَ (أن) ، والمفعولِ يعني منصوبَ (إن) ومنصوبَ (كان) جميعاً^(٣) ، فعلى هذا يكونُ مرفوعُ (كان) فاعلاً على ما تقدّمَ ، ويكونُ قد ترك ذكره في المرفوعات ، لكونه دخلَ في حدِّ الفاعلِ ، ولم يذكر في هذه الترجمة حدَّ اسمِ (إن) ، ولا خبرَ (كان) ، وسيه أن اسمَ (إن) هو المبتدأُ في المعنى ، وخبرَ (كان) هو الخبرُ في المعنى ، وإنما نسبَ إلى إنَّ وكانَ من حيثُ وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدِّهما ، ثم لما كانَ خبرُ (كان) قد يكونُ محذوفاً منه عامله^(٤) جعلَ له فاعلاً ، فقال : « ويضمَرُ العاملُ في خبرِ كان في مثل قولهم : الناسُ مجزيونَ بأعمالهم إنَّ خيراً فخيرٌ وإنَّ شراً فشرٌ »^(٥) ، وهذه المسألةُ ونظائرها يجوزُ فيها أربعةُ أوجهٍ : نصبِ الأولِ ورفعِ الثاني ، وهو أجودها ، وعكسها وهو أردؤها ، ونصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً ، وهما^(٦) متوسطان بين الأولِ والثاني ، وإنما أُخترَ نصبُ الأولِ ورفعُ الثاني ، لأنَّ إذا نصبنا فالتقديرُ وإنَّ كانَ عملهُ خيراً والمعنى عليه ، وجازَ تقديرُ (كان) ، لأنَّه فعلٌ

- (١) في ر : (البائن) وهو تحريفٌ .
(٢) في و : (العامل) ، وهو تصحيفٌ .
(٣) هذا رأيُ انبصريين حيث جعلوا الخبرَ كالفاعلِ والاسمُ كالمفعولِ به . الانصاف ١/ ١٧٨ .
(٤) (عامله) : ساقطةٌ من ش .
[٥] هذا قولٌ ، انظر الاشموني ١/ ٢٤٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٨ ، حاشية الصبان على الاشموني ١/ ٢٤٢ ، مع البوامع ١/ ١٢١ .
(٦) في ب : (هو) وهو خطأ .

دلّ عليه سياق الكلام ، فكان حذفه جائزاً ، وضعف الرفع ؛ لأنّك إذا رفعت فلا بدّ من تقدير رافع ، ولا يُقدَّرُ إلاّ (كان) لكون المعنى عليه فأمّا أن تُقدِّرها تامّة أو ناقصة ، فتقديرها تامّة ضعيف ، لأنّ اتمامه قليلة في الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه ، وما كثر استعماله قوي (١) ، حذفه ، وأيضاً فإنّ تقدير التامة محلّ بالمعنى ؛ لأنّه يصير كأنّه أجنبيّ عن الاول (٢) والمعنى على تعلقه به ، وذلك إنّما يكون الاول في الناقصة ، وإنّ قدّرت التزام الناقصة وجب أن يكون الخبر متدرّجاً محذوفاً ليكون (خير) اسماً لها ، ولا يمكن أن يُقدَّرَ إلاّ مثل قولك : إنّ كان في عمله خير . وما أشبهه وهو ضعيف لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظ فلكثرة ما يُقدَّرُ محذوفاً ، وأمّا المعنى ؛ فالأنّهُ يرجع مخصوصاً وليس المعنى على الخصوص ، وإنّما المعنى فيه تلي الأطلاق والتعميم ، وإنّما كان رفع الثاني هو الوجه ، لأنّه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء ، والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائزٌ حذفه قياساً مستمراً ، إذا علّم (٣) ، فهذا كذلك ، وضعف نصبه ؛ لأنّه لا بدّ أن يُقدَّرَ له ناصب ، ولا ناصب ينبغي أن يُقدَّرَ غير (كان) ، وإذا قدّرت (كان) فأمّا أن يكون التقدير إنّ كان عمله خيراً كن [جزاؤه] (٤) خيراً ، كما قدّره سبويه ، وهو ضعيف ؛ لأنّه يلزم منه حذف الفاء الثانية في

- (١) في س : (أكثر) ، وهو خطأ .
(٢) في و : (كأنّه الثاني كاجنبي عن الاول) ولا يستقيم معه المعنى .
(٣) في ل : (من حسنتني فحسن ، وإنّ تخالطوهم فإخوانكم) ، زيادة مقحمة .
(٤) (جزاؤه) : زيادة عن ل .

المسألة ، وهو غير مستقيم ، وأيضاً فإنه حذف الفعل تلى غير قياس ، وحذف المبتدأ المذكور حذفٌ على قياس ، فكان أولى ، وأما أن يكون التقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً ، فيضعف من حيث إن مجيء الفاء مع فعل المضارع قليل ، وأيضاً فإنه على غير قياس ، ورفع على القياس على ما تقدم (١) ، ولم يذكر المصنف رفع الأول ، وذكر نصب الأول ورفع الثاني ونصبها جميعاً ورفعهما جميعاً ، ويلزم من جواز نصبها جميعاً ورفعهما جميعاً جواز رفع الأول ونصب الثاني ، وإن كان أضعف ، ويجوز أن يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز أن يكون ترك ذكره ؛ لأن في كلامه ما يرشد إليه (٢) ، ثم ذكر حذف كان في موضع يجب فيه حذفها ، وهو مثل قولهم : « أما أنت منطلقاً انطلقت » ، وأصله 'لأن كنت منطلقاً انطلقت' ، فحذفت اللام على القياس الجائز في حذفها ، وحذفت كان للاختصار ثم وجب أن يكون الفاعل المنصل منفصلاً لحذف ما يتصل به ، فصار أن أنت منطلقاً انطلقت ثم عوض من كان ما زائدة لتكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضاً فصار أن ما أنت منطلقاً انطلقت فأدغمت نون أن في ما ؛ لأن ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار أما أنت منطلقاً انطلقت ، وهذا التقدير وإن كان فيه استبعاد قريب بالنظر إلى ما يازم لو لم يقدر ولا يستبعد التأويل إذا كان تركه يؤدي إلى ما هو أشد منه ، وذلك أنك إذا لم تتأول ذلك لم يستقم إعراب ذلك ، وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج

(١) في ش : (وكتو) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر . من الامالي ص ١٣٨ .

عن القاعدة المعروفة^(١) ، وقد روي قوله^(٢) :

١٣٣- إِمَّا أَقَمْتِ وَأَمَّا أَنْتِ مَرْتَحِلًا
فَلِلَّهِ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْذُرُ

بكسر الاول وفتح الثاني [٥٥ ظ] ، أمَّا كسر الاول ، فلأنه شرط فوجب كسره ودخول ما عليه كدخولها في قولك : إِمَّا تُكْرِمُنِي أَكْرِمِكْ ، وفتح الثاني واجب ؛ لأنه مثل قولك : إِمَّا أَنْتِ مَثَلًا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَإِمَّا قَوْلُهُ : فَلِلَّهِ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْذُرُ فَجَوَابٌ لِلشَّرْطِ وَمَعْلُومٌ لِقَوْلِهِ : إِمَّا أَنْتِ مَرْتَحِلًا ، وَصَحَّ أَنْ يَكُونَ لِهَاجِئًا مِنْ حَيْثُ كَانَ الشَّرْطُ وَالْعَلَّةُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : إِنْ أَتَيْتِي أَكْرَمْتُكَ ، بِمَعْنَى قَوْلِكَ : أَكْرَمْتُكَ لِأَجْلِ إِيْتَانِكَ فَإِذَا بَيَّنَّ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْعَلِيلَ^(٣) بِمَعْنَى وَاحِدٍ صَحَّ أَنْ يُعْطَفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَيُجْعَلَ الْجَوَابُ لِهَاجِئًا فِي الْمَعْنَى ، فَمِثَالُ مِثْلِ قَوْلِكَ : إِنْ أَكْرَمْتِي وَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ ، إِلَّا أَنَّهُ وَضِعَ مَوْضِعَ (أَحْسَنْتَ إِلَيَّ) لِقَطْعِ التَّعْلِيلِ فَصَارَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنْ أَكْرَمْتِي لِأَجْلِ إِيْتَانِكَ فَأَنَا أَكْرَمْتُكَ ، وَذَلِكَ سَائِغٌ .

المنصوبُ بِإِلَّا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

قال صاحب الكتاب : هي كما ذكرتُ محمولةٌ على إنَّ .
قال الشيخ : ينبغي أن يذكر ما يتميز به المنصوب (بلا ؛
لأنه يوجب له : والاولى أن يقال هو المسندُ إليه بمسَدِ دخولِ
(لا) نكرة يليها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، ولكنَّه^(٤) استغنى عن

-
- (١) في ل : زيادة بمقدار عشرة أسطر . من الأملى ص ١٣٨ .
(٢) البيت لم يعرف قائله وليس له تكملة ، ابن يعيش ٩٩/٢ .
المغني ٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ص ١١٨ ، الخزانة ٨٢/٢-
(٣) في و : (التعليق) وهو تحريف .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

ذلك بما ذكره في أثناء فعمول الباب فلنمشن معه . قال (١) : وذلك إذا كان المنفي مضافاً ، وإنما لم يُنَّسَبْ إلا إذا كان مضافاً ؛ لأنه إذا كان مفرداً تضمن معنى الحروف ، فوجب بناؤه ، وبيان تضمنه معنى الحرف أن قولهم : لا رجل في الدار أبلغ (٢) في النفي من لا رجل في الدار ، وليس رجل في الدار ، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد ، والحرف الذي يؤكد به النفي « من » فوجب تقديرها ، هذا مع أن الحكم منهم بناء لا رجل في الدار يوجب هذا التقدير ، ولو كان معناه كمنى لا رجل في الدار ، لأن البناء في لغتهم إنما يكون بشئ ذلك فإذا لم يكن ظاهراً وجب تأويله ، وأما نصبهم بها فلأنها محمولة على « إن » من حيث إنهم نقيضتها وهم يحملون الشيء على نقيضه إما لأنه في أحد الطرفين كما كان الآخر في الطرف الآخر ، وإما لتلازمهما في الذهن ، وليس بين النفي والاثبات درجة ، فلما تلازما وأعطى أحدهما حكماً أعطى الآخر الملازم مثله . وأما قوله (٣) :

١٣٤- لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةَ

فولم يضمن فعل ، هذا الكلام وقع منه وهماً ، وإلا قوله :
ولا خُلَّةَ مثل قولهم : لا حول ولا قوة سواه ولا ضرورة في مثل

(١) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الأمل ص ١٣٨ .

(٢) (أبلغ) : ساقطة من ش .

(٣) وتامه : (اتسع الخرق على الراقع) نسبة سيبويه الى

رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس السلمي ١/٢٤٩ ،

والعيني على الاشموني ١/٢٩٢ ، وهو غير منسوب في ابن عيمش

١/١٠١ ، المغني ١/٢٢٦ ، ابن عقيل ١/٤٤١ ، شرح الاشموني

١/٩٢ . هج الهوامع ٢/١٤٤ ، اللور اللوامع ٢/١٩٨ .

ذلك وسنذكر أن قولهم^(١) :

١٣٥- وَلَا آبَ وَلَا بَنًا

ولا حول ولا قوة إلا بالله جائز ، وإذا كان مثله فلا حاجة إلى تكلف جملة ضرورة ، وليس مثل قوله : (ألا رجلاً)^(٢) ؛ لأن هذا لا يمكن جملة من باب لا حول ولا قوة ، بل هو مثل قولك : لأرحل مفرداً ، وكما أن قولك : لا رجلاً لا يكون إلا لضرورة ، فكذلك ألا رجلاً فلذلك حمل الناس ألا رجلاً على ذلك ، وأما ولا خلة فقد ذكره الناس مستشهدين به على لا حول ولا قوة .

قال : ومن حقه أن يكون نكرة ، وإنما وجب تنكيره ؛ لأن الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة إلى التعريف ، لأنه لو عرّف لم يُعرّف إلا تعريف الجنس فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضاماً ، وأيضاً فإن الغرض بها نفي الواحد المتعقل^(٣) في الذهن فيلزم منه نفي ما عدا ذلك لا يحصل إلا

-
- (١) وتامه : مثل مروان وابنه
إذا هو بالجد ارتدى وتآزرا
نسب إلى الفرزدق ولم اعثر عليه في ديوانه ، وهو غير
منسوب في الكتاب ٣٤٩/١ ، الخزانة ١٠٢/٢ ، ابن يعيش
١٠١/٢ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤١ ، الاشموني ١٣/٢ ،
وفي مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف منسوب للفرزدق
ص ٤٣ ، امالي ابن الحاجب ١٤٢ .
- (٢) هذه قطعة من بيت شعر ذكره سيبويه في الكتاب ٣٥٩/١ ،
وابن يعيش ١٠١/٢ .
- (٣) (المتعقل) : ساقطة من ش .

بالتكثير^(١) وقولك : لا رجال^(٢) في الدارِ نَسْبَةٌ الجمعِ ههنا الى تفاصيل جعل الجنس رجالا لا رجلا كسبته المفرد في قولك : لا رجل ، ثم استشهد بقول سيويه (وأعلم الى آخره^(٣)) ولا ينهض ؛ لأنه^(٤) لا يلزم اذا حسن أن تدخل على كل ما تدخل عليه (رُبٌّ) إلا تدخل إلا على نكرة ، وإن كانت رُبٌّ لا تدخل إلا على نكرة^(٥) ، نعم لو قال : إن كل شيء حسن أن تعمل فيه (لا) حسن أن تعمل فيه (رُبٌّ) ، ورُبٌّ لا تدخل إلا^(٦) على نكرة ينهض ، ثم أورد اعتراضاً على هذا الاصل بقوله^(٧) :

١٣٦- لا هيثم الليلة للمطبي

فلمى تقدير التكثير السؤال هو أن هيثم تلم لحاد مشهور وكذلك بصرة وأبو حسن وأمية أعلام فقد دخلت عليها ، والجواب عن مثل ذلك أن يُقدَّر فيه لا مثل هيثم ، وعلى ذلك يكون

- (١) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر .
(٢) في ت : (لا رجل) ، وهو تعريف .
(٣) الكتاب ١/٣٥٠ . ان كل شيء حسن لك أن تعمل رب حسن لك أن تعمل فيه لا .
(٤) في ر : (لا) ساقطة .
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٦) (إلا) ساقطة من و .
(٧) البيت لم يعرف قائله . وتماهه : (ولا فتى مثل ابن شيبري) ، هيثم : رجل . كان حسن الحداء ، وابن خيبري : قبيل هو لامام علي (ع) نسب الى حصن خيبر . الكتاب ١/٣٥٤ ، الفصل ص ٤١ ، الخزانة ٢/٩٨ ، امالي ابن للحاجب ١٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك (تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد طبعة القاهرة ١٩٧٤) ١/١٩٥ .

نكرة ؛ لأن مثلاً لا يتعرّفُ بالاضافة ملفوظاً بها غلان لا يتعرّفُ
محدوفه أجدر .

فصل : وتقول لا أب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك .

قال الشيخ : وإنما أورد ذلك وإن كان معلوماً (١) على
القياس المتقدم لأجل اللغة الأخرى التي ذكرها بعدها (٢) لكونها
[٥١ و] على خلاف القياس وهو قوله : وأما قولهم : لا أب لك ولا
غلامي لك ولا ناصرين لك الأخرى .

قال الشيخ : يعني أن هذه اللغة (٣) شاذة ؛ لأنه أعطى
أحكام الأضافة فيه ما يابها من اللفظ والمعنى . وقوله : فمشبه
في الشذوذ باللامح ، لأن ملامح : جمع لمحة وقياسه لمسحات أو
لمساح ، ومذاكير جميع ذكر وقياسه ذكور ، ولندن غدوة
قياسه الخفض والنصب شاذ . وقوله : فرتضددهم فيه إلى الأضافة ،
يريد أنه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى ، وجعل أعطاه حكم
المضاف لذلك ثم أكد كونه مضافاً بأن جعل السلام إنما زيدت
لتوكيد الأضافة ثم أبدى (٤) معنى آخر في مجيئها ، وهو ما يظهر بها
من صورة الانفصال ، يريد أنه لما تعدّر قضاء حق المنفي باعتبار
المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ بإدخال هذه اللام ،
وكل ذلك مؤذن من كلامه بأنه مضاف حقيقة ثم أكد ذلك
بقوله : وقد شبهت في أنها مزيدة ومؤكدة بيمين الثاني في (يا تم

(١) في و : (معلوماً) وهو تحريف .

(٢) في ل ، س : (نوردها بعده) .

(٣) (اللغة) : ساقطة من ر .

(٤) (أبدى) : ساقطة من و ، ل ت ، س .

تيم عدي) ، وذلك غير مستقيم^(١) ، لأنه لو كان مضافاً لكان معرفة^(٢) ، ولو كان معرفة لم يصح^(٣) دخول (لا) عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرر ، وأيضاً فإن معنى لا أباً لك معنى لا أب لك ، ولا خلاف في أن لا أب لك نكرة فيجب أن يكون لا أباً لك نكرة^(٤) ، لأن التكرير أمر معنوي ، فإذا اتفق لفظان في الأمر المعنوي^(٥) وأحدهما نكرة وجب أن يكون الآخر كذلك ، والألم يتفقا ، وأيضاً فإنه لو كان مضافاً لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعاً ، لأن لا إذا دخلت على المعرفة بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سنذكره^(٦) ، وإذا ثبت أنه غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناء على ذلك^(٧) ، فنقول : إنما أعطي أحكام المضاف على الوجه الشاذ ، لأنه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل مضاء ، لأن قولك : غلامك وغلام لك مشتركان في أصل النسبة^(٨) ، وإن كانا مختلفين في الأخصية عند حذف اللام ، والأعمية عند وجودها ، فلمّا كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة أعطي حكم المضاف لفظاً على هذا الوجه الشاذ ، ولذلك لم يقل لا أباً فيها ولا رقيبى عليها ، لأن في وعلى لا مدخل لهما في النسبة الاضافة [لا]^(٩) الأخصية ولا الأعمية فلذلك فارقتهما وأشبعهما

(١) في ل : (في المعنى لأمرين أحدهما أنه) ، ولا يستقيم معه المعنى

(٢) في ل : (في المعنى)

(٣) في ل : (لم يجر)

(٤) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر من الإجمالي انظر ص ١٤٠

(٥) في و : (المتعدي) وهو تحريف

(٦) في و : (وإذا ذكره بناء يشب) والعبارة على هذا غير مستقيمة

(٧) في ل : (الأولى) أن يقال إنه في المعنى غير مضاف وإنما

أعطي ، زيادة مقحمة

(٨) في ل : (وإن كان في الحذف معنى زائد باعتبار زيادة

خصوصية) ، زيادة مقحمة

(٩) (لا) : زيادة عن س

ما جاء باللام فهذا هو الوجه 'السديد' الذي لا يطمئن عليه بمثل ما تقدم ولا غيره .

قال : والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني . وهذا كما ذكرنا وإنما يستقيم حق الاستقامة على الوجه الذي ذكرته ، وأما على الوجه الذي ذكره فينبغي أن يكون مرفوعاً إذا كان معرفاً ؛ لأنه مضاف إلى معرفة وقد تعرف بذلك ، و (لا) (١) إذا دخلت على المعرفة وجب أن تكون مرفوعة .

قوله : فاذا فمكت فقلت لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك استمع الحذف والامتناع عند سيويه وأجازهما يونس (٢) .

قال الشيخ : ووجه قول سيويه إن كانت عليه أنه مضاف ، وإن ذلك قد فعل بينهما فمعد عن المضاف ، ونسب ما ذكرناه أنه منسب بالمضاف على وجه بعد فلا يلزم من شبهه به شبهه بما هو أبعد ، والفعل يعد المضاف لأن يعد البعيد أقرب ، وإذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن يد من اثبات التون في الصفة والموصوف ، يعني أنك (٣) إذا وصفت المنفي نسبت باللام لم تعطه أحكام الإضافة ، إنما على قوله : فلأنه مضاف قد تذر فيهما جميعاً ؛ لأنه لا يمكن إضافة الأول مع الفضل ولا إضافة الثاني ، لأن الغرض به غير الذات فلا معنى لإضافته ، وإضافة

(١) في ش : (ولا) ساقطة .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٦/١ ، ٤٤٧ .

(٣) (أنك) : ساقطة من ش .

على التثنية بالضاف فلأته بالنسبة الى الاول بعيداً وبالنسبة الى الثاني غير مستقيم فيه مضي الاضافة لِمَا ذكرناه .

(فصل) قوله : وفي صفة المفرد وجهان : أحدهما أن يُبنى معه على القتح .

قال الشيخ : تنزلهما منزلة شيء واحد ، وليس صفة المنفي في الفصلة كغيرها من الصفات ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا رجل في الدار كان المنفي لجنس الرجال عموماً ، وإذا قلت : لا رجل ظريف كان المنفي لنوع الظرفاء خاصة بخلاف قولك : يا زيد الطويل ، فإن الصفة لم تُقدَّر إلاً توضيحاً في المنادى خاصة ولم تجعله نوع دون نوع . والثاني أن يُعرب وهو التماس « أو بحموة على محله » (١) ، وهو التماس أيضاً من جهة أن الاعراب في اتباع [٥١ ظ] والمحلّ والآ في المحلّ بدليل وجوب جاء نسي هؤلاء الكرام ، ولا يجوز غيره وإنما جزّ الاعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة نُبِهت لعروضها بحركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل ، إلا أن النصب ههنا كالرفع ثم ، والرفع ههنا كالنصب ثم ، فإن فصلت بينهما أعربت من جهة بناءه إنما كان لتزله معه كالنسي الواحد ، والفصل يأتي ذلك فتعين الاعراب ، فاذا أعربت فالوجهان « وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الاعراب » كراهة كثرة التركيب في الكلام ، إذ (٢) ليس من جنس لغتهم ، فإن كرّرت المنفي جاز في

(١) (أو محمولة على محله) : ساقطة من س .

(٢) في ل : (قال : لتلا يؤدي الى بناء المتعددات وجعلها كالشيء الواحد) ، زيادة مقحمة .

الثاني الاعرابُ والبناءُ ، أمّا الاعرابُ ؛ فلأنّه 'تابعٌ فجازَ فيه' الاعرابُ كالصفاتُ ، وأمّا البناءُ فأمّا لأنّه 'تأكيدٌ لفظيٌ' و'تأكيدٌ اللفظي حكمه' المؤكّد والبدلُ [حكمه 'حكم']^(١) البدلُ منه بدليلٌ يا زيدُ زيدٌ بالضمّ لا غيرُ •

قوله : « وحكمُ المعطوفِ حكمُ الصفةِ » ، يعني في الاعرابِ ، لأنّه قال : 'الإِ في البناءِ وإِنَّمَا جازَ الاعرابُ لفظاً ومجلاً كما جازَ في الصفةِ وكما جازَ في قولك : يا زيدُ الطويلُ والطويلُ ، أو إِنَّمَا لم يجرِ البناءُ ؛ لأنَّ البناءَ فيه لم يخلُ إمّا أنْ يكونَ على وجهِ الاستقلالِ وإمّا أنْ يكونَ على وجهِ التبعيةِ ، أمّا على الاستقلالِ فلا يستقيمُ من جهةِ أنْ شرطَ ذلكَ التلّفظُ بلاً ، ألا ترى لو قلتُ : رجلٌ في الدارِ ، وأنتَ تعني لا رجلَ في الدارِ لم يستقمُ^(٢) ، وأمّا على التبعيةِ فلا يستقيمُ من جهةِ الفصلِ الحاصلِ بينهما بحرفِ العطفِ ومن جهةِ أنّهما متغايرانِ ، فلا يلزمُ من بناءِ الصفةِ معها تنزيلها منزلةَ شيءٍ واحدٍ بناءً هذا التابعِ المتغيرِ للمضني الأولِ^(٣) ، قال : « فإنْ تعرّفَ » يعني يتعرّفُ^(٤) المعطوفُ لم يكنْ فيه إلاّ الرفعُ « كقولك : لا غلامَ ولا العباسُ » ، وإِنَّمَا وجب الرفعُ ؛ لأنّه إنْ جعلَ مستقلاً وجبَ رفعه كما يجبُ في قولك : لا زيدُ ولا عمروُ عندنا ، وإنْ جعلَ تبعاً وجبَ ذلكَ ؛ لأنَّ النصبَ في قولك : لا رجلَ ولا امرأةً إِنَّمَا جازَ إجراءَ لحركةِ البناءِ بحرفي حركةِ الاعرابِ فجعلَ المعطوفُ كأنَّ حرفَ النفيِ بانهُ ، فأعطِيَ

- (١) (حكمه حكم) : ساقطة من و •
 (٢) في ل : (لم يجر) ، وما اثبتناه أفضل •
 (٣) في ل : زيادة بمقدار خمسة عشر سطرًا • من أمالي ابن الجاحب على الفصل • انظر ص ١٤٢ ، ١٤٣ •
 (٤) (يعني يتعرّف) : ساقطة من ش •

الحركة التي كانت تكون له فيه لو بائمه ، والمعرفة أو باشرها
حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة ، فهي اذا كانت تابعة بذلك
أجدر .

قال : « ويجوز رفعه اذا كرر » ، يعني ويجوز رفع ما بعد
(لا) في الاول والثاني وما بعدهما اذا حصل التكرار كقوله تعالى :
{ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ } (١) ، وإنما جاز الرفع ، لأنه قدّر
جواباً لسؤال سائل ، أرجل في الدار أم امرأة ؟ فقيل له لا رجل
في الدار ولا امرأة فحسن أن يكون مطابقاً وإن كان فيه مخالفة
قياسية ، واذا جاز دعني من تمرتان لذلك فهو (٢) هنا أجوز ، إنما
قدّر جواباً لسؤال لذلك ولم يقدر لا رجل في الدار كذلك
لأمرين : أحدهما أنه لو كان لا رجل في الدار جواباً لسؤال سائل
لكان لا تغني وحدها ، ألا ترى أنه اذا قيل آفي الدار رجل ؟
فالجواب أن يُقال لا أو نعم ، بخلاف قولك : أرجل في الدار
أم امرأة ؟ اذا لم يكن فيهما أحدهما فلا يحصل المقصود إلا
قولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، الثاني أن قولك : لا رجل
في الدار ولا امرأة ، اذا قدرته جواباً كانت فيه المطابقة لشيئين ،
وفي قولك : لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم (٣) من
مراعاة شيئين مراعاة شيء واحد ، فان جاء مفتعولاً بينه وبين
(لا) أو معرفة وجب الرفع والتكرير . أمّا وجوب الرفع فلأن
العامل مشبه بمشبهه وأصله (إن) ، واذا كان الاصل لا يستقيم

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٧ قراءة الرفع والتنوين قراءة أبي
جعفر المدني نقلًا عن ابن عباس . انظر التيسير في القراءات
السبع للداني ط . استانبول ١٩٣٠ .

(٢) (فهو هنا) : ساقطة من ش .
(٣) في ب : (يلزمه) ، وهو تحريف .

الفصل 'ينه' وبين منسوبه فالفرع 'أجدر' ، فلذلك بطل العمل عند
 الفصل فارتفع الاسم على الإبتداء . وأما وجوب التكرير ، فإنه
 جواب 'لمتكرر' فيه ذلك ، والذي يحقق كونه جواباً جوازاً الفصل
 بين لا وبين منفيها ، ألا ترى أنك لو قلت : لا في الدار رجل
 لم يجز ، وإنما كان السؤال كذلك وانفعل ما جاء به إلا لأجله
 لازم التكرير المنجوز للفظ قليل : { لا فيها غول ولا هم
 عنها ينزفون }^(١) ، وأشباه ذلك ، وكذا إذا كان المنفي
 معرفة فإنه يجب التكرير ، إما لأنه جواب على مثل ما ذكر
 ألا ترى أنك لو قلت : لا زيد في الدار لم يجز من جهة كونه
 لا يصح تقديره جواباً إذ لو كان جواباً لاستغنت بلا ، وإنما
 يقدر جواباً عند التكرير فوجب التكرير لذلك ، وإما لأن
 [٥٢] أصل (لا) أن تدخل على الاجناس ولما تعدت الجنسية
 في المعرفة فصيدها إلى مجيء التكرار ليكون كالقاضي من حيثها في
 أصل وضعها لما في التكرار من التعدد المشابه للاجناس ، وأما
 قولهم : لا نولك أن فعل كذا فبمعنى لا ينبغي ، فهو الذي حسن
 وروده من غير تكرار مع كونه معرفة تنزيلاً له منزلة ما هو
 بمعناه وهو الفعل ، وقوله^(٢) :

(١) قرأ حمزة والكسائي بكسر الزاي في (ينزفون) والباقون
 بالفتح . سراج القاريء المبتدىء ص ٣٣٥ ، غيث النفع في

القراءات السبع ص ٣٣٤ .

(٢) سورة الصافات الآية : ٤٧ .

(٣) البيت نسبة سيبويه لرجل من بني سلول ، وهو بتمامه :

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِثْلًا خَلَقْتَ لَغَيْرِنَا

حَيَاتِكَ لَا تَنْعَمُ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ

الكتاب ١/٣٥٨ ، المقتضب ٤/٣٦٠ ، ابن يعيش ٢/١١٢ ،

الاشموني ٢/١٨ ، الخزانة ٢/٨٩ ، المفصل ص ٤٢ .

حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ

-١٣٧-

قوله (١) .

أَنَّ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

-١٣٨-

شاذٌّ ، ووجهُ ورودِ [شذوذ] (٢) لَا نَفْعَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ مَرْفُوعٌ بَعْدَ لَا ، ووجهُ ورودِ [شذوذ] (٣) أَنَّ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا أَنَّهُ مَعْرُفَةٌ غَيْرُ مَكْرَرٍ ، (ومفعولٌ بينَ (لا) ومنتفيتها وهو غيرُ مكررٍ) (٤) ، « وقد أجازَ المبردُ في السمةِ أَنْ يُقَالَ لَا رَجُلٌ فِي الدَارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا » (٥) ، يعني : في سمةِ الكلامِ ، فإنَّ غيرهُ إِنَّمَا يَجِيزُ ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ لِلْمَضْرُورَةِ فِي الْمَعْنَى ، وبذلكَ انفرادٍ (٦) كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حَيَاتِهَا وَإِلَّا فَهِيَ عَلَى اجْتِمَاعِهَا جَائِزَانِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ بِاجْتِمَاعِ ، فَأَمَّا إِذَا انْفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَتَمِيلُ لَا رَجُلٌ فِي الدَارِ ، وَلَا زَيْدٌ فِي الدَارِ عَلَى انْفِرَادِهَا فَجِيئَتْ يَقَعُ فِيهِ الْخِلَافُ عَلَيَّ مَا ذَكَرَ .

(فصل) : قال : « وفي لا حولَ ولا قوةَ ستةُ أوجهٍ أنْ تفتحَهما ، وهو أنْ يكونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلًّا وَعَطْفَتَ إِحْدَى

(١) البيتُ لم يُعرفِ قائله ، وصدره : قَصَصْتُ وَطَرَأُ
وَاسْتَرَرْتُ جَعَلْتُ ثُمَّ أَذْنَتُ رَكَائِبُهَا . أَذْنَتُ : أشعرت
وأعلمت ، الكتاب ٣٥٥/١ ، المقتضب ٣٦١/٤ ، ابن يعيش
١١٢/٢ ، المقرب ١٨٩/١ ، المفصل ص ٤٢ ، الاشموني ١٨/٢ ،
الخزاعة ٨٨/٢ .

(٢) (شذوذ) : زيادة من و ، ش ، ز ، س .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من و ، ش ، س .

(٤) قال المبرد : فالتكرير لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ ، ولا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ ، والبناءُ لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ ،
المقتضب ٣٦٠/٤ .

(٥) في و : (انفراده) .

الجملتين على الاخرى وذلك واضح ، وإنما الاشكال في الاستثناء بعده ، وهو في المعنى راجع إلى الجملتين ، والاستثناء إذا استعقب الجملة إنما يكون للثانية ، وأشبه ما يقال إن الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كأنه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتزلهما منزلة شيء واحد . والوجه الثاني أن تفتح الاول (١) ، وتصب الثاني على العطف على اللفظ كقوله : « لَا أَبَ وَإِنَّمَا ، وتكون لا مزيدة للتأكيد . والوجه الثالث أن تفتح الاول وترفع الثاني ، ففتح الاول واضح ، ورفع الثاني على أن يكون مطوفاً على المحل كقوله (٢) :

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

١٣٩

والوجه الرابع أن ترفعهما على ما تقدم من نسبة السؤال بالجواب ، أو لأنه لما كرر صار في الظاهر كأنه بنى مع الاول فكره أن يوهم ما ليس من لغتهم من تركيب المتعددات فعدلوا إلى وجه الجواز إلى الاصل ، والوجه الخامس أن ترفع

(١) في و : (وترفع) ، وهو خطأ .

(٢) وصدوره : (هذا العُمرُكم الصَّغارُ بِعَيْنِهِ) نسبه سيويه لرجل من مذحج والصحيح لضمرة بن ضمرة ، وكان له أخ يؤثره أبوه عليه فانف من ذلك فقال قصيدة من ضمنها هذا البيت ، والشاهد فيه عطف الأب على موضع الأم ، الكتاب ١/٣٥٢ ، المقتضب ٤/٣٧١ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤١ ، الجمل ص ٢٤٣ ، الاشموني ٢/٩ ، المغني ٢/٥٩٣ ، ابن عقيل ١/٣٤٢ ، الخزانة نسبه لضمرة بن جابر ، ١/٢٤٤ ، العيني نسبه لضمرة بن ضمرة ٢/٩ .

الأول وتفتح الثاني وقد ذكر^(١) الوجه في^(٢) تعليله • أمّا الوجه السادس فلا حاصل له ، لأنّه جعله^(٣) عكس الخامس ، والخامس لا حول ولا قوة [فعكسه لا حول ولا قوة]^(٤) ، وهو الثالث بعينه ، وإنّما وقع ذكره وهما منه ، وقد توهم أنّ ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون الثاني في الثالث على غير هذا الرفع ؛ لأنّه ذكر في الخامس على أنّ (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب أبي العباس^(٥) ، وهذا الاعتبار ليس بشيء ، فإنّه لم يقصد إلى عدّ الوجوه باعتبار توجهها وإنّما قصد إلى عدّها باعتبار اختلاف لفظها ، ولا يزيد على خمسة ، وعلى ما ذكره هذا المتخذن يجب أنّ يزيد على الستة ، لأنّ رفعها جميعاً يجوز أنّ يكون وعلى المناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعلى أنّ لا بمعنى ليس ، وعلى مذهب أبي العباس ، وعلى أنّ الأول بمعنى ليس ، والثانية على مذهب أبي العباس ، وعلى العكس^(٦) •

وقد حذف المنفي في قولهم لا عليك أي لا بأس عليك ، وعلم ذلك ، لأنّهم يظهرون فيقولون لا بأس عليك فعلم أنّ المضمّر من جنس المظهر •

-
- (١) في و : (اللفظ) ، خطأ •
(٢) وجه تعليل الزمخشري : (ان يرفع الاول ويفتح الثاني على أنّ (لا) بمعنى (ليس)) •
(٣) (جعله) : ساقطة من ش •
(٤) ما بين المتعوقين : ساقط من الاصل •
(٥) انر المقتضب ٤ / ٣٦٠ •
(٦) في ل : (هذا وقع غلطاً وكثير ما يغلط العلماء في التقسيم) هذه الجملة من أمالي ابن الحاجب ١٤٤ •

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قال : هذا التشبيه لفة أهل الحجاز^(١) الى آخره .

قال الشيخ : النحويون يزعمون أن لفة بني تميم في ذلك هي القياس ويقولون : إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل ، لم يكن له عمل أحدهما ، وما ولا تدخل على القسمين ، فالقياس ألا تعمل في أحدهما ، قلت : لا خلاف في أعمال لا التي لنفي الجنس ، وإذا صح أعمال (لا) بالاتفاق فلا بعد في أعمال (ما) ، فإن زعم زاعم أن (لا) الناصبة غير (لا) الداخلة على الفعل ، قيل له فما المانع من أن يكون (ما) الرافعة غير (ما) الداخلة على الفعل .

وقوله : وأما بنو تميم فيرفعون^(٢) ما بعدها على الابتداء ، ويقرونها { ما هذا بشر }^(٣) إلا من درس كيف هي في المصحف .

قال الشيخ^(٤) : غير مستقيم لأنه لا يحل أن يقرأ القرآن على حب اختلاف اللغات ما لم تنقل تواتراً ، ويقرونها

(١) في كتاب سيبويه : باب ما جرى مجرى ليس في بعض

المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى أصله ٢٨/١ .

(٢) قال سيبويه : أما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو

القياس . الكتاب ٢٨/١ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٣١ . الآية في المصحف : (قلن

حس لله ما هذا بشر) .

(٤) في س : (يؤذن بأن القراءة كانت سائغة ثم لما كتبت

المصحف لم يسغ الا على ما يوافقه كلاهما) ، ولا يتفق مع

كلام الشارح .

مَا هَذَا بَشَرًا ، يُوذُنُ بَأْنَ لِأَهْلِ كُلِّ لَفَةٍ أَنْ يَقْرُوا بِلِسَتِهِمْ ، وَيُوذُنُ بَأْنَ هَذِهِ التَّيْلَةَ كَذَتْ تَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ (١) ذَلِكَ بِمُسْتَقِيمٍ . وَقَوْلُهُ « إِلاَّ مِنْ دَرَسَ كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ » ، يُوذُنُ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ كَانَتْ سَائِعَةً / نَمَّ لَمَّا [٥٢ ظ] كَتَبَ فِي الْمَصْحَفِ لَمْ يَسْغُ إِلاَّ عَلَيَّ مَا يُوَافِقُهُ وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ (٢) .

قال : « فَاذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِالْإِلاَّ أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بِطَلِّ الْعَمَلِ » ، أَمَّا إِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ فَانَّمَا يَطَّلُ الْعَمَلُ لِأَجْلِ النَّفْيِ ، فَلَوْ عَمِلَ بَعْدَ الْأَثْبَاتِ لَتَأَقَضَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا زِيدَ إِلاَّ قَائِمٌ (٣) ، فَلَوْ نَصَبْتَ لَوْجِبَ أَنْ تَقْدَرُ مَا ، بَعْدَ (إِلاَّ) نَاصِبًا لِتَائِمٍ ، وَرَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا دَشِيئًا لَوْ قَرَعَهُ بَعْدَ (إِلاَّ) فَيَجْتَمِعُ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ فِي مَجَلٍّ وَاحِدٍ بَعْدَ (إِلاَّ) وَهَوَّلَ مَحَالٌ . وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، فَلَأَنَّ الْعَامِلَ ضَعِيفٌ فَلَمْ يَقْوِ قُوَّةَ الْأَصْلِ فَلَمَّا رُوِيَ التَّقْدِيمُ تَرَكَ الْعَمَلُ فَعَبِلَ مَا قَائِمٌ زِيدَ ، وَأَمَّا أَعْمَالُ (لَآ) هَذَا الْعَمَلُ فَضَعِيفٌ مِنَ الْأَصْلِ عَلَيَّ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ ، وَاسْتِعْمَالُ (لَآ) نَاصِبَةٌ لِلْمُضَافِ وَمَبْنِيًّا مَعَهَا الْمَفْرُودُ ، وَهُوَ الْوَجْهُ ، وَأَمَّا الرَّفْعُ بِهَا وَنَسَبُ الْخَبَرِ فَضَعِيفٌ لَا يَجُوزُ إِلاَّ فِي الشُّعْرِ إِلاَّ عَلَيَّ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ (٤) .

-
- (١) (ذلك) : ساقطة من ش .
 (٢) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من أمالي ابن الحاجب على المنصل ص ١٤٤ .
 (٣) في ل : (قائمًا) ، وهو خطأ .
 (٤) انظر المنتضب ٣٦٠/٤ ، ٣٦١ .

(فصل) قوله: « ودخول الباء في الخبر في قولك : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق ، ، قلت : هذا الاستدلال غير مستقيم لفتيدان النفي المصحح دخول الباء ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من أحد ، فدخول من لأجل النفي خاتمة ولا يلزم أن تقول : جاءني من أحد فكذلك هنا .

(فصل) قوله: « ولآ التي يكسمونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً الى آخره .

قال الشيخ: قلت: « اختلف الناس في (لا) التي تلحق آخرها التاء ، فمنهم من قال: إنها بمعنى (ليس) ، وهو مذهب البصريين^(١) ، ومنهم من قال: إنها التي لنفي الجنس ، وهو مذهب الكوفيين^(٢) ، ومنهم من قال: هذه التاء من حين ويجعل حين وتحين لغتين ، فعلى هذا تكون التاء فيه للجنس ، وهو مذهب أبي عبيدة^(٣) ، فأما حجة الأولين فإنه دخاته تاء التانيث وهي من خواص الفعل ، فوجب أن تكون المشبهة بالفعل ، ليقوى وجه دخول التاء^(٤) . وأما وجه من زعم أنها لنفي الجنس فلأنها الكثيرة في الاستعمال وتلك إنما تكون في الشعر فوجب أن يحمل القرآن على الوجه الصحيح ، وأما مذهب أبي عبيدة فضعيف^(٥) ، وقد رجح البصريون بآته كان فصيحاً عند عدم

-
- (١) انظر الكتاب ٢٨/١ .
 (٢) انظر المغني ٢٥٤/١ .
 (٣) انظر المغني ٢٥٤/١ .
 (٤) (التاء) : ساقطة من س .
 (٥) (فضعيف) : ساقطة من س .

دخول التاء نأماً عند وجودها فليس بمستكرٍ ، وإلحاق التاء
 بآتافية للجنس بعيد من حيث كانت مشبهة بالحروف وهذه مشبهة
 بالفعل فكانت التاء بها أولى ، وقد تمسك الكوفيون بأنه يلزم
 الأضمار في الحروف ولم يعهد بمثل ذلك ، ولو جاز الأضمار في
 الحرف لجاز زيد ما قائماً وهو متمتع ، فأجيب عن ذلك بأمرين .
 أحدهما أنه ليس بأضمار وإنما هو حذف ، والحذف سائغ إذا دل
 عليه الدليل ، والثاني أن الأضمار في ذلك سائغ لجريه مجرى
 الفعل في إلحاق التاء ولا يلزم من الأضمار فيما قوي شبهه بالفعل
 الأضمار فيما لم يقو ، وكلا القولين جيد .

التجسرات

قال صاحب الكتاب : لا يكون الاسم مجروراً إلا بالاضافة
 وهي المنتزعة للمجر (١) كما أن الفاعلية والمفعولية هما المنتزعتان
 للرفع والنصب ، الى آخره .

قال الشيخ : اختلف الناس في العامل في المضاف (٢) إليه ،
 كقولك : غلام زيد ، منهم من زعم أن العامل الحرف (٣) ،
 المقدر ، ومنهم من زعم أن العامل معنوي ، [ومنهم من زعم
 أن العامل هو الاسم الاول (٤)] ، فأما من قال : العامل الحرف
 المقدر . فوجهه أنه قد ثبت عمل الحرف المجر ، فجعل الحرف

-
- (١) انظر الكتاب ٢٠٩/١ .
 (٢) في ش : (الاسم المضاف) ، وما ذكرناه احسن .
 (٣) انظر الاشموني ٢٣٨/٢ .
 (٤) في و : (معنوي) مقدم على الحرف ، المقدر ، وهو خطأ .
 (٥) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل وفي (و) .

عاملاً ليكون ذلك باباً واحداً أو لى من جملة مختلفاً ، والوجه
 الثاني أن معنى قولك : غلامٌ زيدٌ : غلامٌ لزيدٍ فوجب أن تكون
 اللامُ عاملةً ، وهذا لا يقوى ؛ لأنَّ إضمارَ الحرفِ ضعيفٌ بعيدٌ ،
 ولأنَّ ما ذكروه من المعنى غير مستقيم ، إذ معنى قولك : غلامٌ زيدٌ
 ليس كغلامٍ لزيدٍ إذ أحدهما معرفةٌ والآخر نكرةٌ ، وأمّا من
 قال : العاملُ المعنى فوجهه أنَّه قد بطل أن يكون الحرفُ عاملاً ،
 ولا وجهَ لعملِ الاسمِ ، لأنَّه على خلافِ القياسِ وليس بجيدٍ ،
 لأنَّ المعنى في العملِ إنّما يُصارُ إليه عندَ عدمِ عاملِ اللفظِ ولم
 يُعدَمْ هنا ، وعملُ المعنى أبعدُ عن القياسِ من عملِ الاسمِ . وأمّا
 من قال : العاملُ الاسمُ فوجهه أنَّه إذا بطل المذهبان فقد تبيّن .
 وقوله : « د أو معناه » يُحتملُ أن يُريدَ نفسَ المعنى فيكونُ
 المذهبَ الثاني ، ويُحتملُ أن يُريدَ أن العاملَ الحرفَ المقدَّرُ ،
 وذكرَ المعنى لئِنَّه به عليه فلذلك قال : « د أو معناه » ، يعني : معنى
 الحرفِ وهو أقربُ إلى التحوُّبِ . وقوله [٥٣ و] : « د لا يكونُ
 الاسمُ مجروراً إلاّ بالاضافة » ، لما تقدّمَ من أنّها أحدُ المقتضياتِ
 [٦٣ و] للاعرابِ ومقتضاها هو الجرُّ ، قوله : « د والعاملُ هنا غيرُ
 المقتضي كما كان ثمَّ » ، لأنَّ العاملَ وما تقومُ به المعاني المقتضيةُ
 فوجبَ أن يكونَ غيرها وهو هنا حرفُ الجرِّ أو معناه يعني (في)
 للمضافِ إليه إذا كان اسماً كقولك : غلامٌ زيدٌ فإنَّ المعنى تلمى
 ما تقدّمَ غلامٌ لزيدٍ ، والظاهرُ أنَّه لم يُردْ بقوله : « د أو معناه » إلاّ
 ما قدّمنا ذكره من أن المراد الحرفُ المقدَّرُ ؛ لأنَّ نجسلاً
 العاملَ معنوياً فإنَّه ليس مذهباً للبحرَينِ إلاّ في المبتدأ أو انفصل
 المضارع .

(١) هنا حدث تغيير في الترقيم بفرق عشر ورقات أي (٦٣) و ،
 بدلا من (٥٣ و) وسوف نشير الى الانتهاء في مكان آخر .

(فصل) قوله: وإضافة الاسم الى الاسم على ضربين: معنوية
ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً .

قول الشيخ: يرد عليه درت برجل ضارب امرأة ، فإن
هذا أفاد تخصيصاً ومع ذلك ، فليس بمعنوي ، وجوابه أن هذا
لم ينفذ^(١) تخصيصاً بإضافة وإنما التخصيص حاصل قبل
الإضافة أصله ضارب امرأة فبقى على ما كان عليه ولو قيل ما أفاد
تعريفاً على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة لئلم من هذا
الاعتراض . وقوله: وفي الأمر العام ، ، الأولى أن يحمل على
الاحتراز من مثل قولك: ضارب^(٢) اليوم وبكر الليل ، فإن
هذا بمعنى (في) ولا يتقوى أن يحمل على مثل قولك ق عند زيد ،
{ من لدن حكم }^(٣) وشبهه ، لأن هذه في الحقيقة بمعنى
اللام ، وإنما استع تقديرها ؛ لأن بعض الالفاظ لم تستعمل إلا
مضافة فلما أتت فيها عدم التطع جاء القطع فيها^(٤) متافراً فتوهم
أنها لا تتدّر ، وهي في المنى مقدرة باللام كما تقدرها في تحت
وفوق وشبهها إن كانت^(٥) أيضاً لا تستعمل متطوعة ، لأنك تعلم
أن تحت زيد بمعنى موضع ، ونسبة وضع الى زيد نسبة بمعنى
اللام ، فتعلم أن نسبة تحت الى زيد بمعنى اللام أيضاً ، ويعرف
ما كان بمعنى من أن يكون الأول نوعاً من الثاني ، وبمعنى النوع أن
يصلح إطلاق اسم الجنس عليه .

-
- (١) في و : (يقدر) ، وهو تحريف .
(٢) في و : (ضرب) ، تحريف .
(٣) سورة هود الآية : ١ .
(٤) في و : (فيها) ساقطة .
(٥) في ر : (مضافة) ولا يستقيم معها المعنى .

قوله: « واللفظية أن تُضاف الصفة الى مفعولها ، أو الى فاعلها ، ولو قيل هي التي تفيد^(١) تعريفاً بتقدير تعريف الثاني ، لكان جيداً لطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل فيها أيضاً عدول عن أصل في العمل الى لفظ الاضافة لافادة التخفيف لكان جيداً أيضاً ، ولا يكون ذلك إلا في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعول ، أو الصفة بالنسبة الى فاعلها مثل قولك : ضارب زيد وحسن الوجه ، وقوله في التمثيل : ومعمورة داره ، هذا ذكره بنا على ما قدمه من أن مفعول ما لم يُسم فاعله عنده فاعل ، ثم استدل على أنه نكرة بوصف انكرة به وسبأتي ذلك .

(فصل) قوله : وقضية الاضافة المعنوية أن يُجرّد لها المضاف من التعريف الى آخره .

قال الشيخ : الاضافة المعنوية فاندتها نسبة خمودية بين الاول والثاني راجعة الى عهد بنك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيد الالف واللام ، فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه وإضافته الى نكرة من طريق أولى ، وما يقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بنصحاح^(٢) ، ووجهه أنهم رأوا أن الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى ، وإنما جيء بالاول لغرض العدد^(٣) فلما فهموا اتحاد الذات عرّفوا الاول ؛ لأنه محل التعريف ولم يخل الثاني ؛ لأنه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وإن كان ضعيفاً ، وأما اللفظية فلم تقصد تلك النسبة المذكورة ولكن الأمر فيها على ما كان عليه في الانفصال ، فكما جاز تعريفه منفصلاً جاز^(٤) ضملاً لزوال المانع ، فتقول : هذان

(١) في ب : (الا) .

(٢) الانصاف ٤٣٧/٢ .

(٣) في ش : (المفرد) ، وما أثبتناه أحسن .

(٤) في ل ، س : (تعريفه) ، وهو وهم .

الضاربا زيد فتجمع بين الالف واللام والاضافة ، وأما الضارب
زيداً فمن نظر الى أن الالف واللام سابقة (والتونين زال لاجلها
حكمت يمنع الاضافة لقوات الشرط الذي هو التخفيف ، ومن نظر
الى أن الاضافة سابقة وقد حصل التخفيف بها بحذف التونين
جوز تعريفه ، والوجه [هو] (١) الاول ، لأن [٦٣ ظ] الالف
واللام في أول الاسم (٢) سابقة على ما يشعر بالاضافة فوجب أن
يكون حذف التونين لهما ، لأنه موجب له موجبان ، سبق أحدهما
فثبت الحكم للسابق ، كما لو لمس ثم بال فانتقض الوضوء للمس
السابق ولم يؤثر الثاني شيئاً إذ لا يحصل الحاصل (٣) ، وأورد
الضارب الرجل وسأيتي ذكره في باب الحسب الوجه .

(فصل) قوله : وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه
توين أو نون ، وما عديم واحداً منهما شرعاً في صحة الاضافة .
قال الشيخ : هذا يرد اعتراضاً على مسألة الضارب زيد إذ
عله منهما ، موجود عنها ، وفيها خلاف منهم من يقول : الكاف
في موضع نصب فلا يرد على هؤلاء هذا الاعتراض ، ومذهب
صاحب الكتاب أنه في موضع خفض ، فاحتاج الى أن يستدل
عليه بقياسه على الضاربك من جهة أن الضاربك بالاجماع مضاف
الى مضمرة ولم يفتد خفة لأنك لا تقول : الضاربانك ، فإذا وجب
أن يكون الضاربك مضافاً ولا خفة فوجب أن يكون الضاربك
مضافاً وإن لم يكن فيه خفة ، وإنما وجبت الاضافة في الجميع
لأنهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف لأدى الى تناقض إذ لو جوزوا

(١) (هو) : زيادة عن مس .

(٢) في و : (الاسم) ساقطة .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٤) (منعها) ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .

ضاربتك ليصح التخفيف في ضاربك وضاربانك ليصح التخفيف في الضاربك ، لأدنى إلى الجمع بين ما يُشعرُ بالثمام ، وهو التوين والتون ، وبين ما يُشعرُ بالانصال ، وهو الضمير المتصل ، ولأجل ذلك كان لاسم الفاعل مع إضمير المتصل ثمانٌ ليس له مع المظهر ، فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل (إلى المضرب من غير تخفيف لأجل هذه العلة جواز إضافة اسم الفاعل) (١) إلى الظاهر مع انتفاءها ، فحصل فرقٌ بين مسألة الضارب زيد والضاربك وحصل الدليل على أن الكاف في موضع خفض بالقياس الذي تقدم . وقول صاحب الكتاب : جاء ما فيه توين يعني (ضارب) أو تون يعني (الضاربان والضاربون) وهي الأصول التي قاس عليها .

وقوله : « وما عديم واحداً منهما » يعني بقوله واحداً « منهما » التوين خاصة لأن التوين لا يُعَدُّم لأجل شيء غير الإضافة ، وكلامه فيه قبل تغير الإضافة فلا وجه لقوله وما عديم واحداً منهما إلا التوين : لأنه هو الذي يُعَدُّم لأجل الالف والسلام ، وقوله « شرعاً » معناه سواء ، وأورد (٣) :

١٤٠- هُمُ الْأَمْرُ وَالْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش ، و .
 (٢) (يعني) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، س .
 (٣) البيت لم يعرف قائله ، وقد ذكر سيبويه بأنه مصنوع ، وتامه :

(إذا ما خشوا من محدث الأمر - معظما) ، والشاهد فيه للجمع بين التون والضمير في الأمر . الكتاب ٩٦/١ ، ابن يهيش ١٢٥/٢ ، المنفصل ص ٤٤ ، جمع الهوامع ١٥٧/٢ .

إعترافاً على الأصل الذي ذكره وأجاب بأنه شاذ لا اعتداد به .
 (فصل) : وكل اسم معرفة يُعرَّفُ به ما أُضيف إليه
 إضافةً معنويةً إلاَّ أسماءً توغلت في إبهامها فهي نكراتٌ وإنَّ
 أُضيفت إلى المعارف .

قال الشيخ : قد تقدّم أن تعريف الإضافة المعنوية بسبب
 ما تحصل من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي عين له لفظ
 المضاف ، فإذا كانت تلك النسبة لا تخصص انتهى تعريفها
 بها ، فذلك لم يحصل تعريف في غيره ، ومثل تعدد النسبة
 وتعذر تخصصها ، فإن فرضت على الدور خصوصيةً لشمرة
 المضاف^(١) أو مضاده ، جاء تعريف المذكور وذلك ، قال : إلاَّ إذا
 شهِرَ المضافُ بالمغايرة والمائلة ، واستدل على أنها نكرات
 بدخول خصائص النكرات عليها من وصف النكرات بها ودخول
 ربِّ عليها .

(فعمل) والاسماءُ المضافةُ إضافةً معنويةً على ضربين لازمة
 للاضافة وغير لازمة لها .

قال الشيخ : اللازمة كل اسم لا يُعقل مدلوله إلاَّ بالنسبة
 إلى غيره^(٢) ، فذكر معه ذلك الغير على سبيل الإضافة ليُعرف
 مدلوله على سبيل الوضوح ، وقد يتوهم أن هذا المعنى يلزم بسببه
 الإضافة مطلقاً في كل اسم بهذه المثابة ، وإيس الأمر كذلك ، فإن

(١) (المضاف) : ساقطة من ش .
 (٢) في ل : (غيرها) ، وهو تحريف .

الأب والابن وما أشبههما لا يُعقل إلا بالنسبة إلى غيره ، ومع ذلك فإنه يُستعمل نكرة غير مضافٍ نعم الأكثر في مثل هذه الأسماء أن يُستعمل (١) مضافة ، وقد التزم فيما ذكر لزيادة بيان فيه ، وهذه الأسماء وإن التزم ذكر متعلقها كما يلتزم في الحروف في قولك : من زيد وإلى عمرو ، وعلى الحصر فإنها تفرقها من حيث إن وضعها على أن تفهم تلك المعاني منها ، وذكر تلك التعلقات لزيادة البيان بخلاف الحرف ، فإنه لم يوضع دالاً على ذلك المعنى إلا باعتبار ذكر متعلقه معه ، وأيضاً فإنا علمنا أن لأسماء خصائص من دخول حرف الجر ، وقد وجدناها بعضها داخلة على هذا التحليل فدل على أنها من قبيل الأسماء ، وإن معانيها منهومة منها ، وغير اللازمة الأسماء التي تعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها ، وغير ذلك مما استعملته العرب مفرداً باعتبار معناها خاصة كما ذكرناه في الأب والابن .

(فعل) : وأي إضافة إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى

المعرفة .

قال الشيخ : الحكم الذي ذكره في أي صحيح إلا أنه لم يتبين المعنى في إضافتها إلى المعرفة المعنى في إضافتها (٢) إلى النكرة [٦٤ و] فأما معناها إذا أُضيفت إلى المعرفة فسؤال عن واحد من المذكور بعدها جنساً أو جمعاً معروفاً أو مشياً معروفاً باضماراً أو لام جنس أو عهد أو إضافة أو إشارة ، فاذا قل : جاني أحد الرجلين قلت : أي الرجلين ؟ وكذلك ما أشبهه ، وإذا أُضيفت إلى النكرة فمنها السؤال عن تدبير أُضيف إليه واحداً كان أو اثنين أو

(١) في و : (غيره) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) (إلى المعرفة والمعنى في إضافتها) : ساقطة من ر .

جماعة كقولك : اذا قال : جاءني أي رجل ، واذا قال : جاءني رجلان أي رجلين ، واذا قال : جاءني رجال أي رجال ، والمعنى في هذه تقدير الجنس رجلين أو جماعة جماعة ، ثم سأل عن الواحد الملتبس عنده ، منها فهمي في التحقيق في هذا مضافة الى المسؤول عنه على طبعه ووقفه ، وفي الاول مضافة الى شيء المسؤول عنه واحد منه ، وإنما أضافوها الى عين المسؤول عنه وإن كانت سؤالاً عن واحد من أعداد ، لأنهم لما اضطروا الى السؤال عن مثل ذلك فهم إما أن يضيفوها الى جنس ذلك أو إليه أو اليهما ، ولا تستقيم الاضافة اليهما إذ لا يضاف الى الاسمين ولا الى الجنس ، لثلا يوهم الوجه الاول فأضافوه الى نكرة مطابقي للمسؤول عنه ليحصل الغرض وكان في تكبيره مناسبة للجنسية في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحية وإذا كان في معنى الجنس مراد^(١) يجوز التصريح به كما لو قلت : أي من الرجال ؟ لأنك قدرت الجنس رجلاً رجلاً ، وأورد أبيك وإيضا ، لأنه أضيف الى المعرفة مفرداً . وأجاب بأنه لم يضاف في التحقيق إلا الى المتمدد ، وإنما كررت (أي) لآمر لفظي وهو التزامهم أن لا يعطفوا على المضمرة المخفوض إلا باعادة العاقل كما قالوا : المال بيني وبينك فلم تذكر بين الامر معنوي إقتضاها وإنما ذكرت^(٢) لما ذكرناه من اللفظ .

قال : ولا يقال أياً ضربت وبأي مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه .

(١) في و : (في المعنى الجنس مفرداً) ، وهو تحريف .

(٢) في س : (كررت) ، وهو تحريف .

قال الشيخ : يعني أنك لا تستعمل أياً إلا مضافة فإدا
 حذفت المضاف فلا بد من قرينة تدل عليه . ومثله بقوله تعالى :
 { أَيَّامًا تَدْعُوا } (١) ، إذ قد تقدم أدعوا الله أو أدعوا الرحمن ،
 ثم قال ما معناه إذا كانوا قد قرءوا عليها صورة الاضافة مع خروجها
 عن هذا المعنى الذي اقتضت به (٢) الاضافة فهي أحق بالاضافة وهو
 قوله . ولاستجابة الاضافة إلى آخره .

(فصل) قوله : « وحق ما يُضَافُ إليه (كلا) أن يكون معرفة
 ومثنى أو ما هو في معنى المثنى ، وكلاهما تجب إضافته ؛ لأن
 الغرض بوضعه المضاف إليه لأنه كالتأكيد له والتفصيل لأجزائه
 ككل في الجمع ، وإنما وجب أن يكون مثنى ، لأن وضعه كذلك
 كما كان وضع كل في الجمع ، وإنما وجب أن يكون معرفة ،
 لأن وضعه للتأكيد فناسب أن يكون المضاف إليه معرفة كما في
 كل ، وإنما أضيفت كل في الصورة إلى نكرة كقولك كل رجل
 لأفادته الجنس ، وكان في معنى المعرفة ولم يضاف كلا كذلك
 لأنه للتبني فيناهي ذلك معنى الجنس فذلك انتع إضافته إلى
 نكرة بخلاف كل وإنما التفريق في المضاف إليه ضعيف ، لأنه
 موضوع لتأكيد المثنى ، فنفس المثنى في المضاف إليه فيه مقصود
 كما أن نفس الجمع في المضاف إليه لكل مقصود فكما لزم التنية
 ههنا . والجواب في كل رجل ههنا (٣) كالجواب فيه فيما تقدم ،
 وفارق ذلك قولهم : استوى الماء والخشبة ، وتضارب زيد وعمرو .

(١) سورة الاسراء الآية : ١١٠ .
 (٢) (به) : ساقطة من ر .
 (٣) (ههنا) : ساقطة من ش .

لأنه ليس الغرض ههنا إلا أن يُنسب إلى متعددٍ فلا فرق بين
 يكون مطوفاً أحدهما على الآخر وبين كونه مذكوراً بلفظ واحد
 بخلاف كلا وكل لما ذكرناه من قصد المنى والمجموع فيهما .

قال : وحكمه إذا أُضيفَ إلى الظاهر أن يجري مجرى
 عملاً ورحى ، وإذا أُضيفَ إلى المضمَر أن يجري مجرى المنى .

قول الشيخ : فأمّا إذا أُضيفَ إلى الظاهر فقياسه ما هو مستعمل
 فيه (١) لأنه اسم مفرد (فوجب أن يكون إعرابه بالحركة وآخره
 ألف فوجب أن يكون إعرابه) (٢) تقديرأ ، وأمّا إذا أُضيفَ إلى
 المضمَر فقياسه أن يكون كذلك على ما هو مستعمل في اللفظة
 الضميمة (٣) ، لأنه اسم مفرد (٤) فقياسه إذا أُضيفَ إلى المضمَر
 أن يكون حكمه حكمه إذا أُضيفَ إلى الظاهر وإستعماله
 استعمال المنى ، على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف القياس ،
 ووجهه أنه لما كان معناه منى وتأكّد أمر التشبيه فيه يكون
 المنطوق إليه ضميراً متصلاً لأن المضمَر (٥) الجرور لا يكون [٤٦ظ]
 إلا متصلاً (٦) صار كأنه يضمَر لانصاله بكلمة واحدة فاشتد
 أمر التشبيه فيه لفظاً ومعنى فناسب ذلك أن يجري مجرى المنى
 فبذلك أُعرب على اللغة بإعراب المنى ، فقيل جاني كلاهما
 ورأيت كليهما ومررت بكليهما ، وكذلك تقول : كِلانا فعل ورأيت

(١) أنظر الانصاف ٢/٤٣٩ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من س .

(٣) في ل : (لانها) ، وهو خطأ .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٥) (المضمَر) : ساقطة من و .

(٦) في ش : مثلاً ، وهو خطأ .

كَلِمَاتٍ وَمَرَّتْ بِكَلِمَاتِنَا ، لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ تَنبِيهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ غَيْرِهِ ، مِنْ
مَضْمُونَاتِ الْمُتَنَسِّيِّ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مُوَاقِفًا لِمَضْمُونَاتِ الْجَمْعِ ، لِأَنَّ
الْمُتَكَامِلَ فِي الْمُتَنَسِّيِّ وَالْمَجْمُوعِ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْمَضْمُونِ سَوَاءٌ .

فِيهِ : وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى نَحْوِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَيُّ

فِي الْمَضْمُونِ وَالْمُظْهِرِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يُعْنِي أَنَّكَ إِذَا قَصِدْتَ التَّفْضِيلَ عَلَى مَعْرُوفٍ
أَضْفَتْهَا إِلَى مَعْرِفَةٍ وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ وَاحِدًا مِنَ الْمَذْكُورِينَ عَلَى
حَسَبِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَإِنْ قَصِدْتَ تَنْضِيلَ عَدَدٍ مِثْلَهُ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ
أَضْفَتْهُ إِلَى الْعَدَدِ الَّذِي قَصِدْتَهُ مُنْكَرًا كَمَا فَعَلْتَ فِي أَيِّ رَجُلٍ حِينَ
قُلْتَ : أَيُّ رَجُلَيْنِ ؟ فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ
[٦٤] وَأَمَّا مَعْنَاهَا إِذَا أُضِفَتْ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَسُؤَالٌ عَنْ زَائِدٍ مِنْ
رِجَالٍ وَعِلَّتْهُ كَعِلَّةٌ فِي أَيٍّ وَلِذَلِكَ قَوْلُ : « وَالْمَعْنَى فِي هَذَا ، يُعْنِي
أَضْفَاتِكَ إِلَى التَّنْكِيرِ إِثْبَاتِ الْفَضْلِ عَلَى الرِّجَالِ إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا
وَإِثْنَيْنِ وَجَمَاعَةً جَمَاعَةً » . ثُمَّ قَالَ : « وَهُوَ « مَعْنِيَانِ » فَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ
وَهُوَ الْكَثِيرُ الْمُسْتَعْمَلُ ، وَالثَّانِي أَنْ يُؤْخَذَ مُطْلَقًا لَهُ الزِّيَادَةُ فِيهَا إِطْلَاقًا
فَقَوْلُهُ : « أَنْ يُؤْخَذَ ، يُعْنِي أَفْعَلَ بِإِتِّتَارٍ مِنْ هَوْنِهِ ، فِيهِ يُؤْخَذُ
ضَمِيرٌ يَبُودُ عَلَى أَفْعَلٍ ، وَ (مُطَاقًا) حَالٌ ، وَالزِّيَادَةُ مَرْفُوعٌ بِمُطْلَقٍ
وَفِيهَا ضَمِيرٌ الْخَمَلَةُ » . ثُمَّ قَالَ : « ثُمَّ يُضَافُ لَا التَّفْضِيلِ بَلْ
لِلتَّخَمِيمِ ، وَمِثْلُ بَقُولِهِ : « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مُرْوَانَ (١) ،
كَأَنَّهُ رَعِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي بَنِي مُرْوَانَ عَادِلٌ غَيْرُهُمَا ، وَإِنَّمَا أُضَافَهُ

(١) الناقص هو يزيد بن عبد الملك ، سمي بالناقص لأنه نقص من
أعطيات الجند بعد أن زادها سلفه . والأشج عمر بن
عبد العزيز ، وكان يقال له الأشج بسبب شجته حائر دابة في
جبهته . وهو يزيد من أعدل زمانهما .

للتخصيص ؛ لأنه لو لم يُقَدَّر ذلك لَلزَمَ أَنْ يكونَ من الوجهِ
الأل . ثمَّ قالَ : « فأتت على الأول يجوزُ لك توحيدهُ إلى آخرِ ،
يعني أَنَّهُ ليسَ بواجبٍ وسيأتي ذلكَ عندَ ذكرِ الأسماءِ المتصلةِ
بالأفعالِ مبيهاً فيهِ فعملٌ . ثمَّ قالَ : « وقد اجتمعَ الوجهانِ في قولهِ
عليه السلامُ ^(١) إلى آخره ، فالظاهرُ أَنَّهُ أرادَ بالوجهينِ المعنى
الأل والمعنى الثاني وهو غيرُ مستقيمٍ باعتباره المعنى ، وإنَّ حبلَ
الوجهانِ باعتبارِ قولهِ يجوزُ لأنَّ مضمونهُ أَنَّ فيه وجهاً آخرَ ، فهو
أيضاً غيرُ مستقيمٍ ، لأنَّهُ غيرُ مقصودٍ ههنا إذ سيأتي في بابهِ ، ولأنَّهُ
آخرهُ بعدَ أنْ ذَكَرَ المعنى الثاني ، والظاهرُ أَنَّهُ لم يقصدُ إلاَّ
المعنيينِ ، وتوهمُ أَنَّ الجمعَ للوجهِ الثاني ، وهو غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ
الجمعَ لا ينافي أَنَّ يكونَ في الوجهِ الأولِ ، فذلكَ وقعَ في بعضِ
النسخِ موضعَ يجوزُ ويجبُ ، ويانُ أَنَّهُ لا يستعُ أَنَّ يكونَ من
الوجهِ الأولِ . قولهُ : « أحاسنكم » ، للمخاطبينِ وهم المقصودون ،
وقد اشتركوا في حسنِ الخلقِ ، وعلى تقديرِ أَنَّ يكونَ من الوجهِ
الثاني ، لا يكونُ إلاَّ حاسنٌ للمخاطبينِ ، ولكن من غيرهم ولا يكونُ
الاشتراكُ في الحسنِ لازماً وهو غيرُ جيدٍ فثبتَ أَنَّ حملهُ على
المعنى الثاني غيرُ مستقيمٍ . ثم مسألةُ « يوسف أحسنُ أخوته » ، وقد

(١) الحديثُ أورده الإمام أحمد بن حنبل في مسنده : « ان أجكم
الي وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً وان أبغضكم الي
وأبعدكم مني في الآخرة مساويكم أخلاقاً الثرثارون المتفيقون
المتشدقون » ، ١٩٣/٢ ، ١٩٤ ، وأورده في ٣٦٩/٢ . ألا نبشكم
بشراكم فقال هم الثرثارون المتشدقون ، ألا أنبشكم بخياركم
أحاسنكم أخلاقاً ، ، وقد جاء في فضل الزمخشري مخالفاً
باللغظِ لنا سبق حيث يقول : « ألا أخبركم بأحبكم الي
وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون
أكتافاً الذين يأتون ويؤلفون ، ألا أخبركم بأبغضكم الي
وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوتكم أخلاقاً الثرثارون
المتفيقون ، المفصل ص ٤٧ ، شرح الاشمونى على
الافية ٤٩/٣ .

أوضحها ، وقال : ومنه قول من قال : « لنصيب^(١) أنت أشعر
 أهل جلدتك » ؛ لأن أهل جلدته ليس هو منهم^(٢) ،
 فإن أضاف أشعر اليهم فقد أضافه إلى شيء ليس هو منهم وذلك
 إنما يكون على الوجه الثاني •

(فصل) قوله : ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسة
 بينهما •

قال الشيخ : يعني أنه لا يشترط في الإضافة ملك فيما يملك
 ولا خصوصية في ذلك المعنى بالنسبة إلى المضاف إليه ولكن يكتفى
 بأدنى ملابسة فتحصل خصوصية ما ، م مثله « بكوكب الخرقاء^(٣) » •
 وبقوله^(٤) :

(١) هو نصيب بن رباح أبو محجن موالى عبدالعزیز بن مروان
 شاعر فحل مقدم في النسب والمديح ، كان عبد أسود لراشد
 بن عبدالعزيز من كنانة ، اشتراه عبدالعزيز وأعتقه ، سئل
 عنه جرير فقال : (أشعر أهل جلدته) توفي سنة ١٠٨ هـ ،
 النجوم الزاهرة ١/٢٦٢ ، الاعلام ٨/٣٥٥ •
 في ر : (مبهم) ، وهو تصحيف •
 هذا جزء من بيت وهو :

إذا كوكب الخرقاء لآح يسحجرة
 سهيل أذاعت عزلما في القراب

الخرقاء : المرأة التي في عقلها نقیصة • أذاعت : فرقت غزليها
 والبيت مجهول القائل ، المقرب ١/٢١٣ ، ابن يعيش ٨/٣ ،
 المفصل ص ٤٧ ، العيني ٣/٣٥٩ •
 البيت لحريث بن عتاب الطائي • قدني : حسبي ، التوجيه
 (٤) ١٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٢ ، ابن يعيش
 ٨/٣ ، المغني ١/١٠ ، أساس البلاغة ٢/٢٩ ، الخزانة
 ٥٨٠/٤ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٧٤ •

١٤١ إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً

لَتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

وهذا البيتُ يحتملُ معنيين : أحدهما يريدُ إضافةَ الإناءِ إلى المخاطبِ والإناءِ ليسَ له ، وإنماُ أضافهُ إليه^(١) لملاسته له في شربه فالضميرُ في ملاسته للمضافِ إليه وفي له للإناءِ ، ويجوز العكسُ ، وفي شربه يجوزُ أن يكونَ للشاربِ والإناءِ واللبنِ ، والمعنى الآخرُ أن يكونَ موضعُ الاستشهادِ إضافةً (ذًا) إلى الإناءِ على معنى أنه صاحبه لمسته اللبنِ والإناءِ • وقوله : وهو مساقى اللبنِ ، أي في الحقيقةِ وليسَ اللبنُ وهو ضعيفٌ ، لأنه قال : لملاسته له في شربه ، والمبنُ ملابسٌ للإناءِ في شربه وفي غيرِ شربه يتوَرى الأولُ •
فصل : والذي آبوه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسه إلى آخره •

قال النسخُ : لأنَّ إضافةَ الشيءِ يفيدُ تعريفًا وتخصيصًا فإذا أضفتَ الشيءَ إلى ما هو هو^(٢) لم يحصلَ تعريفٌ ولا تخصيصٌ فبطلتِ الإضافةُ • فأنًا [د ، و] قوله « نحو جيع التومِ إلى آخره » ، فإنما جزأ لما في الأولِ من الإبهامِ فجازَ أضفهُ للتخصيصِ كما في خاتمِ حديدٍ ، ويجوزُ أن يُقالَ في هذا إن المرادَ بالأولِ الذاتُ وبالثاني المقتضُ كما في قولك : ذاتُ زيدٍ وثنائِي ذكره •

(فعل) : ولا يجوزُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفته ، ولا الصفةِ إلى موصوفِها •

(١) (إليه) ساقطة في و ، ل ، ش ، ب •

(٢) (هو) : ساقطة في و •

قال الشيخ : أمّا (١) امتناعُ إضافةِ الموصوفِ الى صفتهِ ، فلأنَّه يُؤدى الى إضافةِ الشيءِ الى نفسهِ ، وأمّا امتناعُ إضافةِ الصفةِ الى موصوفِها ؛ فلأنَّه أيضاً يخرجُها عن وضعِها بتقديمِها وخروجِها عن كونِها تابعةً ، وخروجُ متبوعِها عن أن يكونَ متبوعاً ، ولأنَّه يُؤدى الى إضافةِ الشيءِ الى نفسهِ ، ثمَّ أوردَ اعتراضاً يوهمُ إضافةَ الموصوفِ الى صفتهِ ، واعتراضاً يوهمُ إضافةَ الصفةِ الى موصوفِها ، وأجابَ عنهما (٢) . أدنًا الاولُ فتواه : « دارُ الآخرةِ الى آخره » ، وجوابهُ أنَّه مُؤولٌ بحذفِ موصوفٍ للمضافِ إليه ليس هو المضافُ على ما بئسَ ، والكوفونُ يزعمونَ أنَّه إضافةُ الموصوفِ الى صفتهِ (٣) ، ويحملونهُ على ظاهره . وأدنا الثاني فتولهُ : « عليه سحني عمامة الى آخره » ، وأجابَ عنه بأنَّ هذه صفاتٌ في الأصلِ حذفتُ موصوفُها فصارتُ موضوعةً للذاتِ ثمَّ رأوها مبهمَةً كأنها خاتمٌ حديدٌ (٤) ، وشبهه فاضافوها الى ما بيَّنها فصارتُ في الصورةِ كأنها مضافةٌ الى موصوفِها وليس الأمرُ كذلكَ وشبَّهه (٥) ب :

١٢٤- وَالْمُؤْمِنِ الدَائِدَاتِ الطَّيْرِ

لا من جهةِ الإضافةِ لكن من جهةِ أنَّكَ أجريتِ الطيرَ على العائذاتِ

(١) (أما) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .

(٢) في ت ، ل ، ب (عنها) ، وهو تحريف .

(٣) الانصاف ٤٣٦/٢ .

(٤) (حديد) : ساقطة من ر .

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه وتماحه :

(يَمَسِّحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنْدِ) وهو
 من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر ، المؤمن : يريد الله أمن
 الطير في الحرم ، والعائذات : عاذت بالحرم . ابن يعيش
 ١١/٣ ، المفصل ٤٨ ، الخزانة ٢/٣١٥ ، الديوان ص ٢٠
 مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٣٦ .

عطف بيان بعد أن أردت بالماثبات نفس الذات بحذف موصوفها ، فلما صارت مبهمة جاز بيانها بموصوفها ، فوجه تسميتها بها^(١) بالاول حذف الموصوف فصار مبهماً فقدمت الى تينه إلا أنك يتته في الاول بالاضافة وههنا بعطف اليان والجميع تويل^(٢) ، لأنه ههنا أيضاً لو لم تأوله لكان تقديماً للصفة على الموصوف ، وكما يستع اضافة الصفة الى الموصوف^(٣) فههنا^(٤) يمتنع تقديم الصفة على موصوفها فهذا وجه الجمع بينهما .

فصل : وقد أضيف المسمى الى اسمه الى آخره .

قال الشيخ : يعني أنك تأخذ اللفظ المراد به بالذات فتضيفه الى اللفظ الذي لم يراد به إلا اللفظ ، كقولك : ذات زيد وسمي الاول مسمى لما قدمت به الذات وهو كذلك بلا خلاف ، وسمي الثاني اسماً لما قصد به اللفظ ، وفي ذلك خلاف ، منهم من يقول : الاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة^(١) والنحويين

(١) في ش ، ر : (أنك أردت) .

(٢) في س ، ش : (ما أول) ، وما اثبتناه أفضل .

(٣) في ل : (موصوفها) .

(٤) (فههنا) : ساقطة من ل .

(٥) المعتزلة : طائفة اسلامية مؤسسها واصل بن عطاء الملقب بالفزال ، أسسها حينما اختلف مع أستاذه الحسن البصري حول مسألة فقهية ، هي ان صاحب الكبيرة مؤمن أو كافر فأجاب عنها واصل بأنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ، فاعتزل واصل الى اصطوانة من اصطوانات المسجد فقال الحسن اعتزل عنا واصل فسمي أصحابه المعتزلة ، وعرف منهم أبو علي محمد الجبائي شيخ المعتزلة . اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين للزبيدي ٣/٢ ، القاموس الاسلامي ١٣٠/١ .

وكثير من الفقهاء ، ومنهم من يقول : [الاسم ^(١)] هو المسمى ، وهو مذهب الأشعري ^(٢) ، ولا خلاف ^(٣) أنه ' يُطلق' الاسم على المسمى وعلى التسمية ، وإنما الخلاف ، هل هو في التسمية مجازاً وفي المسمى حقيقةً أو بالعكس ؟ فالاول مذهب الأشعري ، والثاني مذهب المعتزلة ، وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة ، وفي القرآن ظواهر في المذهبين ، قال الله تعالى : { مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ } ^(٤) ، فظاهر هذا على مذهب الأشعري ، وكذلك : { سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ } ^(٥) ونظائره ، وقال الله تعالى : { أَنْبِئْنِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } ^(٦) ، وقال : { اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ } ^(٧) ، وظاهر هذا على مذهب المعتزلة ^(٨) ،

(١) الاسم) : زيادة عن ر .

(٢) الأشاعرة : طائفة إسلامية مؤسسها أبو الحسن الأشعري ، علي بن اسماعيل حفيد ابي موسى الأشعري ، أخذ علم الكلام عن أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة ثم فارقه ورجع عن الاعتزال وأعلن ذلك في صلاة الجمعة ، ثم شرع بالرد عليهم حول قضية خلق القرآن ورؤية الله في يوم القيامة . اتحاف السادة المتقدمين بشرح أسرار علوم الدين ٣/٢ ، القاموس الاسلام ١١٧/١ .

(٣) في ش : (في) .

(٤) سورة يوسف الآية : ٤٠ .

(٥) سورة الاعلى الآية : ١ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٣١ .

(٧) سورة آل عمران الآية : ٣١ .

(٨) قال الزمخشري في الآية : (وعلم آدم الاسماء) أي أسماء المسميات ، فحذف المضاف ، ورد ابن المنير بالحاشية يمثل رأي الأشاعرة . الكشف ٥١/١ .

وفي ذات يومٍ ونسبه تقديره 'آخر' ، وهو أن يكونَ من بابِ قولك :
عينُ الشيءِ ونفسه ، على ما ذكرنا على الشيءِ بخاتمِ حديدٍ .

فصل : وقالوا في نحو قولِ ليدٍ الى آخره .

قال الشيخُ : أوردَ هذا الفصلَ اعتراضاً على إضافة اللفظِ الى المدلولِ ولا يستقيمُ [له]^(١) استعمالُ الاسمِ بمعنى المسمى وهو خلافُ مذهبه فاختارَ أن يكونَ اسماً زائداً ، ولمنى على استقائه ليستقيمَ مذهبه ، ثم قرّرَ ذلكَ بقوله^(٢) :

١٤٣- دَاعٍ يُشَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ

والنداءُ إِنَّمَا هو بالمقتضى فلو حُمِلَ الاسمُ على اللانظرِ لاختلف^(٣) المعنى الذي يجعلُ الاسمَ للمسمى في قوله^(٤) :

١٤٤- ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

(١) (له) : زيادة عن س .

(٢) وصدوره (لا ينعش الطرف الا ما تخونه) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥١٧ قاله في وصف ولد الظبي وتعبد أمه له بالرضاع ، الخصائص ٢٩/٣ ، المنصف ١٢٦/١ ، اصلاح المنطق ص ٢٧٣ ، ابن يعيش ١٤/٣ ، مراتب النحويين ص ١٧ ، الخزانة ٢٢٠/٢ .

(٣) في ل ، ب ، س (اختل) ، وهو تحريف .

(٤) والبيت بتمامه :

إلى الحَوَلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اِعْتَذَرَ
وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة يخاطب بها ابنتيه وهو يعاني سكرات الموت ، الديوان ص ٧٥ مجاز القرآن ١٦/١ ، ابن يعيش ١٤/٣ ، اتقرب ٢١٣/١ ، همع الهوامع ٥٨/٢ ، الخزانة ٢١٧/٢ ، العيني ٣٧٥/٣ مشاهد الانصاف ص ٧٥ .

يكونُ من بابِ ذاتِ يومٍ ، ويتأوَّلُ قوله : « باسمِ الماءِ ، على أن المرادَ بِمسمَى هذا اللفظِ ويجمله دالاً على قولك : (ماء) ، وهو حكايةُ بقاءِ الظية ، وقولك : شيبٌ وهو حكايةُ مشاقيرِ الأبلِ عندِ الثربِ ، ويقوِّي ذلك استعمالُ استعمالِ رجلٍ وفرسٍ بادخالِ اللامِ عليه وخفضه وإضافته ، ولولا تقديرهُ اسماً لذلك لم يجزِ هذا المجزى ، ثم قرَّرَ صاحبُ الكتابِ زيادتها بإيرادِ أسماءٍ وقعتْ زائفةً كقولهم : « حي زيد ومقامُ الذئبِ الى آخره » .

قول : وتُضافُ أسماءُ الزمانِ الى الفعلِ الى آخره .

قول الشيخ : أوسعوا في ظروفِ الزمانِ حتَّى أضفوها الى الجُمْلِ بتأويلِ مضمونها فقالوا : أتيتك يومَ يقومُ زيدٌ ، وزمنُ الحجاجِ أميرٌ ، والمعنى قيامُ زيدٍ وإمارةُ الحجاجِ وقوله [٦٥ ظ] : ويُضافُ الى الفعلِ . ثم قال : ويُضافُ الى الجملةِ الابتدائيةِ يجوزُ أن يكونَ أرادَ في الموضعينِ الجملةُ على ما ذكر ، ويجوزُ أن يكونَ أرادَ بالاولِ الاضافةُ الى التمسُّلِ بتأويلِ المصدرِ ، وبالتالي تعينَ الجملةُ فلذلك فرَّقَ بينَ العبارتينِ ، وقياسُ الاسماءِ ألا تُضافُ إلا الى المفرداتِ ، فلما حُوِّلَ في هذه الاسماءِ القياسُ المذكورِ وأُضيفتْ^(١) الى الجُمْلِ كانتْ بتأويلِ مضمونها ، وهو في المعنى مفردٌ ، قوله^(٢) :

(١) في و : (أن لا تضاف) ولا يستقيم معها الكلام .
 (٢) البيت لشبيب بن جعيل التغلبي حين أمر يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقيل لجعل بن نضلة حينما أمر نوار بنت عمرو بن كلثوم . وتماهه : (وبدأ التي كانت نوار اجننت) ابن عيش ١٧/٣ ، المغني ٥٩٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٩١٩ ، الأشموني ١٤٥/١ ، العيني على الأشموني ١٢٥/١ ، الصحاح ٥٦١/٦ ، مادة (هنا) ، معجم مقاييس اللغة ١٤/٦ ، الخزانة ١٥٦/٢ ، جمع الهوامع ٧٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/١ .

١٤٥- حَنَّتْ نَوَارُ وَّلَاتٌ هَنَا حَنَّتْ

محمولٌ على الزمانِ لامورٍ : أحدهما أن لا التي لنفي الجنسِ
المكنوعةِ بالتاء لا تدخلُ إلا على الاحيانِ ، والآخرُ أن المعنى انكارُ
الحينِ بعدَ الكبرِ وذلكَ إنما يتحققُ بالزمانِ لا بالمكانِ ، والثالثُ
أنه لم تصحْ اضافتهُ الى الفعلِ إذ لم يُضَفْ^(١) من أسماءِ المكانِ الى
الافعالِ إلا الظروفُ غيرُ التمكئةِ كحيثُ ، وإنما لم تُضَفْ
ظروفُ المكانِ الى الجملِ ، لأمرينِ : أحدهما أن ظروفَ الزمانِ
أكثرُ استعمالاً فاستمروا فيها لم لم يسموا في المكانِ لتقله استعماله ،
والآخرُ أن ظروفَ المكانِ في الجهاتِ ، والجهاتُ اذا أُضِيفَتْ الى
اجملِ كانتُ في المعنى مضافةً الى المضمونِ فتصيرُ مضافةً الى المعنى
فلا يستقيمُ المعنى إذ لا يستقيمُ أن تقولَ : خلفَ علمِكَ وقِدامَ
علمِكَ بخلافِ الزمانِ فإن نسبتهُ المقيدةُ في الحقيقةِ إنما هي الى
المعاني فذلكَ صحَّتْ اضافةُ الزمانِ الى الجملةِ ، ولم يصحْ اضافةُ
المكانِ . قوله : « ومِمَّا يُضَافُ الى الفعلِ آيةٌ » ، قد ذكره مِينًا
وقوله^(٢) :

١٤٦- بَيَّأَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
اذا جعلتَ (مَا) مصدريةً استغنتَ عن تقديرِ آيةٍ مضافةً الى

(١) في و : (يوصف) وهو تحريف .

(٢) البيت ليزيد بن عمرو بن الصقع الكلابي وصلبه : (إلا من
مُبلِّغٌ عَنِّي تَمِيمًا) ، ما عند سيبويه زائدة وآية مضافة
الى الفعل ، وعند الشارح مصدرية فتكون آية مضافة الى
المصدر وليس الى الفعل ، ابن يعيش ١٨/٣ ، المعنى ٤٢٠/٢ ،
شرح شواهد المغني ص ٨٣٦ ، مع الهوامع ٦٣/٢ ، الخزانة
١٣٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣١ . الكتاب
٤٦٠/١ ، ٤٦١ .

الجميل ، وقولهم : { اذْهَبْ يَدِي تَسْلَمَ } وفيه تأويلان كلاهما
 بمعنى صاحب إلا أن أحدهما للأمر على ما ذكر كأنه قال :
 بالأمر الذي هو صاحب سلامتك ، والآخر أن يكون للزمان كأنه
 قال في الزمان الذي هو صاحب سلامتك ، واختار هذا كثير من
 الناس لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ (١) بالظروف ، لاضافته الى الجملة .

فصل : ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بانظرف في
 الشعر (٢) .

قَوْلَ الشَّيْخِ : اذا أُورِدَ عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبِهِ أَنَّهُ فَمِصْلٌ بَيْنَ
 الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بغيره (٣) ، فجوابه أن مثل هذا الفصل
 سائغ ، لاشتراك الفاعل مع ما قبله في النسبة الى المضاف إليه ،
 فهذا هو الوجه الذي حَسُنَ مِنْهُ ذَلِكَ [الفصل] (٤) ، وإنما الفصل
 ممتنع إذا لم يكن كذلك ، ومذهب سيويه أن علاقة مضاف الى
 (سابع) المذكور آخرأ وحذف المضاف إليه ، فكأنه أراد أن
 يجعل الدال تلي الحذف مقدماً في المعنى ، والدليل يجب أن يعتل
 قبل المدلول (٥) ، وإنما أُخِرَ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَوْضِعَهُ غَيْرَهُ
 لَجَاءَ النَّاتِي مَتَّافِقاً لَيْسَ بَعْدَهُ مَضْفُوعٌ وَلَا مَا يَتَوَمُّ مَقَامَ مُضَافِهِ ،
 فَأُخِّرَهُ لِيَكُونَ كَالْعَوْضِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِدَاهَةِ (٦) لا سيما وهو في
 المعنى عين ما نُسِبَ إِلَيْهِ تِلَالَةَ (٦) ، ومذهب في (زيد قائم) أن

-
- (١) في ل : (شبهه) ، وهو خطأ .
 (٢) أنظر الانصاف ٤٢٧/٢ .
 (٣) الكتاب ٩١/١ .
 (٤) (الفصل) : زيادة عن س .
 (٥) في و : المذكور ، وهو خطأ .
 (٦) حاتان الكلمتان من بيت للاعشى وهو :
 إِلَّا عِلَالَةٌ أَوْ بَدَا هَا سَابِعٌ نَهْدِ الْجَزَارَةِ
 وقد سبق في الشاهد رقم (١٠٠) .

خبر الأول هو المحذوف والمذكور آخره هو خبر الثاني وهو عكس ما قاله مهنا، والفرق بينهما أنه قد وضح ثم أمر أو جب التأخير مع تحقيق الذي أو جب التقديم، وهما لو كان خبراً عن الأول لوقع في موضعه من غير ضرورة وهو أنه يجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً واستدل على أن الخبر الثاني لا لأول بقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ ٥١

لَوْ كَانَ الْخَبْرُ عَنِ الْأَوَّلِ لَقِيلَ رَاضُونَ • وقوله في البيت (١) :

زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ -٤٤٧-

يرد في المعنى على قراءة ابن عامر، وإنما وردك على الشعر فسدأ
لذي الشناعة عنه في التصريح برد القراءة، والنحويون أكثرهم
ينكرون ذلك أيضاً (٢)، لأنه لم يثبت الفصل عندهم إلا بالظرف،
وهذا ليس بظرف، وقد رده بعضهم بطريق آخر، وهو أن
الفصل إنما يجوز في النمر للضرورة، وهذا لا ضرورة فيه إذ

(١) البيت لم يعرف قائله وصدوره : (فَزَجَّجْنَهَا بِمِزْجَةٍ)
زججته : طعنته بالزج وهي حديدة في أسفل الرمح ،
القلوص : الناقة ، أبو مزادة : كنية رجل ، الخصائص
٦٠/٢ ، ابن يعيش ١٩/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور
٤٩٢/٢ ، الانصاف ٤٢٧/٢ ، المقرب ٥٤/١ ، توجيها
الرماني ص ٥٤ ، الاشموني ٢٧٦/٢ ، الخزانة ٢٥١/٢ .

(٢) الذين ينكرون البصريون ، أما الكوفيون فيجيزون • الانصاف
٤٢٧/٢

كان يمكنه أن يقول: زَجَّ انقلوص أبو مزاده، فيضيف المصدر إلى المفعول ويرفع بعده الفاعل، وقد قال سيويه في قوله (١):

١٤٨- ثلاثٌ كَلْهَنٌ قَتَلَتْ عَمْدًا

فَأَخَذَ زَيْ اللهُ رَابِعَةَ تَعْمُودُ

كلاماً مضاهياً أنَّ الرفعَ في كَلْهَنٌ على الابتداء وحذفُ الضميرِ من الجملة التي وَقَعَتْ خبراً جائزاً على السعة (٢)، وليسَ بضرورةٍ إذ لا ضرورةٌ تلجئه إلى الرفع، وحذفُ الضميرِ لا مكانَ أنْ تقولَ: (ثلاثٌ كَلْهَنٌ قَتَلَتْ)، وهذا وإنْ حملَ المقصودُ بكلامِ سيويه [٦٦ و] من أنَّ الضرورةَ إِنَّمَا تكونُ عندَ تَعْدُرِ الوجهِ الواسعِ، فتمثيلاً بالبيتِ ليسَ بمستقيمٍ، إذْ لا وجهَ يمكنه إلاَّ الرفعُ في (كَلْهَنٌ) فهو مضطرٌّ إلى الرفعِ، وبيانُ ذلكَ أنَّ (كَلْهَنٌ) إذا أُضِيفَ إلى المضميرِ لم يُسْتَعْمَلْ إلاَّ تَأْكِيداً أو مَبْتَدَأً، لا جائزاً أنْ يكونَ ههنا تَأْكِيداً تَعَيَّنَ أنْ تكونَ مَبْتَدَأً، ولو نصَّها لاستعملها مفعولةً، وذلكَ لا يجوزُ (٣)، وإِنَّمَا كانتْ كُنْ إذا أُضِيفَتْ إلى المضميرِ تُسْتَعْمَلُ إِمَّا تَأْكِيداً وَإِمَّا مَبْتَدَأً؛ لأنَّ قِيَّاسَهَا أنْ تُسْتَعْمَلَ تَأْكِيداً لما تَدَمَّهَا لَمَّا انْتَمَلَتْ على ضميرِها، لأنَّ معناها أخذُ النَمُولِ والاحاطةُ في أجزاءِ ما أُضِيفَتْ إليه، ولَمَّا أُضِيفَتْ إلى مضميرٍ كانتِ الجملةُ متقدِّماً ذكرها، أو في حكمِ المتقدِّمِ إلاَّ أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهَا

(١) لم يعرف قائله وقد ذكره سيويه في الكتاب ٤٤/١. وقد

ذكره النحاس في شرح أبيات الكتاب، وقال: يريد قتلتهن

بنية البناء ولولا ذلك لقال ثلاثاً ص ٥٦، ٩٩. أمالي ابن

ابن الشجري ٣٢٦/١.

(٢) الكتاب ٤٤/١ - ٤٥.

(٣) في و: (أنْ تكون) ولا يستقيم الكلام معها.

مبتدأةً حيثُ كانَ المبتدأُ لا عاملٌ لفظيٌّ فيه يخرجها في الصورةِ عمًا
 هي له ، فأجازوا ذلكَ لانساعهم فيها ، ولم يجزوا ذلكَ في غيرِ المبتدأِ
 حيثُ كانتِ العواملُ فيها لفظيةً فيخرجها عن صورةِ التأكيدِ ، فلذلكَ
 قالَ : { إنَّ الأمرَ كلُّهُ لله } (١) ، و { وإنَّ الأمرَ كلُّهُ
 لله } (٢) ، ولا يقالُ الأمرُ إنَّ كلُّهُ لله ، لِما فيه من إخراجها عن
 صورةِ التأكيدِ بادخالِ العاملِ اللفظيِّ عليها .

فصل : واذا أمئوا الالباسَ حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه
 مقامه وأعرَبوه بأعرابه .

قالَ الشيخُ : ذهبَ القاضي الى أنَّه لا مجازَ في القرآنِ وأنَّ
 مثلَ قوله : { وَسَمَلِ الْقَرْيَةَ } (٣) محمولٌ على أنَّ القريةَ
 تُطلقُ للأهلِ والجدرانِ جميعاً على وجهِ الاشتراكِ (٤) ، وليسَ
 جيِّدٌ ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ القريةَ موضوعةٌ للجدرانِ المخصوصةِ دونِ
 الأهلِ ، فإذا أُطلقتْ على الأهلِ لم تُطلقْ إلاَّ بقيامِ قرينةٍ تدلُّنا
 على المحذوفِ ، ولو كانتْ مشتركةً لم تكنْ كذلكَ .

-
- (١) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .
 (٢) قرأ البصري وهو أبو عمرو بن العلاء برفع لام (كله) مبتدأ
 والله خبره والجملة خبر أن ، والباقون بنصبه تأكيد الاسم أن .
 غيث النفع في القراءات السبع ص ١٨٤ .
 (٣) سورة يوسف الآية : ٨٢ .
 (٤) قال القاضي الباقلاني : (فأمَّا الإيجازُ فأنَّما يحسنُ مع تركِ
 الإخلالِ باللفظِ والمعنى فيأتي باللفظِ القليلِ الشاملِ لأمورٍ
 كثيرةٍ ، وذلكَ ينقسمُ الى حذفٍ وقصرٍ . فالحذفُ الإسقاطُ
 للتخفيفِ كقوله : وذكر الآية . قال ولحذفِ ابلغ من التذكيرِ
 لأنَّ النفسَ تذهبُ ككلِّ مذهبٍ من القصدِ) . وهذا خلافُ
 ما ذكره الشارحُ . اعجاز القرآن ص ٣٩٧ .

وقوله : وكما أعطوا هذا الثابتَ حقَّ المحذوفِ في الأعرابِ فقد أعطوهُ حقَّه في غيره .

قال الشيخ : فقوله ' فقد أعطوه ' حقَّه في غيره ، يعني في التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، فالتذكير والتأنيث مثل قوله (١) :

بَرَدَى يُصَفَّقُ

١٤٩-

لَوْ كَانَ (٢) (يُصَفَّقُ) بالناء لكن عائداً الى بَرَدَى ، فلماً قال : (يُصَفَّقُ) بالياء أراد المحذوف ، ومثال الافراد والجمع قوله تعالى : { وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } (٣) على ما للثابت والمحذوف جميعاً (أهلكتاهما) على الثابت و (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) على المحذوف وفي إعادة الضمير على الثابت وجهان : أحدهما أنك أقمته مقام المحذوف ، فماتت المعاملة معه ، والآخر أنه يتدَّر في الثاني حذف المضاف كما قدَّر في الاول ، فاذا قلت : سألت القرية وضربتها فمعناه وضربت أهلها ، فحذف المضاف كما حذف في الاول إذ وجه الجواز قائم .

(١) هذه قطعة من بيت لحسان بن ثابت وهو :

(يَسْتَقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ)

بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (

البريص : موضع بدمشق وقيل نهر بها ، الرحيق : الصافي من الخمر ، السلسل : السهل ، ابن يعيش ٢/٣٥٠ ، المفصل ص ٥٠ ، الاشموني ٢/٢٧٢ ، همع الهوامع ٢/٥١ ، الدرر اللوامع ٢/٦٤ ، الديوان ص ٢٤٨ ، أمالي ابن الحاجب ص ١٥٦ .

(٢)

في ش : (قال) .

(٣) سورة الاعراف الآية : ٤ .

فصل : وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على اعرابه .

قول الشيخ : اُخْتَلِفَ (١) في مثل ذلك ، فقال سيويه وأصحابه : ليس عطفاً على عاملين (٢) ، وهم (٣) لا يجوزون العطف على عاملين مطلقاً وجعلوه (٤) على حذف لمضاف وترك المضاف إليه على اعرابه ، وانما أُورِدَ عليهم جوازُ وسأل القرية بالخفض لم يجزئوه وفرّقوا بينه وبين هذا بأن يكون المضاف مقدماً مضافاً الى شيء ثم يُذكرُ بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف إليه مثل الاول ، فهذا شرطُ جوازِ تركِ المضاف إليه على اعرابه وغيرهم يجباه من باب العطف على (٥) عاملين ويجوزُ العطف على عاملين مطلقاً ، وكثير من النحويين المحققين يجعله عطفاً على عاملين (٦) ، ويجيز من العطف على عاملين ما كان مثله وهو ما تقدم فيه المجرور وتأخرته عنه غيره ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وعلى هذا قوله تعالى عندهم : { واختلاف الليل والنهار لآيات } (٧) وآيات نصباً ورفعاً ، وعليه قوله عندهم : { للذين أحسنوا الحسنى

(١) في ل ، ت ، ب : (الناس) .

(٢) الكتاب ٣٢/١ ، ٣٣ ، قال المبرد وأما الخفض فيمتنع لأنك

أعطف بحرف واحد على عاملين فكأنك قلت : زيد في الدار والحجرة عمرو فتعطف على في والمبتدأ ، انقضب ١٩٥/٤ .

(٣) في و : (مطلقاً وجعلوه) وهو غير مستقيم .

(٤) (مطلقاً وجعلوه) ساقطة من وما يدل أنه فيها تقديم وتأخير .

(٥) في ش : حُرِّمَ الى حد الاسماء الموصولة وسوف أشير إليه عند

الانتهاء .

(٦) قال المبرد : كان أبو الحسن الاخفش يجيزه وقد قرأ

واختلاف ٥٠٠ آيات وهذا عندنا غير حائز انقضب ١٩٥/٤ .

(٧) سورة آل عمران الآية : ١٩٠ .

وَزِيَادَةٌ { (١) ، ثُمَّ قَالَ : } وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ
سَيِّئَةٍ { (٢) ، فَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ عِنْدَهُمْ وَهَذَا
هُوَ الْوَجْهُ الْمُسْتَقِيمُ لظُهورِ الْقُرْآنِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى
التَّمَسُّفِ ، وَأَمَّا الَّذِينَ أَجَازُوا الْعَطْفَ عَلَى عَامِلِينَ مُطْلَقًا فَانْتَهَمَ لِمَا
رَأَوْا جَوَازَ مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلِ وَظَهورها ظَنُّوا أَنَّ الْبَابَ وَاحِدًا
فَأَجَازُوا الْجَمْعَ ، وَأَمَّا سَبِيوِيهِ الَّذِي هُوَ الْمَانِعُ فَإِنَّهُ لِمَا ظَهَرَ لَهُ
اِمْتِنَاعُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَعَمَرُوهُ فِي الْحِجْرَةِ لِفَقْدَانِ وِرْوَدِهِ وَظَهورِ
عَلْتِهِ ظَنَّ أَنَّ الْبَابَ وَاحِدًا فَهَمَّ الْمَنْعَ فِي الْجَمِيعِ ، وَهُوَ أَنَّ الثَّابِتَ
عَلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ فَإِذَا لَمْ يَعْمَلِ الْأَصْلُ عَمَلِينَ فَانْتَبَهَتْ أُرْلَى •

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ سَبِيوِيهِ بِقَوْلِهِ : مَا مَثَلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ
[٦٦ ظ] وَلَا أَخِيهِ (٣) وَأَخْتَهَا فَعَنْهُ جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَلِيلٌ
شَاذٌ ، فَلَا وَجْهَ لِجَلِّ غَيْرِهِ عَلَيْهِ مِمَّا كَثُرَ وَظَهَرَ • وَالسَّانِي أَنَّ
قَوْلَ الْعَرَبِ مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَإِنَّمَا يَمْنُونُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُخَاطَبَ
فَكَذَّبَتْهُمْ أَرَادُوا أَنْتَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ : كَذَا وَذَكَرَ امْتِثَالَ
مِثَالَةٍ ، وَلَوْ كَانَ الْمَثَلُ مَقْصُودًا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْسُدُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ حِينَئِذٍ مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَلَكِنَّكَ
أَنْتَ تَقُولُهُ كَمَا تَقُولُ : غَلَامٌ زَيْدٌ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَلَكِنْ زَيْدًا
يَقُولُهُ لِمَا كَانَ الْغَلَامُ مَقْصُودًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلِإِذَا هُوَ الْاسْمُ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِثْلُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا كَانَ
كَذَلِكَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَبُوكَ وَلَا أَخُوكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ • فَالْعَطْفُ
فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِثْلُ ، وَلَكِنْ لِمَا كَانَ امْتِثَالَ غَيْرِ

(١) سورة يونس الآية : ٢٦ •

(٢) سورة يونس الآية : ٢٧ •

(٣) الكتاب ٣٣/١ •

مقصود في المعنى صارت المعاملة مع المضاف اليه فجاز لذلك يقولان
والعطف عليه ، وإن^(١) فصّلت كأنك^(٢) ما أخبرت إلا عن
الجواز ، واستدل سيويه في مسألة : { ما كلُّ سوداء تمرّة ولا
اثنين في المعنى ، وما عطف إلا على مرفوع في المعنى ، فهذا وجه
بيضاء شحمة^(٣) } على أنه ليس عطفاً على عاملين وإنما هو
بتقدير كلّ ، وتقديره ولا كلُّ بيضاء ، فحذف المضاف وترك
اليه على إعرابه^(٤) لا على أنه معطوف على (سوداء) بقولهم :
ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، فإن هذه محوطة على أن
المضاف محذوف والمضاف اليه باق على إعرابه فلا يستقيم أن يكون
ولاً أخيه معطوفاً على عبد الله من وجهين : أحدهما أن المخفوض
المعطوف لا يفعل بينه وبين ما عطف عليه بالاجنبي ، فلا
تقول : غلام زيد ضارب وعمرو ، ولو كان ولا أخيه معطوفاً
على عبد الله لكان كذلك الثاني أن المعطوف الداخل عليه^(٥) لا إنما
يكون معطوفاً على ما دخل عليه الحكم النفي ، وههنا قد دخل
لا على فلو كان معطوفاً على عبد الله لكان قد دخل عليه حرف
النفي ، وليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، ألا ترى أنك
لا تقول في غلام زيد وعمرو ، جاءني غلام زيد ولا عمرو ،
لأن عمراً ليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، وأيضاً فإن
المراد ما كلُّ واحدٍ منهما يقول ذلك ، ولو جعلنا أخيك معطوفاً على

(١) في ر : (كان) .

(٢) في ب : (قلت) .

(٣) مثل يضرب في موضع التهمة وفي اختلاف اخلاق الناس

وطباعتهم ، الفاخر ص ١٩٥ ، الكتاب ٣٣/١ ، المقتضب

١٩٥/٤ ، فرائد اللال ٢٤٤/٢ ، مجمع الامثال للميداني

١٥٦/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣/١ .

(٥) في ل ، ت : (معه) ، وما اثبتناه أحسن .

أَيْكَ لَكَانَ الْمَعْنَى مَا مِثْلُهُمَا جَمِيعاً يَقُولُ ذَلِكَ فَيُفْسِدُ الْمَعْنَى ، وَاسْتَدَلَّ
 أَيْضاً بِقَوْلِهِ : مَا مِثْلُ أَيْكَ وَلَا أُخِيكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ ، وَهَذِهِ
 لِأُوجُهٍ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا دُخُولُ النِّفْيِ وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ ،
 وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أُخُوكَ مَعْطُوفاً عَلَى أَيْكَ لَمْ يَكُنِ الْإِخْبَارُ (١)
 إِلَّا عَنْ مِثْلِ ، وَإِذَا كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ (٢) مِثْلِ وَجِبَ الْإِفْرَادُ فِي الْخَبَرِ ،
 فَتَقُولُ : مَا مِثْلُ أَيْكَ وَلَا أُخِيكَ يَقُولُ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ : مَا غَلَامٌ
 زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ جَاءَنِي ، وَلَوْ قَاتَ جَاءَنِي : لَمْ يَجْزُ . ائْتَاكَ أَنَّهُ لَوْ
 كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى أُخِيكَ نَفَسَ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ مَا مِثْلُ
 هَذَيْنِ الشَّخْصَيْنِ جَمِيعاً يَقُولَانِ ذَلِكَ ، وَلا يَسَّ الْغَرَضُ نَفْيَ الْقَوْلِ
 عَنِ الْمَائِلِ لِلشَّخْصَيْنِ جَمِيعاً بَلْ الْمُرَادُ نَفْيَ الْقَوْلِ عَنْ مِثْلِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مِثْلِ إِلَّا
 بِتَقْدِيرِ مِثْلِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأُوجُهِ (٣) الْمُتَقَدِّمَةِ .

(فعل) قوله : وَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : كَانَ
 ذَلِكَ إِذَا وَجِئْتُمْ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : كُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافَةً لِابْتِهَامِهَا فَإِذَا
 اسْتَعْمِلَتْ غَيْرُ مُضَافَةٍ فَلَا يَدُّ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ ذَلِكَ
 الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِحُذْفِهِ وَإِرَادَتُهُ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ
 مُوَبَّأً وَحَصِيْرًا فَإِنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِحُذْفِ شَيْءٍ ، ثُمَّ مِنْهَا ظُرُوفٌ وَغَيْرُ
 ظُرُوفٍ ، فَالظُّرُوفُ تُبْنَى تَنْدَ الْحُذْفِ عَلَى مَا سَيَأْتِي عَلَيْهِ فِي

(١) (إلا) : ساقطة من ر .

(٢) (وإذا كان الأخبار عن مثل) : ساقطة من ر .

(٣) في و ، ت : (الوجه) وهو تحريف .

المبنيات ، وغير الظروف لا تبنى . ثم قال وقد جاءا محذوفين معاً (١) ،
 وذلك إنما يكون عند وجود مضاف إليه ثانٍ للمضاف إليه
 ثالثٌ للمضاف إليه فيُحذفُ المضافُ أولاً ثم يُقامُ الثاني مقامه
 ثم يُحذفُ المضافُ إلى الثالثِ ويُقامُ الثالثُ مقامه كقوله في
 صفة البرق (٢) :

١٥٠ أَسْأَلُ الْبِحَارَ فَتُنْحِي لِلْعَقِيقِ
 تَدِيرُهُ أَسْأَلُ سَقِيًّا سَحَابَهُ ، فَحُذِفَ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ سَقِيًّا
 فَبَقِيَ أَسْأَلُ سَحَابَهُ ثُمَّ حُذِفَ سَحَابُهُ فَوَجِبَ رَفْعُ الضَّمِيرِ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ
 فَوَجِبَ اسْتِزَارُهُ لِأَنَّهُ صَارَ ضَمِيرًا مَفْرُودًا نَائِبًا وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا
 مَسْتَرًّا فَفِي أَسْأَلِ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ . وَذَلِكَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ
 مَجْرُورًا [٦٧ و] فِي سَحَابِهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٣) :

١٥١ وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ خَزِيمَةٍ إِصْبَعًا

أَي ذَا مَسْفَدٍ إِصْبَعٍ فَحُذِفَ ذَا وَبَقِيَ مَسْفَدٌ إِصْبَعٌ ثُمَّ
 حُذِفَ مَسْفَدٌ فَبَقِيَ إِصْبَعٌ .

-
- (١) (معاً) : ساقطة من و ، ر ، ش ، ت ، ب .
 (٢) البيت لابي داود وهو حارثة بن الحجاج الايادي يصف برقاً
 وصدرة : (أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بُرْقٍ شَرِيقٍ) المنفصل
 ص ٥١ ، ابن يعيش ٣١/٣ .
 (٣) البيت للكلمجة بن عبدالله اليربوعي وصدرة : (فَادْرَكَ
 إِتْقَاءَ الْعِرَادَةِ ظِلْمَعِيَا) العرادة : اسم فرس الشاعر ،
 وخزيمة : اسم رجل أغار على ابلِ الشناعر ، ظلعها : غمزها في
 مشيها ، المنفصل ص ٥١ ، ابن يعيش نسباه لاسود بن يعفر ،
 وليس بصحيح ، الاشموني ٢٧٢/٢ ، مشاهد الانصاف
 ص ٧٧ ، العيني علي الاشموني ٢٧٢/٢ ، الغني ٦٢٤/٢ .

(فعل) وقوله : وَمَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُكَلِّمِ فَحُكْمُهُ

الكسر^(١) .

قوله الشيخ : إِنَّمَا كُسِرَ إِيَّاهُ لِأَنَّهَا أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ
مَا قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ جِنْسِهَا وَإِمَّا كَرَاهَةً أَنْ تَنْقَلِبَ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكَهَا
وإِنْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ أَصْلَهَا الْفَتْحُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهَذَا
الاسْمُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مَعْرَبٌ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمُنْبِيِّ لَا تَوْجِبُ بِنَاءً
وَلَا تَجُوزُهُ إِلَّا فِي الظُّرُوفِ ، وَفِيمَا أُجْرِيَ بِجَرَاهَا كَشَلِّ وَغَيْرِ
فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا عَلَى أَصْلِهِ إِلَّا أَنْ إِعْرَابَهُ تَقْدِيرِي
لِتَعْدِرَ اللَّفْظِي^(٢) ، وَاسْتِقَالَهُ ، وَالْكَسْرَةَ فِي قَوْلِكَ : مَرَّتْ بَغْلَامِي فِي
أَصْحَحِ الْقَوْلَيْنِ إِنَّهَا كَسْرَةٌ لِأَجْلِ الْبِنَاءِ لَا كَسْرَةَ إِعْرَابٍ . وَالدَّلِيلُ
عَلَى أَنَّهَا ثَابِتَةٌ قَبْلَ التَّرْكِيبِ لَوْ عَدَدَتْ فَفَلْتِ : غَلَامِي ثَوْبِي لَكَانَتْ
ثَابِتَةً ، وَإِذَا وَجِبَ ثَبُوتُهَا قَبْلَ الْإِعْرَابِ فَهِيَ هِيَ بَعْدَ ذَلِكَ وَوَجِبَ
أَنْ تَحْكَمَ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِإِعْرَابٍ فَإِنْ كُنَّ آخِرُ الْاسْمِ أَلْفًا فَإِنَّهَا
تَبْقَى عَلَى حَالِهَا أَلْفًا فِي اللُّغَةِ الْفَتْحِيَّةِ ، لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا بِكُسْرِ
وَلَا غَيْرِهِ ، فَوْجِبَ أَنْ تَبْقَى أَلْفًا ، وَلَوْ قُدِّرَ جَوَازًا تَحْرِيكُهَا لَوْجِبَ
أَنْ تَنْقَلِبَ أَلْفًا فَوْجِبَ أَنْ تَبْقَى أَلْفًا ، وَهَذَا يُلْزِمُ يَقْلِبُونَهَا يَاءً ، وَوَجْهَهُ
أَنَّهُ لَمَّا تَمَدَّرَ كَسْرُهَا لَتَنَاسَبَ الْيَاءُ بِالْكَسْرِ قَلْبُهَا يَا لِتَحْصَلَ
الْمُنَاسَبَةُ بِالْقَلْبِ وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الثَّنِيَّةِ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ
أَلْفَ^(٣) الثَّنِيَّةِ لَمْ يَكُنْ مَقْدَرًا تَحْرِيكُهَا حَتَّى يُعْوَضَ عَنْ كَسْرِهَا
الْقَلْبُ فَلَمْ يَقْبَلُوهَا بِخِلَافِ دَوْسَى وَعَيْسَى وَشَبِيبِهِ فَإِنَّ حُكْمَهُ
الْكَسْرُ تَقْدِيرًا ، فَلَمَّا تَمَدَّرَ الْكَسْرُ لَفْظًا عَوَّضُوهُ الْقَلْبَ ، أَمَا الثَّنِيَّةُ

(١) انظر الكتاب ١/٣١٦ .

(٢) في و : (لفظي) ، وهو تحريف .

(٣) في و : الالف) ، وهو خطأ .

فليست كذلك . واثاني أَنَّهُم كرهوا أَن يَتَلَبَّوها ياءً ثلثا يغيروا حرفاً جياً به لمعنى بخلاف البِ موسى وشبهه ، فإنه لم يؤت به على انفراده لمعنى فلا يلزم من جواز تغيره تغيير ما ذكرناه ، وقالوا : جميعاً يعني [على^(١)] اللغات كلها لدي ولديه ولديك كما قالوا : عليّ وعليه وعليك ، وإنما قالوا : عليك وعليه إرادة أَن يفرقوا بين الفعل والحرف إذ لو أبقوه لأتبس ، ثم أجروا ما كان آخره الفاً من الحروف والاسماء الميئة المضافة هذا المجرى لشبهه به ، وأما قولهم : عليّ وإن لم يكن فيه ليس فأجروه مجرى عليه وتلك لشبهه به . « وياء الأضافة مفتوحة » ، يعني بعد الألف وأورد قراءة نافع وقصده تضييفها . « وأما الياء فلا تخلو إلى آخره ، . لأنها إذا كانت ياءً وقبلها فتحة أغمت في آخرها بقيت ساكنة بين مفتوحين ، وكذلك إن كانت واواً وقبلها فتحة قلبت ياءً وجعلت حكمها حكم الياء فصارت أيضاً ساكنة بين مفتوحين ، وإن كانت ياءً ، مكسوراً ما قبلها في ياء المتكلم فصارت يائين مكسورٍ ومفتوحٍ وكذلك أن كانت واواً وقبلها ضمة فأنها تقلب ياءً لاجتماعها مع الياء ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء ساكنة فتصير ياءً أيضاً بين مكسورةٍ ومفتوحةٍ .

إضافة الاسماء الستة

(فصل) قال : والاسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهرٍ أو مضميرٍ ما خلا الياء فحكمها ما ذكر إلى آخره .

(١) (على) : زيادة عن و .

قال الشيخ : هذه الأسماء إذا أُصِفَتْ إلى ظاهر أو
مضمر غير الياء فحكمتها ما ذُكِرَ من إعرابها بالحروف (١) ، وبيان
سر إعرابها بالحروف (٢) ، قد تقدم ، وهو على خلاف إعرابها لما
حصل فيها من تشبيهاً بالمتن والمجموع لتعددتها في المتن لمضافها
ولزوم حروف العلة أواخرها ، وأما ذواتها فلا تُضَافُ إلا إلى
أسماء (٣) الاجناس ، لأن وضعها على أن يتوصل بها إلى اوصاف
بالاجناس فلا يدخل إلا عليها ولذلك تُفرد ، وأما غيرها فيُضَافُ
إلى المضمر والظاهر ويُفرد ، فأما حكمتها إذا أُصِفَتْ إلى غير
الياء فقد تقدم ، وأما حكمتها إذا أُفِرِدَتْ فهو أن تُعْرَبَ
بالحركات وتُحذف حروف العلة ، فيقال أخ وأب وحسن
وهن ، ولما تمذّر ذلك في الفم أبدلت من واوه ميم ليلحى
بأخواته ، وعامته أنه لو حذفت واوه كأخواته لبقى على
[٦٧ ظ] حرف واحد فيجتل ، ولو بقيت واو لم يقبل الحركات
فأبدت منها الميم ليصح فيقبل الحركات وفي (حم) لفت
إحداها ما ذكرناه والأخرى إجراؤها مجرى يد ومجرى عمّا ومجرى
كم ومجرى دلو . وفي هن لفتان : إحداها ما ذكرناه والأخرى
مثل يد فاذا أُصِفَتْ إلى ياء المتكلم على اللثة الأولى حذفت
أواخرها على ما فعلته في الأفراد فتقول : هذا أخي إلى فمي ، إلا أن
في الفم لفتين : إحداها فمي وهي أضمتها ، والأخرى في وهي
أقواها ، وأما من قال : فمي فوجهه أنه قد بت إجراء هذه
الكلمات مع ياء المتكلم مجراها في الأفراد ، وهذه في الأفراد فم
فيجب أن يقال فمي كما قيل في قولك : أخ وأخي ، ووجه من

(١) (بيان) : ساقطة من ل ، ت ،

(٢) (وبيان سر إعرابها بالحرف) : ساقطة من س .

(٣) في و : (الاسماء) وهو تحريف

قال : في في الاحوال الثلاث أن العلة التي قلبناها ميماً [لاجلها]^(١) مفقودة هنا وهو إداء الكلمة الى الاختلال وذلك لا يلزم عند الاضافة لامكان الادغام فكان القياس أن تتحرك هذه الواو بالكسرة ، لأنها بمثابة الخاء في (أخ) ولكنه كان تحريكها يؤدي الى قلبها ألفاً وهي أجنبية عن الكسرة قلبوها حرفاً من جنس الكسرة وهي الباء ثم كسروا ما قبلها لتصح صورة الكسرة التي تعذرت على الواو ، ولتسلم الباء أو تقول : كان القياس أن يتحرك ما قبل الباء بالكسرة فلما تعذرت حرك ما قبل الواو ، وهي الفاء فانقلبت الواو ياءً ثم أُدغمت في الباء في الاحوال الثلاث . وأمّا علة التزامهم أخي وأبي في الاحوال الثلاث على الصحيح خلافاً للبرد فانهم كرهوا أن يبقوا أحرف الاعراب فيؤدي الى الاعلال ، وعرابه بالحروف فرع غير أصل فلم يلزم المحافظة عليه كالأصول فرد إلى صورته إذا أُعرب بالحركات فتيل أخي وقال المبرد^(٢) : يجوز أن تقول : أخي وأبي في الاحوال الثلاث ، ولو صح له النقل لكان له وجه ، ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال أن يكون جمعاً ، (وما استدل به ويُجعل أصلاً فانما يدل إذا كان غير محتمل لغير ذلك ، فإمّا إذا احتمل أن يكون جارياً)^(٣) على القواعد المستقرة واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد أولى ، وهو معنى قوله : وصحة محمله على الجمع ، في قوله^(٤) :

- (١) (لاجلها) : زيادة عن ل .
 (٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٥ .
 (٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .
 (٤) البيت لزياد بن واصل - شاعر جاهلي - وتامه :
 فلما تبين آصواتنا بكين
 يصف نساء سبين فارس ل قومهن من يفديهن فبكين اليهم .
 الكتاب ١٠١/٢ ، المتضبط ١٧٤/٢ ، الخصائص ٣٤٦/١ ،
 ابن عيمش ٣٧/٣ ، الخزانة ٢٧٥/٢ .

وَقَدَّيْنَا بِأَلْبِينَا

يدفعُ ذلكَ يعني إذا كانَ أنْ يُجسَعُ على أَيْنَ فمنَ المحتملِ أنْ يكونَ قولهُ : وأبي أرادَ بهِ وأبيني ، ثمَّ حذَفَ النونَ للإضافةِ فاجتمعتِ الياءُ التي للأعرابِ وياءُ المتكلمِ فأدغمتِ فيها ، وإذا احتلَّ ذلكَ وصحَّ كانَ جارياً على القاعدةِ المستقرةِ في مثلها فلا وجهَ لحملهِ على ما يخالفُ ذلكَ مما لم يثبتْ .

(التوابع) (التأكيد)

قالَ صاحبُ الكتابِ : التوابعُ هي الأسماءُ التي لا يسبُها الأعرابُ إلاَّ على سبيلِ التبعيةِ لغيرِها إلى آخره .

قالَ الشيخُ : قد تقدّمَ أنَّ المذاهبَ ثلاثةٌ : أحدها الانسحابُ ، والآخرُ التقديرُ ، والآخرُ الفرقُ بينَ البدلِ والمعلوفِ وغيرها ، وقد أخذَ من هذا الخلافِ صحةُ الوقفِ على التبعِ على قولٍ من قالَ بتقديرِ عاملٍ مثلِ الأولِ ؛ فإذا قلتَ : جاءني زيدُ العاقلُ ، وكانَ تقديرهُ جاءني العاقلُ (كانَ جملةً مستقلةً فيستقيمُ الوقفُ دونها ، وهذا غيرُ مستقيمٍ فإنه يُؤدي إلى ما لا يتناهى ؛ لأنَّه إذا كانَ التقديرُ جاءني العاقلُ) (١) كانَ تقديرُ العاقلِ في جاءني العاقلُ ، جاءني زيدُ العاقلُ ، ثمَّ تقديرُ العاقلِ كذلكَ إلى ما لا يتناهى (٢) ، فظهرَ فسادُ ذلكَ ، وأكثرُ الناسِ على أنَّه لا يجوزُ الوقفُ على التبعِ دونَ تابعه ، وهو الصحيحُ وتمسكُ القائلونَ بالانسحابِ في مثلِ قولك : جاءني غلامُ زيدٍ وعمرو ، قالوا : لو كانَ التقديرُ صحيحاً فسَدَ المعنى إذْ يتعددُ الغلامُ وهو واحدٌ ، فوجبَ القولُ

(١) ما بين القوسين : من ر

(٢) ما بين القوسين : من ت

بالانسحاب ، وتمسك القائلون بالتقدير بقولك : أعجبنى قيام زيد
وعمره إذ لولا التقدير لم يستقم المعنى ؛ لأن الغرض الواحد
لا يقوم بمحلين ، فوجب أن يكون التقدير قيام زيد ، وقيام
عمره ، ومن قال بالتقسيم تمسك في الانسحاب بما تمسك به
أصحابه ، وتمسك في البدل والعطف بالتكرير صريحاً كقوله
تملى : { لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا } (١) الآية . والسيح الانسحاب في
الجمع وجواز التقدير في المظوف مطلقاً ، (إن تعدد في المعنى
وجوب الانسحاب) (٢) إن اتحد المنسوب الى المظوف عليه (٣) ،
وفي البدل بحرف الخفض ، والدليل عليه أنك تقول : في
المظوف ، قام زيد ، وقام عمرو لما كان ذلك متعدياً ، وتقول :
جاءني غلام زيد وعمرو فيجب الانسحاب لما كان المنسوب متحداً ،
وفي البدل قول : عجب من زيد من حسه ، ولو قلت : أعجبنى
زيد أعجبنى حسه لم يستقم ، لأن الاعجاب ليس منسوباً الى زيد
في المعنى ، بدليل أنه يصح نفسه عنه فيؤدي الى إثباته مع صحة
نفيه عنه في الكلام الواحد . وأما ما يرد من قولهم : قيام زيد
[٦٨ و] وعمرو وأنه لا بد من التقدير لئلا يؤدي الى أن يكون
قيام زيد منسوباً الى عمرو ، وهو محال . فالجواب أن هذه الاسماء
وضعت لمقولة بدلوليها من غير نظر الى تعداد فصح نسبتها الى
مفرد وإلى متعدد ، فاذا نسبت الى مفرد فهو (٤) واضح ، واذا
نسبت الى متعدد علم بدلوليها أن المراد جنسها ومقوليها
كقولك : قيام الزيدان وما أشبهه ، لأن المراد نسبه باعتبار

- (١) (يُضْعَفُ يَكُونُ) ساقطة من س .
(٢) سورة الاعراف الآية : ٧٥ .
(٣) ما بين التوسين : من ل .
(٤) (عليه) : ساقطة من س ، وفي ت : (اليه) ، وهو خطأ .
(٥) (فهو) ساقطة : عن س .

خصوصيته بالضاف إليه إذ لم يرد أن قيام زيد منسوب إلى
 عمرو ، ولكن نسبة القيام إليهما جميعاً مطلقاً ، كما لو قلت : قيام
 الزيدين ، وإنما جاء التثنية من ضرورة التثنية ، ولم يذكر صاحب
 الكتاب حد التوكيد ، لأن غرضه بسط المتن فيه فخص له
 فصلاً ، وهو قوله : وجدوي التأكيد . إذ حدود اللفاظ انبياً
 تحصل بدلولاتها وجدواها . ثم قل : والتأكيد على ضربين :
 صريح كما ذكر ، وقد يجعل الصريح إذا كان اسماً بدلاً في
 كلامه وكلام غيره من التحوين ، وهو غير مبين نظراً إلى أن
 المقصود بالدلول هل هو الأول أو الثاني ؟ فإن كان المقصود هو
 الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل . والمعنى بالفاظ ، مجفوفة
 وهي كل وكلا والنفس والعين وأجمع وأكع وأتبع وأبضع ، وهي
 منسمة باعتبار لفظها قسمين : قسم يختص لمن هو له باتيان
 المضاف إليه ، وهو كل والنفس والعين ، وكلا ، وقسم يختلف
 بصيغته ، وهو أجمع وأكع وأتبع (١) وأبضع ، فلذلك تقول كله
 نفسه عنه كلاهما ، كلها ، نفسها ، عنها ، كلتهم ، أنسهم ،
 أعينهم أنفسهم أعينهما كلهن أنفسهن ، أعينهن ، وتقول : أجمع
 أكع ، أتبع ، أبضع . جمعا ، كعاء ، بقاء ، بضاء ، أجمعون ،
 أكتعون ، أتبعون ، أبضعون ، جمع ، كتع ، بتع ، بضع .
 وهي تقسم ثلاثة أقسام : قسم يؤكد به المتن خاصة وهو كلاً ،
 وقسم يؤكد به غير المتن وهو كل ، وأجمع ، وأكع ، وأتبع ،
 وأبضع . وقسم يؤكد به الجمع وهو النفس والعين ، فلهذا
 لا تقول كلاً إلا في التثنية ، ولا تقول كليهما ولا أجمعا إلى آخرها ،
 وتقول : أنفسهما وأعينهما فتجري على المذكورين ، لأجل اشتراك
 الضمير ، وإنما لم يؤكد المتن بكل وأجمع إلى آخرها ، لأن

(١) (أتبع) : ساقطة من و .

قياسه أن لا يؤكد بأمثالها ، لأنه نبي باعيار مدلوله في الاحاطة بما دل عليه ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الزيدان وأنت تريد واحداً لم يجز بخلاف قواك : الرجال كلهم لجواز أن تريد البعض (١) . فان قلت فنياس الواحد أن لا يؤكد ، فالجواب أنه لا يؤكد بما يدل على الافراد لنصويته ، وإنما يؤكد بما يدل على حقيقة ، فان قلت : فجوز في المثنى كذلك قلت : كذلك (٢) هو قول : أنفسهما كما تقول : نفسه ، فان قلت : فقد قالوا اشترت العبد كله ، وهذا يدل على أنهم يؤكدون المنرد بكل فالتنية أولى ، قلت : إنما يؤكد العبد وشبهه بكل نظراً الى تقدير تفرقة (٣) أجزائه بالنسبة الى ما وجهه اليه من شراء (٤) أو بيع ، فلولا تقدير الاجزاء المقدر تفريقها لم يجز ، ولذلك أمتع جاءني (٥) العبد كله ، وقم العبد كله ، لامتناع تقدير تفرق الاجزاء . فاذا قلت : فجوز في المثنى ذلك باعتبار الاجزاء : قلت : هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاهما ، فيقولون : اشترت العبدين كليهما واستنوا بها .

(فصل) قوله : ويؤكد المظهر بمثله لا بالضمير ، والمنضم بمثله والمظهر جميعاً الى آخره .

-
- (١) في س : (بعضهم) .
(٢) في س : (هو كذلك) ، وما اثبتناه احسن .
(٣) في ل : (معرفة) ، وفي س : (تفرق) ، وما اثبتناه احسن .
(٤) في ل : (شركة) ، وفي س ، ب : (شري) ، وما اثبتناه اصح .
(٥) في ل ، س ، ب ، ت : (فان) ، وهو خطأ .

قول الشيخ: لا يؤكد المظهر بضمير؛ لأن التأكيد تكملة،
والاول هو المقصود ولا يليق أن تكون التكملة أقوى من المقصود،
فلذلك لم يؤكد المظهر بالضمير. ثم قال: ولا يخلو الضميران
من أن يكونا منفصلين أو متصلًا أحدهما والآخر منفصلاً. قلت: لا
يكون الآخر إلا كذلك من جهة أن القسمة تكون أربعة:
متصلين ومنفصلين، والاول متصل والثاني منفصل والعكس، أما
المتصلان فلا يمكن، لأنه إذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني،
والاول منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق الاولى، لأنه لما
فصلت بينه وبين ما يتصل بالمنفصل^(١)، وكان الانفصال من
أجابه تعذر الاتصال. بقي القسمان الآخران.

فصل ثم قال: ولا يخلو الضمير إذا أكد بالمظهر من أن
يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

قول الشيخ: الاولى أن يقول الضمير المتصل وكذلك أراد
ثم فرّق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور، في أن المرفوع
لا بد من تأكيده بضمير منفصل قبل التأكيد [٦٨ ظ] بالظاهر.
وسرّه هو أنه لما اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حكم
الاستقلال كره جريها عليها إما خوف اللبس بالمفعول لما ثبت من
أنه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مستقل غير مفعول، وكان
هذا أقوى من دلالة الاعراب في النفس والعين، فكان خوف اللبس
متجهماً، وأما المنصوب والمجرور فلا يوقع في لبس ولم يشتد
اتصاله، وإما كراهة أن يؤكد ما هو كالجزء بما هو مستقل. ثم
قال في الفصل الذي يليه: «والنفس والعين مختصان بهذه التفصلة

(١) في ل: (وما).

بين الصير المرفوع وصاحبه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلاثهما الى آخره . . .

يعني بالفتحة التفرقة بين المرفوع [وبين]^(١) المنصوب والمجرور في لزوم المرفوع المضر المنفصل بين المؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز التأكيد من غير شريطة . قال : « وفيما سواهما » ، يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز^(٢) بين المرفوع وصاحبه . ثم مثل بكل في حال الرفع واستغنى عن تمثيل النصب والجر ؛ لأنه 'يجيء' من طريق الاول ، لأنه اذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب فلأن يستغنى كل في النصب والجر مع استغناهما في الرفع أولى . فأتى أجمعون وأخواتها فأكثر الناس لا يجوزونها اذا ذكرت إلا مرتبة ، وتقديم أجمعين^(٣) واجب عندم ، وقد أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها ، وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع إبقاء الترتيب وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت ، ولم يجز أحد مع وجود أجمعين تأخيرها ، وسر وجوب تقديم أجمعين عند الجميع أنه دل على المعنى المقصود من هذه التواكيد فتقديمه أولى ، ومن نظر الى وجوب ترتيب غيرها ملح قريباً من هذا المعنى ، ومن نظر الى الجواز استضعفه في غير أجمعين ، ومن جواز حذف أجمعين نظر الى أنه لا يجب تقديمها مع كونها أدل إلا عند وجودها [والله أعلم]^(٤) .

- (١) (بين) : زيادة عن و ، ل ، ت ، ش .
(٢) في و : (جواز) .
(٣) في و ، ر : (أجمعون) ، وهو خطأ .
(٤) (والله أعلم) ساقطة من الاصل .

الصفة

(فصل) قال صاحب الكتاب : الصفة هي الاسم الدال على

بعض أحوال الذات الى آخره .

قال الشيخ : الصفة تطابق باعتبارين : عام وخاص ، فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، والخاص باعتبار التابع ، وهو أن يقال تابع على معنى في متبوعه من غير تهديد ، فتولنا تابع يخرج منه الخبر ، إذ الخبر ليس بتابع وإنما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فإنها ليست باستقلة ، وقولنا : من غير تهديد يخرج منه الحد ، فإن الحال تدل على هيئة فاعل أو مفعول . قلت : وجد صاحب الكتاب غير^(١) مستقيم فإنه ينتقض بالحد فإنه يدل على بعض أحوال الذات وليس بصفة ، بل الحد الصحيح ما تقدم . قول^(٢) : ويرد على الحد الأول أن يقال إن أسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار المعنى وليست بصفات ، فإن رجلاً موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية ، والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء . والجواب أن يقال إن الصفات المقصود بها المعنى لا لذات الاسماء المقصود بها الذات ، وقد احترزنا به في الحد بقولنا : هو المقصود فإن قيل قولكم : جاءني هذا الرجل صفة باتفاق النحويين المحققين ، وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو [غير^(٣)] صفة ومدلوله واحد .

(١) في ل : (ليس) ، وهو خطأ .

(٢) القول : للشارح .

(٣) (غير) : زيادة عن س ، ب .

والجواب ' عنه' من وجهين : أحدهما أن الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد ، فالحد المذكور هو الحد العام وإذا قصد حده ' حدًا بحد آخر فقول هي أسماء (١) الاجناس الجارية على الاسماء المبهمة ، والآخر أن تقول : هو مندرج تحت الحد الاول ، وبيان إندراج هو إن الرجل في قولك : جاءني هذا الرجل ولم يجيء إلا بعد ما تقدم لفظ (٢) يدل على ذات ثم يُخَيَّلُ إيهام في الحقيقة التي تميز بها الذات فلم يأت رجل ههنا إلا لتبيين المعنى الذي يميز به الذات ، فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود ، وهو عين ما ذكرناه في الحد العام ، والذي يظهر ذلك أنهم يقولون : مرت بثلاثة رجال فهو عندهم اسم غير صفة بلا خلاف ، (ويقولون : مرت برجال ثلاثة ، وثلاثة صفة بلا خلاف (٣) ، فانظر الى الاسم الواحد كيف جاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به إلا قصد المعنى .

(فعمل) قال صاحب الكتاب : وهي في الأمر [٦٩ و] العام إيتا أن تكون اسم فاعل أو اسم منقول أو صفة مشبهة .

قول الشيخ : قوله في الأمر العام حذراً من قولك : مرت برجل أي رجل وشبهه . ووجه ذلك أن الصفة تدل على ذات باعتبار المعنى ، والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى ، فهي الالفاظ التي يسميها النحويون

- (١) في س : (الاسماء) .
(٢) في و : (لفظه) وهو تحريف .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

اسم فاعلٍ واسم مفعولٍ وصفةٌ مشبهةٌ ، إلاّ أنهم وضعوا الفاظاً تدلُّ على ذاتٍ قائمٍ بها معنىً على غير ذلك النحو ، وهي على قسمين : قسمٌ قياسيٌ ، وقسمٌ سمائيٌ ، فالقياسي بابُ المنسوبِ ، والسماعي ذو وأيٌ وجدٌ وحقٌ وصدقٌ وسوءٌ على النحو الذي ذكره ، ووجهُ استضعافهم مررتُ برجلٍ أسدٍ أنَّ أسداً ليس موضوعاً لذاتٍ باعتبارِ المنى ، وإنَّما هو موضوعٌ لحيوانٍ مخصوصٍ فكان استعمالهُ صفةً على خلاف وضعه ، ووجهُ تجويزه ثم مضافٌ محذوفٌ تقديره مثلُ أسدٍ ، وحذفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مقامه ليس بقياسٍ .

(فصل) قوله : ويوصفُ بالمصادرِ .

قولُ التسيخِ : بتأويلين : أحدهما أن يكون المصدرُ نفسهُ بمعنى اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ ، وهو الصحيحُ ، والآخرُ أن يكونَ باقياً تلميحاً بابه ويكونَ ثم مضافٌ محذوفٌ تقديره ذو عدلٍ ، وهو ضعيفٌ من وجهين : أحدهما أنَّه يلزمه أن يوصفَ بجميعِ المصادرِ على هذا النحو ، والآخرُ أنَّه يلزمه حذفُ مضافٍ على ما ذكرناه .

قوله : « ويوصفُ بالجميلِ التي يدخلها الصدقُ والكذبُ » ، وإنَّما كانَ كذلكَ من جهة أنَّ الصفاتَ كلها قبلَ العلمِ بها أخبارٌ في الحقيقة ، فاذا علِّمتْ سبَّبتْ صفاتٍ فكما أنَّ الخبرَ لا يكونُ^(١) إلاّ محتملاً للصدقِ والكذبِ فكذلكَ الصفةُ .

(١) (لا يكون) : ساقطة من و ، ل ، ش .

قوله : « ولا يُوصَفُ بِالْجَمَلِ إِلَّا الْكَرَاتُ » ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْجَمَلُ نِكَرَاتٍ (١) لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِإِعْتِبَارِ الْحِكْمِ ، وَالْحِكْمُ فِي الْمَعْنَى نِكْرَةٌ ، فَكَانَ الْإِسْمُ الَّذِي يُنْسَبُ مِنْهَا نِكْرَةً ، وَتَقْدِيرُهُ أَنَّكَ تَقُولُ : فِي الْفِعْلِيَةِ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ فَقَدَّرَهُ بِقَائِمِ أَبِيهِ فَتَأْخُذُ الْإِسْمَ مِنَ الْحِكْمِ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَتْ أَسْمَاءُ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ لَكَانَ تَقْدِيرُهُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمِ أَبِيهِ فَيُنْسَبُ مِنَ الْحِكْمِ الَّذِي هُوَ الثَّانِي . فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ تَكُونُ بَعْضُ الْأَحْكَامِ مِعَارِفَ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ الْقَائِمُ . فَالْجَوَابُ لَيْسَ الْقَائِمُ فِي زَيْدٍ الْقَائِمُ مَخْبَرٌ عَنْهُ بِالْقِيَامِ ، بَلْ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ الْقِيَامُ مَعْلُومًا نَسَبَهُ إِلَى صَاحِبِهِ عِنْدَ مَخَاطَبِهِ ، وَلَوْ كَانَتِ الْحِكْمُ بِالْقِيَامِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا وَإِنَّمَا الْخَبْرُ فِي الْمَنْعَى انْحِكْمُ أَنْ هَذِهِ الذَّاتُ هِيَ هَذِهِ الذَّاتُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ زَيْدٌ مَحْكُومًا عَلَيْهِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوهُ الْقَائِمُ ، فَإِنْ (٢) قِيلَ أَسْبَكَ مِنْهَا قُلْتُ : بِرَجُلٍ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ (٣) بِأَنَّ أَخَاهُ الْقَائِمُ فَنَنْظُرُ كَيْفَ سَبَكْتَهُ مِنْ قَوْلِكَ : مَحْكُومٌ ؟ لِأَنَّهُ الْحِكْمُ فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا سَبَكْتَهُ قَائِمٌ أَبُوهُ .

(فصل) قوله : وقد نزلوا نعتَ انشيء بحال ما هو من سيبه منزلة نعته بحاله الى آخره .

قال الشيخ : إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ بِإِعْتِبَارِ نَسَبِهِ لَا بِإِعْتِبَارِ أَفْرَادِهِ ، فَإِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٌ أَبُوهُ

-
- (١) نِكَرَاتٍ : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ل ، ش ، س ، ب .
(٢) فِي ل : (فَإِذَا قِيلَ لَكَ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .
(٣) فِي ر : (وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوهُ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَفْضَلَ .

فانقائمُ أبوهُ هو الرجلُ وما وصفتهُ إلاً بذلكَ ولم تصفهُ بالقيامِ
المجردِ فمن أجلِ ذلكَ صحَّ جريهُ صفةً عليه .

(فصل) قال الشيخُ : الصفةُ تتبعُ الموصوفَ في عشرةِ أشياء
كما ذكرَ إلاً أنَّها اذا كانتُ لما هو من سببه نقصتُ خمسةً : وهي
الافرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ ، وسرُّ ذلكَ أنَّ التذكيرَ
والتأنيثَ إنما يكونُ في الاسمِ المشتقِ باعتبارِ فاعلهِ وفاعلهُ في الحقيقةِ
هو المتأخرُ عنه لا الموصوفُ فلأجلِ ذلكَ كانَ تذكيرهُ وتأنيثهُ باعتبارِ
التأخرِ لا باعتبارِ الموصوفِ ، وكذلكَ الافرادُ والتثنيةُ والجمعُ في
الاسماءِ المشتقةِ إنما هو باعتبارِ فاعلها ، فإنَّ كانَ ظاهراً كانتُ
مفردةً ، وإنَّ كانَ مضمراً مثنيً كانتُ مثناةً ، وإنَّ كانَ مضمراً
مجموعاً كانتُ مجموعةً ، وفاعلها هنا لا يكونُ إلاً ظاهراً ، فوجبَ
أنَّ تكونَ مفردةً وأنَّ لا تني ولا تجمع [٦٩ ظ] باعتبارِ الاولِ ،
ولكن تُفردُ باعتبارِ الثاني على ما ذكره . وأمَّا الخمسةُ الأخرى
وهي الاعرابُ والتعريفُ والتذكيرُ فأحكامُ ليستُ من أحكامِ الأفعالِ ،
وإنما هي من أحكامِ الأسماءِ ، فوجبَ أنَّ تجرى في الاسمِ الواقعِ
صفةً باعتبارِ الاولِ ، لأنَّه لهُ باعتبارِ الاسميةِ بخلافِ الخمسةِ
الأخرِ فإنَّها لم تكنُ باعتبارِ الاسميةِ على ما تقدَّم بيانهُ .

(فصل) قولهُ : والمضمرُ لا يقعُ بوصوفاً ولا صفةً الى آخره .

قال الشيخُ : إنما كانَ كذلكَ (١) إمَّا لكونه لا يوصفُ
فلوضوحه ولا يقعُ صفةً لفقدانِ معنى الوصفيةِ ، وهو الدلالةُ على

(١) (انما كان كذلك) : ساقطة من ل .

المضى ، فإنَّ المضمورات لم توضع° للدلالة على المضى وإنما وضعت°
للذوات ، ولذلك امتنع إضمار الحال ، والعلم لا يقع صفةً لفقدان
المعنى المذكور ، ولكن يصح وصفه لقبوله الإيضاح ويوصف
ببقية المعارف بشرط المعنى المذكور ، وصح وصفه ببقية أجناس
المعارف ؛ لأنها أقل تخصصاً إذ لا أخص منه إلا المضر ،
والمضاف إلى المعرفة مثل العلم فيه نظرٌ من جهة أن قولك : غلامٌ
والرجل مضاف إلى المعرفة فيلزم أن تصح صفةً بقولك :
ضاربك ، وهو أخص منه وقد رشح بأنك لو قلت : مررت^(١)
بالرجل ضاربك لم يجز في قوله : « والمعرف باللام ، لا يوصف
إلاً بمثله وبالمضاف إلى مثله ، وإذا امتنع أن تقول : مررت
بالرجل ضاربك ، فامتناع مررت بغلام الرجل ضاربك من طريق
الأولى ، فعلى هذا ينبغي أن تقول : والمضاف إلى المعرفة يوصف
بما هو أقل تخصصاً بالنظر إليه إن كان غير مضاف وإلى مضافه
إن كان مضافاً .

ثم قال : والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً وصفةً إلى
آخره .

قال النسيخ : أمّا وصفه باسم الجنس فقد تقدمت علة ذلك ،
وهو أن الغرض تبيين جنسه ، وإنما يتبين جنسه باسم جنس ،
وأسماء الأجناس كلها غير مضافة فوجب أن يكون اسم جنس
عُرّف باللام ؛ لأن الأول معرفة ، وأمّا امتناع وصفه بغيره
فواضح لأنها أقل تخصصاً ، وإنما الأشكال في وصفه بما أُضيف

(١) (مررت) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، ب .

الى المعرف باللام ، ووجهه ' أن الغرض تبيين ذات وتبين الذات بأسماء الاجناس ، وأسماء الاجناس الجارية عليها معرفة باللام فالصفة الجارية في الحقيقة إنما هي صفة لاسم الجنس المقدر صفة له يدل على المعنى الذي كان ذاتاً مخصوصة باعتبارها ، فلذلك كان قولك ' مررت بهذا العاقل قوياً ، وكان قولك : مررت بهذا الابيض ضعيفاً ، لما في العقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص ، والذي يدل على أن الغرض بصفة المبهم إنما هو المعنى الذي كانت به ذاتاً مخصوصة أنهم صيروا اسم الإشارة واسم الجنس كالشيء الواحد ، من جهة أن المقصود بهما جميعاً ما يقصد بالاسماء ، ولذلك امتنع أن تقول : مررت بهذا يوم الجمعة العاقل ، وجاز مررت بزيد يوم الجمعة العاقل ، وامتنع مررت بهذين العاقل والطويل ، وجاز مررت بالزيدين العاقل والطويل ، لأن الصفة غير أسماء^(١) الإشارة ليست في الامتراج كأسماء الإشارة . وقوله :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ اثْنَايَا

هَسَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (٣٥)

مذهب عيسى بن عمر هو أنه متى سُمِّيَ بالفعل كان كونه تلمى صيغة الفعل سبباً^(٢) فيجتمع مع الملكية فيمتنع من الصرف فلذلك يمتنع صرف قتل^(٣) وخرج اذا سُمِّيَ بهما ، لأن فيه وزن انقل والعلمية ، ومذهب سيويه والخليل وجمهور الناس^(٤) أن المتعبر في وزن انقل إما خصوصية وزن لا يكون إلا في الفعل وإما أن تكون

(١) في ر : (اسم) .

(٢) انظر الكتاب ٧/٢ .

(٣) في ل ، ب : (أخذ) .

(٤) الكتاب ٧/٢ .

في أول الفعل زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الأصل اسماً أو فعلاً فلا فرق بين أرنب وأخرج ، إذا سمي بهما في أنهما غير مصروفين ، ولا فرق بين جبل وقتل إذا سمي بهما في أنهما مصروفان ، وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كعسب (١) ، وهو في الأصل فعل ، يقال كعسب الرجل إذا مشى بأسراع مع تقارب الخطو ، وقد جاء في تفسير بعضهم مشى بأسراع ، وجاء في تفسير آخرين مشى على بطنه حتى ظنه قوم أنه من الأضداد ، وإنما هو على ما ذكرناه . وجاء الوهم للمفريقين من الأسراع وتقارب الخطو ، وإذا ثبت أن كعسباً مصروفٌ ثبت ما ذهبا إليه ، وبطل ذهب عيسى ابن عمر ، وقد تمسك بقول الشاعر البيت . ووجه الاستدلال أن « جلاً » اسم علم فلولا أن وزن الفعل معتبر لكان مصروفاً ، وقد جاء غير مصروف فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقاً [٧٠ و] غير ما ذكرتموه من التيد ، وإذا امتنع (جلاً) امتنع (قتل) ولا فرق بينهما . والجواب ما أشار إليه سيويه (٢) في قوله : أنا ابن جلاً ، ليس على ما توهمه عيسى بن عمر وفسره (٣) بأنه من حكايات الجمل كان جلاً فيه ضميراً وإذا كان فيه ضمير (٤) وجب حكايته كقوله :

نُبِّتُ أَخْوَالي بَنِي يَزِيدُ

٧

(١) انظر الكتاب ٧/٢ .

(٢) (سيويه في قوله) : ساقطة من ت .

(٣) في و ، ر : (يشير الى أنه) .

(٤) (وإذا كان فيه ضمير) : ساقطة من و ، ش ، ت .

وهذا وإن كان تأويلاً فوجب أن يُسار إليه لئلا يؤدي إلى التناقض في كلامهم ، لأنه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه هنا لأدّى إلى التناقض وإذا كان كذلك وجب تأويل ما يتبل التأويل منهما ، ولا تأويل يحتمله كعسب ، وهذا يحتمل أن يكون على ما ذكرناه . فوجب حمله عليه جمعاً بين الدليلين وفيه وجه آخر من التأويل وهو أن يكون (جلاً) باقياً على فعليته ، كان أصله أنا ابن رجل جلاً ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فيكون فعلاً باقياً على فعليته فلا مدخل للصرف ولا لمنعه فيه ، وهذا الثاني هو الذي ذكره الزمخشري في فصل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه [والله أعلم] (١) .

البَدَلُ

قال الشيخ : البدل تابع مقصود بالذكر ، وذكر المتبوع قبله للتوطئة واتمهيد وقولنا : تابع يجمع التوابع كلها ، وقولنا : مقصود بالذكر يفصل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، وقولنا : ذكر المتبوع إلى آخره . يفصله عن المعلوم فإنه لم يذكر للتوطئة ، وإنما كن واحد منهما مستقل بنفسه وهذا الحد إذاً يكون شاملاً لغير بدل الغلط إذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله لتوطئة ولا لتهيد ، فإن قصدت دخوله في الحد قلت : ذكر المتبوع وليس هو المقصود ، وإنما ذكره التجويون في باب البدل وإن كان الأول غلطاً ، والاعلاط لا يثبت لها ؛ لأن الكلام وقس على الثاني وليس بغلط لما كان حكمه في الاعراب ولتصد حكم البدل بغلط كان أقدم بأن يذكر هنا ، وإنما لم يذكر حده في أول الباب لأنه سيذكره بسط وتبيين أبلغ من الحد (٢) ،

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .

(٢) في ر : (الحدود) .

والحد في إحتصاره فإنه باب مليس فلم يذكره إلا مبسوطاً في
الفصل الثاني . والدليل على حصرها في أربعة هو أنه لا يخلو إتماً
أن يكون مدلوله مدلول الأول أولاً ، فإن (١) كان فهو بدل لكل
من الكل ، وإن لم يكن مدلوله مدلول الأول فلا يخلو إتماً أن
يكون بعضاً أو لا ، فإن كان بعضاً فهو بدل البعض من الكل وإن
لم يكن بعضاً ، فلا يخلو إتماً أن يكون بينه وبين الأول ملايسة
أو لا ، فإن كانت بينه وبين الأول ملايسة فهو بدل الاستمال ،
وإن لم يكن فهو بدل الخلط ، واختلّف في تسمية الاستمال ،
فقال لأن (٢) الأول مشتمل على الثاني ، وقيل الثاني مشتمل على
الأول وليس بهستقيم . وقيل لا شتمال للمنى عليه فاتك إذا قلت :
أعجيني زيد حنه فمضى الكلام مشتمل على نسبة الإعجاب إلى
الحسن فالمشتمل عليه في المنى هو البدل ، ولذلك سمي بدل
الاشتمال ، وهذا هو الوجه الصحيح ، ويرد عليه أن الإبدال كلها
كذلك فاتك إذا قلت : أعجيني زيد رأسه ، فالإعجاب بالنسبة
إلى الرأس مثله في النسبة إلى الحسن في اشتمال المنى عليه .
والجواب أن مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح في التسمية فكم إن
سمي سمي باسم جعل علماً عليه لمنى ، وهو غير مختص
بذلك الاسم . وأما المذهب الأولان فلا يستقيم ، لأنه لو كان
لاشتمال الأول على الثاني لامتنع ضرب زيد غلامه فإن السلام
لا يشتمل على زيد .

(فصل) قوله : وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل
منه تعريفاً وتكريماً إلى آخره .

(١) في ل : (إن) .

(٢) (أولاً فان) : ساقطة من ل .

قال الشيخ : هذا بخلاف الصفة والتأكد : لأن الصفة
وانتأكيد في حكم التبع ، فإذا كان الأول معرفة أو نكرة كان ما هو
كالتمه له كذلك والبدل إنما أن تقول : في حكم تكرير العامل
فيظهر الأمر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق وإنما أن تقول :
عامه العامل الأول ، ولكن لما كان مقصوداً والأول كالتمة لم يلزم
مطابقته كما يلزم في التمة لقوة ما هو أصل وضمير ما هو فرع ،
والبدل أصل لأنه مقصود ، والصفة فرع لأنها تامة وإنما لم
يحسن إبدال [٧٠ ظ] النكرة عن المعرفة إلا بوصفها ؛ لأنها
إن كانت بدل الكل من الكل فهي هي في المعنى فلا يحسن (١) أن
يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود ، وإن كان
غير بدل الكل من الكل يلزم أن يكون ثم ضمير يرجع إليه
البدل ، فإن كان متصلاً به رجح معرفة ، وإن كان منفصلاً
ضمه رجح موصوفاً به ، (وإن اتصل به كقولك : أعجيني زيد رأسه
وحسنه) (٢) ، وما انفصل عنه كقولك : أعجيني زيد رأس له
وحسن له ، فلاجل ذلك وجب أنما ذكر ، وهذا في غير بدل
الغلب ، فأما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لتواتر المعنى المذكور
إذ قد تغلط بذكر زيد وأنت تعني حمراً ، وهذا فيما يدل على
أن بدل الغلط عندهم مطرح .

(فصل) قوله : ويبدل المظهر من الضمير الغائب دون المتكلم

والمخاطب .

قال الشيخ : قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على إطلاقه ،
لأنه يجوز إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل

(١) في و : (إبدال النكرة من المعرفة) وهو وهم

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر

اشتمال فقول: أعجبتك علمك وأعجبتك علمي ، ومن جوزّه في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض ، لأنه في معنى بدل الاشتمال ، لأنك اذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لطمك فكذلك اذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك في قولك : أعجبتني وجهك ، فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض ، وإنما امتنع في بدل الظاهر من المضمير ، لأن الاول أخص من الثاني والمقصود من البدل اليان ، والمضمر أعرف الاسماء اذا كان أعرف المعاني كضمير المتكلم والمخاطب ، (وأما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب) (١) ، فجاز فيه ما لم يجز فيهما . فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة وهي أعرف منها وكان ذلك في النكرة أولى ؟ فالجواب إنما جوزناه لاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه ، ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم (٢) ، فيقال جوزّه بشرط الصفة قلنا : لو جوزناه لأدعى الى أن يوصف المضمير لأن البدل هو المبدل منه اذا كان بدل الكل من الكل ، واذا كان كذلك فكأننا وصفنا الاول المضمير اذا وصفا الثاني فافترقا ، وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر (٣) :

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ر : (فان قيل) .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ، وقد نسبه سيبويه الى رجل من خنعم أو بجيلة ولم يسمه ، والصحيح ما ذكرناه حسب ما نسبه الزجاج والقراء ، وهو في الكتاب ٧٨/١ ، ابن يعيش ٦٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، معاني القرآن ٧٣/٢ ، التوجيه ١٩٩ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٧ ، ابن عقيل ١٥٩/٢ ، الخزائن ٣٦٨/٢ ، العيني ١٩٢/٤ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد علي الهاشمي . البيت من قصيدة هجائية . ص ٢٤١ .

١٥٣- ذَرَيْتِي إِنْ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلَيْتِي حَلِي مُضَاعَا

وأدباً ابدال^(١) المضمير من المظهر (فجائز^٢ على كل حال ، لأن الثاني هو المقصود وهو أعرف من الأول ، وأدباً المضمير من المضمير^(٢) فجائز^٢ لما فيه من التأكيد كتوك : رأيتك أباك ، والأحسن في مثل هذا أن يجعل تأكيداً لا بدلاً .

عطف البيان

قَالَ صَاحِبُ الْكَتَابِ : هُوَ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ يَكْتَسِفُ عَنِ الْمُرَادِ كَسَمَّهَا إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ السَّخُّ : وَيُقَالُ أَيْضاً تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ أَتَى بِهِ لِيَانِ الْأَوَّلِ ، قَالَ : وَالَّذِي يَفْصَلُهُ مِنَ الْبَدَلِ أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا قَوْلُ الْمُرَّارِ^(٣) ، وَهَذَا الْإِسْتِهَادُ إِنَّمَا أَوْرَدَهُ مِنْ يُسَلِّمُ الْإِسْتِغَاةَ فِي النَّصَابِ زَيْدٍ ، فَأَمَّا مَنْ يَجُوزُهُ فَلَا يَرِدُ شَاهِدًا ، لِأَنَّهُ يَأْتِيهِ ، وَمَنْ

(١) (بدل) : ساقطة من و .

(٢) ما بين القومين : ساقط من ت .

(٣) قول المرار هو :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقَّبَهُ وَقَوَعَا

والشاهد فيه كون بشر عطف بيان وليس بدلاً ، لأن البدل في حكم تكرير العامل ، لأنه لا يجوز التارك بشر ، ولذي يجوز ذلك لا يكون عنده البيت شاهداً . والبيت موجود في شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٣ ، الفصل ص ٥٩ ، التقرب لابن عصفور ١/٢٤٨ ، شرح الأشموني ٣/٨٧ ، همع الهوامع ٢/١٢٢ . ابن يعيش ٣/٧٣ .

لم يجوزهُ 'فله' أن يقول: ليس حكم التابع كحكم الاصل ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الاصل ، ألا ترى أننا متفقون على جواز كل شلق وسخلة بدرهم ، ولو قلت : كل سخلة لها لم يجز ، وقول: رب رجل وعلامة ، ولو قلت : علامة لم يجز ، فعلى هنا لا يلزم من امتناع النارك بشره تصريحاً امتناع التارك بشره تحريماً . وجوابه أن يقال ليس البدل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع ، لأن البدل في حكم التكرير^(١) في جميع أمثله ، والمعطوف وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع ، وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل .

العطف بالحرف

قال صاحب الكتاب : هو نحو قولك : جاءني زيد وعمرو وكذلك إذا نصبت وجرت الى آخره .

قال الشيخ : حده تابع متوسط بينه وبين تبعه أحد الحروف العشرة ، ثم العطف يطلق باعتبارين : أحدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص ، والآخر على نفس المعطوف . وقوله العطف الظاهر أنه للعطف ؛ لأنه تقييد لما تقدم من قوله : تأكيد ، وصفة ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف ، فهو تقييد التوابع فيجب أن يكون للمعطوف [٧١ و] ثم المعطوف عليه لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً متصلاً أو مضمراً منفصلاً ، فإن كان ظاهراً لم يخل المعطوف من الثلاثة

(١) في س : (في حكم تكرير العامل)

أيضاً ، فيكون 'ثلاثة' في ثلاثة 'تسعة' ، فإذا كان الأول 'ظاهراً والثاني ظاهراً جازَ العطف مطلقاً ، وإذا كان الثاني مضمراً منفصلاً جازَ عطفه أيضاً ، ولا يكون 'إلا' في المرفوع والمنصوب إذ ليس في المجرور منفصل ، وإن كان الثاني متصلاً تعذرَ عطفه إذ لا يتمل بحروف العطف ، فإن قصدَ إليه وجب إعادة العامل لِيتمل به إن كان ممّا يمكنُ ، فهذه 'ثلاثة' أقسام ، وإن كان الأول مضمراً منفصلاً (١) وكان الثاني ظاهراً جازَ عطفه ، ولا يكون ذلك في المجرور لما ذكرناه فإن كان الثاني مضمراً منفصلاً جازَ أيضاً ، وإن كان الثاني مضمراً متصلاً لم يجرُ عطفه البتة ، لأنه لا يتمل بحروف العطف ولا يمكنُ التخيلُ إليه ، لأنه إذا أُعيدَ الأول وجب أيضاً الانفصال ، فهذه 'ثلاثة' أقسامٍ فإن كان الأول مضمراً متصلاً وكان الثاني ظاهراً لم يخلُ الأولُ من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً لم يُعطفْ عليه إلاّ بعدَ تأكيدٍ بمنفصلٍ على الفصح ، وإن كان مجروراً لم يُعطفْ عليه إلاّ بإعادة الخافض ، وإن كان منصوباً عطفَ عليه من غيرِ شريطة (٢) فإن كان الثاني مضمراً متصلاً (كان حكمه في الرفع بالتأكيد وفي النصب بغيرِ شريطة ، ولا يقعُ في المجرور ، فإن كان الثاني ضميراً متصلاً) (٣) تعذرَ عطفه إلاّ بإعادة العامل على ما ذكرَ في غيره ، فهذه 'ثلاثة' أقسامٍ فصارتِ الجملةُ تسعةً ، وعِلَّةُ امتناعِ العطفِ على المرفوعِ إلاّ بشرطِ التأكيدِ بالمنفصلِ أو ما يتوهمُ مقامَ المنفصلِ ، وذلكَ أنه في حكمِ الجزء ، وهم لا يعطفون على الجزء فأتوا في الصورةِ بالمضميرِ المنفصلِ ليكونَ العطفُ عليه لفظاً ،

- (١) في و : (وإن) ، ولا يستقيم معه الكلام .
(٢) في ر : (ولا يقعُ المجرورُ كان) .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

وأما المجرور' فلا يُعطفُ عليه إلاّ بإعادة الجارِ ، لأنّ المجرورَ
إذا كان مضمراً اشتدّ اتصاله' به كاتصالِ المرفوعِ من حيث اللفظُ
ومن حيث المعنى ، فامتنعَ العطفُ عليه كما امتنعَ في المرفوعِ ، ولم
يكنْ له مضمراً منفصلاً ففعل فيه كما فعل في المرفوعِ فأدّوا
العاملَ الأوّلَ ليكونَ في حكمِ الاستقلالِ ، ومنهم من قال المضافُ إليه
إذا كان مضمراً صارَ بمنزلةِ التّوينِ ، وكما لا يُعطفُ على التّوينِ
كذلك^(١) لا يُعطفُ على هذا^(٢) المضافِ إليه ، وبينَ كونهِ مشبهاً
للتّوينِ أنّه لا يستقلُّ معه' كلاماً كما أنّ التّوينَ لا يستقلُّ مع
المتونِ كلاماً فكما لا يُعطفُ على التّوينِ [كذلك]^(٣) لا يُعطفُ
على المضافِ إليه^(٤) ، واخترتُ هذه العلةَ لأنّه يردُّ على الأوّلِ
الزامُ تجويزِ مررتُ بك أنتَ وزيدُ ، إذ لا خلافَ أنّه يجوزُ أن
يقالَ مررتُ بك أنتَ فيلزمُ أنْ يكونَ مصححاً لعطفِ المجرورِ
كما كانَ مصححاً لعطفِ المرفوعِ ، فيجيبُ هؤلاءُ بأنّ المجرورَ أشدّ
اتصالاً ؛ لأنّ المرفوعَ معَ عامله مستغنٍ والمضافَ معَ المضافِ إليه
غيرُ مستغنٍ ، فلمّا اشتدّ اتصاله أكثرُ من الفاعلِ خولفَ بينه
وبينه في العطفِ . ووقيلَ إنّهُ لا يلزمُ لم يكنْ بعيداً وذلكَ من
وجهينِ : أحدهما^(٥) أنْ قولك : مررتُ بك أنتَ مخالفٌ للقياسِ ،
ولا يلزمُ من مخالفةِ القياسِ لغرضِ مخالفتِهِ في كُنْ موضعِ ، الثاني
سَلِمّا أنّهُ غيرُ^(٦) مخالفٍ للقياسِ ولكن منعَ مانعٌ ههنا ، وهو إنّهم
لو قالوا : مررتُ بك أنتَ وزيدُ لكانَ ههنا مخالفةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ ،

(١) (كذلك) : ساقطة من ل ، س .

(٢) (هذا) : ساقطة من ل ، س .

(٣) (كذلك) : زيادة من (ل) .

(٤) (إليه) : ساقطة من ل ، ب ، ت .

(٥) في ل : (الأوّل) .

(٦) (غيرُ) : ساقطة من س .

وفي قولك : مررت بك أنتَ ليسَ فيه إلا مخالفة التقدير ، ولا يلزمُ
 من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن بعضهم
 يقول : إنهم أجمعون ، ولا أحدٌ يقول : إن القوم أجمعون ، فهذا
 جوابٌ من تمسك بالوجه الأول الذي يجعله كالفاعل ولا يجعله
 كالتوئين .

من أصناف الاسم المبني

قال صاحب الكتاب : وهو الذي سكون آخره وحركته
 لا يعامل .

قال الشيخ : حدّ المبنى وجعل الفصلَ بينه وبين المعرب
 العادل وهو الصحيح ، لأنه من حيث اللفظ مثل الأعراب . ثم أخذ
 يتكلم في سبب البناء ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الأعراب على ما تقدّم .
 ثم قال : وسببُ بناءه مناسبه ما لا تمكن له ، فقال : مناسبة ولم
 يقل : مشابهة ، لأنّ بعض المبنيات ليس مثابها لما لا تمكن له
 كالمضاف إلى المبنى وكباب فجّارٍ وفَسّاقٍ على ما سيأتي في مكانه ،
 وقال : ما لا تمكن له ليدخل الحرف والفعل الماضي والأمر ، ولو
 قال : مناسبة [٧١ ظ] الحرف لوردَ عليه نزالٍ وفجّارٍ
 وأشباههما ، فإنّها لم تشبه الحرف ، فلذلك عدل إلى ما يدخل فيه
 الفعل ثم أخذ في تفصيل المناسبة فقال : « يتضمنُ معناه نحو أين
 وأمّس ، فيتضمنُ (أين) معنى همزة الاستفهام ، (وأمّس)
 متضمنٌ [معنى] (١) لام التعريف على مذهب أهل الحجاز على ما
 سيأتي في موضعه أو شبهه كالمبهمات ، أشبهت المبهمات الحروف

(١) معنى ساقطة من الاصل ، ب ، ت ، و .

لأحتياجها الى ما ينضم اليها من لفظ أو قرينة كذلك المضمرات ، أو وقوعه 'موقعه' كنزأل ، يعني وقوعه 'موقع أنزل' أو مشاكلته 'للاواقع' موقعه ، يعني مشاكلته 'لنزال' وصيأتي ، أو وقوعه 'موقع ما أشبهه' كالنمادى المضموم ، يعني وقوعه 'موقع المضمر المشبه للحرف' ، مثل قولك : يا زيد ، ويا عمرو وشبهه ، أو اضافته اليه يعني الى ما أشبهه أو الى ما لا يمكن له ، فإن حملناه على الاول ورد علينا قوله (٢) ،

١٥٤- على حين عاتببت

فإنه 'مضاف' الى ما لا يمكن له وهو القسم الثاني ، وإن حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فإنه 'مضاف' الى ما أشبهه ، يعني أشبه ما لا يمكن له ، وكان الأولى أن يقول : أو اضافته اليه أو الى ما أشبهه ، ولعله أراد : أو اضافته الى ما أشبهه لتقدم ذكره ، وتوخذ اضافته الى ما لا يمكن له من طريق أولى .

(فصل) قوله : والبناء على السكون هو القياس .

قول اشيج : لأنه أخف ولا يعدل عن الأخف الى الاثقل إلا لعارض ، فقال : والعارض ثلاثة أسباب : الهرب من التقاء الساكنين وهو ظاهر وثلاثا يبدأ ساكن لفظاً وحكماً ، فاللفظ يعني به التشبيه ،

(١) البيت للناطقة الذبياني من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر في ديوانه ص ٤٤ وتامه :

(الشيب على الصبا وقلت : أما اصح والشيب وأزع) . الكتاب ٣٦٩/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الانصاف ٢٩٢/١ ، ابن يعيش ١٦/٣ ، ٨١ ، الاضداد ص ١٢١ ، الكامل ١٨٥/١ ، شرح الجمل ١٨/١ ، المنصف ٥٨/١ ، المقرب ٢٩٠/١ ، المغني ٥١٧/٢ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٤ ، ابن عقيل ٤٩/٢ ، اساس البلاغة ٥٥/٢ .

لأنها يصح تقديمها أول الكلام كقولك : كزيد أخوك فلو لم ين
على الحركة لأدى الى الابتداء بالساكن وهو متعذر * وقوله :
« حكماً » يعني كاف الضمير نحو قولك (١) : أكرمتك ، فإن انكاف
اسم مستقل ، والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتأخير فهي في
حكم ما يصح تقديمه وإنما عرض له معارض منع من تقديمه ،
فهذا معنى قوله حكماً ، « ولعروض البناء » يعني أن يكون الاسم
معرباً ، وإنما يعرض له البناء في موضع المعارض مبني على حركة
تسميها له بالمعربات .

المضمرات

قال الشيخ : يُحَدُّ المضمرُ بأنه ما كان لتكلم أو مخاطب أو
غائب بقرينة ، فإن أُعْرِضَ عليه بأن في الحد « أو » ،
فالجواب أن الغرض التعريف ، فاذا حصل بأي طريق كان فهو
المضمود ، وقد يُقال إذا قُصِدَ الحد (٢) في اصطلاح الحدود في (٣)
أن الحد لا بد له من فصل يجمع جملة أنواعه ويوجد فيها دون
غيرها ، قيل المضمر ما وُضِعَ لمداولة بقرينة غير الإشارة ، إلا أنه
يبقى فيه إبهام لجملة ، وفي ذلك تنبيه للتفصيل الذي فيه وكل
جيد .

قوله : المتمر ما نوي كالذي في (زيد ضرب) .

قال الشيخ : لا يخلو إماماً أن يكون الدال على الفاعل الفعل
نفسه من غير تقدير ، أو يُقدَّرُ مضمراً غير الفعل ، فإن كان لفظ

(١) في ل : (قولك) .

(٢) في ل ، ت : (الجرى) ، وهو تحريف .

(٣) (في) : ساقطة من و .

التعليل هو الدالُّ فهو فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنَّه يُؤدِّي إلى أنَّ (ضرب) ليسَ فعليته بأوَّلى من اسميته ، لأنَّه كما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بزمانٍ ، فقد دلَّ على شيءٍ آخرٍ ، وهو ذاتُ الفاعلِ غيرِ مقترنةٍ بزمانٍ ، فشتمَل على حقيقةِ الاسمِ وحقيقةِ الفعلِ وهما متضادانِ وهو فاسدٌ ، والآخِرُ الاطباقُ على أنَّ الجملةَ مركبةٌ من لفظينِ منطوقٍ بهما أو مقدرينِ منسوبٍ أحدهما إلى الآخرِ ، وعلى هذا لا يكونُ إلاَّ على (١) لفظِ الفعلِ إذ (٢) لا تقديرَ عندكم فبطلَ هذا المذهبُ . وإن قيلَ إنَّ المضمرَ مقدرٌ فيجبُ أنْ يكونَ محذوفاً ، وأتمَّ تقولون : إنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ وإلاَّ لزمَ أنْ يكونَ كالْمفعولِ . والجوابُ أنَّ الفاعلَ علِمَ من لقتهمُ أنَّهم لا يحذفونه ، والمفعولُ علِمَ من لقتهمُ أنَّهم (٣) يحذفونه ، وقد يطرأُ على المفعولِ المحذوفِ ما يجعله في حكمِ الموجودِ ، وقد يطرأُ على الفاعلِ ما يستغنى عن (٤) التلغظِ به ، مثالُ المفعولِ المذكورِ قوله تعالى : { وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ } (٥) وشبهه ، لأنَّه لا بدَّ له من ضميرٍ عائِدٍ على الموصولِ ، ومثالُ الفاعلِ المذكورِ أنْ يكونَ بعدَ تقدُّمِ الذكْرِ ، وكونُ الفعلِ الماضي لواحدٍ مذكرٍ أو مؤنثٍ ، أو كونهُ مضارعاً مكلماً مطلقاً أو لغتياً مفرداً أو لمخاطبٍ ، أو كونهُ أمراً لمخاطبٍ مذكرٍ . فهذه كلها قرائنٌ استغنى لأجلها عن التلغظِ بألفاظٍ تدلُّ على الفاعلِ والتزيمِ الحذفِ فيها كما اتزيمِ حذفِ الفعلِ وغيره في مواضعٍ ، ولكنَّ لما كانَ المفعولُ باعتبارِ مفعوليته الحذفِ من غيرِ تقديرٍ ، قيلَ عندَ عدمِ التلغظِ به محذوفٌ

- (١) (على) : ساقطة من ل ، ت .
(٢) في ل : (و) .
(٣) (أنهم) : ساقطة من و .
(٤) في و : (على) ، وهو تحريف .
(٥) سورة الزخرف الآية : ٧١ .

في كل موضع ، ولتأ [٧٢ و] كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه
الوجود غير (١) عند عدم التلطف به بأنه موجود ، وإلا (٢)
فالضمير في قولك : زيد ضرب في الاحتياج إليه كالضمير في قوله
تعالى : { وفيها ما تشتهي الأنفس } (٣) ، وإن كان أحدهما
فعلًا والآخر مفعولاً ثبت أن مذهب المتدين هو الصحيح ، والذي
يدل عليه من حيث اللثة علمنا بأن كل قسم من أقسام الضمائر
للمخاطب خمسة ، كانت وبابه ، وإياك وبابه ، وضربت وبابه ،
وضربك وبابه ، فلو لم يجعل المضمرة مقدرًا حين تقول : زيد
ضرب ، وهند ضربت ، وضربا وضربوا وضربن لم تكن خمسة ؛
لأن ضرب في المذكر هو ضرب في المؤنث ، فلو كان الدال هو
الفاعل لم تكن مختلفة ولم يمد إلا واحداً ، فإن قلت : تاء
التانيث لازمة في أحدهما فعدت باعتبارها فليس بمستقيم ، لأن
تاء التانيث لا مدخل لها في الضمائر ، والدليل عليه إن واحداً
لا يعد ضربا وضربتا جميعاً إلا قسماً واحداً ، وعلى ما ذكرت هما
قسمان وهو فاسد .

قوله : والحروف التي تتصل بإيّا من الكاف ونحوها إلى
آخره .

(١) في س : (حكم) .

(٢) (وإلا) : ساقطة من ب .

(٣) اختلف في (ما تشتهي الأنفس) فنافع وابن عامر
وحفص ويعقوب بهاء بعد الياء تعود على ما الموصولة ، والباقون
بحذفها لأنه مفعول وعائده جائز الحذف . اتحاف فضلاء البشر
ص ٣٨٧ .

قال الشيخ : اخذ الناس في إيتاك ونحوها ، فقالوا ما ذكره
وهم المتأخرون ، وقيل إن إيتا اسم أضيف الى ما بعده كاصفة
بعض وكذا ، وهو مذهب المبرد^(١) ، وقال بعضهم : إيتا اسم
مضمر أضيف الى الكاف ، ولا يعرف اسم مضمر أضيف الى
الكاف غيره . وهو مذهب الخليل^(٢) . ومنهم من قال : هو اسم
ظاهر أضيف الى الكاف ، وهو مذهب الزجاج^(٣) ، ويشبه قول
المبرد ، ومنهم من قال : إيتا عمدة الكاف هو الضمير وهو مذهب
الكوفيين^(٤) ، ومنهم من يقول : إيتاك بكماله هو المضمر^(٥) ،
والمصحح هو الأول . والدليل عليه أنها ألفاظ اتصلت مبنية
بما لفظه واحد يتبين بها من يرجع اليه الضمير ، فيجب أن تكون
حروفاً كاتمة في أنت ، وبُنيت المضمرات لوجهين : أحدهما أنها
أشبعت الحروف في احتياجها الى غيرها كاحتياج الحروف الى
غيرها ، والثاني أنها لم يوجد فيها سبب الاعراب ، فإن السبب هو
اختلاف المعاني على البيعة الواحدة ، وهذه صيغها مختلفة ، فيقوم
اختلاف الصيغ مقام الاعراب فلم يوجد فيها سبب الاعراب .

(فصل) قوله : ولأن المتصل أخصر الى آخره .

قال الشيخ : قد تقدم أن المضمر متصل أو منفصل ،
فالمتصل لا يُعْمارُ اليه إلا عند تعذر المتصل ؛ لأن المتصل

(١) الانصاف ٦٩٥/٢ .

(٢) الانصاف ٦٩٥/٢ .

(٣) الانصاف ٦٩٥/٢ .

(٤) الانصاف ٦٩٥/٢ .

(٥) ذهب بعضهم الى أن إيتاك بكماله هو الضمير ، الانصاف

٦٩٥/٢ .

أخْصِرُ ، ويتعدَّرُ المتصلُ في المرفوعِ والمنصوبِ وذلك أنْ يتقدَّمَ
 عنى عامله ، فلا يكمنُ اتصاله مع تقديمه أو يفصلُ بينه وبين
 عامله فاعملَ مقموداً فلا يكمنُ اتصاله^(١) المفصل ، أو لا يذكرُ له
 عاملٌ لفظيٌّ ، فلا يكمنُ اتصاله مع عدم ما يتصلُ به ، ولذلك لم
 يقعِ المجرورُ إلا متصلاً لتعدُّرِ ما ذكرَ فيه ؛ لأنَّه لا يبدؤُ من
 اللفظِ^(٢) بالجاءِ متقدِّماً على المجرورِ فتعدُّرُ جميع ما تقدَّمَ من
 مجروراتِ الانفصالِ ، فوجبَ أنْ لا يكونَ الا اتصالاً ، فمثالُ ما
 تقدَّمَ قولك : إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ، ومثالُ ما يفصلُ بينه وبين
 قولك^(٣) :

مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

١٥٥-

وجاءَ عبدُ اللهِ وأنتَ ، ومثالُ ما لا يُذكرُ له عاملٌ لفظيٌّ هو
 ضربُ ، والكَرِيمُ أنتَ ، وقد جاءَ المتصلُ في الموضعِ الذي تعدُّرُ هو
 فيه المضرورة ، وجاءَ المنفصلُ في الموضعِ الذي لم يتعدُّرُ فيه
 المتصلُ ، فالأولُ مثلُ قولك^(٤) :

- (١) في ل : (لاجل) ، وما اثبتناه افضل .
 (٢) في س : (لفظ الجار) ، وهو تحريف .
 (٣) البيت نسبه سيبويه لعمر بن معدى كرب وصدرة :
 (قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا) ، قَطَّرَ الْفَارِسَ :
 صرعه على أحد جنبيه . وهو موجود في الكتاب ١/٣٧٩ ،
 شرح الجمل ٧/٢ ، المغنى ١/٣٠٩ ، المفصل ص ٦١ ، شرح
 أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٠٢ .
 (٤) البيت لم يعرف قائله ، وتماهه : (وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ
 جَارَتَنَا إِلَّا يُجَاوِرُنَا) والشاهد فيه آتى بالضمير
 المنفصل بعد إلا شذوذاً والقياس إلا إِيَّاكَ . الخصائص
 ١/٣٠٧ ، ١٩٥/٢ ، ابن يعيش ١/٣٠١ ، شرح الجمل
 ١/٢٧٥ ، المغنى ٢/٤٤١ ، ابن عقيل ١/٨٠ ، الخزانة ٢/٤٥٠ ،
 العيني ١/٢٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٨ .

الْأَكِ دِيَارُ

-١٥٦-

والثاني مثل قوله^(١) :

حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ

-١٥٧-

وقوله^(٢) :

إِنَّمَا نَقُتِلُ إِيَّانَا

-١٥٨-

أورده على أنه وضع المنفصل موضع المتصل ، والقياس أن يُقال في مثله نَقُتِلُ أَنْفُسَنَا ، فإذن لم يضع إِيَّانَا إلا موضع النفس ، ولكنه نظر إلى القياس الأصلي مطرح ، وهو إن القياس أن يُقال نَقُتِلْنَا ، فكأنه وضع إِيَّانَا موضع ذلك الضمير .

(فصل) قوله : واذا التقى ضميران في نحو قولهم الدرهم

أَعْطَيْتُكَ إلى آخره .

(١) البيت لحميد بن الارقط وتاماه : (آتَتْكَ عَنَسٌ تَقْطَعُ الْأَرَكَ) ، العَنَسُ : الناقلة الشديدة التي تقطع الطريق الطويل الذي يكثر فيه شجر الأراك . الضمير المنفصل في البيت موضع المتصل . الكتاب ١/٣٨٣ ، الخصائص ١/٣٠٧ ، الانصاف ٢/٦٩٩ ، شرح الجمل ٢/١٠ ، الخزانة ٢/٤٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٤ .

(٢) البيت لابي الاصبع العدواني - حرثان بن الحارث من قصيدة له وردت في ديوانه ص ٨٧ في قومه لأنهم تقاتلوا فيما بينهم وتاماه : (كَأَنَّ يَوْمَ قَرَى) ، قَرَى : اسم موضع ، الكتاب ١/٢٧١ ، ٣٨٣ ، الانصاف ٢/٦٩٩ ، ابن الشجري ١/٤٠ ، ابن يعيش ٣/١٠٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٢٥ ، الخزانة ٢/٤٠٦ ، شرح التسهيل ١/١٦٤ .

قال الشيخ : يعني ليس الاول منهما مرفوعاً وبمثله يُرشدُ
 إليه وإلاّ وردَ عليه ضَرَبْتُكَ فَإِنَّهُمَا لَا يَأْتِيَانِ إِلَّا مُتَصِلِينَ •
 قوله : « جاز في الثاني الاتصال والانفصال » ، فالإتصال لا مكانه
 والانفصال أبده ، وشبهه بالمتعذر لادائه الى اجتماع ثلاث
 مضمرات في مثل قولك : « أَعْطَيْتُكَ » ، وإذا جاء متصلين فحكهما
 ما ذكر من تقديم التكلم على أخويه وتقديم المخاطب على الغائب
 تقديماً للاهم فالاهم ، وإذا انفصل الثاني لم تراعى هذا التركيب
 المذكور ؛ لأنّ المنفصل كالمظاهر [٧٢ ظ] في الاستبداد بنفسه فلم
 يلزم فيه ما يلزم في المتصل إلاّ أن يكونا غائبين فإنّ الاحتيار
 في الثاني الانفصال كراهة اجتماع الالفاظ المتماثلة وقد جاء متملاً
 بماذا في قوله (١) :

لَضَغَفَتَهُمَا

١٥٩-

واستشهد باليت ومناه نفسه طابت لاصابة الشدة من أجل أن
 هذين اتصدين له بالشدة أصابتهما مثلها وفي البيت اشكال ، فإنّ
 الضخم عبارة عن الشدة فإذا قدّرت أضفها الى المفعول وهو
 الظاهر وجب أن يكون ضميرها فاعلاً في المعنى ، ولا يستقيم

(١) هذه قطعة من بيت لمغلس بن لقيط الاسدي • وهو :
 وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَغْمَةَ

لَضَغْمَتَهُمَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِ

من قصيدة يرثي بها أخاه أطيحا ، والضغمة : العضة يكنى
 بها عن الشدة ولذا قيل للاسد ضيغم ، الكتاب ١/ ٣٨٤ ،
 الايضاح للفارسي ص ٣٤ ، الفصل ص ٦٢ ، الاشموني ١/ ١٢١ ،
 العيني على الاشموني ١/ ١٢١ ، شرح التسهيل لابن فالك
 ١٦٧/١ ، ابن يعيش ٣/ ١٠٥ •

لوجهين : أحدهما أنها ليست من ضمائر الرفع ، والآخر أن ضمير
 القابل لا يأتي بعد ضمير المفعول أبداً ، فالوجه أن الضمير بمعنى
 الإصابة أضيف إلى الفاعل الذي هو ضمير التثنية . ثم ذكر بعد
 ذلك المفعول فكأنه قال لإصابة هذين الشدة التي عبر عنها
 بالضممة أولاً .

قال : والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفعال . وإن
 كان الأول مرفوعاً ، لأن خبر كان هو خبر المبتدأ في المعنى ، فكما
 أن خبر المبتدأ لا يكون إلا منفصلاً فكذلك خبر كان ، والآخر
 أن كان (١) ضعف عن باب الأفعال فقصرت عن اتصال ضميرين
 كما قصرت إن وأخواتها . ووجه ضعفها أن المنصوب فيها ليس
 منوعاً في المعنى ، وأيضاً فإن أكثر الناس تلى أنها لا دلالة لها على
 الحدث .

(فعل) قوله : وانضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم إلى
 آخره .

قال الشيخ : يعني بقوله ان لازم أن الفاعل لا يكون إلا
 مضمراً متصلاً (٢) ، ولا يكون ظهراً ولا منفصلاً ، والدليل على أنه
 لم يرد باللزوم إلا المتصل مستكناً كان أو بارزاً أنه مثل بما
 يضح أن يكون فيه بارزاً مثل إفعل وتفعل للمخاطب ؛ لأنك
 تقول : أفعلوا وتفعلون فدل على أنه لم يرد المسكن خاصة
 كما وقع في بعض النسخ . والدليل على أنه لم يرد المنفصل

(١) (كان) : ساقطة من ت

(٢) (متصلاً) : ساقطة من و ، ش ، س ، ب .

أنَّ جميعَ أَمَلتِه في اللّازمِ ولا يستقيمُ أنْ يكونَ فيها المنفعلُ ،
وأيضاً فإنّه مُشَلٌّ في غيرِ اللّازمِ بالمنفعلِ بقوله : قامَ إلاّ هو .

وقوله : « وتفعلُ للمخاطبِ » احترازٌ من تفعللِ للنائبِ
فإنّه لا يكونُ إلاّ لازماً ، وهو يتكلمُ في اللّازمِ ، وإنّما لم يقع
الفاعلُ في هذه المواضعِ الا مضمراً من جهة أنّها ألقاظٌ موضوعةٌ
بقريئة لازمةٍ للتكلمِ والمخاطبِ ، وهو موضعُ المضمرِ ، ألا ترى
أنّ المكلمَ لا يقولُ عن نفسه : إلاّ أنا وشبهه ، ولا يقولُ للمخاطبِ :
إلاّ أنتَ وشبهه ، فلو وقعَ موضعها غيرُ مضمراً لاحتلَّ وضعُ بابِ
المضمراتِ . وغيرُ اللّازمِ في مضمينٍ : أحدهما في فصلِ الواحدِ
الغائبِ وفي الصفاتِ (١) ، لأنّ فَعَلَ الواحدِ الغائبِ والصفاتِ (٢)
يكونُ (٣) مضمراً بقرينةِ تُشِبَّتْ وتَفَقَّدُ ، فإنّ بُشِبَّتْ وَجَسِبَ
الاضمارُ وإلاّ وجبَ الاظهارُ ، ولذلك جاءَ الوجهانِ بخلافِ
الافعالِ الاولى ، فإنّ قرائتها لازمةٌ فلم يقعَ فاعلها الا مضمراً فلذلك
كنَ لازماً . ثمَّ ولم يكنْ لازماً ههنا ، ومن غيرِ اللّازمِ ما يستكنُ في
الصفاتِ لما ذكرناه من أنّه كفعلِ الغائبِ باعتبارِ قرينةِ يجوزُ الخلوُ
عنها ، فلذلك جاءَ (٤) فيه الوجهانِ ، فاذا جرتِ الصفةُ على غيرِ
من هي لهُ جاءَ ضميرُ الفاعلِ منفصلاً ، ولا يكونُ متصلاً ، ويكونُ
ذلكَ في الاخبارِ والصفاتِ والاحوالِ والموصولاتِ بالالفِ والسلامِ ،
فمثلُ الاخبارِ قولك : هندٌ زيدٌ ضاربهُ هي ، ومثالُ الصفاتِ
مرتٌ برجلٍ ضاربهُ أنا ، ومثالُ الاحوالِ ركبُ الفرسِ طاردهُ

(١) (وفي الصفاتِ) : ساقطة من و ، ر .

(٢) (الصفاتِ) : ساقطة من ر .

(٣) في ر : (فيه) .

(٤) في ل ، ر : (جاز) وهو تحريفٌ .

أنا، ومثال الموصولات بالالف واللام زيد^(١) الفرس الراكب هو .
وله علتان : أحدهما أن أسماء الفاعلين تنقص في القوة عن الأفعال
فلا يلزم من تحمّل الأفعال ضمائر ما ليست جارية عليه مع
قوتها تحمّل هذه مع ضعفها ، والثانية أن الأفعال تصل في
أكثرها ضيغ الضمائر التي تُعرف بها من هي له ، لأن أكثرها
بارز ، وأما أسماء الفاعلين فلا يتصل بها ضمير بارز ، وإنما يكون
مستتراً ، فلا يلزم من تحمّل الأفعال هذه الضمائر (مع وجودها
بارزة في الأكثر تحمّل أسماء الناعلين هذه الضمائر)^(٢) مع
علمها ، فإن قيل أسماء الفاعلين وإن لم تبرز ضمائرهما فالحروف
التي فيها تبيّن من هي له لفظاً كما تبيّن الضمائر نفسها ، فإنك
إذا قلت : ضاربان علم أنه للدثنى كما يعلم بضربان وإن
اختلف الالفان^(٣) ، وكذلك ضاربون مثل يضربون ، وإذا حصلت
الدلالة فلا فرق بين أن يكون ضميراً [٧٣ و] أو غير ضمير .
فالجواب من وجهين : أحدهما أن هذا وإن وجد في أحد الصور
فيه مفقود^(٤) في أكثرها ، ألا ترى أن ضربت وضربت وشبهها اسم
الفاعل منه ضارب وإن اختلفت الضمائر ، فقد تحقق في كثير من
الصور الدلالة في الأفعال دون الصفات . والثاني لو سلمنا أن ذلك
في كل الصفات لكانت^(٥) هذه الحروف في الصفات قرائن ، وهي
في الأفعال أنفس الضمائر فلا يلزم من الاستثناء بما دل عليه الشيء
نفسه بوضعه الاستثناء بما دل عليه بقرينة فحصل الفرق بينهما .

- (١) (زيد) : ساقطة من ر .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٣) في ل : (الالفاظ) ، وهو تحريف .
(٤) في و : (مقصود) وهو تصحيف .
(٥) في ل : (فكانت) وهو خطأ .

(فعمل) قوله: ويوسط بين المتدأ وخبره قبل دخول
العوامل اللفظية وبعدها إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في
امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر
المنفصلة المرفوعة إلى آخره .

قال الشيخ: شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط^(١)، وشرط
أن يكون الخبر معرفة، لأنَّه لا يقع اللبس إلا إذا كان
[الخبر]^(٢) معرفة؛ لأنَّه إذا قال: زيد منطلق لا يلبس بأنَّه
نعت، ولم يشترط في المتدأ أن يكون معرفة، لأنَّه لا يكون إلا
معرفة، وما يقع نكرة بتأويل لا يقع خبره معرفة . وقد قدم
الخبر بالتعريف فعلم أنَّه مخصوص بأن يكون المتدأ معرفة .
وقوله: في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا،
إنَّما عني^(٣) أفعل من كذا فلذلك مثَّل به، فعلى هذا لا يجوز
أن تقول: زيد هو غلام رجل، وإن كان متنعاً دخول حرف
التعريف عليه والفرق بينهما أن أفعل من كذا يشبه المعرفة
شبهاً قوياً من حيث المسمى حتى أن معنى قولك: أفضل من كذا،
الأفضل باعتبار أفضلية معهودة، ولذلك قام مقامه، وليس
رجل كذلك، فإنَّه إنَّما امتنع دخول التعريف عليه من جهة أن
الإضافة قد تكون للتعريف، واللام للتعريف فكثرة الجمع بينهما
بخلاف أفضل منك . قال^(٤): وهذه الضمائر لا تخله إنَّما أن

- (١) انظر الكتاب ١/٣٩٤، ٣٥٩، الانصاف ٢/٧٠٦، ٧٠٧ .
(٢) (الخبر) : سابقة من ال، ت، الاصل .
(٣) في ل: (يعني) ، وهو تعريف .
(٤) التول للشارح .

يكون لها موضع من الاعراب أو لا^(١) > و <^(٢) باطل ألا يكون لها موضع من الاعراب^(٣) ، لأنها كلها في التركيب لها موضع من الاعراب ، فمعيّن أن يكون لها موضع من الاعراب ، فاذا كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، ولا عامل لواحد منها ، وإنما قلنا : إن لها موضعاً من الاعراب ، لأنها مضمرة فحري على قياس باب المضمرات ، أمّا النصب والجر فغير مستقيم ، لأن لفظه لفظ المرفوع ، (وأما الرفع فلا يستقيم لأن عوامل الرفع اللفظية كلها متفية ، والعامل المعنوي لا يصح ؛ لأنه لو كان مبتدأ لأرتفع بعده ، وأنت تقول : كان زيد هو المطلق^(٤) ، ولا يستقيم أن يكون حرفاً ، لأن الحروف تلزم طريقة واحدة ، وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والنية والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكام الضائر ، فدل على أنه ليس من قبيل الحروف . وقد أجب عن ذلك بأن تغيره لا يمنع حرفيته^(٥) ، بدليل تغير الحرف (في أولئك ، ألا ترى أنك تقول : أولئك وأوثكم وهو حرف باتفاق . وأجب عنه بأن حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب ، وهذا يتغير باعتبار المضمرات . وأنتذر عنه بأن مثله قد جاء في إياه وإياها وإياك وإياهما في الخطاب وغير الخطاب ، وهي حروف على المذهب الصحيح^(٦) . وأجب عنه بأن هذه

- (١) رأى البصريين ليس لها موضع من الاعراب . الانصاف ٧٠٦/٢
(٢) (و) : زيادة للسياق .
(٣) هنا رأى الكوفيين . الانصاف ٧٠٦/٢ .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٥) هذا دليل البصريين . الانصاف ٧٠٧/٢ .
(٦) ما بين القوسين : ساقط من ت .

على المذهب إنما جيء بها حروفاً لِيُبَيَّنَ صاحبَ المضميرِ الذي هو
إيَّاً ، وأمَّا حرفُ جِيءَ به غيرُ مُبَيَّنٍ مختلفٍ كاختلافِ الضمائرِ
فليسَ بمهودٍ في اللغة . فلتصححْ اذنَ أنَّها ضمائرٌ وموضعها علي
حسبِ ما قبلها توكيداً ، فإنَّ كانَ مرفوعاً فهو واضحٌ ، وإنَّ كانَ
منصوباً كانَ اللفظُ المرفوعُ واقعاً بوقوعِ المنصوبِ ولا يبدؤُ أنْ يُؤكِّدَ
المنصوبُ بالضمائرِ المرفوعةِ بديلٍ قولهم : ضربتني أنا وضربتنا نحنُ .

وقوله : « وتدخلُ عليه لامُ الابتداءِ » فيه تسامحٌ ، لأنَّ
الاصطلاحَ في هذه اللامِ أنْ تُسمَى الفارقةُ ، لأنها تفرقُ بينَ أنْ
المخففةُ وِلثافيةُ ، وكنههُ سَمَّاءُ لامُ الابتداءِ ، وإنَّ كنتَ لازمةً
فارقةً نظراً إلى أصلها ؛ لأنَّ أصلها الابتداءُ وتسميةُ أهلِ البصرةَ لهُ
فصلاً^(١) أقربُ إلى الاصطلاحِ [٧٣ ظ] في أكثرِ الالفاظِ ، ولَمَّا كانَ
المعنى في هذه الالفاظِ الفصلَ كانَ تسميتها فصلاً أولى من تسميةِ
الكوفيينَ لها^(٢) عماداً^(٣) ، نظراً إلى أنَّ السامعَ أو المتكلمَ أو همساً
جميعاً يستمدانِ بها على الفصلِ بينَ العطفِ والخبرِ فسموها باسمِ
ما يلزمها ويؤدي إلى معناها فكانتُ تسميةُ البصريينَ أظهرَ .

(فصل) قوله : ويقدرُونَ قبلَ الجملةِ ضميراً يُسمَى ضميرَ
الشأنِ واقصةً وهو المجهولُ عندَ الكوفيينَ^(٤) .

قالَ الشيخُ : وتسميةُ البصريينَ أقربُ لأنَّهم سمَّوهُ باعتبارِ
معناه ، لأنَّ معناه الشأنُ والقصَّةُ^(٥) ، والكوفيونَ لا يخافونَ في أنَّ

(١) انظر الانصاف ٧٠٦/٢ .

(٢) (لها) : ساقطة من ل .

(٣) الانصاف ٧٠٦/٢ .

(٤) والكوفي يسميه ضمير المجهول المغني ٤٩٠/٢ .

(٥) سيبويه سماه ضمير الحديث ٣٠٠/١ .

معناه ذلك ، وإنما سموه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائداً على غير المذكور أولاً ، ولكن على ما يقصره ثانياً فتسميته باسم معناه أولى ، ولا يخالف البصريون في أنه مجهول (ولا يخالف الكوفيون في أنه يُفسرُ بالجملة ، وإنما وقع أولاً ؛ لأنه لو وقع آخر عاد على ما تقدم ولم يحتج إلى تفسير فيخرج عما نحن فيه ولا يكون إلا في الموضع الذي تقع فيه الجملة)^(١) ، لأن شرطه أن يُفسرَ بالجملة ، وإنما وضعوه ليعظموا القصة المذكورة بيده ، لأن الشيء إذا ذكرَ بهما ثم فسّرَ كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً ، (وإنما لم يأتوا بالشأن الذي هو المظهر موضع المضمرة ، لأن المضمرة أبهم من المظهر)^(٢) ، ويكون متصلاً وبفصلاً فالمتصل يجب أن يكون مرفوعاً بالابتداء غائباً . أمّا كونه غائباً فواضح ، وأمّا كونه مرفوعاً فلأنه لو كان منصوباً أو مرفوعاً بغير الابتداء لم يكن بدءاً من عامل ، فلو كان له عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال ، فاذن لا يكون إلا منفصلاً عند عدم العوامل ، وإذا عُدَّت العوامل وجب الرفع على الابتداء ، ويكون متصلاً في كل موضع كان ثم عامل في الجملة ، والعامل لا يخلو إمّا أن يكون ناصباً أو رافعاً ، فإن كان ناصباً وجب أن يكون متصلاً بارزاً ، أمّا اتصاله فلتقدم عامل اتصل به ، وأما بروزه فإن ضمائر النصب لا تكون إلا بارزة ، كقولك : إنه زيد قائم ، ولا يجوز في لغة الكلام أن زيدا قائم ، لأنه ضمير منصوب فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف فيحذف ، وقد جاء في الشعر محذوفاً لا مستتراً لأن الحرف لا يستتر فيه [شيء]^(٣) ،

(١) في ل : يختلف عما موجود بين القوسين ، وهو (باعتبار المعنى وإنما الخلاف فيما هو لقب وهو اختلاف لفظي ، وهذا الضمير لا يكون إلا أول الكلام) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .

(٣) (شيء) : زيادة عن س .

وفرق بين المحذوف والمستتر ، فإذا كان العامل رافعاً وجب أن يكون مستتراً لأنه ضمير مرفوع مفرد فيجب أن يكون مستتراً قياساً على سائر الضمائر مثله ، فتقول : كان زيد منطلقاً فلو أبرزته لم يجز ، لأن الضمير المستتر لا يظهر^(١) ، ويكون مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنثاً ، وكأنهم قصدوا إلى المناسبة وإلا فالمعنى سواءً مذكراً كان أو مؤنثاً ، قال الله تعالى : { فَانْهَآ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ }^(٢) ، وقال : { أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ }^(٣) ، على قراءة ابن عامر ، أما على قراءة الجماعة^(٤) ، فليس من هذا الفصل أصلاً ؛ لأن آية خبرها ، وإن يعلم اسمها ، وليس أيضاً من الحكم آخراً وهو التثنية (لأن قراءة بهم بالياء ، ولا تتحتم قراءة ابن عامر تلي هذا التأويل^(٥) ، بل يجوز أن يكون التثنية^(٦) لأجل آية ، ويكون الخبر لهم لا أن يعلمه ، لئلا يؤدي إلى أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، ويكون أن يعلمه بدلاً من آية أو مستأنفاً خبر مبتدأ

- (١) في ر : (قوله) .
(٢) سورة الحج الآية : ٤٦ .
(٣) سورة الشعراء الآية : ١٩٧ .
(٤) قرأ ابن عامر (تَكُنْ) بالتاء من فوق و (آية) بالرفع فاعل تَكُنْ ، على أنها تامة ، ولهم متعلق بها ، وإن يعلمه بدل من آية أو خبر محذوف أي أو لم يحدث لهم آية علم علماء بنى إسرائيل ، فإن كانت ناقصة فاسمها ضمير القصة ، وآية خبر مقدم ، وإن يعلمه مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، أولهم خبر مقدم وآية مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، وإن يعلمه إما بدل من آية أو خبر مضمرة أي هي ان يعلمه ، والتأنيث للفظ القصة أو الآية ، والباقون بناء التذكير ونصب آية وإن يعلمه اسمها وآية خبرها احتاف فضلاء البشر ص ٣٣٤ .
(٥) في ب : (لأنه) .
(٦) ما بين القوسين : ساقط من ر .

محدوفٍ تلى جهة التفسير ، لأنَّ التقديرَ هو أن يعلمه ، وإنما حمل النحويون قراءة ابن عامر تلى هذا الوجه لِمَا يلزمهم من تعسف ما في أن يلدّه ، ولأنَّهم في حملة بين بعيدٍ وتعدّر ، أمّا التعدّر فهو أن يكون خبراً ، وأمّا البعيدُ فهو أن يكون بدلاً أو تفسيراً ، ومثل هذا الإبدال قليلٌ والاضمارُ والتفسيرُ على خلاف القياس ، وقوله تعالى : { كَادَ يَزِيغُ } ^(١) الى آخره لا يستقيم ^(٢) أن يكون من باب قام وقعد الزيدان ، لأنَّك إن جعلت قلوباً فالألف للزيغ وجب أن يكون في كاد ضميرُ اقلوب ، وضميرُ القلوب في كادٍ وشبهه لا يكون إلا إمّا مستراً بالفاء وإمّا بارزاً بالنون ، فكان يجب أن يكون كادت أو كدن ، وإن جعلت قلوباً فاءلاً لكاد كنت مؤخراً لاسمها عن خبرها وهو خلاف وضعها فوجب أن يكون في كاد ضميرُ الشأن والجملة بعده مُفسّرة له .

(فصل) قوله : والضميرُ في قولهم : ربّه رجلاً الى آخره .

قول الشيخ : اختلف الناس في هذا الضمير ، فالبصريون يفرّدونه في جميع وجوهه فيقولون : ربّه رجلاً وربّه امرأة ^(٣) ، والكوفيون يقولون : ربّه رجلاً وربّها امرأة [وربّها رجلين] ^(٤) .

-
- (١) سورة التوبة الآية ١١٧ . وتكملة الآية :
 (قُلُوبٌ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) .
- (٢) قرأ حفص وحزمة بالياء على التذكير ، والباقون بالتانيث .
 اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٥ .
- (٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠ ، المقرب ١/٢٠٠ .
- (٤) (وربّها رجلين) زيادة عن ل .

وربهم رجالاتاً^(١) ، ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس [٧٤ و] ؛ لأنه مضمّر مبهم فيجب أن يتحدّ في جميع وجوهه قياساً على الضمير في نعم ، وبيان أنه مبهم هو إن وضع ربّ ألا تدخل إلا على النكرات فوجب أن يكون هذا الضمير مبهماً لئلا يؤدي إلى فوات وضعها وإذا وجب أن يكون مبهماً وجب أن يكون مفرداً على ما تقرّر في نعم ، واكوفيون إمّا أن يقولوا : ليس مبهم فيخالفوا وضع ربّ ، وإمّا أن يقولوا : هو مبهم فيخالفوا وضع المبهمات ، فاذن المذهب ما صار إليه البصريون ، وإنّما لم يوصف لأمرين : أحدهما أن الصفة إنّما تكون بعد معرفة الذات ، والذات مبهم^(٢) فوجب تفسيرها بما يدل عليها ثم تكون الصفة لذلك التفسير فيحصل المتصوّد من الصفة بوصف التفسير ، والثاني أنّه لما كان صورته صورة الضمائر حملي على الضمائر في أنّها لا توصف وإن لم يكن فيه عين المانع من الصفة في المضمّر ، لأنّ التسمية قد يحمل على غيره لشبهه غير المعنى الذي كان من أجله الحكم الأصلي ، وشالته أن العرب تقول : أكرم وأصله أأكرم ، هذا معلوم وعلته واضحة فحذفوا الهمزة الثانية كراهة^(٣) اجتماع الهمزتين ، ثم أجروا يكرم وتكرم وتكرم مجرى أكرم في ذلك الحكم وهو حذف الهمزة ، وإن لم تكن فيه تلك العلة وهو اجتماع الهمزتين ، ولكنهم أجروه مجراه لشبه آخر وهو كونه فعلاً مضارعاً مثله .

(١) وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو ربها امرأة وربهما رجلين حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٨/٢ .

(٢) في س : (مبهم) ، وهو خطأ .

(٣) في ل : (ولعله) ، وما اثبتناه اصح .

(فتمل) قوله : واذا كُنِيَ عن الاسمِ الواقعِ بعدَ لولا وعسى

إلى آخره .

قال الشيخ : التماسُ أن تأتي الضمائرُ فيها على قياسِ المصدرِ وهو أن يقعَ بعدَ لولا الضميرُ المنفصلُ المرفوعُ وبعدَ عسى الضميرُ المتصلُ المرفوعُ ، وقد روى الثقاتُ عن العربِ وقوعَ صورِ الضمائرِ المجرورةِ بعدَ لولا وصورِ الضمائرِ المنصوبةِ بعدَ عسى ، واختلفَ في توجيهِ هذا المذهبِ القليلِ عن العربِ ، فقال سيويه : الضمائرُ بعدَ لولا مجرورةٌ وبعدَ عسى منصوبةٌ^(١) ، ولولا مع المضمَرِ في هذه اللغةِ الضميمةِ حرفُ جرٍّ ، وعسى مع المضمَرِ في هذه اللغةِ حرفُ نصبٍ ، وقال الاخفشُ : لولا وعسى على ما كانا [عليه]^(٢) في المضمَرِ بعدَ لولا ، وإن كانَ صورتهُ صورةَ الجرِّ في موضعِ الرفعِ إلا أنه حُمِلَ المرفوعُ على المجرورِ^(٣) ، والضميرُ بعدَ عسى في موضعِ رفعٍ إلا أنه حُمِلَ المرفوعُ على المنصوبِ ، وحجةُ سيويه أنه يقولُ : هذه المسائلُ إما أن تكونَ التَّعْيِيرُ (فيها في الكلمة الواقعة قبلها ، أو فيها نفسها باطلٌ أن يكونَ التَّعْيِيرُ)^(٤) فيها نفسها فوجبَ أن يكونَ التَّعْيِيرُ فيما قبلها ، وبيانُ أنه لا ينبغي أن يكونَ التَّعْيِيرُ فيها نفسها إنَّما إذا جعلناها متغيرةً كُنتَ تغيراتٌ كثيرةٌ تبلغُ إلى اثني عشرَ تغيراً ، وإذا جعلنا التَّعْيِيرَ فيما قبلها كانَ تغيراً واحداً تقديرياً ، وذكرَ لدن ثانياً بتغييرِ العواملِ . وحجةُ الاخفشِ أنه يقولُ : الأثرُ أن يكونَ التَّعْيِيرُ فيها ، لأنَّ تغييرَ ما قبلها لا يُعرفُ إلا في

(١) انظر الكتاب ١/٣٨٨ .

(٢) (عليه) : زيادة عن ل .

(٣) انظر المتعصب ٣/٧٣ ، الانصاف ٢/٦٨٧ .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

مثل لَدَنْ ، وتغييرها نفسها لا يكادُ يَنحصرُ كَتَاكيدِ المنصوباتِ
والمجروراتِ بالرفوعاتِ ، ووقوعُ^(١) المرفوعِ موقعُ المجرورِ في
قولهم : ما أَنَا كَأَنْتَ ، ووقوعُ المنصوبِ وعلاوةً نصبه الكسرةُ ،
ووقوعُ المخفوضِ وعلامةُ خفضه الفتحَةُ ، وكانَ تقديرُ ما كَثُرَ
أمثالهُ في كلامِ العربِ أولى من تقديرِ ما لم تكثرُ ، وليسَ ما ذهبَ
إليه بقويٌّ ، أمَّا قياسهُ على ما أَنَا كَأَنْتَ فضعيفٌ لثقله استعماله
وشذوذه بخلافِ ما حملَ عليه سيويه فأنهُ كثيرٌ ، وأمَّا وقوعُ
المرفوعِ ، وقعَ المجرورِ في قولهم : مررتُ بكَ أَنْتَ فضعيفٌ
لأمرينِ : أحدهما أَنَّهُ لم يقعْ موقعَ ضميرِ آخرٍ إِذْ لا ضميرَ
منفصلَ للجريِّ . والآخِرُ أَنَّهُ موضعُ ضرورةٍ إِذْ لا يمكنُ إِلاَّ
كذلكَ . وأمَّا وقوعُ المرفوعِ ، وقعَ المنصوبِ فليفرقوا بين التأكيدِ
وبين البدلِ فاذا قالوا : ضربتهُ إِياهُ كَانَتْ بدلاًً واذا قالوا : ضربتهُ
هو كانَ تَأَكيداً فصارَ إِنَّمَا وقعَ هذا الموقعُ ضرورةً المَفرقِ بينَ البدلِ
والتأكيدِ ، فبقى قولُ سيويه سالماً .

(فصل) قوله : وتعمدُ ياءُ المتكلمِ اذا اتصلتْ بالفعلِ بنونِ
قبلها صوتاً لهُ من أَخِي الجريِّ .

قالَ الشيخُ : الحروفُ المحمولةُ على الفعلِ في دخولِ نونِ
الوقايةِ عليها تقسمُ الى ثلاثةِ أَقسامٍ : قسمٌ يستوي فيه الأمرانِ وهو
كلُّ كلمةٍ كانَ في آخرِها حرفٌ مشددٌ وهي إنَّ ، وكانَ ، ولكنَّ ،
وأمَّا علتهُ الإثباتُ فلشبهها بالفعلِ وأمَّا علةُ الحذفِ فلاجتماعُ النوناتِ
فيما ليسَ بفعلٍ ، وأمَّا الموضعُ الذي الحذفُ فيهِ أولى فهو لَمَلٌ

(١) في ل : (ووقوعه) ، وهو خطأ .

وعلته تنزل اللام منزلة النون [٧٤ ظ] في قرب مخرجها مع لام
 أخرى قبل العين فلما كثرت التماثلات مع التقاربات كن الحذف
 أولى ، وعدة أخرى وهو كون الحرف على أربعة أحرف بخلاف
 إن فإنه على ثلاثة أحرف فلما طال هذا بالنون كان الحذف
 أحسن ولما لم تطل إن بأحروف استوى الأمران ، وإن أوردت
 لكن وكان فالجواب إن كان هي كاف التشبيه دخلت على (أن)
 فبقيت (أن) على أصليتها في استواء الأمرين ، وأما (لكن) فأصلها
 (لكن إن) فخفضت ، والدليل عليه قوله (١) :

١٦٠ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ

واللام لا تدخل الامع (إن) فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والادغام
 على ما كانت عليه في جواز الأبيات والحذف على السواء ، وإن
 أوردت (لكن) على العلة الأولى . فالجواب أن هذه كلمتان
 كما قلنا هنا ، وأما الموضع الذي الأحسن فيه ، لأبيات فهو (ليت)
 وعلته مثبتة بالفعل ولم يعرض مانع من الأبيات ، وقد جاء حذفها
 شاذاً نظراً إلى أنها ليست بفعل ، وقد فعلوا ذلك في الكلمات المبنية
 على السكون عند إدخالها على المتكلم صوتاً لها من الكسر ، وإذا كانوا
 قد صانوا الفعل القابل للتحريك والأعراب عن الكسر فلأن يصونوا
 الحرف المبني على السكون عن الكسر من باب الأولى فيقولون :

(١) البيت لم يعرف قائله وصدره : (يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ
 لَيْتِي عَوَّاذِلِي) ورواية الفراء (لكَمِيدٌ) وكذلك الانصاف
 والصحاح ، والكمد : الحزن ، والعميد : من عمده المرض اي
 افدحه ، الانصاف ٢٠٩/١ ، معاني القرآن ٤٦٦/١ ، ابن
 يعيش ٦٤/٨ ، المغني ٢٣٣/١ ، الأشموني ٢٨٠/١ ، ابن
 شقيل ٣١٠/١ ، الصحاح ٢١٩٧/٦ مادة (لكن) ، الخزانة
 ٣٤٣/٤ .

مِنِّي وَعَمِّي إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرُوهُ ، وَيَقُولُونَ : حَسْبِي ، لِأَنَّهُ لَيْسَ
بِنَبِيٍّ وَهُوَ بِمِثَابَةِ قَوْلِكَ : نَبِيٌّ ، وَقَالُوا : قَدِي شَاذًا تَشْبِيهُاً لَهُ بِحَسْبِي ،
لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي إِلِيٍّ وَعَلِيٍّ وَوَلَدِيٍّ ؛ لِأَنَّهَا تَقْلَبُ
الْأَلِفُ فِيهَا يَاءً فَيَجْمَعُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَدْعُمُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَتَقْدُ
أُمْنِيَّتُ فِيهِ الْكِسْرَةُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى النُّونِ .

اسماء الأسماء

قَوْلُ الشَّيْخِ : هِيَ كُنُ اسْمٌ وَوُضِعَ الْمُنْشَرُّ إِلَيْهِ وَمَدْلُولَاتُهَا
بِاعْتِبَارِ التَّقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ سِتَّةٌ ، لِأَنَّ الْمُنْشَرَّ إِلَيْهِ لَا يَخَاوُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
مَفْرُوداً أَوْ مُشْتَرِكاً أَوْ مُجْمَعاً ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخَلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ
مَذْكَراً أَوْ مُؤنثاً إِلَّا أَنَّهُمْ وَضَعُوا لِلثَّلَاثِينَ مِنْهَا لَفْظاً مُشْتَرِكاً ، وَهُوَ لَوَاءٌ
لِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكَورِينَ وَالْمُؤنثِينَ بَقِيَ أَرْبَعَةٌ وَضَعُوا لِوَاحِدٍ مِنْهَا أَلْفَاظاً
مُتَرَادِفَةً ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْمُؤنثُ ، وَالْفِظَةُ ذِي وَتَا وَتِي وَتِهْ وَذِهْ
وَته (١) وَذِهْ (٢) بِتَيْتٍ ثَلَاثَةً وَضَعُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ لَفْظاً نَسَباً ، وَهُوَ ذَا
لِلوَاحِدِ الْمَذْكَرِ وَذَانِ لِلثَّلَاثِينَ الْمَذْكَرِينَ وَتَانِ لِلثَّلَاثِينَ الْمُؤنثِينَ ، وَهِيَ
مَبْنِيَةٌ كُلُّهَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى مَعْنَى الْإِشَارَةِ كِلَا حَتَّى الْمَضْمُورِ
إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَالْعِطَابِ وَتَقَدَّمَ الذَّكَرُ ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِنَّ الْمُنْشَى
مَعْرَبٌ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ آخِرُهُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ فَوَجِبَ أَنْ
يَكُونَ مَعْرَباً قِيَاساً عَلَى سَائِرِ الْمَبْنِيَّاتِ . وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَوْجِهِ :
أَحَدُهُمَا أَنَّ الدَّلِيلَ قَائِمٌ عَلَى وَجُوبِ الْبِنَاءِ فِيهَا كُلُّهَا فَوَجِبَ الْحُكْمُ

- (١) (تِهْ ، وَذِهْ) : سَاكِنَةٌ مِنْ وَ ، ش .
(٢) فِي لَ : ذَكَرَ كَلَاماً إِلَّا يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ بِمَقْدَارِ ثَلَاثَةِ
أَسْطُرٍ .

عليها كلها بالبناء ، وتأويل ' هذا مشكل' (١) ووجهه ' أن نقول : لو كانت على قياس المتى لوجب أن تكون الفها منقلبة كما تقلب ' ألف' عصا ورحى ولما لم تقلب ' دل' على أنها صيغة ' موضوعة' للمشار إليه (٢) ، المرفوع' والمنصوب' أخرى كما وضعوا إيتاك' للمنصوب في المضمرات وأنت' للمرفوع ولكن لما كان ثم تغير لجميع الصيغة وضح أمره' ولما كان ههنا تغييراً لبعض الصيغة أشكل أمره' ، ولا فرق في التحقيق في تغير الصيغة بين أن يكون تغييراً للجميع أو تغييراً للبعض . الوجه الآخر أنها تشدد' نونها (٣) حكماً لو كانت نون' الثنية لم تشدد' نونها إذ لا يجوز' أن يقال رجلان في رجلان بالتشديد هذا كله على لغة من قال : هذان في الرفع وهذين في النصب والجري ، وأما من قال : هذان في الأحوال كلها فلا أشكال فيه أنه ' مبني' ، وإنما لم يحد أسماء الإشارة استغناءً عنها باسمها ، فإن الإشارة هي التي تميزه عن غيره .

قوله : ويلحق حرف' الخطاب بأواخرها .

قال الشيخ : كاف' الخطاب لغير من تشير إليه وتغيرها على حسب من مخاطب' ، وألفاظها خمسة" وقد تقدم أن الفاظ الإشارة خمسة" فيكون خمسة" وعشرين لفظاً ، تقول من ذا ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك فلهذه خمسة" مع ذاً إذا كان المثار' إليه مفرداً مذكراً ويجري مع البواقي على هذا المثال .

-
- (٣) (إليه) : ساقطة من ل .
(١) (حكماً) : ساقطة من ل ، ت .
(٢) في ل ، س ، ب : (المشكل) ، وهو تحريف .

الموصلات

قال صاحب الكتاب : الذي للمذكرِ إلى آخره .

قال الشيخ : الموصلات من جملة المنيات وعلة بنائها واضحة ، وهو احتياجها إلى ما يكتمها كاحتياج الحرف إلى متعلقه ، والكلام في المثني فيمن قال : اللذان واللذين واللثان واللثين في اللغة الفصيحة كالكلام في هذين وهذان [٥٧ و] في الاعراب والبناء ، وكذلك الكلام في الذين فيمن قال اللذون واللذين وهي اللغة القليلة ، ثم ذكر اللغات ثم عدد ذكر الموصلات من حيث الجملة (ثم ذكرها مفصلة وابتدأ : بالذي ، لأنها أصل لكثرة استعمالها ، ثم ذكر الموصول من حيث الجملة)^(١) ، فقال : وهو ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة ومن ضمير ، فهذا ينبغي أن يكون أولاً ، لأنه حد الموصول ، والتفصيل ينبغي أن يكون بعده ، وإنما احتاج إلى جملة ، لأنه وضع ليتوصل به إلى تمييز الجملة المقدرة نكرة معرفة ، فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد ، فثبت أنه لا بد له من جملة ، وإنما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل ربطاً بينه وبينه .

ثم قال : « واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل إلى آخره ، وأورده اعتراضاً على قوله : لا بد له من جملة ، والضارب ليس مع الالف واللام جملة . فأجاب بأنه في معنى الجملة ، وإنما وقع مفرداً لإرادة المشاكلة بين هذه الالف واللام وبين الالف واللام

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) (بين) : ساقطة من ر .

التي للتعريف في قولك : الرجل ، فسبكوا من الجملة اسم فاعل
ليوفروا على الألف واللام ما يقتضيه من المفرد ، والمعنى على
ما كان عليه وكان فيه وفاءً بالعرضين :

وقوا : وقد حذف الراجع كما ذكرنا •

قال الشيخ : يعني في فعل (١) ، وحذف المفعول به كثير ، لأنه
ذكر ، ثم أن الضمير المفعول المائد على الموصول يجوز
حذفه ، كقوله تعالى : { الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر } (٢) • أمّا إذا لم يكن مفعولاً فحذفه ضعيف ، وإنما
ضعف إذا لم يكن مفعولاً ، لأنه يكون أحد جزئي الجملة في
غير الجر ، وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي إلى
الاحتلال ، والحذف أكثر بخلاف المفعول فإنه فضله مفرد •

قوا : وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة
للمخاطب •

قال الشيخ : هذا قياس الصفات كلها ، لأن الصفة لم يوت
بها ليعلم المخاطب بشيء يجمله بخلاف الأخبار ، وقد تبين أن الذي
يجمله صفة فلا بد أن يكون معلوماً كالصفات كلها • ثم قال :
وحذفه رأساً واجتزوا عنه بالحرف المتلبس به وهو لام التعريف
وفيه نظر ، لأن الذي بكماها للتعريف ، لأن الألف واللام على
انفرادها للتعريف ، وقد صرح بذلك في قوله : • والذي وضع

(١) أي : في فصل من فصول مفصل الزمخشري •
(٢) سورة الرعد الآية : ٢٦ •

وصلة ، ، فكيف تكون الذي بكهالها وصلته للتعريف ، وتكون
 الالف واللام وحدها للتعريف ، وانما جاء الوهم من أن هذا الاسم
 يفيد التعريف كما يفيد الالف واللام ، وحكم انها حكم الف
 لام التعريف وعند حذف الذال نُسب الجملة فتصير مفرداً فلماً
 حكم بحذف الذال منها وانما والفظلها لنظا التعريف ومعناها^(١) معنى
 التعريف ، والداخله عليه اسم مفرد كالداخل عليه حرف التعريف
 حكم بأنه حرف تعريف ، والاولى أن يقال الالف واللام
 في قولك : الضارب حرف التعريف بمعنى الذي ، لا أنه كان الذي
 فحذف ذاله وياؤه وبقي حرف^(٢) تعريفه ، لأن الذي بكهاله
 لا يفصل بل بجملة للتعريف .

وقوله : « مستشهداً بقراءه تعالى : { وَخُضِّتُمْ كَالَّذِي
 خَاضُوا }^(٣) ، ، إن جعل الضمير الفاعل عائداً على الذي ، فهو
 كما ذكر من أن الذي بمعنى الذين ، ويكون المنى وخضتم مشبهين
 الذين خاضوا ، أو خوضاً مثل خوض الذين خاضوا ، فيكون على
 هذا التقدير مصدرأ وعلى التقدير الاول حالاً ، وإن جعنا الضمير
 العائد على الذي ضمير مفعول محذوف وجب أن يكون الذي على
 بابه ويكون التثنية وخضتم خوضاً مثل الخوض الذي خاضوه
 فيكون مصدرأ لا غير .

(فعل) قوله : « ويجال الذي في باب الاخبار اوسع من مجال
 اللام التي بمعناه .

-
- (١) في و : (معناه) ، وهو تحريف .
 (٢) (حرف) : ساقطة من ر .
 (٣) سورة التوبة الآية : ٦٩

قال الشيخ : فائدة الاخبار في هذا الباب أن تعلم اذا علمت نسبة حكم الى مبهم أو منسوباً نسب اليه حكم مبهم كيف يخبر عنه بالاسم الذي نقصد به تعيين ذلك المبهم ؟ فيجب أن تصدر الجملة بالذي وما شاكلها ، لأنه مبهم عندك لم تعلم غير نسبه أو منسوبة المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدأ ، ويجب أن يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع الى الذي ، ولا بد منه لأنك في المعنى إنما ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم نسب اليه أو نسب هو لتعرفه ، فلو لم تذكره لبقث^(١) النسبة الى غير مشوب ، والمنسوب من غير نسبة فيختل المقصود ، ولهذا المعنى احتاج الموصول الى صلة ، لأن وضعه أن تميز الجملة بهذه المثابة المذكورة فاذا عرفت المقصود من وضع الباب في المعنى ، فأنما قالوا : فيه اخبار [٧٥ ظ] عن الاسم الذي تذكره آخراً من جهة أنه أوضح من الاول لما ذكر من إبهام الاول وهو هو في المعنى ، فنسب الخبر الى ما هو الاوضح لما كنا لشيء واحد ، وكان القياس أن يقال كيف يخبر بكذا ؟ ، وإنما جرى على ما ذكرت لك من أنه يكون أولاً مبهماً وهو في المعنى زيد مثلاً ، فيقال كيف تخبر عن هذا الذي هو زيد ؟ ثم كثر حتى قالوا : كيف تخبر عن زيد ؟ وذكر صاحب الكتاب الطريق في الاخبار متضمناً ذكر المواضع ، فقال : « إن تصدر الجملة بالموصول ، فعلم أن كل موضع لا يصلح^(٢) أن^(٣) تصدر الموصول^(٤) فيه لا يصلح الاخبار عنه^(٥) . ثم قال : وترحلق الاسم الى عجزها فعلم أن كل

(١) في و : (لبقث) ، وهو خطأ .

(٢) في و : (لا يصلح) ، وما اثبتناه احسن .

(٣) (أن : يصدر) : ساقطة من و .

(٤) في س : (الجملة) .

(٥) (عنه) : ساقطة من ر .

ما لا يصح تأخيره لا يصح فيه الأخبار ثم قال : واضماً مكانه ضميراً عائداً الى الموصول فعلم أن ما لا يصح إضماره ولا يصح وضع ضميره مكانه لا يصح الأخبار عنه ، فامتنع الأخبار عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيره ، وامتنع تقديم الذي عليه وامتنع الأخبار عن كل ضمير يعود على المبتدأ ، لأنك تؤخره وتجعل مكانه ضميراً عائداً الى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد فتعذر تأخيره في المعنى .

وقوله : « لأنها اذا عادت الى الموصول بنى المبتدأ بلا عائد . فيه إيهام أنه لو كان ضميران لصح ، لأن المبتدأ لا يحتاج إلا الى ضمير واحد كقولك : زيد في داره (١) أخوه فالمبتدأ يحتاج الى ضميرٍ منهما ، و (٢) لو أخبرت عن الآخر لم يصح وإنما لم يصح ، لأن الغرض من الأخبار أن يكون (٣) أولاً مبهماً في الجزء المخبر عنه ثم بعد ذلك يذكر الجزء الآخر ليفيد بالتركيب والنسبة فائدة . وأنت ههنا اذا أخبرت لم تخبر إلا بضميرٍ آخر يعود الى زيد ، وزيد مذکور في الجزء الأول فلم تذكر شيئاً فيه فائدة فامتنع لعدم الفائدة المقصودة بالأخبار فهو داخل في التقييد الأول وهو قوله : « وترحلق الاسم الى عجزها ، وهذا لا يترحلق ، لأنه يكون (٤) خبراً بغير فائدة . »

(فصل) قوله : وما اذا كانت اسماً على أربعة اوجه : موصولة كما ذكر وبوصوفة .

- (١) في و : (الداره) . وهو تحريف .
 (٢) هنا انتهى الخرم : في نسخة ش .
 (٣) (من الأخبار أن يكون) : ساقطة من ل .
 (٤) في س : (لا يكون) .

قال الشيخ: وإذا كانت موصولة [لم تكن للصفة وحدها ، بل]^(١) تكون للموصوف والصفة جميعاً بخلاف الذي ، فإن الموصوف مقدر معها ، فإذلك تقول: في قولك أعجبتني ، ما صنعت ، معناه أعجبتني الشيء الذي صنعت فتفسيرها بالشيء والذي جميعاً فهذا يدل على أنها للموصوف والصفة جميعاً ، وموصوفة في قوله^(٢) :

١٦١- رَبِّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنْ الْآ

مْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

فحكّم على كونها نكرة بدخول ربّ عليها وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة ربّ في أنّها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بدّ من أن يكون الجنس موصوفاً حتّى تحصل النوعية وقد^(٣) قيل إنّ ما ههنا مهية هيئات وقوع الجمل بعد ربّ ، مثلها في قولك : ربّما قام^(٤) زيد ، وربّما زيد في الدار فلا يكون فيه استدلال ويكون حرقاً ويخرج عن الاستدلال بها نلمي ذلك ، وسيأتي ذكر ذلك في موضوعة إن شاء الله تعالى ، وكان الأول أولى ، لأنّ الضمير العائد على الموصوف حذفه سائق « ومن الأمر ، يتبيّن له فإذا جمعت

(١) ما بين القوسين : زيادة عن ب ، ر ، وفي ل : (لم تكن صفة) .

(٢) البيت لامية بن ابي الصلت في ديوانه ص ٥٠ ، الفرجة :

بضم الفاء في الحائط ، وفي فتحها : انفراج الأمر ، والبيت موجود في الكتاب ٢٧٠/١ ، المقتضب ٤٢/١ ، منازل الحروف

البرماني ص ٦١ ، شرح الجمل ٣٦٩/٢ ، المغني ٢٩٧/١ ،

الاشموني ١٥٤/١ ، الخزانة ٥٤١/٢ ، العيني على الاشموني

(٣) ١٥٤/١ ، اساس البلاغة ١٠٦/٢ .

(وقد) : سباقطة من ش

(٤) في ر : (زيد قائم) .

(ما) مهيئةً كانَ قوله : « من الأمر » واقعاً موقعَ المفعولِ تقديره ' تكره' النفوسُ شيئاً من الأمر ، وحذفُ الموصوفِ وإيقاعُ الصفةِ جراً ومجروراً في موضعه قليلٌ ، ونكرةٌ في معنى شيءٍ من غيرِ صلةٍ ولا صفةٍ كقولهِ تعالى : { فَنِعَمًا هِيَ } (١) ، لأنَّ ما ههنا تمييزٌ للضميرِ في نعمٍ والضميرُ بعدهُ هو المخضوضُ باندحٍ ، فوجبَ أنْ يكونَ اسماً مستقلاً ، وكذلك ما في اتعجبُ على مذهبِ سيويه ، لأنها عندهُ شيءٌ أحسنُ زيداً وسيأتي ذكرُ ذلك في بابهِ .

وقوله : « ومتضمنةٌ معنى حرفِ الاستفهامِ أو الجزاءِ » . ظاهرٌ وهي في وجوهها مبهوتةٌ تقعُ على كلِّ شيءٍ يعني أنها لا تختصُ بما لا يعقلُ عندَ الإبهامِ فلذلك نقولُ : « لشبَّحَ » (٢) كما ذكرَ (٣) « وقد جاءَ { سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا } (٤) الى آخره » . وقد وُجِدَ بأمرين : أحدهما صحةُ إطلاقها على أولى العلمِ وإن لم يكنْ بهما ، قالَ اللهُ تعالى : { إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } (٥) ، والثاني أنه لما كانَ البارئُ سُبْحَانَهُ لا تدركُ حقيقتهُ صحَّ التعبيرُ باللفظِ المبهمِ الحقيقيِّ عنه .

(فصل) قوله : ويصيبُ أَلْفَهَا القَلْبُ والحذفُ ، فالتلبُّ فسي الاستفهاميةُ .

-
- (١) سورة البقرة الآية : ٢٧١ .
 (٢) في س ، ت ، ش ، ر : (الشيخ) وهو تصحيف .
 (٣) (كما ذكر) : ساقطة من ش .
 (٤) سورة الزخرف ١٣ والآية في القرآن الكريم « وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا » .
 (٥) سورة النساء الآية : ٢٤ .

قال الشيخ : كما ذكرَ وكذلك في الجزائية على ما ذكرَ .
 واستشهد بقوله تعالى : { مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ } (١) ، على
 مذهب سيويه (٢) ، لأن أصلها عنده ' مَا مَا فَعَلْتِ الْاَلِفُ الْاُولَى
 حَتَّى كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ وَكَانَتْ اَوْلَى مِنْ الثَّانِيَةِ لِثَلَايْتِهِمْ أَنْ
 التَّصْيِيرَ لَوْ قَفٍ أَوْ لِتَخْفِيفِ . والحذف في الاستفهامية على ما ذكرَ
 من الشرط ؛ لأنَّ الجارَ معَ المجرورِ كالجزءِ منه فَجُعِلَتْ مَا مَعَ
 الجارِ كالكلمة الواحدة [٧٦ و] وَخُفِّضَتْ بِحَذْفِ اَلْفِهَا فَيُقِلُّ
 مَا ذُكِرَ ، وَكَيْفِيَّةُ الْوَقْفِ عَلَيْهَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ لَمْ وَجِيءِ (م)
 يَأْتِي فِي بَابِ الْوَقْفِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى . وكذلك نصرة مذهب
 سيويه في مَهْمَا .

(فصل) قوله : وَمَنْ كَمَا (٣) فِي أَوْجِهَهَا إِلَّا فِي وَقْعَيْهَا غَيْرِ
 مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ .

(قال الشيخ : وهو الوجه الذي (٤) يكون فيه بمعنى شيء ،
 وأما بقية الأوجه الأربعة (٥) فجارية فيها . وقوله : « غير موصولة
 ولا موصوفة » (٦) ، هو وجه واحد من وجوه « ما ، وهو قوله :
 فَتَنَعَمًا هِيَ وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! فَمَا هُنَا غَيْرُ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ ،
 وهذا الوجه لا يقع في (مَنْ) فبقيت الموصولة والموصوفة والشرطية
 والاستفهامية ، وهي تختص بأولي العلم هذا وضعه ، وتقع على

-
- (١) سورة الاعراف الآية : ١٣٢ .
 (٢) انظر الكتاب ٤٣٣/١ .
 (٣) في ر : (كذلك) ، وما اثبتنا احسن .
 (٤) في ل : (التي) ، وهو خطأ .
 (٥) في س : (الاربعة الاوجه) ، وما اثبتناه افضل .
 (٦) ما بين القوسين : ساقط من ش .

والواحد والأثنين والجمع - والمذكر والمؤنث كما ذكر ، إلا أنك إذا حملت على اللفظ جاز أن^(١) تحمل بعد ذلك على المعنى ، وإذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ، وسره هو أن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي أن ترجع إلى الأضعف .

(فصل) قوله : وإذا استفهم بها الواقف عن نكرة إلى آخره .

قال الشيخ : شرطه أن يكون واقفاً وأن يكون المستفهم عنه نكرة ، أما واقف فلأنها زيادة على خلاف الأصل فمترط له الواقف ؛ لأن الواقف مصل يقبل التفسير ، وشرط أن يكون المستفهم عنه نكرة ؛ لأنه الذي يحتاج إلى تمييز بالاستفهام^(٢) في الغالب ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاني رجل وضربت رجلاً ومررت برجل ، كان اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً فدل ذلك على أن الكرات يحتاج إلى تمييزها في الاستفهام عنها أكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا أليق فزادوا حروف المين ليدلوا على المستفهم عنه بما يجانس إعرابه ، ثم لما كانت الكرة قد تكون مؤنثة وذكرية ومثناة وجموعة اختلف أصحاب هذه اللغة ، فمنهم ، وهم الأكثرون ، من يرى الدلالة على ذلك بأن يزيد في التثنية والجمع نفس ما يكون آخر الثنى والمجموع على حسب أحواله من رفع ونصب وخفض فيفهم منه الإعراب والحل جميعاً فإذا قال منان علم أنه مستفهم عن مرفوع ثنى وكذلك جميع الأمثلة ، فإن اتفق أن لا يمكن اجتماع الداليتين رجح الدلالة

(١) في ش : (أن تحمل) تأتي بعد (ذلك) ، وهو وهم .

(٢) في ش : (هو نكرة) .

على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا قال :
ضربتُ امرأةً فتقولُ : في هذه منه وليس فيه إلا ما يدلُّ على
التأنيث كنهه جعل معرفة (١) الذات أولى من معرفة الاعراب ،
واللغة الأخرى أن لا يمتدَّ إلا بما يدلُّ على الاعراب فهؤلاء استغنوا
بالأحرف الثلاثة عن غيرها ، لأنَّ المعنى الذي قصدوه يحصلُ بها
فتعاون : مَنْو وَمَنَا وَمَنِي في كلِّ منكرٍ مستفهمٍ منه مذكرٍ أو
مؤنثٍ أو مثنىٍ أو مجموعٍ ، فالواوُ للمرفوعِ والالفُ للمنصوبِ
والياءُ للمخفوضِ (٢) ، كما يقولونه جميعاً في الواحد ، وأمَّا المعرفةُ
فقياسه أنه غيرُ محتاجٍ احتياجَ النكرةِ على ما تقدّمَ ؛ لأنَّه في
الغالب غيرُ محتاجٍ الى الاستفهامِ عنه ، وإنَّما جرى في العلمِ الحكايةُ
عند (٣) أهلِ الحجازِ لما تفرَّقَ اليها من الاجمالِ لكثرةِ المسهياتِ
بالعلمِ الواحدِ فجرى فيها من الابسِ المقدَّرِ مثلُ ما جرى في النكرةِ
فتقدّموا حكايةَها ليعرفَ منها ما قُصدَ بالاستفهامِ عنه ولم يجعلِ
العملُ فيها كالعملِ في النكرةِ فرقاً بينَ المعرفةِ والنكرةِ ، ولم يعكسوا
لما ذكرناه من أنَّ الأكثرَ في الاستفهامِ عن النكرةِ فلو عكسَ لكثرتِ
المنظُرُ وقلَّ الاختتمارُ ، لأنَّ قولك : مَنْو أخبسرُ من قولك : مَنْ
زيدُ ؟ ولأنَّه لا يمكنُ حكايةَ النكرةِ ، لأنَّك إنَّ حكايتها وهي على
لفظها استعملتَ اسمَ الجنسِ بعدَ تقدُّمِ ذكره غيرَ معرفٍ بالسلامِ
وليسَ بجيدٍ ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : جاءني رجلٌ ، ثمَّ قلتَ بعدَ
ذلكَ : ضربتُ رجلاً ، وأنتَ تعني الدلالةَ عليه لم يكنِ مستقيماً ،
ولو حكيتَ بالالفِ واللامِ لكنتَ حاكياً لفظاً غيرَ اللفظِ الواقعِ في
كلامٍ من تحكيه بخلافِ العلمِ فإنَّ ذلكَ غيرُ جائزٍ فيه .

(١) معرفة : ساقطة من ش

(٢) في ش : للمجرور)

(٣) في ر : (على) ، وهو خطأ .

قوله : وإذا استفهم عن صفة العلم الى آخره .

قال النميخ : وإنما فعل أصحاب هذه اللغة ذلك ، لأنهم رأوا أن الصفة أولى بالاستفهام ، لأنّ الميس في العلم إنما جاء من أجلها ، ألا ترى أنك لو قدرت مسهيات باسم علم فكن تميزها يكون أحدها قرشياً والآخر تميمياً والآخر هذلياً ، لكان الميس إنما جاءك^(١) بانتبار الصفة^(٢) فلا استفهام عنها أولى فليما قصدوا الى الاستفهام عن [٧٦ ظ] هذا الملبس على السامع أتوا في من بالمفظة العام الذي يخص الصفة من أولها الى آخرها وهو الالف واللام وياء النسب ووسطوا من بينهما فقلوا : المبني ، وإنما خصوا الصفات النسوية ، لأنها هي التي كان التميز عندهم في الغالب بها فخصوها لذلك وإلا فقد تكون الصفة بغير النسب ، وأيضاً فإنهم لو استفهموا بالالف واللام وحدها لم يعرف أنه صفة إذ لا تخص الالف واللام بالصفة بخلاف الياء معها فإنها مختصة بالصفة فيعلم أن الاستفهام عن الصفة ، وزادوا همزة الاستفهام لئلا وسطوا من وأدخلوا عليها الالف واللام فكأنهم استفهموا دلالتها على الاستفهام مع هذا الالف الذي لا يكون معها في الاستفهام فأدخلوا همزة في أوله لقوة أمر الاستفهام .

(فصل) قوله : وأي كمن في وهوها ، تقول : مستفهماً الى

آخره .

(١) في ل : (كان) .

(٢) في ل : (العامة) ، وهو خطأ .

قال الشيخ^١ : أي^٢ معربة في الاستفهام (والجزاء مبنية في
الصفة ، منقسمة في الصلة الى مُعربٍ ومبنيٍّ ، فأما اعرابها في
الاستفهام^٣ والجزاء دون بقية أسماء الاستفهام ، فلأنهم لمَّالِم
يستملوهما إلا مضافةً ، والاضافة^٤ (٥) من خواص الاسماء فقوى
أمرُ الاسمية فيها فرُدَّتْ الى أصمها في الاعراب • وأما بناؤهم
لها اذا كانت موصوفةً ، فلأنها غير مضافة أو لتأكيد الأمر المتقضي
للبناء بدخول حرف النداء عليها • وأما الموصولة فإنها^٥ إن كانت
صلتها تامة فلاعرابٌ وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية ، وإن كانت
صلتها محذوفة الصدر فالبناء أفتح ، كأنها لمَّا تضمنت معنى
الجزاء صارت محتاجة الى أمرٍ آخر من وجه^٦ آخر فقوى شبه
الحرفية فيها فبنيت ، والوجه الآخر أنها^٧ أُعربت لأجل
الاضافة على ما تقرر^٨ في الاستفهامية ، ولم يعد بهذا التضمن
كأنه جمل حذفها من غير تضمن كقوله تعالى : { مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
بَعْدُ }^٩ في الوجهين جميعاً فإنها اذا ضُمَّت المحذوف بُنيت ،
وإن لم تضمَّنه أُعربت ، وبناؤها هو الأفتح ، فكذلك هنا •

-
- (١) رأى البصريين مبنية لوقوعها موقع حرف الاستفهام والشرط،
والموصول كما بنيت (ما ، من) ، واعربوها حملا على مثلتها
(بعض) وتقيصتها (كل) الانصاف ٧١٢/٢ ، ٧١٣ •
- (٢) ما بين القوسين : ساقط من ش •
- (٣) في و : (والضافة) وهو تحريف •
- (٤) في ل : (خاصة) •
- (٥) (فائبا) : ساقطة من ل •
- (٦) (من وجه آخر) : ساقطة من ر •
- (٧) (أنبا) : ساقطة من ر •
- (٨) في ل : (تقتم) •
- (٩) سورة الروم الآية : ٤ •

(فصل) قوله : واذا استفهم بهاعن نكرة في وصل الى

آخره .

قال الشيخ : أمّا النكرة فلما تقدّم من أنّ النكرة هي التي يحتاج فيها الى الاستفهام غالباً وإتّماً لم يشترط فيها أمر الوقف كما اشترط في (من) في الزيادات ، لأنها معربة في أصلها تقبل الحركات بخلاف (من) فإنه لا يقبل لها للحركات فلذلك جعل عوض الحركات حروف المدّ واللين ، وقد تقدّم إختصاصها بالوقف ، ولما صحّ دخول الحركات عليها جرى أمرها في الوصل ؛ لأنّ الحركات لا تكون إلاّ في الوصل (١) ، ولما جرت الحركات فيها في الوصل جرت أيضاً في علامة التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في الوصل ، لأنه باب واحد فجرى على قياس واحد ، فاذا وقفت عليها جرت في الوقف كالأسماء المعربة بشل ما فيها (٢) ، فإن وقعت على المرفوع والمجرور سكنت أي (٣) ، وعلى المنصوب أبدلت من التوين ألفاً ، وعلى المنى والمجموع باسكان النون وعلى المؤنث تقلب التاء هاء ، وعلى المجموع بألف والتاء ساكنة ؛ لأنّ هذه الأحكام ما شُبّه به ، وهذا كله (٤) على لغة من يقصد التفرقة في الاعراب وأحوال الذات باعتبار المنى والمجموع والتذكير والتأنيث كلفه من يقول : مَنْوَ وَمَنَا وَمَنَّهُ وَمَنَاتٌ ، وأمّا من لغته التفرقة في الاعراب خاصة دون الأحوال

-
- (١) في و : (الاصل) وهو تحريف .
 - (٢) في و : (ما قبلها) وهو تحريف .
 - (٣) (أي) : ساقطة من ل ، ت .
 - (٤) (هذا كله) : ساقطة من ش .

المذكورة فإنه يقول: 'أيّ وأيّ وأيّاً في الاحوال كلها كلفه من يقول: 'منّو ومنّي ومنّا في الاحوال كلها لأنّ الحركة ههنا بمبادئة الحرف . ثمّ قال: « ويحلّه الرفع على الابتداء ، وهذا ظاهر لأنّه اسم جرّد عن العامل (١) اللفظي ليُخْبَرَ عنه ، لأنّ التقدير أيّ هو فوجب أن يكون ابتداءً فلا يستقيم أن يُقال إنّه معرب لضمّ اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنّه يؤدي الى أن يكون العامل في كلام المكلّم في كلام غيره ، وأمّا المعنى فلأنّه يصير تقديره ضربت أيّاً وليس المعنى كذلك ولو قيل (٢) في الافراد في قولك: أيّ وأيّا إنّه معرب لكان مستقيماً ، ويكون التقدير اذا قال: ضربت رجلاً فقل (٣): أيّاً ضربت فلو قاله كذلك لكان معرباً باتّفاق فكذلك اذا صحّ التقدير (٤) ، وأمّا في الرفع فواضح وإنّما اُخْتِبرَ غيره لوجهين: أحدهما أن من جملته المجرور فيؤدي الى إضمار الجار ، والآخر أن من جملته المسائل ، مسائل التثنية والجمع ، والجميع (٥) في المعنى وجه واحد ، ولا يمكن أن يكون في أيّان وأيّين معرباً إذ لا يقال: أيّين ضربت فعلم أنّه حكاية ، وأمّا من زيد وأخواته [٧٧ و] فواضح في أنّه حكاية والكلام في من (٦) زيد بالرفع واحتماله للاعراب (٧) كالكلام في أيّ في النصب واحتماله للاعراب (٨) . فإن قيل فاذا جعلتموه حكاية ،

-
- (١) في ل ، س : (العوامل اللفظية) ، وما اثبتناه احسن .
(٢) في و : (الاعراب) ولا يستقيم معه الكلام .
(٣) في و ، ر ، س : (أيّاً) ولا يستقيم الكلام معه .
(٤) في ش ، ب ، ت ، س : (تقديره) .
(٥) في ل : (الكل) .
(٦) (منّ) : ساقطة من ر .
(٧) في ش : (للنصب) .
(٨) في ش : (للنصب) .

وهو في موضعه ، فهل هو في عرب أو مبني ؟ قلنا : هو عرب
تقديراً لعذر الأعراب اللفظي ، والأعراب التقديري يكون للعذر
تارة وللاستئصال أخرى ، وإذا تعذر إعراب قاضٍ لاستئصال
الضمة عليه فتعذر^(١) إعراب من^(٢) زيدا بالضم على حرف قد
وجب له انفتح المعنى أولى بالتعذر لاستحالة اللفظ بحركتين
على حرف واحد وهذا واضح . وأما المعرفة فغير العلم لا إشكال
فيه على ما مر في (من) . وأما العلم فإنه أيضاً لا يحكى بخلاف
(من) وسرّه هو أنك مستغن عن حكايته بما يظهر في أي من
الحركات فلا حاجة إلى الحكاية التي هي على خلاف الأصل مع
المعنى عنها ، وأيضاً فإنك لو حكيت ، فأما أن تحكي في الاثنين
أو في أحدهما ، فإن حكيت في الاثنين فليس بجيد لكثرة مخالفة
الأصل مع الاستثناء بالأول ، وإن حكيت الأول كان فيه مخالفة
للمعنى إذا حكيت غير المحكي وتركت المحكي ، وإن حكيت
الثاني دون الأول غيرت ما اسم يثبت فيه تغير وتركت القابل
للتغير فتعذر تغييرهما أو تغير أحدهما .

(فعل) قرأه : ولم يثبت سيويه « ذا » بمعنى « الذي » إلا في
قولهم : « ماذا »^(٣) إلى آخره .

قال الشيخ : ما ذكره الكوفيون^(٤) ليس يثبت لخروجه عن
القياس وقتله ، وذكر في « ماذا صنعت » ؟ وجهين ، وقال : في
أحدهما بالرفع والآخر على ما ذكر ، وهذا على سبيل الاختيار
والإلّا فالوجهان جئزان في الوجهين ، والذي يدل عليه أنه لو

- (١) (فتعذر) : مناقطة من و ، س ، ش ، ر .
(٢) (من) : مناقطة من ر .
(٣) الكتاب ٤٠٥/١ .
(٤) قال الكوفيون : (ذا بمعنى الذي) الانصاف ٧١٧/٢ .

حَرَاحَ بِمَا يُفَسَّرُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِجَاازِ الْوَجْهَانِ ، وَإِذَا جَاازَ
مَعَ اتِّصْرِيحِ الْوَجْهَانِ فَهَمَا مَعَ الْمُحْتَمَلِ أَقْرَبُ ، وَوَجْهَهُ فِي النَّصْبِ
أَنْ يُقَدَّرَ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ فَيُنْصَبَ بِهِ فِي الرَّفْعِ أَنْ يُقَدَّرَ الْفِعْلُ
الْمَذْكُورُ فَيُنْصَبَ بِهِ وَفِي الرَّفْعِ أَنْ يُقَدَّرَ مُبْتَدَأً عَلَى حَسَبِ
الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا حَسَنَ النَّصْبِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، لِأَنَّ فِي كَلَامِ
السَّائِلِ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فَكَانَ فِي تَقْدِيرِ الْمَجِيبِ كَذَلِكَ أَوْلَى بِالْمُنَاسَبَةِ ،
وَفِي الرَّفْعِ الْجُمْلَةُ مُقَدَّرَةٌ فِي كَلَامِ السَّائِلِ بِالْأَسْمِيَّةِ ، وَكَانَ الرَّفْعُ
لِتَكُونَ أَسْمِيَّةً أَوْلَى لِلْمُنَاسَبَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَجَاازَ غَيْرُهُمَا لِصِحَّةِ تَقْدِيرِ
لِفْعَالٍ فِي الْأَسْمِيَّةِ ، وَالْأَسْمِ فِي الْفَعْلِيَّةِ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا
كَانَ الْمَجِيبُ مُوَافِقًا لِلْسَّائِلِ فِي أَحَدِ جِزْيَيْهِ فَيُحْذَفُ (١) وَيَسْتَقْنِي
بِدَلَالَةِ كَلَامِ السَّائِلِ عَلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِهِ : مَا كُتِبَ وَهُوَ قَدْ كُتِبَ ،
فَيَقُولُ : لَهُ مُصَحِّحًا أَوْ شَبَهَهُ فَمَاذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُوَافِقًا لَهُ فِي الْفِعْلِ
تَعَدَّرَ تَقْدِيرَهُ لِإِخْلَالِهِ بِالْمَعْنَى إِذَا نَفَهُمْ مِنْهُ الْإِبْتِاتَ وَهُوَ غَيْرُ مُرِيدِ
لَهُ ، كَمَا إِذَا قَالَ : لَهُ وَقَدْ سَمِعَ صَوْتًا ظَنَّهُ ضَرْبًا مِنْهُ مِنْ ضَرْبِ
فَيَقُولُ لَهُ الْقَائِلُ هُوَ صَوْتُ مُنَادٍ ، فَالنَّصْبُ هُنَا لَا يَسْتَقِيمُ ، لِأَنَّهُ
قَاصِدٌ نَفِيَهُ فِي الْمَعْنَى مِثْلَ لغيره فَهُوَ يَفْسُدُ الْمَعْنَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرَ
الْأَوَّلِينَ } (٢) ، فَلَوْ نَصَبَ هُنَا لَمْ يَسْتَقِمْ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مُقْرِنِينَ بِأَنْزَالٍ مِنْ
اللَّهِ مُتَعَلِّقِينَ بِأُسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ بَلْ مُنْكَرِينَ الْأَنْزَالَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقًا ،
وَقَوْلُهُمْ أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ هُوَ فِي الْمَعْنَى نَفْيِي لِلْأَنْزَالِ أَي هَذَا الَّذِي (٣)
يَقُولُ : إِنَّهُ أَنْزَالَ هُوَ أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ فَيُفْسَدُ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ عَلَى
هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ (٤) .

(١) فِي ت : (مَحْنُوفَةٌ) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةُ : ٢٤ .

(٣) فِي ش : (هَذَا الْقَوْلُ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ .

(٤) (بِالصَّوَابِ) : سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

قال النسيخ: أمّا أسماء الأفعال فإنّها بُنيت لوقوتها موقع ما لا أصل له في الأعراب وهو الأمرُ والماضي، وقول بعض النحويين: إنّها تكون للأمر والنهي راجع إلى الأمر، لأنّ الذي يقول هذا القول النهي عن الشيء عنده أمرٌ بضده، وإلاّ فلا يليقُ به أن يقولَه إلاّ تعذّر عليه علةُ البناء، ولما تيقّظ صاحبُ الكتاب لذلك لم يتعرض لذكرِ النهي بل قال ضرب تسمية الأوامر، وضرب تسمية الأخبار. ثمّ ذكر ما ذكره منهما (١) جملةً ثمّ ذكر لكلٍ فصلاً فصلاً (٢). واعلم أنّ هذه الأسماء معنَى المصادرِ المأمورِ بها في الأمر، والمخبرِ بها في الخبرِ كسقياً إلا أنّها فهمنا منهء إعراب سقياً وبناء رويد وشبهه وأمكنا أن نحمل كل واحد من البابين على قياس لغتهم، فحكمتنا بأن سقياً مصدر لسقي مقدراً غير واقع بدياً موقعه، وإنّما حذف سقي معه لكثرة الاستعمال حتّى صار كأنّه عوض عنه. وقول سيويه (٣) وغيره من النحويين إنّ سقياً عوض، جعلوا سقياً عوضاً من اللفظ بالفعل، يعني أنّه لازم حذف فعله لكثرة استعماله لا أنّ سقياً [٧٧ ظ] واقع بدياً موقع سقي أو اسق وحكمتنا بأن رويد وشبهته (٤) واقع موقع فعل الأمر (٥) فتضح علةُ البناء، ولولا بناؤهم لأحد القسمين وأعرابهم للأخر لم يكن للفصل بينهما معنى والذي يدلّك على ذلك أنّه قد جاء بعض هذه الأسماء عربياً ومبيّناً

-
- (١) في ش، ر: (مبهماً) ، وهو تصحيف .
 (٢) (مفصلاً) : ساقطة من ل .
 (٣) الكتاب ١ / ١٢٥ .
 (٤) سقطة بمقدار ورقة : من ت .
 (٥) انظر الكتاب ١ / ١٢٤ .

كرويد ، وحكمتنا في حال اعراجه كحكمتنا على (سقياً) ، وحكمتنا في
 حل بنائه كحكمتنا على (مآ) وشبهه (١) وكذلك به ، وفداءً وأفد ،
 ونظائرهما ، فقد اتضح لك أن التقدير مختلف والمعنيان متقاربان .

ثم قال : هلّم وذكر الخلاف في تركيبها ، والذي حمل
 النجوين على الحكم بالتركيب في مثل هذه المواضع ، وإن كان
 الظاهر أنها كلمة برأسها أنهم رأوا العرب حكمت بالتركيب في
 مثله في أمّا إن في قولهم (٢) :

١٦٢ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا

قال سيويه : هي وإمّا العاطفة فحذفت ما (٣) وبقيت إن (٤) ، وإذا ثبت
 أن « إمّا » مركبة مع بُعد التركيب عنها صور فلا بد أن يكون
 في هلّم مركباً ويتوّه هنا لغة بني تميم في قولهم : هلّمنا ،
 وهدلوا (٥) ، لأنهم لما (٦) صرفوه تصرف الفعل ، دل على أنه
 قول ، ولا يكون فعلاً إلا بالتركيب ، على أن مذهب أهل
 الحجاز (٧) يضعف التركيب (٨) ، لأنه لو كان مركباً لوجب اللفظ

- (١) في ر : (بمعنى واحد) .
 (٢) البيت من قصيدة للنمر بن تولب في ديوانه ص ١٠٤ وصف
 بها وعلاً في مكانٍ مخصبٍ لا يوصل إليه والامطار ملازمة له .
 وتامه : (سَقَّتْهُ الثَّرْوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ) . الكتاب ١ /
 ١٣٥ ، ٤٧١ ، مجاز القرآن ٢ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، المعنى ١ / ٥٩ ،
 الخزانة ٤ / ٤٣٤ .
 (٣) (مآ) : ساقطة من و .
 (٤) الكتاب ١ / ١٣٥ .
 (٥) انظر الكتاب ٢ / ١٥٨ ، المقتضب ٣ / ٢٠٣ ، ٢٥ .
 (٦) (مآ) ساقطة من و ، ب ، س ، ش ، ل .
 (٧) انظر الكتاب ٢ / ١٥٨ ، المقتضب ٣ / ٢٠٢ .
 (٨) (التركيب) : ساقطة من ر .

التبعية ولم يكن لكونه اسم فعل إذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل؟ ومذهب بني تميم يقوي التركيب ولكنه يضعف كونه اسم فعل للمنافاة (١) الحاملة بين الفعل واسم الفعل ، وإذا حكمنا بأنه فعل تنذر أن نحكم بأنه اسم فلا يبعد أن يكون على مذهب أهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بني تميم فعلاً لا اسم فعل ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم ، فلا يبعد أن يكون هلم في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلاً جميعاً اسم فعل فحصلت له أحكام أسماء الأفعال لذلك ، وبقي حكم اتصال التثنية على لغة بني تميم على أصله ، ومذهب البصريين (٢) أقرب لبعده معنى حرف الاستفهام من معناه ، وحسب ، على ما ذكر ، ثم استدل بقوله بجعلاً على أنه يكون (٣) متوحاً متوناً ، وإن كان المراد هنا النفي ، لأن حرف الجر لا يدخل عليه معناه كما لا يدخل على الفعل الذي بمعناه لتنذر معناه فيه إلا أنه استفهام الاستدلال ؛ لأن الحكاية فيه معاوية إذ لو لم يقصد ما لأقرب (٤) ، وإذا كان محكياً علم أنها لغة في المحكي وإذا لم يعرب وجب أن يكون حكاية (٥) ، وأما قوله (٦) :

- (١) في و : (للمنافاة) ، وهو خطأ .
(٢) مذهب البصريين : مركبة من هاء التثنية (ولثم) التي هي فعل أمر من قولهم : لثم الله شعته ، أي جمعه كأنه قيل : اجمع نفسك . حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٦/٣ .
انظر الكتاب ٥٢/٢ .
(٣) في و : (لأن اعرب) ، وهو تحريف .
(٤) في ل : ما بين القوسين ورد كما يلي : (وإذا لم يعرب فوجب أن يكون حكاية ، وإذا كان محكياً علم أنه لغة في المحكي) ، وما اثبتناه أفضل .
(٥) البيت لم يعرف قائله وصدده : (وهيج الحي من =

فلا معنى لانشاده عنها ، لأنه لا يستقل^(١) دليلاً على لغة من لغات
بذاته ولا على التعدي بحرف جرٍّ إذ كل ذلك لا يجوز تقديره ،
أمّا لغاته فلأنه لما قصد اللفظ ولم يحكه أعربه فبقى احتمال
لغات البناء على السواء ، والذي يدلّك على إعرابه رفعه إذ ليس
من لغاته ضمٌّ ، وأمّا تعديده بنفسه أو بحرف جرٍّ فذلك إنّما
يكون عند استعمانه بمعنى أو حكايته ، وقد تبين أنه لم يسعمله
بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك أضافه ولم يحكه لأنه أعربه
فصار تقدير التعدي على اختلافه على حدّ سواء .

(فعل) قوله : فعّال على أربعة أضرب .

قال الشيخ : أمّا القسم الأول فعلة بنائه علة بناء
الأفعال ، وأمّا الثلاثة الباقية فعملتها مختلف فيها . فمنهم من
ينذهب إلى أن علة بنائها قوة شبهها بما وقع موقع المبني فشبّه
يسار وحماد بنزال من وجهين : أحدهما أنه معدول في
يسار عن الميسرة ، وحماد عن المحمّدة ، كما أن نزال معدول
عن أنزل^(٢) . والثاني أن لفظه في حركاته وسكناته لفظ نزال ،
وهو مذهب صاحب الكتاب ، والمذهب الثاني أنّها كلها بنيت لتضمنها
معنى تاء التانيث فزعم أن يسار متضمنة لتاء التانيث التي في
الميسرة ، لأنه بعناه فكأنه تضمن معنى تاء التانيث ، وإذا أورد

= داز ففعل لهم) ، وصف الشاعر جيشاً تفرّق الحي
حينما سمع به ، الكتاب ٥٢/٢ ، المقضب ٢٠٦/٣ ، المقصل
ص ٧٣ ، ابن يعيش ٤٧/٤ ، الخزائنة ٤٢/٣ ، ما ينصرف
وما لا ينصرف للزجاج ص ١٠٧ .

(١) في ل : (لم يستقل) .

(٢) انظر الكتاب ٤٠/٢ .

عليه هندٌ وعينٌ وقدّر^(١) وشبهه مما هو مؤنثٌ في كلامهم وليس
 فيه بناءٌ التانيخ ، أجاب بأنَّ بنائهما التانيخ مرادةٌ محذوفةٌ وفي
 مثل يسار تضمنها الاسمُ فصار دالاً عليهما ، وزعم أن ذلك
 معلومٌ من أحكامهم لبنائهم أحدَ القسمين واعرابهم الآخر ، فإذا
 قدّر هذا التقدير جرى على قياسِ لقيهم ، والأولُ أولى لما في هذا
 من التمسك ، وتقديرُ أسماءٍ مؤنثةٍ لم ينطق بها

(فصل) قوله : والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز ، ويشو
 تميم يعربونها ويشنونها بالشرف^(٢) .

[٧٨ و] قال الشيخ : ووجهه أنه معدولٌ علم فوجب أن
 يتبع من الشرف كسائر الأسماء المتبعة من الصرف ، وهذا وإن
 كان جيداً في معناه لو طردوه لكنهم خالفوه فيما آخروه راءً فبنوا ،
 فلولا أنهم فهموا علةً توجب البناء فيما آخروه راءً لما بنوا ، فإذا
 وجب بناء ما آخروه راءً وجب بناء الباب كله ، إذ ليس لكونه راءً
 أثرٌ في البناء ، ويمكن أن يقال عنهم التقديران مستقيمان لكن قيد
 يترجح أحدُ التقديرين لغرض ، والغرض هنا قصد الإمالة ،
 وذلك لا يحصل إلا بتقدير علة البناء ، لأنه إذا أعرب لسم
 يُكسرُ وإذا بُني كسر ، فلاماةٌ في مثله لا تكون إلا للكسرة ،
 فلاماً كانت الإمالة مقبوضةً في لغتنا ولا تحصل إلا بالكسرة ،
 والكسرة لا تحصل إلا بتقدير علة البناء كين تقديرها أولى من
 تقدير علة منع الصرف ، وإن كانت أيضاً مستقيمةً كما ترجح

(١) وقدّر : ساقطة من و

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠

عليها غلّة البناء لما ذكرناه • وأمّا القليل من بني تميم فقد جروا على
قياس منع الصرف في الجميع دون البناء ، ولم يحتاجوا الى تصف
في الفرق •

(فصل) ثمّ قال : في هيئات ، وقالوا : إنّ المفتوحة مفردة
الى آخره •

قال الشيخ : لم يرد نسبة اليه فقل : وقالوا لما فيه من
تصنيف ، والحق أنّه لغات فيها إلاّ أنّهم لما رأوها مفتوحة تارة
ومكسورة أخرى ، وتقلب تأوها وثبت أخرى شبهوها في الموضعين
بما يماثلها فقالوا : ما قالوه من أنّ المفتوحة أصلها هية كزلزلة
فقلبت الياء ألفاً وقيت تأوها تاء التانيث في مفرد فحكمتها أنّ
تقلب هاء في الوقف مثاها في زلزلة ، وأنّ المكسورة أصلها
هيئات ، وهو جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على
غير قياس إذ قياسها أنّ لا تحذف كما تحذف (١) في جمع
مضطفاة ومعلّاة اذا قلت : عطفيات ومعلّيات ؛ لأنّ الياء تصح اذا
كان يدها ألف إمّا كراهية اجتماع الألفين (٢) ، وإمّا خيفة اللبس
كما في سرا وسريا لأنك لو بقيت ألفا لحذفت أحدهما للساكنين
فيقى مضطفاة فيلس بالمفرد لأنّ أفظه كلفظه فتأوها اذن تاء جمع
كفاء مسلمت فوقف عليها بالتاء هذا كله تصف لا حاجة اليه •
وقوله في فصل شتان (٣) :

-
- (١) (كما لا تحذف) : ساقطة من و ، ل ، ر ، ب ، س •
(٢) هنا انتهت السقطة في : ت •
(٣) البيت نسبي في اللسان لربيعة الرقي وتمامه :
(في الندي يزيد سليم ولا غر ابن حاتم) ،
إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٨ ، اصلاح المنطق ص ٢٨١ ، الفصل
ص ٧٦ ، اللسان مادة (شنت) •

١٦٤- لَشْتَانِ مَا بَيْنَ الزَيْدَيْنِ

الى آخره ، فقد أباه الاصمعي (١) لما يازم من جعل فاعله المقصود به التفرقة بينهما في المعنى لفظاً واحداً لا افتراق فيه في اللفظ كأنه فهم ، منهم أنهم قعدوا التفرقة في المعنى ، قصدوا الى أن يكون اللفظ أيضاً مفترقاً ليتناسب اللفظ والمعنى ، وكان المجزئ لما فهم أن (٢) معنى قولك : شَتَانُ زَيْدٍ وَعَمْرُوٌّ شَتَانٌ حَالاً زَيْدٍ وَعَمْرُوٌّ ، فكأنهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه ، رأى أن اظهاره غير بعيد فجوزوه ، وإن كان لفظه مفرداً ، لأن التثنية كذلك ، وأيضاً كان الفاعل لا يعقل إلا متعدداً في المعنى جازاً أن يأتي اللفظ متعدداً لفظاً ومتعدد المعنى كقولك : كلا الزيدين وكلا زيد وعمرو . والجواب أن ذلك لا يازم ، أما تقدير حلال زيد وعمرو فمن وجهين : أحدهما أن التقدير حال زيد وحال عمرو ، فالتقدير أيضاً متعدد . والثاني سلباً أن التقدير غير متعدد ولكنه عند ذلك ملتزم الحذف حتى يحتمل التعدد وعند الاظهار لا يبقى تعدد . وأما الجواب عن الثاني فهو إن المعنى اذا لم يحصل إلا بالتعدد نظر فإن كان المعنى يقتضي اجتماع المتعدلات فكان الملتزم الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان ، وإن كان المعنى يقتضي افتراق المتعدلات فالوجه الايمان بها في اللفظ متفرقة وما ذكرتموه حجة عليكم ، فإن كلا الزيدين هو الوجه ، وكلا زيد وعمرو ضعيف . ولا خلاف أن شَتَانُ زَيْدٍ وَعَمْرُوٌّ قَوِيٌّ ، فلا بد من الفرق ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكرناه ، فكان ما ذكرناه أولى .

(١) قال ابن خالويه : والاصمعي كان لا يحتج بهذا . إعراب

ثلاثين سورة ص ١٠٨ .

(٢) في و : (من أنهم) ولا يستقيم الكلام معها .

(فصل) نم قال : آف يفتح ويضم وينكسر وينون في أحواله وتلحق به ائاء منوناً .

قال الشيخ : آف اذا نون وفتح سواء لحقته تاء التانيث أو لا فالظاهر أنه مصدر ولا حاجة الى تقديره اسم فعل ؛ لأنه قد تقدم أن أسماء الأفعال إنما قدرت هذا التقدير لظهور علته البناء ، فأما اذا كان ظاهره الأعراب فحمله (١) على المصدر أولى وذلك ذكر [٧٨ ظ] أئاة في المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ، ويجوز أن تتدر اسم فعل لما فهم أن معناه في حال فتحه كمنه في بقية أحواله ، وقد ثبت أنه في بقية أحواله اسم فعل فليكن هنا كذلك .

(فصل) نم قال : وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب ما يستعمل منوناً وما يستعمل غير منون .

قال الشيخ : فقول فيما استعمل منوناً أن التوئين للتكبير ، وأنتك اذا قلت : صه فمعناه الأمر بسكوت (٢) مهود ، واذا قلت : صه فمعناه الأمر بسكوت ما كأنهم قدموا الى أن يجعلوا التوئين في (صه) (٣) جيء به (٤) لمضى وحكموا على المنون بأنه نكرة وعلى غير المنون بأنه معرفة لما ذكرناه ، وينبغي اذا حكم بالتحريف أن يكون علماً موضوعاً اسماً للفعل الذي بمعناه . فان قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة

-
- (١) في ت : (حكمه) وهو تحريف .
(٢) في ت : (بسكون) وهو تصحيف .
(٣) (صه) : ساقطة من ل .
(٤) (جيء به) : ساقطة من ش ، ر .

ونكرة أخرى؟ قلت: إذا قُدِّرَ معرفةً جعلَ علماً لمقولة الفعل الواحد من أحاد الفعل الذي يتعدد اللفظُ به فصار أمره بهذا الذي بمعناه كما تقولُه في أسامة وغدوة، وإذا قُدِّرَ نكرةً كان الواحد من أحاد الفعل الذي يتعدد اللفظُ به فصار أمره بهذا التقدير مختلفاً فصَحَّ أَنْ يُقَدَّرَ معرفةً وَأَنْ يُقَدَّرَ نكرةً، ومجيئه معرفة لا غير في بعض مواضعه، كمجيء قولهم: أبسو براقتس ومجيئه معرفة ونكرة^(١) بالتأويلين المذكورين كمالو نكَّرت أسامة، ومجيئه نكرة لا غير، كتولك: أسدٌ وشبهه، وقولهم: فداء لك لا بدَّ من تقديره اسم فعلٍ وإلَّا وجب نصبه، وإذا جاء منسوباً كان مصدرأً .

وهذه الأسماء كلها - أعني أسماء الأفعال - اختلفت فيها هل لها موضع من الأعراب أو لا؟ فقال قوم: لا موضع لها من الأعراب؛ لأنَّ معناها معنى ما لا موضع له من الأعراب، ولذلك بُنيت فوجب أن لا يكون لها موضع من الأعراب. وقال غيرهم^(٢): بل لها موضع من الأعراب لأنَّها أسماء وقعت مركبة، وكل اسم وقع مركباً فلا بدَّ من إعرابه إذ علته الأعراب التركيب وقد وجد، وما ذكرتهوه من علة البناء لا يوجب أن يكون له موضع من الأعراب كجميع الأسماء المبنية، فانَّنا نحكم بأنَّ لها موضعاً من الأعراب، وإن كانت مبنية على اختلاف وجوه البناء، ووضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء، لأنَّه وما بعده آسمان جرداً عن العوامل اللفظية ليسند أحدهما إلى الآخر كقولك: أقائم الزيدان؟ وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الأعراب، ألا ترى

(١) نكرة: ساقطة من ر .
(٢) في ل: (قوم) .

الى (أقائم)^(١) وَإِنْ كَانَ واقِعاً ، وقعَ الفعلِ كيفَ حَكِمَ برفعهِ على
الابتداءِ ؟ ، نَعَمْ بِنَيْ لوقوعهِ ، وقعَ المَبْنِي هذا هو الوجهُ^(٢) .

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

قالَ الشيخُ : وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ فَعَلَةٌ بِنَائِهَا أَنَّهُ لَمْ تَوْجَدْ
عِندَهَا الْعَلَّةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْأَعْرَابِ وَهُوَ التَّرْكِيبُ ، وَلِأَنَّهَا وُضِعَتْ
مَفْرَدَةً صَوْتًا إِمَّا لِحِكَايَةِ وَإِمَّا لِغَيْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُ مَعْنِيهَا ، وَتِلْكَ
قَالَ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، لِأَنَّهَا لَوْ جُرِّدَا^(٣) لَا لِلِاسْتِدْرَاجِ لَكَانَا فِي حَكْمِ
الْأَصْوَاتِ الَّتِي حَقَّتْهَا أَنْ يُنْعَتُ بِهَا غَيْرَ مَعْرَبَةٍ ، لِأَنَّ الْأَعْرَابَ
لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ^(٤) وَالتَّرْكِيبِ ، فَهَذَا تَمْرِيحٌ بِأَنَّهَا مَبْنِيَةٌ
لِدَلِيلِ مُقْتَضَى الْأَعْرَابِ وَهُوَ التَّرْكِيبُ . نَعَمْ إِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ
فِي التَّرْكِيبِ حَكِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَيَكُونُ لَهَا حَيْثُ دُيِّنَ وَوَضِعَ
مِنَ الْأَعْرَابِ ، كَقَوْلِكَ : غَاقِي حِكَايَةَ صَوْتِ الْغُرَابِ ، وَكَذَلِكَ
مَا أَشْبَهَهُ ، وَفِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي أَنَّهَا أَعْمَاتٌ ، وَأَسْمَاءُ
يَسْكُنُ أَنْ تُقَدَّرَ أَصْوَاتًا وَيَسْكُنُ أَنْ تُقَدَّرَ أَسْمَاءُ أَعْمَالٍ كَالْأَلْفَاظِ
الَّتِي تُقَالُ لِلْبَهَائِمِ زَجْرًا وَدَعَاءً أَوْ غَيْرِهَا كَقَوْلِكَ : نَحَّجْ لِلْبَعِيرِ فَإِنَّ
التَّؤَلَّ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ اسْمٌ فَعْلٍ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَنْفَخَ وَهُوَ أَمْرٌ
بِالْإِنَاخَةِ ، كَمَا أَنَّ صَهَّ أَدْرُجٌ بِالسُّكُوتِ فَيَكُونُ [اسْمٌ فَعْلٌ ، وَيُمْكِنُ
أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْبَهَائِمَ لَمْ يَقْعِدِ الْعَقْلَاءُ مَخْطَبَتَهَا وَإِرَادَةَ]^(٥) مَعَانٍ
فِي النَّفْسِ بِالْمَخْطَبِ تَنْهَاهَا الْبَهَائِمُ ، نِ الْبَهَائِمَ لَا تَفْهَمُ^(٦) الْمَرْكَبَاتِ ،

- (١) في ر : (الزيدان) .
(٢) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر ، وهي من الأمالي .
(٣) (لا) : ساقطة من ت .
(٤) (العقد) : ساقطة من ت .
(٥) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .
(٦) في س : (تدرك) ، وما اثبتناه أحسن .

وإن فهمت بعض المفردات ، وإنما هي اللفظ يقولها قائلها عند إرادة اناخة البعير لعله أن العادة جرت بأنها إذا سمعها البعير أتاح لأنه يقوم بنفسه طلب الاناخة من البعير فعلى هذا تكون أصواتاً ، وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب ، وكذلك « وَي » ، يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ هِيَ اسْمٌ فَعَلَ مَعْنَاهَا مَعْنَى تَعَجَّبَ ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ لَوْقُوتِهَا مَوْجِعَ النَّبِيِّ ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّعَجُّبِ كَمَا هِيَ هَاتِئَاتٌ مَوْضُوعَةٌ لِبَعْدٍ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا اسْمٌ صَوْتٌ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ يَقُولُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ : « وَي » ، لَا لِقَصْدِ إِخْبَارٍ بِأَنَّهُ تَعَجَّبَ بَلْ كَمَا يَقُولُ الْمَسْأَلُ « آه » ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ التَّعَجُّبُ مُنْفَرِداً ، وَلَوْ كَانَ اسْمٌ فَعَلَ لَمْ يَقْلُهَا الْمُتَكَلِّمُ إِلَّا مَخْطَباً ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { وَيَكُنَّهٗ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ } (١) قَوْلَانِ (٢) : [٧٩] أَحَدُهُمَا أَنَّ « وَي » كَلِمَةٌ دَخَلَتْ عَلَى كَأَنَّ ، وَالْآخِرُ أَنَّهَا « وَيْكَ » دَخَلَتْ عَلَى أَنَّ ، فَلِأُولَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَالْقَرَاءَةُ الْبَصْرِيَّةُ جَاءَتْ قِرَائَتُهُمْ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِهِمْ ، فَأَبُو عَمْرٍو بِعَمْرِي يَقِفُ عَلَى الْكَافِ مِنْ « وَيْكَ » ، وَالْكَسَائِيُّ كُوفِيٌّ يَقِفُ عَلَى الْيَاءِ مِنْ « وَي » ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قِرَاءَاتِهِمْ لَمْ يَأْخُذُوا مِنْ نَجْوَاهُمْ ، وَإِنَّمَا أَخَذُوا نَقْلًا حَتَّى لَوْ خَالَفَ النَّقْلُ مَذْهَبَهُ فِي النَّحْوِ لَمْ يَقْرَأْ إِلَّا بِمَا نَقَلَ كَمَا رَأَيْتَ فِي « وَي » ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

(١) سورة القصص الآية : ٨٢ .

(٢) ووقف على الياء من قوله (وَيَكُنَّهٗ اللَّهُ) و (وَيَكُنَّهٗ) الكسائي ووقف أبو عمرو على الكاف ، والباقون الكلمة كلها .
اتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٤ ، غيبت النفع في القراءات السبع ص ٣١٧ .

الظروف

قال : منها الغايات وهي قبل وبعد إلى آخره .

قال الشيخ : علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف إليه ، والفرق بينها إذا أُعربت وبينها إذا بُنيت ، والجذف في الحالين أنّها في البناء متضمنة للمحذوف تضمنن أين لحرف الاستفهام ، وإذا أُعربت كان المضاف إليه محذوفاً مراداً في نفسه لا على معنى أن شيئاً يتضمنه فهو كالظروف في قولك : خرجت يوم الجمعة في أن الحرف محذوف لا متضمن له . وإلا وجب البناء وهو عرب باتفاق ، فلما جازت هذه الظروف على الوجهين قدر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية .

وقوله : وحسب ولا غير . وإن لم يكونا طرفين فقد أجزأ مجراه لتضمنهما المعنى الذي بُني الطرف من أجله ، ولو كان (حسب) معرباً لوجب توينه ، وكذلك « غير » في قولك « لا غير » فدل ذلك على أنه مبني ولا علة للبناء إلا ما ذكرناه في الظروف .

قال وفي معنى حسب « بجعل » . قلت : بجعل كانت أولى بأن تذكر في أسماء الأفعال ، لأنها مبنية ومنها كفاك ، وليس بناؤها لقطعها عن الإضافة ، ألا تراهم يقولون : بجعلك فيبونها بخلاف « حسب » ، فإنها تكون معربة عند الإضافة فيقولون : حسبك الدرهم فدل ذلك على أن بناءها ليس لقطعها عن الإضافة ، ولكن لما رأوها موافقة لحسب في المعنى حيث يقولون : بجعلك وبجعلي ، كما يقولون : حسبك وحسبي ذكرها معها ،

والاولى ذكرها في بناء أسماء الافعال لما ذكرناه ، وبناء الظروف على حركة لعروض البناء والالتقاء الساكنين في كثير منها ، وعلى الضم لأنها حركة لا تكون لها في حالة الاعراب .

(فصل) قوله : وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة (١) .

قال الشيخ : إن قصد بهذا التشبيه أنه علة البناء لم يستقم ، (لأن لزوم الاضافة لا يلزم منه البناء ، وإن أراد أنهما مضافان إلى جملة فلا يستقيم التشبيه (٢)) ، لأن الغايات غير مضافة إلى جملة ، وأيضاً فإن مضاف هذه مذكور والغايات بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم أن ما ذكره علة للبناء ، وإن قصد إلى أنه علة الضم فهو مستقيم ، ولكن ذكر علة بنائها أهم ؛ لأنه ليس وعلة بنائها احتياجها إلى جملة معه ، وهذه علة بناء الذي ، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه لمكان منسوب إلى نسبة وتلك النسبة لا تحمل إلا بالجملة ووزانه في احتججه إلى جملة كاحتياج الذي من حيث إن وضعه لمن

قامت (٣) به النسبة فلماً احتاج إلى جملة في تمة أشبه الحرف .

(فصل) قوله : ومنها مند وهي إذا كانت اسماً على معنيين

إلى آخره .

قال الشيخ : علة بنائها أحد أمرين : أمّا أن يقال هي في أحد وجهي حرف وفي جهة الاسمية لفظها مثله ، وأصل معناها

(١) انظر الكتاب ٤٤/٢ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في ل : (لبيان مكان) ، وما اثبتناه أفضل .

مثل معناه' فهبي أمية' شيء بالحرف ، وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء (١) (عَنْ) وشبهها إذا وقعت اسماً وإلاّ وجب الاعراب ، والوجه الآخر أن يُقال إنّها مقطوعة عن إضافة مرادة في المعنى ، ألا ترى أن قولك : منذ يوم الجمعة (٢) معناه أول المدة فالمضاف إليه متضمن لها كضمّن قبل وبعد عند الحذف إلاّ أنّها لم تأت إلاّ مبنية ، لأنّ المضاف إليه لا يُذكر أبداً معها ، ولم يصحّ تدميردهُ محذوفاً بخلاف قبل وشبهه فأنه يصحّ ذكر مضافها فصحّ أن يُقدّر محذوفاً فيعرب فيمن ثمّ جاءت منذ (٣) مبنية ليس إلاّ ، وقبل وأخواتها مبنية تارة ومعربة أخرى (٤) .

(فصل) قال : ومنها « إذ » لما مضى من الدهر ، و « إذا » لما يستقبل منه .

قال الشيخ : علّة بناء « إذ » أو « إذا » أن وضعهما لزمانٍ منسوب إلى نسبة ، فهما محتاجان إلى جملة تبيّن معناه كما احتاج الحرف إلى جملة معه ، (وفي إذا أمر آخر وهو تضمّن معناها معنى الشرط (٥)) ، وفي إذ أمر آخر وهو وضعها على حرفين الذي ليس وضع المتسكن ، ولم تُضف إذا إنّ التعلية لما فيها من معنى اشروط ، وأمّا « إذ » فأضيفت [٧٩ ظ] إلى كتبا الجملتين ، لأنّه لا شرط فيها ، فإن وقع بعد إذا اسم مرفوع أو منصوب

-
- (١) في و : (بنائياً) وهو لا يستقيم .
(٢) انظر الانصاف ٣/ ٣٨٢ .
(٣) (منذ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، س .
(٤) في ل : زيادة بمقدار ستة أسطر وهي من أمالي ابن الحاجب على المنفصل .
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .

قَدَّرَ معمولاً لفعل ليوفرَ عليها ما تقتضيه من الفعل كقوله تعالى :
 { إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ^(١) } ، تقديره إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ ،
 وقد أجازَ بعضُ النحويينَ أن تكونَ ^(٢) جملةً اسميةً بمتد
 وخبراً ^(٣) ، واستدلَّ على ذلكَ بانفاقهم على جوازِ إذا زيدٌ ضربتهُ
 ضربتهُ ، لو كنَ الفعلُ لازماً لم يجرِ الرفعُ ، كما لا يجوزُ إن
 زيدٌ ضربتهُ ضربتهُ إذْ لا يرفعُ الاسمُ إلاَّ بالابتداءِ والخبرِ ، فدلَّ
 على صحَّةِ وقوعِ المبتدأِ بعدها ، وهو استدلالٌ قويٌّ ، ثم ذكرَ
 المسائلَ فقالَ : وقد استقبِحوا إذْ زيدٌ قامَ ووجهُ استقباحهم أَنَّهُ إنْ
 قُصِدَ إلى الفعليةِ فالوجهُ إذْ قَامَ زيدٌ ، وإنْ قُصِدَ إلى الاسميةِ
 فالوجهُ إذْ زيدٌ قَامَ ، فذلكَ قَبِيحٌ إذْ زيدٌ قامَ ، فإنْ قيلَ
 قُصِدَ إلى الاسميةِ وأُثِمَ بالماضي للدلالةِ على أنَّ الحكمَ فيما مضى ،
 قيلَ هذا معلومٌ من نفسِ (إذْ) فلا حاجةَ إلى إيقاعِ الفعلِ لهذا
 الغرضِ ، فإنْ قيلَ يلزمُ مثاهُ إذا في قولك : إذا زيدٌ يقومُ •
 فاجوابُ أنَّ يقومُ مُفسَّرٌ للفعلِ المقدَّرِ بعدها وليسَ الجملةُ اسميةً
 حتَّى يتنالَ الوجهُ زيدٌ قائمٌ • فإنْ قيلَ فاذا قلنا : إنَّ إذا يصحُّ
 وقوعُ المبتدأِ بعدها على ما ذكرَ من الاستدلالِ القويِّ • فاجوابُ
 أنَّ (يقومُ) حينئذٍ لم يُقصدَ بها الدلالةُ على المستقبلِ ، إنَّما
 قُصِدَ بها الدلالةُ على الحالِ على وجهِ الحكايةِ فقد صارَ مجيئهُ
 لعنى مقصودٍ لا يوجدُ من (إذا) بخلافِ (إذْ) فَإِنَّهُ للماضي ولذلكِ
 حسنَ إذْ زيدٌ يقومُ لما كانَ لمعنى غيرِ مأخوذٍ من (إذْ) و (إذا)
 قد يكونُ ظرفاً غيرَ متضمَّنٍ للشرطِ في مثلِ قوله تعالى { وَاللَّيْلِ

(١) سورة الانشقاق الآية : ١

(٢) (ان يكون) : ساقطة من ش .

(٣) يشير الى الاخفش والكوفيين ، انظر الانصاف ٢/٦١٥-٦٢٠ ،
 المغني ١/٩٣ •

إِذَا يَغْشَى { (١) ، ونظائره ' ؛ لأنه ' لو قُدِّرَ شرطاً لفسد المعنى من جهة أن الجواب لا بد أن يكون مذكوراً أو في معنى المذكور للدلالة ما تقدم عليه ، وههنا لم يذكر شيء يملح جواباً فيجب أن يكون ما تقدم هو الدال فيفسد حينئذ المعنى إذ يصير إذا يغشى الليل أقسم ، فيصير القسم معاقباً على شرط وهو ظاهر الفساد فيجب أن يكون ظرفاً . فإن قيل بماذا تتعلق إذا كانت ظرفاً مجرداً عن الشرط ، قلت بمحذوف تقديره ' والليل حاصلًا في هذا الوقت ، فهو اذن في موضع الحال من الليل ، والعامل في الحال فعل القسم ، فاستقام حينئذ المعنى ولا يستقيم أن يكون ظرفاً معمولاً لأقسام لفساد المعنى ، إذ يصير أقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على قيد القسم بوقت ، بل معنى القسم مطلقاً ، والعامل في « إذا » إذا كانت شرطاً مختلف فيه ، فمنهم من يقول : شرطها ، ومنهم من يقول : جوابها وهم الاكثرون ، بخلاف « متى » فإن الاكثرين على العكس ، فأما من قال : العامل فيها جوابها فلماً رأه من أن وضعها للوقت المعين ، ورأى أنه لا يتعين إلا بنسبته الى ما يتعين به من شرطه فيصير مضافاً الى الشرط ، واذا صار مضافاً تعذر عمل المضاف اليه في المضاف لئلا يؤدي الى أن يكون الشيء عاملاً معمولاً من وجه واحد ، فوجب أن يكون العامل هو الجواب . وأما « متى » فليست لوقت معين ، فلا يلزم أن تكون مضافة فصح عمل ما بعدها فيها . فإن قيل فقد عملت « متى » فيما بعدها ، وما بعدها على هذا القول عادل فيها فقد صار الشيء الواحد عاملاً معمولاً قلت : تعددت الوجوه ، وتعدد الوجوه كتعدد أصحابها ، ووجه التعدد أن « متى » إنما عملت في فعلها لتضمنها معنى (إن وما بعدها عمل فيها) لكونها ظرفاً له ، فالوجه الذي عملت به غير

(١) سورة الليل الآية : ١ .

الوجه الذي عملَ فيها (١) . فان قلت (٢) : فقدَره كذالك نسي
 إذا قلت : لا يستقيم لأنك إذا جعلت (إذا) مضافةً الى فعلها كان
 عملها فيه باعتبار كونها ظرفاً له إذ هو الذي جَوَّزَ النسبة ، وإذا
 جعلنا الفعلَ عاملاً فيها كان على معنى كونها ظرفاً له فصار الوجهُ
 واحداً ، فهذا وجهُ قولِ الاكثرين . والحق أن (إذا) و (متى)
 سواءٌ في كونِ الشرطِ عاملاً ، وتقديرِ الاضافةِ في (إذا) لا معنى له
 ما ذكرناه من كونها لوقتٍ معينٍ مسلمٌ لكتهُ حاصلٌ بذكرِ الفعلِ
 بعدها كما يحصلُ في قولك : زماناً طلعتُ فيه الشمسُ فإنه يحصلُ
 التمينُ ولا يلزمُ الاضافةُ ، واذا لم يلزمُ الاضافةُ لم يلزمُ فسادُ
 عملِ الشرطِ ، والذي يدلُّ على ذلك قولك : إذا أكرمتي اليومَ
 أكرمتك غداً ، وقوله تعالى : { وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ
 لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا } (٣) ، معلومٌ أن الجوابَ معنى قوله :
 لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا فلو [٨٠ و] كان هو العاملُ وإذا مضافةً
 الى الموتِ لفسدَ المعنى إذ يصيرُ إذا المرادُ بها وقتاً واقعاً فيه الاخراجُ
 فيصيرُ وقتُ الموتِ والايحراجِ واحداً ؛ لأنه ظرفٌ عندهم للاخراجِ
 وقد نُسبَ الى الموتِ على أنه ظرفٌ فلا يستقيمُ أن يكونَ ظرفاً
 للموتِ والايحراجِ جميعاً ، وكذلك المثالُ في قولك : إذا أكرمتي
 اليومَ أكرمتك غداً ، وهذا ظاهرٌ في أن العملَ للفعلِ الذي هو
 الشرطُ لا الجوابُ .

قوله : وفي « إذا » معنى المجازاةِ دونَ « إذ » ، إلا إذا كُفَّتْ الى

آخره .

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر
 (٢) ما بين القوسين : ساقط من ت
 (٣) سورة مريم الآية : ٦٦ .

قَالَ الشَّيْخُ : قَدْ تَدَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ « إِذَا » قَدْ تَخَوَّ عَنْ الشَّرْطِ وَلَكِنَّهَا فِي الْغَالِبِ كَمَا ذُكِرَ وَأَمَّا « إِذْ » فَحُكْمُهَا مَا ذُكِرَ فَأَذَا دَخَلَ عَمَلُ الشَّرْطِ ، وَهَلْ هِيَ اسْمٌ كَمَتَى أَوْ حَرْفٌ ؟ فِيهِ خِلَافٌ ، فَسَنَ فَهَمُ الظَّرْفِيَّةِ حُكْمٌ بِالْإِسْمِيَّةِ وَمَنْ فَهَمُ الشَّرْطِيَّةِ مُجَرَّدَةٌ حُكْمٌ بِالْحَرْفِيَّةِ .

وَقَوْلُهُ : وَقَدْ هَمَّ لِلْمُفَاجَأَةِ .

وَالشَّيْخُ : وَيَسَّنُ بِالْأَمْثَلَةِ مَوَاصِعَ وَقَوَعِهَا ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَ « إِذَا » فِي الْمُفَاجَأَةِ إِلَّا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْمُفَاجَأَةِ ، وَهُوَ عَامِلٌ لَا يَظْهَرُ اسْتِغْرَاؤُهُ عَنْ إِظْهَارِهِ بِقُوَّةِ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : خَرَجْتُ فَأَذَا زَيْدٌ فِي الْبَابِ ، إِذْ لَوْ كَانَتِ الْعَامِلُ خَرَجْتُ لَفَسَدَ الْمَعْنَى إِذْ لَا يُفْضَلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ الْإِنَاءِ . نَهْمٌ قَدْ يَكُونُ لِعَطْفِ أَوْ لِسَبِيهِ وَكِلَاهَا تَعْتَدَرُ .

وَأَمَّا « بَيْنًا وَبَيْنًا » فَهُوَ ظَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَجِيبَ تَارَةً بِأَذَا وَتَارَةً بِأَذْ وَتَارَةً بِالْفِعْلِ ، وَالْأَصْمَعِيُّ لَمَّا رَأَى مَجِيءَ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ إِذَا وَإِذْ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْمَعْنَى ظَنَّ أَنَّ مَجِيئَهُ زِيَادَةٌ لَا فَتْدَةٌ فِيهَا فَحُكْمَ أَنَّ الْفَصِيحَ اسْقَاطُهَا^(١) ، وَالْجَمِيعُ جَيِّدٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : إِنْ تَكَرَّمَنِي إِذَا أَنَا أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ تَكَرَّمَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِسْقَاطَ أَفْصَحُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُسِيئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَنَطُونَ }^(٢) عَلَى مَا ذَكَرَهُ .

(١) انظر ابن عييش ٩/٤ .
(٢) سورة الروم الآية : ٣٦ .

وأبناً « لَدَى » (١) فلا يستقيم أن يقال علمه بنائها احتياجها
 الى مضاف إذ لو صح ذلك لوجب أن يُبنى كل اسم يحتاج الى
 الاضافة (كنفوق وتحت وأمام وقدام وغيره وبعض وما أشبهها إذ
 كلها يحتاج الى الاضافة) (٢) وإنما الأولى أن يُقال بُنيت لَدَى
 ولدٌ لثبوتها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها
 الاسماء المتكئة ، وإنما عليها الحروف فأشبهت الحروف ، وبُني
 لَدَى لأنه هو هو وقد تقدم أن كل اسم بُني فإنه يُبنى وإن
 اختلف لغاته بزيادة أو نقصان مع بقاء أصل المعنى ، فيبني لَدَى
 لشبه (الحرف وبُني لَدَى لشبه ما أشبه الحرف وإن اختلفت
 جهات اشبه فإنه لا يضرب ، ألا ترى أن نزال بُني) (٣) لشبه
 بأنزل وبُني فجَار لشبهه بنزال ، وإن اختلفت جهات الشبه
 وهذا كثير في العربية في أبواب مختلفة .

(فصل) ثم قال : ومنها الآن وهو الزمان الذي يقع فيه الكلام .

• المتكلم

قال الشيخ : علمه بناء الآن لضمها حرف التعريف (٤) ، ولا
 يُقال إن الألف واللام فيه للتعريف إذ ليس هو أن دخلت
 عليه الألف واللام (٥) ، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف
 واللام ، وليس حكم لام التعريف ذلك فوجب أن يكون تعريفه

-
- (١) في لَدَى عشر لغات وهي : (لَدَى ، لَدْن ، لَدْن ، لَدْن ، لَدْن ، لَدْن ، لَدْن ، لَدْن ، لَدْن ، لَدْن) وقد ذكر الشيخ منها ثلاثاً ، دون أن يشير الى بقية اللغات .
- (٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .
- (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .
- (٤) تابع الشيخ في رأيه رأي الفارسي . الانصاف ٥٢٣/٢
- (٥) هذا رأي الكوفيين . الانصاف ٥٢٠/٢

بأمرٍ مقدَّرٍ وهو تضمنتهُ معنى لامِ التعريفِ ، وهو يعني كلامه في قوله : « وقد وقعتْ في أولِ أحوالها بالالفِ واللامِ وهو علةُ بناؤها ، لأنها لما وقعتْ كذلك وهي معرفةٌ وجبَ أنْ تكونَ معرفةٌ بحرفِ تعريفِ مقدَّرٍ فوجبَ بناؤه ، وأمّا متى وأينَ فعلةُ البناءِ فيهما واضحةٌ في الشرطِ والاستفهامِ جميعاً .

قوله : ومتى للوقتِ المبهمِ .

قالَ الشيخُ^(١) : لأنكَ تستملها لِمَا لا يتحققُ وقوعه كقولك : متى جا زيدٌ ؟ ، ولا تقولُ : متى طلعتِ الشمسُ ؟ وإذا بالعكسِ وإنْ كانتْ إذا قد استملتْ كثيراً في المبهمِ ولم يجزوا بإذاً لما لم تكنْ كالشروطِ في الإبهامِ فأشبهتِ الإحيانَ المضافاتِ لا سيما على قولٍ من يقولُ : إنها مضافةٌ على الحقيقةِ ، وأدّا « لسا ، فبُيتٌ لشبها بالشرطِ أو لاقتضائها جملةً كاقضاءِ إذْ .

قوله : وأدّا أمسٍ فهي متضمنةٌ معنى لامِ تعريفِ مبنيةٌ على الكسرِ عندَ الحجازيينَ وبنو تميمٍ يعربونها^(٢) .

قالَ الشيخُ : فيبغي أنْ تُقدَّرَ على مذهبهم معدولةٌ عما فيه الألفُ واللامُ ، والعدلُ لا يوجبُ البناءَ فيكونُ اسماً معرباً ممنوعاً من الصرفِ وكذلك يقولونَ . وأمّا « قَطُّ » ، فبُيتٌ إمّا لتضمنها معنى لامِ التعريفِ ؛ لأنَّ معناها استغراقُ الزمانِ الماضيِ جميعه وهو قولُ بعضِ المتقدمينَ^(٣) ، وإمّا أنْ يُقالَ اتضمنتها معنى المضافِ إليه ،

(١) في ل : (يعني) .

(٢) انظر الكتاب ٤٣/٢ ، المقضب ١٧٣/٣ .

(٣) هو الأخفش . انظر جمع الهوامع ٢١٤/١ .

لأنه بمعنى زمن الماضي [٨٠ ظ] أو تقول : إن من لغاتها (١)
 قَطْ (٢) ساكنة وهي موضوعة وضع الحروف ، وهذه مشبهة لها
 من حيث المعنى واللفظ فأجريت مجراها كما قلناه في لدن بالنسبة
 الى لد .

وأما « عَوْض » (٣) ، فبُنيت للعتين المذكورتين في قَطْ إلا أن
 زمانها مستقبل ، فإن أورد أبدأ فأنها موضوعة للزمان المستقبل
 وهي عربية . أجب بان أبدأ يدخله لام التعريف ولو كان
 متضمناً لها لم تدخله كما قلناه في أين وشبهه من المبيات التي
 تضمنت معنى الحرف [والله أعلم بالصواب] (٤) .

الركبات

قال صاحب الكتاب : هي على ضربين : ضرب يتصرف تركيبه
 أن يبني الاسمان مما الى آخره .

قال الشيخ : إنما لم يبني [الجزء] (٥) الاول من اثني عشر
 لأنهم حذفوا نونه فأشبهه المضاف مع المضاف اليه فكما أن المضاف
 مع المضاف اليه غير مبني فكذلك ما أشبهه ثم قال : « الاصل في

-
- (١) في ش : (لغتها) .
 - (٢) في « قَطْ » خمس لغات ذكر الشيخ منها لغتين ولم يتطرق
 الى الثلاث الاخرى ، ولغات تَنْط هي : (قَنْط ، قَنْط ، قَطْ ،
 قَطْ ، قَطْ) .
 - (٣) (عَوْض) مثلثة الآخر أي تضم كما ذكرها الشيخ وفتح
 - (٤) وتكسر (عَوْض ، عَوْض) واللغة الاولى هي المشهورة وقد
 ذكرها الشيخ لشهرتها .
 - (٥) والله اعلم بالصواب : ساقطة من الاصل .
 - (الجزء) : زيادة عن ل .

العديد المنيف على الضرة أن يُعطفَ الثاني على الاول ، ؛ لأنَّ
القياس في الأعداد كلها أن يُعطفَ الثاني على الاول فكان قياسُ
هذه كذلك فخرج الاسمان كما ذُكرَ الى تسعة عشر ولم يخرج
غير ذلك ، لأنَّ الضرة فما دونها ليس فيها تعددٌ ، وأمَّا فوقَ
العشرين فلم يكثرَ كثرة ما قبلها فخُفِّفَ ما كثرَ بالمزج دونَ
ما لم يكثرَ ، والدليلُ على أكثره أن كلَّ ما يتداهُ فهو في ضمنه ،
وحرفُ التعريفِ والإضافة لا يخلان بالبناء ، أمَّا حرفُ التعريفِ
فتمتقُّ على حكمه ، وأمَّا الإضافةُ فمذهبُ سيويه أنَّها لا تخلُ
بالبناء نظراً الى قيام العلة فيه مع الإضافة (١) ، فموجبُ البناء قائمٌ
بعد الإضافة كما هو قبل الإضافة ، ومذهبُ الاخفش أن الثاني
معربٌ ، لأنَّه مضافٌ فقوى أمرُ الأسمية فيه (٢) قياساً على أتني في
قولك : اثنا عشر ، والفرقُ بينهما أن أتني (٣) لما حذفتْ نونها
وهو حكمٌ من أحكام الإضافة أُعطيَ حكمُ المضاف لأنَّ علةَ بنائه
إنما هي كونه مترزلاً منزلةً جزء الكلمة فلما قدرَ مضافاً ،
والمضافُ له حكمُ الاستقلال في الأعرابِ فأنت (٤) علةُ البناءِ
فأجرى مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر ، فإنَّ علةَ
بنائه تضمنته معنى الحرف ، وتضمنته معنى الحرفِ باقٍ على حاله
قبل الإضافة وبعدها فلا يلزمُ من اعرابِ اتني في اتني عشر
اعراب (٥) عشر في خمسة عشر ، فإنَّ سُمِّيَ رجلٌ بخمسة
عشر كان فيه وجهان كما ذُكرَ ، أمَّا وجهُ البناء فلأنَّه قبل
النقل كان مبنياً فأجرى بعد التسمية مجراه قبلها كما أجرى غلامٌ

(١) انظر كتاب سيويه ٥٣/٢ ، ٥٤ .

(٢) (فيه) : ساقطة من ر .

(٣) في ت : (الفاء) .

(٤) في و ، من ، ب ، ت : (غات) .

(٥) في ل : (خمسة) .

زيد بعد التسمية مجزأً قبلها في الاعراب قياساً على قَمٍ إِذَا سَمَّيْتَ
 بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فِي الْبِنَاءِ • وَأَمَّا الْأَعْرَابُ فَلَأَنَّهَا كَلِمَتَانِ مَزْجِيَّاتَانِ
 وَصَيَّرْنَا وَاحِدًا وَسَمَّيْنَا بِهِمَا فَأَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ كَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ
 كَسْتَعْدَ فَيَنْبَغِي لِمَنْ أَعْرَبَ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ اللَّفْظُ الثَّلَاثِ الَّتِي فِي مَعْدٍ
 يَكْرَبُ عَلَيَّ مَا يَأْتِي بِأَتَا فِي فَصْلِ مَعْدٍ يَكْرَبُ ، وَأَمَّا عَلَّةٌ بِنَاءُ
 الْخَازِ بِأَزٍ فَمَشْكَلٌ ، وَوَجْهُ اشْكَالِهِ أَنَّهُ قُدَّرَ مُفْرَدًا فَلَا عَلَّةَ
 تَوْجِبُ الْبِنَاءَ يَسْكُنُ تَقْدِيرَهَا ، وَإِنْ قُدَّرَ مَرْكَبًا فَلَا عَلَّةَ يَسْكُنُ
 تَقْدِيرَهَا إِلَّا 'أَوْ' الْطَبَقَ عَلَيَّ (١) أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ خَازَ وَبَازَ
 مُزْجِيًّا وَصَيَّرْنَا وَاحِدًا كَخَمْسَةَ عَشَرَ وَلَا دَلِيلَ يَدُلُّ (٢) عَلَى ذَلِكَ
 بِخِلَافِ خَمْسَةَ عَشَرَ إِذْ قِيَاسُهُ خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ ، فَإِذَا صَحَّ هَذَا
 التَّقْدِيرُ فِيهِ فَلْيَسْجِحْ فِي مَعْدٍ يَكْرَبُ وَلَا قَائِلَ بِهِ ، وَغَايَةُ مَا يَسْكُنُ
 أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ قَصَدَ إِلَى عَطْفِ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ وَهَذَا
 التَّقْدِيرُ ، وَإِنْ كَانَ يَسْكُنُ أَنْ يُقَدَّرُوا (٣) مِثْلَهُ فِي مَعْدٍ يَكْرَبُ ،
 إِلَّا أَنْ الْأَحْكَامَ مِنَ الْبِنَاءِ فِي خَازِ بَازٍ وَالْأَعْرَابِ فِي مَعْدٍ يَكْرَبُ
 دَلَّتْ عَلَى الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ ، فَإِذَا كَانَتْ قَوَاعِدُ الْمَعْلُومَةِ تَقْتَضِي
 أَحْكَامًا مُخْتَلِفَةً [وَجَاءَتْ الْأَحْكَامُ مُخْتَلِفَةً] (٤) فِي الْفَظِ يَجُوزُ أَنْ
 تُقَدَّرَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا يَجْرِي عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ ، وَجِبَ
 تَقْدِيرُ ذَلِكَ فِيهَا ثَلَاثًا يُوْئِي إِلَى إِبْطَالِ مَا عَلِمَتْ صِحَّتُهُ ، فَهَذَا أَقْصَى
 مَا يَسْكُنُ أَنْ يُقَالَ فِي خَازِ بَازٍ •

(٢) فِي ل : (تَقْدِير) •

(٢) (يَدُلُّ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ش •

(٣) (يَسْكُنُ أَنْ يُقَدَّرُوا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل •

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ •

ة إِمَامًا بَادِي (١) بَدَا أَصْلُهُ بَادِيءٌ بَدَاءٌ ، طُرِحَتْ الهمزةُ
 مِنْ بَدَاءٍ فَصَارَ بَدَاً مَقْصُورًا ، وَأُبْدِلَتْ الهمزةُ مِنْ بَادِيءٍ يَسَاءً
 وَأُسْكِنَتْ حِينَ ضُمَّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ، وَإِمَامًا بَادِي بَدَى فَأَصْلُهُ
 بَادِيءٌ بَدَىءٌ دَشْنٌ بَدِيعٌ فَطُرِحَتْ هَمْزَتُهُ فَبَقِيَ بَدِيءٌ ، وَقَوْلُهُ
 « بَطْرَحَ الهمزةِ » أَي فِي بَدَاءٍ وَبَدِيءٍ ، وَالْإِسْكَانُ أَي فِي الْيَاءِ فِي الْأَسْمِ
 الْأَوَّلِ وَهُوَ أَيَادِي إِلَى سَبَابٍ (٢) فَهُمَا مِنَ التَّسْمِ الثَّانِي عِنْدَهُ مِمَّا لَمْ
 يَتَضَمَّنْ ثَانِيَهُ مَعْنَى حَرْفٍ فَهُوَ مَعْرَبٌ ، وَالْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ كَعَدُّ يَكْرُبُ
 وَهُوَ مُشْكَلٌ أَيْضًا ، وَوَجْهٌ إِشْكَالُهُ (أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ (٣) اسْمٌ مَعْرَبٌ
 لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ إِلَّا التَّخْفِيفُ وَالتَّخْفِيفُ لَا يُوجِبُ بِنَاءً ، وَلَوْ قِيلَ
 إِنَّهُ مَعْرَبٌ عَلَى أَصْلِهِ (٤) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ
 سَكَنُوا الْيَاءَ فِي أَيَدِي سَبَابٍ وَفِي بَادِي بَدَا بَعْدَ تَخْفِيفِ الهمزةِ
 تَخْفِيفًا لَمَّا جَرَّتْ فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرًا فَصَارَتْ كَالْأَمْثَلِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ
 فِي قَوْلِهِمْ : { آعْطِ الْقَوْسَ [١٨ و] بَارِيهَا } (٥) وَكَذَلِكَ قَوْلُ
 الشَّاعِرِ (٦) :

- (١) جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ وَيَضْرِبُ فِي الْأَوَّلِيَّةِ ، انظر الكتاب ٥٤/٢ .
 (٢) فِي الْكِتَابِ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى (أَيَادِي سَبَابٍ) مِثْلُ يُضْرَبُ فِي
 التَّفْرِيقِ الْكِتَابِ ٥٤/٢ ، أَمَالِي الْمُرْتَضَى ٨١/١ ، الْمُقْتَضَبُ ٢٥٠/٤ .
 (٣) (الْأَصْلُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ل ، ت ، س .
 (٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ت .
 (٥) مِثْلُ « يُضْرَبُ فِي الْإِسْتِمَاعَةِ عَلَى الْعَمَلِ بَيْنَ يَحْسَنُهُ وَهُوَ جُزْءٌ
 مِنْ بَيْتٍ :

يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَسَنْتَ تَحْسَنُهَا
 لَا تَنْفَسِدْنَهَا وَآعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

- انظر مجمع الأمثال للميداني ٣١٣/١ ، الفاخر ص ٣٠٤ .
 (٦) الْبَيْتُ لِلْعَيْشِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٣٥ فِي وَصْفِ نَاقَتِهِ
 وَقَدْ وَفَدَ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَمَامُهُ :

فَالَيْتَ لَا آرِثِي لَيْمًا مِنْ كَلَالَةٍ
 وَلَا مِنْ حَقِّي حَتَّى تَلَاقِي مُحَمَّدًا =

- وسأني ذكرُ ذلكَ في المشترك - لكانَ أقربُ إلى الصوابِ إلا أنَّهم حكموا ببناءً لما رأوا اسكانَ الاول وهو في موضعٍ ناسبٍ ، ورأوا صورةَ التركيبِ ثمَّ توجيهه لهم أنْ يُقالَ كثرَ استعمالهم أيدي سبأ في التفرقة حتى صارَ قولهم : أيدي سبأ يفهم منه التفرقة من غيرِ نظرٍ (إلى معنى الأيدي ، ومعنى سبأ على التفصيل ، فلما صارَ جميعاً يفهمُ منهما المعنى المقصودُ من غيرِ نظرٍ)^(١) إلى أحادهما كانَ بمنزلةِ معدٍ يكربُ في دالتهما على مدلولهما من غيرِ نظرٍ إلى تفصيلِ اللفظين ، فأجرى مجراه لما صارَ في المعنى مثله ، وإذا كانوا قد فعلوا مثلَ ذلكَ في الجملة حتى أُجريتْ مجرى المفرداتِ لما فهمَ منها معنى من غيرِ تفصيلٍ كقوله : فاه إلى في^(٢) ، فأُجريتْ إعرابُ المفردِ وعدلَ بها عن معنى الجملةِ فهذه أقربُ إلى ذلكَ ، وإنْ كنتِ الأحكامُ قد اختلفتْ باختلافِ المقصودِ فيهما إلا أنَّ الجامعَ بينهما في التشبيهِ أنَّها الفاظُ يفهمُ منها معنى مقصودٌ من غيرِ نظرٍ إلى مدلولِ كلِّ واحدٍ من التيلينِ مجرى المفردِ ، فهذا وجهُ المناهضةِ بينهما ، وحكمُ « بادي بَدَأَ » في العلةِ حكمُ « أيدي سبأ » ، وإنْ اختلفَ المدلولانِ في أنَّ ذلكَ المتفرقةِ وهذا للاوليةِ^(٣) .

ابن عيش ١٠٢/١٠ ، مشاهد الانصاف ص ٢٨ ، الفصل ص ٢١٤ ، ورواية الديوان (تزور) مكان (تلاقي) .

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (٢) (كقوله : فاه إلى في) ساقطة من ل ، ت .
 (٣) في ر : أرجع السقطة التي اشرت إليها في رقم (٣) .

وأما معد يكرب وبابه ففيه لقتان (١) على ما ذكر ،
أما اللغة الفصيحة فهي إعراب الثاني وجعل الأول معه كالجزء ،
ويكون غير منصرف (٢) وعلمته واضحة ، وهي أنهما لفظان مُزجاً
وصيراً واحداً دالاً على معنى فألحق بالمفردات من كلامهم ؛ لأنه
أشبهَ بها من المركبات قبل النقل ، إذ المركبات (٣) قبل النقل كان
لها حكم في الإعراب فبقي ذلك الحكم على حاله ، وهذا لم يكن
له حكم قبل النقل فلا بد له من حكمه (٤) الآن وهو أشبه
بالمفردات من حيث المعنى إذ مدلوله مفرد كما أن مدلول المفردات
مفرد . واللغة الثانية أن تضيف الأول إلى الثاني وعلمتها أنهم
شبهوه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً من جهة أنهما آسان
ذكر أحدهما عيب الآخر وهو ضعيف من وجهين : أحدهما
أن ما ذكروه تشبيه لفظي وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي
واعتبار المعنى أقوى ، والآخر (٥) هو إنهم بقوه ساكناً في حال
النصب ، فقالوا : رأيت معد يكرب ، ولو كان جارياً مجرى
المضاف على التحقيق لوجب أن تنصب كما تنصب المضاف إذا
كان مثله في قولك : رأيت قاضي مصر وشبهه ، ولماوجب (٦)
التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة ثم هذه
اللغة انقسم أصحابها قسمين : فمنهم من يمنع الثاني الصرف ،
علمته كالعلة في إسكان الياء من معد يكرب ، (ولولا امتدادهم

- (١) في ش : (يضاف عليها)
(٢) في ل ، س : (منصوب) وهو تحريف .
(٣) (إذ المركبات قبل النقل) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٤) في ل : (حكم)
(٥) في و : (والاحسن) وهو تحريف .
(٦) في ل : (أو جيبوا) ، وهو تحريف .

بالتركيب والمزج لم يكن للاسكان وجه^(١) ، ثم أصحاب هذه اللغة انقسموا قسمين : منهم من لا يصرف الثاني اعتداداً بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكن الياء من معد يكرب ، وهو وجه ثالث يصف به هذه اللغة ، ومنهم من يصرفه ، وهو القياس بعد قصد الاضافة اذ التركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف ، والله أعلم بالصواب .

الكنيات

(فصل) قال صاحب الكتاب : وهي كم وكذا وكبت وذيت إلى آخره .

قال الشيخ : علة بناء كم ، الاستفهامية ظاهرة وهي تضمنتها معنى حرف الاستفهام ، وأما الخبرية فيجوز أن تكون شبيها باختها لفظاً وأصل معنى ، وهو كناية^(٢) أو بوضعها على حرفين كرضع أو لأنها نقيضة (رَبَّ) أو لتضمنها معنى الانشاء ، وهو في الغالب بحرف ، وكانت تضم حرفاً مقدراً ولذلك استحق صدر الكلام ، ومعنى الكلام الانشائي ألاّ يحتمل صدقاً ولا كذباً بل نوع من الكلام المحقق في النفس ليس له اعتبار من خارج له فيسمى صدقاً ولا بمخالفة فيسمى كذباً ،

(١) في ر : ما بين القوسين متقدم على (ثم هذه اللغة انقسمت
 .. الخ) ، وهو وهم .

(٢) في ش : (عن) .

(والخبرُ بخلافه نوعٌ من الكلامِ في النفسِ له اعتبارٌ من الخارجِ بموافقةٍ فيسمى كذباً^(١)) ، فمثالُ الانشاءِ كقولك : قم واقعد فإنه لطلبِ محققٍ لا يُعتَبَرُ بأمرٍ من خارجٍ فلا يُقالُ له صدقٌ ولا كذبٌ ، والخبرُ كقولك : زيدٌ قثمٌ فيُعتَبَرُ بأمرٍ من خارجٍ وهو تحقيقُ النسبةِ إلى زيدٍ لا باعتبارِ النفسِ فإن كانت محققةً سُمِّيَ كذباً . وأمّا كذا فعلةٌ بنائه ، إمّا أن تقولَ : لشبهها بكمٌ في مضاهاةٍ ولحقتُ بها ، وإمّا لأنّها كفٌ التشبيهِ دخلتُ على ذا واستعملتُ [١٨ ظ] كنايةً فبقيتُ على أصلها في البناءِ . وأمّا كيتٌ وذيتٌ فعلةٌ بذئهما أنّهما كنايةٌ عن الجملِ ، والجملُ مبنيةٌ باعتبارِ الجملةِ فبُنيتُ تشبيهاً لها بما كُنِيَ بها عنه .

(فصل) قوله : ومميّزُ الاستفهاميةِ مفردٌ ، منصوبٌ ومميّزُ^(٢) لخبريه مجرورٌ مجذوعٌ أو مفردٌ .

قال الشيخُ : إنّما كان مميّزُ الاستفهاميةِ منصوباً مفرداً لأنّه لمطابقُ العددِ من غيرِ نظرٍ فجُعِلَ له تميّزٌ مطابقٌ للعددِ المتوسطِ وهو أحدٌ عشرٌ وأمّ يُجْعَلُ له القلّةُ ولا الكثرةُ كميّزِ الثلاثةِ^(٣) والمائةُ فيكونُ تحكّماً ، وأمّا الخبريةُ فجُعِلَ لها لما كانتُ لكثرةٍ مميّزٌ موافقٌ لمميّزِ عددِ الكثرةِ وهو المائةُ والألفُ ، وهو مفردٌ مخفوضٌ ، وجاءَ فيه الجمعُ تقويةً^(٤) لمعنى الكثرةِ إذ ليسَ في لفظِ كمٌ ما يشعرُ بخصوصيةِ الكثرةِ المقصودةِ بخلافِ الألفِ فإنّ فيها ما يشعرُ فاستغنتُ عن الجمعيةِ .

-
- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ش ، ز .
(٢) (مميّزٌ) ساقطة من و ، ش .
(٣) (الثلاثة) : ساقطة من ل ، ت .
(٤) في ش : (بقوته) ، وهو تحريفٌ .

(فصل) قال : وقع في وجهها مبتدأة الى آخره .

قال الشيخ : ولا يُقال (١) مالك كم ، ولا تقع إلا صدر الكلام عند البصريين (٢) ، فذلك لم تقع فاعلة ولا على صفة يلزم منها تقديم العادل إلا إذا كانت مضافاً إليها فأنه متغفر تقديم المضاف عليها ، إما لأنه متغذر تأخيره ، وإما لأن معنى الاستفهام ينسحب إليه فتصير الكلمتان للاستفهام فلم يسبق إلا أن تقع مبتدأة أو معمولة لفعل بعدها ، ويعرف ذلك بأن يُنظر إلى ما وقع بعدها ، فإن كان اسماً خيراً عنها وجب أن تكون مبتدأة كقولك : كم مالك وشبهه ، وإن لم يكن اسماً هو خير عنها ، وجب أن يكون ثم فعل فيُنظر فإن كان مسلطاً على كم وجب أن تكون معمولة له حسب ذلك التسلط مفعولاً به أو ظرفاً أو مصدرًا ، كقولك : كم رجلاً ضربت ، وكم يوماً ضربت (٣) زيداً ، وكم ضربة ضربت زيداً (٤) ؟ وإن لم يكن مسلطاً عليه فلا يخلو إما أن يكون مسلطاً على ضميرها تسلط المفعولية أولاً ، فن كان الأول فك فيه (٥) وجهان كسألة (زيد ضربته) مثاله كم رجلاً ضربته إلا أنك إذا قدرته منصوباً وجب أن تقدر الناصب متأخراً عنها فتقول : كم رجلاً ضربت ضربته لما تقدم من أن لها صدر الكلام ، وإن لم يكن مسلطاً عليها ولا ضميرها وجب أن يكون مبتدأة كقولك : كم رجلاً قام وكم رجلاً جاءك وشبهه ، ثم مثل بالبتداء ،

(١) (ولا يقع مالك كم) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) انظر انصاف ٢٩٨/١

(٣) (زيداً) : ساقطة من ر .

(٤) (زيداً) : ساقطة من ر .

(٥) في ل : (فيها) ، وهو تحريف .

ثمَّ مثلَ بعدهُ بمثلينِ آخرينِ للابتداءِ (١) يَبَيِّنُ بهما أنَّ ما يصلحُ (٢) صفةً للتمييزِ يصلحُ أنْ يكونَ خبراً وهو قوله: كَمَ منهم شاهدٌ على فلانٍ ، وكَمَ غلاماً لكِ واهبٌ ، ثمَّ مثلَ للمفعوليةِ والاضافةِ .

(فصل) : قالَ : وإذا فُصلَ بينَ الخبريةِ ومميزها نَصِبَ (٣) .

قالَ الشيخُ : جازَ الفصلُ بينَ كَمَ ومميزها ولم يجرزُ في مثلِ عشرينَ رجلاً من حيثُ إنَّ عشرينَ رجلاً الفرضُ فيه تبيينُ ائذاتِ أولاً ، وإنَّما جيءَ بعشرينَ ليبيِّنَ بها خصوصيةَ العددِ فيها جميعاً كَتَمَها شيءٌ واحدٌ ، ألا ترى أنَّ هذينِ المعنيينِ لما كانَ التعبيرُ عنهما بلفظٍ واحدٍ لم يدلُّ عنه كقولهم : رجلٌ ورجلانِ ، فصارَ عشرونَ رجلاً بمثابةِ قولك : رجلينِ فكما أنَّ رجلينِ لا يفصلُ بينَ حروفه فكذلكَ عشرونَ رجلاً بخلافِ (كَمَ) فإنَّها في أصلٍ وضعها للإبهامِ وليستْ معَ مميزها كعشرينَ معَ مميزه ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : كَمَ رجلاً لم تبيِّنْ به خصوصيةَ العددِ فقد ظهرَ الفرقُ بينَ البابينِ ، والمختارُ النصبُ عندَ الفصلِ ، لأنَّه في التقديرِ المختارِ مضافٌ إليه ، والفعلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ضعيفٌ ، ولما ضعفَ أنْ يكونَ مضافاً إليه نُقلَ إلى اعرابِ عمومِ التمييزِ وهو النصبُ ، وقد جاءَ الخبرُ معَ الفِعلِ إمَّا على جوازِ الفِعلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ، وإمَّا على أنْ يكونَ مجروراً باضمارٍ من .

(١) (للابتداءِ) : ساقطة من ل

(٢) (صفة) : ساقطة من ش

(٣) هذا رأي البصريينِ ، والكوفيون يرونَ بآئِه مخفوضِ الانصافِ ٣٠٣/١ .

(فصل) قال : وتقول : كَمْ غَيْرَهُ لَكَ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْفِعْلَ لِإِعْرَافِ أَنْ غَيْرَهُ وَنِثْلَهُ وَنِسْبَتَهُمَا مَا لَا يُتَعَرَّفُ ، لِإِضَافَةِ يَضِحُ أَنْ يَقَعَ مِمِيزاً لَكُمْ كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مَجْروراً لِرُبِّ .

(فصل) قال : وَقَدْ يُنْتَسَدُ بَيْتُ الْفِرْزَدِقِ (١) :

١٦٦- كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ

قال الشيخ : والنصب كما ذكر والجرح كذلك والرفع على معنى كَمْ مرةً أو كَمْ مرةً عمّةً لك حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي ، فكَمْ منصوبٌ على الظرف بحلبت أو على المصدر إن جعلنا المرات للحلبات بحلبت أَيْضاً فَتَقْدِيرُهُ عَلِيَّ الْأَوَّلِ حَلَبْتُ زَمَاناً كَثِيراً ، وَعَلِيَّ الثَّانِي حَلَبْتُ حَلَبَاتٍ كَثِيرَةً ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ أَنْ يُقْدَرُ اسْتِفْهَاماً أَوْ خَبِراً ، إِذْ مَعْنَاهُ فِي الْخَبْرِ كَثِيراً مِنَ الْإِزْمَنِ عَمَاتِكَ وَخَالَاتِكَ حَلَبْتُ لِي ، أَي كَانُوا خَدَمًا فِي أَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِذَا جَعَلَهُ اسْتِفْهَاماً كُنَّ مَعْنَاهُ أَخْبَرَنِي أَيَّ عَدَدٍ مِنَ الْإِزْمَانِ أَوْ مِنَ الْحَبَابَاتِ عَمَّةٌ لَكَ وَخَالَةٌ حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي ؟ أَي ذَلِكَ كَثِيرٌ لَا أَعْرِفُ تَدَدَهُ فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَدَدِهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَبْلَغُ مِنَ الْأَوَّلِ فِي الدَّمِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ .

(١) وتماه : (وخالة فداء عماء قد حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي) ،

وهو من قصيدة له يهجو بها جريراً ، الفداء : التي في أصابعها اعوجاج من كثرة الحلب ، ويروى البيت برقع عمّة ونصبها وجرحها ، الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ٥٨/٣ ، شرح الجمل ١٤٠/٢ ، الجمل ص ١٤٨ ، ابن عيمش ١٣٣/٤ ، المقرب ٣١٢/١ ، الأشموني ٢٠٧/١ ، الخزائنة ١٢٦/٣ ، الديوان ٤٥١/٢ ، التوتنة ١٣٣ ، كتاب العين للخليل ٢٨٧/١ .

قوله: تقديره 'كم مرة حَلَبْتَ عليَّ عماتك' .

قال الشيخ: 'إن أراد به تحقيق [٨٢ و] الأعراب لم يستقم ، لأنَّ عماتك فيها قُدِّرَ فاعلٌ وهي في البيت مبتدأ لتأخر الفعل عنها ، ولا يتقدَّمُ الفاعلُ على فعله ، وإنَّ أراد به تبيِّنَ المعنى وايضاحه فهو مستقيم ؛ لأنَّ عماتك حَلَبْتَ وحَلَبْتَ عماتك سواء .

(فصل) قال : والخبرية مضافة الى ميزها^(١) الى آخره .

قال الشيخ: 'تقدير' الاضافة هو الوجه 'لما يلزم' من اضمار الجار . ووجه القول الآخر ما ثبت من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهي مع حذفها بمعناها فحسملت عليها وهذا القول ليس كقول من يقول: 'العامل' في زيد في غلام زيد حرف الجر المقدَّر^(٢) في المعنى عاملاً ؛ لأنَّ هذا كتول من يقدَّرُ الاسم الاول تاماً منوناً في التقدير ، وبن مضمره وذلك يجعل الحرف المقدَّر في المعنى عاملاً مع كون الاول مضافاً لفظاً ومعنى والله أعلم بالصواب .

ومن اصناف الاسم المثني

قال صاحب الكتاب: هو ما لحقت آخره زيادتان الى آخره .
قال الشيخ: هذا الحد هو الذي يستقيم في حد المثني واذا حددنا الثنية قلنا: هو الحاق الاسم زيادتين الى آخره وليس قول

(١) انظر الكتاب ١/٢٩٣ .

(٢) في ل: (مقدَّر) .

من قال : ضمُّ شيءٍ الى مثله (في حدِّ المثني بشيءٍ ، لأنَّكَ لو قلت : زيدٌ وزيدٌ ضمُّ شيءٍ الى مثله)^(١) ، وليس بشئى . وقوله : « ليكون الاولُ علماً لضمِّ واحدٍ الى واحدٍ ، . يعني الى واحدٍ من جنسه المسمَّى بذلك الاسمِ كقولك في رجلٍ رجلانٍ ، وهل يجوزُ أن تأخذَ الاسمَ المشتركَ فتنبيهه باعتبارِ المدلولينِ كقولك : عينانِ في عينِ الشمسِ وعينِ الماءِ^(٢) فيه خلافٌ والظاهرُ جوازُه شاذّاً ، والكثيرُ استعمالُ خلافه ، وقالوا : زيدان^(٣) وعمرانِ في الاسماءِ الاعلامِ ، وإن كانت باعتبارِ مسمياتها كالاسماءِ المشتركة ، لأنها لم يُسمَّ بها باعتبارِ أمرٍ جامعٍ في مسمياتها وهذا ممَّا يُقوِّي قولَ من يقولُ : إنَّ الاسمَ المشتركَ يُثنى وإن اختلفَ مدلوله ، والجوابُ أنَّها إنَّما تُثنيُّت بعدَ أن أُحظرَ التكلمُ بالمسمياتِ بزيدٍ بياله وقدَّرَ انتفاءَ العلميةِ منها فصارتُ كأنَّها أسماءُ الاجناسِ^(٤) كرجلٍ باعتبارِ ما تحته^(٥) فثناها كما تُثني رجلٌ بعدَ أن قدَّرَ مثله ، وهذا المعنى هو الذي جوازُ أن يُقالَ : الزيدُ وزيدُ فلانٍ ولولا تقديرها نكرةٌ لم يستقمَ تعريفها ، مهما قدَّرتُ نكرةً صارتُ كأسماءِ الاجناسِ المشتركةِ في أمرٍ^(٦) واحدٍ إلاَّ أنَّ أسماءَ الاجناسِ مشتركاتٌ في أمرٍ معنويٍّ محققٍ ، وهذه مشتركةٌ في أمرٍ مقدَّرٍ وهو كونهُ مسمىً يزيدُ ، فإن قيلَ إذا كانت تُثنيُّها كبابٍ تنكيرها وتريفها بالاسمِ ، وذلك^(٧) شاذٌّ ، فليكن ثنيتها أيضاً شاذّاً وليس بشاذّاً بالاجماعِ

-
- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٢) (الماءُ) : ساقطة من و .
(٣) في ل : (الزيدان والعمران) .
(٤) في ل : (اجناس) .
(٥) في ر : (ما لحقه) .
(٦) في ر : (اسم) .
(٧) في ل : (ضعيف) .

فدلَّ على أنه ليس مثله ، والجواب ' أن زيدا إذا نكَّر وعرف
 فقد استعمل على خلاف ما وضع له من غير ضرورة ؛ لأنه
 يمكن استعماله علماً في كلِّ موضع فجعله نكرة بهذا التقدير
 إخراج له عن أصله لغير ضرورة ، وأمَّا زيدان فلا (١) يمكن
 استعماله علماً ، لأنَّ تثنيته توافي علميته فلا يلزم من شذوذ ما يمكن
 جريه على أصله شذوذ ما لا يمكن إجراؤه على أصله (٢) .

قوله : والثانية عوضاً من الحركة والتوين .

قال الشيخ : هو مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : إنَّها
 عوض من التوين (٣) ويستدلون بقولك : جاءني (٤) علماً زيدي
 فحذفها يدلُّ على أنَّها كالتوين ، والبصريون يستدلون بقولك :
 الغلامان فثبتها يدلُّ على أنَّها كالحركة إذ التوين لا اثبات له مع
 اللام . والوجه أنَّها كالحركة في موضع ، وكالتوين في موضع ،
 ومثلها في موضع ، فإذا قلت : رجلاً كانت عوضاً من التوين (٥)
 والحركة جميعاً ، وإذا قلت : الرجلان كانت عوضاً من الحركة ،
 فإذا قلت : علماً زيدٍ كانت عوضاً من التوين والحركة جميعاً .

قوله : ومن شأنه إذا لم يكن مثني منقوص .

- (١) في و : (فلان) وهو تحريف .
 (٢) في ل : (وأيضاً فإن المثني في الاعلام يلزمه في الفصيح الالف
 واللام فكان كالعوض من علمته التي فاتت بالتثنية بخلاف
 المفرد ، وإذا نكر فانه إخراج له من وضعه من غير عوض) ،
 وهذه من الزيادات التي يدخلها الناسخ .
 الانصاف ١/ ٣٣ .
 (٣) (جاء في) : ساقطة من ش .
 (٤) في ل : (عوضاً منها) ، وهو وهم .
 [٥]

قال الشيخ : يعني بالتنقوص ما آخره ألف ، وهذا غريب في الاصطلاح ، (وإنما التنقوص في الاصطلاح ما تنقص من آخره حرف كقاص وعصاً ، (وما نقصن بعض الأعراب كقاص) (١) وأما إطلاق التنقوص) (٢) تلي (٣) ما في آخره الف خاصة فليس بمعروف .

(فعمل) قوله : ولا يخلو التنقوص الى آخره .

قال الشيخ : التنقوص على اصطلاحه ، وهو ما في آخره ألف ، لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو فوقه ، فإن كان ثلاثياً وجب رد الألف الى أصلها لوجوب حركتها لوقوع الألف بعدها ، والواو والياء لا يملآن اذا وقعا قبل الألف كقولك : غزوا ورميا ، أما كراهة اجتماع الألفين ، وإما كراهة اللبس في الأصل وحمل البواقي عليه واذا لم يعمل وجب أن يبقى على الأصل فتقول : قسوان ورحيان ، وإن جهل أصلها نظرت الى الإمالة كما ذكروا أن كنت فوق الثلاثة لم تقلب الألف و إنما قلبت ياء فيما أصله واو لأحد أمرين [٨٢ ظ] إما لأنها في أصل الأفعال فعلت بهذا ذلك فأجريت الاسماء عليها كقولهم : أغزيت وأستغزيت ، وإما لاستقبالها آخراً فيما كثرت حروفه فأبدلوا منها الياء لخفتها .

قوله : وأما مذر وأن فلأن التثنية فيه لازمة الى آخره

-
- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
 (٢) ما بين القوسين ساقط مز ر .
 (٣) في ل : (بما آخره) ، وما اثبتناه احسن .

قال الشيخ: ووجه اعتراضه أنه اسم رباعي جاءت فيه
 اوأو رابعة ولم تقلب ياء، وجوابه أن مذروا أن لا يقال في
 مفرد مذروا فان عللنا بالوجه الاول فليس آخره الفأ مخففة
 عن واو حتى تبدل عن الالف ياء، بل هذه لم تزل واو للزوم
 التثنية، وان عللنا بالثاني فالواو لم تقع متطرفة؛ لأن التثنية لازمة
 فلا تقع متطرفة، ولذلك شبهها بالواو الواقعة في جباوة.

(فصل) قوله: وما آخره همزة الى آخره، ثم قال: في
 آخر الفصل فهذه الاخيرة تقلب واو لا غير .. والباب في
 البواقي أن لا يقابن وقد أجزى القلب.

قال الشيخ: يومهم أن الثلاثة الابواب مستوية في البقاء
 والقلب وليس الأمر كذلك، بل الاولى الباب فيها أن لا تقلب،
 والقلب ضعيف جداً، والقلب في الثانية أولى منه في الاولى،
 والقلب في الثالثة أظهر منه في الثانية، وإنما كان القلب ضعيفاً في
 الاولى لأنها همزة أصلية لم يوجد ما يوجب تغيرها فكان بقاؤها
 على حالها أولى، والثانية ليست همزة أصلية ولكنها منقلبة عن
 حرف (أ) أصلي فكان القلب أظهر لفوات أصلية الهمزة، والثالثة
 ليست أصلية ولا منقلبة عن حرف أصلي فكان القلب أظهر لفوات
 أصلية الهمزة وفوات الحرف الأصلي المنقلبة عنه الهمزة، وأما
 الرابع وهو حمراء وصحراء، فأنما أوجبوا فيه القلب للفرق
 بين همزة التأنيث وغيرها فكانت أولى بالقلب إذ لا أصل لها ولا
 عن أصل ولا شبهة بالاسمي، قلبت واو لأنه الذي ثبت لها

(1) (حرف) : ساطعة في و، ل، ت

في النسب فحُملَ عليه ، وإن اختلفت العلة ، وإمّا لأنّها عن همزةِ
والواو أقربُ إليها لمشاكلتها لها^(١) في الثقل ، وإمّا كراهةُ الأداءِ
إلى يائينِ بعدِ الفِ لو قالوا حمراءينِ ، وإمّا لفرّقوا بينهما وبينِ
الائتِ المقصورةِ بأمرٍ فيها ، والتي لا الفَ قبلها لم يقلبوها ذلك
القلبَ ، لأنّ القلبَ ثمّ الواجبَ والجائزَ إنّما كانَ لأنّها زائدةٌ معِ
استثقالِ^(٢) همزةِ بينِ الفينِ « كحمراءانِ » ، وإمّا لاستثقالها بينِ
الفينِ ولم يوجدْ في هذهِ شيءٌ من ذلكَ ، نعم قد تخفّفُ الهمزةُ
على ما سيأتي في تخفيفِ الهمزةِ وليسَ من هذا البابِ .

(فصل) قوله : وقد يُنسى الجمعُ على تأويلِ الجماعتينِ
والفريقينِ إلى آخره .

قالَ الشيخُ : تنيةُ الجمعِ قليلٌ وسببُ قلتهِ أن مفرده
يُعطي ما تُعطي التنيةُ فيتعُ ذكرُ التنيةِ ضامّاً ، ولكن قد يجري في
بعضِ ما يحتاجُ إلى ذكرِ الجمعِ مُنسىً مثلُ قوله : | كَالشَّاةِ
العائِرةِ بينِ الغنَمِينِ |^(٣) ، فلذلكَ يستحسنُ مثلُ ذلكَ فإنّه
لا يمكنُ التعبيرُ بمجردِ الجمعِ بخلافِ قولك : رجالانِ فإنّه
ضعيفٌ .

(فصل) قوله : ويُجملُ الانسانِ على لفظِ الجمعِ إذا كانا
متصلينِ إلى آخره .

- (١) (لها) : ساقطة من ل ، ب .
(٢) (استثقال همزة بين الفين) : ساقطة من س .
(٣) الحديث موجود في مسند الامام أحمد بن حنبل ، العائِرة :
تعير إلى هذه الغنم مرة وإلى هذه مرة أخرى لا تدري إلى أي جهة
تتبع ٤٧/٢ .

قال الشيخ : يعني اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى ، عبّر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان منتهى في المعنى ، وسيب كراهة اجتماع لفظين فيما تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى ، فعلى ذلك قول : ا ضرب رؤوسهما ولا فرق بين أن يكون الاول متحدآ في كل واحد منهما أو متعدداً فلذلك قول : قطعت أيديهما وأنت تريد يدآ من كل واحد منهما • وقال الكوفيون : شرطه أن يكون الاول متحدآ في كل واحد منهما كقوله تعالى : { فَقَدْ صَفَتْ قُدُوبَكُمَا } (١) ، وهو مردود بقوله تعالى : { فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا } (٢) ، والمراد آيماهما فبطلت شرطية الاتحاد •

قوله : وقال (٣) :

ظَهَرَ أَحْمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسِينِ - ٢٦١

فاستعمل هذا والاصل معاً •

قال الشيخ : يعني بقوله هذا وضع الجمع موضع التثنية وهو إشارة الى حكم هذا الفصل ، وهو قوله : ظُهُورِ التَّرْسِينِ ، وقوله : والاصل يعني لفظ المنتهى للدلالة على التثنية على القياس الأصلي ،

(١) سورة التحريم الآية : ٤ •

(٢) سورة المائدة الآية : ٣٨ •

(٣) لبيت لخطام المجاشعي وصدده : (ومهمين قذفين مرتين) وصف به فلانين لانبات فيهما ، ووصفهما كالترسين لارتفاعهما ، ومهمين : واحدة المهمة ، وهو القفر المخوف ، القذف : البعد من الارض ، والكتاب ١/ ٢٤١ ، ٢/ ٢٠٢ ، ابن يعيش ٤/ ١٥٦ ، الجمل ص ٣٠٣ ، شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٩٤

وهو قوله : ظهرهما ثم بين أن الشرط الاتصال لامتناع أفراسهما
وغلماتهما لما فقد الاتصال .

ومن أصناف الاسم المجوع

قال الشيخ : لما كان غرضه الدلالة على بيان اللفظ السالم
المذكر (١) ، لاختلاف آخره ، بالحروف لاختلاف العامل لم يمكنه
حدّ المجموع المكسر معه لاختلافهما [٨٣ و] في هذا المعنى فجعل
كل واحد على حدة ، ثم حدّ المجوع السالم المذكر على نحو
حدّ التثنية ، وذكر السالم المؤنث بالالف والتاء لتلايقهم عموم
السالم فيما ذكر ، واستغنى عن أن يمد لفظاً آخر للمذكر السالم
إذ ائتمه فيه تبيه ، فالذي بالواو والنون لمن يعلم في أعلامه
وصفاته ، أراد بعض أعلامه وإلا فلا يستقيم التعميم ، فان طلحة
وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وهو من أعلام من يعقل ، وأحمر
وعلامته وجريح من صفات من يعقل لا يجمع بالواو والنون ،
وإنما يجمع بالواو والنون كل مذكر يعقل أو صفة لمذكر
يعقل ، ليست أفعال فعلاء ولا فعلان فعلى مؤنثة جارية تلي
المذكر ، ولا مذكره يجري على المؤنث إلا ما شذ عن الذي ذكره ،
وأما العلة فتؤخذ من غيره .

قوله : « والذي بالالف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته » .
يريد بعض صفاته وهو كل صفة ليست فعلاء أفعال ولا فعلى
فعالان ، ولا مذكراً يجري على المؤنث كطالق وجريح كأنه استغنى
عن بيان ذلك ههنا بتفاصيل ستأتي في الباب .

(١) في ت : (المذكورين ، وهو تحريف .

ثم قال : والثاني يعمُ من يعلمُ وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم •
(يعني المكسّر ، وقوله : في أسمائهم وصفاتهم)^(١) ، يريدُ في بعضِ
الصفاتِ إذْ بعضها لا يُجمعُ إلاَّ صحيحاً كمكْرِمٍ ومكْرَمٍ على
ما سيأتي •

وقوله : وحكمُ الزيادةِينِ كحَمِيها في (مسلمانِ) • على
ما تقدّمَ •

قوله : وقد أُجرِيَ المؤنثُ على المذكرِ في التسويةِ الى آخره •

قالَ الشيخُ : أي جعلُ علامةَ النصبِ والخفضِ الكسرةَ حملاً
لهُ على المذكرِ حيثُ جعلَ علامةَ الخفضِ والنصبِ الياءَ أنْ تكونَ
للمؤنثِ على المذكرِ مزيةً ، وإنما أُعْرِبَ الجمعُ الصحيحُ
بالحروفِ ؛ لأنّه زِيدَ في آخره حروفٌ علّةٌ معَ بقاءِ صيغتهِ
فأشبهَ التثنيةَ فأعْرِبَ كأعرابِها ، وإنما أُعْرِبَ المثنيّ بالحروفِ
لأنّه لما تكثرَ مدلولهُ جعلوا أعرابهُ بشيءٍ هو أكثرُ من أعرابِ
المفردِ ، وهو الحروفُ ، وكانَ القياسُ فيما يُعْرَبُ بالحروفِ أنْ
يكونَ الواوُ للرفعِ والالفُ للنصبِ والياءُ للخفضِ كما هو في أخوكِ
وأخواته ، فقياسُ الزيدونَ أنْ يُقالَ في نصبه الزيدانِ ، وفي خفضه
الزيدينِ على ما هو عليه في الرفعِ ، وقياسُ التثنيةِ أنْ يُقالَ فسي
الرفعِ الزيدونَ وفي النصبِ الزيدانِ وفي الخفضِ الزيدينِ ، فجاءَ
الجمعُ في الرفعِ والخفضِ على القياسِ ، وجاءتِ التثنيةُ في الخفضِ
على القياسِ لا غيرُ ، وإنما كانَ ذلكَ من جهةِ أنْ الالفُ التي هي
قياسُ النصبِ لو بقيتُ لهما لاتبسَ التثنيةُ بالجمعِ في قولك :

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

ضاربه ، لأنَّ النونَ تُحذفُ وما قبلَ الالفِ لا يكونُ إلاّ مفتوحاً ، فلا فرقَ بينَ كونهِ تثنيةً أو جمعاً ، فلماً جاءَ اللبسُ مِنَ الالفِ في النصبِ سقطتُ منهما جميعاً في النصبِ ، ثمَّ لما كانَ الالفُ أخذَ حروفَ العلةِ كُبرهَ أنْ تخلَّأً بالكليَّةِ فيجعلُ عوضاً من الواوِ في التثنيةِ ثمَّ حمَلَ في كلِّ واحدٍ منهما المنصوبُ على المخفوضِ إذْ لم يبقَ غيرَ ذلكَ فصارَ الأمرُ على ما ذُكِرَ في حدِّ الجمعِ والتثنيةِ .

(فصل) قوله : وينقسمُ الى جمعٍ قلةٍ وجمعٍ كثرةٍ .

قالَ الشيخُ : ويعني بجمعِ القلةِ ما ذُكِرَ ، (وجمعِ الكثرةِ ما زادَ عليه ، وصيغُ جمعِ القلةِ أبنيةٌ مخصصةٌ من جـوعِ التكسيرِ ، وهي)^(١) ما ذُكِرَ ، وجمعُ صيغِ^(٢) التصحيحِ وصيغِ جموعِ القلةِ أبنيةٌ مخصصةٌ من جموعِ التكسيرِ ما عدَ ذلكَ .

(فصل) قوله : وقد يُجملُ اعرابُ ما يُجسَعُ بالواوِ والنونِ في النونِ الى آخره .

قالَ الشيخُ : جعلُ الاعرابِ في النونِ معَ بقائهِ جمعاً شاذٌ ولم يأتِ معَ شذوذهِ إلاّ في أسماءِ جمعتْ جمعَ التصحيحِ على غيرِ قياسٍ ، كأنَّهما لما كانتُ مستحقةً للتكسيرِ جرى فيها اعرابهُ ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٢) (صيغِ ير : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

من ذلك قولهم : سنين^(١) على ما ذكر ، ومنها أسماء الأعداد
كقوله^(٢) :

١٦٨- وَقَدْ جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

ولابد من الياء ؛ لأن الأعراب لا يكون بجهتين ، والتزام الياء
دون الواو لخفتها وتقل الواو .

(فصل) قوله : وللتلاني المجرّد إذا كسّر عشرة أمثلة إلى

آخره .

قال الشيخ : ثم تعرّض لأبنة الجمع ولم يذكر المفردات
ولم يذكر لكل مفرد أبنته التي جمع عليها ؛ لأنه لا يفيد كثير
غرض إذ ذلك لا ينضبط إلا بالسمع في كل لفظه وهو حظ
المنة ، والذي ينضبط هو أن تعلم أوزان الجمع وأوزان
المفردات^(٣) ، ويعلم أن تلك المفردات لا تخرج عن قيل هذا
الجمع ، وهذا المعنى يحصل بما ذكره ، فإن ذكر من الجموع
عشرة في مثال ، علم أن عشرة الأوزان المفردة تجمع عليها
وإن جاءت ناقصة علم أن ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك
الوزنة ، وبيانه أنه ذكر في أفعال جميع الأمثلة فعلم أن جميع
الأمثلة تجمع عليه ثم ذكر فعلاً وذكر ستة أمثلة فنقصت

(١) في ر : (شيتين) ، وهو تحريف .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي وصدده : (وماذا يدري

الشعراء مني) يدري : يتغي ، يطلب ، المقتضب ٣/٣٣٢ .

الاشموني ١/٨٩ ، ابن عقيل ١/٦١ ، الخزائن ٣/٤١٤ ، العيني

على الاشموني ١/٨٩ .

(٣) في ل : (أوزان في الجمع وأوزان في المفرد) .

أربعة ، وهي فَعِلَ وَفَعَلَ وَفَعُلَ وَفَعِلَ فَيُعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ
 لَمْ تَجِيءْ عَلَى فِعَالٍ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ، وَهَذَا الَّذِي كَانَ يَحْصُلُ لَوْ
 ذَكَرَ الْمَفْرَدَاتِ وَاحِدًا وَاحِدًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَطُولُ الْكَلَامُ وَهَذَا
 أَخْصَرُ .

(فصل) قوله : والمؤنث الساكن الحشور الى آخره .

قال الشيخ : لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة كما ذكر ،
 فإن كان اسماً تحركت عينه في الجمع إذا صححت [٨٣ ظ] فإن
 أراد بقوله : إذا صححت حروف العلة وحروف الادغام فهو
 جيد ، ولكنه ليس بالظاهر ، وحكسه حكم المعتل في أنه لا
 يُحْرَكُ ، قول : شِدَّةٌ وَشِدَاتٌ .

قوله : وبه وبالكسر في المكسور لها كسيدات .

قال الشيخ : كان ينبغي أن يُنبه على المدغم العين والمعتل
 اللام ، أمّا المدغم كقوله : حِجَّةٌ وَحِجَّاتٌ فيجب إسكانه ، وأمّا
 المعتل اللام فلاسكان فيه جائز كذِرْوَةٌ وَذِرْوَاتٌ .

وقوله : وبه وبالضم في المضمومها كفرقات .

قال الشيخ : كان ينبغي أن يُنبه على المدغم العين والمعتل
 اللام ، أمّا المدغم فيجب إسكانه كقولك : عُدَّةٌ وَعُدَاتٌ ، وأمّا
 المعتل اللام فيجوز إسكانه كعُرْوَةٌ وَعُرْوَاتٌ ، وَخُطْبَةٌ
 وَخُطْبَاتٌ . ثمّ أورد اعتراضاً على قوله : وتُسكَّنُ في الصفة
 وقد قالوا لَجِبَاتٌ (وَرَبَعَاتٌ وهي صفات ، تقول : شمياه)

لَجَبَّاتٌ^(١) ، وهي الشاةُ التي جَفَّ لَبْنُهَا ونَسَاءٌ رِبَعَاتٌ^(٢) للقصيرات ، وأجِبَ أَنْ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ مِنْ قَبْلِ الْأَسْمَاءِ فَلَمَّا وَصَفَ بِهِ لِلْمَخِ مَعْنَى الصِّفَةِ ، بَقِيَ حُكْمُ الْأَسْمَاءِ فِي التَّحْرِيكِ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : لَجَبَّاتٌ وَرِبَعَاتٌ وَهُوَ التَّيَاسُ ، ثُمَّ قَوِيَ ذَلِكَ بِأَنْ مِثْلَ الْأَسْمَاءِ لَا لَبْسَ فِي أَسْمَائِهَا وَقَدْ أُجْرِيَتْ صِفَاتٌ عَلَى خِلَافِ أَصْلِهَا يَقُولُهُ : إِمْرَأَةٌ كَلْبَةٌ وَبِلَّةٌ غَمَّةٌ وَلَوْ جُمِعَتْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لَقِيلَ نِسَاءٌ كَلْبَاتٌ وَكَلْبَاتٌ فَكَلْبَاتٌ نَظْرًا إِلَى الْأَصْلِ وَكَلْبَاتٌ نَظْرًا إِلَى الْوَصْفِ ، وَأَمَّا مِثْلُ^(٣) لَيْلَةٍ غَمَّةٍ فَلَا يَظْهَرُ فِي الْجَمْعِ فَرْقٌ بَيْنَ كَوْنِهِ إِسْمًا أَوْ صِفَةً لِأَنَّ الْمَدْعَمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

(فصل) قوله : وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كانه في
اتاء .

قال الشيخ : وقوله عيرَات في جميع غير ، إنما يكون على لغة هذيل ، لأنه معتل العين وكذلك البيت^(٣) .

(فعل) قوله : وامتعوا فيما اعتلت عينه من أفعُل إلى آخره .

قال الشيخ : كراهة الضمة على الواو والياء فلا يقولون : عودٌ وأعود ولا ذيلٌ وأذيلٌ إلا ما شذَّ ، وامتعوا في الواو دون

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش

(٢) (مثل) : ساقطة من ش

(٣) البيت هو : عيرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤْدَدِ الْعَدِ

سُدِّ الْيَهُمِّ مَحْظُوطَةٌ الْإِعْكَامِ

البيت للكثير من قصيدة يمدح بها أهل البيت (ع) ، انفصل

ص ٩٠ ، ابن يعيش ٣٣/٥ .

الياء من فَعُولٍ • كراهة الضمتين والواوين فلا يقولون : قووس
 إلا ما شذَّ ولم يكرهوه في الياء^(١) لفتدان أحد الواوين وقوتها
 بالسكون بعدها ، ومنهم من يكسرُ الاولَ في مثل ذلك كراهة
 الضمتين والواو ، فيقولون : عيونُ وشبهُ ، وأَفْعَلُ من المعتلِّ
 اللامِ يجبُ أن يكونَ من بابِ قاضٍ فيصيرُ لفظه على لفظِ أفعٍ في
 الرفعِ والجرِّ ، وأَفْعَلًا في النصبِ ، لأنَّه لو بقي لادى الى واوٍ
 وياءٍ قبلها ضمةٌ ، وليسَ من لغتهم فتبدلُ الضمةُ كسرةً فيجتمعُ
 ساكنانِ حرفُ العلةِ والتوين فيحذفُ الاولُ لالتقاء الساكنينِ
 فيصيرُ كما ذكرَ كقولك : أدلُّ وأيدُّ ، ورأيتُ أدلياً وأيدياً ،
 وفَعُولٌ من المعتلِّ اللامِ تبدلُ فيه الضمةُ كسرةً لشبهه بما في
 آخره حرفُ علةٍ قبلها ضمةٌ كقولك : دليُّ دميُّ ؛ لأنَّ أصله
 دَلُوٌّ [ودنوٌّ]^(٢) في فقلبتُ الضمةُ كسرةً فانقلبتِ الواوُ الاولىُ
 ياءً ثمَّ أُدغمتْ فيما بعدها سواءً كانتْ واوًا أو ياءً على أصلِ الاعلالِ
 الذي سيأتي ، وقد جاء الضمةُ في مثله باقيةً فيما كان من ذواتِ
 الواوِ مثل قولهم : نَحْوُ^(٣) ، وجاء في الياءِ نادراً ، قالوا : قنُوٌّ ،
 ويجوزُ كسرُ الفاءِ في المقيسِ كقولك : دليُّ ونجِيٌّ كراهةُ
 الكسرةِ بعد الضمةِ في أولِ الكلمةِ في الاسمِ • وقولهم : قسيُّ هو
 جمعُ قوسٍ ، جمعه على فَعُولٍ فيكونُ قووساً ، فكَرِهوا اجتماعَ
 الضمتينِ والواوينِ فأخروا الواوَ الى موضعِ اللامِ فصارَ قسُوٌّ
 ففعلوا فيه ما فعلوا في دليِّ فصارَ قسيُّ فلذلك قال : كأنَّه جمعُ
 قسُوٍّ في التقديرِ كما ذكرناه •

(١) (في الياء) : ساقطة من ب •

(٢) (ودمو) : ساقطة من الاصل •

(٣) في ش ، ر : (وقد) •

(فصل) قوله: وَيُجْمَعُ: على أَفْعَلٍ كَأَمٍ وهو
نظيرُ أَمٍ.

قال الشيخ: معناه أَنَّ أَمَ وزنه أَفْعَلُ فيكونُ أصله (١) أَمَوًا
فوجبَ قلبُ الهمزةِ الثانيةِ (٢) ألفًا مثلها في أَدَمٍ ، ووجبَ قلبُ
الضمةِ كسرةً مثلها في أَدَلٍ ، لأنَّ الواوَ تنقلبُ ياءً بالكسرةِ ثمَّ
تُسكَّنُ لاستتقالِ الضمةِ والكسرةِ عليها مثلها في قاضٍ فيجتمعُ
ساكنانِ فيُحذفُ حرفُ العلةِ لاجتماعهما فيصيرُ أَمٍ ، ووزنه أَفْعُ ،
تقولُ: في الرفعِ والجرِّ أَمٍ وتقولُ: في النصبِ رأيتُ أَمِيًّا فثبتُ
الياءُ لانكسارِ ما قبلها مثلهُ في رأيتُ غَازِيًّا .

(فصل) قوله: وَأَمَّا الخَمَاسِي فِلا يَكسَّرُ إلاَّ على
استكراهٍ .

قال الشيخ: لأنَّه مُستقلٌ في مفردِهِ فإذا اجتمعَ زادَ استتقالًا
إِنْ بقيتُ حروفهُ أو أُخِلَّ بِهِ إِنْ حُذِفَ مِنْهَا ، فإن كسَّرَ على
الاستكراهِ وجبَ الحذفُ ، وقياسهُ أَنْ يُحذفَ الخَاسِ ، لأنَّه
حصلَ بِهِ الثقلُ ، فيتمالُ فَرَازِدٌ وَجَحَامِرٌ وقياسُ مَنْ قالَ
جُجِيرِشٌ وفَرِيزِقٌ أَنْ يَقولَ جَحَارِشٌ وفَرَازِقٌ .

(فصل) قوله: وما كانَ زيادتهُ ثالثةً فأسمائهُ في الجمعِ أحدٌ
عشرَ مثلاً .

(١) في ل: (أَمَر جمع أمر أصلها أمره ، فلذلك شبهه بأَكْبِية

وأَمٍ ، وإذا كان أصله) .

(٢) (الثانية) : ساقطة من ش .

قال الشيخ : جرى في هذا الفصل كالفصول الأولى ، لاشتراك الآحاد [٨٤و] في الابنية المذكورة وهذا لا يكون إلا في خمسة أمثلة ؛ لأن المدّة إمّا ألف " أو واو " أو ياء ، فالألف لا يكون قبلها (١) إلا فتحة فيبقى أول الكلمة (٢) يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً فهذه ثلاثة ، وإن كانت المدّة واو أو فلا يكون قبلها إلا الضمة ، والأول لا يكون إلا مفتوحاً ؛ لأن الكسر ليس من أبنيتهم والضم من أبنية الجموع (٣) إلا ما شذّ من نحو سدوس للطليسان والاخضر ، وقد رواه الاصمعي بالفتح (٤) .

وقوله : ولا يُجمع على أفعل .

قال الشيخ : تخصيص له بالمؤنث وبين أن أمكناً من السواذ ، وإن كانت المدّة ياء فلا يكون قبلها إلا الكسرة والأول مفتوح ، والضم والكسر ليس من أبنيتهم إذ فُعِيل وفِعِيل ليس من أبنيتهم فبت أنها خمسة ، ولم يجيء فُعُل في المضاعف ولا المعتل اللام ، كأنهم كرهوا أن يأتوا بالثلثين ؛ لأنهم فيه بين لبس وتقل ، لأنهم إذا أدغموا لم يعرفوا كونه فُعُلاً ، وإن أظهروا استقل النطق بالثلثين وقد جاء قليلاً على فُعُل مفكوكاً إدغاه ، ولوا سرير " و سرر " (٥) ، فأما المعتل اللام فكرهوه البتة لما يؤدي إلى الاعلال ؛ لأنه ليس في لغتهم ما آخره حرف علة وقبلها ضمة ، فاذا أدّى إليه قياس (٦) قلبوا الضمة كسرة ، فلو فعلوا ذلك

- (١) قبلها (ساقطة من ر .
(٢) (الكلمة) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .
(٣) (من أبنية الجمع) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .
(٤) كان الاصمعي يقول : (السدوس) بالفتح الطليسان
وسدوس بالضم اسم رجل . الصحاح ٢/٩٢٤ مادة (سدس) .
في ل : (سرر) ساقطة .
في ب : (الضمة) .

- ههنا لقالوا : في التمسب فُعَلًا فيؤدي إلى ما ليس من أبنية أسمائهم •
وقد جاء فصل قليلاً قولوا ذُبابٌ وذُبٌّ ، وأمّا المؤنث 'فظاهر' •

قوله : ولصفتاه تسعة أمثلة •

قال الشيخ : منها أفعلاء ولم يذكرها في الأمثلة ، وموضعها
بعد أعداء فينبغي أن يكون بعده ، وأصدقاه ونحوه •

قوله : ويجمع التصحيح •

قال الشيخ : لوجود شرائطه ، وأمّا فَعِيلٌ فبابه ما ذُكِرَ
ولا يُجمعُ جمع التصحيح ، لأنَّ فَعِيلًا يكونُ بمعنى مفعول ،
ويكونُ بمعنى فاعل ، فكأنَّهم أرادوا أن يجملوا بينهما في الجمع فرقاً
فجمعوا أحدهما جمع السلافة والآخر جمع التكسير وكان ذلك
أولى بالسلافة ، لأنَّه الأصلُ وفَعِيلٌ بمعنى مفعول ليس أصلاً
فلمَّا لم يُجمعْ بالواو والنون لم يُجمعْ مؤنثه بالالف والتاء
لكونه عليه في الجمع •

قوله : ولمؤنثها ثلاثة أمثلة •

قال الشيخ : وعدَّ فُعَلًا وفُعَلَاءَ عند غيره لا يكون جمع
فَعِيلَةٍ ، وإنَّما هي جمع فَعِيلٍ ، وقولهم : خُلُفَاءُ ظاهرٌ فيما
ذُكِرَ وغيره يزعم أنه قيل خَلِيفٌ وخَلِيفَةٌ ، وإنَّ خُلُفَاءَ
جمع خَلِيفٍ ، وخَلِيفٌ جمع خَلِيفَةٍ ، وإذا احتمل خُلُفَاءُ أن
يكون جمعاً لخلِيفٍ فلا يُجمعُ أصلاً في جمع فَعِيلَةٍ عليه إذ
لا يثبتُ بابٌ مثل هذا بالاحتمال بل لا بدَّ من ثبوت •

(فصل) قوله: وما كان على فاعلٍ اسماً الى آخره .

قال الشيخ: لما كان هذا الوزن غيرَ مشاركٍ لثله في
أبنية أفردة . قوله: « وللمصنفة ثمانية » ، ووقع في بعض النسخ
تسعة ، وعدّ منها فُعلُول ومثَل بـقُعودٍ ، وليس بعيدٍ عن الصوابِ .
فإن قيل هو قليلٌ ففَعَمَالٌ أَقَلُّ ، وقد ذكره وقد شدّ نحو
فَوَارِسٍ وهو الْكُ وَنَوَأكِسَ ، فأما فَوَارِسٌ ، فلذي حَسُنٍ
منهُ انتفاءُ [اللبس] (١) بينهُ وبينَ المؤنثِ ؛ لأنَّهُم لا يقولون إمْرأةً
فَارِسَةً ، وأمّا هُوَ الْكُ فجاء في مثل (هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ) (٢) ،
والأمثالُ كثيراً ما تخرجُ عن القياسِ ، وأمّا نَوَأكِسُ فللضرورةِ
فلا اعتدادَ به ، ويجوزُ في فاعِلٍ إذا كانَ لِمَا
لا يعقلُ أنْ يُجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلٍ قِياماً مطرداً تقولُ في خيلٍ
ذُكُورٍ رَوَافِسٍ ، وَسِرَّةٌ هُوَ أَنْ الْجَمْعَ فِيمَا لَا يُعْقَلُ الْمَذْكَرُ
يجري مجرى المؤنثِ فَيَمُنُّ يَعْقَلُ تارةً في مفرده وتارةً في صفاته
وأخباره وأحواله ، ولما كانت هذه الصفاتُ لِمَا لَا يُعْقَلُ أُجْرِيَتْ
ذَلِكَ الْمَجْرَى ، أَلَا تَرَى أَنْ أَفْعَلَ مَذْكَرٌ فَعَلَى لَا يُجْمَعُ عَلَى
فَعَلٍ ، وَفَعَلَى فِي مَوْنِهِ يُجْمَعُ عَلَى فَعَلٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
{ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } (٣) ، وَأُخَرَ جَمْعٌ أُخَرَ ، لِأَنَّهُ
لِلْيَوْمِ وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ فِيمَا لَا يُعْقَلُ أُجْرِيَ مَجْرَى أُخْرَى عَلَى
مَا ذُكِرَ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ التَّاءُ وَمَا لَا تَاءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ
الْمُتَّفَرِّقَةَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْنثِ فِي الْمَعْنَى ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ وُجُودِ التَّاءِ
وَعَدَمِهَا ، كَجَائِضٍ وَحَاسِرٍ .

(١) (اللبس) : زيادة عن ل .

(٢) مثل يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة . اساس البلاغة

٣٠٨/٢ . شرح شواهد الشافية ص ١٤٢ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٨٤ .

(فَعَل) قوله : وللاسمِ مِمَّا فِي آخِرِهِ الْفُ تَأْنِيثٌ

إِلَى آخِرِهِ •

قال الشيخ : ثمَّ مَثَلٌ بِصَحَابِي وَأُنَاثٍ ، وَقِيَاسٌ تَرْتِيبُهُ أَنْ يُمَثَّلَ بِأَرْبَعَةٍ ، لِأَنَّ الْمَفْرَدَ مِثْلَانَ وَالْجَمْعَ مِثْلَانَ (١) فَيَجِيءُ التَّرْتِيبُ أَرْبَعَةً ، وَهُوَ ذَفَارَى فِي ذَفْرَى •

وقوله : وللمعفة أربعة أمثلة •

[قال الشيخ] (٢) : ثمَّ ذَكَرَ فُعَلًا وَفَعَلًا ، وَفَعُلًا وَفَعُلًا لَيْسَ بِعَامٍ ، وَإِنَّمَا يُجْمَعُ عَلَى فَعُلٍ فَعَلَاءَ أَفْعَلٍ وَعَلَى الْفُعُلِ فُعُلَى أَفْعَلٍ • ثُمَّ قَالَ « وَيُقَالُ ذَفْرِيَاتٌ » تَسْبِيحًا عَلَى أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ التَّصْحِيحُ إِلَّا فَعَلَاءَ (٣) أَفْعَلٍ ، وَسِبْهُ أَنْ أَفْعَلُ فَعَلَاءَ (٤) ، وَافَقَ لِأَفْعَلِ فَعُلَى (٥) فِي اللَّفْظِ ، فَارَادُوا أَنْ يَفْرَقُوا بَيْنَهُمَا فِي الْجَمْعِ [٨٤ ظ] فَجَمَعُوا أَفْعَلُ فَعُلَى بِالْوَاوِ وَإِنْسُونِ وَاسْتَفْتَوْا فِي جَمْعِ أَفْعَلِ فَعَلَاءَ فَرَقًا بَيْنَهُمَا فَلِذَلِكَ جَازَ فِي فَعْمَلَى أَفْعَلِ الْفُعُلِيَّاتِ حَمَلًا عَلَى مَذْكَرِهِ ، وَلَمْ يَجِيءْ فِي فَعَلَاءِ أَفْعَلِ فَعْلَاوَاتٍ ، لِامْتِنَاعِ التَّصْحِيحِ فِي مَذْكَرِهِ • ثُمَّ اشْتَرَضَ بِالْخُضْرِ وَأَبٍ ، وَأَجَابَ عَنْهَا بِتَلْبِئِهَا حَتَّى لَا يُذَكَّرَ الْمَوْصُوفُ قَبْلَهَا فَصَارَتْ مِثْلَ صَحْرَاءَ فَأُجْرِيَتْ • جَرَاهَا •

(١) (والجمع مثالان) : ساقط من ش

(٢) ما بين القوسين : ساقط من الاصل

(٣) في ل : (فَعُلَى) ، وهو خطأ

(٤) في ل : (فَعُلَى) ، وهو خطأ

(٥) في ل : (فَعَلَاءَ) ، وهو خطأ

قال : « إذا كنت الالف 'خامسة' ، لم يُجمع إلا مصححاً ؛
لأنهم إذا كرهوا التكبير في الخماسي المذكر فلأن يكرهوا التكبير
في المؤنث أولى . »

(فصل) قال : لأفعل إذا كان أسماً مثال واحد أفاعِل
إلى آخره .

قال النسخ : [قوله] (١) وللصفة ثلاثة أمثلة ، جمع بين أمثلة
الصفات ، وفعل وفعلان مختص بأفعل الذي مؤنثه فعلاء
وأفاعِل مختص بأفعل الذي للفضيل ، وهو الذي مؤنثه
فعلى . وقوله : « إنما يُجمع بأفاعِل أفعل الذي مؤنثه
فعلى ، لا يكفي فأنه يبقى فعل وفعلان ويوهم أنهما مطلقان
وليس كذلك ، وأفعل الفضيل يُجمع أيضاً بالواو والنون دون
أفعل الآخر وقد ذكر ذلك ، ثم أورد قول الشاعر (٢) :

١٦٩- أتأني وعيد الحوص

والبيت كلاعتراض على الفصل ، فإنه إن كان أحوص مفعلة

(١) قوله (ساقطة من الأصل)

(٢) البيت للاعشى من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة في ديوانه
١٤٩ وتماحه :

من آل جعفر فنيا عبدة عمرو لو نهيت الأحوصا

والأحوص : الذي عينه صغيرة ، وربيعة بن جعفر بن كلاب يقال
له الأحوص ، وكذلك عمرو بن الأحوص ، والمعنى بالقصيدة
عمرو بن شرع بن الأحوص وأولاده . اصلاح المنطق ص ٤٠١ ،
ابن يعين ٦٢/٥ ، الفصل ص ٩٢ ، شواهد الشافية ١٤٤/٤ ،
الصحاح ١٠٣٤/٣ مادة (حوص) .

فليُجمع على حوص ، وإن كان علماً فليجمع على آحواص .
 فقال : هو منظور فيه الى الوصفية الاصلية فجمع جمعها ف قيل
 حوص ، والى الاسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها ف قيل
 آحواص ، فهذا معنى قوله : فنظور فيه الى جانبي الوصفية
 والاسمية .

(فصل) قوله : وكل ثلاثي فيه زيادة للاحاق بالرباعي الى
 أخيره .

قال الشيخ : حكم الملحق بالرباعي أن يجمع جمع الرباعي
 كقولك : جدول وجداول ، وحكم ما فيه زيادة غير مدة يكون
 بها مائلاً للرباعي أن يجمع جمعه كأجدل وأجادل . وقوله :
 غير مدة احتراز من نحو فاعل وفعل وفعليل وأشبهها ، فإن
 له جمعاً مخصوصاً على ما تقدم .

قوله : والرباعي اذا لحقه حرف لين رابع .

قال الشيخ : إن ثبت في جمعه موضعه إلا أنه يثلب ياء
 إن لم يكن إتيها ، لانكسار ما قبلها كقولك : سَرْدَاح وسَرَادِيح ،
 وإنما كان من (١) الثلاثي ملحقاً به فحكمه في الجمع كذلك : كقولك :
 قِرَاح وقِرَآويح ، وكذلك ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقاً
 لذلك المثال وإن لم تكن للاحاق كمصباح ومصباح .

وقوله : وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة .

(١) في و ، ل ، ش ، ت ، ب : (الثاني) ، وهو خطأ .

قال الشيخ : غير مستقيم ولا فرق بين أن تكون مدة أو غير مدة ، وبيان ذلك أن المدة لا يمكن أن تكون فيها إلا ثانية ؛ لأن الأول موضع حركة والثالث قبل حروف المد واللين موضع حركة ، والرابع هو نفس حرف المد واللين الذي الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخامس حروف الاعراب ، وهو موضع حركة (١) فلم يبق إلا الثاني ، وإذا تميّن [الثاني] (٢) لتقدير حروف المد واللين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك : طومار وطومير ود يماس ود يماس وساباط وسابيط فلا معنى للاحتراز بقوله : غير مدة ، لما ثبت أن المدة وغيرها سواء .

(فصل) قوله : ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يُميّز منه واحدة بالتاء .

قال الشيخ : مثله مختلف فيه ، فأكثر لناس على أنه اسم مفرد وُضِعَ بزاء الجمع ، والذي يدل عليه أفراد صنته وضمائره .

قوله : وإنما يكثر ذلك في الأسماء المخلوقة .

قال الشيخ : يعني التي سمّيت بذلك باعتبار خلقه (٣) أصلياً لا باعتبار صنعة بن الآدميين . ثم أورد نحو سيفين وأشباهها على وجه الشذوذ . وقوله : « وعكس تمر وتمر وكماة وكيم » أي

-
- (١) في ش : (حرف) ، وهو تحريف .
 (٢) (الثاني) : زيادة عن ل .
 (٣) (خلقه) : ساقطة من ش .

ما فيه التاء الجمع وما خذفت منه للمفرد فهو مكسّ تمزة
وتشتر •

قوله : وقد يجيء الجمع مبنياً على غير واحدة المستعمل وذلك
نحو : آراهُطَ وَأَبَاطِيلَ •

قال الشيخ : أفاعلٌ ليس من أبنية فَعَلٍ ، وَأَبَاطِيلٌ ليس
من أبنية فاعلٍ ، وَأَحَادِيثٌ ليس من أبنية فَعِيلٍ ، وَأَعَارِيفٌ
ليس من أبنية فَعُولٍ ، وَأَهْمَالٌ على فعالي زادوا فيه ياءً لللاحق
فاعتلت كما اعتلت ياءُ جَوَارٍ فلذلك يجري مجراه ، وليالٍ
مثله ، قال تعالى : { سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي } ^(١) ، وليس في المفرد
ياءً بعد اللام الثانية فدلّ على أنّها لللاحق وأمكن قد تقدم
ذكره •

(فصل) قوله : ويجمع الجمع الى آخره •

قال الشيخ : يعني أنّه قد يجمع لا على أنّه يُطَرَّدُ
قياساً ولكنّه كثر في جمع التثنية ، وقد في جمع الكثرة إلا
بالألّف والتاء وإن كان الجمع ^(٢) لا يثبت إلاّ بالسمع ، ثمّ ذكر
من كلّ ذلك أمثلة •

(فصل) قواه : ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه
واحدة •

(١) سورة سبأ الآية : ١٨ •
(٢) في ل : (الكل) ، وهو خطأ •

قال الشيخ : وهذا فيه خلافٌ والصحيح ما ذكر لأن الجمع إنما ثبت كونه صيغة جمع إذا كثرت جمعاً ، فإنما أبنينه نادرة استعمالها جمعاً فلا يثبت كونها جمعاً ، والذي يدل على أنها ليست بجمع تصغيرها [٨٥ و] على صيغتها ولو كانت جمعاً لم يجز ذلك فيها .

(فتمل) قوله : ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد . وطريقته السماع .
(فصل) ثم قال : ويحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم : رضى .

قال الشيخ : ومريض بمعنى فاعل فقياسه ألا يجمع على فعلى ، وإنما يجمع على فعلى بمعنى مفعول ، ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار آفة أجر يت مجراه ، وأجري بملكى وشبهه مجرى مرضى .

وقوله : حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى ، لأنها هو الاول الذي يجمع على فعلى .
وقوله : أيامى ويسامى . حملان على وجاعى وحباطى .

[قال الشيخ ^(١)] : يريد أن وجباً وحبطاً جمعاً على فعلى ^(٢) تشبيهاً لفاعل بفعلان ، لأنهما يشتركان كثيراً كقولهم :

(١) (قال الشيخ) : ساقطة من الاصل .
(٢) في و : (فعلى) ، وهو خطأ .

صَدَّ وَصَدَّ يَبَانُ وَغَرَّتْ وَغَرَّتَانُ وَعَطَشَ وَعَطَشَانُ ، وَلَمَّا كَانَ
فَعَلَانُ يُجْمَعُ عَلَى نَسَالَى حُمِلَ عَلَيْهِ مُوَافَقُهُ وَهُوَ فَعَلٌ فَجُمِعَ
جَمْعُهُ مَعَ مُوَافَقَتِهِ فِي مَعْنَى الْآفَةِ وَأَيَّامِي وَيَتَّامِي حُمَلًا عَلَى
وَجَاءِي لِقَرَبِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْوِزْنِ ، لِأَنَّ فَعِيلًا وَفِعِيلًا لَا
يَفَارِقَانِ فَعِيلًا إِلَّا بِزِيَادَةِ يَاءٍ فَحُمِلَ عَلَيْهِ مَعَ مُوَافَقَتِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا
آفَةً .

(قوله : والمحذوفُ يُرَدُّ عِنْدَ التَّكْسِيرِ . وَلَمْ يُمَثَّلْ إِلَّا
بِأَنَّ) (١) لِمَحْذُوفِ اللَّامِ لِأَنَّ كَثِيرٌ وَغَيْرُهُ نَادِرٌ كَقَوْلِهِمْ : سِتَّةٌ ، وَلَوْ
جُمِعَ أَيْضًا لَقِيلَ أَسْتَاهُ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ] (٢) .

وهن أصناف الاسم المذكر والمؤنث

قال صاحب الكتاب : المذكر ما خلا من العلامات الثلاث إلى
آخره .

قال الشيخ : يعني ما خلا لفظاً أو تقديرًا ، (لأنه سيبيئ أن
المؤنث يكون مؤنثاً لفظاً وتقديرًا) (٣) ، فإن لم يكن المذكر كذلك
رجع المؤنث المقدر مذكراً ، والتقدير مخصوص بالتاء على ما
سأتي ، والياء لا تكون للتأنيث في الأسماء إلا في نحو هذي عند
بعضهم (٤) ، وبعضهم لا يثبت الياء (ويزعم أن هذي بكلماتها
صيغة موضوعة للتأنيث) (٥) كهذه ، وبعضهم يزيد في علامات التأنيث

-
- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من الاصل .
(٣) ما بين قوسين : ساقط من ر .
(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٦ ، ٨٧ .
(٥) في ل : (بكلماتها) . وفي ر : (الأسماء) .

الماء موضع قولهم : التاء^(١) نظراً الى قولهم : هذه ، فيقول :
 التاء والالف والهاء ، وهذه التاء ليست بهاء ، وإن انقلبت هاء في
 الوقف في اللغة الفصيحة ، ولذلك يقول الكوفيون : هاء التائت ،
 لأنه قد ثبت التللفظ بها تاء في الاصل إجماعاً وقلها في الوقف هاء
 إنما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل ، والوقف محل تغيير ، وأيضا
 فإن تاء الفعل للتائت وهذه محمولة عليها فهي اذن تاء .

قوله : والتائت على ضربين حقيقي - على ما فسره - وغير
 حقيقي كتائت الظلمة والنعل .

[قال الشيخ^(٢)] : ومثل بالمؤنث تاء لفظية وتاء مقدرة على
 ما سيأتي ذكره ، ثم ذكر أحكام الفعل اذا نسب الى المؤنث عند
 ترجيحه الحقيقي (على غيره ، والفعل اذا أسند الى ظاهر المؤنث
 فلا يخلو إما أن يكون حقيقاً أو غير حقيقي ، فالحقيقي لا بد من^(٣)
 علامة التائت وقع فصل أو لم يقع إلا في لغة رديئة وهو^(٤) مع
 الفصل [ومع غير الفصل أبعد^(٥) منه] . ومنه قوله^(٦) :

-
- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
 (٢) قال الشيخ : ساقطة من الاصل .
 (٣) ما بين القوسين : ساقطة من ر .
 (٤) (وهو) : ساقطة من ل ، ش .
 (٥) ومع غير الفصل أبعد منه) : زيادة عن س ، ر .
 (٦) البيت من قصيدة لجريز يبجو بها الاخطال وتماهه : (على
 باب أستبيها صلب^١ وشام^٢) صلب : جمع صليب ، شام : جمع
 شامة وهي العلامة . المتقضب ١٤٨/٢ ، الخصائص ٤١٤/٢ ،
 ابن يعيش ٩٢/٥ ، الانصاف ١٧٥/١ ، الديوان ١٠٠/٢ ،
 العيني ٤٦٢/٢ ، معاني القرآن ٣٠٨/٢ التكملة لابي علي
 الفارسي ص ١٠٦ ، التوتونة ٤٧ .

١٧٠- لَقَدَّ وَ لَدَّ الْأَخْيَطِلَ أُمَّ سَوْءٍ

وغير الحقيقي أنتَ مُخَيَّرٌ في الفعل بين إثبات التاء وتركها ، وقع فصلٌ أو لم يقع ، وقد جاء القرآنُ بذلكَ كَلَّمَهُ ، وقولُ النحويين : إنَّ إثباتَ التاءِ معَ عدمِ الفصلِ أحسنُ ليسَ بسديدٍ للإجماعِ على قوله تعالى : { وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ } (١) ، فأذنَ الأمرانِ مستويانِ ، وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المؤنثِ استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزومِ العلامةِ ، فتقولُ : هندٌ قامتُ والشَّمْسُ طَلَعَتْ ، أمَّا في الحقيقي فواضحٌ ، وأمَّا في غير الحقيقي فلأمورٌ : منها أن تاءَ التانيثِ إنما جِيءَ بها لتدلَّ على أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ ، وإذا أُسْنِدَ إلى الظاهرِ فالظاهرُ نفسه يدلُّ على التانيثِ فاستغنى عنها وليس في الضميرِ ما يرشدُ إلى ذلكَ فلم يُسْتغْنِ عنها . الآخرُ هو إنَّه إذا كان مضمراً كانَ أشدَّ اتصالاً فناسبَ أنْ يكونَ الفعلُ له أكثرَ من كونه ظاهراً مستقلاً . والآخرُ إنَّه إذا تأخَّرَ عَلِمَ إنَّه فاعله يرفعه وإذا لم يتأخَّرْ وكانَ مضمراً فقد يتقدَّمُ هو وغيره من المذكوراتِ فلا يُعْلَمُ هلْ هو للمذكرِ أو للمؤنثِ ؟ الآخرُ هو إنَّه إذا كانَ مضمراً فقد يكونُ مستتراً فجبلَ له لفظاً يدلُّ عليه بخلافِ الظاهرِ ثمَّ حملَ أخواته في الاضمارِ عليه . وقوله (٢) :

(١) سورة القيامة الآية : ٩ .

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً مخضبة وصدرة :
(فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا) ، الودق: المطر، والمزنة: السحابة،
ويروى (أبقلت) بتخفيف الهمزة وبذلك يسقط من الاستشهاد
وهي رواية الشنتمزي ، الكتاب ١/٢٤٠ ، ابن يعيش ٩٤/٥ ،
التنبيه لعلي بن حمزة ص ٣٠٣ ، انقرب ١/٣٠٣ ، التكملة
لابي علي ص ١٠٧ ، الخصائص ٢/٤١١١ ، الصحاح ٤/١٦٣٧
مادة (بقل) اللسان : (بقل) ، المغني ٢/٦٥٦ ، الاشموني
٥٣/٢ ، الخزانة ١/٢١ ، ابن عقيل ١/٤٠٧ .

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

متأول' • يريد' أن' أرضاً بمعنى موضع فأجري مجرى موضع •

(قصل) قوله' : والتاء' تثبت' في اللفظ' وتقدّر' الى آخره •

قال الشيخ' : يعني أن' تاء' التانيث' يكون' الاسم' مؤنثاً بها تقديرًا^(١) ، وإنما حكم' بذلك' لما استقرّ الايمان' بها في كلّ مصدرٍ ثلاثيٍّ فمُليماً أنّها مرادة' ، إذ لو لم تكن' مرادة' لم يجزِ الايمان' بها [٨٥ ظ] ، لأنّ التصغيرَ لا يردُّ شيئاً لم يكن' ، ولما ثبتَ في الثلاثيِّ عُلِمَ أنّ الرباعيِّ مثله' ، وإنما منع' منه مانعٌ وهو زيادة' الحرفِ الرابعِ ، فلذلكَ حكمَ بأنّ اثناءَ مقدرة' في الجميعِ وإنّ كانت' في الثلاثيِّ أوضحَ • وأمّا قوله' : « ويظهر' أمرها بالاسنادِ » فغير' مستقيم' ؛ لأنّه' إنّ أرادَ ظهورَ أنّ الاسمَ مؤنثٌ فهذا يظهر' بأشياء كثيرةٍ غيرِ الاسنادِ من العنفةِ ، وعودِ الضميرِ وبعضِ الجموعِ وغيرِ ذلكَ ، وإنّ أرادَ يظهر' أمرَ اثناءِ في كونها مقدرة' فغير' مستقيم' إذ ليسَ في الاسنادِ ما يشعرُ بذلكَ ، فكأنّه' قصدَ الى أنّ التاءَ في الاسماءِ التأسيسيةِ محمولةٌ على التاءِ التي في الفعلِ ، والتاءُ التي في الفعلِ^(٢) بالنظرِ الى الاصلِ فيها دلالةٌ على التاءِ التي في الاسماءِ المؤنثةِ في الاصلِ ، لأنّ اثناءَ في الاسماءِ^(٣) أحلّها أن تكونَ في الصفاتِ فرقاً بينَ المذكرِ والمؤنثِ ، ودخولها في الصفاتِ في الموضعِ الذي تدخلُ [فيه]^(٤) التاءُ في الافعالِ كقولك : قامتَ فهي قائمة' ،

(١) في ر : (أو حكما) •

(٢) (والتاءِ التي في الفعلِ) : ساقطة من ل ، ر •

(٣) في ر : (الاسماءِ) ساقطة •

(٤) (فيه) : زيادة للسياق •

وضربت° فهي ضاربة° فلذلك قالوا : حائض° لما لم يقصدوا معنى الفعل
 فاذا قصدوا معنى الفعل قالوا : حائضة° ، فهذا وجه ذكر الاسناد في
 دلالة على التاء في خصوصية دون ما يدل على التانيث لأن غير° ،
 وإن دل على كونه مؤنثاً ليست فيه دلالة على كون المؤنث فيه
 تاء مقدرة° ، وإنما خص التاء بالتقدير دون الالف لأنها التي يثبت
 ردؤها في قولنا : أذن° وأذينة° ولم يثبت رد الالف فلا ينبغي أن
 يُقدَّر° .

(فصل) قوله : ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث
 في الصفة الى آخره .

قال الشيخ : أكثر ما تدخل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
 في الصفات كما ذكر وهو قياس إلا في الابنية المستثناة ، وأما في
 غيره فيحتاج فيه الى السماع وهي ثمانية أوجه كما ذكره .

قوله : ويجمع هذه الالوجه أنها تدخل للتانيث وشبه
 التانيث .

قول الشيخ : ففي الاول والثاني [واضح] (١) ، وفي الثالث
 للفرقة أو للواحدة ، وفي الرابع للمبالغة ، وفي الخامس واضح
 وللجسية والنسبة والتعريب يعني أنه كان أعجيباً فتكون دلالة
 على العجبة والمعويض - يعني أنه عوض عن الياء - والتاء
 مؤنثة° .

فيمثل قوله : والكثير فيها أن تجيء منفصلة .

(١) (واضح) : زيادة عن ل ، وفي ر : (للفرقة) .

قال الشيخ: يعني أنه 'يُقدَّرُ' وجودها كعدمها في الأحكام التي ثبتت في الاسم قبلها ويكون ما قبلها في حكم المتطرف في أحكام التطرف .

وقوله: 'وقلَّ أنْ تُبنى عليها الكلمة' .

قال الشيخ: 'يعني تُجعلُ معها كأحدِ أجزائها حتى يكون ما قبلها كالوسط فتمتدحُ عليه أحكام الطرف ، ومن هذا التيل قولهم: عِبَايَةٌ وَعِظَايَةٌ وَعَلَاوٌ وَشَقَاوَةٌ في الواوِ فكان القياسُ أنْ يكونَ موضعُ الواوِ والياءِ همزةً' .

(فصل) قوله: 'وقولهم جَمَّالَةٌ' في جمع جَمَّال بمعنى جماعة .

قال الشيخ: يعني أن هذه التاء ليست لمعنى آخر غير ما تقدمَ ولكنها فيها بمثابة قولك: ضاربةٌ يصحُّ جريه على كل جماعةٍ صحَّحَ أنْ يكونَ جَمَّالَةٌ يجري على الجمعِ أيضاً إلا أنْ في جَمَّالَةٍ من الدلالة على الجمعية ما لا تجدهُ في ضاربةٍ وسببه كثر استعماله للجماعة بحذف موصوفه (ولم يكثر ضاربةٌ ولو كثر ضاربةٌ هذه الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه) (١) لكان مثله ، ومن ذلك البصرية والكوفية ، وهذا أظهرُ في أنه من بابِ ضاربٍ وضاربةٍ ، لأنه ليس الدلالة على الجمعية كجَمَّالَةٍ لكونه دونه في الكثرة .

قوله: 'ونبهُ الجدوبةُ والتتوبةُ' ، قال الله تعالى:

{ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ } (٢) ، وقُرِيءَ رَكُوبَتُهُمْ (٣) .

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٢) سورة يس الآية : ٧٢ .

(٣) قال الفراء : قرأت عائشة (رضي الله عنها) فمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ ،

معاني القرآن ٢ / ٣٨١ .

قول الشيخ : وهو موضع الاستمهاد ، وقد يُقال حلوبةٌ وحَلُوبٌ فحلوبةٌ للواحد ، وحَلُوبٌ للجمع ، وليس هذا من بابِ الحلوبةِ المتقدمة ، لأن تلكَ للجماعةِ فهو من بابِ بَغَالَةٍ ، وهذه للمفردِ فهي من بابِ تَمْرَةٍ •

(فتمل) قوله : وللبريرينَ في نحوِ حَائِضٍ وطَائِحٍ وطَالِقٍ مذهبانِ إلى آخره •

قال الشيخ : مذهبُ الخليلِ أَنَّهُ على معنى النسبِ (١) ، وما كانَ على معنى النسبِ فقياسه ' أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِ تَاءٍ كقولهم : لابنُ وأمُرُ أي ذلكَ منسوبٌ إليها لا على معنى حَدوثِهِ حَتَّى تَدْخَلَ التاءُ ، لأنَّ التاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْ في هذا الجنسِ حملاً على الفعلِ على تقدّمٍ فاذا لم يقصدْ جريها على الفعلِ وقصدَ ذلكَ المعنى بسجدهِ منسوباً إلى من قامَ بهِ لم يُؤْتِ بالتاءِ ، فبذلكَ قال الخليلُ على معنى النسبِ يشيرُ إلى هذا (٢) ، وقال سيويه إنَّهُ متأولٌ بأنَّهُ إنسانٌ أو شيءٌ حائِضٌ (٣) ، [٨٦ و] ، وما ذكرُ (الخليلُ أحسنُ ، لأنَّهُ رَدَّهُ إلى معنى يقتضي حذفَ التاءِ ، وما ذكره سيويه تأويلٌ بعيدٌ ليس فيه) (٤) معنى يقتضي حذفَ التاءِ ، وانفاقهم تلى أَنَّهُ ، إِنَّمَا يَكُونُ في الصفةِ الثابتةِ دونَ الجاذبةِ دليلٌ على صحّةِ ما ذهبَ إليه الخليلُ ، إذ لو كانَ المصححُ تأويلهُ بأنَّهُ شيءٌ

(١) انظر الكتاب ٩١/٢ •

(٢) في ل ، س (ليس ذلك قياس في الاسماء وانما هو سماعي يتبع فيه ما ورد ولذلك قال (السماء منطرية ، المزمّل ١٨) أي ذات انقطاع يشير الى هذا) ، وهذا من زيادات الإمالي •

(٣) انظر الكتاب ٩١/٢ •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ش •

لجرت في الحدوث وغيره على سواء ، وقال الكوفيون : إنَّما
 < كان > (١) < ذلك لأنه > (٢) لا مشاركة بينه وبين المذكر ، والتاء
 جاءت لتفرقة فلا حاجة اليها (٣) ، وقد رد ذلك بأمر : أحدها
 أنه لو كان كذلك لوجب أن يُقال ناقة ضامر كقولهم : جمل
 ضامر ، لتحصل التفرقة ، وهو الذي أشار إليه
 في الكتاب ، وهذا لا يلزمهم إلا أن يعمموا ، وهم إنما عللوا نحو
 حائض وطامت . والثاني أنه لو كان كذلك لوجب أن
 يُقال امرأة مرضع ، لأنه لا مشاركة بينه وبين المذكر فلما قيل
 امرأة مرضعة دل على فساد التعليل ، ولا يلزمهم أيضاً لأمرين :
 أحدهما أنهم إنما جعلوه مجوزاً لا موجباً ، ويجوز أن يُقال
 موضع كذلك . الثاني أنهم إنما عللوا الواقع في كلام العرب من
 حائض وطامت وطالقي فلا يلزمهم التميم ، الثالث أنه قيل لو
 كان ما ذكرتموه صحيحاً لجاز أن تقول : هند حاض إذ
 لا مشاركة بينه وبين المذكر ، وهذا أيضاً لا يلزمهم لأنهم لم يعمموا
 في الأسماء فضلاً عن الأفعال ، وإذا لم يرد عليهم بعض الأسماء
 فلأن لا يرد عليهم الأفعال أولى .

(فصل) قوله : ويستوي المذكر والمؤنث إلى آخره .

قال الشيخ : هذا الفصل راجع إلى السماع واشتراطهم جريه
 على المؤنث قصد إلى الايضاح في كونه للمؤنث ليحصل الرق بينه
 وبين المؤنث بقرينة جريه عليه .

ثم قال : وقد يُنسب به ما هو بمعنى فاعل .

(١) (كان) : زيادة للسياق .

(٢) (لا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب .

(٣) الانصاف ٧٥٩/٢ .

قال الشيخ : يعني لما كان فعلاً قد تحذف منه التاء في المؤنث (١) ، وهو بمعنى مفعول شبه به (٢) فعيل ، وإن كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ ، وقد قيل إن قريب (٣) هنا ذكراً ، لأن رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره (٤) حملاً على لفظ آخر في معناه ، فالرحمة بمعنى الرحم ، والتذكرة في قوله : (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ) (٥) ، بمعنى الذكر . وأما ملحفة جديدة فالكوفيون يزعمون أنه بمعنى مفعول ، وأن جديداً بمعنى مجدود أي مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كثير حتى قالوا : جد الثوب فهو جديد (٦) فتوهم أن جديداً من جد فهو جديد وإنما هو (٧) من جدت وليس بقوي ، لأن دعواهم أن جد الشيء فرع على جدته فهو جديد لا دليل عليه .

(فصل) قوله : وتأنيت الجمع ليس بحقيقي .

قال الشيخ : سواء كان مفرداته بتأنيث حقيقي أو لا ، لأن التأنيث الحقيقي إنما يُعتبر عند الأفراد ، وأنت في الجمع لم تقصد إلا النسبة إلى الجمع والجمع ليس فيه تأنيث حقيقي ،

(١) (في المؤنث) : ساقطة من ش .

(٢) (به) : ساقطة من ر .

(٧) هذه كلمة من الآية الشريفة في قوله تعالى : (إن رحمت الله قريب من المحسنين) ، سورة الاعراف : ٥٦ .

(٤) في و : (تذكيرها) وهو وهم .

(٥) سورة المدثر الآية : ٥٥ .

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٢/٥ .

(٧) (هو) : ساقطة من ش .

فلماً كانَ كذلكَ جرى اتانيتُ والتذكيرُ كجريةِ على المؤنثِ غيرِ
 الحقيقيِ فاذا نُسبَ الى ضميرِ الجمعِ فانَ كانَ مذكراً يعقلُ اختصَ
 بضميرِ وعلامةٍ لا يشركهُ غيرهُ فيها (وجازَ أنْ يأتيَ معهُ بضميرِ
 المفردِ المؤنثِ ، وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ من مذكرٍ لا يعقلُ أو مؤنثِ
 مطلقاً كنتُ فيهُ بالخيارِ بين ضميرِ (١) المفردِ المؤنثِ ، وبين ضميرِ
 الجمعِ ، وهذا جارٍ في الصفاتِ كما جرى في الأفعالِ ، فنقولُ :
 الرجالُ ضربوا أو ضربتُ ولا تقولُ : ضربنَ ، والنساءُ والأيامُ فقلتُ
 وفعلنَ ، ولا تقولُ : فعلوا ، ويجري أيضاً في الضمائرِ ، وإنْ لم يكنْ
 للذاعلِ قولُ : الرجالُ ضربتهمُ وضربتهاُ ، والنساءُ والأيامُ أكرمتهاُ
 وأكرمتهنَ ولا تقولُ : في الأولِ أكرمتهنَ ولا في الثاني أكرمتهمُ ،
 وعن أبي عثمانِ الأجداعُ إنكسرنَ والجدوعُ إنكسرتُ ، وخمسُ
 خلونَ وخمسُ عشرةُ خلتُ على سبيلِ الاستحسانِ لا الوجوبِ ،
 ووجهُ أنتَ إذا قلتُ : خمسُ خلونَ فأصلهُ خمسُ ليلٍ خلونَ ،
 فالليالي هي المقصودةُ بالذكرِ ، فحسنَ رجوعُ الضميرِ اليها ضميرِ
 جمعٍ ليناسبها ، وإذا قلتُ : خمسُ عشرةُ خلتُ فأصلهُ ليلةٌ فرجعَ
 الضميرُ الى ليلةٍ مفرداً كما يرجعُ الى الليالي جمعاً ، لكونه المقصودُ ،
 ثم حملوا الجموعَ على تقديرِ الأعدادِ ، وإنْ لم تُذكرَ نظراً الى
 المعنى فقلوا : الأجداعُ إنكسرتُ نظراً الى (٢) أنهُ جمعُ قلةٍ فيثبتُ
 على حالهٍ معَ تقديرِ ألقاظِ [٨٦ ظ] فكأنَّكَ قلتُ : ثلاثةُ أجداعٍ ،
 أو نحوها الى العشرةِ ، وإذا قلتُ : الجدوعُ إنكسرتُ فهو لما فوقَ
 العشرةِ والتمييزُ فيهُ مفردٌ ، فكأنَّكَ قلتُ : أحدُ عشرَ جدعاً أو
 مائةُ جدعٍ أو ألفُ جدعٍ ، فحملَ على تقديرِ وجودِ ما يكونُ
 تمييزاً لهُ .

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٢) في ش : (بابه) .

(فعل) قوله: ونحو النخلِ والتمرِ يُذكرُ ويؤنثُ ،
 قول الترمذ: قضية سماعية فمن ذكرَ فلأنَّ اللفظَ مذكرٌ ،
 ومن أنتَ فلأنَّه في المعنى جمانةٌ ، ويستوي المذكرُ والمؤنثُ الحقيقي
 في اللانظرِ المفردِ ، من هذا الباب ، ويُقالُ حمامةٌ ودجاجةٌ وشاةٌ
 للذكرِ والأنثى ، ولم يفرقوا كراهة اللبسِ باجمعٍ كما ذكروا .
 وقال يونس: إذا أرادوا ذلك . يعني الدلالة على الذكورية قاوا :
 شاةٌ ذكرٌ وحمامةٌ ذكرٌ ودجاجةٌ ذكرٌ^(١) ، فعلى هذا يجوزُ أنْ
 نقولَ : غنَّتْ الحمامةُ وإنْ كانتْ ذكراً ، لأنَّ فيها تأنيثاً لفظياً فيجوزُ
 اعتباره ، فقولُ من قالَ : إنَّ قوله تعالى : { قَالَتْ نَمَلَةٌ }^(٢) ،
 يدلُّ على أنَّ النملةَ أنثى غير مستقيم ، لجوازِ أنْ يكونَ التأنيثُ
 ليما في لفظِ نملةٍ من التأنيثِ ، والذي يدلُّ على ذلك قولهم : هذه
 حمامةٌ ذكرٌ ، (ولو كانَ التأنيثُ في { قَالَتْ } ليسَ إلاَّ لأنَّ
 الفاعلَ أنثى لم يجزُ أنْ يُقالَ هذه حمامةٌ ذكرٌ)^(٣) ، فلذي جوازِ
 الإتيانِ بعلامةِ التأنيثِ ، وإنْ كانَ ذكراً ، وقد أُورِدَ على ذلك
 لزومُ قالَ : طلحةٌ ونسبهُ ، لأنَّ التأنيثَ ملفوظٌ به ، وهذا لا يلزمُ
 ليما ذكروا ، من الاتفاقِ على تجويزِ هذه شاةٌ ذكرٌ ، ونحن متفقون
 على إمتناعِ هذه طلحةٌ ، فدلَّ ذلك على الفرقِ بينهما ، والسرُّ في
 ذلك أنَّ طلحةً تلمَّ قُصِدَ فيه الإخراجُ عن موضوعه ، وجعله
 لمن هو له فصارَ التأنيثُ نسبياً نسبياً فاعتبرَ المعنى ، وليس كذلك
 بابُ شاةٍ ونحوها على أنَّ بعضَ الكوفيينَ يلزمُ جوازَ هذه طلحةٍ
 وقالت طلحةٌ وإنْ كانَ للمذكرِ^(٤) ، وليس ذلك بشيءٍ .

(١) انظر ابن يعيش ١٠٦/٥ .

(٢) سورة النمل الآية : ١٨ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٧ .

(فصل) قوله : «والابنية» التي تلحقها ألف التانيث المقصورة

على ضربين : مُخْتَصَّةٌ بها ومُشْتَرَكَةٌ .

قول الشيخ : يعني بالابنية الصيغة التي تلحقها ألف التانيث أو اللاحق دون الألف ، لأنك إن أخذت الألف في الابنية تعذر أن تكون مشتركة ، لأن البناء اندي فيه ألف التانيث باعتبار الألف لا اشتراك فيه أبداً فدل ذلك على أن (المراد الابنية دون تقدير الألف .

وقوله : « ومُشْتَرَكَةٌ » ، وقع في بعض النسخ بالكسر وليس بجيد ، لأن المشترك لابد^(١) أن يكون فاعله متمدداً متعلقاً بمشترك فيه ، والمشارك لابد أن يكون متعلقاً به إشتراكاً متعدداً ، وإذا قلت : مُشْتَرَكَةٌ بالكسر وهو البناء ، والبناء مفرد لا مشاركة بينه وبين غيره فتعذر أن يكون مُشْتَرَكًا ، وإذا قلنا مُشْتَرَكَةٌ فالمشترك في البناء ألف التانيث واللاحق وهو متعددٌ وهما جميعاً متعلقان بالبنية التي تلحقها على سبيل الاشتراك . فان قال قائل : المشتركة بالكسر هي الابنية^(٢) ، وهي متعددةٌ والمشارك فيه هما الالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه إذا ثبت تعدد المشترك على معنى الاشتراك ، قيل لا يستقيم فأنه يؤدي ذلك الى أن لا تكون مختصة في الابنية ، لأن فعل وفعل وفعل مُشْتَرَكَةٌ في ألف التانيث ولا يضر اتحاد المشترك فيه ، فان قيل المشتركة هي الابنية التي اشتركت في الالفين والمختصة هي^(٣) الابنية التي اشتركت في ألف التانيث وحدها ، وسببت مختصة لاختصاصها بألف

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٢) (هي الابنية) : ساقطة من و .

(٣) (هي) : ساقطة من ل ، ت .

التأنيث ، قيل لا يستقيم ؛ لأن كل واحد من الابنية يُقال له مُشْتَرِكٌ مع قطع النظر عن أخواته ، وهو على هذا غير مُشْتَرِكٍ ، لأن المُشْتَرِكُ لا يكون واحداً .

قوله : « فَمِنْ الْمُخْتَصَةِ فَعَلَى وَفَعَلَى ^(١) » ، لا تكونُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ ، لأنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِللَّاحِقِ أَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ (فِي الْأَصُولِ مِمَّا لَهَا] ، وَلَيْسَ فِي الْأَصُولِ مِمَّا لَهَا ^(٢)] ، لِأَنَّ مَعْنَى اللَّاحِقِ أَنْ تَوْجَدَ حُرُوفٌ نَاقِصَةٌ عَنِ حُرُوفِ ^(٣) أُبْنِيَةِ الْآخَرَى فِي الْأَصُولِ ^(٤) ، فَيُزَادُ عَلَى النَّاقِصِ حَرْفٌ لِيَصِيرَ مِثْلَهُ فِي الزَّنَةِ عِنْدَ إِرَادَتِهِمْ مِنْهُ تِلْكَ الْبِنْيَةَ الْمُخْتَصَةَ ، وَلَيْسَ فِي الْأَصُولِ (مِمَّا لَهَا ، وَلَيْسَ فِي الْأَصُولِ مِمَّا لَهَا فَعَلَلٌ عِنْدَ سِيَوِيهِ ^(٥)) ، وَلَا فَعَلَلٌ وَلَا فَعَلَلٌ . وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَلَا يَنْهَضُ لَهُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى فَعَلَى ، لِأَنَّ عِنْدَهُ ^(٦) فَعَلَلٌ ^(٧) ، فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ غَيْرِهِ ، فَيَقُولُ : لَوْ كَانَ فَعَلَى لِللَّاحِقِ لَجَاءَ مَصْرُوفًا وَلَمْ يُصْرَفْ [٨٧ و] فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّأْنِيثِ .

قوله : « وَمِنَ الْمُشْتَرِكَةِ فَعَلَى » .

قال الشيخ : فما ذكره في التأنيث يدل على أنها ألف التأنيث

-
- (١) هذه الاوزان : مجموعة من قول صاحب الكتاب ، وليس كما هي في هذه الجملة .
- (٢) (وليس في الافعال مماثل لها) : زيادة عن ل ، ت ، ب ، س ، ر .
- (٣) في ل : (كلمة) ، ولا يستقيم الكلام معها .
- (٤) ما بين القوسين : ساقط من س .
- [٥] انظر ابن يعيش . ١٠٧/٥ .
- (٦) ما بين القوسين : ساقط في س .
- (٧) انظر ابن يعيش ١٠٧/٥ .

كونه غير مصروف ، وما ذكره لللاحق دل عليه صرفه أو الحاق
 تاء التانيث به ؛ لأن تاء التانيث لا تلتحق ألف التانيث (١) . وأمّا
 أرطى فألفه لللاحق في الأكثر لقولهم : (أديم ما روط) ،
 فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصالة الهمزة ،
 وإذا ثبت زيادتها ثبت أنّها لللاحق ، لأن كل ألف زائدة وقعت
 آخرًا وليست للتانيث فهي لللاحق ، إلا أن يمنع مانع كما في
 نحو قيسري ، ويجوز أن تكون ألفه أصلية فيكون وزنه
 أفعال ، ويدل عليه قولهم : (أديم مرطي) ، فحذف الهمزة
 من المفعول يدل على زيادتها ، وإثبات الياء يدل على إصالتها ، وإن
 جاء أرطى غير مصروف في النكرة فيجب أن يكون للتانيث .
 وأمّا من قال علقى غير منصرف فألفه للتانيث فلا يستقيم أن
 يقال إنّها أصل ، لما ثبت من أن الالف إذا وقعت مع ثلاثة أحرف
 أصول لا تكون إلا زائدة على أن منهم الصرف في علقى يدل
 على زيادتها وأن أصول الكلبة عين ولام وقف فكل ما يأتي
 منها يحكم بزيادته ، وإن لم يمنع مانع . ومنها نعلنى فالشيزى
 ألفه للتانيث ، لأنه لم يصرف ولو كانت لغيره لصرف وكذلك
 الدفلى ، وأمّا الذفري فمن لم يصرف فهو كالشيزى ومن صرف
 فهو كمعزى ، ومعزى لم يأت إلا مصروفًا فألفه لللاحق
 لا غير .

وقوله : « صفة » ، هذا على رأي غير سيويه ، لأن سيويه
 يقول : فعلى لا يكون صفة إلا مع التاء (١) ، وكذلك ذكره
 صاحب الكتاب في آخر الفهم ، وقد أورد على سيويه قولهم :

(١) في ر : (كونه غير مصروف) .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢١ ، ابن يعيش ٥/١٠٩ .

فَسَمِعَ ضِرْزِي وَمَشِيَّةَ حَيْكِي ، وهو عند سيويه فَعَلَى
لَا فَعَلَى (١) ، وَإِنَّمَا كُسِرَتِ فَوْهُ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ لِأَنَّهُ مِنْ ضَاوٍ
يَضِيضُ وَحَاكَ يَحْيِيكَ فَلَوْ لَمْ يَكْسُرْ لَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ وَاوًا وَقَلْبُ
الضَّمَّةِ كَسْرَةً أَقْرَبُ ، لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ حَرَكَةٍ وَذَلِكَ تَغْيِيرُ حَرْفٍ •
وَأَمَّا مَنْ قَالَ : ضِرْزِي بِالْهَمْزَةِ فَوَارِدٌ عَلَى سِيَوِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
فَعَلَى لَوَجِبَ أَنْ يَقُولَ ضَمُوزِي ، وَغَايَةُ مَا يَقَالُ إِنَّهُ أَبْدَلَ مِنَ
الْيَاءِ هَمْزَةً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ بَعِيدٌ •

(فصل) قوله : والابنية التي تلحقها مندودة فعلاء ، وهي
على ضربين إلى آخره •

قال الشيخ : هذه الابنية كلها مختصة ، إمّا بألف التانيث
وإمّا بألف اللاحق ، ففَعَلَاءٌ وَفُعَلَاءٌ مختصان باللاحق
وما عداه للتانيث •

وقوله : « وجمع » يريد اسم الجمع ، لأن فعلاء ليست
من أبية الجموع ، وعدة أشياء منها وهي كذلك على مذهب الخليل
وسيويه ، وأحملها عندهما شيئاً (٢) كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما
ألف فقلبوا اللام إلى وضع الفاء فقالوا : أشياء ، والذي يدل على
ذلك أنهم قالوا : في تصغيره أشياء ، وفي جمعه أتناوي وإنه غير
متصرف ، ولو كان جمعاً لم يدخل إمّا أن يكون أفعلاً كما يقول
الكسائي : أو أفعلاء كما يقول الفراء والاختش (٣) وإن اختلفا في
مفردة ، فقال الفراء : أصله شيء فخففت كما خففت هين ،

(١) الكتاب ٣٧١/٢
(٢) الكتاب ٣٧٩/٢ ، ٣٨٠ ، شرح الشافية للرضي ٢٩/١ •
(٣) الانصاف ٨١٣/٢ ، شرح الشافية ٢١/١ ، ٣٠ •

وقال الاخفش : بَلْ شَيْءٌ فَعَلَ وَجُمِعَ عَلَى أَفْعَلَاءٍ عَلَى غَيْرِهِ
 قِيَاسٍ فَلَوْ كُنَّ أَفْعَلَاءَ كَمَا قَالِ الْكَسَائِيُّ : لِأَنَّهُ يَنْصَرَفُ ، لِأَنَّ أَفْعَلَاءَ
 مَصْرُوفٌ بِإِتْفَاقٍ وَهَذَا وَاضِحٌ وَأَيْضاً فَإِنَّهُ كُسِرَ عَلَى أَشَاوِي
 وَأَفْعَلَاءَ لَا يَكْتَسِرُ عَلَى أَفْعَلٍ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ (١) أَفْعَلٌ ،
 وَأَمَّا أَفْعَاءُ وَالْإِخْفَشُ فَإِنَّهُ يُبْطَلُ عَلَيْهِمْ بِئِنَّهُ فِي التَّصْغِيرِ يُنْقَالُ
 فِيهِ أَشْيَاءٌ ، وَلَوْ كَانَ أَفْعَلَاءَ لَكَانَ جَمْعَ كَثْرَةٍ ، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ
 فِي التَّصْغِيرِ يُرَدُّ إِلَى الْمَفْرُودِ ثُمَّ يَجْمَعُ عَلَى مَا يَذْكَرُ فِي التَّصْغِيرِ ،
 وَأَيْضاً فَإِنَّهُ قَدْ (٢) كُسِرَ عَلَى أَشَاوِي ، (وَأَفْعَلَاءَ لَا يَكْتَسِرُ
 عَلَى أَفْعَلٍ وَلَا يُرَدُّ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيحَةَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ مَنَعَ
 الصَّرْفِ لِأَجْلِ أَلْفِ التَّائِيثِ وَتَصْغِيرِهِ عَلَى أَشْيَاءَ لِأَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ
 لَا جَمْعَ ، وَجَمْعُهُ عَلَى أَشَاوِي) (٣) ، لِأَنَّهُ اسْمٌ عَلَى فَعْلَاءَ ،
 وَفَعْلَاءَ يَجِيءُ عَلَى فَعَالِي كَتَوَالِهِمْ : صَحْرَاءُ وَصَحْرَائِي ، فَإِنْ
 قِيلَ يَلْزَمُ سَبِيحَةَ أَنَّهُ قَلْبَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ ، وَالْقَلْبُ عَلَى
 خِلَافِ الْقِيَاسِ (٤) كَمَا أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ فِي أَتْعَالٍ عَلَى خِلَافِ
 الْقِيَاسِ وَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ وَالْجَمْعُ الَّذِي أَنْكَرَهُ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ مَنَعَ
 الصَّرْفِ فِي أَفْعَالٍ حَكْمٌ (٥) لَا يُعْرَفُ أَصْلًا ، فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ ،
 بِخِلَافِ الْقَلْبِ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ فِي لِقْتِهِمْ فِي أَمْثَلَةٍ كَثِيرَةٍ • وَكَانَ إِرْتِكَابُ
 مَا هُوَ مِنْ لِقْتِهِمْ أَوْلَى • وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْكَسَائِيُّ أَمْرَانِ عَلَى خِلَافِ
 الْقِيَاسِ مَنَعَ صَرْفِ أَفْعَالٍ وَجَمْعِهِ عَلَى أَفْعَلٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَلَا يَلْزَمُ
 سَبِيحَةَ سَوَى أَمْرٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الْإِخْفَشُ [٨٧ ظ] فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ

- (١) فِي س : (أفعال كُسِرَ عَلَى) وَهُوَ حَشْوٌ •
 (٢) (قَدْ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ش •
 (٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ش •
 (٤) فِي ل : (الْأَصْلُ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ •
 (٥) (حَكْمٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل •

ثلاثة أمور منها^(١) جمعُ فَعْلٍ على أَفْعَلَاءِ وهو خلافُ القياسِ ،
ومنها^(٢) حذفُ الهمزة التي هي لامٌ ، ومنها^(٣) التصغيرُ المذكورُ •
وأما الفراءُ فيلزمه ثلاثةُ أمورٍ : منها الأمرانِ الأخيرانِ ، ومنها
جمعُ شيءٍ أصله شيءٌ كهيئٍ ، ولو كان كهيئٍ لجازَ فيه الأصلُ
كما في هيئٍ ، فالتزامُ التخفيفِ معَ أنَّ الأصلَ ما ذكره على خلافِ
القياسِ ، فظهرَ أنَّ القولَ^(٤) ما ذهبَ إليه الخليلُ وسيبويه •

وأما فَعْلَاءُ وفَعْلَاءَةٌ ، فأنفهما للإلحاقِ ، لأنَّ فَعْلَاءَ وفَعْلَاءَةٌ
ليسَ من أبنتهم إلا ما جاءَ في قَوِيَاءَ شِذَاذًا ، فَعَلْبَاءَ وَحِرْبَاءَ
وَاضِحٌ وَسَيِّئَاءَ إِنْ قِيلَ لَمْ يَكُنْ فِعْلًا بِمَثَابَةِ دِيْمَاسٍ
فَتَكُونُ الْيَاءُ زَائِدَةً ، أَوْ فَعْلَاءًا بِمَثَابَةِ الزَّرْزَالِ فَتَكُونُ الْيَاءُ
أَصْلِيَّةً وَالْهَمْزَةُ عَنِ يَاءِ هِيَ لَمْ حَتَّى يَكُونَ مُضَاعَفًا كَرِزْزَالٍ ؟
فالجوابُ أنَّكَ لو جعلتَ الياءَ زائدةً لكادتَ الفاءُ والعينُ من جنسٍ
واحدٍ وذلكَ بعيدٌ ، فوجبَ أنْ تكونَ أصليَّةً ، وإذا ثبتَ إصالتها فلو
كانتَ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ^(٥) كَرِزْزَالٍ ، لكانَ مصدرًا ؛ لأنَّ ذلكَ
مخصوصٌ بالمصادرِ ، وأيضاً فإنه يكونُ جِزْزَالًا فيه الفتحُ ولم
يسمَعْ منه فتحٌ ، فوجبَ أنْ تكونَ الهمزةُ زائدةً وليستَ
للتأنيبِ لما ذكرناه أولاً فوجبَ [أنْ تكونَ]^(٦) للإلحاقِ •

وأما حَوَاءُ ، فإنَّ قِيلَ لَمْ يَكُنْ فَعْلًا كَقَوْلِكَ :
ضِرَابٌ فَتَكُونُ الهمزةُ منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ أو أصليَّةً أو
فَوْعَالًا كَقَوْلِهِمْ : طَوْمَارٌ ، فالجوابُ أنَّه اسمٌ لبتٍ يضربُ

(١) في ل : (أحدهما) •

(٢) في ل : (الثاني) •

(٣) في ل : الثالث) ، وهو لم يعدد •

(٤) في ل : (السديد) •

(٥) في ل : (حتى تكون) •

(٦) (أن تكون) : زيادة عن ل •

لونه الى الحوّة ، فلاشتقاق مرشداً الى أن الهزّة ليست أصلية ، ولا يجوز أن يكون أصله فعلاً من الحوّة ، لأن فعلاً من أبنية الصفات ، ولا يكون فوعلاً من الحوّة ، لأن فوعلاً فيما عينه 'او' لم يأت ولو أتى لوجب أن يكون غير مدغم فرقا بين البابين كما فرّقوا بين تفعّل وتفوعّل فقالوا : تسوير وتسير فأدغوا في تفعّل ولم يدغموا في تفوعّل ، وهذا يتبيّن في الاعلال .

وأما « مُزَاء » ،^(١) فوزنه 'فُعَلَاءُ' أيضاً فإن قلت : لم لا تكون فعلاً من المزئية أو من المزير قلبت فيه الزاي ياء لأجل التضعيف ؟ فالجواب أنه لا يستقيم أن يكون من المزئية ، لأن فعلاً من أبنية الصفات كما تقدّم وهذا اسم ، وأيضاً فإنهم يقولون : مُزَيّ مقصوداً وغير مصروف فدلّ على أن العين واللام زايان ، ولو كان من المزئية لوجب أن تكون الياء^(٢) أصلية ، ولا يستقيم أن يكون من المزير لما ذكرنا من أن فعلاً من أبنية الصفات ، وأيضاً فإن حرف التضعيف إنّما قلب عند الاجتماع وههنا قد فصل بالالف فوجب أن يكون فعلاً ، فأما من قسر فلا يخلو إمّا أن يكون منع الصرف أو لا ، فإن كان منع الصرف فهو فعلى من المزير لا غير ، وإن حُرف لم تكن ألفه إلا عن أصل ، ويكون وزنه فسل كزرق مشتقاً من المزئية وهو ضعيف لما ثبت من أنه مشتق من المزير بدليل مُزَيّ غير مصروف وهو هو ، فلاولى أن يكون فعلاً مشتقاً من المزير قلبت فيه الزاي الثالثة ياء فانقلبت ألفاً فأصله 'مُزَز' . فإن قيل لم لا^(٣) تحكمون بزيادة الالف

(١) (المزاء) : ضرب من الخمر .

(٢) في ر : (الهاء) ، وهو تحريف .

(٣) (لا) : ساقطة من ش .

فيكونُ وزنهُ فُعَلًا ويدلُّ على زيادتها ما ثبتَ من زيادتها في مُزَيٍّ غيرِ مصروفٍ ، وهذا إنَّما يردُّ إذا قلنا : إنَّه من المزيِّن فأمَّا إذا قلنا : إنَّه من المُزَيَّة فاصالتها واضحة^(١) ، والجوابُ إنَّه لا يمكنُ أنْ تقولَ : فُعَلَى لأنَّنا لو قلنا : هو فُعَلَى لوجبَ أنْ يكونَ الالفُ للالحتي فيجبُ أنْ يكونَ في الاصولِ فُعَلَلٌ وليسَ ذلكَ على مذهبِ سيويه . نعمُ يلزمُ الاخفصُ ذلكَ فيقولُ بهُ وليسَ بدعٍ عندَ من يثبتُ فُعَلَلًا بل هو جارٍ على قياسِ قوله واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

ومن اصنافِ الاسمِ المتصغرِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : الاسمُ المتصغرُ إذا صغَّرَ ضمَّ صدرهُ وفتَّحَ ثانيةً الى آخره .

قالَ الشيخُ : قولهُ الاسمُ المتصغرُ احترازٌ من الاسماءِ المبهمه ، فإنَّ تصغيرَها يخالفُ فيه ذلكَ كما سيأتي في آخره . • ولم يتجاوزْ ثلاثةً أمثلةً ، كأنَّهم قصدوا الى أنْ يكونَ لهذا المعنى صيغٌ محصورةٌ ليسهلَ أمره .

وقولهُ : فُعَيْلٌ وفُعَيْلٌ وفُعَيْعِيلٌ .

(٢) قالَ الشيخُ : إنَّما يريدُ صورتها لا إعتبارَ الحروفِ الاصولِ ولو أُعتبرَ الحروفُ الاصولَ لأدَّى الى ذكرِ أبنيةِ الاسماءِ في التصغيرِ ، فلم يردْ إلاَّ صورةَ الحركاتِ الضمةِ ثمَّ الفتحةِ ثمَّ ياءَ التصغيرِ ثمَّ ما بعدها على اختلافه في الحركاتِ والعددِ .

(١) في ل : (نعم إذا قلنا إنَّه من المزيِّن ورد ذلك)

(٢) هناءُ بدأ خرم في ش بمقدار عشر ورقات .

قوله : « وما خالفهن » الى فُعَيْعَلِ وَفُعَيْعَالِ وَذَكَرَ فُعَيْلِي وَفُعَيْلَاءَ وَأَفْعِيْعَالِ وَفُعَيْلَانَ ، فَنُ قُصِدَ اِلَى اَنَّهُ عَلَى فُعَيْعِلٍ حَقِيقَةٌ فَهُوَ بِاطْلٍ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَاِنْ قُصِدَ اِلَى اِعْتِبَارِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ عَلَى مَا فَسَّرَ فَلَا يَنْحَصِرُ لَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ مِنَ الْاَوْزَانِ الَّتِي تَبَيَّنَتْ فِيهَا اَلْتِ التَّائِيْثُ ، وَالْاَلْفُ وَالنُّونُ كَثِيْرَةٌ غَيْرَ هَذِهِ كَقَوْلِكَ : فِي عَقْرٍ بَاءٌ مُّغَيَّرٌ بِأَءٍ ، وَفِي خَنْفَسَاءٍ خَنْفَيْفِسَاءٍ ، وَفِي زَعْفَرَانَ زَعْفَيْرَانَ ، وَفِي عَقْرٍ بَانَ عَقِيْرٍ بَانَ [٨٨ و] ، وَهَذَا لَا يَنْحَصِرُ كَثْرَةً ، وَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُوْلَ : وَمَا خَالَفْنَهُ اِلَى فُعَيْعَلِ وَفُعَيْعَالِ وَفُعَيْعَلَالِ ، اِنَّمَا يَكُوْنُ لِأَجْلِ اَلْتِ التَّائِيْثِ اِنْقِسَاؤُهُ وَالْمُدُوْدَةُ وَالْاَلْفُ وَالنُّونُ ، اَللَّتَانِ لَا تَقْلِبُ اِنْفِهُمَا يَاءً فِي الْجَمْعِ الْمَكْتَسَرِ وَالْفِ اَفْعَالِ ، اَمَّا اَلثَّلَاثَةُ الْاَوَّلُ فَكَانَ يُسْتَعْنَى عَنْهَا بِأَنْ يَقُوْلَ : وَمَا فِي آخِرِهِ اَلْتِ التَّائِيْثِ الْمَتَّصُوْرَةُ مِنَ اَلثَّلَاثِيْ اَوْ اَلْتِ تَائِيْثٍ مَدُوْدَةٌ مُطْلَقًا اَوْ اَلْتِ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ لَا يُقْلِبُ اَلْفِيْهَا يَاءً فِي اَلتَّصْغِيْرِ ، فَاِلْعَبَارُ فِي اَلتَّشْبِيْهِ بِدُوْنِ ذَلِكَ ، فَيَكُوْنُ فُعَيْلِي وَفُعَيْلَاءَ وَفُعَيْلَانَ مِنْ بَابِ فُعَيْلٍ ، (وَيَكُوْنُ فُعَيْلَاءَ وَفُعَيْلَاءَ وَفُعَيْلَانَ وَشَبِيْهِهٖ)^(١) مِنْ بَابِ فُعَيْعِلٍ ، وَلَمْ يَبْقَ اِلَّا اَفْعَالٌ فَيَحْتَاجُ اِلَى ذِكْرِهِ لِخُصُوْصِيَّتِهِ ، وَاِنَّمَا جَاءَتِ اَلثَّلَاثَةُ الْاَوَّلُ مُخَالَفَةً لِصِيْغِ اَلتَّصْغِيْرِ تَشْبِيْهًا لِاَلْفِيْ التَّائِيْثِ فِي اَلْمَثَالِيْنِ بِنَاءِ التَّائِيْثِ فِي اَلْمَثَالِ اَلثَّلَاثِ بِالْفِيِ التَّائِيْثِ فِي تَرْكِ الْاِعْتِدَادِ بِهَا فِي الْجَمْعِ وَلِذَلِكَ بَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ، وَهِيَ مَحْمُوْلَةٌ عَلَى فُعَيْلٍ وَفُعَيْعِلٍ كَمَا تَقَدَّمَ • وَاَمَّا اَلْمَثَالُ^(٢) الرَّابِعُ وَهُوَ مَا جُمِعَ عَلَى اَفْعَالِ ، فَانَّمَا خُوْلِفَ بِهِ مَحَافِظَةُ عَلَى اَلْفِ الْجَمْعِ كَأَنَّهُمْ قَصَدُوْا اِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ

(١) ما بين القوسين : ساقط من و ، س

(٢) في و (الثالث) وهو وهم •

حرفِ الجمعِ وحرفِ الافرادِ فلو صغرتُ اَعلاماً لقلتُ اَعلاماً ،
فلولا بقاءُ الالفِ لوقعَ اللبسُ فوجبَ الفتحُ عندَ المحافظةِ عليها
لأنَّها لا يكونُ فيها الا فتحةٌ .

ثمَّ قالَ : ولا يُصغَرُ الا الثلاثيُّ والرباعيُّ ، يعني في الاتساعِ ولذلك
ذكرَ تصغيرَ الخماسيِّ ، ، وفي تصغيره ثلاثةُ اوجهٍ : أحدها وهو
الأجودُ أنْ يُحذفَ الخامسُ كما ثبتَ في التفسيرِ ، وعلتهُ ما ذكرها
سيبويه^(١) وهو واضحٌ . والثاني أنْ يُحذفَ ما كانَ من حروفِ
الزوائدِ في الجنسِ أو في الشبهِ كحذفِ الميمِ والذالِ على ما ذُكِرَ .
والثالثُ أنْ تبقى حروفه كلها فتقولُ : سَفِيرٌ جَلَّ كما ذُكِرَ عن
الأخفشِ^(٢) .

وقولهُ : والتصغيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحدٍ .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّه في المعنى مثلهُ من حيثُ إنَّهم قد صدوا
الى معنى زائدٍ في الاسمِ غيَّروا صيغتهُ تغيراً يؤذَنُ بذلكَ ، ولذلك
أنَّهم حملوهُ عليه رددَه الاشياءَ الى أصولها^(٣) ، وفي امتناعهم من
تصغيرِ الخماسيِّ في السمةِ كما امتنعوا من التكسيرِ .

(فصل) قولهُ : وكلُّ اسمٍ على حرفينِ فإنَّ التحقيرَ يردُّه
الى أصله .

-
- (١) انظر الكتاب ١٠٦/٢ .
(٢) انظر شرح الشافية ٢٠٢/١ ، ٢٠٥ .
(٣) في ل ، س : (عندهم) .

قال الشيخ : الاسم الذي بقي من حروفه الاصول حرفان ، لا يخلو إما أن يكون من غير زيادة فيه أو مع زيادة ، فالاول هو النصل الاول وحكمه أن يرد الزائد ، ضرورة بناء فعيل إذ لا يمكن إلا برده ؛ لأنك (١) لو لم ترده لوقعت ياء التصغير آخرًا فكان فيه خروج عن بناء فعيل وتغير الياء ، لأننا ترجع معتق حركات الاعراب ثم مثل بما حذف فإؤه أو لامه بتشيل واضح وإن كان فيه زيادة فلا يخلو إما أن يكون ميمًا يمكن جعل الاسم على فعيل بها أولاً فالاول هو القسم الثاني وحكمه أن يستغني بالزيادة عن حرف الاصل المحذوف لامكان صيغة فعيل بها فيقال في مَيْت ووزنه فَيْل مَيْت ، فتحصل الصيغة المطلوبة فلا حاجة الى رد الاصل ، وكذلك تقول في تصغير هَار ، وهَار إما أن يكون أصله فعل هَوْر أو فاعل هَايِر أو هَاوْر مقلوب فيكون مثل قاضٍ ، (ولا يمكن الأول ههنا لأنه أثبت محذوفاً فيه حرف أصلي ولا يمكن أن يكون) (٢) مقلوباً ؛ لأن حكم مثل قاضٍ أن تكون الياء فيه كالثابتة إذ حذفها عارض ، كقولك : رأيت قويضاً فوجب أن يكون فاعلاً حذفته عنه ، فلا صغرتَه قلت : هو يَر واستغنت بالزيادة . وناس مشتق من الأنس فإؤه محذوفة فاذا صغرت قلت : نويس واستغنى بالزيادة .

وقوله : « ولو رُدَّ » لم يكن على هذه الصيغ المذكورة ، ولوجب أن يقال في مَيْت مَيْت لأنك كذلك تصغرت ميمًا ، ويقال في هَار هَوَيْر ، ووقع في النسخة هَوَيْر وَايس بجيد ؛

(١) (لَأَتَّكَ) : ساقطة من ت

(٢) ما بين التوسين : ساقط من ر

لأنَّ قِياسَ اسمِ الفاعلِ من مِثْلِ قالَ وقامَ وهارَ أنْ يُقالَ قَوِيْمٌ وقوِيْلٌ وكذلكَ هُوَيْرٌ ، وقد اعتذرَ بأنَّ هاراً محذوفٌ ، نه الواوُ قبلَ قلبِها همزةً استقْلالاً لها وإبقاءَ الهمزةِ في التّصغيرِ فرعٌ على التّكسِيرِ ، فإذا لم يثبتْ في المكبّرِ لم يثبتْ في المصغّرِ ، ألا ترى أنّهم يقولونَ في تصغيرِ اسمِ الفاعلِ من صَيَدٍ وَعَوْرٍ صَوِيْدٍ وصَوَيْرٌ لأنّهم لم يقولوا صَائِدٍ وَعَائِرٍ ، فدلَّ على ما ذكرناه ، وإذا لم تُقلبْ همزةُ [٨٨ ظ] تُقلبُ همزةٌ في هُوَيْرٍ وليسَ ببعيدٍ ، وإنَّ لم يكنْ جُعِلَ الاسمُ على فَعِيلٍ بها هو قسمانُ : أحدهما أنْ تكونَ الزيادةُ همزةً وصلٍ أو تاءً تأتي هي عوضٌ عن اللامِ وهو الفصلُ الثالثُ ، وبيانُ أنّهُ لا يمكنُ فيه بناءُ فَعِيلٍ بالزيادةِ أنّكَ لو بنيتَ فَعِيلاً من اسمٍ وابنٍ بالزيادةِ لضممتَ الهمزةَ وفتحتَ ما بعدها فأتتْ في الدرَجِ إمّا أنْ تحذفها فتخلَّ بِفَعِيلٍ ، وإمّا أنْ تُثبتها فتخالفَ وضعها وتطقتْ بها معَ الاستغناءِ عنها ، وفي الإبتداءِ يستغنى عنها بتحريكِ ما بعدها ، ولو بنيتَ فَعِيلاً من أختِ وبنيتَ وهنّتِ لاعتدّتْ بناءُ التّائِثِ في بناءِ فَعِيلٍ ، وهي في حكمِ كلمةٍ أخرى ، بدليلِ قولهم شَفِيهَةٌ ونظائرها ، وإذا لم يُعتدَّ بها لم يبقَ الاسمُ على فَعِيلٍ ، فإذا صغّرتَ مثلَ هذا القيلِ وجبَ الرَدُّ كما في الفصلِ الأوّلِ إلاّ أنّكَ ههنا تحذفُ همزةَ الوصلِ ستغناءً عنها لوجوبِ تحريكِ الفاءِ ولا تُحذفُ التاءُ ، لأنَّ المعنى انذبي أتى بها له باقى إلاّ أنّكَ لا تجعلُ حكمها حكمَ التاءِ التي كانتْ في أختِ لخروجها عن التعويضِ بردِّ المحذوفِ ، ولكن تجعلها تاءً تأتي مثلها في قائمةٍ ، لأنّها في أختِ عوضٌ وتأتي فثبتَ لها بالعوضيّةُ حكمٌ ، فإذا رددتَ المحذوفَ زالتِ العوضيّةُ فزالَ حكمها ، فلذلكَ تقفُ عليها هاءً وتكتبها هاءً وتحركُ ما قبلها ،

وهذه أحكام غير العوض وهذا الذي أراد بقوله : « وتذهب
بالتاء اللاحقة » .

(فصل) ثم قال : والبدل على ضربين لازم الى آخره .

قال الشيخ : الاسم الذي يُصغَّر لا يخلو إما أن تكون
حروفه لم تُغَيَّرْ أو غَيِّرَتْ ، فالثاني هو هذا الفصل ، وهو ينقسم
الى قسمين : تغيير مسماه لازماً وتغيير غير لازم ، وقد فسّر بعض
الناس البدل اللازم بأنه الذي يلزم المكبر والمصغر ، وغير
اللازم كل ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر ، وبيانه
أنك إذا أردت أن تصغر ميزاناً فنت تعلم أن الواو انقلبت ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ، وتعلم أن المصغر يضم أوله ويفتح
ثانية ، فيزول الامران جميعاً ، فاذن العلة المتقتضية للبدل في المكبر
متفية في المصغر فترده اذن ، أصله ، فقول : مَوَيَّرِينَ ، واذا
أردت أن تصغر متهداً ومتسراً وأصله مَوْتَعِدٌ وموتسِرٌ من
الوعد واليسر فتعلم أن الواو والياء قلبتا تاء لكنهما فائين ساكتين
مع تاء الأفعال طلباً للتخفيف وعند تصغير مفتعل تجذف تاء
الافتعال ويحرك الأول بالضم والثاني بالفتح ، فتزول العلة ،
والعلة التي من أجلها قلبت تاء فهي غير لازمة فتزد الى أصلها ،
فلذلك قلت : مَوَيَّرٌ ومَيَّرٌ . وفي باب وناب قلبت الواو
والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي التصغير يضم الأول
فتذهب العلة (١) فهو اذن غير لازم فيزد الى أصله ، وقيل
كميزان ، ومثال البدل اللازم قولك في : قَائِلٍ قَوِيلٍ ، اذ العلة
في الاعلال في اسم الفاعل إنما هو حمل له على الفعل صغراً أو

(١) (العلة) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كَبَّرَ فَذَلِكَ قِيلَ قُوَيْلٌ كَمَا قِيلَ قَائِلٌ ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْوَاوِ
 فِي قَائِلٍ إِنَّمَا قَلِبَتْ هَمْزَةً لَوْقُوعِهَا بَدَأَ الْفِ وَلَيْسَ بِجِدٍ لِمَا
 ثَبَتَ عَنْهُمْ مِنْ حُكْمِ الْمَصْفَرِّ وَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْعِلَّةُ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ
 قُوَيْلٌ . وَمِنْ ذَلِكَ تَرَكَ وَتُخِضَةُ وَأَدَدٌ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي قَلْبِ
 الْوَاوِ كَوْنِهَا مَضْمُومَةٌ وَهَذِهِ فِي التَّصْفِيرِ مَضْمُومَةٌ فَيَجِبُ أَنْ تَبْقَى ،
 وَأُورِدَ تَصْفِيرَ عِيدٍ إِتْرَاضًا وَبَيَانَهُ هُوَ أَنَّ عِيدَ مُشْتَقٌّ مِنْ عَادَ يَعُودُ
 قَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَإِنْ كَسَّرَ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ مِثْلُ قِيلَ وَفِي التَّصْفِيرِ
 تَرَوُلُ هَذِهِ الْعِلَّةُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ عُوَيْدٌ كَمَا يُقَالَ
 قُوَيْلٌ . وَأَجَابَ بِأَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ خَوْلِفَ لَفَرْضِ آخِرٍ وَهُوَ
 إِجْرَاؤُهُمُ الْمَصْفَرِّ مَجْرَى الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ ، وَهُمْ يَقُولُونَ أَعْيَادُ
 بِالْيَاءِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَعْوَادَ بِالْوَاوِ ، وَلَكِنَّهُمْ خَالَفُوا الْقِيَاسَ لِيَفْرَقُوا
 بَيْنَ جَمْعِ عُودٍ وَجَمْعِ عِيدٍ فَذَلِكَ خَالَفُوا الْقِيَاسَ ، وَلَوْ قَالَ فِي عِيدٍ
 إِنَّمَا قَالُوا : عَيْدٌ لِيَفْرَقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصْفِيرِ عُودٍ لَكَانَ أَقْرَبُ .
 (فصل) قوله : والواو اذا وقعت ثالثة وسطاً كواو أسود
 وجدوكل الى آخره .

[٨٩ و] قَالَ الشَّيْخُ : أَمَّا مَنْ قَالَ أُسَيْدٌ فَهُوَ قِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ ،
 لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسُبِقَتْ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ كَمَا فِي
 مَيْتٍ وَذَلِكَ كَانَ الْفَصِيحُ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : أُسْوِدٌ فَكَأَنَّهُ رَاعَى
 فِيهِ أَمْرَيْنِ : أَحَدَهُمَا مِرَاعَاةَ الْبِنْيَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ (١) : سُوِيرٌ لِيَفْرَقُوا
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَمِيرٍ إِذْ لَوْ أُدْغِمَ لَاتَّبَسَّ ، وَالْآخَرُ أَنْ يَاءَ التَّصْفِيرِ
 تَأْتِي عَارِضًا وَالْعَارِضُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ قَالُوا :
 يَا قَوْمُ وَلَا يَدْعُمُونَ ، { وَتَنَادُوا يَا مَالِكُ } (٢) ، لِعَرُوضِ مَجِيئِ
 الْيَاءِ بَعْدَ الْوَاوِ بِخِلَافِ مَا كَانَ مَجِيئِهَا أَصْلًا فِي بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ .

(١) (قولك) : ساقطة من سر

(٢) سورة الزخرف الآية : ٧٧

(فصل) قوله: ' وكلُّ واوٍ وقعتْ لَما صحَّتْ أو اعتلَّتْ فإنَّها
تتقلبُ ياءً .

قال الشيخُ: ' لأنها إنْ كانتْ ثالثةً اجتمعتْ معَ ياءِ التصغيرِ
فتقلبُ ياءَ سواءَ كانتْ مُصححةً أو مُعلِّمةً كنجو عُرْوَةٍ ، والمعلِّمةُ
كنجو عَصَاً ؛ لأنَّ ياءَ التصغيرِ إذا وقعتْ قبلَ الالفِ زالَ المعنى
الذي من أجله قلبتِ الواوُ ألفاً فرُدَّتْ إلى أصلها ، لأنَّه بدلٌ
غيرُ لازمٍ كما تقدَّم في فصلِ البدلِ ، وإنْ كانتْ رابعةً وقعتْ بعدَ
الكسرةِ التي بعدَ ياءِ التصغيرِ فتقلبُ ياءَ مُصححةً في المُكسَّرِ أو
معلِّمةً كقولك: ' في قرْنوَةٍ قرَيْنَةٍ وفي شِقَاءِ شَقِيٍّ .

(فصل) قوله: ' وإذا اجتمعَ معَ ياءِ التصغيرِ ياءانِ حذفتِ
الأخيرةُ إلى آخره .

قال الشيخُ: ' وإنَّما كانَ كذلكْ كراهةً اجتماعِ الياءاتِ وليسَ
هذا حذفاً إعلالياً بمنزلةِ في قاضٍ ، ولكنْ حذفٌ اعتباطيٌّ للتخفيفِ
بمنزلةِ في يدٍ ولذلكْ كانَ مريباً بالحركاتِ الثلاثِ كاعرابِ
يدٍ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: ' هذا عَطِيٌّ ورأيتُ عَطِيّاً ومررتُ
بعَطِيٍّ ، ولو كانَ كقاضٍ لقلتُ هذا عَطِيٌّ ومررتُ بعَطِيٍّ
ورأيتُ عَطِيّاً كما توهمَ أبو عمرو (١) ، وفي أُحَيٍّ على ما سيأتي ،
فإنَّما عَطَاءٌ فقياسٌ تصغيره عَطِيٌّ رُدَّتْ الهمزةُ إلى أصلها لزوالِ
علَّةِ قلبها همزةً ثمَّ قلبتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها فاجتمعَ ثلاثُ
ياءاتِ فحذفتِ الأخيرةُ تخفيفاً ، وإدَاوَةٌ مثلهُ: ' لأنَّ أصله
أدْيَوَةٌ كما تقولُ: ' وَسَيْطَةٌ ثمَّ قلبتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها

ثم حذفت لاجتماع الياءات ، وغاوية أصلها في التصغير
غويوية قلبت الواو ياء كما فعل في سيّد وبيّت فمضارت
غويية فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة تخفيفاً ، ومعاوية
مثل غاوية ، لأنك تحذف الألف ، لأنها زائدة خامسة مع الميم
فهي أحق بالحذف تلي ما سبقتي ، فقياس تصغيره معيوية ، (ثم
فعل ما تقدم ، وقياس من قال : أسود ورايت أحيواً أن
يقول : معيوية) (١) ؛ لأنها نالته ولم يجمع عنده ياءات وكذلك
ما أشبهه ، وأحوى قياسه أن تقول : أحيو ، لأنه من الحيوة
فانقلبت الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها ثم أذغمت الياء في الواو بعد
قلبها ياء كما تقدم فصارت أحيي فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت
الأخيرة على القياس المتقدم ، ثم منهم من يمنع الصرف نظراً إلى أن
التقدير في صيغة أفعل كالحقق ، ألا ترى أنك تمنع صرف
أشدّ وأسيّد وإن تغيرت صيغة أفعل فكذلك ههنا ، ومنهم من
نظر إلى أن الحذف ههنا ليس كالحذف في قاض فيكون مراداً
فكون الكلمة كأنها على هذه البنية فخرجت عن صيغة أفعل ،
ولذلك إذا صغّر أحمر تصغيراً ترخيم قيل حمير تلي وزن
فعمل بلا خلاف لانتفاء صيغة أفعل ، وإن كان في التقدير عليه ،
وكانهم فرقوا بين ما التغير فيه لاعلال موجب فيكون المحذوف
مراداً مثله في أشدّ ، وبين ما التغير فيه ليس لاعلال موجب فلا
يكون الأصل مراداً مثله في حمير ، والأول مذهب سيبويه ،
والثاني مذهب عيسى بن عمر (٢) ، وأمّا من قال : أحي فوهم
محض ، لأن أصله كما تقدم أحيي فقد اجتمع ثلاث ياءات

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(١) الكتاب ١٣٢/٢ ، شرح الشافية ١/٢٢٦ .

فوجب حذف الأخيرة كما في عطبي ، فإن قال : حذفها ههنا حذف
 الاعلال ، ومن قال : أحسي في الرفع ومررت بأحسي ورأيت
 أحسي وجب عليه في جميع الباب أن يقول : هذا عطبي ومررت
 بعطبي ورأيت عطبي ، ولا قائل به إذ لا فرق بين المسائل ،
 فظهر أن ذلك توهم^(١) ، إذ التسوية معلومة • وأما من قال :
 أسبود بقياسه أن يقول : أحير في الرفع والجر ورأيت
 أحوي في انصب ، وأصله أحوي فأعله كما أعل
 أعلي ، فقال أحير كما يقال أعل ، ولم تجتمع ياءات
 فتذف ، ولذلك قلنا : إن قياس الباب عنده أن يقول :
 معوية وشبهه على ما تقدم إذ لم تجتمع ياءات على مذهبه •

(فصل) قوله : تاء التانيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو

مقدرة [٨٩ ظ] الى آخره •

قال الشيخ : إنما ظهرت التاء في تصغير المؤنث الثلاثي ؛ لأنه
 لما كان فيه معنى الصفة ، وتاء التانيث قياسها أن تلحق صفة
 المؤنث ألحقت بالمؤنث المصغر ، وإن لم يكن في مكبره ولم
 تثبت في الرباعي استقلالاً لكثرة حروفه فكان الرابع عوضاً عنها ،
 وأما الالف فإن كانت مقصورة ، وهي رابطة تثبت لخفت الاسم ،
 وإن كانت على أكثر من ذلك حذفت استقلالاً لها فتقول :
 جحيجبي جحيجب ، وفي حوياً حويلي وحويل^(٢) ،
 فأما حويلي فثبتك لما حذفت ألف التانيث بقي حوياً على
 خمسة أحرف وقبل آخره لين فبت في التصغير إلا أنها تقلب

(١) في ر : (محض) ، وحذفها لا يضر النص •

(٢) انظر شرح الشافية ٢٣٧/١ •

ياء لانكسار ما قبلها فتُدغمُ في الياء الاخيرة فتصيرُ حَوَيْلي ، وحكمُ
هذا الاسم وغيره الصرفُ ، لأنَّ منْعَ الصرفِ إنما كان لالْفِ
التأنيثِ ولا أَلِفِ تَأنيثٍ . وأمَّا من قال : حَوَيْلٌ وكذلك وقعَ في
الاصل ، فإنه إمَّا أن يكونَ حذفَ الألفِ لزيادتها ثم صَقَّرَ
فقال : حَوَيْلي ثم أَعْلَى الياءَ كما فعلَ ياءَ قاضٍ ، وإمَّا أن يكونَ
صَغَرَهُ أوْلاً على حَوَيْلي ثم خَفَّفَ الياءَ كما تُخَفَّفُ ياءُ
صَحاري فيقالُ صَحَارٌ فتعلُّ كما أُعْلِتُ ياءُ صَحَارٍ ، وإن
كانتُ ممدودةً ثبتَ مطلقاً ثلاثياً كانَ الاسمُ أو غيرهُ وإنَّما ثبتتُ ؛
لأنَّها زادتُ على حرفٍ فاشبهتُ كلمةً أخرى فثبتتُ كما ثبتتُ تلك
في قولك : بُمَيْلٌ بك ، فإن قيلَ فلمَ لمْ تُحذفْ تاءُ التأنيثِ
كما حُذفتِ أَلِفُ التأنيثِ في الاسمِ الرباعي أو ثبتتِ أَلِفُ التأنيثِ
كما ثبتتْ ، قيلَ أَلِفُ التأنيثِ معَ الاسمِ كالجزمِ منه ، لأنها لا تُقدَّرُ
منفصلةً بخلافِ تاءِ التأنيثِ فإنَّها تُقدَّرُ كالمفصلةِ فأشبهتِ
الحرفُ من بنيةِ الكلمةِ فحُذفتْ كما يُحذفُ ، وثبتتِ رابسةً
لأنَّها لو كانتُ حرفاً من بنيةِ الكلمةِ لثبتتْ فكذاكَ أَلِفُ التأنيثِ .

(فصل) قوله : وكلُّ زائدةٍ كانتُ مدَّةً في موضعِ ياءٍ
فَعُيِّلَ وجبَ تَقْرِيرُها وإبدالُها إلى آخره .

قال الشيخ : لأنها لا تخرجُ عن أبنيةِ التصغيرِ إذ الاسمُ يبقى
على فُعَيْلٍ . وقوله : يجبُ تَقْرِيرُها يعني إبقاءَها مدَّةً . وقوله :
« إبدالُها ياءً إن لم تكنْها » يعني إن لم تكنْ ياءً^(١) لأنها ينكسرُ ما قبلها
فيجبُ قلبُها ياءً ، إذ لا يمكنُ النطقُ بألفٍ أو واوٍ بعدَ كسرةٍ .

(١) (يعني أن لم تكنْ ياءً) : ساقطةٌ من ل .

وقوله : وإن كانت في اسم ثلاثي زائدتان ليست احدهما إياها
أبقت أذهبهما في القائمة وحذفت أختها .

قال الشيخ : أي ليست احدهما المدّة التي قبل الآخر .
أبقت أذهبهما في القائمة ، أي أقوامها في الدلالة على المعنى الاصلي
وحذفت الأضعف ، وكل اسم فاعل أو مفعول من الخماسي بالزيادة
فإنك تبقي الميم وتحذف الأخرى ، لأن الميم هي موضوعة لبناء
اسم الفاعل أو المفعول ، وهو المقصود بالصيغة ، والزيادة الأخرى
إنما هي لما يعثور من معانٍ آخر ، فالميم أقعد في الدلالة على
المقصود فوجب إثباتها وحذف أختها فلذلك تقول : في منطلق
وأشباهه ما ذكر ، وإن تساويا كنت مخيراً ، وتساويهما بأن لا يكون
لاحدهما قوة في الدلالة على المقصود ، فتكون مخيراً في حذف أختها
شتت على ما مثل .

قوله : « وإن كنّ ثلاثاً وانفضل لاحدهنّ حذفت أختها ، على
ما تقدم .

قوا : وأما الرباعي فتحذف منه كل زائدة ما خلا المدّة
الموصوفة .

قال النسخ : لأنه لا يمكن إبقاء أكثر من أربعة أحرف ،
وهذا الاسم أربعة أحرف أصول ولا مقابلة بينه وبين الزوائد ،
تأثره بالتحذف أو لم تأثره فإذا صغرت مقترطاً قلت : قُرَيْطِيسُ
إذ لا يمكن إبقاء شيء من الزوائد لذهاب صيغة التصغير ببقائه إلا

(١) (أحرف) : ساقطة من ت .

أَنْ تَكُونَ مَدَّةً قَبْلَ الْآخِرِ فَإِنَّهَا تَثْبُتُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ
لِبَقَاءِ صِيغَةِ التَّصْغِيرِ مَعَهَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « مَا خَلَا الْمَدَّةَ الْمَوْصُوفَةَ » ، •

(فصل) قوله : « وَيَجُوزُ التَّمْوِيزُ وَتَرْكُهُ فِيمَا يُحَدَفُ مِنْ

هَذِهِ الزَّوَائِدِ •

قَالَ الشَّيْخُ : « وَالتَّمْوِيزُ إِتْمَا يَكُونُ فِيمَا يُحَدَفُ مِنْهُ ثُمَّ هُوَ
عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ مَوْضِعُ التَّمْوِيزِ مُشْتَقٌّ بِمَا يَأْتِي حَرْفُ
التَّمْوِيزِ خَالَ ، فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ لَا يَمُكِّنُ فِيهِ هَذَا كَمَا لَوْ قِيلَ فِي
تَصْغِيرِ أَحْرَثَ نَجَامٍ حُرِّيَجِيمٌ فَلَا يَمُكِّنُ فِي هَذَا التَّمْوِيزِ •
وَالضَّرْبُ الْإِثْنَانِيُّ نَحْوُ قَوْلِكَ : فِي مُنْطَلِقِ مُطَبِّقٍ فَهَذَا يَمُكِّنُ
فِيهِ التَّمْوِيزُ •

(فصل) قوله : « وَجَمْعُ الْقَلَّةِ يُحَرَّرُ عَلَى بَنَائِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : « الْجَمْعُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جَمْعُ قَلَّةٍ وَجَمْعُ كَثْرَةٍ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْجَمْعِ ، فَجَمْعُ التَّلَّةِ حَكْمُهُ فِي التَّصْغِيرِ حَكْمُ
الْمُفْرَدِ وَيُصَغَّرُ كَمَا يُصَغَّرُ إِلَّا أَنْ أَلَبَ أَعْمَالٌ يُحَافِظُ عَلَيْهَا كَمَا
تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا جَمْعُ الْكَثْرَةِ فَلَا يُحَقَّرُ عَلَى صِيغَتِهِ كَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ
التَّصْغِيرُ فِيهِ مَعْنَى التَّقْدِيلِ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا [٩٠ و] إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ
إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ أَوْ إِلَى الْمُفْرَدِ ، ثُمَّ جَمَعُوهُ
بِالْوَاوِ وَالزَّوْنِ وَالْإِلَافِ وَالنَّاءِ عَلَى حَسَبِ مَا يَسْتَحِقُّ ، فَإِذَا صَغَّرْتَ
عِلْمَانًا فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ جَمْعَ قَلَّةٍ هُوَ عَلِيمَةٌ وَصَغَّرْتَهُ
فَقُلْتَ عَلِيمَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ صَغَّرْتَ الْمُفْرَدَ ثُمَّ جَمَعْتَهُ فَقُلْتَ :
عَلِيمُونَ (١) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ تَعَيَّنَ رَدُّهُ إِلَى الْمُفْرَدِ

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٦٥ •

كقولك : فِي شُسُوعٍ شُسُوعِيَّاتٍ لفقده السماعِ فِي أَشْسَعٍ ، وَإِنَّمَا جُمِعَ غَلِيْمٌ بِأَوَاوٍ وَالنُّونِ ، وَرُجِّلَ كَذَلِكَ فِي التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ ، وَقِيلَ التَّصْغِيرُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ فِي مُؤَنَّثِهِ فِي نَحْوِ أُذُنٍ مُصَغَّرًا وَامْتِنَاعِهَا فِيهِ مُكَبَّرًا .

قوله : وَحُكْمُ أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ حُكْمُ الْآحَادِ .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَتَّبِعٌ إِذْ أَلْفَظُهَا أَلْفَظُ الْمَفْرَادِ فَلَا مَعْنَى لِلْعَدُولِ عَنْهَا ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ تَصْغِيرٌ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَحُكْمُ السَّمَاعِ فِي أَنْيْسِيَانٍ فزادوا ياءَ بَعْدَ السِّينِ ، وَفِي عُشْيَانًا « زَادُوا أَلْفًا وَنُونًا » ، وَفِي شَشِيْمِيَّةٍ أَبَدَلُوا مِنَ الْيَاءِ شَيْئًا فَرَدُّوا الْيَاءَ الَّتِي كَانَ قِيَاسُهَا أَنْ تُحذفَ لِاجْتِمَاعِ التَّائِيثِ ، وَفِي أُعْيَامَةٍ وَأُصَيْبِيَّةٍ زَادُوا هَمْزَةً .

(فصل) قوله : وَقَدْ يُحْتَرُّ لِدُنُوهِ مِنَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ التَّصْغِيرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ مُسْتَصْغَرٌ ، وَقَدْ جَاءَ قَلِيلًا عَلَى مَعْنَى قُرْبِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ مِثْلَهُ قَوْلُهُمْ : أُصَيْغِرُ مِنْكَ ، لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ صَغِيرٌ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ أَصْغَرَ يَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي الصَّغَرِ فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ التَّصْغِيرِ بِهَذَا الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا قَصَدُوا إِلَى أَنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي بَيْنَهُمَا قَرِيبَةٌ وَكَذَلِكَ مَا مِثَّلَ بِهِ .

(فصل) قوله : وَتَصْغِيرُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا جَاءَ فِي أَلْفَظٍ يَسِيرَةٍ مَحْذُوظَةٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى

التصغير الوصفية بالمصغر لِمَا صَغُرَتْهُ ، والفعل لا يصح وصفه
فِيصَغُرُ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
كَمَا فُسِّرَهُ (١) .

فصل قوله : ومن الاسماء ما جرى مصفرا الى اخره .

قال الشيخ : يريد أنه في الاصل وضع مصفراً ، كأنهم
في أصل الوضع فهموا تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير وذلك
قيل ، منه جُمَيْلٌ وكُعَيْتُ اسمان لطائرين ، وكُمَيْتُ صفة
للفرس ، واذا جمعه ودَّوهُ الى المكبر المقدّر ، لأنه ليس للمصغر
جمع على حياله فقالوا : في جُمَيْلٍ وكُعَيْتِ جَمْلَانٍ وكُعَيْتَانِ ،
فدل ذلك على أن المكبر في التقدير جُمَلٌ وكُعَيْتٌ ؛ لأنَّ فَعْلَانِ
جمعه ، وقالوا : كُمَيْتٌ فدلَّ على أنَّ مَكْبَرَهُ في التقدير أَكْمَتٌ ،
لأنَّ فَعْلَانِ جمعه ، وأيضاً فإنَّ كُمَيْتاً من صفات الالوان (٢) فهو من
باب أَحْسَرُ وَأَسْوَدَ ففيلسُ مَكْبَرَهُ بهذا الوجه يُعَلِّمُ أَنَّهُ أَفْعَلٌ .
(فصل) قوله : والاسماء المركبة يُحَقِّرُ الصِّدْرُ مِنْهَا .

قال الشيخ : ولا يُعَدُّ بالكلمة الثانية كما لا يُعَدُّ بِتَاءِ
التَّائِبِ ولا يُحَذَفُ كما لا تُحَذَفُ تَاءُ التَّائِبِ ، وهو ههنا أَجْدَرُ
لِقُوَّةِ الْإِتْبَاسِ بِتَصْغِيرِ غَيْرِ الْمَرْكَبِ ، وَتَرَكُوا مَا قَبْلَ الثَّانِي مَفْتُوحاً
تَشْبِيهاً بِتَاءِ التَّائِبِ .

(فصل) قوله : وتحقير الترخيم أن تحذف كل شيء زيد
في بنات الثلاثة والأربعة الى آخره .

(١) في ل : (ومثله صيد عليه يومان في وقوع اليومين مصيدة
والمصيدة غيرها) ، وهي زيادة من الاملالي .
(٢) في و : (الاول) وهو تحريف .

قال الشيخ: هذا بابٌ على حياله في التصغيرِ سهلٌ وهو أن تُحذفَ الزوائدُ كلها ويُصغَّرَ الاسمُ ، ويُسمَّى تصغيرُ الترخيمِ لما التزمَ فيه من الحذفِ ، لأنَّ الترخيمَ في اللغةِ القليلُ ، يُقالُ صوتٌ رَخِيمٌ إذا لم يكن قوياً ومنه سُمِّيَ اترخيمُ ، وليس تصغيرُ الترخيمِ معناه أنتك أضفتَ الى الترخيمِ الذي هو حذفُ الآخرِ وإنما أرادَ حذفَ الزوائدِ على ما فسره .

(فصل) قوله : ومن الاسماءِ ما لا يصغَّرُ .

قال الشيخ : ثمَّ ذكرَ أسماءَ كثيرةَ الاستعمالِ لو توجدُ في كلامهم إلا مكبَّرةً ، فدلَّ ذلكَ لِمَى أنَّ تصغيرَها مطرَحٌ في لغتهم ، وإدباً اسمُ الفاعلِ والمفعولِ إذا أعلمتهما لم يأتَ في كلامهم تصغيرهما كراهةً اجتماعِ العملِ والتصغيرِ لأنَّه قويٌّ شبهُ الفعلِ فيه .

(فصل) قوله : والاسماءُ البهيةُ خوليفٌ بتحقيقها تحقيرٌ

ما سواها .

قال الشيخ : يعنى أسماءُ الأسماءِ والموصولاتُ (١) ، وخوليفٌ للأيذانِ من أولِ الأمرِ أنَّها غيرُ متمكِّنة . وقوله : « ألحقتُ بأواخرها لغاتٌ » ، فيما سوى (٢) هؤلاءِ فإنَّ الألفَ ملحقةً قبلَ آخره ، وفيما سوى المثني والمجموعِ فإنَّك (٣) تقولُ : في اللذانِ واللذانِ وفي التَّدينِ اللَّذيون (٤) ، ولا ألبُ في ذلكَ . فنَّ زعمُ

(١) الكتاب ١٣٩/٢ .

(٢) في ل : (الا) وهو خطأ .

(٣) في ل : (فلذلك) وما ذكرناه أفضل .

(٤) شرح الشافية ٢٨٤/١ .

أَنَّ الْاَلْفَ فِي اللَّذِيانِ وَاللَّيَانِ سَقَطَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِيهِ، رَدُّدٌ بِقَوْلِهِمْ : اللَّذِيُّونَ بِضَمِّ اِيَاءٍ ، وَلَوْ كُنْتَ الْاَلْفَ مُرَادَةً لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ اللَّذِيُّونَ فَإِنَّ ثَبْتَ الْمَذِيُّونَ كَانَ الْاِنْفِعَالُ مُسْتَقِيمًا وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَزَيْدٌ قَبْلَ [٩٠ ظ] آخِرَهَا يَاءُ التَّصْفِيرِ ، لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْهَا .

ومن أصنافِ الاسمِ المنسوبِ

قَالَ الشَّيْخُ : وَحَدَّثَهُ بِمَا ذُكِرَ ، وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُسْتَقِيمٌ ، فَأَمَّا ظَاهِرُهُ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَدًّا مُنْسُوبًا أَوْ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ حَدُّ الْمُنْسُوبِ كَانَ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ لِقَوْلِهِ : « عِلْمَةٌ لِلنَّسْبَةِ إِلَيْهِ » وَالْمُنْسُوبُ لَمْ يَلْحَقِ الْيَاءَ عِلْمَةٌ لِلنَّسْبَةِ إِلَيْهِ إِذْ لَيْسَ مُنْسُوبًا إِلَيْهِ ، وَإِنْ حَدُّ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ كَانَ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ التَّبْوِيبَ بِالْمُنْسُوبِ ، فَكَيْفَ يَحْدُ غَيْرَ مَا بُوِبَ لَهُ ؟ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُسْتَقِيمٌ ^(١) وَلَمْ يَحْدُ إِلَّا الْمُنْسُوبَ ، وَقَوْلُهُ : « هُوَ الْاِسْمُ » يَرِيدُ الْاِسْمَ قَبْلَ الْاِلْحَاقِ .

ثُمَّ قَالَ : الْمَلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءُ مَكْسُورٌ مُشَدَّدَةٌ مَا قَبْلَهَا عِلْمَةٌ لِلنَّسْبَةِ إِلَيْهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي إِلَى الْاِسْمِ قَبْلَ الْاِلْحَاقِ الْيَاءَ ، وَالْاِسْمُ الَّذِي أُلْحِقَتْ بِآخِرِهِ يَاءُ مُشَدَّدَةٌ عِلْمَةٌ لِلنَّسْبَةِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُنْسُوبُ ، وَإِنَّمَا جَاءَ ^(٢) الْاِشْكَالُ مِنْ جِهَةِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ إِلَيْهِ ، فَمَنْ جَعَلَ الضَّمِيرَ رَاجِعًا إِلَى الْاِسْمِ الَّذِي أُلْحِقَتْ بِآخِرِهِ يَاءُ جَاءَ فَاِسْدَاءً ، وَمَنْ جَعَلَهُ

(١) (مستقيم) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ر .

(٢) (جاء) : ساقطة من ر .

ضمير الاسم لا باعتبار الحاق الياء جاء مستقيماً وهو الذي قصدته ،
وتسببها بناء التانيث من جهة تغييرها معنى الكلمة كما تفسره ' التاء ،
وشبهها ببناء التانيث في أنها تكون للنسب المحقق ولمجرد اللفظ
في أنها تكون للمفرد كما تكون التاء .

قوله : وكما انقسم التانيث الى حقيقي فكذلك النسب .

قال الشيخ : يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مؤثراً
في المعنى بازائه ذكر في الحيوان على ما تقدم ، وغير الحقيقي ما جرى
في اللفظ فقط كقولهم : طلحة وخرية وشبهه ، وكذلك انساب منه
ما كان مدارله منسوباً حقيقة كقولهم : دمشقي ومصري ، وهو
الكثير المشتمع ، ومنه ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك :
كرسي منسوباً من حيث المعنى كما أن الظلمة ليس مؤثراً من
حيث المعنى .

قوله : والنسبة مما طرق على الاسم تغيرات شتى .

قال الشيخ : لأنها غيرته من مدلول الى مدلول آخر مغاير
له ، ألا ترى أن قولك : دمشقي اسم البلد وقولك : دمشقي
للرجل المنسوب اليه ، وغيرته من حال الى حال ، لأنه كان
عربياً عن اليايين فصار بهما وكان إعرابه على ما قبلها فصار
على آخرهما .

قوله : وحذفهم التاء في النسب واجب .

قال الشيخ : لأنهم لو أتتوها لفسد المعنى ، ألا ترى أنك
إذا نسبت رجلاً الى ضاربة فالرجل هو الاسم الذي فيه ياء النسب

فلو بقيت فيه تاء التانيث لكت مؤنثاً للمذكر • انشائي أنه كان يؤدي الى اجتماع تانيثين اذا نسبت مؤنثاً الى مؤنث ، فتقول : اذا نسبت امرأة الى ظلمة ظلمية • والثالث أنه يؤدي الى أن تكون تاء التانيث وسطاً •

قوله : ونوني التنية والجمع •

قال الشيخ : ينبغي أن يقول : وعلامة التنية والجمع ونونيهما ، لأن ذلك يحذف مع النون ، فتخصيصه النون يوهم بقاء ما قبلها وإنما حذف علامة التنية لأن المعنى يحتمل بالنسب الى المفرد فتقع الزيادة ضائعة فلا حاجة اليها فكل ما ذكرناه في التاء فحواه جار في المتني والمجموع ، فتكون أربعة أوجه ، فاذا سميت بالمتني والمجموع المصحح فلا يخلو إحداهما أن تعربه إعراب المفردات ، أو تجريه في الإعراب على حكم ما كان عليه ، فعلى الاول تشبيهاً ، لأنك أخرجتها عن صورتها في أحكامها التي كنت لها فكأنها ألف ونون لغير التنية كما في عمران ، وعلى الثاني تحذفها كما قبل التسمية ، لأن أحكام علامة (١) التنية في الجمع بقية فيها فأجريت بعد التسمية مجرماً قبلها ، فتقول : على الاول قنسريني وعلى قنسري ، وكذلك نصيبي وبيري ، وكذلك زيدي وزيداني وخليلي وخليلاني وسبي وسبعاني في النسب الى السبعان اسم موضع •

ومن الجارية على القياس في التغير أن يكون الاسم ثلاثياً ثانيه كسرة فأنهم يكرهون اجتماع الكسرتين واليايين مع قلة حروف الكلمة ، ففرون الى فتح الوسط كعمري ودؤلي

(١) (علامة) : ساقطة من س

وإِبْلِيٌّ ، فإنَّ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَفِي آخِرِهِ مَا فِي
تَسْرِيٍّ مِنَ الْكَسْرَيْنِ وَالْيَائِنِ فَلَاحْسَنِ بَقَاءِ الْكَسْرِ لِقُوَّةِ الْكَلِمَةِ
بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَنَفْلِيٍّ وَيَسْرِيٍّ ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ كِرَاهَةً
اجْتِمَاعِ الْكَسْرَيْنِ وَالْيَائِنِ •

وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِنْ فَعِيْلَةٍ وَفَعِيْلَةٍ فِي صَحِيحِ
الْعَيْنِ غَيْرِ مَضَاعِفٍ فَرَقًا بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُتِ ، فَإِذَا نُسِبَ إِلَى كَرِيْمٍ
قُلْتُ : كَرِيْمِيٌّ وَإِلَى كَرِيْمَةٍ كَرْمِيٌّ ، وَالْمَوْثُتُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ
لِاسْتِقَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَأَمَّا الْمَعْلُ الْمَعِيْنُ فَلَمْ يَفْرَقُوا فِيهِ لِمَا يُؤَدِي إِلَى
اسْتِقَالِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : طَوْلِيٌّ لِأَدَى
إِلَى تَحْرِيكِ الْوَاوِ وَإِنْتِشَاحِ مَا قَبْلَهَا فَيَكُونُونَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ اسْتِقَالِ
وَزِيَادَةِ تَغْيِيرٍ ، [وَكَذَلِكَ فِي شَدِيدَةٍ لَوْ قَالُوا : شَدِيدِيٌّ لِأَدَى إِلَى
أَحَدِ أَمْرَيْنِ نَقْلٍ أَوْ زِيَادَةِ تَغْيِيرٍ] (١) •

(فصل) قوله : وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنْ كُلِّ مَثَالٍ قَبْلَ آخِرِهِ
يَاءَانِ [٩١ و] مَدْغَمَةٌ أَحَدَاهُمَا فِي الْآخَرَى •

قَالَ الشَّيْخُ : وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُهُمُ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَةَ إِذَا وَقَعَتْ
مَشْدَدَةً قَبْلَ الْآخِرِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعِ الْيَائِنِ وَالْكَسْرَيْنِ ، فَيَقُولُونَ :
فِي مِيَّتِ مَيْتِيٍّ عَلَى مَا ذُكِرَ ، وَأَمَّا طَائِيٌّ فِيهِ مِنَ الشَّدُوذِ وَضَعُ
الْأَلْفِ مَكَانَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ لِأَغْيَرٍ ، وَأَمَّا حَذْفُ الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكَةِ
فَقِيَاسٌ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : طَيْتِيٌّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَدُوذٌ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ
مُهَيِّمٍ مُصَغَّرًا وَكَبْرًا عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَأَجْرُوا مُهَيِّمًا الْمَكْبَرِ عَلَى

(١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن و ، ل ، س واثباتها
أحسن •

القياس بال حذف وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد المشددة فرقا بينهما ، وكان اجراء المكبر على القياس أولى ، لأنه حذف فيما لم يُحذف منه شيء ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب ، وإنما لم يستغنوا بقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع أن الفرق اذن حاصل ؛ لأن لفظ مهيمي أنقل من لفظ مهيمي ولأنه أمر جار فيه قبل النسب فجاز أن يبقى بعده على الحالة التي كانت تكون له في المصغر .

(فصل) قوله : 'وتقول في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة' .

قال الشيخ : ومن التغيرات الجارية على القياس حذفهم الياء الساكنة من فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة وقابهم اثنان واوا وفتح الكسرة التي قبلها فيما هي فيه ، وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياءات ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث لشدة الاستقلال ففرروا منه فهما جميعاً ، ومن العرب من يقول : 'أنتي' ولا يقول في غني غني لِمَا في غني من زيادة الاستقلال بالكسرة ، وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشددة وإن كان مخالفاً له في الزنة ، كقولهم : في تحية تحوي ، لأن الأمر المستقل موجود فلا إعتداد بالوزن ، وأما فعول كعدو ، بأنه ليس فيه الاستقلال الذي في غني فجرى مجرى الصحيح ، فقالوا عدوي بالاتفاق فأجروه مجرى الصحيح لما اتفق ذلك الاستقلال . وأما ما لحقته تاء التانيث ، فقال سيويه فيه عدوي إجراء له مجرى شئوة

(١) انظر الكتاب ٧٤/٢ ، شرح الشافية ٢٠/٢ .

وبابه (١) ، وهذا هو القياس الذي لا ينبغي أن نعدل عنه • وقال
المبرد : عدّي كالمذكر (٢) وليس له وجه في القياس ، لأن
عدوياً أثقل من قوله عدوي فلا معنى للترامه •

(فصل) قوله : والالف في الآخر لا تخاو من أن تقع نالفة
الى آخره •

قول الشيخ : ومما غيّر عن القياس ما آخره ألف وحكمها أن
كانت نالفة أن تقلب واوا ، سواء كنت عن واو أو ياء ، لأنها إن
كانت عن واو فظاهر وإن كانت عن ياء كره بقاؤها لما يؤدي من
الجمع بين ساكنين أو اخلال بالحذف ، وكره ردّها الى أصلها لما
فيه من اجتماع الياءات ، فلم يبق إلا ردّها الى أحتهما ، وإن كانت
رابعة نظرت ، فن كانت أصلية قلبتها كذلك محافظة على لحرف
الأصلي ، وقد جاء حذفها استقلالاً لها كحجباي ، وإن كانت زائدة
فالمختار حذفها بخلاف الأصلية ، لأن زيادتها تقوي حذفها وأصليتها
في الأولى (٣) تضعفه ، والثاني قلبها واوا محافظة على البنية تسيها لها
بالأصلية ، والثالث أن تجعل قبل ياء النسب ألف وواو ، وهل
تكون الالف هي ألف التانيث والواو زائدة أو الواو ألف
التانيث انقلبت والالف هي الزائدة ؟ كل ذلك محتمل •

قوله : وإن يفصل بين الواو والياء بألف •

قال الشيخ : فقوله أنه لا يجري إلا في دنيأوي
وعليأوي وشبهها فكان الأولى أن يقبل : وإن يفصل بين

(١) انظر المقتضب ٣/١٤٠ ، شرح الشافية ٢/٢٠ •

(٢) في و : (الأول) •

آخره وبين الواو بالث ليشمل نحو حُبَلَى ، ولعلّه قَصِدَ الى التنبيه على التعليل في ادخال الالف كراهة اجتماع الياء والسواو وليس فيما وراء ذلك إلاّ الحذفُ استقلالاً له مع ياء النسب .
ثم قال : « وجَمَزَى في حكم حَبَارَى ، ، فجمَزَى وإن كانت الالف رابعة إلاّ أنّها حُمِلَتْ على الخامسة لأمرين : أحدهما تَمَذَّرُ حملها على مثل دَعَوَى لأنّه محمولٌ على مثل مَعَزَى الذي ألفه أصليةٌ وليس في مثله فَعَلَلٌ فيُحْمَلُ عليه جَمَزَى ، فان ورد حُبَلَى أرتكِبَ مذهبُ الاخفش (١) في ثبوت جُخْدَب (٢) .
الثاني أن الحركة فيه منزلةٌ منزلة الحرف الزائد على الأربعة كما في فرسٍ لو سميت به امرأةٌ بخلاف هندٍ جعلوا الحركة منزلةً منزلة الحرف ، لتقل الكلمة بها .

[فصل قوله : والياء المكسور ما قبلها في الآخرة الى آخره] (٣) .

قال الشيخ : ومن التغيرات الجارية على القياس ما آخره ياء مكسور ما قبلها فحكما إن كانت نالسة أن تقلب واواً ويفتح ما قبلها ، أمّا فتح ما قبلها فكما يفتح ما قبل آخر نمر ، وأمّا قبلها واواً فكما انقلبت ألفٌ رحي ، وإن كانت رابعة فالمختار حذفها استقلالاً لها ويجوز قلبها واواً وفتح ما قبلها ، وإن كان المختار ههنا الحذف في الياء [٩١ ظ] مراعاة الانتقال ، الآخر أن الالف ليس فيها إلاّ تغيير واحد ، وفي الياء تغيير آخر وهو قلب الكسرة

(١) انظر شرح الكافية ٥٥/١ .

(٢) الجخدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال . اللسان (جخدب) ٢٤٧/١ .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل .

فتحة ، ولذلك كان الحذف في الياء أحسن من الالف وبالعكس
 فليس فيما وراء ذلك إلا الحذف استقلاً لِمَا زاد على الأربعة ،
 وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعة في الالف فالتزامهم
 الحذف في الياء أجدر ، لأنها أثقل في الوجهين ، فإن كانت الياء
 زائدة على الأربعة وقبلها ياء مشددة وجب حذف الخامسة كما
 يجب حذفها في مُشْتَرَفٍ فتبتى قبل ياء النسب ياء مشددة قبلها
 فتحة فتكون في الاستتال مثلها في أمية فمن استقلها قال في
 محوي كما قال : في أموي ومن يستقلها قال : محيي كما
 قال : أميي .

(فصل) قوله : وتقول في غزوي وطبئي .

قال الشيخ : معاً آخره ياء وواو من الثلاثي الساكن الحنوي
 غزوي وطبئي بلا خلاف إذ لا استتال لسكون ما قبلها لأنها
 تُخَفَّفُ (١) عند سكون ما قبلها فأما ما لحقته تاء التانيث فيه (٢)
 خلاف ، مذهب سيويه والخليل أنه في حكم الأول فيقولان : في
 غزوة وطبئة غزوي وطبئي (٣) لأنه ساكن الأوسط
 فاستخف ، ومذهب يونس غزوي وطبوي (٣) وله شبهتان : أحدهما
 أن العرب تقول : في النسب إلى بني زينة وقرية قروي
 وزنوي وهو محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به . الأخرى
 أنهم يكرهون الثقل بإجماع الياءات في المؤنث كما كره ذلك
 في كريمة ولم يكره في كريم ، وإذا اجتمع الياءات قلبت

(١) في ل : (تخفان) وهو تحريف .

(٢) (ففيه خلاف) : ساقطة من ل .

(٣) الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٧٤/٢ ، شرح الشافية ٤٧/٢ .

الياء الأولى واواً وحُرِّكَ ما قبلها بالفتح كما قلناه في يدوي ،
 وذهب سيويه أولى ، وما ذكره [يونس^(١)] من المسدوع نادر
 لا ينبغي أن يجعل أصلاً والاستقل الذي يميز إليه غير معتد به
 لمخالفة أكثر النسب فيه ، ثم هو باطل بنبات الواو ، إذ لا ياء
 تستقل^(٢) حتى يفتح ما قبلها ، ولذلك عذر^(٣) الخليل في
 نبات الياء دون نبات الواو ، لما كانت شبهة الاستقل مختصة بها
 فإن كانت وسط الاسم أيضاً كقولك : طيبي ولي نظرت إلى
 أصل الياء الأولى فرددتها إليه متحركة ، وقلبت الثانية واواً
 فتقول : في طيبي طوي ، وليس هذا مثل قولك : طيبي ، لأنه
 لو قيل فيه طيبي لأدنى إلى اجتماع أربع ياءات وكسرة مع قلة
 حروف الكلمة . وفي حية حيوي ، فإن كان الاسم آخره
 واواً مشددة بقيته على حاله وجرى مجرى غزو ، فقلت : في
 دوّ دوّي إذ لا ياءات مجتمعة .

قول الشيخ : فإن نسبت إلى اسم آخره ياء مشددة مع ثلاثة
 أحرف فيما بدأ ، نظرت هنّ هما زائدتان أو لا ؟ فإن كنت الثانية
 أصلية كنت فيها بالخيار إن شئت شبهتها بياء غني فتقول :
 مرّ موي كما تقول غنوي ، وإن شئت شبهتها بزيادتها تلي الثلاثة
 بياء مصري إذا نسبت إليه^(٤) فحذفها فتقول : فيه مرّمي ، فالياء
 في مرّمي ياء النسب وتلك الياء حذفت استمقلاً لها مع ياء
 النسب ، وإن كانت الياء المشددة مزيدة حذفتها لا غير ، إذ لا وجه

-
- (١) (يونس) : ليس في ل ، ت ، س ، والاصل ، واثباتها يتفق
 مع ما جاء في كتاب سيويه .
 (٢) في ل : (إذ لا ثقل) .
 (٣) انظر الكتاب ٧٤/٢ .
 (٤) في ل : (اليها) وهو تحريف .

في تشبيهاً بغني لزيادتها فتقول : في كُرْسِيٍّ كُرْسِيٍّ ، وفي
بَخَاتِي اسمُ رجلٍ بَخَاتِيٍّ • وقوله : « اسمُ رجلٍ ، إحترازٌ منه »
جمعاً فانَّكَ تردُّهُ إلى الواحدِ فتقولُ : بَخَاتِيٍّ على قياسِ الجموعِ ،
فذلكَ قالَ : اسمُ رجلٍ ، والذي يدلُّ على أنَّ هذهَ الياءَ هي ياءُ
النسبِ ، وأنَّ الياءَ التي كانتَ فيه هي المحذوفةُ ، أنَّكَ تقولُ :
قبلَ النسبِ بَخَاتِيٍّ غيرِ مصروفٍ ، فإذا نسبتَ قلتَ : بَخَاتِيٍّ
مصروفٍ ، ولو كانتَ هي تلكَ (١) الياءُ لكانَ على حالِهِ •

(فصل) قالَ الشيخُ : وما كنَّ آخرُهُ همزةً قبلها ألفٌ
نظرتَ فإنَّ كانتَ ألفُ التانيثِ قلبتها واواً ، وإنَّ كانتَ غيرَها ساغَ
فيها الوجهانِ على ما ذكرناه في التثنيةِ وهذا أوَّلِي من قولِهِ : إنَّ
كانَ منصرفاً ، لأنَّكَ لو سميتَ بكسائه إرأةً كانَ غيرَ مصروفٍ ، ولا
يجبُ قلبُ الهمزةِ ، فكانَ التثنيةُ على أنَّه لا يقلبُ إلا إذا كانتِ
ألفُ التانيثِ أوَّلِي من اعتبارِ الصرفِ وعدمِهِ ، لثلا يؤدي إلى دخولِ
كسائه وشبهِهِ إذا سميتَ بهِ إرأةً فيما يجبُ قلبُهُ ، لأنَّه غيرُ
منصرفٍ حيثُذِرَ •

(فصل) قوله : وتقولُ في سِقَايَةٍ وَعِظَايَةٍ إلى آخرِهِ •

قالَ الشيخُ : سِقَايَةٍ وَعِظَايَةٍ بالهمزةِ (٢) ؛ لأنَّهم لو بقوها
ياءَ لجمعوا بينَ ياءاتِ بَعْدَ أَلْفٍ زائدةٍ وهم يكرهونها بعدَ الألفِ
الزائدةِ ، وإنَّ انفردتْ فكيفَ بها وقد صارَ بعدها ياءانِ ؟ • فإنَّ
قيلَ قد قالوا : سِقَايَةٍ فَأَقْرَوا الياءَ لما جعلوا التاءَ في حكمِ المتصلةِ ،

(١) (تلك) : ساقطة من ل ، ت •

(٢) انظر شرح الشافية ٥٩/٢ •

فِيَاءُ النَّسَبِ أَجْدَرُ بِالِاتِّصَالِ لِتَغْيِيرِهَا مَعْنَى لِاسْمٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
 [٩٢ و] • فَالْجَوَابُ 'أَنَّهَا فِي النَّسَبِ انْكَسَرَتْ' فَلَا يَلْزَمُ مِنْ صَحَّتِهَا
 مَقْتُوْحَةٌ صَحَّتِهَا مَكْسُوْرَةٌ ، وَالْآخِرُ 'أَنَّهَا فِي النَّسَبِ اجْتَمَعَتْ مَعَ
 يَاءَاتٍ أُخْرَى' (١) فَتَقْوَى اسْتِقْالٌ ، وَالْآخِرُ 'أَنَّ صَحَّتِهَا فِي سِقَايَةٍ
 شَاذَةٌ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ شَذُوْذِهِ مَعَ تَاءِ التَّائِيْتِ شَذُوْذُهُ' مَعَ يَاءِ النَّسَبِ •
 فَإِنَّ قِيلَ 'فَلِمَ لَمْ يَقُولُوا : سِقَاوِيٌّ فَيَقْلِبُوْهَا وَاوًا كَمَا قَلَبُوا فِي
 شَقَاوِيٍّ إِذَا نَسَبُوا إِلَى الشَّقَاءِ ؟' • قُلْتُ : لَمَّا كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْيَاءَاتِ
 هُنَا فَذَرَوْهَا مَطْرُوقَةً بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ قَلَبُوْهَا هَمْزَةً عَلَى قِيَاسِهَا نَسَبًا
 لَمْ يَقْلِبُوْهَا وَاوًا لِأَنَّهُ وَجِبَ قَلْبُهَا هَمْزَةً لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ [يَاءِ] (٢)
 النَّسَبِ ، وَهَمَّ إِنَّمَا يَقْلِبُونَ الْهَمْزَةَ وَاوًا إِذَا كَانَتْ هَمْزَةً قَبْلَ يَاءِ
 النَّسَبِ ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ هَمْزَةً قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ لَمْ يَكُنْ لِقَلْبِهَا (٣)
 وَاوًا مَعْنَى 'فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةً عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَقَوْلُ : « فِي
 شَقَاوَةٍ شَقَاوِيٌّ » ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ يَاءَاتٌ
 مُسْتَقْلِلَةٌ إِذْ آخِرُهُ وَاوٌ ، فَبَقِيَ عَلَى حَالِهَا وَلَمْ تُقَلَّبْ هَمْزَةً لِأَنَّهَا
 قَدْ نَبَتَتْ مَعَ تَاءِ التَّائِيْتِ وَهِيَ أَوْلَى بِالِانْفِصَالِ فَجَاءَتْ مَعَ يَاءِ النَّسَبِ
 أَجْدَرُ ، وَقَوْلُ : « فِي رَايَةٍ وَثَايَةٍ وَشَبِيْهًا مَعًا وَقَعَتْ فِيهِ الْيَاءُ بَعْدَ
 أَلْفٍ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ رَايِيٌّ وَرَاثِيٌّ وَرَاوِيٌّ ، وَأَمَّا رَايِيٌّ بِالْيَاءِ فَلِأَنَّهُ
 لَمْ يَقْعُ فِيهِ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، فَلَمْ يُسْتَقَلْ اسْتِقَالٌ سِقَايِيٌّ ، بَلْ
 أُجْرِيَتْ مُجْرَى طَيْبِيٍّ ، لِأَنَّهَا مِثْلُهُ فَتُرِكَتْ عَلَى حَالِهِ ، وَلَسِمَ
 يَجْرِي مُجْرَى طَوَوِيٍّ (٤) فِي رَدِّ الْعَيْنِ إِلَى أَصْلِهَا لِمَا يَلْزَمُ مِنْ كَثْرَةِ
 التَّغْيِيرِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِخِلَافِ طَيْبِيٍّ فَإِنَّهُ لَوْ تَرَكَ عَلَى حَالِهِ

- (١) في و : (انذ) وهو تحريف
 (٢) (ياء) : زيادة عن ل ، ب •
 (٣) في و : (لقبها) وهو تحريف
 (٤) في ر : (طيبى) وهو تحريف

لاجتمعت أربع ياءات ، وأما رأيي بالهمزة فلأنه اجتمعت فيه ياءات مع وقوع الياء بعد صورة الالف فأشبهه سقاية ، والياء اذا استثقلت بعد الالف فاوجه قلبها همزة ، وأدنا راوي بالواو فلأنهم لما استثقلوا الياءات فيما قلت حروفه وما قبله في حكم المتحرك قلبوها واوا كما فعلوه في رحوي ، وقياس الياء اذا استثقلت في النسب أن تقلب واوا كما قالوا : عموي وشجوي وبابه .

(فصل) قوله : وما كان على حرفين فعلى ثلاثة أضرب الى

آخره .

قال الشيخ : وقد ضبط بعضهم بأن كل موضع رُدَّ في التنية وجب الرد في النسب ، وكل موضع لم يرد في التنية جاز الوجهان ، وكل موضع كان المحذوف غير لام لا يجوز الرد ، وليس بجيد ، لأنه رُدَّ الى عمائة إذ لا يعرف ما الذي يرد في التنية ومنهم من قال : كل ما كان المحذوف غير الياء في موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب الرد ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاء معتل اللام ، وما كان المحذوف^(١) منه غير لام ميمًا ليس بمعتل اللام^(٢) فإنه لا يرد ، وما سوى ذلك جائز فيه الأمران ، واحترز بقوله : ما كان المحذوف غير ياء في القسم الاول من دم ، فإن أصله عند المبرد دمي^(٣) ، ويجوز في النسب اليه وجهان فلو لم يقل ما آخره غير

(١) في و : (منه) ساقطة .

(٢) (اللام) : ساقطة من س .

(٣) قال المبرد : وذلك قولك في النسب الى دم : دمي ودموي ،

وفي النسب الى يد : يدوي ، يدي في قول سيبويه . المقتضب

ياء لورد عليه وجوب دموي وليس بواجب ، وعليه مذهب
 سيويه لا يحتاج الى أن يقول : غير ياء لأن أصل دم عنده
 دمي^(١) ولذلك قيل في جمعه دماء كدثور ودلاء وظبي وظباء ،
 وقولهم : الدميان ويقطر الدماء لا ينهض ، لأنه شاذ فلا اعتداد
 به ، بقي أن يقال فقد قيل أصله دموي فملى هذا يجيء اعتراضاً
 على القولين جميعاً . والجواب أنه لا اعتداد بهذا القول فإنه
 مخالف للظاهر فإن باب الياء أكثر من باب الواو فرده الى
 الواو ، ولا حاجة اليه مع جواز أن يكون من الياء ، وهذا القائل
 يزعم أن الياء في دمي لأجل الكسرة مثل رضي ، ولولا أن
 الواو في رضي ثابتة بحجة وهو قولهم : الرضوان لم يحسن أن
 يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دمي ذلك بلا دليل عليه ،
 وإنما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في
 دم ، لأنه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير ياء^(٢) فينبغي أن
 يرد لأنه موضع يقبل التغير بالرد من غير ثقل ، ولا يلزم
 دموي ، لأنه محذوف منه ياء فلو أوجبوا الرد لأوجبوا تغييراً
 كثيراً وهو رد الياء وقلبها الى الواو ولا يلزم من وجوب تغيير
 المعنى وجوب تغييرين . وأما مذهب سيويه فلا يحتاج الى الاحتراز
 من دم إذ أصله دمي^(٣) على ما تقدم فتصدوا أن يعوضوا فيما
 كان متحرك الاوسط عوضاً عن حركته وليس لدم عنده حركة
 في الوسط حتى يجب التعويض .

(١) انظر الكتاب ٧٩/٢ .

(٢) قال المبرد : وسيويه يزعم أن دما (فعل) في الاصل وهذا
 خطأ لانك لا تقول : دمي يدمي فهو دم فصدر هذا لا يكون

الا (فعل) . اقتضب ١٥٢/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٧٩/٢ .

قوله : ومن ذلك ستهي في ست .

قال الشيخ : وقع في النسخ في أست [٩٢ظ] وليس بجيد ، لأنَّ أستا يجوز فيه الوجهان أستي وستهي لجريه على قياس ما يجوز فيه الأمران ، وأمّا ست فأصله سته فهو قياس ما يجب فيه الرد ، فوجب أن يكون ستهي . وأمّا انقسم الآخر الذي يجب فيه الرد فهو أن يكون مثل اللام والفاء (١) نحو شيه فانهم كرهوا ألا يردوا فيكونوا بين ثقل وارتكاب تغيرات نلى غير قياس انسب فردوا فقلوا : وشوي ، وأبو الحسن يقول : وشي (٢) . ووجهه أنه لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى أصلها فصارت وشيه ولو نسبت الى وشيه لقلت : وشي سند المخالف فكذلك هنا ، ولذلك قال : في انقسم الثاني يدوي وعدوي فأسكن لهذا التعليل . والوجه غيره لأنه تغير لأجل النسب فكان قياسه اقلب وفتح ما قبل الآخر ، كشموي وشبهه ، وحمله في النسب على ظبي وغزوي ليس بجيد إذ ليس ذلك بتغيير في النسب ، بل إقاء الباء على ما كنت ، ولذلك إن يونس لما خالف بتغيير الباء في ظبية في النسب لم يمكنه أن يقول إلا ظبوي (٣) ، فثبت أن قياس تغييرهم في النسب أن يقلبوا الباء واوا ويفتحوا ما قبلها ، فلذلك كان يدوي ووشوي أولى من يدوي ووشي ، وأمّا ما لا يجوز فيه الرد فهو أن يكون المحذوف من غير موضع التغيير ممّا ليس مثل شيه كقولك : عدي وزني ، لأنَّ المحذوف في موضع ليس موضع تغيير فلم يجز الرد ، ولا

(١) في و ، س : (بعض) .

(٢) (الفاء واللام) : في ب ، ل ، ت .

(٣) انظر المقتضب ١٥٦/٣ ، ١٥٧ .

(٤) الكتاب ٨٥/٢ .

يلزمُ عليه نسيئةٌ لما ذكرناهُ لما يؤدي إليه من الاخلال ، وقد جاءَ
 عن بعضِ العربِ زيادةُ واوٍ بعدَ العينِ في مثلِ عديّ فيقولون :
 عدوي كأنَّهم لما تعذَّرَ عليهم الردُّ في موضعِ الحذفِ إذْ ليسَ
 موضعَ التَّغييرِ قلبوا الى موضعِ التَّغييرِ أو زادوا في موضعِ التَّغييرِ .

قال : ومن ذلك سَهْيٌ في سَهٍ .

قال الشيخُ : يعني ممَّا لا يجوزُ فيه الردُّ ، لأنَّ أصلَه
 سَهٌ فالمحذوفُ منه عينٌ ولم يجرِ الردُّ على ما ذُكِرَ في عِدَّةٍ .
 وأمَّا القسمُ الثالثُ وهو ما عدى هذينِ القسمينِ على التفصيلِ
 المذكورِ أولاً كقولك : عديّ وعدوي وأخوتهُ ممَّا الحذفُ منه
 لامٌ ساكنٌ الاوسطُ ، أو معوضاً عندَ سيبويه أو متحركةٌ ،
 والمحذوفُ ياءٌ عندَ المبردِ على ما تقدَّم ولم يُعَوِّضْ ، ومهما رددتِ
 وثمَّ عَوِّضَ وجبَ حذفُ العوضِ إذْ لا يجوزُ جمعُ العوضِ
 والمعوِّضِ ، فقولُ : سَمَوِيٌّ^(١) ، ومهما لم تردْ وجبَ اثباتُ
 العوضِ ، لأنَّه ثابتٌ قبلَ النسبِ فالأولى أنْ تثبتَ في النسبِ .

(فحمل) قوله : وتقولُ في بنتِ وأختِ بَنَوِيٍّ وأخوي عندَ

الخليلِ وسيبويه^(٢) .

قال الشيخُ : لأنَّ التاءَ فيها^(٣) معنى التأنيتِ وكانَ القياسُ لهُ
 في النسبِ حذفها وإذا حذفتْ وجبَ ردُّ المحذوفِ ، وإذا كنوا قد
 ردُّوا في أخٍ وهو غيرُ معوِّضٍ قبلَ النسبِ فهم للردِّ عندَ حذفِ

(١) في ت : (سهوي) وهو تصحيف .

(٢) الكتاب ٢ / ٨٠ ، ٨١ .

(٣) في ل : (فيهما جميعا) وهو تحريف .

العوضِ الزم' ، ألا ترى أنهم في اسمٍ لما حذفوا منه' العوضَ وجبَ
 الردُّ فقالوا : سَمَوِيٌّ ، وإنْ كانَ ممَّا لا يجبُ الردُّ فيه لو بقى
 عوضه فأخوي أجدر' ، لأنَّه ممَّا يجبُ الردُّ فيه لو لم يكن
 معوضاً • وأما يونسُ فيقولُ : أَخْتِي^(١) إجراءً للتاء مجرى حرفٍ
 أصلي ، لأنَّه عوضٌ عنه' ، ومذهبُ سيويه أقيسُ ، لأنَّه لو جاز
 أنْ يُقالَ أَخْتِي لجازَ أنْ يُقالَ في التصغيرِ أُخَيْتُ ، ولما لم
 يجرُ في التصغيرِ لم يجرُ في النسبِ •

وبيانُ الملازمةِ هو إنَّها إنَّما^(٢) لم تثبتْ في التصغيرِ ، لأنَّها
 منزلةٌ منزلةٌ تاءِ التانيثِ وهم لا يعتدونَ بتاءِ التانيثِ في مثالِ
 المصغَرِ ، فكذلكَ لم يعتدوا بما كانَ بمعناهُ ولذلكَ لا تكونُ تاءُ
 التانيثِ قبلَ ياءِ النسبِ فكذلكَ ما كانَ في معناها •

قوله : وتقولُ في كِلْتِي كِلْتِي وكِلَوِيٌّ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَعَ فِي النِّسْخِ كِلْتِيٌّ وَكِلْتَوِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ
 وَليْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ الْمَقْضُوعَ مِنْ مَذْهَبِ سَيَّوِيهِ الْقِيَاسُ جَمِيعاً
 كِلَوِيٌّ ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ : كِلْتِيٌّ وَكِلْتَوِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ ،
 وَكِلْتَا^(٣) عِنْدَ سَيَّوِيهِ فِعَالِيٌّ^(٤) ، أَصْلُهُ كِلَوِيٌّ أَبْدَلَتْ الْوَاوُ
 تَاءً إِشْعَاراً بِالتَّانِيثِ وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهَا تَقْلِبُ يَاءً فِي قَوْلِكَ :
 رَأَيْتُ الْمُرَاتِنِ كِلْتَيْهِمَا فَلَمَّا قُصِدَ إِلَى النِّسْبِ لَمْ يَبْقَ لِإِبْرَائِيلَ التَّاءُ

-
- (١) قال سيويه : وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس ،
 الكتاب ٨١/٢ •
 (٢) (انما) : ساقطة من ل •
 (٣) في ل : (كلتي) وهو تحريف •
 (٤) الكتاب ٨٣/٢ •

وجهٌ فحذفتُ فلماً حذفتُ وجبَ أنْ يُقالَ كَلَوِيٌّ بتحرريكِ اللامِ على ما ذُكرَ فيما تقدَّمَ ، ووجبَ حذفُ الألفِ كراهةً اجتماعِ الواوَيْنِ^(١) ، لو قلتَ : على أنْ اللغَةُ الفصيحةُ في مثلِ حُبَلِي الحذفُ فهي ههنا أُجدرُ ، ولذلكِ انْتزِمَ الحذفُ لِمَا ذكرناه من الاستثقالِ [٩٣ و] ، [٥٣ و]^(٢) ، وقياسُ مذهبِ يونسَ أنْ تقولَ : كِلْتِيٌّ كما تقولُ : حُبَلِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتَاوِيٌّ^(٣) ، كما تقولُ : حُبَلَوِيٌّ وحُبَلَاوِيٌّ ، ومذهبُ بعضِ النحويينَ أنْ التاءَ غيرُ عوضٍ ، وأنْ الألفَ لامٌ ووزنهُ فِعْتَلٌ فقياسُ النسبِ علي قولِ هؤلاءِ كِلْتَوِيٌّ علي الأفتحِ ، وكِلْتِيٌّ علي غيرِ الأفتحِ ، وإنْ كانَ القولُ في أصله ليسَ بشيءٍ إذْ لا يُعرفُ فِعْتَلٌ ، فإنْ كانتِ التاءُ عندهم للتأنيثِ فهو أبعدُ لوقوعِها متوسطةً •

(فصل) قوله : وينسبُ الى الصدرِ من المركبةِ الى آخره •

قالَ الشيخُ : لأنَّ الثاني من الاسمينِ بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ فلذلكِ وجبَ الحذفُ كما تُحذفُ تاءُ التأنيثِ فقيلَ بَعَلِيٌّ كما تقولُ : طَلْحِيٌّ ، ويُقالُ : في خمسةَ عشرَ يوماً خمسمِسيٌّ^(٤) ، ولا يُنسبُ اليه وهو عددٌ كراهةً اللبسِ ، لأنَّ النسبَ الى خمسةِ خمسمِسيٍّ ، والى خمسةَ عشرَ خمسمِسيٍّ ، فلو نسبَ اليه وهو عددٌ لا لبسَ ، ولا يردُّ رجلٌ سُميَ بخمسةٍ فإنَّ النسبَ اليه

(١) في ل ، ت : (الواوَات) •

(٢) هنا انتهى الاختلافُ بالترقيمِ ، بعد أن نقلنا الاختلافَ الى

مكانه ونرجع الى الابتداء من ورقة (٥٣) •

(٣) انظر الشافية ٦٠/٢ •

(٤) انظر الكتاب ٨٧/٢ ، شرح الشافية ٧١/٢ •

خَمْسِيٌّ فَيَقَعُ الْمَبْسُ ، فَانَّ وَقوعَ ذَلِكَ نادرٌ والعددُ كثيرٌ فلا يلزمُ من الامتناعِ مما يؤدي الى المَبْسِ غالباً^(١) الامتناعُ مما يؤدي الى اللبسِ بتقديرِ نادرٍ ، وكذلك اثناً عشرَ يُنسَبُ اليه فيقالُ اثنِيٌّ وثَنَوِيٌّ كما تقولُ : اِسمِي - وَسَمَوِيٌّ ، ومنه تَأَبَّطَ شرا وبرقَ نَحْرَهُ فقولُ : تَأَبَّطِيَّ وبرْقِيَّ ، كما تقولُ : مَعْنِيٌّ وأخواته •

(فصل) قوله : والمضافُ على ضربينِ مضافٍ الى اسمٍ معروفٍ يتناولُ مسمىَّ على حياله الى آخره •

قالَ الشيخُ رضيَ اللهُ عنه : اذا نُسِبَ الى المضافِ نُظيرَ في المضافِ اليه ، هلْ قصدَ الواضعُ به مسمىً مقصوداً ثم أضافَ اليه الاولَ ، أو لا يكونُ اثناني مقصوداً قصدهُ بنسبةِ الاولِ ؟ حُذِفَ المضافُ ، فقيلَ زُبَيْرِيٌّ في ابنِ الزبيرِ ، لأنَّ المضافَ اليه وهو الزبيرُ بمدلوله ونسبةُ الابنِ اليه ، واذا نُسِبَ الى الثاني حُذِفَ المضافُ اليه كَعَبْدِيٌّ في عبدِ القيسِ ، لأنَّه لم يُقصدَ الى القيسِ وادفاعةُ عبدِ اليهم ، وانما حُذِفَ الثاني ههنا لأنَّه لم يُقصدَ به مدلولُ على حياله فينزلُ منزلةَ بَعْلَبِكَ في أنَّ الثاني ليس له مدلولٌ على حياله فيفعلُ به ما فعلَ بذلكَ . وأما القسمُ الاولُ فلم يجرِ مجرى بَعْلَبِكَ ، لأنَّ الثاني مقصودٌ مرادٌ ولم يُضَفْ اليه الاولُ إلاَّ لتقصدهُ المعنى فيه ، فلو نُسِبَ الى الاولِ فيه لنُسِبَ الى الاعمِ وتركَ الاخصُ فكانَ ملبساً وكانَ العكسُ أولى •

(١) في ل : (عاما) وهو تحريف •

وإن وردَ على ذلك الكنى للاطفال لمن ليس له ولد فأنه لم يقصد فيه بالتالي مسمى على حياله لاتتفاء ذلك في التحقيق ، والنسب فيه الى الثاني . فالجواب أن الكنى أصلها القصد الى الثاني ، وإنما جرت في هذه المواضع تفاوتاً والمراد بها ما هو أصلها ، فلذلك جرت في هذه المواضع مجرى وقوعها في التحقيق ، ألا ترى أن ابن الزبير علم على عبد الله ولم يخطر السامع بباله ابناً منسوباً الى رجل مسمى بالزبير ، فالثاني بهذا التقدير غير مقصود به مسمى على حياله وهو مع ذلك يُنسب الى الثاني فيه اجراءً على قضية الاصل إذ أصل وضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب الى رجل مسمى بالزبير فكذلك الكنى الواردة اعتراضاً .

قوله : وقد يُصاغُ منهما اسمٌ ويُنسبُ اليه .

قال الشيخ : وهذا إنما يُوخذُ سماعاً فيما جاء عنهم .

(فصل) قوله : واذا نُسبَ الى الجمع رُدَّ الى الواحد^(١)

الى آخره .

قال الشيخ : [وضع^(٢)] الجمع المنسوب اليه لا يخلو إداً أن يكون بقياً على معنى الجمعية فيه أو يُصيرُ علماً بوضع أو غلبة ، فاذا نسب الى الاول وجب رده الى الواحد ، لأن الغرض من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملاسة ، وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضاماً . وأما الثاني فيجب بقاؤه على لفظه إذ هذا المعنى الذي فعل من أجله الرد الى الواحد

(١) انظر الكتاب ٨٨/٢ .

(٢) وضع : زيادة عن و ، ر ، ب .

متنف ، لأنه لم يقصد به قصد الجمع وإنما صار المراد به كالمراد بالأعلام لقباً على واضع له ، فنقول في النسب إلى المساجد مسجدي ، وفي مساجد اسم رجل مساجدي ، إذ لو قلت : مسجدي لم يكن له معنى إذ ليس في مساجد دلالة على مسجد بخلاف الأول ، وكذلك لو كان جمعاً في الأصل وغلب ، لأنه لما غلب صار علماً فلم تبقى الجمعية ملحوظة بل صار يفهم مدلوله ، وإن لم يخطر بكونه جمعاً بالبال فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمي مفرداً والمفرد لو سمي به جمعاً ؛ لأنه لا يفهم من اللفظ جمع فلذلك نسب إلى الانصار أنصاري ، لأنه صار علماً يفهم منه قوم باعيتهم كما يفهم من قولك : الخزرج فوجب [٥٣ظ] أن تكون النسبة على اللفظ من غير تغيير ، وكذلك إعرابي بل هو بالاعراب أجدر ، لأن الأعراب لم يتحقق كونه جمعاً ، لأنه لو كان جمعاً لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات ، وليس الأمر كذلك ، فإن العرب اسم لمن عدا المعجم مطلقاً سكن البادية أو الحاضرة ، والاعراب اسم لمن سكن البادية خاصة منهم فكيف يكون الجمع أخص من المفرد ؟ هذا مما لا يستقيم ولذلك عدل بعضهم امتناع عربي في النسب إلى لاعراب باختلاف المعنى آخذاً في هذا ، وإذا كُنّا قد نسبنا إلى الانصار أنصاري مع تحقيق أصل الجمع بمعناه لما غلب وصار علماً ، فلأن ينسب إلى الأعراب إعرابي مع اتقاء معنى الجمع أجدر .

(فصل) قال الشيخ : وأمّا المدولة عن القياس فبابها السماع

وخراسي وخرسي منسوب إلى خرأسان .
 (فصل) قوله : وقد يبني على فعّالٍ وفاعلٍ ، فيه معنى

النسب من غير الحاق اليائين .

قول الشيخ: هذا واضح ويكون معناه معنى الاسم المشتق منه هذه الينة لو لحقته ياء النسب فبتت بمعنى بستي ، وعواج بمعنى عاجبي ، ولا يكون فعّال ولا فاعل إلا من الثلاثي لتعذر بناءه من غيره ، وقد كثر فعّال حتى لا تبعُد دعوى القياس فيه ، وقلّ فاعل فلا يسكن دعوى القياس فيه لتدوره ، وفعّال أكثر ما يأتي مشتقاً من اسم الحرفة التي المنسوب محال لها كما ذكر في قولك : بتّاب ، وفاعل يأتي للملابسة في الجملة لا على أن ذلك الشيء حرفه ، وقولهم : طاعِمٌ وكاسٌ لا يُحمَلُ إلا على معنى النسب ، لأنه لو أدعي في اسم الفاعل لوجب أن يكون له فعلٌ بمنزلة ، ومعنى طاعِمٌ أي له طعامٌ ، وكاسٌ أي له كسوةٌ ، وليس نمة فعلٌ هو طعيمٌ وكسِي بمعنى له طعامٌ وكسوةٌ فلذلك وجب العدول لى معنى النسب ، ولذلك قال الخليل : في راضية (١) ذلك ، إذ لا يستقيم أن تكون راضية فاعلة من راضيت وهي المبيشة إذ المعيشة لا يقدر فيها راضت فعُدل الى معنى النسب بمعنى ذات رضى والله أعلم بالصواب .

ومن اصناف الاسم أسماء العدد

قال الشيخ : العدد مقاديرٌ أحاد الأجناس ، فالواحد والاثان علي ذلك ليس بعددٍ وإنما ذُكِرَا في العدد ، لأنه محتاج اليهما فيما بعد العشرات فهما حيثن مع ما معهما من العدد ، وإن قلنا : إن العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وجدٍ وغيرها دخل الواحد والاثان في العدد ، ولما كانت الاسماء التي وضعت لمقادير الأحاد لها أحكامٌ لفظيةٌ احتاج النحويون الى توبيها ، وأسماء الأعداد

(١) الكتاب ٢/٩٠ .

على ما ذكره ' اثنا عشرة كلمة' (١) وما عدا ذلك فمتشعب منها • أمّا
 بثنية كأنان وثمان أو بجمع قياسي كالالف أو غير قياسي
 كعشرين أو معطوفاً محققاً كثلاثة وعشرين ، أو في حكم المعطوف
 كأحد عشر •

قوله : وعامتها تشفع' بأسماء المدودات •

قال الشيخ : أي تذكر المدودات بعدها إذا قصد بيان
 جنسها ولم يقدم ما بينه ، وإلاّ فلوقيل رجال ثلاثة لا غنى عن
 ذكر الميمز بعده ثم قال : « لتدل على الاجناس » ، أي باسم
 المدود و « ومقاديرها » باسم العدد ، لأن اسم الجنس ليس له
 دلالة على خصوصية العدد ، واسم العدد ليس له دلالة على
 خصوصية الجنس فإذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة العدد •
 وقوله : « وعامتها » يعني أكثرها لأن الواحد والاثنين ليس كذلك
 على ما سيأتي •

قوله : ما خلا الواحد والاثنين :

قال الشيخ : غير مستقيم في الناهر ؛ لأنّ الواحد والاثنين قد احترز
 عنهما بقوله : « عامتها » فكيف يستثنى ما احترز عنه ويخرج ما ليس بداخل
 فيما قبله ؟ فيجب أن يُجهد على الاستثناء المنقطع ، وإنّما عمل في
 الواحد والاثنين ما ذكر لأنّ الدالتين اللتين ذكّرنا في اسم العدد
 والجنس تحصلان جميعاً باسم الجنس في الأفراد والثنية ، ألا ترى
 أنّك إذا قلت : رجل علم به أنّه واحد ، وأنّه من جنس
 الرجال ، فإذا قلت : رجال علم أنّهما اثنان وأنّهما من جنس

(١) انظر شرح الشافية ص ١٣

الرجال ، فاستغنى بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس وقد جاء
شاذاً^(١) :

ثِنْتًا حَنْظَلٍ

-١٧٤-

• للضرورة

(فصل) قوله : وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث فسي
الواحد والاثني الى آخره .

قال الشيخ : وإنما كان [٥٤ و] كذلك من جهة أن الثلاثة
جماعة فأنثوا الجماعة في المذكر لأنه السابق ثم جاءوا الى المؤنث
فذكروه ارادة للفرق بينهما ، أو يُقال ثم لما جاءوا الى المؤنث
كرهوا أن يجمعوا بين دليلي التأنيث فيما هو كالشيء الواحد ولا
يرد في شيء مما ذكرناه على الواحد والاثني لأنه ليس بجماعة
فيقال يؤنث المذكر فجاء كل واحد منهما على أصله ، ولا يقال
يكره في المؤنث أن يجمع بين تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد إذ
لا يقال واحدة امرأة ، فلذلك جاء الواحد والاثني على القياس
الاصلي وخولف في الثلاثة الى العشرة .

(١) البيت نسبه علي بن حمزة الى خطام المجاشعي ، ونسبه غيره
الى جندل ابن المثني وتماهه :

كان خصنييه من التلدل طرف عجوز فيه ثنتا حنظل
طرف العجوز : مزودها التي تخزن فيه متاعها . الكتاب
١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، المتضبط ١٥٦/٢ ، ابن يعيش ١٤٤/٤ ،
١٨/٥ ، التنبيهات لعلي بن حمزة ص ٢٩١ ، المقرب ٣٠٥/١ ،
الخزانة ٣/٣١٤ ، ٣١٧ ، المفصل ص ١٠٩ .

(فصل) قوله : والمميزُ على ضربين : منصوبٍ ومجرورٍ الى

آخره .

قال الشيخ : أمّا من الثلاثة الى العشرة ، فالمميزُ مخفوضٌ مجموعٌ ، أمّا جمعه فلائته هو القياسُ ، لأنّ مدلوله جمعٌ ، وأمّا خفضه ، ولأنّ الثلاثة لما كانت مبهمّةً تصلح لكلّ شيءٍ وقصد الى تبينها أُضيفَ كما يُضافُ نفسٌ وذاتٌ وكلٌّ وبعضٌ وغير ذلك اذا قصد الى تبينه ، فلذلك جاء ثلاثة رجال الى العشرة ، وأمّا ميسرها بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفردٌ منصوبٌ ، وأمّا كونه منصوباً فلتعذرُ اضافته ، ألا ترى أنّ العشرين الى التسعين لا يصحُّ اضافته ، لأنّه لو أُضيفَ لم يخلُ إمّا أنّ ثبتَ نونه أو تحذفُ وكلاهما فيه خروجٌ عن القياسِ ، لأنّه اذا حذفها حذف حرفاً من كلمةٍ ليستَ كقولِ مسلمينَ ، وإنّ أثبتها أثبتَ نوناً جيءَ بها للدلالةِ على الجمعِ فلما تعذرتُ اضافتهُ وجبَ نصبُ المميزِ ، ولما وجبَ نصبه رُدَّ الى المفردِ إذ الغرضُ به التبيينُ .

فان قيل فليم لم يبق انجم وإن فات الخفض لأن المدلول جمع ؟ فالجواب منه من وجهين : أحدهما أنّه لم يقصد ههنا بانذات إلا الاسم المتقدم بخلاف الأول فإنه قصد بالاسم الثاني غير المقصود ، لأنه بمثابة قولك : نفس زيد على ما تقدم ، وليس العشرون كذلك لأن رجلاً معه كالصفة بعد تمام الموصوف فلا يلزم من جمع قولك : ثلاثة رجال مع كونه مضافاً الى المقصود بمثابة ذات زيد جمع (رجلاً) بعد تعذر اضافته في قولك :

(١) (اذا) : ساقطة من ت

عشرون رجلاً ، الآخر ' وإن سلمت المساواة إلا أنه اغتصير
الجمع في الأول لكونه جمع قلة لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً
بخلاف هذا فإنه جمع كثره وجمع الكثرة مستثنى ردّ إلى
الواحد في الموضع الذي يعني ذكر الواحد عنه ، ألا ترى أنه
فعل مثل ذلك في التصغير فقل ' أُجَيْمَالٌ ' في تصغير ' أَجْمَالٍ
وأغْتَفِرَ لفظ جمع القلة ، وقيل في تصغير ' جَمِيلَاتٍ ' ولم
يقُلْ ' جَمِيْلٌ ' استقلالاً لجمع الكثرة فردّ إلى الواحد ، وأمّا
مبنيّ المائة والالف فيجب حذفه لصفة الاضافة كما حذف في
أول العدد ، وأُفْرِدَ الوجه الثاني المذكور في الأفراد لا للوجه
الأول لأنه يضعف .

(فصل) قوله : وميماً نمدّ عن ذلك قولهم ثلاثمائة إلى

تسمائة .

قال النسخ : ووجه اشدوذ أن قياس الثلاثة أن تُضَافَ إلى
الجمع كما تقدّم ، وقد أضفوا في اثبات إلى المفرد فقالوا : ثلاثمائة
تسمائة ، وكان قياسه ثلاث مئآت أو مئتين إلى سبع مئآت أو مئتين ،
وعلته أنه في نفسه جمع كثره مؤنث فاستعمل للكثرة
والتأنيث ، ولا يرُدّ ثلاثة رجال إذ لا كثرة ولا تأنيث ، ولا ثلاث
نساء إذ لا كثرة ، ولا ثلاثة آلاف إذ لا تأنيث ، فلما استعمل
التأنيث والكثرة ردّ إلى المفرد وشبّهه بقوله (١) :

(١) البيت لا يعرف قائله وتامه :

تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ

الخميص : الجائع ، الصفة للزمان ولمعنى للمخاطبين ، الكتاب
١٠٨/١ ، المقتضب ١٧٢/٢ ، ابن يعيش ٢٢/٦ ، شرح الجمل
٤٠٩ ، الخزانة ٣٧٣/٣ أساس البلاغة ١٣٢/١ ، مشاهد
الانصاف ٦٦ .

١٧٣- كَلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ

وَأَرَادَ بَطُونَكُمْ .

قوله : وقد قالوا : ثلاثة أثواباً .

قال الشيخ : لما ذكر الشذوذ في المميز الخارج عن القياس وهو ثلاثمائة والخارج عن الاستعمال ، وهو ثلاث مئة أتبعه بما خرج من التمييز عن القياس والاستعمال جميعاً فقال : « وقد قالوا ثلاثة أثواباً ، وشذوذه نصبه وقياسه على ما تقدم الخفض ، وقالوا : مائتين عاماً وشذوذه نصبه بترك الإضافة ، والقياس (مائتي عام) ، لأن المائة والالف حكمهما الإضافة إلى مميزهما مفردين كانا أو اثنين ووجهه كوجهه مفرداً وقد تقدم . وقوله نزل وجل : { ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ } ^(١) ، فيمن قرأ بالتوين ^(٢) ، وهي عن غير حمزة ^(٣) والكسائي على البدل ، وإلا لزم شذوذه من وجهين : أحدهما جمع مميز مائة ، والآخر نصبه فإذا جعل بدلاً خرج عن الشذوذ واستقام الأعراب ، فيكون منصوباً على البدلية لا على التمييز ، كأنه قال : ولبثوا سنين ، وكذلك قوله [٥٤ ظ]

(١) سورة الكهف الآية : ٢٥ .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة والمباقون بالتوين اتحاف فضلاً البشر ص ٢٨٩ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٧٨ ، المتقضب ٢/ ١٧١ ، الأشموني ٤/ ٦٦ ، انصيان عن الأشموني ٤/ ٦٦ .

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، الامام الكوفي المعروف بالزيات أحد القراء السبعة أخذ القراءة عن الاعمش وحمزان بن أعين ، وأخذ عنه الكسائي ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ وقيل ١٥٨ ، غاية النهاية ١/ ٢٦١ ، ابن خلكان . ٤٥٥/١

معى : لم أنتسى عشرة أسباطاً [١] وإلا لزم الشذوذ في جمع المميز لا غير ، وإذا جعل بدلاً استقام الأعراب .

قال أبو اسحق (٢) : ولو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة . ووجهه أنه قد فهم من لغة العرب أن مميز المائة واحد من مائة ، فإذا قلت : مائة رجل مميزها رجل وهو واحد من المائة ، وإذا كان كذلك وقلت : مائة (٣) سنين فيكون السنين واحدة من المائة ، وهي ثلاثمائة ، وأقل السنين ثلاثة فيجب أن يكون تسعمائة وهذا يطرّد في أنتسى عشرة أسباطاً ، ويقال لو كان تميزاً لكانوا ستة وثلاثين على هذا النحو ، لأن مميز اثني عشرة واحد من اثني عشرة ، فإذا كان ثلاثة كانت الثلاثة واحداً من اثني عشرة فيكون ستة وثلاثين قطعاً ، وهذا الذي ذكره (يرد على قراءة حمزة والكناسي ، إذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز ، لأنهما قرأا بإضافة مائة إلى سنين ، ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس عند النحويين من قراءتهما ، وما ذكره (٤) الزجاج غير لازم ، لأن ذلك الذي ذكره مخصوص بأن يكون المميز مفرداً ، أما إذا كان جمعاً فيكون القصد فيه كالتعمد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أبواب ، على أننا قدمنا أن الأصل في الجميع الجمع وإنما عدل إلى المفرد [لغرض] (٥)

(١) سورة الاعراف الآية : ١٦٠ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٦٦/٤ ، ٦٧ ، ابن يعيش

٢٤/٦ . وقد ذكر الصبان رأي الزجاج ورد ابن الحاجب عليه

كاملاً .

(٣) (مائة) : ساقطة من ب ، ت ، ر .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٥) (لغرض) : ساقطة من الأصل .

فإذا استعمل الجمع استعمل الاصل على الوجه الذي ألزمه ،
فإن ذلك إنما يكون لو كان المستعمل جمعاً استعمل كالمستعمل
بفرداً ، فأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له
فلاولسنا يخالف في أن الوجه نصب سنين على البدل وأسباطاً
أيضاً ، لأن في جمعهما غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس ،
فالوجه حمله على ذلك وإنما يخالف في أن تضعف البدد على
الوجه المذكور لازم لو قُصِدَ التمييز كما أنه غير لازم تلتزم
قراءة حمزة والكسائي وإن لم يكن لها إلا التمييز .

(فصل) قراءه : وحق مميزات العشرة فما دونها أن يكون جمع
قلة يطابق عدد القلة إلى آخره .

قال الشيخ : إن العشرة فما دونها هي التي وُضِعَتْ لها
جسوع القلة فإذا أمكن الاثنان بها معها كان أحسن لموافقتها لها في
المنى .

قواه : وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله
تعالى : { ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ } (١) .

قال الشيخ : والذي حسنه أن قرؤة في كلامهم كثير ، ولكن تبه
استخفيف فوضع موضع أقراء ، وأيضاً فإن أقراء أثقل من قرؤة ؛
لأن فيه همزتين وهو أكثر بحرف وكان قرؤة هنا حسناً لهذا
التعارض .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(فصل) قوله: 'وأحد عشر إلى تسعة عشر مبني إلا اثني

عشر .

قال الشيخ: 'تكلم فيه في المركبات وقد تقدم في المركبات ذكر علة بنائها، وقوله: 'إلا اثني عشر' يريد أنه 'معرب' دون سائر أخواته، وإنما 'عرب' لأنه 'جعل' كالمضاف إلى عشر بدليل حذفهم نونه فلم يُقدَّر فيه حرف الطب، إذ في تقدير حرف العطف والاضافة تقضى، ولما ثبت ذلك كان إعرابه هو الوجه، وحكم آخر شرطيه حكم نون اثنية، ولذلك لم يُضَفْ إضافة أخواته؛ لأنه لما حذفوا نونه وهو غير مضاف في التحقيق لطوله صار (عشر) عوضاً منها فلم يضيفوا لأنهم لو أضافوه وحذفوا (عشر) أخلوا ولو بقوا (عشر) كانوا قد جمعوا بين الاضافة وبين ما هو عوض عن النون، وأيضاً فإنهم لو أضافوا لم يخل إماماً أن يضيفوا الاسمين أو أحدهما؟ وكلاهما متعذر فتعذر، ويبان التعذر هو أنهم لو أضافوا الاسمين مع جعل الأول كالمضاف في حذف النون والإعراب لم يستقم، إذ المضاف والمضاف إليه لا يضافان جميعاً أبداً فكذلك ما أُجْرِيَ مجراها في أحكام الاضافة للتأدي إلى الجمع بين أحكام الاضافة وما يضادها، ولو أضافوا أحدهما اختل المعنى إذ ليس [المعنى] ^(١) إضافة اثنين دون العشرة ولا العشرة دون الاثنين فلذلك لم يقل هذه اثنا عشر كما قيل أحد عشر إلى تسعة عشر .

قال الشيخ: 'وحكم أحد واثان، حكم أنفسهما في التذكير والتأنيث على ما تقدم وهو هنا للمذكر فوجب التذكير، وحكم

(١) (المعنى) : زيادة عن واحد، واحد، واحد، واحد .

الثلاثة الى التسعة حكما الذي تقدم ، ولذلك قيل أيضاً ثلاثة عشر الى تسعة عشر ، وأما عشر فكان حكماً أيضاً أن يكون مؤنثاً إلا أنهم لما أنشوا الاول [٥٥ و] كرهوا تأنيث اثني مع استغنائهم عن ذلك لأنهما كالشمي الواحد وجرى عشر مع أحد في أحد عشر واثنا عشر مجراه في بقية أخواته ؛ لأنه باب واحد فكُرِهتِ المخالفة فيه ، وأما المؤنث فقياسه في احدى واثنين ما ذكر فحكمتها أن يؤنثا مع المؤنث ، والثلاث الى التسع حكمتها كما كان ولذلك أني بها من غير علامة وكان قياس عشر أن يكون عشر بشير علامة ، ولكن لما كان الحائز العلامة لا يخل في اللبس بينه وبين المذكور أدخلت في آخر الشمطين فقيل ثلاث عشرة الى تسع عشرة ، وأجريت ذلك في احدى عشرة واثني عشرة لأنه باب واحد فكُرِهتِ المخالفة فيه ، وأما شين أحد عشر الى تسعة عشر فمفتوحة لا غير ، وأكثر العرب على فتح العين ، ومنهم من يسكنها فيقول : أحد عشر وثلاثة عشر ، وأما شين العشرة فأكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يحيى تسكين العين ، وبعض العرب على اسكانها بكسر الشين كأنه كره توالي الفتح الاصلية وليس بقوي لا في النقل ولا في التمليل ، لأنه عدل عن الفتح الذي هو أخف الى الكسر الذي هو أثقل ، وليس بجيد ، وأكثر العرب تلى فتح الياء من ثماني عشرة وهو الوجه ، لأنها وقعت آخر الاسم الاول وهو مبني على الفتح ، والياء قابلة للفتح مثلها في رأيت القاضي ، ومن ارب من يسكنها استقلالاً للحركة على حرف العلة ويقوي ذلك قولهم : معد يكره وقالوا : معدي فبنوا آخر الاسم الاول من معد يكره على السكون لأجل حرف العلة .

(فصل) قوله : والعدد مني على الوقف .

قال الشيخ: 'يريد' أنه إذا ذكرته مفرداً من غير تركيب؛ لأنّ الاعراب إنّما يستحقّ من المعاني الناشئة من التركيب، فإذا لم يكن تركيب فلا اعراب وليس هذا مخصوصاً بأسماء العدد، بل كلّ المفردات إذا ساغ^(١) ذكرها من غير تركيب فلا اعراب فيها وكذلك لو^(٢) عدت أسماء لم تقدم فيها تركيباً لقلت: حضرت وت وكذلك أسماء حروف النهي، وكذلك الاصوات التي تحكى كقولك: غاتي وقب وما أشبهه فإذا وقع التركيب جاء الاعراب.

(فصل) قوله: 'والهمزة في أحد وإحدى متلبّة' عن واو.

قال الشيخ: هذا معلوم بالاستقنا، لأنك تقول: واحد فعلم أنّ فاء الكلمة واو فإذا قلت: أحد وهو مشتق منه علمت أنّ الهمزة عن الواو وذلك واضح.

(فصل) قوله: 'وتقول: في تعريف الأعداد ثلاثة الأثواب وعشرة العشرة إلى آخره.'

قال الشيخ: لا تخلو الأعداد إنّما أن تكون مضافة أو غير مضافة، فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف إليه كما تقدم في فصول الإضافة كقولك: ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم وإن كان غير مضاف لم يخل إنّما أن يكون ذا عطف أو لا، فإن كان ذا عطف عرّف بالمعطوف والمعطوف عليه جميعاً كقولك: الثلاثة والعشرون، وإن كان غير معطوف ولا مضاف عرّف تعريفاً واحداً كقولك: الأحد عشر والثلاثة عشر، وأمّا من قال: الثلاثة الأثواب فقد

(١) في ر: (شاع) وهو تصحيف.

(٢) (لو): ساقطة من و، ل، ت، ب، س.

تقدّم ردهُ ووجهه ' أنّ الثلاثة هي المرادةُ بالذاتِ المقصودةُ بالتعريفِ -
فصحّ تعريفها لذلكَ وجازَ اضافتها الى المعرفةِ لافادةِ غرضِ آخرِ
وهو تبينُ هذهِ الذاتِ المهمّةِ ، فصارتَ في الاضافةِ معنىً غيرَ التعريفِ
فجازَ الجمعُ بينهما ، وهذا وجهٌ لمن قالَ : الثلاثةُ أثوابٌ ، وإن
كانَ قبيحاً كأنّهم لمّا عرفوا الاولَ استغنوا عن تعريفِ في الثاني
وأضافوه لبيانِ نوعه ، وقولُ من قالَ : الاحدُ العشرُ الدرهمُ والاحدُ
عشرُ درهماً ، كأنّه لما كانَ أصلهُ العطبُ أُجريَ مجرى العطبِ
في تعريفِ الاسمينِ معاً ، وأمّا تعريفُ الدرهمِ فلأنّه هو المقصودُ
بتبينِ الذاتِ فكانَ أحقّ بالتعريفِ ، وكلُّ ذلكَ خارجٌ عن القياسِ
واستعمالِ الفعّحاءِ . وأمّا المعطوفُ فلا خلافَ في أنّ الاثنينِ
يُعرفانِ (١) ، لأنّ كلّ واحدٍ منهما اسمٌ مستقلٌ بنفسه فلا يلزمُ من
تعريفِ أحدهما تعريفَ الآخرِ فوجبَ عندَ قصدِ التعريفِ أن
يُعرفا جميعاً كقولك : جاني الرجلُ والمرأةُ كما أنّه لا بدّ من
تعريفهما عندَ قصدِ التعريفِ ولا يُستغنى بتعريفِ أحدهما عن
تعريفِ الآخرِ فكذلكَ هنا . وأمّا المركباتُ فقد مُزجاً ومزجاً
واحداً فجُعِلا كالاسمِ [٥٥ ظ] الواحدِ في الاحكامِ فعرفّا تعريفاً
واحداً في أولِ الاسمينِ كما يُعرفُ الاسمُ المفردُ وكذلكَ صحّتْ
اضافتهما جميعاً ، فتقولُ أحدُ عشرَ ولولا جعلهما كالشيءِ الواحدِ
لم تجزُ اضافتهما فهذا وجهُ ما ذكرناه من التعريفِ على التفصيلِ .

(فعمل) قوله : وتقولُ الاولُ والثاني والثالثُ .

قولَ الشيخِ : هذا الفصلُ لتعريفِ الاسماءِ الموضوعَةِ للواحدِ
من المعدوداتِ باعتبارِ ذلكَ [العددِ] (٢) المتيقنَ ذلكَ الاسمُ منه .

(١) في ب : (لا يتعرفان) وهو تحريفُ

(٢) (العدد) : ساقطة من الاصل ، و .

كقولك : الثالث والرابع ، فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار
الثلاثة ، إمّا لكرنه أحدهما أو يُعَيِّرُها ثلاثة أو مذكوراً ثامناً ،
وكذلك إلى العشرة على ما سيأتي •

وقال : الأول ولم يقل الواحد ؛ لأنّ لفظ الواحد لو قالوه
بهذا المعنى لكان لفظ اسم العدد ، فغيروه إلى لفظ الأول ، وكذلك
ما زاد كقولك : الحادي عشر والثاني عشر ، والمؤنثة الحادية
عشرة والثانية عشرة باتاء فيهما ، ووقع في المفعّل الحادية عشر
بغير تاء في عشر وليس بجيد^(١) لخروجه عن الاستعمال والقياس ،
أمّا الاستعمال فالتقول تأنيهما ، وإمّا القياس فلأنّ الاسم الأول
حكمه تأنيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل قولك : ثالث عشر في
المذكر ، وأمّا الثاني فإنّ حكمه أن يبقى على حاله الذي كان في
العدد بدليل قولهم في المذكر ثالث عشر فتركوا عشر على ما كان
في ثلاثة عشر فثبت أنّ القياس ثلاثة عشرة إلى التسعة عشرة •

قوله : والحادي قلب الواحد •

قول الشيخ : لأنّه مشتقّ من الوحدة فلا بدّ أن يُقدَّرَ
القلب وإلا فلا يستقيم أن يكون مشتقاً منه ، لأنّ المشتق من الشيء
يجب أن تكون حروفه الأصول حروف المشتق منه على
الترتيب^(٢) ، فما لم يُقدَّرَ القلب فاتّرتيب^(٣) فاستنع
الاشتقاق ، والحادي عشر والثاني عشر القياس ففتح الياء كفتح
ثماني عشر ، وجاء التمسكين كسكان ثماني عشرة استقلالاً لتحرك
حروف العلة وقد مضى •

(١) في ل : (بشيء) وما أئبتناه أفضل •

(٢ ، ٣) في ل : (التركيب) وهو تحريف •

(فضل) قوله: واذا أُضِيفَ اسمُ الفاعِلِ المشتقُّ من العددِ

إلى آخره .

قال الشيخ: إذا قصدتَ إلى كونه واحداً من ذلك العدد المضافِ هو إليه جازَ ذلكَ أنْ تضيفه إلى العددِ المشتقِّ هو منه كقولك: تلكُ ثلاثةٌ ، أي واحدٌ من ثلاثةٍ ورابعٌ أربعةٌ إلى عاشرٍ عشرةٍ ، وجازَ لكَ أنْ تضيفه إلى عددٍ أكثرَ فقولُ: في تفصيلِ حملهِ هي عشرةٌ ثالثُها كذا ورابعُها [كذا] (١) ، ومعناه الواحدُ من العشرةِ الذي ذكره في موضعِ العددِ المشتقِّ هو منه ، ولم يذكر صاحبُ الكتابِ هذا المعنى وهو جارٍ كثيراً ، ولا تجوزُ إضافتهُ بهذا المعنى إلى ما هو دونهُ فقولُ: هذا ثالثُ اثنينٍ واحدٍ من اثنينٍ على انفرادهما ، إذْ ليسَ للثلاثةِ معنى فلا يستقيمُ تسميتهُ ثالثاً إذْ لا يستقيمُ تسميةُ أحدهما ثالثاً بمعنى أَنَّهُ واحدٌ منهما وإذا قصدتَ إلى كونه مضمراً للمضافِ إليه على العددِ المشتقِّ هو منه جِيَّ إضافتهُ إلى (٢) دونهُ بواحدٍ في العددِ ليضمَّره على العددِ الذي اشتقَّ منه كقولك: تلكُ اثنينٍ ورابعٌ ثلاثةٌ فعناه للاتينِ ثلاثةٌ والثلاثةُ أربعةٌ ولا يجوزُ إضافتهُ إلى أقلِّ منه باتنينٍ أو أكثرٍ ، ولا إلى مثلهُ ولا إلى أكثرِ منه إذْ لا يستقيمُ أنْ تقولَ: هذا رابعٌ اثنينٍ إذْ الواحدُ لا يصيرُ الاثنينِ أربعةً ، وكذلكَ تلكُ ثلاثةٌ إذْ الثلاثةُ لا يصيرُها واحدٌ يدخلُ معها ثلاثةٌ لكونها تكونُ أربعةً ، وكذلكَ لا تقولُ: رابعٌ خمسةٌ لأنَّهُ أبعدُ إذْ الخمسةُ لا يستقيمُ أنْ يزيدَ فيها واحدٌ فتصيرُ أربعةً ، وهي ستةٌ .

(١) (كذا) : زيادة عن ل .

(٢) في ر : (هو) .

قوله : فاذا تجاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الاول .

قال الشيخ : يعني أنه (١) يكون واحداً من العدد المضاف هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ، ولا يستأيم الوجه الثاني ، لأنه مبني على الفعل ألا ترى أن قولك : رابع ثلاثة إنما هو من قولك : ربت الثلاثة اذا كملتهم بنفسك أربعة فجاء رابع ثلاثة من ذلك ، فهو فرع على قولك : رابع ثلاثة أي مَعْرُ الثلاثة أربعة ، وأما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره فيبني منه اسم الفاعل ، وإنما هو اسم محض فاذا أضيف كإضافة الاسماء وجب أن يكون على الوجه الأول الذي أضيف باعتبار الاسم لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول : ثاني عشر اثنى عشر ، ولا تقول : ثاني عشر أحد عشر لما تقدم ثم [٥٥٦] لهم فيه عبارتان مشهورتان : أحدهما أن تذكر الاسمين جميعاً في الاول والثاني ، فتقول : حادي عشر أحد عشر وتبني الجميع بوجود علة البناء ، والأخرى تحذف الاسم الثاني ، فتقول : حادي أحد عشر وثالث ثلاثة عشر استغناء بعشر آخر عن أن تذكرها أولاً ، لأنه معلوم والاول في هذا معرب لفقدان علة البناء ، والثاني مبني على أصله ، وقد قيل وجه ثالث وهو أن تقول : حادي عشر فيحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الاولين في الصورة ولم ينتقل إلا البناء لقيام (٢) الآخر من الثاني مقام الثاني من الاول ، والظاهر أن هذا اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين وكذلك سائرهما بخلاف ذلك ورابع فان له معنيين يستثنى اذا قُدم فيه أحد المعنيين عن ذكر المضاف لتبيين المقصود به .

(١) في الاصل : (يعني به) .

(٢) (لقيام) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

ومن أصناف الاسم المقصور والمدود

قال الشيخ: سُمِّيَ المدودُ ممدوداً ، لأنَّ الالفَ قبلَ
الهمزة تُمَدُّ لأجلِ الهمزة ولا تُحذفُ بحالٍ ، وسُمِّيَ المقصورُ
مقصوراً ، لأنَّ الالفَ ليسَ بعدها همزةٌ فتمدُّ ، لأنها قد تُحذفُ
لوجودِ التنوينِ أو الساكنِ بعدها فيُقصرُ الاسمُ ، وهذا أولى في
معنى الاسمِ لمآ فيه من مناقضةِ المدودِ ، لأنه يُوردُ على أنه
يقضيه من قولٍ من قال في تفسيره ، هو الذي قُصرَ عن
الاربابِ (١) ، لأنه ليسَ فيه ما يشعرُ بمناقضةِ المدودِ .

ثمَّ قوله: والقياسي طريقُ معرفته أنْ يُنظرَ الى نظيره من
الصحيحِ الى آخره .

قال الشيخ: يعني بالقياسي ما علمَ قصره حملاً له على
مسائله من ذلك الباب ، ولذلك لم يردْ ولا فعَلَى وفعَلَى
وفعَلَى وفعَالَى (٢) ، وهذه لا تكونُ إلاً مقصوراتٍ لأنها ليست
محمولةً على نظيرٍ ، وإنما اتفقَ أنْ كانتْ مقصوراً ، لأنَّ العربَ لم
تضعْ وزنها وبعدهُ همزةٌ ، فلذلك علمَ قصرها لا بالقياسِ على
نظيرٍ ، فاذا نظرتَ الى بابِ من الصنعِ قياسه أنْ يكونَ قبلَ آخره
فتحةٌ وأردتَ بناءَ تلك الصيغةِ من المعتلِ اللامِ وجبَ أنْ يكونَ
مقصوراً ، لأنه يتحركُ اللامُ بحركةِ الاعرابِ ، وينفتحُ ما قبلها
فيجبُ قلبُها ألفاً فيصيرُ اسماً (٣) آخره ألفٌ وهو معنى المقصورِ ،

- (١) (لأنه) : ساقطة من ر .
(٢) في ل : (فعَلَى ولا فعَلَى ولا فعَلَى وفعَلَى وفعَلَى) ،
(٣) في و ، س ، ش ، ب (قبل) ولا يستقيم معها الكلام .

وإذا كنَ البابُ قياسهُ في الصحيحِ أنْ يكونَ قبلَ آخره ألفٌ ،
 فإذا أردتَ بناءَ تلكَ الصيغةِ من المعتلِ اللامِ وجبَ أنْ يكونَ ممدوداً ،
 لأنَّ حرفَ العلةِ من الاسمِ المعتلِ يقعُ آخراً بعدَ ألفٍ فيجبُ قلبهُ
 هززةً ، وهو معنى الممدودِ ، ثمَّ بسطاً ما اشتملَ عليهِ هذهِ الجملةُ
 بأبوابها^(١) على التفصيلِ .

(فعل) قوله: فأسماءُ المفاعيلِ مِمَّا اعتلَّ آخرهُ من الثلاثي
 المزيدِ فيهِ والرباعيِ .

قالَ الشيخُ: مقصوراتٌ لأنَّ نظائرهنَّ مفتوحاتٌ ما قبلَ
 الآخرِ ، وذلكَ أنَّ كلَّ اسمٍ مفعولٍ مِمَّا ذكرهُ مفتوحٌ ما قبلَ
 الآخرِ كقولك: مكرمٌ ومستخرجٌ ومدحرجٌ ، فإذا أردتَ بناءَ
 هذهِ الصيغةِ من المعتلِ اللامِ تحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلها فانقلبتِ
 ألفاً وهو المتصورُ كقولك: (مغزىٌ ومُسْتَغزىٌ ومُصْطَفَىٌ
 من ذلكَ)^(٢) مغزىٌ وملهىٌ ، لأنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ من يَفْعَلِ
 وَيَفْعَلُ على مَفْعَلٍ ينتجُ العينُ ، فإذا بُنيتَ هذهِ الصيغةُ من المعتلِ
 اللامِ تحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلها فنقلبتِ ألفاً كقولك: مغزىٌ
 وملهىٌ ، ولا فرقَ في المعتلِ بينَ أنْ يكونَ فعاهُ يَفْعَلُ بالكسرِ أو
 غيرهُ ، فإنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ منهُ مَفْعَلٌ بالفتحِ ، وإنما ذلكَ
 الفرقُ في الصحيحِ ولكنهُ لمْ يمثَّلْ إلاَّ بما وافقَ الصحيحَ كراهةً
 أنْ يدخلَ بإحكامِ بابٍ في بابٍ آخرَ ، وسنذكرُ ذلكَ عندما نذكرُ
 أسماءَ الزمانِ والمكانِ ، ومن ذلكَ «العشىُّ والصدىُّ والطوىُّ» ،
 وهو كلُّ مصدرٍ مضيهِ فَعِلٌ ، واسمُ فاعِلٍ منهُ أفعَلٌ أو فعَلانٌ

(١) في ل: (بايرادها) وهو تحريفٌ .
 (٢) ما بين القوسين: ساقط من ل، من .

أو فَعَلَ فَنَ مَصْدَرُهُ عَلَى فَعَلَ ، فَوَازِنُ هَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ مَعْتَلٍ
 اللامِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعَلَ فَتَحْرُكُ اللامِ وَيَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا
 فَتَقْلِبُ أَلْفًا وَهُوَ مَعْنَى المَقْمُورِ ، وَمِثْلُ بثَلَاثَةِ أمثلةٍ فِي المَعْتَلِ
 لِاِخْتِلَافِهَا فِي اسْمِ الفاعِلِ وَبثَلَاثَةِ [أمثلةٍ] (١) فِي الصَّحِيحِ كَذَلِكَ
 فَالعَشَى مِنَ عَمِي فَهُوَ أعشى [٥٦ ظ] وَنظيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ
 حَوَلٌ فَهُوَ أَحولٌ وَالطَّوى مِنَ طَوِيٍّ فَهُوَ طَيَّانٌ نَظيرُهُ مِنَ
 الصَّحِيحِ عَطِشٌ بِالكسْرِ فَهُوَ عَطِشانٌ ، وَالصَّدَى مِنَ صَدِيٍّ
 فَهُوَ صَدٌ وَنَظيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ فَرَقٌ فَهُوَ فَرَقٌ ، ثُمَّ أوردَ
 الفَرَاءَ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قَياسُهُ غَرِيٌّ ، لِأَنَّهُ مِنَ غَرِيٍّ فَهُوَ غَرِيٌّ ،
 مِثْلُ قولِكَ : صَدِيٌّ فَهُوَ صَدِيٌّ فَمَدَّةٌ عَلَى خِلافِ القِياسِ ، وَلَا
 يَبْعُدُ فِي مَجِيءِ بَعْضِ اللفاظِ خَارجاً عَنِ القِياسِ ، وَقَدْ أَجْرَاهُ
 الاصمعيُّ عَلَى القِياسِ (٢) ، وَالْمَسْمُوعُ ما ذَكَرَهُ سيبويه مِنَ المَدِّ (٣) .
 « وَمِنَ ذَلِكَ جَمْعُ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٌ ، إِذْ قَياسُهُما فَعَلَ وَفَعَلَ » فَإِذَا
 جُمِعَ المَعْتَلُ السَّلامُ مِنَ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ جَاءَ عَلَى فَعَلَ وَفَعَلَ
 فَتَحْرُكُ الياءُ وَيَنْفَتِحُ ما قَبْلَهَا فَتَقْلِبُ أَلْفًا وَهُوَ مَعْنَى المَقْمُورِ .

(فمعل) قوله : وَالإِعْطاءُ وَالرِّماءُ وَالإِشْتِراءُ وَالإِحْبِطُطاءُ

إلى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : مَدودَاتٌ لِأَنَّ نَظائِرَهُنَّ مِنَ الصَّحِيحِ قِياسُهُ أَنْ
 يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زائِدَةٌ فَإِذَا بَنِيَتْ مِنَ المَعْتَلِ اللامِ مِثْلَهُ
 وَقَعَ حَرْفُ العِلَّةِ مَطرَفاً بَعْدَ أَلْفٍ زائِدَةٍ فَوَجِبَ قَلْبُهُ هَمْزَةً ،

- (١) (أمثلة) : زيادة عن ل .
 (٢) قال الرضي : وقال الاصمعي : هو غري على القياس . شرح
 الشافعية ٢/٣٢٧ .
 (٣) الكتاب ٢/١٦٢ .

وهو معنى المدود ، ومثل 'بالاعطاء' في المعتل ونظيره 'الاکرام' في الصحيح وقياس 'إفعال' ، ومثل 'بالرّماء' في المعتل ونظيره 'المطلاب' في الصحيح ، وه (مصدر 'فاعل' وقياس 'فاعل' فِعَال ، ومثل 'بالاشتراء' في المعتل ونظيره 'الافتتاح' في الصحيح وهو)^(١) مصدر 'إفتعل' وقياس 'مصدر' إفتعل إفتعال ، ومثل 'بالاحسنةطاء' ، ونظيره 'في الصحيح' الأحر نجام ، وهو مصدر 'إفغندل' وقياس 'مصدر' إفغندل إفغندال ، فوجب أن يكون قبل آخر الجميع 'ألف' فيتم 'حرف' العلة بعدها متطرفاً فينقلب همزة ، ومن ذلك أسماء الاصواب المضمومة الاوائل فان قياسها أن يتم قبل آخرها 'ألف' فينقلب 'حرف' العلة همزة كما تقدم . ثم مثل 'بالصحيح' والمعتل ، « وقال الخليل : مدّوا البكاء على ذا ، كأنهم لما رأوه لا يخلو عن صوت في المادة أجروه . مجرى الصوت ، (والذين قصروه جعلوه كالحزن)^(٢) ، لأنه ليس بصوت على الحقيقة فلم يجروه مجرى)^(٣) الاصوات فيكون مدّة قياساً ، وليس قصره بقياس أيضاً إذ ليس له أصل في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر فيحمل عليه .

قوله : 'العلاج' كالأصوات .

قال الشيخ : يعني الاسماء المضمومة الفاء التي هي موضوعة لمزاولة الاشياء وعلاجها قياسها أن يكون قبل آخرها 'ألف' كالأصوات ، فإذا وقعت في المعتل اللام صار حرف العلة متطرفاً

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٢) قال الخليل : الذين قصروه جعلوه كالحزن الكتاب ١٦٣/٢ .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

يعدّ ألف زائدة فينقلب همزة ، وهو [معنى ^(١)] المددود . ومثل
 المعتلّ « بالنزاء » يُقالُ نَزَأَ الذَكَرُ عَلَى الْأَثَى يَنْزُو نَزْأَةً ،
 والمعروفُ فِيهِ الْكَسْرُ ، وَإِنَّمَا النِّزَاءُ دَاءٌ يَأْخُذُ الشَّيْءَ ، وَمِثْلُ
 الصَّحِيحِ « بِالْقَمَاصِ ^(٢) » ، يُقَالُ قَمِصَتِ الدَّابَّةُ إِذَا رَفَعَتْ
 يَدَيْهَا وَرَجَلَيْهَا عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ .

قوله : ومن ذلك ما جُمعَ على أَفْعَلَةٍ .

قال الشيخ : فأنه جمعٌ مخصوصٌ بما قبلَ آخره حرفٌ
 ممدٌّ فإذا بنيت ^(٣) فيه المعتلُّ وقعَ حرفُ العِلَّةِ بعدَ الألفِ
 فينقلبُ همزةً ومثلهُ بِأَكْسِيَةٍ وَأَقْيِيَةٍ ومفردُها كِسَاءٌ وقيلهُ ،
 والصحيحُ كَقَوْلِكَ : قَدَّالٌ وَأَقْدَلَةٌ وَحِمَادٌ وَأَحْمِدَةٌ .
 وقوله ^(٤) :

١٧٤ في لَيْلَةٍ مِنْ جَمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ

في الشذوذِ مِنَ الْمُعْتَلِّ كَأَنْجِدَةٍ فِي جَمْعِ نَجْدٍ .

قال الشيخ : وكان قياسه أن لا يُقالَ في جمعه أُنْدِيَّةٌ أو

(١) (معنَى) : زيادة عن ل ، س .

(٢) انظر الكتاب ١٦٣/٢ .

(٣) في ل : (جاءَ فِيهِ) ولا يتفق معه الكلام .

(٤) البيت لمرّة بن محكان التميمي وتماهه :

لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنَ ظُلْمَائِهَا الطَّنْبَا

والشاهد فيه جمع ندى على أندية . ابن يعيش ٤١/٦ ، الأزمنة

والامكنة للمرزوقي ١٦٨/١ ، الاشموني ١٠٨/٤ ، شرح الشافية

٣٢٩/٢ ، العيني على الاشموني ١٠٨/٤ .

يُقَالُ فِي مَفْرَدِهِ نَدَاً بِالْمَدِّ كَمَا قِيلَ قَبَاءٌ فِي مَفْرَدٍ (١) أَقْبِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ مَفْرَدٍ أَنْجِدَةً نَجَاداً وَتَجَادَ وَلَكِنَّهُمْ جَمَعُوا فَعَلَاءً فِي الصَّحِيحِ عَلَى أَفْعَلَةٍ ، وَجَمَعُوا نَدَاً فِي الْمَقَلِّ عَلَى أَفْعَلَةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَأَمَّا السَّمَاعِيُّ فَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ بِإِعْتَابٍ مَعْنَاهُ صِبْغَةٌ مَخْمُومَةٌ ، فَتَوَحَّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَكُونُ مَقْصُوراً (٢) ، أَوْ وَقَعَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ فَيَكُونُ مَسْدُوداً كَقَوْلِهِمْ : الرَّجَاءُ وَالرَّحَاءُ فَلَوْ مُدَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُرُوجٌ عَنِ قِيَاسٍ ، وَكَذَلِكَ قَمِزَةٌ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَصْلٌ مُطَّرَدٌ يُحْمَلُ فِيهِ عَلَى قَصْرِ وَلَا مَدٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْعَوَابِ (٣) . [٥٧ و] (٤)

• [٥٧ ظ]

-
- (١) في ت ، ب : (وجمع على) وما أثبتناه أصح .
(٢) انتهى الخرم في ش الذي ابتداء من التصغير .
(٣) وكتب الناسخ وأحكم واليه المرجع والمصير والحمد لله على فضاله والصلاة والسلام على محمد المصطفى وآله أجمعين ، وقع الفراغ من تحرير هذا النصف الأول من شرح المفصل للزمخشري في شهر محرم المكرم سنة ست وخمسين وستماية هجرية .
(٤) (٥٧ و) بيضاء ليس فيها كتابة . وقد ابتداء في ٥٧ ظ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
الطَّيِّبِينَ وَصَحْبِهِ الزَّاهِدِينَ •

ومن أصنافِ الاسمِ الأسماءُ المتصلةُ بالأفعالِ

قوله : وهي ثمانية إلى آخرها •

قال الشيخ : معنى اتصالها بها أنها لا تنكح عن معناها ، فالمصدرُ
اسمُ الفعلِ واسمُ الفاعلِ اسمٌ لمن قامَ به الفعلُ ، وكذلك إلى
آخرها على ما سيأتي ، ووقع في الأصل « وأسماءُ الزمانِ والمكانِ »
وليسَ بالجيِّدِ ، لأنَّك إن جعلتهُ قسماً واحداً كانَ سبعةً وإن
جماعتهُ أقساماً جاءت من ثمانية ولا وجهَ لجمعها اثنين ، لأنَّ لفظه
جمعٌ فالأولى أن يُقالَ : وأسماءُ الزمانِ والمكانِ فيكونُ على ذلك
ثمانيةً ، أمَّا المصدرُ فعلى ما ذكره من الثلاثي المجردِ أبنيةٌ مختلفةٌ ،
وقد تكثرُ بعضُ الأبنيةِ في بعضِ الأفعالِ كفعلٍ في فعلِ التمدي ،
وفِعُولٍ في فعلِ غيرِ التمدي ، وفَعَلٍ في فعلِ غيرِ التمدي ،
وفِعَالَةٌ في فعلٍ ، وأمَّا الثلاثي المزيديُّ فيه والرباعي فللكلِّ وزنِ
مصدرٍ يختصُّ به وتجري عليه^(١) قياساً على ما ذكره • « فتألوا : في
فَعَلٍ تَفْعِيلٍ وَتَفْعِيلَةٍ وَتَفْعِيلٍ ، هو الأكثرُ » وعن ناسٍ من

(١) في س : (على) ، وهو تحريف •

العرب فَعَال ، كأنَّهم نحووا بالمصدر منه ' نحوَ قِياسِ المزيدي فيه
حيثُ أتوا بحروفِ الفعل ، وزيادةُ الألفِ قبلَ الآخرِ كما قالوا : في
أفَعَلَ إفَعَال ، قالوا : في فَعَلَّلَ فِعَال ، لأنَّهُ قِياسُهُ .

قوله : وفي فاعَل مفاعلة وفعال .

قال الشيخ : وهما كثيرٌ وبعضهم يقول : فِعَال ، وهو قياسُ
من قال فَعَال من فَعَلَّ لأنَّهُ إذا كَسَرَ الأولُ وأثني بحروفِ
الفعلِ انقلبتِ الألفُ ياءً لانكسارِ ما قبلها فبقي فِعَال ، ولَمَّا كانَ ذلكَ
هو قياسُ هذا البابِ جعلَ سيويهِ قولَ من قال : فَعَال مبنياً على
حذفِ الياءِ ، لأنَّهُ قال : « كأنَّهم حذفوا الياءَ التي جاءَ بها أولُك في
قِيَتَال ونحوها ، ^(١) وقد جاءَ فِعَالَتُهُ فِعَالاً قليلاً كقولهم :
« ما رأيتُهُ مرَّاءَ ، وفي تَفَعَّلَ تَفَعَّلَ ، وهذا هو الكثيرُ ، وقد
جاءَ « تَفَعَّلَ » وهو قياسُ من « قالَ كلامَ » ، لأنَّهُ كَسَرَ وزادَ
ألفاً قبلَ الآخرِ ، « وفي فَعَلَّلَ فَعَلَّلَتُهُ وفَعَلَّلَال ، كقولهم :
سَرَهَفَ سَرَهْفَةً وسَرَهَفَاً بالكسرِ وفَعَلَّلَتُهُ أَكثَرُ وفَعَلَّلَال
هو القياسُ على نحوِ أفَعَلَ إفَعَال ، وأمَّا المضاعفُ منه فجاءَ فيه
فَعَلَّلَتُهُ وفَعَلَّلَال وفَعَلَّلَال ^(٢) بانفتحِ وهو قليلٌ ، ووجهُ أَنَّهُ لَمَّا
كانَ مضاعفاً والتضعيفُ مستثقلٌ خَفَّفَ بقلبِ الكسرةِ فتحةً تقولُ
زَلَزَلَ زَلَزَلَةً وزَلَزَلَالاً ، وفي تَفَعَّلَلَ تَفَعَّلَلَّ .

(فصل) قوله : وقد يردُ المصدرُ على وزنِ اسمي الفاعلِ

والمفعولِ ،

(١) الكليات ٢/٢١٥ .

(٢) (فَعَلَّلَال) ساقطة من و

قال الشيخ : أمّا وروده على وزن اسمِ الفاعلِ فقليلٌ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه ، ولم يجيء إلا في الثلاثي « كقولك : قم قائماً ، وقوله :

وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٌ ، (١٢٥)

فقولك : قائماً وخارجاً صيغةُ اسمِ الفاعلِ وضعتُ مصدرأ في موضع قياماً وخروجاً ، وهو قليلٌ ومن ذلك « الفاضلةُ والعافيةُ والكاذبةُ والدالةُ » ، وأمّا اسمُ المفعولِ فجاء من الثلاثي قليلاً يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه كما « لَمَسُورٍ وَالْمَعْسُورِ » ، وأمّا المزيدُ فيهِ والرباعي فجاء منه اسمُ المفعولِ في موضعِ المصدرِ قياساً كقولك : أخرجته ، مخرجاً وانطلقَ منطلقاً على ما ذكره أخراً . وقوله : { بِأَيْكُمْ الْمُتُونَ } (١) ، أوردتهُ على أَنَّهُ واقعٌ موقعَ المصدرِ ، وإنما يستقيمُ ذلك فيه على تقديرِ أن تكون الباءُ غيرَ زائدة ، وقد ذكر في فصلِ حرفِ الجرِّ أَنَّها زائدةٌ ، وعلى تقديرِ أن تكونَ زائدةً ، لا يكونُ المتونُ إلا اسمَ مفعولٍ تلي بابه ، إذ لا يستقيمُ أن يُقالَ أَيُّكُمْ الْمُتُونَ بمعنى أَيُّكُمْ التتةُ ، وذلك إنما يكونُ إذا لم تكنْ زائدةً ، والقولانِ المذكورانِ ، فاستعمل أحدهما في فصلِ حرفِ الجرِّ والآخرُ استعمله ههنا .

وقوله (٢) :

- (١) سورة القلم الآية : ٦ .
 (٢) البيت لعلمة بن عبدة التميمي المشهور بعلقمة الفحل من قصيدة يمدح بها جبلة بن الايهم وصنדה : (تترادى على دمن الحياض فان تعف) وترادى : تعرض الى موضع ، ومن الحياض والضمير يعود للناقة ، وقد وضحه الشارح .
 الكتاب ١/٤١٤ ، المخصص ٧/١٠٠ ، الخصائص ١/٣٦٨ ، ديوان علقة ط الجزائر ص ٢٨ ، ط بيروت ص ١٤ .

فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً [٥٨ و] فَرَكُوبٌ

قال الشيخ : أي فإن التندية والتندية ترداد الأبل إلى الماء لتشرب عللاً بعد النهل فيقول إن موضع تنديتها رحلتها وركوبها كقول القائل عتابك السيف ، أي موضع العتاب السيف ، لأن العتاب ليس للسيف (١) على الحقيقة كما أن اتندية ليست الرحلة والركوب وإنما هو على معنى موضعها وعوضاً عنها . وقوله (٢) :

١٧٦- إن الموقى مثل ، ا وقيت

أي أن التوقية على الحقيقة مثل توقيتي ، ولا يستقيم أن يكون الموقى اسم مفعول ؛ لأنه أخبر عنه بالمصدر فدل على أنه بمعنىه إذ لا يقال إن المضروب مثل ضربي ، وإنما يقال إن الضرب مثل ضربي ، فوجب حمله على المصدر ، ومنه قوله (٣) :

١٧٧- أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً

(١) (لأن العتاب ليس للسيف) : ساقطة من و ، وفي ب (ليس) : ساقطة .

(٢) الرجز ورد في ديوان رؤبة وورد في ديوان العجاج ، وفي كلا الديوانين يمدح مسلمة بن عبد الملك ، وسيبويه نسبه إلى رؤبة وتمامه :)

(أنقذني من خوف من خشيت) . الموقى : التوقية وهي الكلاءة والحفظ الكتاب ٢/٢٥٠ ، الخصائص ٣/١٧٥ ، لسان العرب مادة (وقى) ديوان العجاج ٢/١٨٢ ، ديوان رؤبة ص ٢٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٥١ .

(٣) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ١٨٤ وتمامه : (وأنجنوا إذا غم الجبان من الكرب) الكتاب ٢/٣٦٨ ، أمالي بن الحاجب ١٢٠ ، المتضرب ١/٧٥ ، الخصائص ١/٣٦٨ ، ابن يعيش ٥/٥٥ ، الأشموني ٢/٣١٠ ، اللسان (قتل) .

أَي حَتَّى لَا أَرَى قِتَالًا ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقَاتِلًا لِلْمَفْعُولِ
لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُسْتَعْمَلَ قَاتَلْتُ حَتَّى مَا بَقِيَ قِتَالٌ وَهَذَا
بِمَعْنَاهُ ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ إِذَا حُمِلَ عَلَى الْمَفْعُولِ ضَعْفَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ إِذَا
تَرَكَ الْمُقَاتِلَةَ لَمْ تَرَ لَهُ مَقَاتِلًا ، وَلَمْ يُورَدَ إِلَّا فِي مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ لِلشَّدَةِ
وَالشَّجَاعَةِ ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ يَدْفَعُهُ وَتَقْدِيرُهُ بِالْمُتَمَدِّرِ يُقْوِيهِ وَالْفِعْلَانِ
الذَّانِ بَعْدَهُ ظَاهِرَانِ •

(فصل) قوله : وبناءُ المرّةِ من المجرّدِ على فَعَلَةٍ •

قال الشيخ : يعني إذا قصدَ إلى واحدةٍ من مراتِ الفعلِ باعتبارِ
حقيقةِ الفِعلِ لا بانتِيارِ خصوصيةِ نوعِ [الفِعلِ] (١) وإن كانَ
الفِعلُ ثلاثياً مجرداً بنيتَ فِعلُهُ له فقلتُ : ضربتُ ضَرْبَةً وَقَتُّ
قَتْدَةً ، وَقَدْ جَاءَ لِلدَّرَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى الْفَظِّ الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ
كَقَوْلِهِمْ : أَيْتَهُ اثْنَانِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، « وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ تَاءٌ فَلَا
يَتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسْتَعْمَلُ بَيْنَهُ ، وَهَذَا الْكَلَامُ وَقَعَ سَهْوًا لِأَنَّهُ مِثْلُهُ
بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ لَا يَتَجَاوَزُ
الْمُسْتَعْمَلُ ، فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ : « وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ تَاءٌ فَلَا
يَتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسْتَعْمَلُ بَيْنَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ لَوْ ذَكَرَهُ مَعَ الثَّلَاثِي
فَإِنَّ الْمُرَّةَ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ إِذَا كَانَ فِي الْمَصْدَرِ تَاءً لَا يَتَجَاوَزُ
[بِهِ] (٢) ، فَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَذَكَرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ : « وَهُوَ مَا عِنْدَهُ ،
وَيُمَثَّلُهُ بِنَحْوِ طَلْبَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكَدْرَةٍ وَغَلْبَةٍ وَسَرْقَةٍ
وَدَرَايَةٍ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهُ •

(فصل) قوله : وتقولُ في الضربِ من الفعلِ هو حَسِنُ
الطَّعْمَةِ •

(١) (الفعل) : زيادة عن و ، ش •
(٢) (به) : زيادة عن ر •

قال الشيخ: **أَمَّا فَعَلَةٌ** بكسر الفاء فموضوعةٌ للدلالة على النوع من الفعل ، فاذا قلت: **الْجَلْسَةُ** فمناه النوع من الجلوس ، واذا قلت: **الْجَلْسَةُ** كنت للواحدة من الجلوس ، أي جلوسٍ كان ، واذا قلت: **الجلوس** كان اسم جنس للجلوس مطلقاً ثم **الْجَلْسَةُ** تطلق أيضاً على المرة باعتبار النوع ، وهي على لفظه فذلك تقول: **جَلَسْنَا جَلْسَةً** فتستعمله للنوع وإن لم يكن للمرة (١) في غير تغيير لما كان فيه التاء (٢) .

(فصل) قوله: وقالوا فيما اعتلت عينه من **أَفْعَلٌ** واعتلت لاهه

من **فَعَّلَ** الى آخره .

قال الشيخ: **لأنه** اذا اعتلت عينه **حُذِفَتْ** في المصدر ، **لأنك** تقول: أقام فقياس مصدره **إِفْعَالٌ** فأصله **إِقْوَامٌ** فأعلتوا الواو كما أعلتوها في الفعل وإن لم تقم فيها علة لاعلال ، فانقلبت ألفاً **فحُذِفَتْ** لالتقاء الساكنين هي وألف **إِفْعَالٌ** فبقى **إِفَالٌ** بحذف العين فموضوا تاء ، فقالوا: **إِقَامَةٌ** . وأما ما اعتلت لاهه من **فَعَّلَ** فقياسه **تَفْعِيلٌ** فكهوا اجتماع اليائين فحذفوا أحدهما ، وظاهر كلامه أن **المحذوف** اللام لقوله: « معوضين التاء من العين واللام الساقطين » (فكأنه لما اجتمعت الياءان **حُذِفَتْ** الثانية **استقلالاً** لها ، والوجه أن يقال إن **تَعَزِيَةً** **تَفْعِلَةٌ** ، لأن **فَعَّلَ** قياسه (٣) ، **إِمَّا تَفْعِيلٌ** وإمّا **تَفْعِلَةٌ** ، واذا **استثقل** **تَفْعِيلٌ**

(١) في ل: في العبارة تقديم وتأخير ، وزيادة بعض الكلمات

() فتستعمله للمرة من النوع لما كان فيه التاء كما تقول: طلبت

طلبة فتستعمله للمرة من غير تغيير لما كان فيه من التاء) .

(٢)

قال الرضي: « وذو التاء تبقية على حاله ، نحو دريت

دراية ونشدت ونشدة ، ولا تقول: دراية ، كذا قال المصنف؛

ولم اعثر في مصنفاته على ما قاله ، شرح الشافية للرضي

١٧٩/١ .

(٣) ما بين القوسين: ساقط من ر .

فالوجه ' أن يُحْمَلَ تَعْزِيَةً عَلَى أَنَّهُ تَفَعُّلَةٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَن يُحْمَلَ عَلَى التَّفْعِيلِ ثُمَّ حَذَفَ اللَّامُ ثُمَّ عَوِضَ فَإِنَّهُ تَعْسَفٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ •

قوله: ' ويجوزُ تركُ التَّوْبِيضِ (في أَفْعَلٍ دُونَ فَعَّلٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَأَقَامَ الصَّلَاةَ } (١) •

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا يَكُونُ تَرْكُ التَّوْبِيضِ (٢) عِنْدَ وُجُودِ الْإِضَافَةِ كَأَنَّهُمْ جَمَلُوهَا عَوِضًا وَأَمَّا أُرَيْتَهُ إِرَاءَ فَمَا ذُو غَيْرِ مَعَلٍ (٣) عَلَيْهِ ، وَأَمَّا مَصْدَرُ فَعَّلَ فَلَمْ يَجِبْ بِتَرْكِ التَّوْبِيضِ لَا مِضَافًا وَلَا غَيْرَ مِضَافٍ وَسَبِيهِ أَنَّهُ أُخِذَ بِنَاءِ مَصْدَرِيهِ التَّيْسِيِّ وَاتَّزَمَ دُونَ أَخِيهِ اسْتِقْلَالًا لِأَخِيهِ ، فَلَا وَجْهَ لِحَذْفِ تَمِّهِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : [٥٨ ظ] إِقَامَةٌ فَإِنَّ التَّيْسَ حَذَفُ تَائِهِ فَكَانَ حَذْفُهَا رَدًّا لَهُ إِلَى أَصْلِهِ بِخِلَافِ تَفَعُّلَةٍ • ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا لِلتَّوْبِيضِ فِي تَعْزِيَةٍ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ إِقَامَةِ إِنْ حَذَفَ فِي إِقَامَةٍ لِأَنَّهُ لَزِمَ إِعْلَالَ كَلِزُومِ الْحَذْفِ فِي نَحْوِ عَصَا ، وَالْحَذْفُ فِي تَعْزِيَةٍ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْإِعْلَالِ إِذْ اجْتِمَاعُ الْيَائِزِ لَا يُوجِبُ حَذْفًا ، وَإِنَّمَا اغْتَفِرَ التَّوْبِيضُ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِ مَا جِيءَ بِهِ بَعْدَ وَجُوبِ الْحَذْفِ لِغَيْرِهِ كَالتَّوْبِيضِ حَذْفُ مَا كَانَ لِأَجْلِ كَوْنِهِ عَوِضًا لِتَنْزِلِهِ مَنْزِلَةَ الْمُحَذَفِ بِخِلَافِ إِقَامَةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٧ •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش •

(٣) في س ، ب ، ت ، ر : (معمول) وهو تحريف •

منزلاً منزلة المحذوف لوجوب الحذف لغيره وقد جاء التفعيل فيه في اشعر كقوله (١) :

١٧٨- فَهِيَ تَنْزِي دَلَّوْهَا تَنْزِيًّا
وقياسه 'تنزيرة' كما تقدم .

(فصل) قوله : ويعمل المصدرُ إعمالَ الفعلِ مفرداً .

قول النسخ : وإنما أُعْمِلَ لَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَقْدَرٌ بَأَنَّ وَالْفِعْلَ ،
فلذلك لا يعمل إلا في الموضع الذي يسمح تقديره ، فلذلك إذا
قلت : ضرب ضرباً زيدٌ عمرواً كان العاملُ الفعلُ ، وكذلك لو
حذفَ الفعلُ وهو مرادٌ كانَ العادلُ الفعلُ كقولك : ضرباً زيداً ،
(لأنَّ المعنى اضربُ ضرباً زيداً) (٢) ، فالعاملُ (٣) هنا الفعلُ لا المصدرُ .
فإن قيلَ فقولهم سقياً ورعياً وما أشبهه من المصادرِ التي لا يجوزُ
إظهارُ فعلها ما العاملُ فيما يُذكرُ معها ؟ قيلَ فيه وجهانُ : أحدهما
أنَّ العاملَ أيضاً الفعلُ المتدرُّ الناصبُ لها ولا فرقَ بينَ إظهاره
واضماره ، ووجبَ اضماره لعارضٍ فلا أثرَ له في منعِ تقديرِ
العملِ . ومنهم من يقولُ : العادلُ المتدرُّ لا باعتبارِ كونه مصدرًا
ولكن لقيامه مقامَ الفعلِ ونيابته عنه ، فعمله إذن ليسَ كعملِ
المصادرِ ، بل لقيامه مقامَ الفعلِ ، (ونيابته عنه فعمله إذن ليسَ

(١) البيت لم يُعرفَ قائله ، وعجزه : (كما تُنزِي شَهْلَةَ صَبِيًّا) ، الشهلة : العجوز الكبيرة ، تنزى الطفل : ترقصه ،
الخصائص ٣٠٢/٢ ، ابن يعيش ٢٥٨/٦ الأشموني والعيني
على الأشموني ٣٠٧/٢ ، أعراب ثلاثين سورة ص ٥٥ ، ٩٩ ،
شرح شواهد الشافية ٦٧/٤ ، اللسان مادة (شهل) ،
الصحاح ١٧٤٣/٥ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٣) في ب : (الفاعل) وهو تحريف .

كعمل المصادر ، بل لقيامه مقام الفعل المقدّر (١) ، فوزانه في الوجهين وزان قولك : زيد في الدار أبوه ، هل العاقل في (أبوه) الاستقرار المقدّر أو قولك : في الدار لقيامه مقامه؟ والأكثر على أن في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستتقر فكذلك ههنا الاكثرون على أنه (٢) مثل ذلك . ومنهم من يقول : العامل الاستقرار المقدّر ، ووجوب حذفه لا يسمع عمله ، ألا ترى (٣) أن الإجماع على أنه عامل في قولك : في الدار ولم يكن حذفه به مانع (٤) ، وكذلك الإجماع على أن سقياً ميمون الفعل المقدّر ولم يكن حذفه به مانع (٥) من عمله ، فكذلك فيما كان معه ، والمصدر يعمل مفرداً أو مضافاً أو معرفاً باللام وهو قليل ؛ لأن الألف واللام لا تدخل على ما هو مقدّر به وهو أن والفعل ، ولما دخلت عليه ضعف تقديره بأن والفعل فضعف عمله .

قوله : ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافة .

قال الشيخ : أمّا جواز ترك ذكر المفعول فواضح ، لأنه فضلة ، وأمّا جواز ترك ذكر الفاعل ، فلأنه لم يلزم مسح الفعل إلا لكونه أحد جزئي الجملة فاحتجج إليه لتعلم الجملة ، وليس هو ههنا أحد جزئي الجملة فلم يلزم . فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله أحد جزئي الجملة في أكثر مواضعه ، كقولك : زيد ضارب عمراً فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل ، وكذلك زيد ضارب غلامه عمراً فلم لا يكون المصدر كذلك

- (١) ما بين القوسين : ساقط ر .
 (٢) (أنه) : ساقطة من ل .
 (٣) في ل : (لأن) ، وهو وهم .
 (٤) في س : (مانعا) .
 (٥) في س : (مانعا) .

ويكون اسم الفاعل كالمصدر ؟ فالفرق بينهما أن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً على من هو له أو على حرف استفهام أو حرف نفي ، فإن اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير إليه لكونه صفة له أو خبراً أو حالاً ، وإذا اعتمد على حرف استفهام أو نفي وجب ذكر الفاعل لأنه حينئذ أحد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر ، فإن عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتمادين المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل ، وأيضاً فإن اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل كقولك : زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما أنه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما حل محله بخلاف المصدر فإنه ليس واقعاً موقع الفعل ، إلا ترى أنك لو قلت : في موضع زيد يضرب زيد ضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب ، لأن ضارباً بمعنى يضرب . وقوله تعالى : { وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ }^(١) ، يجوز أن يكون تمثيلاً لحذف الفاعل خاصة ، لأنه أوردته بعد قوله : « أو ضرب » تفسيراً لقوله : « ضرب زيد » ، ويجوز أن يكون أوردته على المثاليين جميعاً لجواز التقدير ، والاول أظهر لأن « هم » ظاهر في ضمير « الروم »^(٢) وهم المغلوبون ، والضمير في غلبهم لهم فهو مضاف إلى المفعول ، والضمير في « سَيَغْلِبُونَ » للضمير الذي هو « وهم » ، لأنه لم يتقدم لغيرهم ذكر ، ويجوز [٥٩ و] أن يكون الضمير في وهم « للروم » أيضاً وفي « غلبهم » للمجوس فيكون مضافاً إلى الفاعل « سَيَغْلِبُونَ » ، عائداً على « هم » ، على كل تقدير لأنه خبره .

(١) سورة الروم الآية : ٣ .

(٢) في ل : (الرقع) ، وهو خطأ .

(فصل) وقوله ' (٣) :

١٧٩- قَدْ كُئِمْتُ دَايِنْتُ

قال الشيخ : لأنّ الافلاس مفعول في المعنى لمخافة كأنك قلت : مخافة الافلاس فمطقت على أصل الحمل في التقدير وليس بقوي ، لأنّه مخفوض لفظاً أو تقديراً ، وإنّما جاز نظراً الى أنّه كان يصح أن يكون منصوباً على المفعولية وكذلك رفع المظلوم في

طَلَبِ الْمُعْتَبِ

-١٨٠

(فصل) قوله : ويعمل ماضياً كان أو مستقبلاً .

(١) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٨٧ . تمامه : (مَخَافَةَ
الافلاسِ واللّيّانَا) ونسبه ابن يعيش لزياد العنبري وهو غير
صحيح . داينت : من الدين ، الليانا : مصدر لويته بالدين أي
مطلته ، والضمير يعود الى قينة أخذها الراجز عن دين له .
الكتاب ٩٨/١ ، الايضاح للفارسي ص ١٥٩ ، شرح الجمل
لابن عصفور ١٤١/١ ، ابن يعيش ٦٥/٦ ، الاشموني ٢٩١/٢ ،
العيني على الاشموني ٢٩١/٢ ، ابن عقيل ٨٥/٢ ، همع
الهوامع ١٤٥/٢ ، المغني ٤٧٦/٢ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة من أبيات في ديوانه ص ١٦٤ . يصف
حملاً وحشياً وأتانه وشبه به ناقته وتكلمته :

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهَا

طَلَبِ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمُظْلُومِ

تهجر : سار في وقت منتصف النهار ، هاجه : أزعجه .
والمعقب : الصائد الذي يتعقب الحمار ، الانصاف ٢٣٢/١ ،
الايضاح للفارسي ص ١٥٩ ، ابن يعيش ٦٦/٦ ، التوجيه
للرمانى ص ٢٤٧ ، ابن عقيل ٨٤/٢ ، الاشموني ٢٩٠/٢ ،
همع الهوامع ١٤٥/٢ ، الخزانة ١٤٥/٣ ، الخزانة ٤٤١/٣ ،
اللسان (عقب) ، كتاب العين ٢٠٢/١ .

قال الشيخ : لأن عمله بتقدير أن وافعل وهو يجري في الماضي والمستقبل ولا يتقدم معوله ليه ، لأنه في معنى الموصول فكما لا تقدم الصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم على ما هو بمعنىها .

اسم الفاعل

قوله : هو ما يجري على يفعل من فعله الى آخره .

قال الشيخ : إن أراد بالجاري الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل اذا كان لِمَا مَضَى فَاتَهُ ليس واقعاً موقع يفعل ، وإنما هو واقع موقع فعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعاً ، وإن أراد بالجاري أنه على مثل حركته ومسكاته (١) ، ورد عليه أن ثم أشياء تجري على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم الفاعل كاسم النكاح والزمان ، فاتهُ يجري على يفعل بهذا التفسير وليست باسم فاعل . ويجاب عنه بأنه استغنى عن التيد الذي يخصه بقوله : باسم الناعل ، فكانت قال : هو الجاري على يفعل اسماً لمن نسب إليه وفي الجميع (٢) [تعسف] (٣) ، وأولى من هذا أن يقال هو المشتق من فعل لمن نسب إليه على نحو المضارع فهذا حده . وقوله : « من فعله » احتراز به عن التفسيرين من قولك : جالس في يقعد ، وقاعد في يجلس فاتهُ اسم فاعل جار على يفعل ، وليس باسم فاعل منه فلذلك قال : من فعله واذا قصد الى تبيين كيفية استعماله ، قيل لا يخلو من أن يكون من ثلاثي أو غيره ، فان كان من ثلاثي فقياسه أن يجيء على وزن فاعل كقولك : ضرب فهو ضارب

(١) (سكناته) : ساقطة من و .

(٢) في ل : (الكل) .

(٣) (تعسف) : زيادة عن ل

وَأَنَّ كُنَّ مِنْ غَيْرِهِ فِقْيَاسُهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى وَزْنِ الْمُضَارِعِ إِلَّا أَنْ
 مَوْضِعَ الْيَاءِ مِيمٌ مَضْمُومَةٌ سِوَاهُ كَانَتِ الْيَاءُ مَضْمُومَةً ، أَوْ مَقْتُوْحَةً ،
 وَمَا قَبْلَ الْآخِرِ مَكْسُورٌ سِوَاهُ كَانَ مَقْتُوْحًا أَوْ مَكْسُورًا ، فَقَوْلُ فِي
 أَخْرَجَ يُخْرِجُ مُخْرِجٌ ، وَفِي انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ مَنْطَلِقٌ فَتَضُمُّ
 الْمِيمُ ، وَإِنْ كَانَتِ الْيَاءُ مَقْتُوْحَةً ، وَقَوْلُ فِي تَوَاعَدَ يَتَوَاعَدُ مَتَوَاعِدٌ
 فَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، وَإِنْ كَانَ مَقْتُوْحًا فِي الْمُضَارِعِ • وَقَوْلُهُ :
 « يَعْمَلُ عَمَلٌ فَعَلُهُ مَتَقَدِّمًا أَوْ مَتَأَخِّرًا ، كَالْفَعْلِ وَالْمَنْوُظِ بِهِ وَمَقْدَرًا ،
 ثُمَّ مَثَلٌ بِالْجَمْعِ » قَالَ سَيَبَوِيه : « وَأَجْرُوا اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا أَرَادُوا
 أَنْ يَبَالِغُوا فِي الْأَسْرِ مَجْرَاهُ ^(١) إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ فَعْلٍ ، « كَتَنَّهُمْ
 جَاءُوا مَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ الْمَعْنَى قَائِمًا مَقَامَ مَا فَاتَ مِنْ أَنَّهُ ^(٢) فاعِلٌ
 فَأَعْمَلُوْهَا عَمَلُهُ ، وَشَبَّاهُ بِذَلِكَ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَالإِظْهَارِ الْإِضْمَارِ
 كَمَا مَثَلٌ بِهِ فِي فاعِلٍ ، وَقَوْلُهُ : « ضَرَبَ رُؤُوسَ الرِّجَالِ وَسَوَّقَ
 الْإِبِلَ ، مَثَلٌ ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرًا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ •

(فصل في قوله : وما تُسَيِّبُ مِنْ ذَلِكَ وَجُمِعَ مَصْحَحًا أَوْ
 مَكْسَرًا يَعْمَلُ عَمَلًا مَفْرُودًا •

قَالَ السَّمِيعُ : يُرِيدُ مِنْهُمَا جَمِيعًا أَعْنِي مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فاعِلٍ
 وَمَا كَانَ لِلْمَبَالِغَةِ سِوَاهُ كَانَ الْجَمْعُ مَصْحَحًا أَوْ مَكْسَرًا كَمَا ذَكَرَ •
 ثُمَّ مَثَلٌ بِالْجَمْعِ الْمَصْحَحِ وَالْمَكْسَرِ وَشَبَّاهُ بِجَمْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ
 وَالْمَبَالِغَةِ هُوَ قَوْلُهُ : « مَهَاوِينٌ ^(٣) ، كَأَنَّهُ جَمْعُ مِهْوَانٍ لِلْمَبَالِغَةِ ،
 وَغُفْرٌ جَمْعُ غُفُورٍ لِلْمَبَالِغَةِ •

-
- (١) الكتاب ٥٦/١ •
 (٢) في و : (أنه) وفي ر : (زنته) ، وما أثبتناه أحسن •
 (٣) هذه كلمة من بيت للكُمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْإِسْدِيِّ يَصِفُ فِيهِ قَوْمًا
 بِالْعِزَّةِ وَالشَّرَفِ وَهُوَ :
 (٤) شَمٌّ مَهَاوِينٌ أَبْدَانُ الْجَزُورِ مَخَا
 مِيصُ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٌ وَلَا قَزْمٌ
 الكتاب ٥٩/١ ، ابن يعيش ٧٦/٦ ، همع الهوامع ٩٧/٢ •

(فصل) قوله: وَيُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِهِ ، أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى

الحال أو الاستقبال .

قال الشيخ: ودليله استقراء لغة العرب ، وحكمته أنه إذا كان للحال والاستقبال كان موافقاً له في المعنى واللفظ ، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ . فلا يلزم من إعمالهم ما قوي شبهه بالفضل إعمالهم ما لم يقو قوته^(١) ، وقال الكسائي: يجوزُ إعماله وإن كان ماضياً . وتمسك^(٢) بأمور: أحدها مثل قوله تعالى: { وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ^(٣) } ، ومنها مثل قولهم: هذا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسٍ دَرْهَمًا ، ومنها إجماعهم على قولهم: الضاربُ زَيْدًا أَمْسٍ ، ومنها قوله تعالى: { وَكَلَّبْنَاهُمْ بِأَسْطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ^(٤) } ، وأجيب عن ذلك أنه لم يوجد في لغة العرب مثل مررتُ برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا أَمْسٍ مع كثرة التغير عن معناه ولو كان جائزاً لوقع ، وأما جاعلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ فَبَعِيدٌ أَنْ يُسَلَّمَ أَنْ جَاعِلًا لِلْمَاضِي فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ وَالشَّمْسُ مَنْصُوبًا [٥٩ ظ] بفعلٍ مقدرٍ دل عليه ما قبله ، وإذا جاز ذلك ضعف أن يُقَالَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِجَاعِلٍ ، لأن فيه اثبات أصول الأبواب التي ثبت أنها ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك قولهم: هذا مُعْطِي زَيْدٍ دَرْهَمًا ، جائزٌ أَنْ يَكُونَ دَرْهَمًا جَوَابًا لِقَوْلِ قَائِلٍ ، ما الذي أعطى؟ فقيل أعطاه

(١) قوته : ساقطة من ب .

(٢) أنظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٤ ، ابن يعيش ٧٧/٦ .

سورة الانعام الآية : ٩٦ . اختلف في (وجاعل الليل) فعاصم وحمزة والكسائي وخلف بفتح العين واللام من غير ألف فعلا ماضيا (والليل) بالنصب مفعول به ، والباقون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل بالاضافة . اتحاف فضلا البشر في القراءات الاربعة عشر ص ٢١٤ ، سراج القاري المبتدي ص ٢١٣ .

(٣) سورة الكهف الآية : ١٨ .

درهماً ، فصارَ درهماً مثلَ والشمسُ في الاحتمالِ ، وأما الضاربُ زيداً أمسٍ فهو نصٌّ في إعمالِ الماضي إلاَّ أنَّ الفرقَ بينه وبين صورِ الخلافِ إنَّ هذا دخلَ على اسمِ موصولٍ قياسه أن يوصلَ بجمله ، ولا يكونُ اسمُ فاعلٍ مقدرًا جملةً إلاَّ بتقديره فعلاً ، فقويَّ تقديرُ الفعلِ فيه توفيراً لما يقتضيه الموصولُ من الجملةِ فلا يلزمُ من إعمالِ اسمِ الفاعلِ في الموضعِ الذي قويَّ تقديرُ كونه فعلاً ملازمٌ له ، وإنَّ كانَ ماضياً إعماله في الموضعِ الذي انتفى عنه ذلك المقويّ فثبتَ أنَّ الوجهَ ما عليه الجماعةُ في تركِ إعمالِ الماضي إذا لم يكنْ فيه لامُ التعريفِ . وأما قوله : (وَكَلَبَهُمْ بِأَسْطٍ ذُرَاعِيَهُ) وأمثاله فهذا إنَّما يكونُ في موضعِ الأحوالِ ، والأحوالُ يُقصدُ بها التعبيرُ عن ذلك الفعلِ في حالٍ وقوعه حتَّى كأنه واقعٌ ، ولذلك يقعُ الفعلُ المضارعُ في موضعها فتقولُ : جاءني رجلٌ أمسٍ يضربُ عمرًا ، وتقولُ : سرتُ أمسٍ حتَّى أدخلَ البلدَ بالرفعِ ، ولولا قصدُ التعبيرِ عن الحالِ لم يستمَّ وقوعُ المضارعِ فينزلُ منزلةَ فعلِ الحالِ لأنَّه المقصودُ فلا يلزمُ من إعمالِ اسمِ الفاعلِ وإنَّ كانَ المداولُ ماضياً إذا قصدَ به الدلالةُ على حالٍ وقوعه إعمالِ اسمِ الفاعلِ ، وهو ماضٍ من كلِّ وجهٍ فحصلَ الفرقُ بينهما .

(فصل) قوله : ويشترطُ إعماله .

قال الشيخُ : على ما ذكرَ صفةً إلاَّ عندَ الفراءِ ، فإنَّه يجيزُ إعماله غيرَ معتمدٍ (١) ، فأما وجهُ إعماله على الثلاثةِ الأولِ ، فلأنَّه صفةٌ تقتضي ما يكونُ له موصوفاً وكانَ قياسه أن لا يقعَ

(١) أنظر شرح الاشموني ٢/٢٩٥ ، حاشية الضبان على الاشموني

الإيماء مع الثلاثة ، وإنما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي ،
لأنه قد صدق به فصدق نفسه فجرى مجراه ، ولذلك (١) وحده (٢) في
الثنية والجمع ، وتسنقل الجملة بفاعله (٣) ، وأولم يكن كذلك
لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد محتاج إلى جزء آخر ينضم إليه ،
فإن قيل فذهب أفراد أعماله من غير حرف استفهام وحرف
نفي على الوجه الذي ذكرتموه من قيامه مقام الفعل فيما إذا يرد
عليه ؟ فنقول لم يثبت عن العرب مثل 'وتم ازيدون' (٤) ، وقد ثبت
أقام 'الزيدون' ؟ بالجمع وحكمته هو أن حرف الاستفهام وحرف
الذي يقتضيان الفعل فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل بوقوع الفعل
في الموضع الذي قام معه ما يقتضيه وقوعه بوقوع الفعل مع انتفاء
ما يقتضي الفعل فحصل الفرق بينهما فلا وجه للإلتحاق مع تحقيق
الفرق المناسب ، واحتمال الفرق كما لم يلم التسوية .

قوله : فان قلت : بارع أدبه إلى آخره .

قال الشيخ : وهذه يفرضها الخصم ويثبت عليها مذهبه ،
فنقول : أجماعاً على جواز مثل (بارع أدبه) فليجز قائم أخواك
قائماً عليه . فجوابه حينئذ منع ما ذكره ، لأنه يقال 'بارع أدبه'
إنما جاز لأن 'بارع' ، خبر مبتدئ تقدم وأدبه مبتدأ كأنك
قلت : أدبه بارع ، فالوجه الذي جاز به عندنا غير الوجه الذي
جاز به عندكم ، والذي يدل عليه امتناع قائم أخواك وجملها (٥)

-
- (١) في و : (لان اسم الفاعل) ولا يستقيم معه الكلام .
(٢) (وحده) : ساقطة من ل ، ب ، ص ، ت .
(٣) في و : (بفاعل) وهو تحريف .
(٤) في ل : (الزيدان) .
(٥) في ش : (شيئاً) ، ولا يستقيم معه الكلام .

أصلاً في الرد ، وإن كانت مسألة الخلاف لاحد أمرين : إما
لأنه استسلف جواز (بارع أدبه) وحمل قائم أخواك عليها
وجعلها شيئاً واحداً فقبل له ليس كنيء واحد وهو منى نكذبه ،
وإما لأنه لم يوجد مثل ذلك في كلام العرب ، ولا ينبغي أن
نحمله على وجه في مسألة أخرى لك فيها عنى مندوحة لجواز أن
يكون بارع خبر مبتدأ وأدبه مبتدأ ، وإذا جاز ذلك فلا ينبغي أن
يثبت أصل باب الاحتمال مع مخالفة ما ذكرناه من الاستقراء
والمعنى جميعاً •

اسم المفعول

قال صاحب الكتاب : هو الجاري على يُفعل من فعل نحو
مضروب لأن أصله مفعول •

قال الشيخ : الكلام في الجاري مثله فيما تقدم في اسم الفاعل ،
وقوله : « لأن أصله مفعول » وقع في نسخة يُفعل بلباء
والصواب [٦٠ و] مفعول بالميم ، لأن الجاري أن فسّر بالمضى
الاول فليس هو في الحقيقة أصله يُفعل ، ثم لو سلم أنه أصله
فليس في تخصيصه بمضروب فائدة لأن أسماء المفاعيل على هذا
المعنى كلها سواء ، وأيضاً فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان
ذكره في اسم الفاعل أولى ، لأنه السابق والأصل فكان يقول :
نحو ضارب ، لأنه أصله يُفعل ولا يستقيم على التفسير الثاني
لوجود المذكورة أيضاً فانما يستقيم مفعول ، لأن مضروباً ليس
جارياً على يُفعل في لفظه فأراد أن يبين أن أصله مفعول على
وزن الفعل وهذا يقوئى التفسير الثاني لأنه ليس لذكره على

التفسير الاول بالياء (١) معنى على ما تقدم وهو الميم أبعد وخص ضرورياً ، لأن غيره من (٢) أسماء المفاعيل جاء على الفعل من غير تمييز ، وأما مضروب وبابه فليس جارياً على الفعل ، فقال : « أصله تُفعل ، إنباتاً لجريته على الفعل ، وإنما غير إلى لفظ مفعول ، لأنه لو بقي على مفعول لم يعلم أحو اسم مفعول لأفعل أو لفعل فغيروا مفعول فعل ليتين وكان أولى بالتغيير بهذه الزيادة لقله حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديراً إذ أصل قولك : مكرم موكرم بانفاق ، ولما زادوه وأوا فتحوا الميم تخفيفاً ، وكل ما ذكر في اسم الفاعل مذكور فيه والله أعلم »

الصفة المشبهة

قال صاحب الكتاب : هي التي ليست من الصفات الجارية ، وإنما هي مشبهة بها .

قال الشيخ : إن قلنا : الجارية على التفسير الاول فليست مثل اسم الفاعل ، لأنها تدل على معنى ثابت ، واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل ، وإن كان على التفسير الثاني فهو ظاهر ، لأنها ليست على وزن الفعل المضارع وإنما عملت عمله لما ذكره .

(فعمل) قوله : وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غداً .

(١) في ل : (معنى بالياء) ، وهو وهم .

(٢) في ب ، ت : (في) ، وهو تحريف .

قال الشيخ : يعني أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ
 فمعناه إنباتُ الحسنِ له من غيرِ تعرضٍ للدلالةِ على حدوثه بخلافِ
 قولك : حاسنٌ فإنه يدلُّ على الحدوثِ كما في قولك : ضاربٌ
 كما يدلُّ يَحْسِنُ ويضربُ على ذلك : وهذا على نحو ما ذكره
 سيويه في حائضٍ وحائضَةٌ ، وإن كان على وزنِ اسمٍ (١) الفاعلِ ،
 وإنما الغرضُ تشبيهه به في الثبوتِ والحدوثِ •
 قوله : وتُضافُ إلى فاعليها •

قال الشيخ : لأنه لما شبه باسمِ الفاعلِ في العملِ ، واسمِ
 الفاعلِ يُضافُ إلى معموله المفعولِ ولم يكن لهذهِ مفعولٍ أُضيفتِ
 إلى فاعليها نقيلاً حَسِنَ الوجهِ وستأتي الوجوهُ فيه •
 قوله : وأسماءُ الفاعلِ والمفعولِ يجريانِ مجراهما في ذلك •

قال الشيخ : يعني في الإضافةِ إلى الفاعلِ يريدُ اسمَ الفاعلِ
 غيرَ التمديدي واسمَ المفعولِ التمديدي فله (٢) إلى واحدٍ ، وإلا فليس
 قلت : هذا ضاربٌ زيدٌ في داره لم يكن زيدٌ إلا مفعولاً ، وكذلك
 لو قلت : هذا عطفي العبدِ لم يكن العبدُ إلا مفعولاً ، لأنَّ إضافتهِ
 إلى المنصوبِ هو الوجهُ لأنه مغايرٌ فأضافتهِ إلى الفاعلِ على خلافِ
 الأصلِ (٣) ، لأنه هو هو في المعنى ، وإنما أُضيفَ إليه عندَ عدمِ
 المنصوبِ ، لأنه مشبهٌ به فُجري مجراه في الإضافةِ كما أُجزي
 مجراه في العملِ ، وأيضاً فإنه لو أُضيفَ إلى الفاعلِ وهو متعدٌ

-
- (١) في ش : (اسم) ساقطة •
 (٢) (إلى واحد) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش •
 (٣) في ش : (القياس) ، وما أثبتناه أحسن •

لم يُعلمَ هل هو مضافٌ الى الفاعل أو الى المفعول ؟ بخلاف الصفة ، وغير المتعدي فإنه لا يلبسُ إذ لا مفعول له .

(فصل) قوله : وفي مسأله حسن وجهه سبعة أوجه الى

آخره .

قال الشيخ : في مسأله حسن وجهه بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجهاً ، وذلك أن معموله لا يخاؤ أن يكون معرفاً باللام أو مضافاً الى مضمير أو غيرهما فهذه ثلاثة أقسام كل واحد منها يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً^(١) ، فهذه تسعة أقسام ، ويكون الصفة منه غير معرف باللام ومعرفاً باللام ، فصير ثمانية عشر ، وصورها مرت مرتين برجل حسن وجهه ، وحسن^(٢) وجهه ، وحسن وجهه ، وحسن الوجه وحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن وجهه ، وحسن وجهه ، وحسن وجهاً ، وحسن وجهه ، فهذه تسعة ، وإذا عرفت الأول جاء تسعة أخرى على هذا الترتيب ، ثم أعلم أن حكم المفعول إذا كان معرفاً باللام (حكمه إذا كان مضافاً الى المرفوع باللام)^(٣) ، أو مضافاً الى ما أُضيف الى المرفوع باللام^(٤) ، ما تناهي وما بلغ فحكم قولك : مرت برجل حسن الوجه حكم قولك : مرت برجل حسن وجه الفلام وحسن وجه ابي الفلام ، وكذلك لو زدت ، وحكم المضاف الى المضمير حكم ما أُضيف [٦٠ ظ] حكم قولك : مرت برجل حسن وجهه

(١) في ل : (مجروراً) ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) في ز : (وجهه حسن) ، وهو خطأ .

(٣) ما بين التوسين : ساقطة من ش .

(٤) ما بين التوسين : ساقطة من ش .

غُلامه ، وكذلك حَسَنَ وجهِ أبي غُلامه ، وكذلك لو زدت ،
وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف الى المضمَر حكم ما أُضيفَ
الى مثله ، أعني غير معرف باللام ولا مضاف الى مضمَر ما تنهي
ويبلغ ، فتقول : مرتُّ برجلٍ حَسَنٍ وجهه حكم قولك : مرتُّ
برجلٍ حَسَنٍ وجه غُلامٍ ، وكذلك حَسَنَ وجهِ أبي غُلامٍ ،
وكذلك لو زدت : وكلُّ موضعٍ رفعت بالصفة كان فعلاً لها ،
وكلُّ موضعٍ نصبت فإن كان نكرة فهو تمييزٌ أو مشبَّهٌ بالمفعول ،
وكلُّ موضعٍ خفضت كان مخفوضاً بالاضافة وعند ذلك يجب حذفُ
التون من الصفة إن كان ممّا ينون أو خفضه (١) إن كان غير
منصرف ، وهو في موضعٍ خفضٍ ، وأعلم أن كلَّ موضعٍ رفعت
بالصفة فلا ضمير فيها إذ لا يكون لها فعلان فيجب حينئذٍ افرادها
وتذكيرها إن كان ما بعدها مذكراً أو تأنيهاً إن كان ما بعدها مؤنثاً
كأنفعل فتقول : مرتُّ برجلٍ حَسَنٍ وجهه ، ودررت برجلينِ
حَسَنينِ وجهيهما وبرجلٍ حَسَنٍ وجهه وحَسَنينِ وجهيهما ضعيفٌ
وحَسَنينِ وجهيهما ضعيفٌ ضعف أكاوني البراغيث ، وأما مرتُّ
برجالٍ حَسَنانِ وجهيهما فهذا ليس بضيب ، لأنهم إنما كرهوا
الايان بالعلامة التي تدل على ما تدل عليه علامة الفعل ، وأما جمعُ
التكسير فليس من ذلك ، وكلُّ موضعٍ نصيب المفعول أو خفض
ففي الصفة ضمير يعود تلى ما تقدم مما اعتمدت عليه إن كان
مذكراً فمذكرٌ وإن كان مؤنثاً فمؤنثٌ وكذلك (٢) في التثنية والجمع ،
فتقول : مرتُّ برجلٍ حَسَنٍ الوجه ، وبرجلينِ حَسَنينِ الوجه ،
وبرجالٍ حَسَنينِ الوجه (٣) ، وبامرأةٍ حَسَنَةٍ الوجه وكذلك

(١) في ل نفتح ، وهو خطأ .

(٢) قومت الجملة عن ش ، س ، وهي في و ، ب ، ت ، و :

(وكذلك في التانيث) .

(٣) (برجال حَسَنينِ الوجه) : ساقطة من ش .

ما أشبهه ، لأنهم لم ينصبوا ما بعده ، وشبهوه بالمفعول ، وجعلوا
 حسناً كأنه في الحقيقة لما قبله ثم أتى بالمفعول (١) للأمر الذي
 كان به الأول حسناً فالحسن على هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر
 المفعول تبييناً للأمر الذي به حسن ، لأن الشيء قد يكون (٢)
 يحسن جملة يحسن أمر ينضم إليه بخلاف الرفع ، فإن الحسن
 ليس منسوباً إلا لما بعده ، ولذلك امتنع الأضمار مع الرفع ووجب
 مع النصب وإذا خفضت المفعول فالصفة في الحكم كحكم المنسوب ،
 لأن الأضمار فيه لما قبله فقول : مررت برجل حسن الوجه
 ورجلين حسني الوجه ورجال حسني الوجه ، وحكمه في
 التفسير ما ذكر في المنسوب ، ثم في هذه المسائل الثماني عشرة
 مسألان متمتعان ، وهما مررت بالرجل الحسن وجهه وهي الثانية
 عشرة ومررت بالرجل الحسن وجهه ، وهي المسألة الثامنة عشرة ،
 فابتاع الأولى لأنها لم تفيد خفة بالإضافة ، وابتاع الثانية لأنها
 خلاف قياس وضع اللفظ في إضافة المعرفة إلى التكرة ، وفيها مسألة
 وقع فيها خلاف ، وهي مررت برجل حسن وجهه ، وهي الثالثة
 فمن منعها نظراً إلى أن حسناً للوجه فكأنه أضيف إلى نفسه .

قال الشيخ : وهذا التعديل لابن بابشاذ (٣) ، وليس بصحيح ،
 لأنه إنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إن لو كان مدلولهما واحداً
 كالجنس ، والمنع ، وأما إذا كانا متباينين لفظاً ومعنى فلا فالحسن
 هنا ليس هو الوجه ، وإنما هو معنى قام بالوجه فلا يلزم ما ذكره ،
 أو لأن الوجه مضاف إلى ضميره فكأنه مضاف إلى نفسه وكلاهما

(١) في ل : (المفعول موضحاً) .

(٢) (يكون) : ساقية من ل .

(٣) أنظر شرح الجمل لابن بابشاذ ، ورقة ٧٦ ، ٧٧ ، من

مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٨٧ نحو .

تعليل "فاسد" ، ولذلك كان الوجه "صحتها" ، وإنما منعها صاحب^(١) الجمل لأنه "ظن أن الناس يمنعونها فقال : وخالف سيويوه^(٢) فيها جميع الناس وليس الامر على ما ذكر ، أما التعليل الاول فباطل لجواز حسن وجه بالاتفاق ، وأما الثاني فلجواز ضارب غلامه باتفاق .

ثم هذه المسائل الست عشرة فيها التوي والضعيف والمتوسط (فكل مسألة كان الضمير في الصفة أو في معمولها فهي قوية)^(٣) ، وكل مسألة كان الضمير فيهما جميعاً فهي متوسطة ، وكل مسألة ليس فيها ضمير فهي ضعيفة فعلى ذلك تكون المسألة الاولى والخامسة والسادسة والثانية والتاسعة والاشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة قوية ، لأنه ليس فيها إلا ضمير واحد ، وتكون المسألة الثانية والثالثة على قول المجيز ، والحادية عشرة متوسطة ، لأن في كل واحدة منهما ضميراً وتكون المسألة [٦١ و] الرابعة والسابعة والثالثة عشرة والسادسة عشرة ضعيفة ، لأنه لا ضمير فيها وقد تقدم أن المسألة الثانية عشرة والثامنة عشرة غير جائزتين فقد تكملت الثماني عشرة ولم يذكر صاحب

(١) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي أخذ عن الزجاج ، وابن السراج وسليمان الاخفش توفي سنة ٣٢٧هـ نزهة الالباء ص ٢١١ أنباء الرواة ١٦٠/٢ ، النجوم الزاهرة ٣٠٢/٣ .

(٢) قال الزجاجي : الوجه الحادي عشر أجازه سيويوه وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه الى المضمرة العائد على الرجل ، وخالفة جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ لانه أضاف الشيء الى نفسه وهو كما قالوا . الجمل ص ١١١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ر .

الكتاب منها الضعيفَ وإنَّما ذكرَ القويَّ والمتوسطَ فذلك جعلها
سبعةً وإنَّ كانتَ شدةً^(١) اثنتي عشرةَ إلاَّ أنَّه استغنى بالتكثيرِ عن
التعريفِ ، لأنَّه هو هو فاستغنى بحسنِ وجهه عن الحسنِ وجهه ،
واستغنى بحسنِ وجهها عن الحسنِ وجهها ، وكذلك ما عداها إلاَّ أنَّه
يُسقطُ من التعريفِ مسألةَ غيرِ الجائزينِ احدهما تعريفُ
حسنِ وجهه ، والاخرى تعريفُ حسنِ وجهه ، واذا تكررتْ
سبعةً دونَ اثنينِ منها علمُ أنَّها اثنا عشرةٌ ، فذلك قولٌ : وفي
مسألةِ حسنِ وجهه سبعةٌ أوجه^(٢) حاصله راجعٌ الى اثنتي
عشرةً ، وهي الحسنُ والمتوسطةُ ، وأمَّا الضعيفُ فلم يذكره وهي
الاربعةُ المتقدمةُ ، ويضبطُها كلُّ موضعٍ ارتفعَ المعولُ وهو
عري^(٣) عن الضميرِ ، ويضبطُ الحسنُ كلُّ موضعٍ ارتفعَ المعولُ
وفيه ضميرٌ أو انتصبَ أو انخفضَ عرياً عن الضميرِ ، ويضبطُ
المتوسطُ كلُّ موضعٍ انتصبَ أو انخفضَ وفيه ضميرٌ ، وذلك بعدَ
اسقاطِ المسألينِ غيرِ الجائزينِ •

والصفةُ إنما تعملُ فيما كانَ من سببها لا في الاجنبي ، فذلك
أُحْتِجَ في مسألةٍ مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ وأمثالها الى تقديرِ
الضميرِ ، وإنَّ كنتَ ضعيفاً ، فمنهم من يقولُ : الالفُ واللامُ
سدتْ مسدَّ الضميرِ ، وهو مذهبُ الكوفيين^(٤) ، ومنهم من يقولُ :
الضميرُ محذوفٌ تقديره حسنُ الوجهِ منه وهو مذهبُ
البصريين^(٥) ، وهنا إن قلنا : أوجهُ دَفْعِ بحسنِ رفعِ الفاعلِ ،

(١) في ب : (عدته) •

(٢) (أوجه) : ساقطة من ر •

(٣) في س : نحو حسن وجه ، حسن الوجه ، الحسن وجهه ،
الحسن الوجه •

(٤) وأهل الكوفة يقولون : الالف واللام في هذا عقيب الاضافة
الجملي ص ١١١ •

(٥) وأهل البصرة يضمرون ما ذكرت لك • الجملي ص ١١١ •

فأما إذا قيلَ إنَّ في الحَسَنِ ضميراً يعودُ الى رجلٍ ، وإنَّ الوجهَ بدلٌ ، فمَنَدَ ذلكَ تقوى المسألةُ ولا تضعفُ ، وعلى مثلِ ذلكِ حُمِلَ قوله تعالى : { مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ } ^(١) ، فيكونُ الاحتِاجُ الى الضميرِ باعتبارِ بديلةِ الاستمِلِ وذلكَ جائزٌ حذفه إذا عَلِمَ ، وليسَ حذفه في الجوازِ كحذفِ الضميرِ العائدِ على صاحبِ النِّسْبَةِ . وأمَّا مسألةُ حَسَنِ الوجهِ ، أو حَسَنِ الوجهِ مما اتَّعَسَبَ فيه المَعُولُ أو انخفَضَ فليسَ الحاجةُ فيه الى الضميرِ كالحاجةِ في حَسَنِ الوجهِ لما بيَّنا أنَّ الضميرَ عندَ النِّسْبِ والانخفَاضِ في النِّسْبَةِ ، وأنَّ النِّسْبَ بعدهُ على اتِّشابهِ بالمفعوليةِ والانخفَاضِ فرعهُ فكذلكَ يحسنُ ضاربٌ زيدا يحسنُ حَسَنٌ وجهاً ، وكذلكَ الخفَضُ وقوله ^(٢) :

١٨١- أَقَاتَتْ عَلِيَّ رَبَّ عَيْبِهِمَا جَارَتَا صَفَا
كَمَيْتَنَا الْأَعْيَانِي جَوْنَتَا مُصْطَلَا لَاهِمَا

استشهدَ به سيبويه على جوازِ إضافةِ النِّسْبَةِ الى معموليها مضافاً الى مضميرِ موصوفه ^(٣) ، وهي مسألةٌ مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجهِهِ ،

(١) سورة ص الآية : ٥٠ .

(٢) البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني من قصيدة يمدح بها يزيد بن مربع الانصاري في ديوانه ص ٨٦ ، جارتا صفا : جارتا : يقصد الاتفتين ، وصفاء جبل وهو الثالث لهما ، كميता الاعالي : يريد أن أعلى الاتفتين لم تسودا لبعدهما عن النار . جونتا : مسودا . أي والبعض الآخر مسود لقربه من النار وقد وضحه الشيخ بالمناقشة ، الكتاب ١/١٠٢ ، الخصائص ٢/٤٢٠ ، ابن يعيش ٦/٨٦ ، كتاب اصلاح الخلل والخلل ورقة ٤٧ ، المقرب ١/١٤١ ، همع الهوامع ٢/٩٩ ، الاشموني ٣/١١ ، الخزانة ٢/١٩٨ ، العيني على الاشموني ٣/١١ .
(٣) انظر الكتاب ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

أفعل التفضيل

قال صاحب الكتاب : قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مِمَّا ليس بِلونٍ ولا عيبٍ إلى آخره .

قال النسخ : إنما لم يُصنع من المزيد فيه على الثلاثة ، لأنه إن بقي على حروفه لم يمكن ، وإن حُذِفَ اختل فكره . ذلك [٦١ ظ] وأما اللون واليب فقد اختلف في تعليقه ، فقال قوم : لأنه في الأصل أفعاله زائدة على ثلاثة فإذا أُورِدَ عليهم أدم وشهب وسود ، أجابوا بأن أصله إفعَل وإفعَالٌ ولذلك صحَّتْ واوسود ، لأنها في موضع يجب فيه تصحيحها في التقدير . ومنهم من قال : إنما لم يُتعمَّجَبُ من المون واليب لأنها خلقت بته في العادة ، وإنما يُتعمَّجَبُ مِمَّا يقبل الزيادة وانقصان فجرت لذلك مجرى الاجسام الثابتة على حال واحدة . والنحو إنه إنما لم يُتعمَّجَبُ منه لأنه بُنيَ منهما أفعل لغير التفضيل فكرهوا أن يبنوا منهما أفعل التفضيل فيلبس ، فذلك فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجمعوا كل واحد بجمع لم يُجمع عليه ، الآخر ، ومما يدل على ذلك أنهم تعجبوا من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل كتولك : زيد أجهل من عمرو ، ولم يتعجبوا مِمَّا ليس بِلونٍ ولا عيبٍ إذا كان له أفعل لغير التفضيل كتولك : أفنى وشبهه من الحلبي فهذه العلة هي المستقيمة وينبغي أن يضبط بأن يُقال كل موضع ليس بِلونٍ ولا عيبٍ مِمَّا لا يُبنى منه أفعل لغير التفضيل ، لأنه قد تبين أن كونه ليس بِلونٍ ولا عيبٍ لا يحصل به الضبط طرداً ولا عكساً صحة قولهم : أجمل وأحمق وامتاع قولهم : أفنى ، فإذا قصد

التعجب من هذه الانبياء بُنيَ أَفْعَلَ مِمَّا يَصِحُّ بناؤه على حسب
 المعنى الذي يقصده المتكلم ثم تَمَيَّزَ (١) على ما ذكر ، وصحة (٢)
 التعجب منه تُبطلُ تعليل (٣) من قال : إِنَّمَا لم يتعجب منها لأنها
 ثابتة كالأجسام . فان قال : لم يتعجب منها وإنما يتعجب من
 معنى أَفْعَلَ المذكور معها ، قيل قد علم أن المقصود في التعجب
 ليس إلا لها ، وتعليلك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة
 اللفظ ، ونحن على علم أن معنى قولك : ما أشدُّ حمرة في أن
 التعجب من الحمرة بمعنى قولك : ما أحمره لو جاز كما أن
 قولك : ما أكثر فضله وما أفضله بمعنى واحد ، دل على أن
 التعجب إنما كان مِمَّا وقع بعد أشدَّ وشبهه ، ولذلك يقول
 النحويون : فإن أردت التعجب في شيء من ذلك توصلت إليه
 بأشدَّ وشبهه ، فإذا تصریح بأنه يتعجب منه من حيث المعنى .

(فصل) قوله : والقياس أن يُنضَلَ عى الفاعل دون المفعول .

قال النسيخ : لأنهم لو فضّلوا على المفعول دون الفاعل لبقيت

كثير من الأفعال لا يتعجب منها وغرضهم التميم ولو فضّلوا عليها
 جميعاً لأدّى الى اللبس فلم يبق إلا التعجب من الفاعل ، ولأن
 الفاعل هو المقصود بالنسبة في المعنى (٤) ، والمفعول فضلة فكان ما هو
 المتصود أولى ، وهذا معنى « قول سيبويه وهم ببيانه أعتى ، يعني
 أنهم يعنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكرن فعلاً إلا

-
- (١) في ل : (يصير) وهو تحريف .
 (٢) في ب : (صيغة) وهو خطأ .
 (٣) في س : (قول) .
 (٤) في و : (معنى) وهو تحريف .

ويذكرون له 'فاعلاً' أو ما يقوم مقامه 'حرصاً على بيان الفاعل عندهم
فلما تعجبوا كان الأولى عندهم أن يجعل التعجب له' لذلك .

(فصل) قوله : وتغوره حالتان متضادتان إلى آخره .

قال الشيخ : أمّا لزوم التكرير عند مصاحبة (من) فصحيح ،
وثلاثة أنهم لو عرفوا (١) لا يخلو من أن يعرفوا بالالف واللام ،
أو بالاضافة وكلاهما متدّر ، أمّا الاضافة فواضحة ، لأنهم إنّما
يضيفونه إلى ما هو مفضل عليه وإنّما يذكرون (من) ليسوا بعدها
المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثاً لا فائدة فيه ، ولو عرفوه
باللام لم يكن إلا لام العهد فيجب أن تكون معروفةً بأفضليته عند
المخاطب ، والمخاطب لا يكون معروفاً بأفضليته إلا بالنظر إلى المفضل
عليه ، فلو جمعت بينهما وبين المذكور بعدها المفضل عليه لجمعت
أيضاً بين أمرين يفنيك أحدهما عن الآخر كضافة المذكورة سواء .
وأما قوله : « ولزوم التعريف عند مفارقتهما » ، فوهم لأنه قد
يكون مضافاً إلى نكرة وهو باقٍ على تكريه كتوك : « ررت بأفضل
رجل فهذا قد فارق (من) ولم يلزمه لام التعريف أو الاضافة » .

قوله : وكذلك مؤنثة وتثنيهما وجمعهما .

قول الشيخ : « محطوف » على قوله : « وتغوره حالتان متضادتان »
وهو غير مستقيم في الظاهر ؛ لأنه إذا كان مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً
لا تصاحبه (من) ، وإنما أراد بقوله : « وكذلك » أنه لا بد له
مياً (٢) يقوم من تعريف أو اضافة ، لأن حذف (من) واجب

(١) في و : (لما) وهو تحريف .

(٢) في ل : (ما) وهو تحريف .

فيها بخلاف الأول ، فأنه غير واجب بل أنت بالخيار ، فاشتركا في أنه إذا حذفت (من) من القلبين فلا بد من الالف واللام أو الإضافة إلا أنك في الأول مخير في حذف (من) وفي استعويض بالالف واللام [٦٣ و] ، أو الإضافة ، وهنا في المؤنث والمنثى والمجموع لازم حذف (من) واثبات أحد الأمرين .

قوله : بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالضافة .

قال الشيخ : جرياً على الوهم الأول في قوله : ولزوم التعريف عند مفارقتها ، وإنما الواجب اللام أو الإضافة وقد تكون الإضافة تُعرّف ، وقد لا تُعرّف تلى ما تقدم .

(فصل) قوله : وما دام مصحوباً بمن استوى فيه الذكر والأُنثى والاثنان والجمع إلى آخره .

قال الشيخ : لأنهم أجروه مجرى باب التعجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يُبْنَ إلا مما بُنِيَ منه فعل التعجب فلماً أجروه مجراه لفظاً ومعنى أفروده كما أفردوا الفعل واستغنوا عن تشبيهه وجمعه ، فاذا عُرِّف باللام أُنثى وثنى وجمع ، لأن تعريفه باللام أخرجه عن شبه الفعلية فجرى على طبق ما هو له من التأنيث والتثنية والجمع .

قوله : وإذا أضيف ساغ فيه الأمران .

قال الشيخ : يعني المطابقة والافراد ، أما المطابقة فلأن الإضافة تشبه اللام فأجرى بها مجراه ، وأما الافراد فلأن الإضافة فيه ليست إلا للمفضل عليه فأشبعت (من) مع ما بعدها ألا ترى

أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ النَّاسِ .
 فَعَلِمْنَا كَانَتِ الْإِضَافَةُ فِيهِ لَا تَخْرُجُهُ عَنْ مَعْنَى (مِنْ) الَّذِي كَانَ بِهَا
 مُفْرَدًا . مَعَ الْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا بِمِثَابَةِ (مِنْ) مَعَ مَجْرُورِهَا . وَقَوْلُ
 ذِي الرِّمَّةِ (١) :

١٨٢- وَبَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا
 وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَلًا

على الأفراد ، ولو جاء على المطابقة لقال حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ وحسنائه
 قَدَلًا ، والضمير في أَحْسَنُهُ عائدٌ على الثَّقَلَيْنِ ، وإن كان متى
 لآتِهِ في معنى الخلق كآتِهِ قَالَ وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الْخَلْقِ .

(فصل) قوله : وَمِيَّةٌ حَذِفَتْ مِنْهُ (مِنْ) وهي مقدره

إلى آخره .

قال الشيخ : قوله : « أول من أفعل الذي لا فعل له »

كأبيل ، وهو مذهب البصريين (٢) ، وقول الكوفيين : وزنه فَوَعَلَ
 كأن أصله ووال فتلبوا الههزة الى موضع الفاء ثم أدغموا الواو
 وهو عندهم من قولهم : وأل اذا نَجَبًا كأن في الاولية النجاة (٣) .

(١) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة فسي

ديوانه ص ٦٣ ، السالفة : أعلى العنق ، القنابل مؤخر الرأس

فوق القفا ، الخصائص ٤١٩/٢ وفيه مكان (جيداً) (وجهاً) ،

الكامل ٥٤/٣ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٥/٢ ،

الخزانة ١٠٨/٤ ، وفي ديوانه (خدأ) مكان (جيداً) ، أمالي ابن

الحاجب ورقة ١٠٧ ، ابن يعيش ٩٦/٦ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢

(٣) انظر شرح الشافية ٣٤٠/٢

وقال قوم : أصله 'وَوَّلَ عَلَى فَوَعَلَ وليس بشيءٍ إذ يلزم منه تغيرات كثيرة ولا أصل له في الاشتقاق وهو عند البصريين أَفَعَلَ المبني للتفضيل لقولهم : أول من كذا ، ولقولهم : في مؤثته الأولى وفي جمعه الأول كما ذكر ، وهذا هو الصحيح ، ولو كان كما زعم الكوفيون لقل في مؤثته أوله .

(فصل) قوله : 'والآخر شأن' ليس لأخواته إلى آخره .

قال الشيخ : لأنه 'كثر في كلامهم حتى صار لأحد النسيين فاستعملوه حينئذ استعمال الأسماء التي لا تفضل فيها ، وانتموا فيه حذف من في حال التكثير وهو خلاف أصل وضعه فلأجل ذلك خافوا به ، وهذا هو أيضاً الذي جرّز استعمالهم أول كذلك ، إلا تراهم يقولون : الأول والثاني والثالث لا تفضل فيه ، والأل مفيد ما يفيد أحدها باعتبار العدد فجرى مجراها في صحة استعماله بغير (من) في قولك : هذا أول وثن .

قوله : 'لم يستور فيه ما استوى في أخواته إلى آخره .

قال الشيخ : المعنى (١) أن أَفَعَلَ التفضيل إذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه عدم المطابقة (٢) لا غير ، وقد غير فقد خالف أيضاً بابه ، ووجه المنالفة أيضاً (٣) ما ذكر من أنه استعمال استعمال ما لا تفضل فيه فوجب المطابقة كسائر الصفات فلذلك قولوا : على ما ذكر ، وأخر غير منصرف وهو جمع

(١) في ل : (يعني) .

(٢) (المطابقة) في الاصل ، ل ، ت ، وهو خطأ .

(٣) (أيضاً) : ساقطة من س .

أُخْرَى ، وَفُعَلَ جَمْعُ 'فُعَلَى فِي جَمِيعِ بَابِ التَّفْضِيلِ مُنْصَرَفٌ' (١) سَوَى أُخْرَى ، وَعَاتَهُ أَنَّهُ فِيهِ الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ ، وَبَيَانُ الْعَدْلِ أَنَّ الْأَصْلَ الْأَلَّ يُسْتَعْمَلُ هَذَا لِاسْتِعْمَالِ فَقَدْ عُدَلَ عَنْ صِيغَةٍ كَانَتْ يَسْتَحِقُّهَا إِلَى صِيغَةٍ أُخْرَى ، وَهَذَا مَعْنَى الْعَدْلِ • وَقَدْ أوردَ أَبُو عَلِيٍّ ذَلِكَ اعْتِرَاضًا ، وَقَالَ : الْمَعْدُولُ 'عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِمَعْرِفَةٍ' (٢) ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَحَرَ الْمَعْدُولَ عَنِ السَّحْرِ مَعْرِفَةٌ ، وَأَمْسِ الْمَعْدُولَ عَنِ الْأَمْسِ مَعْرِفَةٌ ، وَأَخْبِرَ (٣) إِنَّمَا كُنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ الْآخِرُ فَلَوْ كَانَ مَعْدُولًا عَنْهُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَلَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ بِاتِّفَاقٍ لَوْصَفِ الْتَكْرَرِ بِهِ وَلَيَّا لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً كَانَتْ خَيْرَ مَعْدُولٍ فَيَطْلُبُ لَهُ عِلَّةٌ أُخْرَى • وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا (٤) ، أَنَّا نَقُولُ : لَيْسَ مَعْدُولًا عَمَّا ذَكَرْتَ وَالْكَتْمَةُ مَعْدُولٌ عَنْ قَوْلِهِمْ : آخِرُ بْنُ كَذَا فَاسْتَعْمَلَهُمْ إِيَّاهُ مَجْمُوعًا فِي مَوْضِعِ الْمَفْرُودِ مَعَ (مِنْ) عَدُولٌ عَنِ الصِّغَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ لِمَسَاحَتِهِ (مِنْ) وَعَلَى ذَلِكَ [٦٢ ظ] تَحَقَّقَ الْعَدْلُ مَعَ التَّكْرِيرِ • وَيَنْدَفِعُ السُّؤَالُ الثَّانِي [أَنْ] (٥) سَأَلْنَا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الصِّغَةِ الَّتِي فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَمَعْنَى كَوْنِهِ مَعْدُولًا أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ لَهُ الْأَلَّ يُسْتَعْمَلُ إِلَّا كَذَلِكَ فَلَمَّا اسْتَعْمِلَ عَلَى غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ كَانَ عَدُولًا ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قِيَاسِ الْعَدْلِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ قَالِي الدَّلِيلِ (٦) هُنَا عَلَى التَّكْرِيرِ وَنَمَّ عَلَى التَّعْرِيفِ فَحَكَمْنَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَوْجِبِ دَلِيلِهِ •

(١) (منصرف) : ساقطة من ل ، ب ، و ، س •

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢ •

(٣) في و : (والآخرى) وهو تحريف •

(٤) (من وجهين أحدهما) : ساقطة من ل •

(٥) (أن) : زيادة عن ت •

(٦) (هنا) : ساقطة من ت •

(فصل) قوله: وقد استمهلت دُنْيَا بغير ألفٍ ولامٍ .

قال الشيخ: كما ذكر وهو ظاهر .

(فصل) قوله: وقول الاعشى^(١) :

١٨٣ وَاكْسَتْ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

قال الشيخ: يعني أنهم لا يجمون بين الألف واللام وبين
(من) المذكورة للتفضيل على ما تقدم فلا بد من تأويل منهم في
قوله: « وَاكْسَتْ (بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى) ، وتأويلها أنها مثلها
في قولك: أنت من بني فلان الشجاع ، ومثل هذا يجوز أن
يجمع^(٢) مع أفعال الذي فيه الألف واللام لأنك تقول: أنت
الأفضل من قريش كما تقول: أنت من قريش الأفضل لا على
أنتك فضلت على قريش ويكون المفضل عليه معلوماً من اللام
الذي^(٣) للمهدء (حسب ما بين المتخاطبين ، وقد يكون هو المذكور
بعد (من) ، وقد يكون غيره ، لأنك قد تقول: لمخاطبتك هذا^(٤)
أفضل من تميم ، فلفضل عليه تميم^(٥) ، ثم تقول: له بعد ذلك

(١) البيت في ديوانه ص ١٤٣ وعجزه: (وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِسِ)

الحصى: العدد الكثير تشبهاً بالحصى بالكثرة ، الخصائص

١٨٥/١ ، بان يعيش ١٠٣/٦ ، الصحاح ٨٠٣/٢ ، مادة

(كثر) ، لسان العرب مائة (حصى) ١٨٣/١٤ ، أساس

البلاغة ٩٥/١ الأشموني ٤٧/٣ ، العيني على الأشموني ٤٧/٣

المغني ٥٧٢/٢ ، ابن عقيل ١٤٢/٢ .

(٢) ما بين القوسين: ساقط من ر

(٣) (الذي): ساقطة من ل

(٤) في ل: (أنت) وما أثبتناه أحسن .

(٥) (ثم): ساقطة من و ، ش ، ت ، ب

الأفضل من تميم فاست تعني هنا إلا تلك الأفضلية وبيئت له أيضاً أنه من تميم فهذا المذكور بعد (من) هو المفضل عليه في المعنى واكتك لم تفضل عليه بمن وإنما عرف ذلك بما تقدم ذكرت (من) للتيين وقد تقول لمخاطبك : هذا أفضل من عمرو ، ثم تقول : له ذلك ، ذلك (١) الأفضل من تميم فهنا لسبت تعني بالأفضلية إلا الأفضلية على عمرو ولأنه للمعمود ، وذكرت من قریش (٢) على ما عليه بعدها وإنما المفيد أن يكون الايمان بها لغرض دلالة التفضيل على ما بعدها ، وأما وقوع ذلك اتفاقاً والمزاد بها التيين فلا يضر .

(فعل) قوله : ولا يعمل عمل الفعل .

قال الشيخ : ليس على ، ووجه بل يعمل عمل الفعل في بعض المواضع ، وهو كل موضع كان فيه لسبب مفضل باعتبار من هو له عى نفسه باعتبار غيره فعند ذلك يعمل عمل فعله في ذلك السبب ، مثله قولهم : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه الى زيد ، وما أشبه ذلك ، فلبغض (٣) هنا في المعنى (٤) لسبب لرجل وهو الشر ، مفضل باعتبار الرجل على نفسه وباعتبار غيره وهو زيد . قال سيويه : في هذه المسألة ونظائرها (٥) كلاماً معناه أنك

-
- (١) (ذلك) : ساقطة من ل ، ت ، س .
(٢) في س ، ش : (تميم) وهو وهم ، لان المثال المتقدم (من قریش) .
(٣) في ل : (بغض) ، وهو تحريف .
(٤) (في المعنى) : ساقطة من ش .
(٥) في س : (ظاهرها) ، وهو تحريف .

لَوَجَعْتُ أَبْغَضَ خَيْرًا عَنِ الشَّرِّ كَانَ مَجَالًا^(١) يَعْضِي أَنَّهُ يُؤَدِي
 إِلَى الْفُضْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِالْأَجْنَبِيِّ ، لِأَنَّ الْبَغْضَ^(٢) إِذَا ارْتَفَعَ
 بِالْخَيْرِ كَانَ الشَّرُّ مَبْتَدَأً^(٣) ، وَنَهْهُ مَمْلُوقٌ بِالْبَغْضِ^(٤) ، وَقَدْ فَصَّلَ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِالْمَبْتَدَأِ ، وَهُوَ^(٥) فَضْلٌ بِالْأَجْنَبِيِّ وَذَلِكَ خَيْرٌ جَائِزٌ ، وَلِئِنْ
 أَنْ تَخْتَصَرَ فَقَوْلُ : أَبْغَضُ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْ زَيْدٍ فَتَحذفُ الضَّمِيرَ مِنْ
 مِنْهُ وَحَرْفَ الْجَرِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ ، وَتَدْخُلُ (مِنْ) عَلَى مَا دَخَلَتْ
 (فِي) عَلَيْهِ ، وَلِئِنْ قَوْلُ : مَا رَأَيْتُ كَزَيْدٍ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ
 وَتَفِيدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَنَهْهُ مَا أَشَدَّهُ سَيُؤَدِي^(٦) :

١٨٤- مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
 كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُنْزِلِيمُ وَادِيَا

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْبَةً
 وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

وَإِذَا عَبَّرْتَ^(٧) بِالْجَارَةِ الْأُولَى قُلْتَ : وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ
 أَتَوْهُ تَيْبَةً مِنْهُ مِنْ وَادِي السَّبَاعِ ، وَالثَّلَاثَةُ هِيَ عَيْنٌ مَا ذَكَرَهُ فَيَسِي
 الْبَيْتِ ، وَفَعَلْتُ هَهُنَا أَقْلُ جَرَى لَيْمِيٌّ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمَسْبِي هُوَ

(١) انظر الكتاب ٢٣٢/١ .
 (٢) في ل ، ب : (آْبغض) ، وهو تحريف .
 (٣) (مبتدأ) : ساقطة من ش .
 (٤) (ياْبغض) : في ل ، ب .
 (٥) في س : (قَدَّ) .
 (٦) البيت لسحيم بن وثيل ، وادي السباع : اسم وادي بطريق
 البصرة ، تيبة : التلبث ، الكتاب ٢٣٣/١ ، ابن عقيل ١٤٩/٢ ،
 شرح الكافية لابن الحاجب المتن ص ١٠٠ ، الشرح ص ١٠٠ .
 (٧) في ش : (عَبَّرْتُ) ، وهو تحريف .

الركب 'مُفَضَّلٍ' باعتبار (مِنْ هُوَ لهُ ' على نفسه)^(١) باعتبار وادي السباع وأتوه 'صفة' لركب وثية إما مصدر على أصله لأن الأتيان قد يكون بـ (ثِيَّةٌ أَي بَتْرُقُفٍ وَتَجْبُسٍ ، وقد يكونُ بغيره ، وإِنَّمَا مصدرٌ في موضع الحالِ أَي متوقِّفٌ متَّابِئِينَ ، وإِذَا غَيْرُ هَذَا الْبَابِ الَّذِي قَدَّمَ مِنْ الْمَسَائِلِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرْفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ ، بَلْ يَرْتَفِعَانِ جَمِيعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صَفَةً الْأَوَّلِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فَأَبُوهُ وَأَفْضَلُ بِيَدَيْهِ وَخَبَرٌ ، وَالْجُمْلَةُ صَفَةٌ لِرَجُلٍ ، وَلَا يَجُوزُ الْخَفْضُ [٩٣ و] صَفَةً [لِرَجُلٍ]^(٢) وَرَفَعَ أَبُوهُ بِأَفْضَلٍ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ . قَوْلُهُ^(٣) :

١٨٥- وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ اقْوَانِسًا

أورده 'إعتراضاً لمن يُنَوِّهُمُ' أَنَّ اقْوَانِسَ مَنْصُوبٌ بِأَضْرَبَ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْمُولٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ أَضْرَبَ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ مَاذَا يَضْرِبُ ؟ فُقِيلَ اقْوَانِسًا ، وَهِيَ بِيضَةُ الْحَدِيدِ ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ }^(٤) ، فَمَنْ يَضِلُّ فِي مَوْضِعٍ نَسِبَ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ أَعْلَمَ لَا بِأَعْلَمَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْفُوضًا بِأَعْلَمَ لِمَا يَأْزِمُ مِنَ الْحَالِ^(٥) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمَلْ فِي الظَّاهِرِ

(١) في ل : (الاول وهو قوله به على نفسه) .

(٢) (لرجل) : زيادة عن ل ، س .

(٣) البيت للعباس بن مرداس وصدره : (أَكْرَ وَأَخْسِي

لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ) ، لِلْحَقِيقَةِ : لِلْحَقَائِقِ ، الْقَوَانِ : أَعْلَى

البيضة ، وَقَوْنَسُ الْمَرْأَةُ مَقْدَمُ رَأْسِهَا ، أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ وَرَقَّةُ

ظ ١٦٠ ، ابْنُ يَعِيشَ ١٠٦/٦ ، شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ

١/٤٤١ ، دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِأَبِي تَمَامٍ شَرْحُ التَّبْرِيزِيِّ ١/٢٢٨ ،

الْمَغْنَى ٢/٦١٨ ، الْأَشْمُونِيُّ ٣/٥٧ ، لِسَانُ الْعَرَبِ (قَنْس)

٦/١٨٤ ، مَشَاهِدُ الْإِنصَافِ ص ٦٤ .

(٤) سورة الانعام الآية : ١١٧ .

(٥) في س : (الحال) ، وهو خطأ .

لأنه ليس جارياً على الفعل ولا مشبهاً به إذ لم يجز مجرى اسم
الفاعل في التثنية [والجمع] (١) والتذكير والتأنيث على ما تقدم في
قولك : زيدٌ أفضلٌ من عمروٍ لأنه الأصل .

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

قال صاحبُ الكتابِ : ما بُنيَ منهما من الثلاثي المجرّدِ على
ضربينِ إلى آخره .

قال الشيخُ : هو كلُّ ما اشتقَّ من فعلٍ اسماً لِمَا فَعَلَ فِيهِ
الفعلُ من زمانٍ أو مكانٍ ولا يخلو من أنْ يُبْنَى من ثلاثيٍ أو غيره ،
فإنْ كانَ ثلاثياً فلا يخلو (من أنْ يكونَ معتلاً الفاءُ أو اللامُ أو لا)
فإنْ لم يكنْ معتلاً الفاءُ واللامُ فلا يخلو (٢) من أنْ يكونَ مضارعةً
بالكسرِ أو لا ، فإنْ كانَ بالكسرِ ، فالاسمُ بالكسرِ أيضاً وإنْ لم يكنْ
بالكسرِ فالاسمُ بالفتحِ على مَفْعَلٍ وإنْ كانَ معتلاً الفاءُ فالاسمُ على
مَنْعَلٍ بالكسرِ لا غيرُ ، وإنْ كانَ معتلاً اللامُ فالاسمُ بالفتحِ
لا غيرُ ، فالاولُ مثلُ مَضْرِبٍ ، والثاني مثلُ مَقْتَلٍ ومَذْبَحٍ ،
والثالثُ مثلُ مَوْعِدٍ ومَوْرِدٍ ، والرابعُ مثلُ مَأْتَى ومَسْمَعَى ،
وما جاءَ على غيرِ ذلكَ فشاذٌ ، وقد ذُكِرَ ، وكأَنَّهُمْ كَسَرُوا تَشْبِيهاً
لَهُ بِالْمُضَارِعِ لَأَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِ ، وفتحوا فيما كانَ المضارعُ مفتوحاً أو
مضموماً إلاَّ أَنَّهُمْ حَمَلُوا المضمومَ على المفتحِ لَأَنَّهُ أَخْفٌ ، وكسروا
في معتلِّ الفاءِ مطلقاً لَأَنَّهُ أَخْفٌ مع الواوِ إِذْ مَوْعِدٌ أَخْفٌ مِن
مَوْعِدٍ ، وفتحوا معَ المعتلِّ اللامِ لِمَا يُؤدِي الكسرُ فِيهِ إِلَى الثقلِ
المؤدِي إِلَى الأَعْلَالِ .

(١) (الجمع) : زيادة عن ل ، ب ، ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(فصل) قوله : وقد تدخلُ على بعضها تاءُ التانيثِ .

قولُ التسيخِ : مع جريها على القياسِ مع مخالفتهِ ، فالجاري^(١) كالمزلةِ والمقبرةِ ، وغيرُ الجاري كالمظنةِ بالفتحِ لأنه من ظنَّ يظنُّ والكسرُ فيه شاذٌ وموقعة الطائرِ جارٍ على القياسِ ، وأما « ما جاء على مفعلةٍ بالضم » ، فأسماءُ غيرِ جاريةٍ على الفعلِ ولكنها بمنزلةِ قارورةٍ وشبهها .

قولُ التسيخِ : وما بُنيَ من غيرِ الثلاثيِ رباعياً كانَ أو ثلاثياً بزيادةِ فكلهُ على لفظِ اسمِ المفعولِ فيكونُ لفظُ اسمِ المفعولِ والمصدرِ كما تقدمَ ، والزبانِ والمكانِ مشتركانِ في الجميعِ كالمخرَجِ من أخرجَ ، والمُسْتَخْرَجِ من استخرجَ ، المُدْحَرَجِ من دحرجَ ، وكذلك ما أشبههُ وكأنَّهُم قسدوا وضارعتَهُ 'لفعلِ في الزنة'^(٢) فأجروه على لفظِ المفعولِ لأنه أخفٌ من لفظِ الفاعلِ لأنَّ انفاعلَ بالكسرِ والمفعولَ بالفتحِ ، والفتحُ أخفٌ ، ولأنَّ الاسمَ مفعولٌ فيه في المعنى فكانَ استعمالُ لفظِ المفعولِ لمطابقتها له أقيسَ فمن ثمَّ ستملوا صيغةَ المفعولِ . وقوله في البيتِ^(٣) :

(١) في و (الجري) وهو تحريف ، وفي ش : ساقطة .

(٢) (في الزنة) : ساقطة من ش .

(٣) البيت لحميد بن ثور الهذلي ، وهو من مستدركات عبد السلام

(هارون على الديوان ص ١٧٣ ، قال ابن منظور : العليقة

والعليق : الثوب النفيس ، وقيل أول ثوب يلبسه المولود

وكانت الصبية تلبسه وقت اغارة ابن همام على الحي المذكور .

الكتاب ١/١٢٠ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٨ ظ ، المقتضب

٢/١٢١ ، لسان العرب (علق) ١٠/٢٦٢ ، المبهج في تفسير

شعراء ديوان الحماسة لابن جني ٣٩ ، الخصائص ٢/٢٠٨ ،

اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٨٧ .

١٨٦- وما هي إلا في إزارٍ وعلقتة

مُفَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حيِّ خَشَعَمَا

أنشده سيويه في ذلك وقد أخذت له من وجهين : أحدهما في قوله : على حيِّ خَشَعَمَا ، واسمُ الزمان والمكان لا يعمل ، والآخر أن الغرض تسميه خَفَّةً ما عليها بابنِ هَمَّامٍ عند إغارته فكان المعنى وما هي إلا متخفة كتخفيف ابنِ هَمَّامٍ وهو وجهه في الرد ، والجواب عن الأول أن الجار [والمجرور]^(١) متعلق بما دلَّ عليه مُفَارُ ، كأنه قال : يغيرُ تلمى حيِّ خَشَعَمَا . وأمَّا الثاني فلا يعد أن يكون أراد وما هي إلا متخفة في زمانٍ مثل زدن إغارة ابنِ هَمَّامٍ فوضع مُفَارَ موضعَ زمانٍ إغارة ، وهو معنى اسم الزمان وفي الجميع تصنف .

(فصل) قوله : ولا يعمل شيء منها .

قال الشيخ : لأنها أسماء الاجسام^(٢) فلا تعمل بخلاف المصدر فإنه اسمٌ للدنئ كالفعل وبخلاف اسمِ الفاعلِ والمفعولِ فإنهما صفةٌ ، والمثنى في النبتة هو المتصود فجزياً مجرى الفعل في ذلك ، وليس اسمُ الزمان والمكان كذلك لأنهما اسمان لذوات غير مذهب بهما مذهب الصفة (فيجزيان مجرى اسمِ الفاعل ، ولا مجرد المعنى)^(٣) فيجزيان مجرى المصدر فمن أجل ذلك استمع العملُ فيهما . وقولُ الشاعر^(٤) :

(١) (المجرور) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : (الزمان) .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ل .

(٤) البيت للنايضة الديباني من قصيدته التي يعتذر بها الى النعمان ، =

١٨٧- كَأَنَّ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ذِيُولَهَا

عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتَهُ الصَّوَائِعُ

[٩٣ ظ] وتقديرُ الاعتراضِ أنَ مَجْرَّ ههنا اسمٌ للكان وقد عمل في ذِيُولها ، وبيانُ كونه اسماً للمكان أَنَّهُ أُخْبِرَ عَنْهُ بِقَضِيمٍ وهو الرِقُّ الأبيضُ يُكْتَبُ فِيهِ فَنَبَّهَ مَوْضِعَ مَرُورِ الرِيَّاحِ بِالرِقِّ المُنْمَقِ بِالكَاتِبَةِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَجْرِّ فِيؤَدِي إِلَى تَشْبِيهِهِ بِالرِقِّ وَلَا مَعْنَى لَذَلِكَ . وَالْجَوَابُ أَنَّ اسْمَ الْمَكَانِ (١) قَدْ اسْتَقَرَّ بِاسْتِقْرَاءِ (٢) لَفْتِهِمْ وَتَأَكُّدِ ذَلِكَ بِالمَعْنَى فَإِذَا وَجِدَ مَا يَخَافُهُ وَجِبَ تَأْوِيلُهُ ، وَلَهُ ههنا تَأْوِيلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ نَمٌّ مُضَافٌ قَبْلَ مَجْرَّ وَتَقْدِيرُهُ كَأَنَّ مَوْضِعَ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ تَقْدِيرِ أَتْرٍ لثَلَا يَحْصُلُ مَا هُرِبَ مِنْهُ مِنَ الأَخْبَارِ بِتَضْمِينِ إِذِ الأَتْرُ مِثْلُهُ بِالكَاتِبَةِ لَا بِالرِقِّ ، وَغَرَضُنَا ههنا المِثْلَةَ بِالرِقِّ ، لِأَنَّ الرِقَّ هُوَ الَّذِي وَقَعَ خَبْرًا عَنْ (كَأَنَّ) فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا هُوَ المِثْلَةُ هُوَ بِهِ ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَجْرَّ مَوْضِعًا عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَالْمُضَافُ مَحْذُوفٌ مِنَ الرَامِسَاتِ كَأَنَّهُ قَالَ كَأَنَّ مَجْرَّ (٣) جَرَّ الرَامِسَاتِ ، وَيَتَأَكَّدُ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا مِطَابَقَةُ المِثْلَةِ بِهِ ، لِأَنَّ فِيهِ ذِكْرَ المَوْضِعِ أَوَّلًا وَالْأَتْرُ ثَانِيًا كَمَا أَنَّ المِثْلَةَ بِهِ ذِكْرَ فِيهِ الرِقُّ أَوَّلًا وَالتَّمْيِيقُ ثَانِيًا (وَالْآخِرُ أَنَّ المَحْذُوفَ مَدَاوِلُ عَلَيْهِ بِمَجْرَّ ، لِأَنَّ مَجْرَّ

= فِي دِيَوَانِهِ ص ٤٣ ، قَضِيمٌ : حَصِيرٌ مَنْسُوجٌ خِيُوطُهُ سَيُورٌ بِلُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ ، نَمَقَّتَهُ : زِينَتُهُ ، الرَامِسَاتِ : الرِيَّاحُ . ابْنُ يَعِيشَ ١١٠/٦ ، إِيضَاحُ الفَارِسِيِّ ص ١٨٩ ، شَوَاهِدُ الشَّافِيَةِ ٨٢ ، ١٠٦ ، الصِّحَاحُ (نَمَقَّ) ١٥٦١/٤ ، اللِّسَانُ (قَضِيمٌ) ٤٨٨/١٢ .

أَعْرَابُ القُرْآنِ المُنْسُوبُ لِلزَّجَاجِ ٨٧/١ .

(١) فِي ش : (الزَّمَانُ) .

(٢) فِي ل ، ت : (اسْتِقْرَارٌ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) فِي ش : (مَجْرَى فِي الرَامِسَاتِ) ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الكَلَامُ .

[معنا] (١) موضع الجرّ ولم يُقدَّرَ إلا ما دلَّ عليه بخلاف التقدير (٢) الاول ، فان المؤدي اليه امتناع استقامته في الظاهر ، وهو بعينه موجود ههنا مع الوجهين الآخرين ويضعف من جهة أن ذيولها تكون منسوبة بمصدرٍ مقدَّر ، والنصب بالمصادر المقدَّرة لا يكاد يوجد ، ومن أجل ذلك قدَّم ذكر التقدير الاول .

اسم الآلة

قال صاحب الكتاب : هو اسم ما يُعالج به ويُنقل ويجيء على مِفْعَلٍ ومِفْعَلَةٌ ومِفْعَالٍ الى آخره .

قال الشيخ : اسم الآلة هو كلُّ اسم اشتقَّ من فَعَلٍ لِمَا يُسْتَعَانُ به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مِفْعَلٌ ومِفْعَالٌ كسَفَّتِحَ ومِفْتَاحَ وما أُحِقَّ به لها مَسْجُوعٌ مثله في الزمان والمكان ، وأمَّا ما جاء منهُومُ الميمِ والعينِ فليس بالجارِي قِياساً ، وإنَّما هي الفاظٌ وُضِعَتْ أسماءٌ من غير اعتبارِ جريها على الفعلِ في

ومن اصناف الاسم الثلاثي

قال الشيخ : كنه عشرة أبنية وقسمته العقلية اثناعشر أهملت العرب منها اثنين واستعملت عشرة ، وبيان ذلك أن اللام لا تُقسَمُ باعتبارها لأنَّ اختلافها لأجل الاعراب ، بقيت الفاء والعين ، فأما الفاء فتكون متحركة بالحركات الثلاث ولا تكون

(١) (معناه) : زيادة عن ل

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر

سَاكِنَةٌ لِمَا^(١) يُوْدِي إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فَتَكُونُ
بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ وَبِالسُّكُونِ ، وَإِذَا ضُرِبَتْ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ كَانَتْ
اِثْنَيْ عَشَرَ ، مَفْتُوحٌ الْفَاءُ أَرْبَعَةٌ^(٢) فَعَلٌ وَقَعَلٌ وَقَعِلٌ وَقَعُلٌ ،
وَكَذَلِكَ مَكْسُورٌهَا وَمَضْمُونٌهَا إِلَّا أَنَّهُ سَقَطَ مِنْ مَكْسُورِهَا (فَعَلٌ)
لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَيْنَتِهِمْ اِسْتِقَالًا لَهُ ، وَسَقَطَ مِنْ مَضْمُونِهَا (فَعِلٌ)
لِأَنَّهُ بِنَاءٌ مَخْتَصٌ بِالزَّعْلِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَقَدْ تَلَحُّقَهُ الزِّيَادَةُ
وَيُعْرَفُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الزَّائِدِ بِأَنَّهُ يُنْتَظَرُ إِلَى تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ فَمَا
نَبَتْ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهَا فَهُوَ الْأَصْلِيُّ ، وَمَا سَقَطَ فَهُوَ الزَّائِدُ ، وَالزِّيَادَةُ
قَدْ تَكُونُ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا ، فَمَا
هُوَ مِنْ جِنْسِهَا قَدْ ذَكَرَهُ مَفْصَلًا ، وَمَا هُوَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا فَهُوَ حُرُوفٌ
سَأَلْتُمُونَهَا ، فَاذْنُ لَا تَكُونُ زِيَادَةً مِنْ غَيْرِ سَأَلْتُمُونَهَا إِلَّا وَهِيَ
تَكَرِيرٌ ، وَحُرُوفٌ سَأَلْتُمُونَهَا قَدْ تَكُونُ تَكَرِيرًا وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ
تَكَرِيرٍ ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ تَكَرِيرًا هِيَ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ تَوْزَنُ إِلَّا بِلَفْظِ
الْأَصْلِ الْمَكْرَرِ وَكَذَلِكَ تَقُولُ : فِي عَلَّمَ فَعَلَّ ، وَفِي ضَرَبَ
فَعَلَّ ، وَفِي خَفَيْدَدَ^(٣) فَعَيْلَلُ ، وَإِمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ الزِّيَادَةُ تَكَرِيرًا
لَمْ تُذَكَّرْ فِي الْوِزْنِ إِلَّا بِلَفْظِهَا ، فَتَقُولُ : فِي وَزَنَ مَضْرَبٌ
مَفْعَلٌ ، وَفِي زُرُقِمُ فَعَلْمٌ وَكَذَلِكَ جَمِيعٌ مَا يَأْتِي مِنْ غَيْرِ تَكَرِيرٍ ،
وَالزِّيَادَةُ أَيْضًا قَدْ تَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ وَالغَيْرِ الْإِلْحَاقِ ، فَأَمَّا زِيَادَةُ الْإِلْحَاقِ
فَإِنَّ تَكُونَ الزِّيَادَةَ حَيًّا بِهَا لِعَرَضِ تَصْبِيرِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْإِقْصَى عَلَى
مِنَالِ زِيَادَةِ أَكْمَلِ مِنْهَا كَالْحَاقِمِ جَوْهَرًا بِجَعْفَرٍ ، فَلَا يَرُدُّ عَلَى
هَذَا مِثْلُ مَضْرَبٍ فِي أَنَّهُ مَلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ وَلَا مِثْلُ مَضْرَابٍ
فِي أَنَّهُ مَلْحَقٌ بِقِرْطَاسٍ ، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِلْحَاقِ أَنْ يَكُونَ الْفَرَضُ

(١) فِي ب : (ثَلَاثٌ) ، وَمَا اِثْنَيْيَاهُ أَفْضَلُ .

(٢) (أَرْبَعَةٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٣) حَفَيْدَدٌ : السَّرِيعُ أَوْ الظَّلِيمُ الطَّوِيلُ السَّاقِنُ . اللِّسَانُ

(حَقَّقَدَ) : ١٤٢/٤ .

بها ما ذكر ، وأمّا هذا المُتَرَضُّ به ^(١) فله ^(١) غرض آخر واضح في غير ذلك المعنى فلا وجه لجعله الحاقاً • وموقع الزيادة في الثلاثي أربعة ، لأنّها إمّا أن تكرر قبل ذكر الفاء أو تلي الفاء أو تلي العين [٩٤ و] ، [٩٥ و] أو تلي ^(٢) اللام موضع غير ذلك ، وأمّا في غير الثلاثي فيزيد على حسب عدد الحروف •

(فمثل) قال صاحب الكتاب : والزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو أجْدَلْ وإثْمِدْ ^(٣) وإصْبِعْ وإصْبِعْ وأكْلُبْ وأبْلَمْ ^(٤) إلى آخره •

قول الشيخ : كلُّ همزة وقتٍ أولاً وبمدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة فحُكِمَ في أجْدَلْ ^(٥) إلى أكْلُبْ بالزيادة لذلك فإن وقع مع الهمزة ما يُجْتَمَلُ أن يكون أصلياً جاز الوجهان ، كقولك أولق ^(٦) ، وإن وقع بعدها ثلاثة لا يسلح أحدها أن يكون أصلياً حُكِمَ بامالتها ^(٧) حكماً مثل قولهم إمعة ^(٨) لأن الميمين لو

-
- (١) في و ، ش ، س : (ففیه) •
(٢) هنا ورقة متأخرة فتغير الرقم مكان ٩٤ و ، ٩٥ و ، وهو خطأ في الترقيم حيث تقدم الرقم الأكبر على الرقم الأصغر •
(٣) إثمد : حجر يتخذ منه الكحل • اللسان (تمّده) ٧٥/٤ •
(٤) أبلم : جمع أبلمة ، وهي خوصة المقل ، يقال المال بيننا شئت المنصف ٩٠/٣ •
(٥) أجْدَلْ : الصقر ، صفة غالبية ، وأصله من الجدال الشدة ، (اللسان) (جدل) ١٠٩/١٣ •
(٦) أولق : مالوق إذا جنّ فهو مجنون المنصف ١٩/٣ •
(٧) حكماً : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س •
(٨) إمعة : هو العاجز الذي لا رأي له ويتبع غيره في جميع اموره • المنصف ١٨/٣ ، اللسان (معّ) ٢١٧/١٠ •

كنا أصلاً لم تَخَلْ من أن تكونَ من بابِ يَيْنٍ^(١) وهو نادرٌ فحكّم
 بزيادةِ الثانيةِ^(٢) ، فوجبَ أن تكونَ الهمزةُ أصلاً ، وأما تَنْضُبُ^(٣) ،
 وهو شجرٌ يَتَّخِذُ منه القسسيُّ فالتاءُ فيه زائدةٌ ، لأنها لو كانتُ
 أصلاً لم تَخَلْ من أن تكونَ النونُ بعدها أصلاً أو زائدةً ، وكلاهما
 يؤدي إلى ما ليسَ من أبنيتهم ، فوجبَ أن تكونَ التاءُ زائدةً فإن قيلَ
 فأنتم إذا حكمتُم بزيادةِ التاءِ أدّى إلى أن يكونَ وزنه تَفْعُلاً ،
 وتَفْعُلٌ ليسَ من أبنيةِ الأسماءِ . فالجوابُ أن أوزنَ إذا ترددَ
 بينَ أن تكونَ حروفهُ أصولاً وليسَ من أبنيتهم وبينَ أن يكونَ
 بعضها زائداً وليسَ من أبنيةِ م كَنَ الحكمُ بزيادةِ البعضِ أولى ،
 ووجههُ هو أن الأبنيةَ الأصولَ قليلةٌ محدودةٌ ، والأبنيةَ التي فيها
 الزيادةُ كثيرةٌ لا تكادُ تنحصرُ ، فإذا ترددَ هذا بينَ أن يكونَ من
 قليلٍ أو من كثيرٍ كانَ جملةُ من الكثيرِ أولى ، وهذا جارٍ في كلِّ
 ما يأتي مثلُ ذلكَ . وأما تَدْرَأُ^(٤) فالكلامُ في التاءِ وزيادتها في مع
 الهمزةِ آخراً كالكلامِ في تَنْضُبُ مع النونِ إلا أنه إنما ينهضُ
 على مذهبِ سيبويه إذ ليسَ في الكلامِ عندهُ فَعْلَلٌ^(٥) ، فيحتاجُ
 إلى جهةٍ أُخرى من الدليلِ فيرجعُ إلى الاشتقاقِ وهو مشتقٌ من
 رأتهُ إذا دفعتهُ لأنَّ الدرءَ المدافعةُ فالاشتقاقُ مشعرٌ بزيادتهِ

- (١) يَيْنٌ : اسم بلدٍ عن كراع ، وقال ابن جنى يَيْنٌ وقرنه
 بَدَوْنٌ ، وقال اسم وادي بين ضاحك وضويحك جبلين أسفل
 القرش . اللسان (بين) ٣٥٨/١٧ ، شرح السيرافي ٥/٢١٥ .
- (٢) في و (التانيث) وهو تحريف .
- (٣) تَنْضُبُ : شجر ضخام ليس له ورق ويخرج له خشب
 اللسان (نضُب) ٢٦٠/٢ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .
- (٤) تَدْرَأُ : يقال فلان ذو تَدْرَأٍ أي قوة ومنعة على دفع
 أعدائه ، والتاء زائدة كما زيدت في ترتب وتثقل . اللسان
 (درأ) ٦٥/١ .
- (٥) الكتاب ٣٢٧/٢ .

التاء • وأما تَتَفَلُّ (١) فتأؤه زائدة ، لأن من لغاته تَتَفَلُّ فَبِتَ أَنْ تَاءَهُ بِمَثَلِ مَا ثَبَتَ فِي تَنْضُبٍ • ثم تقول : التاء فِي تَتَفَلُّ لِأَنَّهَا هِيَ لِفِظًا وَمَعْنَى وَإِذَا ثَبَتَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً فِي أَحَدِي الصِّغَتَيْنِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً فِي الصِّغَةِ الْآخَرَى لِاتِّفَاقِهِمَا حُرُوفًا وَمَعْنَى • وَأَمَّا تَحْلِي (٢) فتأؤه زائدة لِأَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِمْ حَلَّاتُ الْإِدِيمِ إِذَا تَقَبَّهَ عِنْدَ السَّلْخِ فَلِالِاشْتِقَاقِ دَلَّ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ • وَأَمَّا يَرْمَعُ (٣) فَيَأْوُهُ زَائِدَةً لِأَنَّهُ عُرِفَ بِاسْتِقْرَافِ كَلَامِهِمْ أَنْ كَلَّ يَاءً وَقَعَتْ سَمْعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَهِيَ زَائِدَةٌ • وَالْمِيمُ فِي مَقْتَلٍ وَفِي بَقِيَّتِهَا كَذَلِكَ • وَأَمَّا هَيْلَعٌ (٤) فَالهاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ عِنْدَ الْإِخْفَافِ (٥) ، أَخَذَ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ لِأَنَّ الْهَيْلَعَ الشَّدِيدَ الْبَلْعِ فَكَانَتْهُ مِنْ بَلَعِ فَالهاءُ زَائِدَةً ، وَغَيْرِهِ يَقُولُ : الْهَاءُ أَصْلِيَّةٌ وَلَا أَثَرَ لِمِثْلِ هَذَا الْإِشْتِقَاقِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِهِمْ إِذْ لَمْ يُعْهَدْ زِيَادَةُ الْهَاءِ أَوَّلَ الْكَلَامِ وَلَا بَعْدَ فِي أَنْ يَكُونَ بَنَوًا كَلِمَةً لِلشَّدِيدِ الْبَلْعِ مِنَ الْهَاءِ وَالْبَاءِ وَاللَّامِ (٦) وَالْعَيْنِ فَوَافَقَتْ بَعْضُ حُرُوفِهَا حُرُوفَ بَلْعٍ وَإِسْ هَذَا كَقَوْلِنَا إِنَّ النُّونَ فِي عَنَّسَلٍ زَائِدَةٌ أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ عَسَلَ إِذَا أَسْرَعَ لِأَنَّ الْعَنَّسَلَ (٧) السَّرِيعَ لِأَنَّ النُّونَ قَدْ ثَبَتَتْ زِيَادَتُهَا ثَبَاتًا سَاكِنًا كَثِيرًا ،

(١) تَتَفَلُّ : التتفل من أسماء الثعلبي • اللسان (تفل)

• ٢٢٠/٥ ، شرح السيرافي

(٢) تَحْلِي : القشر الذي في أصول الشعر • المنصف ٥٣/٣

(٣) يَرْمَعُ : الحصى الأبيض الذي يلعب • أساس البلاغة

• ١٩٥/١ ، اللسان (رَمَع) ٤٩٤/٩

(٤) هَيْلَعٌ : للاكول الكثير البلع وهو فعَّل ، شرح الشافية

• ٣٨٣/٢

(٥) انظر ابن يعيش ١١٨/٦ ، الاشموني ٢٧٠/٤

(٦) (اللام) : ساقطة من ر

(٧) عَنَّسَلٌ : الناقة السريعة ، مشتق من العسلان وهو السرعة ،

شرح الشافية ٣٣٣/٢ • اللسان (عسل) ٤٧٣/١٣ ، شرح

السيرافي ٢٢٠/٥

فلم يكن الحكمُ بزيادتها ههنا أخذاً من هذا الاشتقاق وإن كان فيه بُعدٌ مثل الحكمِ بزيادةِ الهاءِ في هَبَّلَحَ إذ لم تثبتْ زيادتها أولاً وقد بقي عليه (من الأمثلةِ الثلاثيةِ التي زيد^(١)) فيها زيادةٌ واحدةٌ قبلَ الفاءِ ، تَفَعَّلَ كقولهم : تَتَفَعَّلُ ، وبقي عليه^(٢) يَفْعَلُ كقولهم : يَغْفِرُ فَإِنْ أُجِيبَ عَنْ يَغْفِرُ بَأَنَّ الضمةَ للاتباعِ والاصلُ يَغْفِرُ فقد ذكرَ من أبنائه مَنْخَرًا ، وَإِنْ كَانَ الكسرُ للإبـاعِ فكما لم يُطْرَحْ مَنْخِرٌ كَذَلِكَ لَا يُطْرَحُ يَغْفِرُ .

(فعل) قوله : وما بينَ الفاءِ والعينِ الى آخره .

قال الشيخُ : الالفُ لا تكونُ معَ ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ إلا زائدةً ، والهمزةُ في شمالِ زائدةٍ لأنَّه من قولهم : سَمَلَتِ الرِّيحُ ، والياءُ في ضَيْغَمٍ^(٣) زائدةٌ لما قدَّمْ من أنَّ الياءَ اذا وقعتْ معَ ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ زائدةٌ ، والنونُ في قُنْبَرٍ^(٤) زائدةٌ لما^(٥) يؤدي أنْ يكونَ فَعَلَّلَ وليس من أبنيتهم عندَ سيويهِ^(٦) ، وأما الاخفصُ فيحتجُ^(٧) بغيرِ ذلكَ فيقولُ : من لفته قَبْرٌ ، وتصرفهم [٩٥ ظ] فيه بغيرِ نونٍ معَ بقاءِ معناه يشعرُ بزيادةٍ ما حذفَ

- (١) (زيد) : ساقطة في س .
- (٢) ما بين القوسين : ساقطة في ش .
- (٣) ضَيْغَمٌ : من أسماء الأسد ، لأنه يضغم أي يعض . أساس
- البلاغة ٢٩/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .
- (٤) قُنْبَرٌ : جمعُ قُنْبَرَةٍ وقُبْرَةٍ ، وهو طائرٌ معروف .
- اللسان (قَبْرٌ) ٢٧٧/٦ ، أساس البلاغة ١٢٥/٢ .
- (٥) في ل : (لئلا) .
- (٦) هذا خلاف ما ذكره سيويهِ ، فقد جاء في الكتاب : أما النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على فعمل في الاسماء ، ذلك قُنْبَرٌ وعَنْظَبٌ ولا نعلمه صفة ، الكتاب ٢٢٦/٢ .
- (٧) في ل : (يحتاج) ، وهو تحريف .

لأنه معنى الزائد ، وجُنْدَبٌ^(١) النون فيه زائدة ، لأن من لغته جُنْدَبٌ ، فثبت أن النون زائدة ، وإذا ثبت أن النون زائدة في جُنْدَبٌ ثبت أنها زائدة في جُنْدَبٌ ، وأما الاخفش فيحتاج الى غير ذلك ولا نعرف له وجهاً ولعله يقول : [إن]^(٢) وزنه فعئل^(٣) ، وأما عَسَجٌ فقد تقدم بيان زيادة النون فيه . وأما عَوَسَجٌ^(٤) فواوه زائدة ؛ لأن الواو مع ثلاثة أحرف أصول لا تكون إلا زائدة ، وقد بقي عليه من الأمثلة في هذا الفصل ففُعِلْ كجُنْدَبٌ وخنْفَسٌ^(٥) للتصير ودُمَلِصٌ^(٦) ، بمعنى دلا من أي براق ، وأجر بمعنى آجر أعجمي معرب .

(قوله) : وما بين العين واللام في نحو سؤال .
قال الشيخ : هيزته زائدة « وغزآن وحمار وغلام » لا شكال فيه ، « وعير وعشر^(٧) وعليب^(٨) » كذلك . وأما

(١) جُنْدَبٌ : ويقال جُنْدَبٌ : الجراد المنظم . المنصف ٢١/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٢) (إن) : زيادة عن ل .

(٣) ذهب الاخفش الى أنها أصلية من باب جُنْدَبٌ . المنصف ١٣٨/١ .

(٤) عَوَسَجٌ : شجر من أشجار الشوك له ثمر أحمر مدور . اللسان (عَسَج) ١٤٨/٣ .

(٥) خنْفَسٌ : من أسماء الخنفساء وهي دويبة سوداء منتنة الريح ، اللسان (خنفس) ٣٧٦/٧ .

(٦) دُمَلِصٌ : ودملص ودملص ودملص ، كله بمعنى البراق الذي يبرق لونه . اللسان (دلص) ٣٠٤/٨ ، المنصف ٢٥/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .

(٧) عَشِيرٌ : التراب أو الغبار ، قال ابن منظور : ولا تقل عشير في التراب لأنه ليس في الكلام فيتعيل إلا ضمهته وهو مصنوع معناه الصلب . اللسان (عثر) ٢١٤/٦ .

(٨) عُلَيْبٌ : اسم وادٍ على طريق اليمن وقيل موضع . اللسان (علب) ١٢١/٢ ، السيرافي ٢٢٥/٥ .

عُرْتَدُ^(١) فنونه زائدة لأمرين : أحدهما أنهم يقولون : العُرْدُ
 فوجب أن تكون زائدة ، والآخر لو كنت أصلية لوجب أن تكون
 وزنه فعلاً وليس في الكلام فعلٌ والخروف أصولٌ • وقمود
 وجدولٌ وخروع^(٢) وسدوس^(٣) وسلّم وقنب^(٤) لا إشكال
 فيها ، وبقي عليه من أمثلة هذا القمّل دلّمس^(٥) وبيمه زائدة
 بمعنى دلاميص ، وحمص^(٦) وتبع^(٧) لغة في تبع •

(فصل) قوله : وما بعد اللام في نحو علقمى^(٨) ومِعْرَى

وبُهْمَى^(٩) •

-
- (١) عُرْتَدُ : العُرد والعُرْتَدُ ، الشديد في كل شيء • اللسان
 (عُرْدَ) ٢٧٨/٤ •
- (٢) خِرْوَع : كل نبات قصيف من شجر أو عشب • اللسان
 (خِرْعَ) ٤٢٠/٩ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ •
- (٣) سُدُوس : بالفتح الطيلسان وبالضم اسم رجل • اللسان
 ٤١٠/٧ ، سدس •
- (٤) قَنْب : من قنّب القوم واقتنّبوا ، اي باعدوا • اللسان
 (قَنْبُ) ١٨٤/٢ •
- (٥) دَلْمَس ، أو دلاميس : ليل مظلم ، اللسان (دلّس) ٣٩٠/٧ ،
 شرح لسيرافي ٢٢٧/٥ •
- (٦) حِمَص : أو حِمَص جبّ القدر وهو من القطاني واحدة
 حَمَصَة ، اللسان (حمص) ٢٨٢/٨ •
- (٧) تَبَع : سم ملك من اليمن كسى الكعبة ، والتبّع ضرب
 من الطير ، اللسان (تبع) ٣٧٩/٩ •
- (٨) عَلْقَمَى : شجر تدوم خضرته في القبط الفها للتائيد
 وبعضهم يجعلها لللاحق وتنون ، قال سيويوه : واحدة
 وجمعاً • اللسان (علق) ١٣٦/١٢ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ •
- (٩) بُهْمَى : كل ذي أربع من دواب البحر ، قال الاخفش
 البُهْمَى لا تصرف •
 اللسان (بهم) ٣٢٥/١٤ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ •

قال الشيخ: بالتوين تكون لللاحق والياً فحبلى مثلها ،
 إذا تون لم يكن تكثريراً كأنه قعيد الى أمثلة لللاحق والى
 أمثلة لغير اللاحق وإنما يجيء هذا على مذهب الاخفش ، والياً
 لللاحق على مذهب سيبويه^(١) . لتعذر فعائل عنده . ولذلك وقع
 بهمى مهنا غير مضروف ، وإن أزم منه التكرار ، وسلمى
 وذكري وحبلى وشعبي واضح ، ورعشن النون زائدة
 بدال الاشتقاق ، لأنه من الرجشة إذ معناه المرتعش ، وفريسن
 النون زائدة ، لأنه اسم لمقدم خف البير من فريسن إذا دق
 فأرشد الاشتقاق الى زيادته ، وبلغن النون زائدة ؛ لأن معناه
 البلاغة فأرشد الاشتقاق الى زيادته « وقرود^(٢) وشرب^(٣) »
 وعند^(٤) ورمد^(٥) ، ظاهر وهو تكرار [اللام]^(٦) .
 « ومعند^(٧) » الدال الثانية زائدة سواء جلت اسماً للقبيلة أو اسماً
 لموضع رجل الفرس من الدابة إذا ركب ، أمّا إذا كان اسماً للقبيلة
 فدلله قوامهم : معندوا إذا تشبهوا بسعد في خشونة العيش ،

-
- (١) الكتاب ٣٢٧/٢ .
 (٢) قرود : أرض صلبة أو غليظة . اللسان (قرود) ٣٥٠/٤ .
 المنصف ٨/٣ .
 (٣) شرب : اسم واد ، أو نبات : اللسان (شرب) ٤٧٠/١ .
 (٤) عند : القديم ، المحيص ، الحيلة . اللسان (عند)
 ٣١٤/٤ .
 (٥) رمد : المتناهي في الدقة والاحترق . (رمد) اللسان
 ١٦٧/٤ .
 (٦) (اللام) : زيادة عن ل .
 (٧) معند : اسم موضع رجل الراكب من الفرس ، اسم معند
 ابن نزار الذي تنتسب اليه قبيلة معند . المنصف ١٩/٣ ، ٢٠ .

والميم لا تزاد في الفعل ، وإن كان اسماً لموضع رجل الفارس
 فيدل على زيادتها ما تقدم ، لأنه منقول عنه إذ الاسماء الاعلام
 إذا أمكن فيها النقل كان أولى وأما لأنهم يقولون : معدد إذا عدداً
 فيقرب أنه يكون معدد منه ؛ لأنه موضع رجل الفارس الذي
 يمشيها على العدو ، وهذا أولى من أن يجعله من عدد يعدد إذ
 ليس بينهما معنى قريب * « وخبب (١) وجبن (٢) وفلرز (٣) »
 لا إشكال فيه ، وبقي عليه من أمثلة هذا الفصل ضهياء (٤) والهمزة
 زائدة ، وزرقم (٥) والميم زائدة اسم (٦) للزرقي ، ودلتم (٧)
 اسم للذقة المسنة لاندلاق لسانها ، ودرج نسبة في دراجته ،
 وشجعهم للشجاع وهو عدو سيوره فعلم من الشجاعة *

(فصل) قوله : والزبدان المقترقان بينهما النساء نحر

أدابير (٨)

-
- (١) خبب : العظيم الجافي ، والمضخم من الانعام ، وتيل من كل شيء . اللسان (خبب) ٣٣٥/١ .
- (٢) جبن : من اجتن فلان اللبن اتخذه جبناً ، وهو الذي يستعمل للاكل . اللسان (جبن) ٢٣٦/١٦ .
- (٣) فلرز : حيث ما اذيب من الذهب والفضة وما ينفيه الكبير . اللسان (فلز) ٢٥٩/٧ .
- (٤) ضهياء : الارض لا تنبت النباتات فيها ، والمرأة التي لا تحيض ، وسميت ضهياء لانها ضاهت الرجال . أساس البلاغة ٢٢/٢ ، شرح الشافية ٣٣٩/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ .
- (٥) زرقم : للزرقي . اللسان « زرق » ٤/١٢ .
- (٦) (اسم) : ساقطة في ر .
- (٧) دلتم : الناقة التي كبرت وسقطت أسنانها ، وكذلك المرأة . اللسان (دلتم) ٩٦/١٥ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
- (٨) الأدابير : من التدابير وهو التخالف والتقاطع . أساس البلاغة ١٢٨/١ .

قال الشيخ: الهمزة والالف زائدتان؛ لأنه اسمٌ لمن قطع زحمته وأدبر عنها، فالهمزة زائدة وهو منصرفٌ وإن جعل اسم موضع فجاثر الأيّ صرفاً «وأجادل» جمع أجدل وقد ثبت زيادة همزته في المفرد فكذلك في الجمع «وانسجج»^(١) همزته ونونه زائدتان أما الهمزة فلأنهم يقولون: يَلْتَجِجُ فقد دل على زيادتها؛ لأن الياء لا تقع بدلاً عن الهمزة المفتوحة، وأما النون فلئلا يؤدي إلى وزن ليس من أبنيتهم هو أفعلل «والندد»^(٢) مثل النسجج للألد الشديد^(٣) الخصومة فالاشتقاق يرشد إلى الزيادة، ومقاتل ومقاتيل، إلى آخر الفصل.

(فصل) قوله: وبينهما العين في نحو عاقون^(٤) وساباط^(٥) وطومار^(٦) إلى آخره.

قال الشيخ: الفصل ظاهر، وبقي عليه من هذا الفصل قنعاس^(٧) وهو الشديد عن الأبل؛ لأنه من القنص وهو الشدة فالاشتقاق يرشد إلى زيادة^(٨) [النون]^(٩).

- (١) النسجج: العود الذي يتبخر به • اللسان (لنج) ١٨٣/٣، شرح السيرافي ٢١٦/٥.
- (٢) الندد: في الكتاب ٣٤٥/٢ وإنما هو من الالد، شرح السيرافي الشدة والخصومة ٢١٦/٥.
- (٣) (الشديد): ساقطة من و، ش، ت، ب، س.
- (٤) عاقول: عاقول البحر موجه، أو ما اعتوج من النهر والوادي، اللسان (عقل) ٤٩٠/١٣.
- (٥) ساباط: سقيفة بين حائطين أو دارين، والجمع سوابيط • اللسان (سبط) ١٨٣/١.
- (٦) طومار: صحيفة أو سجل، اللسان (طمر) ١٧٥/٦.
- (٧) قنعلس، أو قنعلس: الجميل الضخم، والرجل العظيم • اللسان (قنص) ٦٨/٨، شرح السيرافي ٢٢٢/٥.
- (٨) في الأصل، س، ت، ب: (زيادته).
- (٩) (النون): زيادة عن ل.

(فصل) قوله : وبينهما اللام في نحو قَصِيرِي .

قال الشيخ : ظاهرُ زيادةِ الياءِ والالفِ « وقرنبي »^(١)
اسمٌ دويبةٌ من الحشراتِ مصروفةٌ ، ألتهُ ونوتهُ زائدتان ، وأمَّا
الالفُ فواضحٌ ، وأمَّا النونُ فلائها لو كانت أصليةً لأدَّى الى مثال
قَمَلَكِي وليس [٩٤ و] من أمثلةِ الاسماءِ « والجَلَنْدِي »^(٢)
اسمٌ ملكٌ كانَ بعمانَ وجاءَ بضمِّ اللامِ ويضبطُ عليها ليُحصلَ
المثالانِ^(٣) وفيه زيادةُ النونِ والالفِ ، والكلامُ في الالفِ ظاهرٌ
والنونُ كالنونِ في قرنبي ، ووقعَ في المفصلِ بالالفِ واللامِ وهو
اسمٌ علمٌ فلاولِي أن^(٤) يكونَ بغيرِ الالفِ واللامِ « وبلنصِي »^(٥)
نونهُ وألفهُ زائدتان ؛ لأنَّهُ مثلُ قرنبي ، ولأنَّهُ جمعٌ لِبَلْصِصٍ
اسمٍ لطائرٍ وإنما ذكرهُ وإن كانَ مثلُ قرنبي ؛ لأنَّ ألفَ
بَلْصِصِي للتأنيثِ وألفُ قرنبي لللاحقِ بـ « وحبَّاري »
نوعٌ من الطيرِ ظاهرٌ ، وكذلك « وخفِيدُ » ظاهرٌ وهو السريعُ ،
« وجَرَنِبَةٌ »^(٦) نونهُ وتأوهُ زائدتان ، أمَّا التاءُ فواضحٌ ، وأمَّا النونُ
فإثلاً يؤدي الى مثالِ ليسَ في الاسماءِ مثلُ قرنبي ، وبقي عليه من

(١) قرنبي : دويبة شبيهة الخنفساء طويلة الرجل . اللسان (قرب) ١٦٥/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .

(٢) جلندي : اسم ملك - يمد ويقصر - كان بعمان . اللسان (جلند) ١٠٣/٤ .

(٣) في ش : سقطة بمقدار ورتين من الاصل .

(٤) في ر : (٧) .

(٥) بلنصي : جمع بلصوص اسم طائر . اللسان (بلصي) ٢٧٢/٨٧ .

(٦) جرنبة أو الجرنية : الكثير ، يقال عليه عيال جربة ، أي كثيرة اللسان (جرب) ٢٥٥/١ .

هذا الفصل «سَمَّيَ» (١) للباطلِ وصَحَارٍ وصَحَارَى وَعِلْوَدٍ (٢)
 [لشديد] (٣) وحبوتن اسم وادٍ .

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين في نحو عمار .
 قول الشيخ : وهي ريحٌ شديدة ، أو شديدة ، وفيها نار ،
 « وأسلوب » (٤) وهو الطريق ، يقال للمتكبر أنفه في أسلوب
 يقال : أنوفهم مملّخَر في أسلوب ، ووقع في المفصل
 « تنووط » (٥) وليس بمستقيم ثلاثة أوجه : أحدهما أنه لا يعرف
 تنووط اسمٌ لشيء ، والآخر ما يلزم من سقوط مثال تفعل ،
 والثالث ما يلزم من التكرار من غير فائدة ، والصواب تنووط وهو
 مصروف « تبشّر » (٦) وهو طائر ، وجاء تبشّر فيضبط عليهما
 ليحصل المثالان ، والصواب صرفه « تهبط » (٧) ظاهر من

- (١) سمّئى : والسّمّه الباطل ، قال السيرافي ومثل هذا البناء
 البدي ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٤/٥ .
 (٢) علود : الغليظ الرقة أو الشديد من الرجال . اللسان
 (علد) ٢٩٣/٤ ، السيرافي ٢٢٧/٥ .
 (٣) (للشديد) : زيادة عن ل .
 (٤) حبوتن : اسم وادٍ ، وقيل اسم موضع بالبحرين .
 اللسان (حبن) ٢٦٠/١٦ ، السيرافي ٢٢٨/٥ .
 (٥) أسلوب : السطر من النخل ، الطريق الممتد والوجه والمذهب ،
 والفن يقال أنوفهم مملّخَر في أسلوب ، أراد من الفخر فحذف
 النون ، وانفه في أسلوب إذا كان متكبراً . اللسان (سلب)
 ٤٥٦/١ ، شرح السيرافي ٢١٦/٥ .
 (٦) تنووط : أو تنووط ، طائر يدلي خيوطاً من شجرة وينسج
 عشاً ويفرخ فيه وقد يكون بين عودين . اللسان (نوط)
 ٢٩٨/٩ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ .
 (٧) تبشّر وتبشّر : طائر يقال له الصفارية ولا نظير له الا
 التّنووط . اللسان (بشر) ١٢٩/٥ .
 (٨) تهبط : طائر ليس في الكلام على مثال تفعل غيره ، وعن
 أبي عبيدة التّهبط على لفظ المصدر ، اللسان ٣٠١/٩ ،
 قال السيرافي في شرحه : التّهبط وتبشّر : طائر ، معرف .
 السيرافي ٢٢٦/٥ .

الاشتقاق وهو الهبوط ، وهو اسم أرض ، ووقع في المفصل مصروفاً ، ووقع في أبنية السيرا في بالالف واللام ، وبقي من الائمة **أَسْرُوع** ^(١) ، ^(٢) وتُضَمُّ هزته فكون كَأَسْلُوبٍ وَيُسْرُوع لفة فيه وتفتح يائه فيكون كِيرْبُوع ^(٣) ، وتوئور ^(٤) حديدة تُوسَمُ بها الابل .

(فصل) قوله : وبينهما العين واللام في نحو خَيْرَى ^(٥) وخَيْرَى .

قال الشيخ ^(٦) : ويقال 'خَوْزَلِي' و'خَوْزَرِي' ضرب من المشي فيه تبختر ، والاولى أن يقال 'خَوْزَرِي' لأنها نقة فيه وخَيْرَى يغني عنه وإلا فقد كرر المثل من غير فائدة ، وأسقط قَوْلِي ، و'وحنظاًو' ^(٧) ونونه وواؤه زائدتان ^(٨) ، أمّا الواو فظاهر ، وأمّا النون فليس يؤدي الى ما ليس من أبنيتهم باعتبار

(١) أسروع : أو أسروع ، دود يكون على الشوك ، والجمع

أساريع ، اللسان (سرع) ١٠٠/١٦ ، شرح السيرا في ٥/٢٢٤ .

(٢) في ر : لدوية تكون في الرمل .

(٣) يربوع : حيوان صغير يعيش في الصحراء . اللسان (تصح) ١٠/١٤٨ .

(٤) توئور : حديدة توسم بها الابل ، شرح السيرا في ٥/٢٢٦ .

(٥) خيرَى ، خَوْزَلِي ، خَيْرَى ، خَوْزَرِي : مشية

فيها ظلمة وتفكك وتبختر . اللسان (خَيْرَى) ٥/٣١٩ .

(٦) في ل : (كذا وقع والاولى أن يقال) .

(٧) حنظاًو ، وحنظاًو : وهو الوافر اللحية ، ويقال لعظيم

البطن ، المنصف ٣/٢٦ ، شرح السيرا في ٥/٢٢٥ .

(٨) انظر شرح الشافية ١/٢٥٦ .

الاصول ، بقي عليه كَوَالِدٌ^(١) للقصر ، قال ابن دُرَيْدٍ^(٢) :
كَوَالِدٌ فَلَا يَكُونُ مِنْهُ ، وَأَجْرُ ظَاهِرٍ .

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين واللام نحو أَجْفَلِي^(٣) .

قال الشيخ : بمعنى جَفَلِي للكثرة يُقَالُ : دعاءُ الجَفَلِي إذا
عمَّ ولم يَخْصُصْ . « وَأَتْرَجٌ^(٤) » وَإِرْزَبٌ ، وهو القليظُ قال :

إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَبًا
كَأَنَّهُ جِيَهَةٌ ذَرَى حَبَا^(٥)

بقي من هذا الفصل^(٥) يَهَيَّرُ^(٦) وهو الباطل ، وَتَحْلِبَةُ^(٧) لغة
في تَحْلِبَةُ إذا حَلِبَتْ قَبْلَ أَنْ يَضْرِبَهَا الفحلُ .

-
- (١) قال سيبويه كَوَالِدٌ وهو صفة . الكتاب ٢/٣٢٨ .
(٢) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عثامية ، أبو بكر بصري ،
وهو الذي انتهى إليه علم اللغة ، روى عنه السيرافي والمرزباتي
وأبو الفرج ، وروى عنه القراءة أحمد ابن محمد المؤدب .
توفي سنة (٣٢١هـ) ، غاية النهاية ٢/١١٦ ، مراتب النحويين
ص ٨٤ ، بغية الوعاة ١/٧٦ .
(٣) أَجْفَلِي : تقول الجفلي والأجفلي بجماعتهم ، وقال
الافخش دُعِيَّ في الخاصة ، وقيل الجماعة من كل شيء .
اللسان (جَفَلٌ) ١٣/١٢١ ، شرح لسيرافي ٥/٢١٦ .
(٤) أَتْرَجٌ : جمع وواحدته تَرَانِجَةٌ ، والعامَّة تقول : أَتْرَجْ
وهو ثمرٌ . اللسان (تَرَجٌ) ٣/٤٠ .
(٥) في ل : (الباب) وهو خطأ .
(٦) يَهَيَّرُ : الباطل ، الماء الكثير ، السريع ، الحجارة ، الكذب ،
اللسان (هير) ٧/١٣١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .
(٧) تَحْلِبِيَّةٌ أو تَحْلِبِيَّةٌ ، تَحْلِبِيَّةٌ : إذا خرج من ضرعها
حليبٌ قبل أن يُنْزَى عليها الفحلُ . اللسان (حلب)
١/٢٢٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(فصل) قوله: «والزائدان المجتمعان قبل الفاء في نحو
 مُنْطَلِقٍ وَمُسْطَيعٍ وَمُهْرَاقٍ» .

قال الشيخ: واضح من حيث الاشتقاق، «وَمُسْطَيعٍ» من
 قولهم: «أَسْطَاعَ» بمعنى أطاع، زادوا السين على غير قيسٍ ثم
 صرفوه بها فقلوا: مُسْطَيعٌ لِلنَّاعِلِ وَنَسْطَاعٌ لِلْمَفْعُولِ، وهي
 في تصرفهم للفعل كالعدم، ألا تراهم يتولون: يُسْطَيعُ بِضَمِّ
 الياء، لأنه مضارعُ أطاع. «ومُهْرَاقٍ» من قولهم: أهرأق
 بزيادة الهاء لأنه أَرَأَقَ زادوا بعد الهمزة هاء كما زادوا سينا بعد
 الهمزة في أَسْطَاعَ، هذا إن قلنا: مُهْرَاقٌ بِاسْكَانِ الْهَاءِ، وإن
 قلنا: مُهْرَاقٌ بِفَتْحِ الْهَاءِ فهو في قولهم: هَرَأَنَ أَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ
 هاء [ثم صرفوا الفعل بها لأنهم إنما حذفوها لكونها همزة من مثل
 يَرِيقُ] ^(١) فلما صارت هاء مثل دحرج، فكما قلوا: يُدَحْرِجُ
 وَمُدَحْرِجٌ وَمُدَحْرِجٌ، قالوا: يهرِيقُ وَمُهْرِيقٌ وَمُهْرَاقٌ
 «وَأَنْقَحَلٌ» ^(٢) وهو الممنع «وَأَنْقَحَرٌ» ^(٣) وهو بمناء، والهمزة
 والنون زائدتان وكررت المثال، لأنه منجصر فيهما، وبقي مُنْطَلِقٌ
 وَمُسْطَاعٌ وَمُهْرِيقٌ وَمُهْرَاقٌ، وإنما تركها لأنها أمثلة تجري
 على الفعل قياساً .

(١) ما بين القوسين المعقوفين: زيادة عن و، ل، ش، وإثباتها
 أحسن .

(٢) أَنْقَحَلٌ: رجلٌ أَنْقَحَلٌ وإمراةٌ إنقحلة مخلقان من الكبير،
 قال ابن جنبي يجب أن تكون الهمزة في أَنْقَحَلٍ لِلإِخْتِصَافِ بِمَا
 اقترن بها من النون ولم يحك سيبويه في هذا الوزن أَنْقَحَلًا
 وحده . اللسان (قحل) ٧٠/١٤، شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

(٣) أَنْقَحَرٌ: صار مسنأ أي كبيراً في السن اللسان (قحر)
 ٣٨١/٦ .

(فصل) قوله^(١) : وبين الفاء والعين في نحو حَوَاجِرٍ^(٢) وغيَالِمٍ^(٣) وجَنَادِبٍ^(٤) الى آخره .

قال الشيخ : ظاهره ، وبقي دُمَالِصٍ .

(فصل) قوله^(٥) : وبين الدين واللام في نحو كَلَاءٍ^(٦) وخطَافٍ^(٧) .

قال الشيخ : أُنَا كَلَاءٌ فَاتِمَا تَكُونُ فِيهِ زِيَادَتَانِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ إِذَا كَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ : كَلَاءٌ وَأَمَّا أَنْ كَانَ قَوْلُهُمْ كُلٌّ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَكَلُّفٌ فِيهِ الرِّيحُ عَنِ الْعَمَلِ فَهُوَ مِنْ بَابِ ضَمِّاءٍ ، « وَخَطَافٌ وَحَنَاءٌ ، وَاضِحٌ ، وَكَذَلِكَ « جِلْوَاخٌ^(٨) وَجِرِّيَالٌ^(٩) وَعِصْوَادٌ^(١٠) .

-
- (١) حَوَاجِرٌ : جمع حجرة التي هي الناصية على غير قياس .
اللسان (حجر) ٢٤٠/٥ ، شرح السيرافي ٢١٨/٥ .
- (٢) غِيَالِمٍ : جمع غَيْلَمٍ وهو ذكر السلحفاة ، أو الضفدع ، أو الشاب العظيم . اللسان (غلم) ٣٣٦/١٥ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .
- (٣) جَنَادِبٍ : جمع جُنْدَبٍ وهو ذكر الجراد . المنصف ٢١/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .
- (٤) 'كَلَاءٌ' : مرفأ السفن ، لأن السفن تكثل فيه فلا ينحرق . اللسان (كلا) ١٤١/١ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .
- (٥) خَطَافٌ : صفة للسريع الخطف يقال لص " خَطَافٌ وَبِازٌ خَطَافٌ " . أساس البلاغة ١٢٦/١ .
- (٦) جِلْوَاخٌ : ما بان من الطريق ووضح . اللسان (جليخ) ٤٨٩/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .
- (٧) جِرِّيَالٌ : الخمرة الشديدة الحمرة ، والذهب والصبغ الاحمر ، اللسان (جزل) ١١٤/١٣ .
- (٨) عِصْوَادٌ : العِصْوَادُ والعِصْوَادُ : الجلبة والاختلاط في الحرب وفي الخصومة : (عصد) اللسان ٢٨٣/٤ .

وهَبَيْخُ (١) ، ظاهراً « وكديون » (٢) الياءُ والسواوُ زائدتان ،
« وَعَقَنْقَلُ » (٣) ، فَعَنْعَلٌ فانونٌ فيه زائدةٌ ، والقافُ كذلك ، لأنها
تكريرٌ للعينِ ، « وَعَثْوَتْلُ » (٤) مثلهُ « وحطَطَطُ » (٥) والالفُ
والهمزةُ زائدتانِ ، فان قيلَ إِنَّهُ فَعَاعِلٌ ، لم يكنْ بَعِيداً وانما
حكما بزيادتهما نظراً الى الاشتقاقِ وان كانْ بَعِيداً اِلاَّ أَنَّهُ اسمٌ
للتصغيرِ وَكَانَتْهُ حَطَطَةً عن جرمِ الكبيرِ • « ودُلامِصٌ » الالفُ
والميمُ زائدتانِ ، لأنَّهُم يقولونَ دَرَعٌ دَلامٌ ، وبقيَ عليه زَرَّارِقُ
[٩٤ ظ] وقرئَ ناسٌ (٦) للأسدِ لأنَّهُ من فَرَسٍ ، وعَطُودٌ (٧)
للسفرِ البعيدِ ، وتَنُومٌ (٨) لبتِ ، ولا أشكالٌ أن فيها زيادتينِ بين
العينِ واللامِ .

- (١) هَبَيْخُ : الرجل الذي لا خير فيه ، والاحمق ، والمسترخي الكثير
اللحم ، اللسان (هبخ) ٣٢/٤ .
- (٢) كديون : التراب النقيق ، عكس الزيت المخلوط بالتراب الذي
تجلو به للدروع • اللسان (كدن) ٢٣٧/١٧ ، شرح السيرافي
• ٢٢٥/٥ .
- (٣) عَقَنْقَلُ : رملٌ متراكب يشبه الجبل ، أو الجبل فيه عقد •
اللسان (عقل) ٤٩١/١٣ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ .
- (٤) عَثْوَتْلُ : الكثير اللحم ، الكثير الشعر • اللسان (عثل)
• ٤٥٠/١٣ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
- (٥) حَطَطَطُ : أو الحطيط الصغير من الناس المحطوط • اللسان
(حطط) ١٤٣/٩ .
- (٦) قَرَّ ناسٌ : الاسد الضاربي ، ويُطلق على الغليظ الرقبة •
اللسان (فرنس) ٤٤/٨ .
- (٧) عَطُودٌ : السير السريع ، وهو ملحق بالخماسي • اللسان
(عطود) ٢٨٧/٤ .
- (٨) تَنُومٌ : نوع من نبات الارض فيه سوادٌ ، يأكله أهل
البادية ، والإنعام • اللسان (تنم) ٣٣٨/١٤ ، شرح السيرافي
• ٢٢٨/٥ .

(فصل) قوله: «وبعد انلام في نحو ضهياء وطرءاء» (١) .

قال الشيخ: وهما مثالان (٢) يُسْتَقْنَى باحدهما عن الآخر ،
 وإنما كرر المثال لانكالم في ضهياء لأنهم يقولون: امرأة ضهيا
 فقد توهم الاصالة . وقوباء (٣) الى عَرْضِي (٤) ظاهر وعَرْضِي
 نونه وألفه زائدتان، لأنه اسم لثنية فيها معارضة ، فالاشتقاق يرشد
 اليه ، ويقال عَرْضِي وعَرْضِي ، ودَفْقِي (٥) وهَبْرِيَّة (٦)
 واضح ، «سَنَبِيَّة» (٧) التاء الاولى والثانية زائدتان ، أما الثانية
 فلا أشكال ، وأما الاولى فلأنهم يقولون مضى سَنَبِيَّة من الدهر
 يحذف التاء الاولى فدل على أن التاء الاولى زائدة . «قرنوة» (٨)
 وعَنْصَوَةٌ (٩) ، الواو والتاء فيهما زائدتان ، وإنما حكم بزيادة

- (١) طرءاء: شجر ومفرده طرءة ، وقيل طرفاءة . اللسان
 (طرف) ١٢٤/١١ ، السيرافي ٢٢٢/٥ .
- (٢) في ل : (يمكن أن) .
- (٣) قوباء: داء يخرج بالجسد يتقشر ويتسع ويداوى بالريق .
 اللسان (قوب) ١٨٦/٢ .
- (٤) عَرْضِي : الاعتراض في السير ، وعادة يكون في الخيل حيث
 (٣) تمشي معترضة مرة من وجه وفرة من آخر . اللسان ١٥٧/١٧ .
 (عرضن) شرح الشافية ٢٤٥/٨ .
- (٨) دَفْقِي : نوع من المشي : يقال فلان يمشي الدَفْقِي وهي
 أقصى العنق . أساس البلاغة ١٤٥/٨ .
- (٥) هَبْرِيَّة : ما طار من ريش الزغب الرقيق من القطن ، أو
 ما تعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس . اللسان (هبر)
 ١٠٧/٧ .
- سَنَبِيَّة : السنبيطة الحقة من الدهر أو من الوقت . اللسان
 (سنب) ٤٥٧/١ ، الكتاب ٣٤٨/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
- (٨) قَرْنَوَةٌ : نبات عريض الورق يُسْتَعْمَل للدباغة اللسان
 (قرن) ٢١٩/١٧ ، السيرافي ٢٢٨/٥ .
- (٩) عَنصَوَةٌ : الخصلة من الشعر . اللسان (عنص) ٣٢٥/٨ .

الواو دون النون فيهما لأن زيادة الواو أكثر فكان جعلها زائدة أولى •
 « وَجَبَّرْتُ »^(١) الى آخره ظاهر ، بقي عليه ، بَلَصُوصٌ لِنَائِرِ
 وَكَرْدِينَ^(٢) وَرُعُوبٍ^(٣) وَعُرْضَانِي بِمَعْنَى عِرْضَانِي ،
 وَحَمَصِيصٍ^(٤) وَتَنْفَةٍ^(٥) وَتَلْنَةٍ^(٦) •

(فصل) قوله : والثلاثة المتفرقة في نحو إهْجِرَى^(٧) الى آخره •
 قال الشيخ : واضح ، وبقى عليه أَبَاطِيلُ •
 (فصل) قوله : وبين العين واللام في سَلَايِمِ الى آخره •
 قال الشيخ : واضح وبقى مَرْمَرِيْسٍ^(٨) •
 (فصل) قوله : وبعد اللام في صَلْيَانِ^(٩) وَعَنْفُوَانِ^(١٠) •

- (١) جَبَّرْتُ : الجبروت والملكوت فعلوت ، من الجبر والقبر •
 (٢) او عُنُوتٌ وقهرٌ • اللسان (جبر) ١٥٢/٥ •
 كِرْدِينَ : الفأس العظيمة لها رأس واحد وهو الكردن أيضاً •
 اللسان (كردن) ٢٣٨/١٧ •
 (٣) رُعُوبٌ : ورعيبٌ والجمع رعايب : الفتاة البيضاء الناعمة
 أو الضعيف الجبان • اللسان (رعب) ٤٠٦/١ ، شرح
 السيرافي ٢٢٤/٥ •
 حَمَصِيصٌ : بقلة دون الحماض في الحموضة ، وهو جمع
 واحده حمصيصة • اللسان (حمص) ٢٨٣/٨ •
 (٤) تَنْفَةٍ : حين ذلك أو النشاط ، تفعله عند أبي علي وفعله
 عند سيبويه اللسان (تاف) ٣٥٩/١٠ •
 (٥) تَلْنَةٌ : تلونة أو تلننة : أي حاجة اللسان (تلن)
 ٢٢٢/١٦ •
 (٦) إهْجِرَى : الدأب والعادة والديدن • اللسان (هجر) ١١٥/٧ ،
 شرح السيرافي ٢١٦/٥ •
 (٧) مَرْمَرِيْسٌ : الرخام الاملس أو الأرض الصلبة التي لاتنبت ،
 أو الداهية اللسان (مرس) ١٠١/٨ ، شرح السيرافي ٢٢٥/٥ •
 (٨) صَلْيَانٌ : نبت • قال صاحب اللسان كون الصلْيَانِ اذا
 رُعي فروعُه وبقيت اصوله ، اللسان (كدن) ٢٣٧/١٧ •
 (٩) عَنْفُوَانٌ : كل شي أوله وقد غلب على الشباب لايتدن
 النشاط عند الشباب • اللسان (عنف) ١٦٤/١١ ، شرح
 السيرافي ٢٢٣/٥ •

قال الشيخ : ظاهرٌ وعِرْقَانٌ^(١) لأنَّهُ من المعرفة إذ هو بمعناه
 فالفاءُ الثانيةُ والالابُ والنونُ زائدةٌ ، وكِبْرِيَاءُ وَسِيْمَاءُ^(٢)
 واضحٌ : لأنَّهُ من الكِبْرِ وَالسِّيْمَاءِ ، وَمَرْحِيًّا^(٣) ، وبقي عليه
 جَلْبَانٌ^(٤) وجَلِبْلَابٌ^(٥) وَعَمْدَانٌ^(٦) للطويل ، واجْرِيًّا بمعنى
 اهْجِرِيٍّ للمادةِ وِبُلْهِنِيَّةٍ^(٧) للعيشِ الهنيءِ كأنَّهُ من البَلْهِ
 وفيه نظر .

(فصل) قوله : وقد اجتمعتُ متانٍ وانفردتُ واحدةً في نحو
 "افْعَوَانٍ"^(٨) .

-
- (١) عِرْقَانٌ أو عُرْفَانٌ : دويبة صغيرة تكون في الرمل ، وقال أبو
 حنيفة : يجنب ضخم مثل الجراد له عرف . اللسان عرف
 ١٤٧/١١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .
- (٢) سِيْمَاءُ : مقصور وممدود علامة يعلمون بها انفسهم في
 الحرب . الجمهرة (سمي) ٥٤/٣ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .
- (٣) مَرْحِيًّا : نوع من الزجر . اللسان (مرح) ٤٢٩/٣ .
- (٤) جَلْبَانٌ : ذو جلبية ، وذو صوت ، أو شبه الجراب يوضع فيه
 السيف . اللسان (جلب) ٢٦٢/١ .
- (٥) جَلِبْلَابٌ : نبت تلوم خضرته في القيظ ، وله ورق أعرض من
 الكف تسمن عليه الظباء والغنم . اللسان (جلب) ١/٢٢٣ ،
 شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .
- (٦) عَمْدَانٌ : الشاب الممتلئ شباباً أو الضخم الطويل . اللسان
 (عمد) ٢٩٩/٤ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .
- (٧) بُلْهِنِيَّةٌ : من البله أو من العيشة الهنيئة . الكتاب ٣٥٠/٢ ،
 شرح النشافية ٢/٣٣٥ ، اساس البلاغة ١/٣٤ .
- (٨) "افْعَوَانٌ" : ذكر "الافعى" . المنصف ٣/٦٩ ، شرح السيرافي
 ٥/٢١٧ .

قال الشيخ : حكم بزيادة الهزمة الاولى ههنا ولم يجعل
 كصنفون ، لأنه ذكر أفعى وهو منصرف^(١) فوجب أن تكون
 الهزمة^(٢) أصلية لأنها وقعت أولاً مع ثلاثة أصول ، « وإضحيان ،
 واضح لأنه من الضحا لأن معناه المضي » وأرونان^(٣) ، للشديد
 « وأربعماء » [لليوم الرابع لأنه مشتق من الربع لأنه اسم لليوم
 الرابع من الاحد^(٤)] يُقال أربعماء وأربعماء وأربعماء .
 « قاصمء » الى آخره ظاهر ، ووقع في بعض النسخ عند أن وإن
 كانت لغة فيه إلا أنه لا ينبغي ههنا ، لأنه يكون ثلاثة بعد الهمزة
 فيكون من الفصل الذي قبله . « ومالكمان » لأنه من قولهم :
 يا الكع ، وبقي عليه خيزران^(٥) وحيسمان^(٦) نبت ، وبمغنى
 الطويل إذا كان صفة ، وعجيساء^(٧) المشية ، وحوتنان^(٨)

- (١) في و : (منصوب) وهو تحريف .
 (٢) في ب : (وجب أن لا تكون الهزمة زائفة) .
 (٣) آرونان : يقال يوم آرونان : أي شديد . شرح الشافية
 . ٣٩٧/٢
 (٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل . وفي س : (لليوم
 الرابع من الاحد) .
 (٥) قاصمء : فم جحر اليربوع أو جحر اليربوع . اللسان (قصم)
 . ١٤٨/١٠
 (٦) خيزران : نبت تستعمل منه القضبان التي تسمى
 بقضبان الخيزران . أساس البلاغة ١/١٢٠ ، شرح السيرافي
 . ٢٢٢/٥
 (٧) حيسمان : الآدم وبه سمي الرجل حيسمانا ، والعيسمان
 اسم رجل من غزاة . اللسان (حسم) ٢٤/١٥ ، شرح
 السيرافي ٢٢٢/٥
 (٨) عجيساء : الليل ، أو مشية فيها ثقل . اللسان (عجس)
 . ٦/٨
 (٩) حوتنان : موضع وقيل اسم وادٍ . اللسان (حتن)
 . ٢٦٢/١٦

موضع^٢ باتاء والثاء جميعاً ، وفرنداد^(١) موضع^٣ ، ومعيراء^(٢) للحمير لأنه من العير ، ولعيزي^(٣) لبعض^(٤) حجرة اليربوع ويهيري للباطل ومكوري^(٥) للكبير الانف^(٦) ، وهجيري^(٧) ومستحلان^(٧) للسبط الشعر وصحاري^٨ ودياميس جمع ديماس ، وبروكاه^(٨) بمعنى برأكا للنبات في الحرب ، وزعارة^(٩) لسوء الخلق ، وخضاري^(١٠) لطائر أخضر ، وحوصلة لحوصلة ، وخنفقي^(١١) للداية ، وخندق^(١٢) بمعنى طويل مضطرب وقيل بمعنى مجنون .

- (١) فرنداد : موضع ، ويقال اسم رملة مشرفة على بلاد بني تميم . اللسان (فرند) ٣٣١/٤ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .
- (٢) معيراء : مقصور وممدود للحمار . اللسان (عير) ٦/٢٩٩ .
- (٣) لعيزي : حفرة يحفرها اليربوع تحت الارض . اللسان (لغز) ٧/٢٧٣ .
- (٤) في ل : (لبعض) ساقطة . وفي ب ، س ، ت ، ر : (لبعض حجرة اليربوع) ساقطة .
- (٥) مكوري : يقال رجل مكوري نعت له ، وهو اللثيم . اللسان (مكر) ٧/٣٣ ، الكتاب ٢/٣٤٤ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .
- (٦) في و : (أو به الالف) وهو تحريف .
- (٧) مستحلان : شاب طويل حسن القوام ، أو السبط الشعر . اللسان (سحل) ١٣/٣٥٢ .
- (٨) بروكاه : النبات في الحرب والجند ، وأصله من البروك . اللسان (بروك) ١٢/٢٧٨ .
- (٩) زعارة : الصيف ، وبتخفيف الراء : شراسة ، أو سوء الخلق . اللسان (زغر) ٥/٤١٢ .
- (١٠) خضاري : للطير الأخضر . اللسان (خضر) ٥/٣٣١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢ .
- (١١) خنفقي : الداية . اللسان (خنفق) ١١/٣٨١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٥ .
- (١٢) خندق : للطويل ، اللسان (خندق) ١١/٣٨١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٥ .

(فصل) قوله : والأربعة في نحو إسهيب وإحمير أرب .

قال الشيخ : ظاهر " وبقي عليه ترتموت " (١) ؛ لأنه بمعنى
الترنم ، وتقديمه الأول مقدم الخيل .

ومن اصناف الاسم الرباعي

(فصل) قوله فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو
مدحرج .

قال الشيخ : ينبغي أن يقول إلا في نحو مدحرج ومدحرج .
وأما « قنفخر » (٢) فالنون فيه زائدة ، لأنه يقال قنفخر فلو
كانت النون أصلية لأدى الى مثال ليس في الاسم وهو فعلل
ولأنه يقال في معاد القفاخري (٣) للفائق فأرشد الاشتقاق
اليه « كئنتال » (٤) نونه زائدة لما ذكره « كنهبل » نونه
زائدة ، وإلا أدى الى ما ليس من أبنيتهم ، وبقي عليه كنهبل وهو
ضرب من الشجر (٦) فنونه زائدة لما ذكر في اللفظة الأخرى ،
وكذلك قنفخر نونه زائدة لثلا يؤدي (٧) ما ليس من أبنيتهم .

(١) ترتموت : صوت ترنم القوس المنصف ٢٢/٣ ، شرح

السيرافي ٢٢٦/٥ .

(٢) قنفخر : الفائق في نوعه . اللسان (قفخر) ٤٢٤/٦ .

شرح الشافية ٣٥٧/٢ .

(٣) القفاخري : النار الناعم لضخم الجثة ، اللسان (قفخر)

٤٢٤/٦ .

(٤) كئنتال : القصير ، وفي اللسان كئنتال بالهاء القصير أيضاً

قال ومثّل به سيبويه وفسره السيرافي . شرح الشافية ٣٥٩/٢ .

اللسان (كئنتال) ١٢٠/١٤ .

(٥) كنهبل : شجر عظام وهو العضاة ، شرح الشافية ٣٥٩/٢ .

اللسان ١٢٤/١٤ .

(٦) (وهو ضرب من) : ساقطة في ب ، س .

(٧) هنا انتهت السقطة في ش .

(فعمل) قوله: وبعد العين في نحو 'ذَافِرٌ' (١) الى حُبَارِجٍ (٢) .

قال النسخ: 'ظاهر' « وَحَزَنْبَلٌ » (٣) نونه 'زائدة' وإن لم يُعْرَفْ له اشتقاق (٤) لا لعدم مماثله بل لكثرة زيادة النون ثالثة فيما عُرِفَ اشتقاقه 'نحو حَبَنْطِي' (٥) ولو قيل 'إنها أصلية' لم يكن بعيداً ، وقَرَنْفُلٌ (٦) ، نونه 'زائدة' لما يؤدي الى ما ليس في الاسماء وهو قَمَلٌ « وَتَلَكُّدٌ » (٧) الى آخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغة سَمَخَزٌ (٨) بالزاي المعجمة والظاهر أنه الصواب ، وبقي عليه حَفَيْتَلٌ (٩) لشجر ، وبقي عليه هَمْرَشٌ (١٠) وهو عند سيويه من

(١) عَذَافِرٌ : صلب ، عظيم ، شديد ، اسم كوكب ، وهو اسم

الناقة العظيمة . اللسان (عذفر) ٢٣٠/٦ .

(٢) حُبَارِج : ذكر العَبَّارِي . أو دويبة صغيرة . اللسان

(حبرج) ٤٨/٣ .

(٣) حَزَنْبَلٌ : المرأة الحقاء ، وقيل العجوز المتهدمة ، ومن

الرجال القصير . اللسان (حزبل) ١٦٠/١٣ .

(٤) في ل : (فلا يمكن أن يقال انه لا نظير له في الاسماء لو كانت

أصلية لمائلة لسفرجل لأنه قد كثر زيادة النون) .

(٥) حَبَنْطِي : المِطْلَى غَيْظًا . اللسان (حبط) ١٤٠/٩ ، شرح

السيرافي ٢٢٢/٥ .

(٦) قَرَنْفُلٌ : أو القرنفول ، وهو شجر هندي ليس من نبات

أرض العرب . اللسان (قرنفل) ٧٤/١٤ .

(٧) عَتَلَكُدٌ : الغليظ الشديد العنق والظهر من الابل وغيرها .

اللسان (عكلد) ٢٩٣/٤ .

(٨) سَمَخَزٌ : الجسيم من الرجال أو المتكبر أو من الفحول ،

المتمايل في مشيه . اللسان (سَمَخَز) ٩٨/٦ .

(٩) حَفَيْتَلٌ : في اللسان حفييل مملوء لبنا (حفل) ١٦٦/١٣ .

(١٠) هَمْرَشٌ : العجوز المضطربة الخلق . اللسان (همرش)

٢٥٩/٨ . شرح الشافية ٦١/١ .

ذلك مضاعف العين فتكون زيادته واحد بعد العين ، وعند الاخفص
أصله هَمْرَشٌ بجروفيه كلها أصول^(١) مثل جَحْمَرَشٍ^(٢) فلا
يكون من هذا الفصل ، ونَحْوَرَشٍ واوه يُقَالُ جَرُونَحْوَرَشٍ
أي كبير .

(فصل) قوله : وبعد اللام الاولى

قال الشيخ : ظاهر^٣ ، وبقي عليه قُرْنَسٌ^(٣) وهو ما شخص من
الجبل والآله التي يلف عليها ما ينزل وزمرد^(٤) .

[١٩٦] (فصل) قوله : وبعد اللام الاخرة .

قال الشيخ : ظاهر^٥ أيضاً ، وبقي عليه هِنْدَبِي^(٦) بمعنى
هِنْدَبَاءَ^(٧) .

(فصل) قوله : والزيادتان المتفرقتان في نحو حَبْوَكْرَى^(٨)
وخبْتَعُورٍ^(٩) .

-
- (١) انظر شرح الشافية ٦١/١ .
(٢) جَحْمَرَشٍ : العجوز المسنة ، والعظيمة من النساء ، أو الارنب
الضخمة ، المنصف ٥/٣ ، شرح الشافية ٥١/١ ، اللسان
(جحمرش) ١٥٩/٨ .
(٣) قُرْنَسٌ : المغزل ، أو شيء يلف عليه الصوف أو القطن ،
وقرناس شيء بارز من الجبل . اللسان (قرنس) ٥٦/٨ .
(٤) "زَمْرَدٌ" : هو الزبرجد ، أو الزبرجد ، اللسان (زبرجد)
١٧٧/٤ .
(٥) هنا انتهى الخلاف في التقديم والتأخير الذي ابتداء من (١٩٣) .
(٦) هِنْدَبَاءَ : ويقال هِنْدَبِي وهِنْدَبَاءَ ، وهي بقلة اللسان
(هذب) ٢٨٠/٢ .
(٧) (بمعنى هِنْدَبَاءَ) : ساقطة في و ، ت ، ر .
(٨) حَبْوَكْرَى : وهي أعظم الدواهي . اللسان (حبكر) ٢٣٤/٥ .
(٩) خَبْتَعُورٌ : الداهية ، أو السراب ، أو ما يبقى من السراب .
اللسان (ختعر) ٣١١/٥ ، الكتاب ٣٣٧/٢ .

قال الشيخ : ظاهره « وَمَنْجَنُونَ »^(١) وَقَعَ فِي هَذَا الْفِعْلِ
 وَلَيْسَ هُوَ مَوْضِعُهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَتَانِ
 مَفْرَقَتَانِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ الْمِيمَ أَصْلِيَةً وَهُوَ الصَّحِيحُ فَتَوْنُهُ الْأُولَى
 وَالْأَوَى وَالنُّونُ الْآخِرَةُ زَوَائِدُ ، فَيَكُونُ ثَلَاثِيًّا وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَتَانِ
 مَفْرَقَتَانِ وَإِنْ قَدَّرْتَ الْمِيمَ زَائِدَةً كَانَ خَيْرَ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِنْ
 قَدَّرْتَ النُّونَ زَائِدَةً أَيْضًا أَوْ أَصْلًا إِلَى مِثَالٍ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ
 مَقْمُولٌ أَوْ مَنفَعُولٌ وَيَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثِيًّا وَفِيهِ زِيَادَتَانِ
 مَجْتَمِعَتَانِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ لِمَنْجَنِيْقٍ فَانَّهُ مِنْ هَذَا
 الْفِعْلِ وَهُوَ بِمَعْنَى مَنْجَنُونَ وَمَوْافِقٌ لَهُ فِي أَكْثَرِ الْحُرُوفِ فَعَلَطَ
 بِهِ لِمَوَافَقَتِهِ لَهُ فِي أَكْثَرِ الْحُرُوفِ ، وَالْمَعْنَى وَمَنْجَنِيْقٍ عِنْدَ سَبِيوَيْهِ
 فَتَمْلِيْلٌ^(٢) فَالنُّونُ الْأُولَى زَائِدَةٌ وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ وَالْمِيمُ وَالْجِيمُ وَالنُّونُ
 الثَّانِيَةُ وَالْقَافُ أَصُولٌ فَهُوَ رَبَاعِيٌّ فِيهِ زِيَادَتَانِ مَفْرَقَتَانِ ، وَإِنَّمَا
 حُكْمُ زِيَادَةِ النُّونِ لِقَوْلِهِمْ : مَجَانِيْقٌ^(٣) وَحُكْمُ بَأَصَالَةِ الْمِيمِ لِثَلَاثِ
 يَجْمَعُ بَيْنَ زِيَادَتَيْنِ فِي أَوَّلِ اسْمٍ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِثَلَاثِ يُؤَدِّي
 إِلَى مِثَالٍ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَفَتَمْلِيْلٌ كَخَنْدَرِيْسٍ ، وَبَعْضُ
 النَّحْوِيِّينَ يَزْعُمُ أَنَّ الْمِيمَ وَالنُّونَ زَائِدَتَانِ لِقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ
 جَنْقَنَاهُمْ إِذَا رَمَوْهُمْ بِالْمَنْجَنِيْقِ فَأَدَّى الْأَشْتِقَاقُ إِلَى زِيَادَتِهِمَا وَمَا أَدَّى
 إِلَيْهِ الْأَشْتِقَاقُ حُكْمُ بِهِ ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى مِثَالٍ مَا لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ
 وَوَكْنَابِيْلٌ^(٤) ، اسْمٌ مَوْضِعٌ وَوَقَعَ مَنصَرَفًا وَالْأُولَى أَنْ لَا يَنْصَرِفَ

(١) مَنْجَنُونَ : الدُّوَلَابُ الَّذِي يَسْتَقِي عَلَيْهِ • اللِّسَانُ (مَنْجَنُونَ)

• ٣١٢/١٧ • الْكِتَابُ ٢/٣٣٧

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٧

(٣) مَنْجَنِيْقٌ : جَمْعُهَا مَجَانِيْقٌ ، وَهِيَ آلَةٌ تُنْقَذُ بِهَا الْحِجَارَةُ

عَلَى الْحِصُونِ اللَّسَانُ (جَنْقُ) ١١/٣١٩ ، الْكِتَابُ ٢/٣٣٧ •

(٤) كَنْبَابِيْلٌ : اسْمٌ مَوْضِعٌ حَكَاهُ سَبِيوَيْهِ • الْكِتَابُ ٢/٣٣٧ ،

اللِّسَانُ (كَنْبَل) ١٤/١٢٠ •

« وَجِحْنَبَارٌ »^(١) والالف والنون زائدتان وهو الضخم .

(فصل) قوله : والمجتمعتان الى آخره .

قال الشيخ : ظاهر « وَحِنْدَانٌ »^(٢) بالبدال والذال وهو اسم قيلة والاولى ألا ينصرف ، ووقع في أدلة السيراني بالالف واللام وليس بجيد وبقي عليه عَرَقَمَانٌ^(٣) لغة في عَرَقِصَانٍ وهي دابة .

(فصل) قوله : والثلاث في نحو عَبَوْتَرَانٍ^(٤) وعَرِيقِصَانٍ^(٥) .
وَجُخَادِ بَاءٍ^(٦) وِبَرِّ نَاسَاءٍ^(٧) وَعُقْرَبَانَ^(٨) .

قال الشيخ : ظاهر .

-
- (١) جِحْنَبَارٌ : قال الفراء : الرجل الضخم . اللسان (جحنبي) ١٨٨/٥ ، الكتاب ٣٣٨/٢ .
- (٢) حِنْدِمَانٌ أو حِنْدِمَانٌ : القبيلة أو الطائفة . اللسان (حِنْدِمَانٌ) ٥٢/١٥ ، لم يذكر السيراني حِنْدِمَانٌ ، أو حِنْدِمَانٌ ، ، الكتاب ٣٣٩/٢ .
- (٣) عَرَقِصَانٌ ، عَرَقِصَانٌ : نبتٌ وعن السيراني دابة . اللسان (قرفص) ٣٢١/٨ .
- (٤) عَبَوْتَرَانٌ : نبت كالقيصوم في الغبرة الا أنه طيب للاكل ، اللسان (عثر) ٢٠٧/٦ .
- (٥) عَرِيقِصَانٌ : نبت يكون في البادية . اللسان (عرقص) ٣٢١/٨ . الكتاب ٣٣٧/٢ .
- (٦) جُخَادِ بَاءٍ : أبو جُخْدِبٍ وأبو جُخَادِ بَاءٍ : دوية شبيه بالحرباء وهو الجُخْدِبُ . اللسان (جخدب) ٢٤٧/١ .
- (٧) بَرِّ نَاسَاءٍ : الناس أو جميع الناس . (برس) اللسان ٣٢٣/٧ .
- (٨) عُقْرَبَانَ : ذكر العقرب ، اللسان (عقرب) ١١٥/٢ .

ومن اصناف الاسم الخماسي

قال الشيخ : « فَخَنَدَرِيس » ، عندهُ فَعَلَّلِيل ، وهو وزن لم يثبتْ فالاولى أن يكونَ فَنَمَلِيلًا ، وكذلك حكمُ مَنَجْنِيقٍ أن يكونَ فَنَعَلِيلًا . وقال بعضُ الناسِ : النونُ أصليةٌ نظرًا الى أنَّه لم يثبتْ عندهُ زيادةُ انونٍ في الرباعي ثابتهُ فحكمَ على النونِ بالأصالة ، وهو الذي اختارَهُ بأنَّه خماسي ، وإنَّ زيادتهُ واحدةٌ فوجبَ أن تكونَ نونهُ أصليةٌ ، وكذلك « خَزَعَبِيل » (١) واضحٌ وَعَضْرَفُوط (٢) وواوهُ زائدةٌ وإنَّما حكمَ أن مَنَجْنُونٍ ليسَ مثلَ عَضْرَفُوطٍ لأنَّ نونهُ الاخيرةُ لا بدَّ أن تكونَ زائدةً ، فوجبَ ألا يكونَ (٣) مثلَ عَضْرَفُوطٍ ، فاندك قِيلَ ثمَّ لثلا يؤدي الى بناءٍ ليسَ في الاسماءِ ، « وَيَسْتَعُورُ » (٤) مثلَ عَضْرَفُوطٍ لثلا يؤدي الى مثالٍ ليسَ في الاسماءِ من غيرِ رَجَحٍ ، إذْ يَفْعَدُولُ ليسَ من أبنيتهم ، واذا جعلتِ الياءُ أصليةً كانَ مثلَ عَضْرَفُوطٍ فلم يردَّ إلاَّ الى أمثلتهم فكانَ الاولى « وَقَرَطَبُوسُ » (٥) ظاهرٌ « وَقَبَعَثْرِي » (٦) منونٌ ؛ لأنَّ ألفهُ ليستْ للتأنيثِ ، لأنَّكَ تقولُ :

- (١) خَزَعَبِيل : الباطل ، ويقال الاحاديث المستزرفة . اللسان
(خزعبيل) ٢١٧/١٣ .
- (٢) عَضْرَفُوط : دويبة بيضاء ناعمة ، أو ذكر العضة . اللسان
(عضر فط) ٢٢٥/٩ .
- (٣) انتهى الخرم في ش .
- (٤) يَسْتَعُورُ : موضع قبل حرة المدينة كثير العضة موحش .
أو شجر تصنع منه المساويك . اللسان (يستعر) ١٦٤/٧ .
- (٥) قَرَطَبُوسُ : الداهية ، وبكسر القاف الناقة العظيمة . اللسان
(قرطيس) ٥٥/٨ .
- (٦) قَبَعَثْرِي : جمل غليظ شديد ضخم . المنصف ١٢/٣ .

جملٌ قَبَعَشْرَى أَي شديداً ، ولأنَّ أَلْفَ التَّائِيثِ لَا تَلْحَقُ مِثْلَ
 هَذَا الْوِزْنِ فَوَجِبَ صَرْفُهُ ، وَنَيْسَتْ لِلْإِلْحَاقِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ
 لِلْإِلْحَاقِ وَالْخَمْسَةُ الَّتِي قَبْلَهَا أُصُولٌ لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ نِسْبَةُ مَلْحَقٍ
 بِهِ هُوَ عَلَى سِتَةِ أُصُولٍ ، وَنَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فصل) قوله : فإنزِيدةُ الواحدةُ قبلَ الفاءِ في نحوِ أَجْدَلِ
 وَإِثْمِدِ وَإِصْبَعِ وَأَبْلَمِ (١) .

قالَ الشَّيْخُ : وَهُوَ خَوْصُ الْمَقْلِ ، « وَأَكْلَبُ » ، « وَتَنْضُبُ »
 وَهُوَ شَجَرٌ تُعْمَلُ مِنْهُ الْقُصِيُّ ، وَتُدْرَأُ وَهُوَ الْمُدَافِعَةُ فِي حَرْبٍ أَوْ
 خِصْمَةٍ ، « وَتَتَفَلُّ » وَهُوَ الثَّلْبُ وَالْإِنثَى تَتَفَلَّةُ ، وَيُقَالُ :
 تَتَفَلُّ وَتَتَفَلُّ وَتَتَفَلُّ وَتَتَفَلُّ ، فَأَمَّا تَتَفَلُّ وَتَتَفَلُّ فَيُعْنِي
 عَنْهُمَا تَنْضُبُ وَتُدْرَأُ ، وَيُعْنِي أَنْ يُضَبِّطَ عَاسِي الْوَجْهَيْنِ
 الْبَاقِيَيْنِ لِيَحْتَمِلَ الْمَثَلَانِ ، « وَتِحْلَى » وَهُوَ يُحْلَى مِنَ الْإِدِيمِ أَي
 قَشْرٍ أَوْ بَشْرٍ « وَيَرْمَعُ » وَهُوَ حَجَرٌ رَخْوٌ يَنْقُتُ إِذَا
 فَرِكَ ، « وَتَتَفَلُّ وَمَنْبَرٌ وَمَجَالِسٌ وَمُنْجَلٌ وَمُصْحَفٌ
 وَمَنْخِرٌ وَكُسْرُ الْمِيمِ فِيهِ لِلاتِّبَاعِ ، قَالَ سَبْيُوِيَه : مَنْخِرِينَ
 وَمَنْخِرَةً كَسَرُوا (٢) الْمِيمَ فِيهِمَا لِلاتِّبَاعِ ، وَالْأَصْلُ الضَّمُّ وَكَذَلِكَ
 مَنْخِرٌ وَهَبْلَعٌ وَهُوَ الشَّدِيدُ الْبَلْعُ ، وَغَيْرُ الْإِخْفَشِ (٣) يَجْعَلُهُ مِنْ

(١) هذه إعادة للموضوعات ابتداءً من ورقة (٩٥) و) إلى آخر باب
 الأسماء بشكل مغاير عن السابق بحذف أو زيادة لذلك أتبتها
 وهي ساقطة في : ل .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢٨ .

(٣) انظر ابن يعيش ٦/١١٨ ، الأشموني ٤/٢٧٠ .

الرابعي كدرهم بقي عليه يُغْفَرُ اسم علم والضمّة للاتباع ككسرة منخر ، فان أُجيبَ بآته علم منقول عن فعل فلا مدخل له في أوزان الأسماء كتغليب ويشكر فهو مستقيم لو سلم من ضم الياء ، وأما [٩٦ ظ] بعد ضم يائه فهو أشبه بالرتجل فلا وجه لاسقاطه .

(فصل) قوله : وما بين الفاء والعين في نحو كاهل وخاتم

وشامل .

قال الشيخ : الشامل والشمال والشمال من الريح « وضيفم » وهو من نعوت الأسد « وقنبر وجندب » يقال : جندب وجندب وجندب فأمّا جندب فمغنية عن قنبر فيبغى أن يضبط على الوجهين الآخرين ليحمل المثالان « وعنسل » وهو السريع « وعوسج » بقي عليه حيفس وهو القصير ودملص وهو البراق بمعنى دلامص ويقال : دلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد ، وأجر بمعنى آجر أعجمي عرب .

(فصل) قوله : وما بين العين واللام في نحو شمال وغزال

وحمار وغلّام وبعير وعشير .

قال الشيخ : وهو الغبار^(١) « وعليب » وهو اسم واد والصواب صرفه « عرند » وهو الشديد ويقال عرد « وقعود وجدول وخروع » وهو ما لان من الشجر وسدوس وهو ضرب من الطيالة الخضرة والقيلة بالفتح ، والأصمعي يعكس ، وقال

(١) (وهو الغبار) : ساقطة في ش .

ابن حبيب : سُدُوسٌ بنُ أصمَعِ بنِ نَبهانَ بالضم^(١) ، وسَلَّمَ وقِنَّب ،
بقي عليه دُلْمِصٌ وخِمَصٌ وتُبَعٌ لغةٌ في تَبَع .

(فصل) قوله : وما بعد اللام في نحو عَلَقَى .

قال الشيخ : وهو نبتٌ يُنَوْنُ ولا يُنَوْنُ ، « ومِعْزَى
وبُهْمَى ، وهو شوكٌ والواحدُ والجمعُ سواء ، وألَّهُه للتأنيث وقيل
للالحاق ، فواحدةٌ بُهْمَاةٌ ، « وسَلَمَى وذَكَرَى وحَبْلَى
وذَقْرَى ، وهي روضةٌ بالمامة وقال الجرمي دَقْرَى ونَمَلَى
وصَوْرَى^(٢) مِياهٌ قربَ المدينة « وشَعْبَى^(٣) ، وهو اسمُ بلدٍ ،
« ورَعَشٌ » وهو المرتعشُ و « فِرْسِينٌ » وهو مقدمُ خُفِّ البعيرِ
من فرسه إذا دَقَّه ، « وِبِلَغْنٌ » وهو البلاغةُ « وِغْرَدَدٌ » وهو
الارضُ المستويةُ « وشُرْبَبٌ » وهو شجرٌ واسمُ موضعٍ « وعُنْدَدٌ » ،
ويقالُ مالي عنه عُنْدَدٌ أي بدٌّ « ورَمَدٌ » يقالُ رَمَدٌ رَمَدٌ
أي أتى عليه الدهرُ وحالَ عن حاله ، « ومَعَدٌ » وهو موضعُ رجلٍ
الفراس من الدابة إذا ركب ، واسمُ قبيلةٍ ومبناه أُعْلِيَةُ بدليل
تَمَعَدَدٌ إذا تَشَبَّهَ بِمَعَدٍّ في خِثْوَتِهِ العيشِ ، الميمُ لا تَزادُ
في الفعل ، وتَمَدَّرَعٌ وتَمَسَّكَنٌ قليلٌ شاذٌّ والفصحُ تَسَكَّنَ
وتَدَّرَعٌ ، وأيضاً فأنَّه يُقالُ مَعَدٌ إذا عَدَا فهو أشبهُ أنْ
يُشْتَقَّ منه لأنَّهُ موضعُ رجلٍ الفارسِ الذي يبعثها على العدو من

(١) انظر الصحاح ٩٣٤/٢ (سدس) ، اللسان (سندس) ٤١١/٧ ،

تاج العروس ١٦٦/٤ ، شرح السيرافي ٢٢٨/٥ .

(٢) دَقْرَى ، نَمَلَى ، صَوْرَى : ويروى تَمَلَاء ، مِياه أو

مواضع قرب المدينة المنصف ٥٩/٣ ، شرح الشافية ١٠٥/٣ ،

معجم البلدان ٣١٧/٨ ، ٥٦٥/٤ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .

(٣) شَعْبَى : موضع في بلاد بني فزارة ، معجم البلدان ٢٦٩/٥ ،

شرح الشافية ١٦٠/٢ .

أَنْ يَجْعَلَ مِنْ عَبْدٍ يَعِدُّ « وَخِدْبٌ » وَهُوَ الضَّخْمُ الشَّدِيدُ
 « وَجُبْنٌ » بِالشَّدِيدِ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ ، « وَفِلْزٌ » وَهُوَ خَبْثُ
 الْفِضَّةِ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ « ضَهْيًا » بِغَيْرِ مَدَّةٍ بِمَعْنَى ضَهْيَاءِ مَمْدُودًا ،
 « وَزُرْقَمٌ » وَهُوَ الْأَزْرَقُ « وَدَلْقِمٌ » وَهِيَ النَّاقَةُ الْمَسْنَةُ وَالْمِيمُ
 زَائِدَةٌ ، وَالذَّلْتِيُّ وَهُوَ سُرْعَةُ الْخُرُوجِ ، لِأَنَّ لِسَانَهَا يَنْدَلِقُ لِمَدَمِ
 أَسْنَانِهَا ، « وَدَرَجٌ » جَمْعُ دَرَجَةٍ لَفَتْ فِي دَرَجَةٍ ، « وَشَجَمٌ » وَهُوَ
 الشُّجَاعُ وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِ^(١) سَيُويهِ فَعَلَمٌ ، وَذَكَرَهُ سَيُويهِ مَعَ
 سَلَمَبٍ وَخَلَجَمٍ^(٢) .

(فصل) قوله : والزياداتانِ المقتردتانِ بينهما الفاءُ في نحو

أَدَابِرٌ .

قال الشيخ : لم يفسره غير الجرمي فقال الذي يقطع رحمة
 ويدبر عنها فعلى هذا يكون مصروفًا ، قال السيرافي^(٣) غير مستكرٍ
 أن يكون اسم موضع فعلى هذا يجوز أن يُصرف ، « وَأَجَادِلٌ »
 وَهُوَ جَمْعُ أَجْدَلٍ لِلْمَقَرِّ « وَالنَّجَجِجُ » وَهُوَ الْعُودُ وَجَاءَ يَلَنَجَجُ
 وَالْجُوجُ وَيَلَنَجُوجُ وَالنَّدَدُ لِلأُلْدِ وَهُوَ الشَّدِيدُ لِلْخُصُومَةِ ،
 وَمُقَاتِلٌ وَمُقَاتَلٌ وَمَسَاجِدٌ وَتَنَاضُبٌ جَمْعُ تَنَضُّبٍ وَهُوَ شَجَرٌ
 تَعْمَلُ مِنْهُ الْقُسِيُّ ، وَيَرَامَعُ جَمْعُ يَرَامَعُ وَهُوَ حَجَرٌ رَخْوٌ
 يَفْتَتُ إِذَا فَرِكَ .

(فعل) قوله : وبينهما العينُ في نحو عَاقُونَ .

(١) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) الكتاب ٢/٣٣٥ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٥/٢١٦ .

قال الشيخ: وهو الموضع إذا كانت فيه معاطب، وساباط وطومار وخيتام، يقال خيتام وخاتام للخاتم وديماس وهو السرب بكسر الدال وفتحها وينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان، وتوراب^(١) وهو التراب، وقيموم وهو نبت، بقي عليه قناس وهو الشديد من الابل.

(فصل) قوله: وبينهما اللام في نحو قصيرى وقرنبى.

قال الشيخ: وهي دويبة من الحشرات مصروفة، والجائدى اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان، ووقع في المفصل بلام التعريف، والصواب استقطاها، وبلنسى جمع بلصوص على غير قياس وهو طائر^(٢) وخفيد وهو السريع، وجرنبة، وبقي عليه سمهى للباطل وصحارى وعلود للشديد وحبوتن اسم واد.

(فصل) قوله: وبينهما الفاء والعين في نحو عصار.

قال الشيخ: وهي الريح الشديدة، وقيل فيها نار، وإخریط^(٣) وأسلوب وهو الطريق، ويقال للمتكبر أنه في

(١) توراب: توراب، أوراب، الوربة الحفرة، التوريب: أن

تورى عن الشيء بالمعارضات والمباحات، اللسان (درب)

• ٢٩٧/٢

(٢) في ر: (وخبارى وهو طائر)

(٣) إخریط: من أطيب الحمض وهو مثل الرغل تأكله الابل

اللسان (خرط) ١٥٦/٩

أَسْلُوبٌ ، وقال (١) :

١٨٨- أَنُوفَهُمْ مِلْفَحَرٌ فِي أَسْلُوبٍ

وَشَعَرَ الْأَسْتَاهِ فِي الْجِبُوبِ

أي في ظاهر الأرض ، « إِدْرُونُ » (٢) وهو الوسخُ وَيُسْتَعْلَى فِي
الاصِلِ الردي ، « وَمِفْتَحَاح [٩٧ و] وَمَضْرُوبٌ وَمِنْدِيلٌ
وَمُتْرُودٌ ، وَالْمُغْرُودُ وَالْمُغْلُوقُ ضَرْبٌ مِنَ الْكُمَاءِ (٣) ،
وَالْمُغْتُورُ وَالْمُغْتُورُ (٤) الصَّمْغُ ، وليسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (٥)
غَيْرَهَا ، « وَتَمثالٌ وَتَرْدَادٌ وَيَرَبُوعٌ وَيَعْضِيدٌ » (٦) وهو شَجَرٌ ،
« وَتَنْبِيَتٌ » وهو ما يَبْتَ عَلَى الْأَرْضِ ، قَالَ رُوْبَةُ (٧) :

- (١) هذا رجزٌ أوردته السيرافي ولم ينسبه وكذلك اللسان ، أنوفهم
مِلْفَحَرٌ : أي من الفخر فحذف النون ، في الجيوب : أي في
التراب ، وأنفه في اسلوب : إذا كان متكبراً ، شرح السيرافي
٢١٦/٥ ، اللسان (سلب) ٤٥٦/١ .
- (٢) إِدْرُونُ : الدرن أو لدنس أو الخبث ، شرح السيرافي ٢١٦/٥ ،
اللسان (درن) ١٠/١٧ .
- (٣) انظر شرح الشافية ١٨٧/١ .
- (٤) الْمُغْتُورُ وَالْمُغْتُورُ : نوع من الصمغ أو صمغ الإجازة
اللسان (غفر) ٣٣٣/٦ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ ، شرح
الشافية ١٨٧/١ .
- (٥) (كلام العرب) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ر .
- (٦) يَعْضِيدٌ : شجر أو بقلة زهرها أصفر ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ ،
اللسان (عَضْد) ٢٨٦/٤ .
- (٧) البيت للعجاج في ديوانه وليس لرؤية كما ذكر الشيخ ،
وصدده (رآني الآدلاءِ بِهَا شَتِيَتٌ) ، جاءَ فِي الْجُمُهرَةِ
(مُلْسَاءِ) مَكَانَ صَحْرَاءِ ، وَ (تَنْبِيَتٌ) مَكسورة التاء ،
الشَتِيَتِ : المتفرق ، الديوان ١٨٣/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ ،
جمهرة اللغة ٣٧٤/٣ اللسان ١٩٨/١ مادة (نبت) .

صَحْرَاءُ لَمْ يَنْبَتْ بِهَا تَنْبِتٌ

وعن ابن دريد كسر التاء (١) فينبغي أن يُضْبَطَ عليهما ليحصل
المثالان ، ولو قَدَّرْنَا أَنَّ الْكِسْرَ لِلاتِّبَاعِ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَفْعَلًا
ومثله بِمَنْخَرٍ وَالْكَسْرُ لِلاتِّبَاعِ ، « وَتَدْنُوبٌ » (٢) وهي البسرة إذا
أُرْطِبتَ مِنْ أَسْفَلِهَا وَلَمْ (٣) وَيَبْلُغِ النِّصْفَ ، « وَتَنْوُطٌ » وهو طائرٌ
يعلقُ بِيضَهُ فِي أَغْصَانِ الشَّجَرِ فَيُسَمَّى تَنْوُطًا مَنْ نَطَطَ الشَّيْءُ
بِالشَّيْءِ وَنَوُطَتُهُ إِذَا عَلِقَتْهُ بِهِ ، وَوَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ تَنْوُطًا عَلَيَّ (٤)
مِثَالُ تَبَشَّرَ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَعْرِفُ
فِي هَذِهِ اللَّفْظِ ، وَمِنْهَا مَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ مِثَالِ تَفَعَّلَ ، وَمِنْهَا لَزُومُ
التَّكَرُّارِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، فَالصَّوَابُ « تَنْوُطٌ » وَهُوَ مَصْرُوفٌ
« وَتَبَشَّرَ » وَهُوَ طَائِرٌ ، وَجَاءَ تَبَشَّرَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ عَلَيْهِمَا
لِيَحْصَلَ الْمَثَلَانِ وَالصَّوَابُ صَرْفُهُ « وَتِهَيْطٌ » وَهُوَ اسْمُ أَرْضٍ وَوَقَعَ
بِالْمَفْصَلِ مَصْرُوفًا ، وَوَقَعَ فِي أُبْنِيَةِ السِّيْرَانِي (٥) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَبَقِيَ
عَلَيْهِ أَسْرُوعٌ وَهُوَ دَوِيْبَةٌ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ وَتُضَمُّ هَمْزَتُهُ فَيَكُونُ
كَسَلُوبٍ وَيُسْرُوعٌ لَفْظٌ فِي أَسْرُوعٍ وَتُفْتَحُ يَأْوُهُ فَيَكُونُ
كِيْرَبُوعٍ ، وَتَوْتُورٌ وَهِيَ حَدِيدَةٌ تُوسَمُ بِهَا الْإِبِلُ .

(فصل) قوله : وبينهما العين واللام في نحو خَيْرَ لِي وَخَوَزَ لِي

وَخَيْرَ لِي وَخَوَزَ لِي .

-
- (١) انظر الجهمرة ٣/٣٧٤ ، شرح السيراني ٥/٢٢٦ .
(٢) تَدْنُوبٌ : لبسر الذي قد يبدأ فيه الارطاب من قبل ذنبه .
واحدته تَدْنُوبَةٌ ، اللسان (ذنوب) ١/٣٧٦ .
(٣) (ولم) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٤) (على) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س .
(٥) انظر شرح السيراني ٥/٢٢٦ .

قال الشيخ: لضرب من المشي فيه تبختر، وخيزري
 معناه معنى خيزلي، ووقع في المفصل بالياء والصواب أن يكون
 الخوزري وإلا فقد كرر المثال بلا فائدة، وأسقط فوعلي،
 وحنطاو وحنطاو وحنطاوة العظيم البطن، وقيل القصير
 والنون والواو مزيدتان كزيادتهما في كنتاوي وهذا أحسن ما قيل
 فيه، وبقي عليه كوالل وهو القصير، قال ابن دريد كوالك^(١)
 بالكاف، وأجر أعجمي معرب^(٢).

(فعل) قوله: وبينهما الفاء والعين واللام في نحو أجفلي.

قال الشيخ: بمعنى جفلي للكثرة، ويقال دعاه الجفلي
 إذا عم ولم يخص، « وأترج وإرزاب » وهو الغليظ قال:

إنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَابًا
 كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا^٨

بقي عليه يهير وهو الباطل، وتحلبة وتحلبة لما حلبت قبل
 أن يضر بها الفحل، وترعية بمعنى الراعي وتشدد، ومنديبي
 وهو الندب الخفيف في الحاجة.

(فعل) قوله: وانزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في نحو
 منطيق ومطيع.

(١) جاء في الجمهرة: ورجل كوالل ولم يذكرها بالكاف، وقال
 السيرافي: وذكر الديردي في بعض ماليه (كوالك)
 بالكاف، الجمهرة ٢/٢٨٨، شرح السيرافي ٥/٢٢٧.
 (٢) انظر الكتاب ٢/٣٤٢.

قال الشيخ : وهو اسم فاعل من استطاع بمعنى أطاع والسين زائدة ملناة فلذلك بقي ضم الياء على حاله « ومهراق » اسم مفعول من أهرق بمعنى أراق زيدت فيه الهاء أو كان أصله أراق قلبت الهمزة معها ، وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك ، « أنتمحل » بالتان المسن « وأنقحر » مثله وهو تكرير .

(فصل) قوله : وبين الفاء والنين في نحو حواجز .

قال الشيخ : وقع في كتاب سيبويه بالتمثيل بحواجز بالزاي^(١) جمع حاجز وهو مثل الحوض ، ذكرها في الاسماء فيجوز أن يكون المصنف جمل ، وضعها حواجز ، ويجوز أن يكون تصحيفاً ، « وغيايم » : جمع غيلم وهي السلحفاة والمرأة الحسنة ، « والغيلم » بالعين المهملة : البئر الغزيرة الماء ، « وجنادب » جمع جندب « ودوأسر »^(٢) للشديد الماضي ، وصيهم وجاء مخففاً للتصير والذي يرفع رأسه وللغليظ ، بقي عليه دمالص بمعنى دلامص وهو البراق .

(١) ذكر سيبويه هذه الكلمة في موضعين ، فقال في الاول : فما كان من الاسماء على فاعل فانه يكتسر على فواعل نحو (حاجر وحواجز) ذكرها بالراء المهملة . الكتاب ١٩٨/٢ ، وقال في الثاني : في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة من غير الفعل ، ويكون على فواعل في الاسم والصفة نحو حوائط ، وحواجز وجوانيز) ذكر ذلك بالزاي ، الكتاب ٣١٨/٢ ، والظاهر أن سيبويه قصد في الاول جمع (حاجر) وهو المنهبط الذي يمسك الماء ، وفي الثاني جمع (حاجز) الذي يحجز بين المتقاتلين ، وكل ذلك ذكره الزمخشري في أساس البلاغة . ٨٢ ، ٨١/١

(٢) دوأسر : الماضي الشديد ، اللسان (دسر) ٣٧١/٥ .

(فصل) قوله: «وبين العين واللام في نحو كلاء» .

قال الشيخ: وهو الموضع الذي تُحبَس فيه السفن ،
«وخطاف وحناء وجامواخ» : وهو النهر العظيم ، و«جريال»
اسم للخمر «وعصواد» وهو موضع الحرب والفصيح كسر
عنه ، وقال الجرمي : معناه الجلبة والصباح^(١) ، «وهيخ» وهو
العظيم والصبي ، والأثني هيخة^(٢) «وكديون» وهو دردي الزيت ،
و«بطيخ»^(٣) و«قبيط»^(٤) وهو الناطق ، ويقال قبيط وقبيام
وصوام وعقنقل وهو الجبل من الرمل ، وعقنقل الضب كشيته
وهي تخمته «وعثونان» وهو الشول وهو المسترخي «وعجول
وهو العجل» «وسبوح»^(٥) و«مرييق»^(٦) وهو شبيه بالعصفر
«وحطاطط» وهو الصغير كأنه حط عن جرم كبير ، «ودلامص»
بقي عليه زرارق جمع زرق لطرر ، وفريانس من نعوت
الأسد ، وعطود^(٧) وهو السفر البعد ، وتنوم وهو نبت يقال إنه
الشهدانج .

(١) ورد في اللسان (عصواد وعصواد) بالكسر والضم ،
ومعناه الجلبة والاختلاط في الحرب والخصومة . اللسان
• (عصد) ٢٨٣/٤

(٢) بطيخ : شجر كالجبال يمتد على الارض واحده بطيخة ،
اللسان (بطخ) ٤٨٦/٣

(٣) قبيط : القباط وهو الناطق مشتق منه ، شرح السيرافي
• ٢٢٥/٥ ، اللسان (قبط) ٢٤٨/٩

(٤) سبوح : من صفات الله عز وجل ، قال ثعلب كل اسم على
فعل مفتوح الا سبوح وقندوس فان الضم فيه أكثر .
اللسان (سبح) ٣٠١/٣

(٥) مرييق : حب العصفر . اللسان (مريق) ٢١٨/١٢

(٦) عطود : السير السريع ، اللسان (عطود) ٢٨٧/٤

[٩٧ ظ] (فصل) قوله : وبعد اللام في نحو ضَهِيَاء .

قال اشخ : وهي أرض لا نبات بها والمرأة التي لا يبت لها ثدي وأيضاً التي لا تحيض وجاء « ضَهِيَاء » مهموزاً ومقصوراً ، « وطَرْفَاء » شجرة واحدة طرفة « وقوْبَاء وعلِيَاء ورَحَضَاء وسِيرَاء »^(١) وهو ضرب من ثياب الحرير ، « وجَنْفَاء » موضع ، « وسَعْدَان » وهو نبت وكَرَوَان وكِرَوَان^(٢) وسِرْحَان وهو الذئب والأسد أيضاً ، إلا أن كَرَوَاناً مثله ، وعثمان وطرَبَان^(٣) وهي دابة منتنة الريح ، والسَّبْعَان وهو موضع ، والسلطان وعَرْضَنِي وهي مثية مراضة وجاء عَرْضَنِي وينبغي أن يُضْبَطَ عليهما ليحصل المثالان ، وجاء فيهِ عَرْضَنِي ، ودَقْتَنِي وهو ضرب من السير ، وجاء بكسر العين وفتحها فينبغي أن يُضْبَطَ عليهما ليحصل المثالان وهَبْرِيَّة وهو الحزَّاز في الرأس وسَنْبَتَة من الدهر حين وسَنْبَت مثله ، وقَرْنُوَّة وهو نبت يَدْبَغُ به وعَنْصَوَّة وهو اثنتا عشرة المتفرقة ، وجَبْرُوت وفسطاط ، والنُسْطَاط الخيمة وجَلْبَاب وهو القيص ، وحَلِيَّت وصَحْمَح وهو الغايظ ، والفراء يجعل صَمَحْمَحاً^(٤) مثل سَقَرَجَل

(١) سِيرَاء : ضرب من البرود ، وقيل هو ثوب مُسِير فيه

خطوط تعمل من القز كالسيور ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ ، اللسان (سير) ٥٧/٦ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .

(٢) كِرَوَان : ساقطة في ر .

(٣) طِرَبَان : دويبة صغيرة منتنة الريح صغيرة القوام طول

قوائمه قدر نصف اصبع وعرضه شبر ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ ، اللسان (ضرب) ٦٠/٢ .

(٤) قال الفراء : في مَرْمَرِيْس وصَمَحْمَح انه فَعْلَلِيلٌ

وَفَعْلَلٌ ، قال : ولو كان فَعْفَعِيلًا أو فَعْلَعْلًا لكان

صَرَصَرًا ووزلزلَ فَعْفَعٌ ، شرح الشافية ٦٣/١ .

« يذُرْحَرَجٌ »^(١) إذ ليس في الكلام مثل 'سَفَرٌ جَلٌّ' وخروج اللفظ عن أبنية كلامهم أحد الأدلة على زيادة الحرف فيه ، وذرْحَرَجٌ وهي دويبة ذات سُمٍ إذا أَكَلَتْ في طعامٍ ، واحدة الذَّرَارِيحُ ، وبقي عليه بِلَاصُوصٌ وهو طيرٌ وجمعه بِلَنَصٌ ، وكرْدِينٌ وهي جلة التمر ، ورُعْبُوبٌ للناعمة البدن ، وعَرْضَنِي وحَسَمِيصٌ وهو نبتٌ ، وَتَشْفَةٌ وفيه نظرٌ يُقَالُ جِثَكَ عَلَى تَشْفَةٍ ذَلِكَ وَتَشْفَتُهُ ذَلِكَ ، وَإِقَانُهُ أَي بِالْقُرْبِ مِنْهُ ، وَقَوْلُهُمْ : تَشْفَتْهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِتَاءَ أَصْلِيهِ فَيَكُونُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ ، وَقَوْلُهُمْ : إِقَانٌ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِتَاءَ زَائِدَةٌ ، فَيَكُونُ وَزْنُهُ تَفْعَلَةٌ فَلَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ ، وَتَلْنَةٌ وَهِيَ الْحَاجَةُ ، قَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ^(٢) :

١٩٠ يَا حُرًّا أُمْسَتْ تُلْنَاتُ الصَّبَا ذَهَبَتْ
فَلَسْتُ مِنْهَا عَلَى عَيْنٍ وَلَا أَنْرِ

(فصل) قوله : « والثلاث المنفرقة » في نحوِ إهْجِرَيْ وَمَخَارِيْقَ وَتَمَائِيلَ وَيَرَابِيحَ .

(١) ذُرْحَرَجٌ : دويبة أعظم من الذباب لونها مبرقش لها سم إذا أَكَلَتْ في طعام ، شرح السيرافي ٢١٩/٥ ، اللسان (ذرح) ٣٦٦/٣ .

(٢) البيت أورده الزمخشري في أساس البلاغة ونسبه أيضاً لابن مقبل ، والرواية فيه (تليات) بالياء وهو الصحيح ، لأنه التَلْنَةُ : الحاجة ولا يستقيم ذهب (حاجات الصبا) ، والتَلْيَةُ : البقية ومعها يستقيم المعنى في البيت . أساس البلاغة ٤٤/١ ، وكذلك بالياء في المقاييس والديوان ، المقاييس ٣٥١/١ ، الديوان ص ٧٣ .

قال الشيخ : جمع ' يَرْبُوعٌ وهو دويبة ' ، وبقي عليه ' أَباطيل ' .

(فصل) قوله : ' والمجتمعة قبل الفاء في مُسْتَفْعِلٍ ' .

قال الشيخ : بكسر العين وفتحها وينبغي أن يُضْبَطَ عليهما
ليحصل المثالان .

(فصل) قوله : ' وبعده العين والسلام في نحو مَلَائِمٍ
وقرأ أويح .

قال الشيخ : بقي عليه مر مرتين .

(فصل) قوله : ' وبعده اللام في نحو صِلْيَانٍ ' .

قال الشيخ : وهو نبتٌ واللامُ مشددةٌ والياءُ مخففةٌ ،
' وَعَنْفُورَانٌ ' ، وهو ابتداءُ الشَّبابِ ' وعِرْفَانٌ ' ، وهو المعرفةُ وقيل
الكَرَى كقولهِ (١) :

١٩١ كَفَانِي عِرْفَانُ الْكَرَى وَكَفَيْتُهُ
كَأْوُ النَّجُومِ وَالنَّطَاسُ مُعَانِقُهُ

(١) البيت للراعي النميري ، ورواية السيرافي في شرحه كلا
النجوم ، والعرفان : اسم رجل ، ورواية الديوان (عرفان)
بغير تعريف ، وكلمات النجوم ارتقيتها ، لأن عرفان كفاني
الاشتغال بالنوم ، الكرى : السهر . شرح السيرافي ٢٢٣/٥ ،
الديوان ص ١٠٩ ، الحماسة للمرزوقي ٣٠٩ .

« وتَهْمَان » وهو أولُ الشيء وقيلَ الشَّاطُ ، « وكَبْرِيَاءُ »
 وسَيِّمِيَاءُ ، وهي العِلاَةُ وَيُقَالُ السَّيِّمَاءُ وهو وزنُ كَبْرِيَاءُ فلا
 معنى لآعَادَتِهِ « ومُرْحِيَاءُ » وهو رَجَزٌ عِنْدَ الرَّمِي بَقِيَّ عَلَيْهِ جَلِيَّانٌ
 وهي بَقْلَةٌ وحَلِيبٌ وهو نَبْتُ وَأَجْرِيَاءُ بِمَعْنَى إِهْجِرِيَّ ،
 ورَغَبُونَاً وبَلَهْنِيَّةٌ وهو العَيْشُ الَّذِي لَا كَدْرَ فِيهِ .

(فصل) قوله : وقد اجتمعتُ تَتَانِ وانفردتُ واحدةً في نحو
 أفْعَوَانِ .

قالَ اشْيَخُ : وهو الذَكَرُ من الأَفَاعِي « وإِضْحِيَّانِ » وهو
 المُضِيِّ ، « وأرُونَانِ » يُقَالُ يَوْمَ أَرُونَانَ أَي شَدِيدٍ ، قالَ
 النابغة (١) :

١٩٢ فَتَلَّلَ لِنَسْمَوَةَ التُّعْمَانَ مِنْهُ
 عَلَيَّ سَفَوَانَ يَوْمَ أَرُونَانَ

(١) هو النابغة الجعدي ، ورواية الديوان ص ١٦٤ والكتاب
 والسيرافي والصحاح والاضداد (منا) بدلا من منه ، ورواية
 الديوان والتنبيهات والصحاح والخزانة وأساس البلاغة
 (أروناني) ، أرونان : الشديد ، سفوان : اسم ماء ، الكتاب
 ٣١٧/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الديوان ص ١٦٣ ، الاضداد
 ص ١٤٢ ، التوجيه ١٤٩ ، التنبيهات ص ١٦٠ ، الصحاح
 (دون) ٢١٢٧/٥ ، الخزانة ٣٠٩/٤ ، اساس البلاغة ٧/١ ،
 والبيت المذكور هو التاسع من القصيدة والذي بعده هو الرابع
 وليس الاول .

وبعض الناس يقول : القافية مجرورة وأولها^(١) :

أَلَا أَبْلِغُ بُنْيِي خَانَ رَسُولًا
أُحَقَّقًا أَنْ أَخْطَلِكُمْ هَجَابِي

فَيَحْتَمِلُ الامرين : أحدهما أن يكون إقوآء والآخر أن يكون
نَسَبَ الزمت^(٢) ، كقوله^(٣) :

والدهرُ بالإنسانِ دَوْرِي^{١٩٣}

وإنما هو دَوَّارٌ ، وأرْبَعَاءُ لِيَوْمِ الأربَعَاءِ المُخْتَارِ عند ثعلب ، قال
سيبويه : فيه لفتان : الأربَعَاءِ والأرْبَعَاءُ ، فتحُ الهَمْزَةُ والبَاءُ
وكسرهما^(٤) ، والأربَعَاءُ بالكسرِ عند سيبويه جمعُ ربيع ، والأرْبَعَاءُ ،
وقعَ في المُفْعَلِ مضمومُ الهَمْزَةُ والبَاءُ وهو غريبٌ وينبغي أن

(١) البيت من قصيدة للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤ يهجو بها

الاحطل وبني سعد بن زيد مناة ، بنو خلف : رهط الاحطل

والبيت في الكتاب ٤٦٩/١ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الاشموني

١٨٥/١ ، الخزانة ٣٠٦/٤ ، ٣٠٨ ، همع الهوامع ٧٢/١ ،

الدور اللوامع ٤٧/١ ، العيني على الاشموني ١٨٥/١ .

(٢) هذا التعليل للسيرافي في شرحه على الكتاب ، والشيخ نقلته

نصاً ، انظر شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

(٣) البيت للعجاج وصدوره : (أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَيْنَسْرِي)

والخطاب فيه لنفسه ، أَطْرَبًا : أنْطَرَبُ وأنتَ شيخٌ كبيرٌ ؟

الدواز صفةٌ للدهر ، أي يدور بالإنسان من حال الى حال ،

الكتاب ١٧٠/١ ، ٤٨٥ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الديوان

٤٨٠/١ ، الخصائص ١٠٤/٣ ، ابن يعيش ١٣٩/٣ ، الايضاح

للفارسي ص ٢٩٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ١٩ ، الاضداد

ص ١٦٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/٢ ، المقتضب

٢٢٨/٣ ، الصحاح (دور) ٦٦٠/٢ ، الخزانة ٥١١/٤ ، همع

الهوامع ١٩٢/١ .

(٤) انظر الكتاب ٣١٧/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

يُضْبَطُ هَذَا^(١) عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذِينِ ذَكَرَهُمَا سَيُويهِ لَا غَيْرُ لِيَشْمَلَ
 الْوَزْنَيْنِ « وَقَاصِعَاءُ » وَالْقَاصِعَاءُ ، وَالتَّافِقَاءُ مِنْ جَحْرِ الْيَرْبُوعِ ،
 « وَفَسَاطِيطُ^(٢) » وَسَرَاحِينُ ، وَتَلَاءِنَاءُ وَسَلَامَانَ ، وَهِيَ فِي طَيِّ
 وَمَذْحَجٍ وَقَضَاعَةَ وَقَيْسٍ وَغَيْلَانَ ، وَسَلَمَانَ فِي مُرَادِ رَهْطِ
 عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ^(٣) ، « وَقَرَّاسِيَّةُ » وَهِيَ الْفَحْلُ الْعَظِيمُ ،
 « وَقَلَمَنْسُوءُ وَخَنْفُسَاءُ وَتَيْحَانُ » وَهُوَ الْمُتَرَضُّ إِمَّا لَا يَعْصِيهِ ،
 « وَعُمْدَانُ » وَهُوَ الطَّوِيلُ ، وَفِي نَسْخَةِ الْمَبْرَدِ مِنْ كِتَابِ سَيُويهِ
 عُمْدَانُ^(٤) ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا فَقَدْ أُسْقَطَ فَعُمْدَانُ ،
 « وَمَلَكَعَانَ » مَلَكَعَانَ وَمَكْرَمَانَ (وَمَلَامَانَ^(٥)) أَسَاءُ تَقَعُ فِي
 النَّدَاءِ وَمَلَكَعَانَ [٩٨ و] وَمَكْرَمَانَ مِنَ الْعَبُودِيَّةِ وَالْهَجْنَةِ مِنْ
 الْكِرَامَةِ ، وَمَلَامَانَ مِنْ^(٦)) اللَّوْمِ بَقِيَ عَلَيْهِ خَيْزُرَانَ وَحَيْسَمَانَ
 وَهُوَ نَبْتُ ، وَيُقَالُ رَجُلٌ حَيْسَمَانٌ أَيُّ طَوِيلٌ سَمِينٌ أَدَمٌ ،
 وَعَجْحِيَسَاءُ وَهِيَ مَثَبَةٌ ، وَحَوْتَمَانُ وَهُوَ مَوْضِعٌ بَاتْسَاءٍ وَائْتَاءٍ ،
 وَمُسْحَلَانُ وَهُوَ السِّبْطُ الْجَمَّةُ وَفِرْنَدَادُ وَهُوَ مَوْضِعٌ وَمَعْيُورَاءُ
 اسْمٌ لِلْحَمِيرِ وَلغَيْرِ بَعْضِ حَجَرَةِ الْيَرْبُوعِ ، وَيَهَيَّرِي لِلْبَاطِلِ

- (١) (هذا) : ساقطة من و .
 (٢) سَرَاحِينُ : جمعٌ مفردُهَا سِرْحَانٌ : وَهُوَ الذَّنْبُ أَوْ الْأَسَدُ
 أَوْ السَّيْدُ ، اللَّسَانُ (سِرْح) ٣١١/٣ .
 (٣) وَسَلَامَانَ وَهُوَ فِي طَيِّ ٠٠ الخ هذا النص أخذهُ الشَّيْخُ مِنْ
 شَرْحِ السِّيْرَانِيِّ عَلَى كِتَابِ سَيُويهِ ، أَنْظِرْ شَرْحَ السِّيْرَانِيِّ
 ٢٢١/٥ ، اللَّسَانُ ١٩٢/١٥ (سَلَم) .
 (٤) فِي الْكِتَابِ وَشَرْحِ السِّيْرَانِيِّ ضَبِيطَ (عُمْدَانُ) عَلَى فَعْمَلَانَ ،
 ٣٢٤/٢ ، ٢٢٣/٥ .
 (٥) (مَلَامَانَ) : ساقطة من ب ، س .
 (٦) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : ساقط من ش .

ومَكْوَرَىَ للعظيمِ روثه الأَنْفِ ، هَجِيرِي وصَحَارِي ودِيَامِيسَ
وبرُوكَاءَ بمعنى بَرَآكَاءَ وهو الثِّبَاتُ في الحربِ ، وزَعَارَةٌ وهوسوءُ
الخلقِ ، ويُقَالُ حَمَارَةٌ لثمِّدَةِ الحرِّ وصَبَارَةٌ لثمِّدَةِ البَرْدِ وليسَ
في الكلامِ غيرها وخُضَارِي وهو طائرٌ أخضرٌ وحَوْصَلَاءُ وحَوْصَلَةٌ
للحوصلةِ ، وخَنْفَقِيقٌ وهي الداهيةُ وخَنْدَقُوقٌ وهو نبتٌ يُقَالُ
له الذُرْفُ وهو نَبَطِيٌّ مَرَبٌّ ولا يُقَالُ الخَنْدَقُوقَا .

(فصل) قوله : والاربعةُ في نحوِ إِشْهِيَابٍ وإِحْمِيرٍ آر .

قوله النَمِخُ : ظاهرٌ وبقي عليه تَرْتَمُوتٌ وهو تَرْتُمُ القوسِ
عندَ النَّزْعِ ، وتقدمتهُ وهي لغةٌ في التقدمةِ ، وهي أولُ تقدمِ الخيلِ .

ومن اصنافِ الاسمِ الرباعي

قال النَمِخُ : الأَصُولُ « جَعْفَرٌ وزَبْرَجٌ وهو الذهبُ »^(١)
وقيلَ الأحمرُ وقيلَ السحابُ الرقيقُ ، « دُبُرُثْنٌ ، وهو للسمعِ
وللطائرِ كالأصبعِ للإنسانِ ودرهمٌ وفِطْحَلٌ ، والفِطْحَلُ اسمُ
زمانٍ تزعمُ العربُ أَنَّ الحِجَارَةَ كانتْ فيه رَطْبَةً ، قالَ رؤبهُ^(٢) :

١٩٤- فَقَلْتُ لَوْ عُمِّرْتُ عُمَرَ الحِيسَلِ
أَوْ عُمِرَ نُوحٌ زَمَنَ الفِطْحَلِ

(١) (وهو الذهب) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٢) سئِلَ رُوْبَةُ عن الفِطْحَلِ فقال : أيامَ كانتِ الحِجَارَةُ فيه
رَطْبًا ، الحِيسَلُ التأييدُ ، والبيتُ في شرح السيرافي ٢٢٩/٥ ،
النوادر لأبي مسحل الاعرابي ٤٧/١ ، اللسان (فطحل)
٥٢٢/١١ ، الأزمنة والامكنة ٢٢٩/١ ، رواية الديوان (سِنِ
الحِيسَلِ) مكان (عمر الحِيسَلِ) الديوان ص ١٢٨ .

(فصل) قوله : والزيادةُ الواحدةُ قبلَ الفاءِ لا تكونُ إلاّ في نحو مُدَحَّرِجٍ •

(فصل) قوله : وبعدَ الفاءِ في نحو قِنْفَخَرٍ •

قالَ الشيخُ : القِنْفَخَرُ القِنْفَخَرُ والتُنْفَاخِرِيُّ التُنْفَاخِرِيُّ الفائقُ في نوعه « وكُنْتَالٍ ، وهو القصيرُ ، « وكَنْهَبَلٍ ، وهو ضربٌ من الشجرِ •

(فصل) قوله : وبعدَ العينِ في نحو عُدَافِرٍ •

قالَ الشيخُ : وهو الغليظُ الجانبِ ، « وَسَمِيدَعٍ ، وهو السيدُ ، « وَقَدَّ وَكَسٍ ، وهو الشديدُ ، واسمُ حيٍّ من تغلبَ بن وائلٍ ، « وَحَبَّارِجٍ وَحَزَنْبَلٍ ، وهو القصيرُ ونباتٌ أيضاً حَكِيمٌ بزيادةِ النونِ وإن لم يُعرفْ له اشتقاقٌ لأنَّ النونَ قد كثرَ زيادتها ثلاثةً ساكنةً فيما عُرِفَ بالاشتقاقِ نحو حَنْبَطِيٍّ وشبهه فكانَ حملاً على ما كثرَ أوّلَى من حملةِ على ما قلَّ كسَفَرٍ جَلٍ وَقَرَنْفَلٍ وعلكدٍ وهو الغليظُ ، وقالَ المبردُ : العجوزُ المسنةُ ^(١) كالعلكدِ ، وهَمَّقِعٌ ^(٢) وهو نبتٌ وشَمَخَرٌ وهو المتّظمُ وفي كتابِ سيويهِ شَمَخَزٌ ^(٣) بالزاي ، وبقي عليه حَفَيْتَلٌ وهو شجرٌ وهَمَرِشٌ

(١) في اللسان (العلكد) العجوز الصخابة أو الغليظ الشديد ، اللسان (علكد) ٢٩٣/٤ ، ٢٩٥ ، الكتاب ٢/٢٣٩ •

(٢) هَمَّقِعٌ : ضرب من ثمر العضاة واحده هَمَّقِعَةٌ ، أو الاحمق ، اللسان (همقع) ٢٥٥/١٠ ، الكتاب ، ٢/٢٣٩ •

(٣) في الكتاب (شَمَخَز) بالراء وليس بالزاي كما ذكر الشيخ ٢/٢٣٩ •

وهو عند سيويه رباعي مضاعف العين ووزنه 'فَعَلَلِ' ، وعند
 الأختس وزنه 'فَعَلَلَلِ' مثل 'جَحْمَرِشْ وَأَصْلُهُ' عنده
 مَحْرِشْ^(١) فأدغمت النون في الميم ، ونَحْوَرِشْ يُقالُ جِرُورُ
 نَحْوَرِشْ أَي كَبِيرٌ ، قال السيرافي^(٢) : وهو ملحق بِجَحْمَرِشْ
 بزيادة الواو .

(فعل) قوله : وبعد اللام الأولى في نحو قِنْدِيلِ^(٣)
 وزَنْبُورِ^(٤) ، وغَرْنِيقِ^(٥) .

قال الشيخ : وهو السَّيْدُ ، « فَرْدُوسٍ »^(٦) ، وهي الروضة ،
 « قَرَبُوسٍ » ، وقع في موضعه مثله سيويه وقر قوس^(٧) وهو
 اتقاع الاملس فيجوز أن يكون غَيْرُهُ 'بَقَرَبُوسٍ' ، ويجوز أن
 يكون تمحيقاً من الناقلين ، « وَكَنْهَوْرٍ »^(٨) وهو السحاب العظيم

-
- (١) انظر شرح الشافية ٦١/١ .
 (٢) لم أشر عليه في شرح السيرافي ، وفي شرح الشافية ، قال
 السيرافي بل جاء في كلامهم جرو تَحْوَرِشْ أي يخرش لكونه
 قد كبر ، شرح الشافية ٣٦٤/٢ .
 (٣) قِنْدِيلٌ : القنديل بالكسر معروف ، وبفتح القاف الطويل
 الضخم الرأس ، اللسان (قندل) ٨٨/١٤ .
 (٤) زَنْبُورٌ : طائر يلسع ، أو الدبر ، أو صفة كقولك غلام زنبور
 أي خفيف . اللسان (زنبر) ٤١٦/٥ .
 (٥) غَرْنِيقٌ : غَرْنِيقٌ ، غَرْنِيقٌ : الابيض أو الشاب لناعم ،
 اللسان (غرنق) ١٦٠/١٢ .
 (٦) فَرْدُوسٌ : البستان أو الوادي الخصيب ، أو الروضة ، أو
 الحديقة اللسان (فردس) ٤٤/٨ .
 (٧) قَرَقُوسٌ : دعاء للكلب ، والجرو للكلب ، والارض الصلبة ،
 واتقاع الاملس الغليظ . اللسان (قرقس) ٥٥/٨ .
 (٨) كَنْهَوْرٌ : السحاب المتراكب الثخين ، اللسان (كنه)
 ٤٧٠/٦ .

واحدته 'كنهورة' ، « وصلصال » (١) و« سرداج » (٢) ، وهي الأرض الواسعة وأيضاً الضخم ، « وشفلح » ، وهو ثمر الكبر والفلظ الثمقين ، « وصفراق » (٣) وهو نبت ، ومثل به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب وقيل لفالوذ (٤) ، (٥) بقي عليه قرناس وهو ما شخص من الجبل والآلة التي يدف عليها القطن وغيره فيغزل ، وزمرّد .

(فصل) قوله : وبعد اللام الاخرة في نحو حبر كى .

قال الشيخ : وهو الطويل الظهر والقصر الرجل وعن ثعلب العكس ، « وجحجبي » (٦) و« هربندي » (٧) وهندبا ، يقال هندبا

- (١) صلصال : حاد الصوت دقيقة ، أو الطين اليابس الذي يصقل من يسه . اللسان (صلال) ٤٠٦/١٣ .
- (٢) سرداج : الناقة الطويلة العنق الكثيرة اللحم ، الضخم ، الارض اللينة ، اللسان (سردج) ٣١١/٣ .
- (٣) صفراق : أو الصفروق كما في اللسان : نبت قال صاحب اللسان مثل به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب ، ولم اعثر عليه في شرح السيرافي . الكتاب ٣٣٩/٢ ، اللسان (صفراق) ٧٤/١٢ .
- (٤) الفالوذ : الذكرة من الحديد تزداد في الحديد ، والفالوذ من الحلو وهو الذي يوكل ويسوى من لب الحنطة ، فارسي معرب . قال يعقوب ولا يقال الفالوذج . اللسان (فلذ) ٣٨/٥ .
- (٥) في س : (الفالوذج) .
- (٦) جحجبي : حي من الانصار ، وجحجبي العلو اهلكه ، اللسان (ججج) ٢٤٦/١ .
- (٧) هربندي : مشية فيها اختيال كمشي الهرابنة وهم حكام المجوس ، اللسان (هربند) ٥٤/٥ .

وهند بآء مقصوراً ومدوداً فيهما وهو هنا^(١) بفتح الدال مقصور
لا غير ، لأن المد يخرجهُ عن الفصل ، وكسر الدال يعني عنه ،
وهو يذى وسيطرى^(٢) وهي مشية فيها تبختر ، وسبهلل
وهو الفارغ وقرب شب^(٣) ، وهو المسن ، وطرطب^(٤) ، وهو
العظيم الثدين .

(فعل) قوله : والزيادتان المفرقتان في نحو حبوكرى .

قال الشيخ : يُقال حبوكرى وحبوكر للداهية
و « خيتمور » وهي الداية أيضاً ، وقيل ما يفر ويخدع قال
الشاعر^(٥) :

١٩٥- كُلُّ أَتَى وَإِنْ بَدَأَ لَكَ مِنْهَا
آيَةَ الْحَبِّ حُبُّهَا خَيْتَمُورُ
« وَمَنْجَنُونَ » وقع في الفصل مَنْجَنُونَ وليس هذا موضعه لأنّه
ليس في الرباعي وليست فيه زيادتان مفرقتان ، والذي
أراه أن يكون موضعه مَنْجَنِيْق ، لأنّه عند سيويه

- (١) في س : (قصور) .
(٢) سيطرَى : الانبساط في لشي ، أو مشية التبخر والتحير ،
السان (سطر) ٥/٦ .
(٣) قرشبي : الضخم الطويل من الرجال أو الاكول ، اللسان
(قرشب) ١٦٣/٢ .
(٤) طرطب : الضخم المسترخي الطويل ، والعظيمة الثدين ،
السان (طرطب) ٤٧/٢ .
(٥) البيت لجده امريء القيس حجر آكل المرار ، ذكره البغدادي
في شرح شواهد الشافية وذكر قبله بيتين ، والشاهد فيه على
أن فيعلولا موجود كخيتمور ، والخيتمور : كل شيء لا يدوم
على حالة واحدة ولا يتحصل كالسراب ، وقد يطلق على
الغول والثديب والداهية ذكر ذلك الجوهري ، الصحاح (ختر)
٦٤٢/٢ ، شرح شواهد الشافية ٣٩٣/٤ .

فَنَعْلِيلٌ^(١) ففيه زيادتان مقترتان وهو رباعي ، وحكم
 بزيادة انون لقولهم : مَجَانِيْقٌ وَحَكِمٌ بِأَنَّ الْمِيمَ [٩٨ ظ] أَصْلِيَّةٌ
 لِثَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ زِيَادَتَيْنِ فِي أَوَّلِ الْأَسْمِ وَلِثَلَا يُوْدِي إِلَى مِثَالِ لَيْسَ فِي
 الْأَسْمَاءِ ، وَفَنَعْلِيلٌ^(٢) كَخَنْدَرَيْسٍ ، وَبَعْضُ النُّحَوِيِّنَ يَزْعَمُ
 أَنَّ الْمِيمَ وَالْأَنُونَ زَائِدَتَانِ وَيَذَكُرُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : جَنْقَاهُمْ
 إِذَا رَمَوْهُمْ بِالْمَنْجِيْقِ ، وَمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْأَشْتِقَاقُ الصَّحِيحُ حَكِمٌ بِهِ
 وَإِنْ أَدَّى إِلَى مِثَالِ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَكُنَابِيلٌ ، وَهُوَ اسْمٌ
 أَرْضٍ عَلِمَ فَيَنْبَغِي الْأَبْصَرَفَ « وَجِحْنَبَارٍ ، وَهُوَ الضَّخْمُ » ، بَقِيَ
 عَلَيْهِ غَرَانِيْقٌ جَمْعُ غَرْنَدِيْقٍ وَهُوَ كَثِيْرٌ كَقَوْلِكَ : قَنَادِيْلٌ
 وَزَنْبَابِيْرٌ وَقَرَادِيْسٌ وَقَرَابِيْسٌ .

(فصل) قوله : والزائدتان المجتمعتان في نحو قند وويل .
 قال الشيخ : التندويل والتنددل العظيم الرأس ،
 و « قَمَحْدَوَةٌ^(٣) وَسَلْحَفِيَّةٌ وَعَنْكَبُوتٌ وَعَرَطَلِيْلٌ^(٤) » ،
 وهو الطويل والغليظ ، « وَطَرِمَاحٌ وَعُقْرَبَاءٌ » وهو معرفة ووقع
 بضم عينه ورائه وليس باستقيم ، وإن صح ذلك فينبغي أن يزداد
 بِرُئْسَاءٍ فَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدْ اسْتَقَطَ فَعَلَّاءٌ ، وَ « هَنْدَبَاءٌ » ،
 يُقَالُ هَنْدَبَاءٌ وَهَنْدَبَاءٌ مَدُوداً وَمَقْصُوراً فِيهَا وَهُوَ هُنَا بِكسْرِ
 الدالِ وَفَتْحِهَا مَعاً مَدُوداً لِيَحْصَلَ الْمِثَالَانِ ، وَ « شَعْشَعَانٌ^(٥) »
 وَعُقْرَبَاءٌ ، وَهُوَ ذَكَرُ الْعُقَابِ وَقِيلَ دُخَالٌ الْأَذْنِ .

-
- (١) الكتاب ٣٣٧/٢
 (٢) في و : (ففيه زيادتان)
 (٣) قَمَحْدَوَةٌ : فأس الرأس المشرفة على النقرة المنصف ٣/٦٩ .
 (٤) عَرَطَلِيْلٌ : الطويل وقيل الغليظ ، اللسان (عرطل)
 ٤٦٦/١٣ .
 (٥) شَعْشَعَانٌ : الطويل الحسن الخفيف اللحم ، شبه بالخر
 المشعشة لرقتها اللسان (شعشع) ٨٤/١٠ .

(فصل) قوله : ' والثلاث ' في نحو عَبَوْتَرَان •

قال الشيخ : عَبَوْتَرَان وَعَبِيْتَرَان نبت ، و« عُرِيقُ مَانَ »
عَرَنْقُصَان وَعَرْقُومَان دابة ، و« جُخَادِ بَاء » جُخَادِ بَاء
وَجُخَادِ ب ضربٌ مِنَ الجراد ، و« بَرَنْسَاء » و« بَرَنْسَاء »
و« بَرَنْسَاء النَّاسِ » يُقَالُ مَا أُدْرِي أَي الْبَرَنْسَاء هُو ،
و« عَقْرُ بَانَ » •

ومن اصنافِ الاسمِ الخناسي

قال صاحبُ الكتابِ : للمجردِ منه ' أربعة ' أبنيةٌ : نحو سَفَرٌ جَلِي
وَجَحْمَرِيْسٍ وَقَدْ عَمِلَ (١) وَجِرٌ دَحَلٍ وَللمزيدِ فيه ' خمسة ' •
قال الشيخ : أبنيةٌ « أمثاتها خَنْدَرِيْسٍ وَخَزْعَبِيْلٍ » وهو
الباطلُ من كلامِ مُزَاحٍ ، و« عَضْرُقُوطٍ » وهو دابةٌ ، ومنه
« يَسْتَعْمُورُ » وهو موضعٌ بالحجازِ ويُقالُ ذهبٌ (في اليستعمورِ أي
في الباطلِ وقوله (٢) :

١٩٦- عَصِيْتُ الْأَمْرِيَّ بِصَرْمٍ لَيْلَى
فَطَارُوا فِي عِظَاةِ الْيَسْتَعْمُورِ

(١) قَنَعَمِلَ : القصير الضخم من الابل ، اللسان (قنعمل)
٧٠/١٤

(٢) البيت لعروة بن الورد ، ورواية ابن جنى (طريق) مكان
عظاة ، ورواية ابن فارس (بلاد) ، اليستعمور : الباطل كما
ذكره الشيخ وابن جنى • ويقال : مكان أو شجر أو سعيير ، أو
بلد بالحجاز ، المنصف ٢٤/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٧٦/٣ ،
ورواية الديوان (اطعنت) مكان (عَصِيْتُ) ، و (سَلَمَى)
مكان (لَيْلَى) الديوان ص ٣٥ •

يَحْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ ، « وَقِرْ طَبُّوس » ، وهي الداهيةُ أو النارُ
الشديدةُ ، و « قَبَعَثَرَى » وهو الجملُ الضخمُ الشديدُ الكثيرُ
الوبرِ (١) . واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

• ما بين القوسين : ساقط من س

فهرست الجزء الاول من كتاب الايضاح

الصفحة	الموضوع
٤	تقديم
٥	ابن لحاجب
٧	تقديم التحقيق
١٠	وصف النسخ
١٠	١ - نسخة مكتبة (مجلس شواربي ملي) • (ايران)
١٢	٢ - نسخة مكتبة سوهاج (مصر)
١٤	٣ - نسخة المكتبة القومية التونسية (تونس)
١٥	٤ - نسخة مكتبة ميونخ • (المانيا الغربية)
١٩	٥ - نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا (مصر)
٢٠	٦ - نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (القاهرة)
٢٠	٧ - نسخة مكتبة البلدية • (الاسكندرية)
٢١	٨ - نسخة للمكتبة التيمورية (القاهرة)
٢٣	الاتفاق والاختلاف في بعض الملاحظات العامة
٢٤	توثيق نسبة الكتاب
٢٥	منهج التحقيق

النص المحقق

الصفحة	الموضوع
٥٩	معنى الكلمة والكلام
٦٣	القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء
٦٨	ومن اصناف الاسم اسم الجنس
٦٨	ومن اصناف الاسم الاسم العلم
١١٠	ومن اصناف الاسم المعرب
١٥٥	القول في وجوب اعراب الاسم
١٥٧	ذكر الرفعات
١٥٧	الفاعل
١٧٩	المبتدأ والخبر
٢١٨	ذكر النصبات
٢١٨	المفعول المطلق
٢٤٤	المفعول به
٢٤٩	المتصوب باللازم اضماره
٢٤٩	منه التنادى
٢٩١	الاختصاص
٢٩٤	الترخيم

الصفحة

الموضوع

٣٢٣

المفعول معه

٣٢٥

المفعول له

٣٢٦

الحال

٣٤٨

التمييز

٣٥٩

الاستثناء

٣٧٩

الخبر والاسم في بابي كان وان

٣٨٣

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

٣٩٧

خبر ما ولا المشبهتين بليس

٤٠٠

المجرورات

٤٣٢

اضافة الاسماء الستة

٤٣٥

التوابح

٤٣٥

التاكيد

٤٤١

الصفة

٤٤٩

البدل

٤٥٣

عطف البيان

٤٥٤

العطف بالحرف

٤٥٧

من اصناف الاسم المبنى

٤٥٩

المضمرات

٤٧٩

اسماء الاشارة

٤٨١

الموضولات

الصفحة

الموضوع

٤٩٧

اسماء الافعال والاصوات

٥٠٦

اسماء الاصوات

٥٠٨

الظروف

٥١٧

المركبات

٥٢٣

الكنيات

٥٢٨

من اصناف الاسم المثني

٥٣٥

من اصناف الاسم المجموع

٥٥٢

من اصناف الاسم المذكر والمؤنث

٥٧٠

من اصناف الاسم المصغر

٥٨٦

من اصناف الاسم المنسوب

٦٠٦

من اصناف الاسم اسماء العدد

٦٢١

من اصناف الاسم المقصور والمدود

٦٢٧

ومن اصناف الاسم الاسماء المتصلة بالافعال

٦٣٨

اسم الفاعل

٦٤٣

اسم المفعول

٦٤٤

الصفة المشبهة

٦٥٣

افعل التفضيل

٦٦٤

اسماء الزمان والمكان

٦٦٨

اسم الآلة

٦٦٨

ومن اصناف الاسم الثلاثي

٦٩١

ومن اصناف الاسم الرباعي

٦٩٦

ومن اصناف الاسم الخماسي

٧١٣

ومن اسماء الاسم الرباعي

٧١٩

ومن اصناف الاسم الخماسي

Documentation of The Book :

Documentation is considered a significant task if we know that any edition could be liable to change while indexing it.

This part deals with numbers of pages, diviations from the original text and the proofs affirming this deviation. I confrimed the documentation of the book with the help of texts mentioned by predecessors, by collecting them and comparing them with texts shown in "AL Eidan Fi sharh EL Mouffassal". In that way I was able to document the book.

Method of Documentation :

As the aim of documentation lies in showing the text complete, I have put a method of documentation that consists of twelve points. I applied it through documenation. Finishing documentation, I have put a list of technical indexes which are those of the Koran, Traditions of The Prophet, proverbs and sayings, as well as, those of names and poems. It also includes sources and references of documentation and study and an index of the book.

Second Part : Verification

This part includes an introduction, a description of reliable sources of verification, documentation of the book according to subject matter, method of verification and a verification of text with technical index. The "Forwerd" deals with the explanations and references, beginning with the explanation of "Sibaweeh's book given by grammarians to the age of "Ibn AL Hagib".

I explained the factors behind the grammarians explanations of these books, their comments, the extent of effect reflected upon "Ibn AL Hagib" as a result of these explanations and their effect on his book "AL Eidah".

Description of Editions :

This part explains the method of collecting editions used in verification. It draws a comparison between sides of differences and similarities among these editions. After drawing this comparison, I dropped repeated editions. The editions which were used came to be eight only, among which I chose the genuine text and gave them symbols related to names of libries, town or country in which it is found.

Second Part :

The grammatical Method of Ibn AL Hagib

This part consists of two chapter :-

The first chapter discusses "Ibn AL Hagib's" attitude of grammatical schools and his acceptance and refusal of views expressed by those of Basra, Kouffa and Baghdad. I was able to detect his grammatical method and the fundamentals on which it was based.

The second chapter discusses "Ibn AL Hagib's" attitude and his impact on his followers, where comparisons are drawn between him and Zamakhshari, Ibn Ya'ish and Akbari. Ibn Al Hagib's views were then followed and classified to two groups.

The first group discusses issues which he shared with modern grammarians and which amount to twenty one.

The second group discusses issues belonging to him and amount to six.

The final part includes a summary of the dissertation conducted and results reached of this dissertation.

his tutors and students. It gives a presentation of his scientific activities, his poetry and his impact upon others.

First Part :

A Study And Analysis of AL Eidah

The first part includes four chapters. The first deals with the method of "AL Eidah" and "AL Mouffassal". It defines the limits, definitions and the subject under analysis.

The Second chapter deals with "AL Eidah" sources which include the books of "Sibaweeh", "Moktadhab AL Mabrad", "Eidah AL Faresi", AL Ensaf Fi Masael AL. Khelaf", and other sources.

The third chapter deals with "Ibn AL Hagib's" attitude of the Koran, Traditions of the prophet, proverbs, sayings and Arab poetry.

The fourth chapter discusses the genuine proofs that are : ageeing, lanalogy, hearing.

EL Eidah Fi Sharh AL Mouffassal

By : Ibn AL Hagib.

A Study and Verification

This dissertation can be divided into two parts : one for study and the other for verification.

First Part : A Study

This study includes an introduction, a forward, two chapters and a close. I dealt in the introduction with book of legacy and their significance. I explained that those books being written in manuscripts hampers reading them. I also emphasized the significance of the book titled "AL Eidah Fi Sharh AL Mouffassal", and the factors behind the selection of this subject for my dissertation.

The "Forward" expounded Ibn AL Hagib's age, the political and social life as well as the cultural background of the period so as to show the impact of such a life on the author. The "Forward" also gives a biography of the author including a summary of birth, title and personality. It shows his reactions towards

Cairo University
Faculty Of Dar AL Eloum

**AL EIDAH FI SHARH
AL MOUFFASSAL**

A Study And Verification

PH. D. Dissertation
by.

Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli

1982/1402